

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
-١٥-



شرح الرضة لكافية المحجرات

القسم الثاني - المجلد الأول

دراسة وتحقيق
الدكتور يحيى بشير مصري

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ -
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
مصري، يحيى بشير

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم الثاني - المجلد الأول
٧٩٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية ٢ - الصرف أ - العنوان
ديوي ٤١٥،١ ١٦ / ١٠٨٠

رقم الإيداع : ١٦ / ١٠٨٠

٣ - ٢١٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

ردمك : ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة

[تَنْكِيرُ الْأَعْلَامِ وَأَثَرُهُ]

وقد يُنَكِّرُ الْعَلَمُ، قليلاً، فإِذَا أَنْ يَسْتَعْمَلَ بَعْدَ، عَلَى التَّنْكِيرِ، نَحْوُ: رَبُّ زَيْدٍ لَقَيْتَهُ، وَقَوْلِكَ، لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى، لِأَنَّ رَبَّ، وَكُلَّ، مِنْ خَوَاصِّ التَّنَكُّرَاتِ، أَوْ يُعَرِّفُ، وَذَلِكَ بِأَنَّ يُؤَوَّلَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمُسَمَّاةِ بِهِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ، كَقَوْلِهِ^(١):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً * شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ١١٩
أَوْ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(٢):

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ * بِأَبْيَضِ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي^(٣) ١١٨
وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ اللَّامِ .

وقد يُضَافُ الْعَلَمُ مَعَ بَقَاءِ تَعْرِيفِهِ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: زَيْدُ الْخَيْلِ وَأَنْمَارِ الشَّاءِ، وَمُضَرَّ الْحَمَرَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتِرَاكٌ فِي الْعَلَمِ .

وَإِذَا تُنِّيَ الْعَلَمُ أَوْ جُمِعَ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَوَالِ التَّعْرِيفِ الْعِلْمِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ وَضْعِ اللَّفْظِ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَالْعَلَمُ الْمُثْنَى أَوْ الْمَجْمُوعُ لَيْسَ مَوْضُوعاً إِلَّا فِي أَسْمَاءٍ مَعْدُودَةٍ، نَحْوُ: أَبَانِينَ، وَعِمَائِتِينَ، وَعِرْفَاتٍ، كَمَا يَجِيءُ، فَإِذَا زَالَ التَّعْرِيفُ الْعِلْمِيُّ، وَقَدْ قُلْنَا إِنَّ تَنْكِيرَ الْأَعْلَامِ قَلِيلٌ، قَالَ الْمَصْنُفُ^(٤): وَجَبَ جَبْرُ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ الْفَائِتِ بِأَخْصَرِ أَدَاتِي التَّعْرِيفِ وَهِيَ اللَّامُ، فَلَا يَكُونُ مَثْنَى الْعِلْمِ وَمَجْمُوعُهُ إِلَّا مَعْرِفَيْنِ بِاللَّامِ الْعَهْدِيَّةِ، كَمَا قُلْنَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: خَرَجَ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ، أَوْ كَانَ أَشْهَرُ بِحَيْثُ يَرْجِعُ مَطْلُقَ اللَّفْظِ عَلَيْهِ .

(٣) ط : يمان .

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١ .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٤٣٥ .

وابن يعيش^(١): لا يُوجِبُ جَبْرَ التعريفِ الفائتِ من المثنى والمجموع، بل يُجِزُّ تنكيرهما ووصفهما بالنكرة، والاستقراء يُقَوِّي ما ذهب إليه المصنّف، مع القياس، [وأجرى مُجرى العَلَمِ الحقيقي: العَلَمُ اللفظي، فقليل في تَثْنِيَةِ أُسامَةِ وجمعه: الأسماتان والأسمات]^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: فعلى ما قررت: تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه، وتنكيره قليل، مخالفٌ للقياس، فوجب قِلَّتُهُما أيضاً، وليس كذلك.

قيل: العَلَمُ واقعٌ في كلامهم كثيراً، فلو لم يشنوه ولم يجمعوه لأدّى إلى مثل ما كرهوه مِنْ مِثْلٍ: جاءني رَجُلٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلٌ، ولما علموا أنهم إذا ثَنَوْهُ وجمعوه أدّى إلى تنكيره الذي هو قليلٌ مُخَالِفٌ للقياس، قصدوا إلى تثنيته وجمعه على وجه يُراعى فيه ما يندفع به ذلك فَجَبَرُوا التعريف الزائل بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمي له، فكان فيه توفيرُ الأمرين جميعاً: الخلاصُ من التكرير الشنيع، وحِفْظُ العلم من التنكير بتعريف آخر، وإن كان التعريفان (١٧٣أ) مُتَغَايِرَيْنِ، لكنّه غايةُ المجهود.

وقد جاء بعضُ المثنى والمجموع غيرَ مَجْبُورٍ باللام، وذلك في أشياء مشتركة في الأسماء لازمٍ تصاحبها، كَأَبَانَيْنِ لجبلين متقابلين، يُقال لأحدهما: أَبَانُ الرِّيَّانِ، لِكَثْرَةِ المَاءِ فيه وللآخر: أَبَانُ العَطِشَانِ لِقَلَّةِ المَاءِ فيه، وكذا: عِمَاتَانِ، جبَلَانِ متقابلانِ لِهَذِيلٍ متقاربين اسم كل منهما عماية، وكذا: جُمَادِيَانِ^(٣)

(١) شرح المفصل ٤٦/١.

(٢) ليس في الأصل، وهو من م، و ط.

(٣) مثنى جُمَادَى، وهذا شهر مؤنث.

وقال الفراء: والشهور كلها مُذَكَّرَةٌ، تقول: هذا شهر كذا، إلّا «جُمَادِيَيْنِ» فإنهما مؤنثان، لأن «جُمَادَى» على بنية «فُعَالَى»، و«فُعَالَى» لا تكون إلّا للمؤنث. تقول: هذه جُمَادَى الأولى، وهذه جُمَادَى الآخرة... [الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ط ٢ سنة ١٩٨٠ م ص ٤٢]. وانظر شرح الشافعية ٢٥٧/١.

وإنما جازَ تجريدُ هذه الأسماءِ من اللّامِ ، لأنَّ أَحَدَ الجبلَيْنِ مثلاً ، لَمَّا لَمْ يَنْفَرِدْ مِنْ الْآخَرِ ، جازَ أن يكونا كالشيء الواحد المسمّى بالمشنى ، كما تُسمّى ، مثلاً ، شخصاً بزیدان ، بخلاف شخصَيْنِ مُسمّی کل منهما بزید ، فَإِنَّ الْأغْلَبَ فِيهِمَا لَمَّا كَانَ هُوَ الْإِنْفِكَاكُ ، لَمْ يَكُنَا كَشَخْصٍ وَاحِدٍ مَسْمُومٍ بِالْمَشْنَى ، حَتَّى يَقَالَ لَهُمَا : زیدان .

وعرفات ، كأبَانَيْنِ^(١) وعِمَائَتَيْنِ^(٢) ، كَأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ مِنْهَا ، كَانَ يُسَمَّى عَرَفَةً .
وَأَمَّا أَذْرَعَاتُ ، لِإِلْدٍ بِالشَّامِ ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا ، إِذْ لَا يَقَالُ لِبَعْضٍ مِنْهُ : أَذْرَعَةٌ بَلْ هُوَ كَمَسَاجِدَ ، مَوْضِعاً لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ .

[الْكِنَايَةُ عَنْ الْأَعْلَامِ]

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يُكْنَى بِفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ^(٣) ، عَنْ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِيَّاتِ خَاصَّةً فَيَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمَكْنَى عَنْهُ ، أَيْ يَكُونَانِ كَالْعَلَمِ ، فَلَا يَدْخُلُهُمَا اللَّامُ ، وَيَمْتَنِعُ صَرْفُ فُلَانَةٍ ، كَمَا يَجْرِي «أَفْعَلٌ» بِمَعْنَى أَحْمَقَ مَجْرَى الْمَكْنَى عَنْهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الصَّرْفِ ، عَلَى مَا مَرَّ ، وَلَا يَجُوزُ تَنْكِيرُ فُلَانٍ كَسَائِرِ الْأَعْلَامِ فَلَا يَقَالُ : جَاءَنِي فُلَانٌ وَفُلَانٌ آخَرُ ، إِذْ هُوَ مَوْضِعٌ لِلْكِنَايَةِ عَنِ الْعَلَمِ .

وَإِذَا كُنِيَ عَنِ الْكِنَى ، قِيلَ : أَبُوفُلَانٍ وَأُمُّ فُلَانٍ .

(١) قوله : «أَبَانَيْنِ» : «لَيْسَتْ ثَنِيَّةً لِشَيْئَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَبَانٌ ، كَمَا كَانَ قَوْلُكَ الزَّيْدَانِ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِجَبَلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَبَانٌ ، وَالْآخَرُ مَتَالَعٌ ، وَوَضَعُوا لَهُمَا جَمِيعاً أَبَانَيْنِ ، فَهُوَ اسْمٌ لِقَوْلِهِ لَفْظُ الثَّنِيَّةِ ، وَوَضَعَ عَلَمًا لَهُذَيْنِ الْجَبَلَيْنِ . . . » .

[الإيضاح في شرح المفصل ١٠٢/١] .

(٢) جبلان . إيضاح المفصل ١٠٤/١ .

(٣) سيبويه ١٤٨/٢ بولاق .

وإذا كُنِيَ بفلان وفلانة عن أعلام البهائم، أسماء كانت أَوْ كُنِيَ، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلان، لِقَصْدِ الْفَرْقِ، وكانت كنايةُ البهائم أُولَى باللام من كناية أعلام الإنسان؛ لأنَّ أنْسَ الإنسان بجنسه أكثرُ، فهو عنده أشهرُ من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكيرٍ.

قال ابنُ السَّراج^(١)، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ^(٢): إِنَّ لَفْظَ فُلَانٍ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مُحْكِيًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيْتَنِي^(٣) لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا^(٤)»، وهو منتقَضُ بما رَوَى الْأَصْمَعِيُّ^(٥) عَنْ مَرَّارِ الْفَقْعَسِيِّ^(٦):

٥٢٩ سَكَنُوا شُبَيْثًا وَالْأَحْصَى وَأَصْبَحُوا * نَزَلَتْ مَنَازِلُهُمْ بَنُو ذُبْيَانَ
وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أَكْرَوْمَةٍ * سَدُّوا^(٧) مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بِفُلَانٍ

(١) في التخمير ٢/ ٤٦٠: «ابن السَّراج: فُلَانٌ كناية عن اسم سُمِّيَ به المحدث عنه، خاصٌّ غالب، ويقال في النداء: يَأْفُلُ فَتَحْذَفُ مِنْهُ الْأَلِفُ وَالنُّونُ لغير ترخيم، ولو كان ترخيمًا لقالوا: يَأْفَلًا...».

(٢) الإيضاح في شَرْحِ الْمُفْصَلِ ١٠٨/١.

(٣) في ط: ياليتني، وهذا تحريفٌ.

(٤) الفرقان / ٢٨، والآية بتمامها: «يَوَدُّكَ لَيْتَنِي لَأَتَّخِذَ فُلَانًا خَلِيلًا».

(٥) عبد الملك بن قُرَيْب، إمام في النحو واللغة والأشعار والأخبار.

له: خلق الإنسان، الأنوار، الأضداد، توفي سنة ٢١٠ أو ٢١٦.

[الزهوة ١١٢، البلغة ١٢٩، البلغة ١١٢/٢].

(٦) ديوانه ص ١٧٦ صنعة د. نوري القيسي، (مجلة المورد العراقية مج ٢ عدد (٢) سنة ١٩٧٢م)، وهو في:

الخزانة ٢٤٨/٧ هارون، أمالي القاضي ١/ ٦٦ (ط. دار الكتب سنة ١٣٤٤هـ)، اللسان/ شيث/. والمَرَّار

شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية.

الشاهد على أنَّ (فلاناً) يجوز أن يأتي في غير الحكاية، خلافاً للمصنف وابن السَّراج، كما في البيت الثاني،

فإن فلاناً الأول وقع فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وفلانا الثاني جر بالباء، وهما وقعا في غير

حكاية.

(٧) د، ط: رقعوا.

وَيَقُولُ مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ الْمُزَنِيُّ^(١) :

٥٣٠ أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتُهُ * وَبِالَّذِينَ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانُ
حَتَّى سَأَلْتُ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْغِنَى * وَرَدَّ فُلَانٌ حَاجَتِي وَفُلَانُ

[الْكِنَايَةُ عَنْ غَيْرِ الْأَعْلَامِ]

وَيُكْنَى بِهِنَ ، وَهَنَةٌ^(٢) مَفْتُوحَةُ الْعَيْنِ ، وَهَتْ سَاكَنْتَهَا عَنْ اسْمِ الْجِنْسِ غَيْرِ
الْعِلْمِ ، فَلَا^(٣) تَصْرِفُ هَنَةً ، وَيَدْخُلُ جَمِيعُهَا اللَّامُ ، وَإِذَا سَكَنْتِ النُّونَ ، فَتَاءُ التَّانِيثِ
مَبْدَلَةٌ مِنَ اللَّامِ كَمَا فِي : أُخْتُ وَبِنْتُ ، وَسَكَنْتِ الْعَيْنُ لِلْإِيْذَانِ^(٤) بِأَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ
لِمَجْرَدِ التَّانِيثِ ، لِأَنَّ تَاءَ التَّانِيثِ يَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا .

قِيلَ : وَقَدْ يَكْنَى عَنِ الْعِلْمِ بِهِنَ ، كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ هَرَمَةَ ، يُخَاطَبُ حَسَنَ بْنَ
زَيْدٍ^(٥) :

٥٣١ اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيَّتِهِ * عَلَى هِنٍ وَهِنٍ فِيمَا مَضَى وَهِنٍ

(١) الخزائن ٢٥٣/٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ هارون ، الأغاني ١٥٧/١٠ [ط . التقديم سنة ١٣٢٣هـ] . ولم أجدهما في ديوانه .

ومعْنُ بْنُ أَوْسٍ شَاعِرٌ مَجِيدٌ فَحُلٌ مِنْ مُحَضَّرِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، وَلَهُ مَدَائِحُ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ عُمِّرَ إِلَى أَيَّامِ الْفَتْنَةِ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ .
قوله : (أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى . . .) الْبَاءُ هَهُنَا زَائِدَةٌ ، أَوْ أَخَذْتُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى تَصَرَّفْتُ . وَعَيْنُ الْمَالِ هُنَا : نَقْدُهُ . وَحَتَّى هُنَا بِمَعْنَى الْغَايَةِ . وَنَهَكْتُهُ : أَتْلَفْتُهُ وَمَزَقْتُهُ . وَقوله : (وَبِالَّذِينَ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَولِهِ (بِعَيْنِ الْمَالِ) .
الشَّاهِدُ فِيهِ قَولُهُ (فُلَانٌ) فَإِنَّهُ فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ (رَدَّ) ، وَهُوَ فِي غَيْرِ حِكَايَةٍ .

(٢) انظر سيبويه ١٤٨/٢ يولاق .

(٣) ط : فلذا انصرف هنة ، وهذا خطأ .

(٤) ط ، د : ليؤذن .

(٥) الخزائن ٢٦٣/٧ هارون ، مجالس ثعلب ٢١/١ ط ٤ ، الهُجَع ٧٤/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١١٠/١ .
الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَكْنَى بِهِنَ عَنِ الْعِلْمِ كَمَا هَهُنَا .

يعني عبد الله، وَحَسَنًا^(١)، وإبراهيم، وبني حسن بن حسن^(٢)، وكانوا وَعَدُوهُ شيئاً فأخلفوه، هذا، والظاهر أنه كنى عن الجنس، أي: على لثيم، ولثيم، وحُشُوا عن ذلك .

ومنه: ياهناه للمنادى غير المصرح باسمه، تقول في التذكير: يَاهَنُ وَيَاهَنَانِ، ويَاهَنُونَ، وفي التأنيث: يَاهَنْتُ وَيَاهَتَانِ وَيَاهَنَاتُ .

وقد يلي أواخرهن: مايلي^(٣) المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: ياهناه^(٤) بضم الهاء في الأكثر، . وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب .

وهذه الهاء تُزاد في السَّعة وصلّاً ووقفاً، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال^(٥) :

يا مرجأه بِحِمَارِ نَاجِيهِ ١٤٧

وقال^(٦)

(١) وهذه الرواية فُرِيَّة ما فيها مَرِيَّة؛ لَأَنَّ حَسَنًا بَنَ زَيْدٍ لَمْ يَكُنْ مُعَاصِرًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَأَبْنَائِهِ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَشْهَدُوا فِي زَمَنِ الدَّوَانِيْقِي . وَالْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ لَمْ يَدْرِكْ ذَلِكَ الْعَصْرَ، وَأَيْضًا فَالْحَسَنُ كَانَ أَعْلَى كَعْبًا، وَأَرْفَعَ قَدْرًا مِنْ أَنْ يَذْمَهُمْ ابْنُ هَرْمَةَ عِنْدَهُ، وَأَيْضًا مَا كَانَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ ابْنُ اسْمِهِ حَسَنٌ، بَلْ كَانَ أَبْنَاؤُهُ مُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَيَحْيَى .

بل يحتمل أنه بفلان وفلان عن خلفاء بني العباس المعاصرين للحسن المعادين له . [حاشية الشريف الجرجاني ١٣٨/٢ ط].

(٢) ط : حسين .

(٣) في ط : مايلي أواخر المندوب .

(٤) ط : ياهناء .

(٥) سبق تخريجه ص ٥٠٢ من القسم الأول .

(٦) أبو فُقَيس ، بعض بني أسد، كما في معاني الفراء ٤٢٢/٢، وتماه:

* فَإِنْ عَفَا مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلُ * الْخَزَانَةُ ٢٧٠/٧ هَارُونَ، الشافعية: ٢٢٨/٤، ابن يعيش ٤٧/٩ .

الشاهد على أن الهاء في (رباه) للسكت، وتُضَمُّ وتُكْسَرُ .

٥٣٢ يَارَبُّ يَارِبَاهُ^(١) إِيَّاكَ أَسْلَ * عَفَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

في حالة الضرورة^(٢)

هذا قول الكوفيين وبعض البصريين، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلأ في السَّعة، أعني في: هناه، مضمومة، ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في: هنوات^(٣)، كما أبدلت في هنيهة^(٤)، وقال بعضهم^(٥): هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو، إبدالها في كساء، وإن لم يستعمل: هناه، كما أبدلوا في: إياك فقالوا: هياك^(٦)، ومجيء الكسر في: هناه يُقَوِّي مذهب الكوفيين، وأيضاً، اختصاص^(٧) الألف والهاء بالنداء^(٨)، وأيضاً، لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلأ

(١) «الهاء في «رباه»، و «مرجاء» للسكت، أثبتها الشاعر وصلأ، فاضطر إلى تحريكها؛ فراراً من اجتماع الساكنين.

وقد رويت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وبالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير في عصاه. [تبيان الكحيل ص ٣٦٠].

(٢) «...» وقيل: إنه لغة لبعض العرب... ويقرر ابن جني أن تحريكها ضعيف عند البصريين، لا يشتونه في الرواية، ولا يحفظونه من جهة القياس. [تبيان الكحيل ص ٣٦٠].

(٣) شرح الملوكي ٢٩٨، ٢٩٩، الوجيز في علم التصريف ٥٢؛ ومنه قول الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني * على هنوات شأنها متتابع

(٤) وأصلها: «هنيوة»، فلما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم أبدلوا الهاء من الياء الثانية، فصارت: هنيهة.

(٥) هو الثماني: عَمْرُ بْنُ ثَابِتٍ، كما في شرح الملوكي ص ٣١١.

(٦) الإبدال لابن السكيت ٢٥، ولأبي الطيب ٢/٢٦٩، والممتع ٣٩٧، وشرح الشافعية ٣/٢٢٣.

(٧) د: «اختصاص زيادة الألف...».

(٨) ولم يستعملوه في غير النداء. شرح الملوكي ص ٣٠٩.

ووقفاً، على ماحكى الأخفش^(١)، نحو: ياهناه ويا هناناه أو: يا هنانيه، كما مرّ في المندوب^(٢).

ويكنى، بهنّيت، عن: جامعت ونحوه من الأفعال المستهجنة، والقياس هنوت؛ لأنّ لامة واو، بدليل هنوات.

[النُّقْلُ والارتجالُ في الأعلام]

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَلَمَ إمَّا مَنْقُولٌ أَوْ مَرْتَجَلٌ، والمَنْقُولُ أغلب، وهو^(٣) إما عن اسم عين، كثور وأسد، أو معنى، كفضل، والاسمُ إما صفة كحاتم أو غيرها كما مرّ وقد يكون الاسم صوتاً، كَبَبَةٍ^(٤)، وإمّا عن فِعْلٍ: إمّا ماضٍ، كَشَمَرٍ^(٥) وَكَعْسَبٍ^(٦)، وإمّا

(١) في شرح الملوكي ص ٣١٠، ٣١١: «قولهم: «يا هناه» ممّا اختصّ به النداء، ولم يستعمل في غيره، ... وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة، والصحيح فيها ما ذهب إليه صاحب الكتاب [يعني ابن جني صاحب الملوكي] من أنها بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في «هُنُوكَ»، و«هُنُوات» ... وكان أصلها «هَنَاو» على زنة «فَعَال»، فابدلت الواو هاء، فقالوا: هناه. هذا قول المُحَقِّقِينَ، وقد ذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف؛ لخفاء الألف، كما لحقت الندبة في نحو «وازيده». وحُرِّكت تشبيهاً بالهاء الأصلية. ويحكى هذا القول أيضاً عن أبي الحسن. والألف عندهما بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة. وهو قول وإه، من قبل أن هاء السكت إنما تُلْحَقُ في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد لا ساكنة، ولا متحركة ... وذهب آخرون إلى أن الهاء في «ياهناه» أَضَلُّ، وليست بدلاً، وإنما هي لام الكلمة ... وهو قولٌ ضعيفٌ ... وحكى الثمانيني قولاً آخر، أنهم أبدلوا الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، ثم أبدلوا من الهمزة هاء. فعلى هذا تكون الهاء بدلاً من همزة، أبدلت من الواو.

(٢) بعد قوله: «في المندوب» في ط مايلي: «وياهنوناه وياهنتاه وياهنتاناه، أو ياهنتانیه وياهنتاناه ...».

(٣) أي المنقول. انظر التعريف به في المُرَادِي على الألفية ١٧٣/١.

(٤) اسمٌ أطلقته أم عبدالله بن الحارث، كانت ترقصه وهو صغير في رجز تقول فيه:

لَأُنْكَحَنَّ بَيْتَهُ جَارِيَةً خَدْبَتَهُ
مُكْرَمَةً مُحِبِّهِ تُحِبُّ أَهْلَ الْكُفَّةِ

وخَدْبَتُهُ: كاملة الخلق. والرجز في: المنصف ١٨٢/٢، العيني ٤٠٣/١، شرح المرادي على الألفية ١٧٧/١

وانظره ١٧٨/١، المُبْهَج ص ٩.

(٥) عَلِمَ لفرس، أو لرجل إذا مشى مشياً متقارباً خطاه، وهو منصرفٌ عند سيويه، وأكثر النحويين خلافاً لعيسى

ابن عَمَرَ النُّحَوِيِّ ... [الإيضاح في شرح المفصل ٧٤/١ - ٧٥]. (٦) ط: وكعب.

(١٧٣ب) مضارع كتغلب^(١) ويشكر^(٢)، وإما أمر، كإصميت^(٣)، لبرية معينة، وقيل: هو عَلِمَ الجنس لكل مكان قَفِرَ كَأَسَامَةِ، تقول لقيته بوحش إصميت، وببльд إصميت، والوحش: المكان الخالي، وكُسِرَ ميم إصميت، والمسموع في الأمر الضَّمُّ؛ لأنَّ الأعلامَ كثيراً ما يُغَيَّرُ لفظُها عند النقل تَبَعاً لنقل معانيها، كما قيل في شَمْسِ بْنِ مَالِكٍ: شُمس بضم الشين .

والمُرتَجِل: ما لا معنى له في الأجناس، من قولهم: ارتجل الخطبة، أي اخترعها من غير رَوِيَّة، وهو من ارتجل الأمر^(٤) كأنه فعله قائماً على رِجْلَيْهِ من غير أن يقعد مُتَأَنِّياً فيه، والمرتجل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم^(٥): هما منقولان من الحنتف وهو الجراد، والفقعس أي البِلَادَة .

وما كان مشتقاً من تركيب^(٦) مستعمل، لكنْ غَيْرٌ لِلْعَلَمِيَّةِ بزيادة، كغَطْفَان، من غَطَفَ العَيْشَ، أي سَعَتَهُ، أو بِنُقْصَانِهِ كَعُمَر، مع تغيير الحركة كان، أو، لا، فهو أيضاً، مرتجل؛ إذ ليس منقولاً من مُسَمًى إلى آخر، وإنْ كَانَ مُشْتَقّاً، وإما إنْ غَيَّرَ ما هو ثابت في الجنس إِمَّا بِفَكِّ الإِدْغَامِ كما في مَحَبَّب^(٧) اسم رجل، والقياس

(١) عَلِمَ لقليلة.

(٢) عَلِمَ على رجل، وهو نُوحٌ عليه السلام.

(٣) انظر الرد على هذا في المُرَادِي على الألفية ١٧٦/١، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٧٥/١.

(٤) في د: بعد قوله: «ارتجل الأمر» مايلي: «أي فَعَلَهُ على رِجْلَيْهِ، كأنه تذكر أنه ينبغي أن يعمل وهو قائم على رجله فلم يَتَأَنَّ فيه، ولم يقعد متدبراً فيه، بل فعله على حاله تلك قائماً، فالمرتجل نحو حنتف...».

(٥) الأعلام عند سيبويه كلها منقولة؛ لأنَّ الأصل في الأسماء التنكير، ولا يضر جهل المعنى الأصلي لما يظن أنه مرتجل منها.

وعند الزجاج كلها مرتجلة؛ لأن المرتجل عنده هو: ما لم يتحقق عند وضعه قَصْدٌ نقله من معنى سابق، وهذا القصد غير متحقق. وموافقة بعض الأعلام وصفاً، أو غيره، مجرد اتفاق غير مقصود. [ضياء السالك ١١٦/١ متن وحاشية].

(٦) ط: التركيب.

(٧) المنصف ١٤١/١ - ١٤٣، والمُمتنع ٢٥٢/١، و٦٤٩/٢، ٧٣٣.

مَحَبَّ، وليس من تركيب «مَحَب» كقردد^(١) ومهدد^(٢)، لأن هذا التركيب غير مستعمل، وإما بفتح المكسور، كَمَوْظَب^(٣)، لأرض، ومَوْهَب^(٤) لرجل، والقياس كَسْرُ الْعَيْنِ كَمَوْعِدٍ ومَوْضِع^(٥)، وليساً على فاعل من: مَظَب ومَهَب، لأنهما لم يستعملا في كلامهم وإما بكسر المفتوح كمعد يكرب عند من قال أصله مَعْدَى^(٦) كَمَغْزَى، لا معدي، وإما بتصحيح ما يعلُّ، كَمَكْوَرَة^(٧) لرجل، ومَرِيم^(٨)، وليساً بِفَعْوَلَةٍ وفَعِيلٍ من: مَكَزَ، ومَرَمَ، لعدم استعمالهما^(٩)، وأما مَدَّيْنِ^(١٠)، فيجوز أن يكون من مَدَّنَ أي أقام^(١١)، وإما بإعلال ما يُصَحِّح، كَحَيَّوَة^(١٢)، لرجل، والقياس حَيَّة؛ لأنها، عند سيبويه^(١٣): عَيْنُهَا وَلَا مُهَيَّاءٌ، والحاوي، والحواء ليساً من تركيبها، بل من حَوَى أي جمع، لجمعه لما في سقطه، وعند غيره: أصل حَيَّة: حَوِيَّة، لِقَوْلِهِم: الحاوي والحواء، قَلَبَتِ الْعَيْنُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ فِي حَيَّة، عندهم.

- (١) الممتع ٨٧/١، و٧٣٣/٢، ومعنى قردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض. وزنه: فعلل.
- (٢) اسم امرأة. الممتع ٧٣٣/٢، والمنصف ١٤١/١، ١٤٢، ١٤٣، سيبويه: ٣٤٤/٢، ٣٤٦ بولاق.
- (٣)، (٤) المنصف ١٤٢/١.
- (٥) في المنصف ١٤٢/١: «وحكى الكوفيون» مَوْضِع «بفتح الضاد، وأخرفاً آخر، وهو شاذ».
- (٦) في المنصف ١٤٢/١: «لأن ما اعتل لاه لم يَبِّن منه مَفْعِل - بكسر العين - إنما يجيء مفتوح العين؛ نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيَا والمَرْمَى، ولا يقولون المَشْتِي، ولا المَغْزِي ونحوهما».
- (٧) انظر المنصف ١٤٢/١.
- (٨) قال في اللسان: «ومَرِيم: مَفْعَل من رامَ يَرِم، أي يرح، يقال: مايريم يفعل ذلك؛ أي: مايرح» ا. هـ بتصرف. وانظر المغني في تصريف الأفعال ص ٨٠.
- (٩) انظر ابن يعيش ١٤٩/٩.
- (١٠) مدين: اسم قرية شُعَيْب عليه السلام.
- (١١) ويجوز أن يكون من دان، إذا خضع، أو من دانه ديناً، إذا جازه والراجع الأول؛ لأن الميم فيها زائدة، والياء أصل، فوزنُها مَفْعَل، ولم نقل بزيادة الياء وأصالة الميم؛ لعدم وجود مَفْعِل في كلامهم، وكان القياس قلب الياء ألفاً، ولكن شُدَّ فيها التصحيح. [انظر شرح الشافية ٣٩١/٢، ومغني عزيمة ص ٨٠].
- (١٢) في الممتع ٥٦٩/٢: «فأما» الحيوان و«حيوة» فَشَادَّان، والأصل فيهما: «حَيَّان»، و«حَيَّة»، فأبدلوا من إحدى الياءين وأوَّ... .
- (١٣) في سيبويه ٤٠٣/٢ بولاق: «... وتقول حَيَّيت وحَيَّي... وفيه ٣٨٩/٢: «وقالوا: حَيَّوة، كأنه من حَيوت وإن لم يُقَلَّ...».

فالكلم بهذه التغيرات، عند النحاة تصير مرتجلة، لأنها لم تُستعمل في الأجناس مع هذه التغيرات، ولو قيل بنقلها، والتغير إما مع النقل، أو بعده في حال العَلَمِيَّة، كما في «شمس» لَجَازَ .

[الاسم واللقب والكنية وحكمها عند الاجتماع]

والأعلام على ثلاثة أصْرُب: إما اسم وهو الذي لا يُقصدُ به مدح ولا ذم، كزيد، وعمر، أو لقب، وهو ما يُقصدُ به أحدهما، كبطّة، وقفّة، وعائذ الكلب، في الدم، وكالمُصطفى والمرضى، ومظفر الدين وفخر الدين في المدح .

ولفظ اللقب في القديم، كان في الدم أشهر منه في المدح، والنَّبَرُ في الدم خاصة، وإما كُنيَّة، وهي: الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو: «أبو عمرو، وأم كلثوم، وابن آوى، وبنت وَرْدَان» .

والكنية من: كَنِيْتُ، أي سترت وعُرِضَتْ، كالكناية، سواء، لأنه يعرض بها عن الاسم، والكنية عند العرب يُقصدُ بها التَّعْظِيمُ .

والفرق بينها وبين اللقب معنى، أن اللقب يمدح الملقَّب^(١) به أو يُذم، بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية^(٢) فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف من أن تُخاطَبَ باسمها .

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كأبي الحسن، لأمير المؤمنين عليّ، رضي الله عنه، وقد يُكنى في الصَّغَرِ تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولدٌ اسمه ذاك .

(١) ط : الملقب.

(٢) في م : بعد قوله : «بخلاف الكنية» مايلي : «فإن الكنية تعظم لا بمعناها، بل بعدم التصريح باسمه» .

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أتى بالاسم أولاً ثم باللقب^(١)، لِكُونِ اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا، ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان له، لكونه أشهر، أو يقطع عنه رفعاً أو نصباً، على المدح أو الذم، لكونه متضمناً لأحدهما، ويجوز الإتيان باللقب المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك، وإن كانا مفردين أو أولهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم في باب الإضافة.

وظاهر كلام البصريين^(٢): وجوب الإضافة^(٣) عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاج^(٤) والفراء الإتيان^(٥) أيضاً، وهو الأولي، لما روى الفراء^(٦): قيس قفّة، ويحيى عيان، لرجل ضخم العينين، وابن قيس الرقيات بتونين قيس وإجراء الرقيات عليه، والأشهر إضافة قيس إلى الرقيات، إما على أن الرقيات لقب لقيس، والإضافة كسعيد كرز، أو على أن الإضافة لأدنى ملابسة، لِنِكَاحِهِ نِسْوَةً، اسم كُلِّ مِنْهُنَّ

(١) نَدَّرَ تَقَدَّمَ اللقب في الشعر، كقول جنوب بنت العجلان؛ إحدى شواغر العرب من قصيدة تُرثِي فيها أخاها عمرو

ابن العجلان المعروف بذي الكلب:

أَبْلَغُ مُذَبِّلاً وَأَبْلَغُ مَنْ يُبْلَغُهَا * عَنِ حَدِيثًا، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرَهم حَسَباً * بِيَطْنِ شَرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّبُّ

الشاهد: في «ذا الكلب عمراً» حيث قَلَمَتِ اللَّقَبَ، وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم، وهو قولها «عمراً»، والقياس أن يكون الاسم مقدماً، واللقب مؤخراً، فلو أتت بما يقتضيه لقال «بأنَّ عمراً ذا الكلب».

[شرح المُرادي على الألفية ١/١٧٠، ١٧١].

(٢) انظر شرح المُرادي على الألفية ١/١٧١.

(٣) لم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة، قال في الكتاب ج ٤٩/٢ بولاق: «إذا لُقبَ بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والمخيل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز...».

(٤) شرح المُرادي على الألفية ١/١٧١، والتسهيل ص ٣٠، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٨.

(٥) نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز، بجعل الثاني بياناً للأول، أو مبدلاً منه. [ابن الناظم على الألفية ص ٢٨].

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٩.

رُقِيَّة، وقيل: هُنَّ جَدَّاتُهُ وقيل: شَبَّ بثلاث نسوة كذلك، قال^(١)

٥٣٣ قُلْ لَابِنْ قَيْسٍ أَخِي الرُّقِيَّاتِ * مَا أَحْسَنَ الْعُرْفَ فِي الْمَصِيبَاتِ

وقال الشاعر^(٢) في الإجراء :

٥٣٤ وَمِنْ طَلَبِ الْأَوْتَارِ مَا حَزَّ أَنْفَهُ * قَصِيرٌ، وَرَامَ الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ بَيْهَسُ
نِعَامَةً لَمَّا صَرَّعَ الْقَوْمَ رَهْطُهُ * تَبَيَّنَ فِي أَثْوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

وقد ينقل العَلَمَ عن المركب، كما سَبَقَ في باب المركب شَرْحُهُ .

(١) هو أبو ذُهَبَلِ الْجُمَحِيِّ : [ضبط كذا في اللسان / عرف / ج ٢ ٧٤٦ ط . الخياط] .

ديوانه ٥٠ تحقيق عبد العظيم عبد المحسن .

وهو في الخزانة ٢٧٨/٧ هارون .

ومعنى (أخي الرُّقِيَّاتِ) هو أخو الملازمة والملابسة، كقولهم: أخو الحرب، وأخو الليل .

والعُرف، بالضم، والعرف بالكسر: الصبر .

الشاهد على أن هذا البيت يدل على أن الرقيات في قولهم قيس الرقيات بالإضافة، ليس من باب إضافة الاسم إلى القلب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة، لِنِكَاحِهِ لِنَسْوَةٍ اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رُقِيَّة .

(٢) البيتان من قصيدةٍ لِلْمُتَلَمَّسِ (ديوانه ٦، تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م) .

الخزانة ٢٩٠/٧ هارون، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٩ (تحقيق هارون، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ) . معجم شواهد العربية ١٩٦/١ .

على أن الشاعر قد أتبع اللقب الاسم، فَإِنَّ بَيْهَسًا اسْمَ رَجُلٍ، ونِعَامَةً لِقَبِهِ، وهو عطف بيان لِبَيْهَسٍ، وهو محل الاستشهاد .

و(ما) في (ماحَزَّ): أما زائدة، أي وَمِنْ طَلَبِ الْأَوْتَارِ حَزَّ أَنْفَهُ قَصِيرٌ . . .

وأما مصدرية على أنه مبتدأ مع خبره، والجار والمجرور، وهو (مَنْ طَلَبَ) خبره مقدما عليه، أي حَزَّ أَنْفَهُ حَاصِلٌ مِنْ جِهَةِ طَلَبِ الْأَوْتَارِ .

ومحل (كيف) نصبٌ على الحال، والعامل (يلبس)، والجملة، وهي كيف مع ما عمل فيه سَادَ مَسَدُ الْمُفْعُولِينَ لِتَبَيَّنَ .

ولا يجوز أن يكون مفعولاً لِتَبَيَّنَ؛ لِثَلَا يَبْطُلُ صَدْرِيته .

[التَّسْمِيَةُ بِالْمُثْنَى وَالْجَمْعِ]

ثم نقول: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعاً على حَدِّهِ، كضاربان، (١٧٤ أ) وضاربون، أو جارياً مجراها كاثنان، وعِشْرُونَ، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية .

ويجوز أن تجعل النون في كليهما مُعْتَقَبَ الإعراب، بشرط ألا تتجاوز حروف الكلمة . سبعة؛ لأنَّ حُرُوفَ «قَرَعْلَانَةَ» غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في: مستعتبان ومستعتبون، مُعْتَقَبَ الإعراب .

فإذا أعربت النون، ألزم المثنى الألف دون الياء لأنها أَخَفُّ منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، قال^(١):

٥٣٥ أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ * أَمَلٌ عَلَيْهَا^(٢) بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ
وألزم الجمع الياء، دون الواو، لكونها أَخَفُّ منها .

وقد جاء «البحرين» في^(٣) المثنى على خلاف القياس، يقال: هذه البحرين، بضم النون، ودخلت البحرين .

(١) ابن مُقْبِل: تميم بن أَبِي، شاعر إسلامي مُخَضَّرٌ.

(ديوانه ٣٣٥ تحقيق عزة حسن . دمشق سنة ١٣٨١هـ).

الخزانة ٣٠٢/٧ هارون، سيبويه ٣٢٢/٢ بولاق، الاقتضاب ٤٧٢، المفصل ٢٠٧، ابن يعيش ١٤٤/٥، الرُّوضُ الأَنْفُ ٣٨/١، معجم شواهد العربية ٣٩٦/١.

و(ألا) حرف تنبيه. و(السَّبْعَانِ): متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من ديار. و(الحي): القبيلة. و(السَّبْعَانِ): موضعٌ معروف في ديار قيس، و(المَلَوَانِ): الليل والنهار، ولا يُقَرَّدُ واحدُ منهما.

الشاهد فيه أنه ألزم المثنى الألف مع الإعراب على النون بالحركات في حال التسمية به.

(٢) من د .

(٣) انظر المقتضب ٣٦/٤، ٣٧.

قال الأزهرِيُّ^(١)، ومنهم^(٢) مَنْ يقول: البحران على القياس، لكنَّ النسبة إلى البحران الذي هو القياس أكثر، فَبَحْرَانِي أكثر من بحريني، وإن كان استعمال البحرين، مجعولاً نونه مُعْتَقَب^(٣) الإعراب أكثر من استعمال البحران كذلك.

وجاء في الجمع: الواو، قليلاً، مع الياء، قالوا قَنَسْرِين^(٤)، وقَنَسْرُون، ونَصِيصِين^(٥) ونَصِيصِيون، ويَبْرِين^(٦)؛ ويبرون، لأنَّ مثل زيتون في كلامهم، موجودٌ.

وقال الزَّجَّاجُ نَقْلاً عن المُبَرِّدِ^(٧): يجوز الواو قبل النون المجعول مُعْتَقَبَ الإعراب قياساً، قال: ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا، قال أبو علي^(٨): لا شاهد له

(١) محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهرى اللغوي، أخذ عن الزجاج ونَفْطُوْنَه وابن فُرَيْد، وصنَّفَ في اللغة والنحو والقراءات. له: التهذيب، الزاهر. توفي سنة ٣٧٠. [الترجمة ٣٢٣، البلغة ٢٠٥، البغية ١٩/١].

(٢) تهذيب اللغة ٤٠/٥ [تحقيق د. عبدالله درويش ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، مصر، بلا تاريخ].

(٣) أي محلَّ تعاقبه، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، الخزاعة ٥٨/٨ سطر ٩، حاشية (٢) من ضرائر ابن عصفور ص ٢١٩.

(٤) قَنَسْرِين: بكسر أوله، وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: بلد بالشام. انظر معجم البلدان ٤٠٣/٤، ٤٠٤، وأقول؛ هي بلدة صارت حياً من أحياء مدينة حلب.

(٥) نَصِيصِين: بلدة في الجزيرة على الطريق بين المَوْصِل والشام.

(٦) يَبْرِين: بالفتح، ثم السكون، وكسر الراء، وياء ثم نون: بأعلى بلاد بني سعد، وقرية من قُرَى حلب. [معجم البلدان ٤٢٧/٥، وانظر الكامل ٣٣/٥ - ٣٤].

(٧) في المقتضب ٣٣٢/٣ الطبعة الأخيرة: ومن لم يقل هذا، وقال قنسرين كما ترى، وجعل الإعراب في النون... قال: هؤلاء مسلمين فاعلم: «...».

وفي المقتضب ٣٦/٤، ٣٧: «وكذلك إن سميت بقولك: مسلمون، قلت: هذا مسلمون قد جاء ومررت بمسلمين...».

ومثل قول مسلمين فاعلم غَسْلِين فاعلم، ويَبْرِين، ونحو ذلك، والأجود ما ذكرت لك، والوجه الآخر يجوز... «...».

من هذا يَتَبَيَّنُ لنا أنَّ المَبْرَدَ يُجَيِّز وجهين في المَسْمَى بجمع المذكور:

١ - يعرب كإعراب الجمع ٢ - يعرب كغسلين.

ولم يذكر جَعَلَ الواو قبل النون كما ذكر الزجاج. وانظر الكامل ٣٢/٥.

(٨) إيضاح الشعر، ورقة ٤٤/أ.

وهو بعيدٌ مِنَ القِيَّاسِ ، وقال في قوله ^(١) :

٥٣٦ ولها بالماطرون إذا * أكلَ النملُ الذي جَمَعَا

بكسر النون: إنه اسمٌ أعجميٌّ، وهو في شرح ^(٢) كتاب سيبويه: بالميم والطاء المفتوحة، وفي الصَّحاح: والناطرون ^(٣) بالنون والطاء المكسورة، وقد رُوِيَ في الشعر المذكور بالنون المفتوحة، فإن قلنا إنه أعجميٌّ وَجَبَ ألا يكونَ اللامُ للتعريف، إذَنْ، بل من تمام الاسمِ الأعجميِّ، وإلَّا انكسر في موضع الجر، وإن قلنا إنه عربي، فليس النون مُعْتَقَبَ الإعراب لانفتاحه، فكان القياسُ: الماطرين بالياء، ففي جَعَلَ الواو مكان الياء إشكالٌ ^(٤)، وطُورون، وجيرون، أعجميان .

وإذا سميت بالمجموع بالألف والتاء، كَعَرَفَات ^(٥) وأذِرَعَات ^(٦) ففيه المذهبُ الثلاثةُ المذكورةُ في أوَّلِ الكتاب، عند ذِكْرِ التنوين .

(١) ينسب إلى الأخطل، ويزيد بن معاوية، والأخوص، وأبي ذَهَبِل.

ديوان الأخطل ص ٣٨٩ ط. قباوة، ديوان أبي ذَهَبِل ٨٥ ط. عبد العظيم عبد المحسن، الخزائن ٣٠٩/٧ هارون، الكامل ٣٣٧، اللسان والتاج (مطرون)، العَينِي ١٤٨/١، الألف باء ١٦٩/٢، التصريح ٢٦/١. و(الماطرون): مَوْضِعُ قَرْبِ دِمَشْقٍ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣٦٦/٧.

الشاهد فيه (الماطرون) فإن أبا علي قال إنه مجرور بكسرة على النون.

(٢) في الممتع ١٥٨/١: «... على أَنَّ أبا سعيد السيرافي قال: أظنها فارسية».

(٣) هذا وَهْمٌ مِنَ الْجَوْهَرِي. انظر الخزائن ٣١١/٧ هارون.

(٤) الماطرون مفرد وليس جمعاً، والنون فيه أصلية. الممتع ١٥٧/١.

(٥)، (٦): انظر سيبويه ١٨/٢ بولاق.

[التَّسْمِيَةُ بِالْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ وَبِالْمَبْنِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ]

وإذا نَقَلْتَ الكلمة المبنية، وجعلتها عِلْماً لغير ذلك اللفظ، فالواجبُ الإعرابُ وإن جعلتها اسمَ ذلك اللفظ، سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً، أو حرفاً، فالأكثرُ الحكايةُ، كقولك: مَنْ الاستفهامية حالها كذا، وضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، وليت حَرْفٌ تَمَنٍّ، وقد يَجِيءُ معرباً نحو قولك: لَيْتُ يَنْصَبُ وَيَرْفَعُ، قال^(١):

٥٣٧ ليت شعري وأين مني لَيْتُ * إِنَّ لَيْتاً^(٢) وَإِنْ لَوْ عَنَاءُ

فإن أَوَّلَته بالمذكر كاللفظ، فهو منصرفٌ مطلقاً، وإن أَوَّلَته بالكلمة، أو اللفظة، فإن كان ثلاثياً ساكناً الأوسطِ كَلَيْتُ، فهو كَهْنَدٍ في الصرف وتركه، وإن كان على أكثر من ثلاثة، أو ثلاثياً محرك الأوسط فهو غيرُ منصرفٍ قطعاً.

وإن كانت الكلمة ثنائياً، وجعلتها عِلْماً لِلْفَرْقِ وقصدت الإعراب، ضَعُفَتْ الثاني^(٣) إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: مَنْ وَكَمْ، بخلاف ما إذا جعلت الثنائية عِلْماً لغير اللفظ، فإنك لا تُضَعِّفُ الثاني الصحيح، بل تقول: جاءكَمْ ورأيتَ مَنْأُ مُخَفَّفَيْنِ، فَيُجْعَلُ من باب ما حذف لأمه نسياً وهو حرف عِلَّة، كيد، فلذا تصغره على كمي، كيدية، وإنما جعلتها من باب المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضع على أَقَلٍّ من ثلاثة، وإنما جعلت المحذوفَ حَرْفَ عِلَّةٍ، لأنه أكثرُ حذفاً من غيره،

(١) هو أبو زَيْد الطائي (ديوانه ٢٤ تحقيق نوري القيسي . المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

والبيت في : الخزانة ٣١٩/٧ هارون ، سيويه ٣٢/٢ بولاق ، ابن يعيش ٣٠/٦ و ٥٧/١٠ ، معجم شواهد العربية ٢٣/١ المُخَصَّص ٩٦/١٤ ، شرح جمل الزُّجَاجي ٢٣٢/٢ . الشاهد فيه : « على أن الكلمة المبنية إذا أُريدَ بها لفظها فالأكثرُ حكايتها على ما كانت عليه ، وقد نجيء معربة - كما في البيت - كما أعرب . وليت الأولى بالرفع على الابتداء ، ونصب الثانية مع لوبيان » [الخزانة ٣١٩/٧ هارون].

(٢) ط : إِنَّ لَوْ وَإِنْ لَيْتاً عَنَاءُ .

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٧٠ .

وإنما جعلتها من باب «يَدٍ» أي مما حُذِفَ لأمُّه نسيّاً، لا من باب «عَصاً»، لأنه لم يكن لها لأمٌ في الوضع، فكان جَعَلُها من باب «يَدٍ» أي مما جُعِلَ لأمُّه بالحذفِ كأنه لم يوضع: أَوَّلِي .

وتقول في الأوّل: أكثرُ من الكَمِّ والهِلِّ^(١)، مشدّدَتَيْنِ، وذلك لأنه لم ينقل بالكلية، وإنما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه لِيَصِيرَ على أقلِّ أوزانِ المعربات، وأمّا المنقول بالكلية، أي المجعول علماً لغير اللفظ، فلو غيّر لفظه، أيضاً، بالتضعيف، لكان. تغييراً ظاهراً في اللفظ والمعنى .

وإذا كان ثاني الثنائي حَرْفَ عِلَّةٍ، وَجَبَ تَضْعِيفُهُ إذا أعربته، سواءً جعلته علماً للفظ أو لغيره، نحو: لو، وفي، ولا، وهو، وهي .

تقول: هذا لو، وفي، ولأء، زِدْتَ على أَلِفٍ «لا» ألفاً آخرَ وجعلته همزةً تشبيهاً برداء وكساء^(٢) .

وإنما وَجَبَ التَضْعِيفُ لأنك لو أعربته بلا زيادة حَرْفٍ آخرَ أسقطت حَرْفَ العِلَّةِ للتونين، فيبقى المعرب على حَرْفٍ واحدٍ ولا يَجُوزُ .

وكذلك لو أَوْلَنَاهُ بالكلمة أو سَمَّيْنَاهُ به [ومنعناه من^(٣) الصرف] : وَجَبَ التَضْعِيفُ لأننا لا نَأْمَنُ مِنَ التَّنْكِيرِ، فَيَجِيءُ التَّنْوِينُ، إِذَنْ، وَحُكِّيَ عن بعض العرب أنه يجعل

(١) كل حرف أداة إذا جعلت فيه ألفاً ولأماً، صار اسماً، فُقُوِي وَثُقُلَ .

[تفسير أرجوزة أبي نُؤاس ط ٢ ص ٢٠٨] .

(٢) «قال السُّيُوطِيُّ في النكت: إذا كان اللين ألفاً وضوعفت، وأبدلت الثانية همزة، يجوز فيها حينئذٍ وجهان: إقرارها أو إبدالها وأوا، وإن كان ياءً وضوعفت ثم يفعل بها ما عمل بِحَيٍّ من قلب الياء الثانية وأوا» .

[تبيان الكُحَيْلِ ص ٢٧١ هامش ١] .

(٣) ط ، د : ساقطة .

الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني^(١)، همزة في كل حال ، نحو: لوء، وفيء، ولاء.

والأول أي التضعيف، أولى ، لِكَوْنِ الْمَزِيدِ غَيْرِ أَجْنَبِيٍّ .

[حُرُوفُ الْمُعْجَمِ وَإِعْرَابُهَا]

ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف: إذا أردت إعراب (١٧٤ ب) أسماء^(٢) حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، را، وإن لم يكن المعرب منها علماً، ضَعُفَتِ الْأَلِفُ وَقَلِبَتْهَا هَمْزَةٌ لِلْسَّاكِنِينَ، فتقول: هذه باء، وتاء، ودليل تنكيرها وَصْفُهَا بالنكرات، نحو: هذه باءٌ حَسَنَةٌ، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأما «زاي» فهو على ثلاثة أحرف، آخرها الياء، كالواو، أعربته^(٣) أَوْ لَمْ تُعْرَبْهُ، وفيه لُغَةٌ أخرى: زِي، نحوكِي، فإذا ركبتهَا، وأعربتهَا قُلْتَ: كتبت زِيّاً، نحو: كَيّاً .

ولا تجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: كتبت «با» حسنة، كما جاز في نحو: مَنْ، وما، وليت، إذا جُعِلَتْ أعلاماً لِللَّفْظِ، لأنها موضوعةٌ لتستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم توضع إِلَّا لتستعمل مفرداتٍ لتعليم الصَّبِيَّانِ ومن يَجْرِي مجراهم، موقوفاً عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعه لها، فلا تُحكى .

(١) ط : الثانية .

(٢) بعض مآذره الرضي هاهنا منقولٌ بمعناه من كتاب سيويه ٣٤/٢ بولاق .

(٣) ط : أعربته .

ولإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سُمِّيَ بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت إذا سميت بها اللفظ، لأنك لم تُرَاعَ ، إِذَنْ ، أَصَلَ معناها الذي «كانت بسببه»^(١) مبنية أصلاً، بل أخرجتها عنه بالكُلِّيَّةِ ، وَأَمَّا إذا جعلتها اسماً لِلْفَظِ ، فإنك تُرَاعِي معناها من وجه، وذلك أَنَّ معنى : أَنَّ تَنْصِبُ وَتَرْفَعُ ، أي : أَنَّ التي معناها التحقيق تنصب وترفع ، فلك ، إِذَنْ ، نَظَرُ إلى أصل معناها .

والدليل على أَنَّ المَدَّ في نحو قولك هذه باءٌ : مزيدٌ ، ولم يكن في أصل الوَضْعِ ، قولك في الأفراد : با ، تا ، ثا ، بِلَا مَدٍّ ، وما وُضِعَ على ثلاثة ، يكون في حال الأفراد ، أيضاً كذلك ، كزيد ، عمرو ، بكر .

وسيبيوه^(٢) ، جَعَلَ : أبا جادٍ ، وهَوَّازاً ، وَحُطِّيًّا^(٣) ، بياء مشددة : عريباتٍ فهي ، إِذَنْ ، منصرفةً ، وجعل : سَعْفَصَ ، وَكَلَمُونَ ، وقريشيات : أعجميات فلا تصرف للعلمية والعُجْمَةِ .

وإنما جَعَلَ الْأَوَّلَ عربيةً ؛ لِأَنَّ : أبا جادٍ ، مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ ، وجاد ، من الجواد ، وهو العطش ، وهَوَّازَ ، من هَوَّزَ الرجل أي مات ، وَحُطِّيٌّ من حَطَّ يَحْطُ ، وقال المبرد : يجوز أن تكون كُلُّهَا أعجمياتٍ ، قال السِّيرافي^(٤) : لَأَشْكُ أَنَّ أَصْلَهَا أعجميةٌ ؛ لأنها كان يقع عليها تعليمُ الخَطِّ بالسُّريانية .

وقريشيات يدخلها التنوين كما في : عَرَفَات ، وتعريفها من حيث كَوْنُهَا أعلاماً لِلْفَظِ ، إذا ركبها مع العامل نحو : اكتب كلمون ، أي هذا اللَّفْظُ أو هذه الكلمة .

(١) ط : كان بسببه مبنياً .

(٢) في سيبويه ٢٦٩/٣ ط . هارون : «وَأَبُو جَادٍ وَهَوَّازٌ وَحُطِّيٌّ ، كعمرو في جميع ما ذكرنا ، وحال هذه الأسماء حال عمرو ، وهي أسماء عربية ، وأما كَلَمُونَ وسَعْفَصَ وقريشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن ، ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا إلا أن قريشيات بمنزلة عَرَفَات وأذرعَات . . . »

(٣) ط : أو حطياً .

(٤) سيبويه ٢٧٠/٣ هامش . ط . هارون .

وإذا سُمِّيَ ، بِقُو، قال الخليل^(١) : تقول فَمَ ، لأنَّ العربَ قد كَفَتْنَا أمرَ هذا ، لما أفرده فقالوا فَمَ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ولولا ذلك لقلنا فوه بَرَدَ المحذوف ، كما هو مَذْهَبُ سيبويه في «ذو» إذا سُمِّيَ به ، فإنه يقول^(٢) : هذا ذَوِي ، كَفَتَي ، ورأيت ذَوِي ومررت بِذَوِي ، بناءً على أنَّ عينه متحركة ، وقال الخليل^(٣) : بل تقول : هذا ذِي ، فَعُلَّ بِقَلْبِ الواو ياءً لسكون العين ، على ما مرَّ من مذهبيهما في باب الإضافة .

وأجاز^(٤) الزجاج^(٥) في «فوه» إذا سُمِّيَ به أن يقال «فوه» ردًّا إلى أصله^(٦) ، ولا يجوز تشديدُ حَرَفِ الْعِلَّةِ ، كما شُدِّدَ في «هو» ، لأنَّ رَدَّ الأصلِ أَوْلَى من اجتلابِ الأجنبي .

وإن سميت مؤنثاً بهو، كان كما لو سميتها بزيد، على الخلاف الذي مرَّ في باب ما لا يَنْصَرِفُ ، وإن سميناها بهي ، فهو كما لو سميتها بهنْدٍ ، جاز الصرفُ وتركه .

[التَّسْمِيَةُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ]

وإن سَمَّيْتَ بحرفٍ^(٧) واحدٍ ، فإما أن يكونَ جُزْءَ كلمةٍ أو لا ، والثاني إما أن يكون متحركاً في الأصل كواو العطف ولام الجرِّ ، وباء الإضافة على قولٍ ، أو

(١) سيبويه ٢٦٤/٣ هارون .

(٢) الكتاب ٢٦٢/٣ هارون .

(٣) في سيبويه ٢٦٣/٣ هارون : «وكان الخليل يقول : هذا ذُو ، بفتح الذال ؛ لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا ، وتقول ذَوُو .

(٤) د : «والزجاج يُجيز أن يقال في «فوه» إذا سمي به «فوه» ردًّا إلى الأصل» .

(٥) انظر سيبويه ٢٦٣/٣ هامش (١) .

(٦) ط : الأصل .

(٧) انظر في هذا البحث الكتاب لسيبويه ٦١/٢ وما بعدها (بولاق) .

لا ، فإن كان متحركاً كُملَّ على ثلاثة أحرف ، بتضعيف مجانس حركته فإنه أولى^(١) ،
لِكَوْنِ الحَرْفَيْنِ مُجَانِسَيْنِ لحركته .

وإنما جعلوه ثلاثةً ، لما يلحقه من التصغير والجمع ، فتقول في المُسمَّى بباء
الجر: بَيِّ ، وأيضاً ، لو زدت حرفاً واحداً من جنس حركته لسقط بالتنوين ، فصار
المعرب على حرفٍ واحد ، وتقول في المسمى بلام الابتداء: لاء .

وإن كان الحرف ساكناً ، كلام التعريف عند سيبويه ، وباءٍ الإضافة على مذهب
بعضهم ، فَحُكْمُهُ عند سيبويه^(٢) والزَّجَاجِ^(٣) حُكْمُ جُزْءِ الكلمة ، كما يَجِيءُ .

وعند غيرهما ، يُحرَّك اللام بالكسر ، ثم يُضَعَّفُ مجانس الكسر ، أي الياء فيقال
لِيٍّ ، ذلك لأنه لا بُدَّ من تحريك هذا الساكنِ المبتدأ به ، إذا أردنا زيادة حرفين عليه ،
والساكن إذا حُرِّك ، حُرِّك بالكسر .

وأما الياء ، فيفتح لثقل الكسر عليه ؛ لأنه يفتح عند الاضطراب في نحو :
غلاماي ، ثم يضعف مجانس الفتح ، فيقال : ياء .

وإن كان الحرف الواحد جزء كلمة ، فإما أن يكون متحركاً أو ساكناً ، فالمتحركُ
عند سيبويه ، يُكْمَلُ أيضاً بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا ، فيما ليس بعضاً .

والأولى أن يُكْمَلَ بشيءٍ من تلك الكلمة ، فالمبرِّدُ^(٤) يكمله بإعادة جميع

(١) م ، د : « فإنه أولى من غيره لمناسبة حركته . . . » .

(٢) الكتاب ٦١/٢ - ٦٢ بولاق .

(٣) الهمع ١٥٥/٢ .

(٤) في المقتضب ٣٢/١ - ٣٤ : « فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافاً ، فإن سميت بالياء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل ، فيقول : هذا أب فاعلم . . . وقال غيره أرى أن أقول : (رب) فأردُ موضع العين من ضرب . . . » .

وقال أبو الحسن : ضَبَّ . . . فيحذف موضع العين . . .

ماحذف فيقول: رجل، في المسمى بأحد حروفه، وقال غيره: بل لا نتجاوز قَدَرِ
الضرورة فإن كان ذلك المتحرك فاءً، كُمِّلَ بالعين، نحو: رج، في المسمى براء
رَجُل، وإن كان عيناً كُمِّلَ بالفاء فيقال: رج، أيضاً في المسمى بجيم رَجُل،
ولا يكملان باللام؛ لأن الكلمة المحذوفة اللام أكثر من المحذوفة الفاء أو العين.

وإن كان ذلك الحرف المتحرك المسمى (١٧٥ أ) به لاماً، فالمازني^(١) يُكْمَلُهُ
بالعين، لكونه أقرب، نحو: جل، في المسمى بلام رجل، فيكون مما حذف فاؤه
كعِدَّة، والأخفش^(٢) يُكْمَلُهُ بالفاء، نحو: رَل، فيكون محذوف العين، كسَه، وهو
الأولى؛ لأن المحذوف الفاء، لا بُدَّ له من بَدَلٍ كما في عِدَّة.

وإن كان الحرف ساكناً، كعين جعفر، وسين عَدَس، فالمبرد^(٣) يُكْمَلُهُ بما كمل
به المتحرك، أعني بِرَدِّ الكلمة إلى أصلها، وسيبويه^(٤) يكمله بهمزة وصل^(٥)
مكسورة، فيقول: إغ، واس، وإذا وصلته بما قبله أسقطت الهمزة لكونها الموصَل
فتقول: هذا اس، وقام اس، وقال^(٦): قد أتى بعضُ الأسماء على حرف إذا اتصل
بكلام نحو: مَنْ اب، بتخفيف الهمزة، وَرَدَّ عليه^(٧) المبرد بأن تخفيف الهمزة غيرُ

والقول الأول لأبي عثمان المازني، ثم رأى بعد إذا سمى بالياء ضرب فليدَّ الكلام كله فيقول: ضرب...
ولا يحذف... .

من هذا يتبين أن المبرد ذكر الأقوال، ولم يُرجِّح قولاً على آخر.

(١) المقتضب ١٧٢/١ الطبعة الأخيرة.

(٢) المقتضب ١٧١/١ الطبعة الأخيرة.

(٣) قد تبين لنا قَبْلَ قليل أن المبرد عَرَضَ الآراء، ولم يُرجِّح رأياً على آخر.

[انظر المقتضب ٣٢/١ - ٣٤].

(٤) أي سيبويه ٦٣/٢ بولاق.

(٥) الكتاب ٣٢٣/٣ هارون.

(٦) ط: الوصل.

(٧) قال المبرد: ... فَإِنَّ سَمِيَتِ الْيَاءُ مِنْ (ضَرَبَ) فَإِنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ كَانَ يَزِيدُ أَلْفَ الْوَصْلِ، فيقول: هذا ابُ
فاعلم.

لازم، فَكَأَنَّ الكلمة على حَرْفَيْنِ، بخلافِ حَذْفِ همزة الوصلِ فإنه لازمٌ، فيبقى الاسمُ الْمُعْرَبُ على حرفٍ واحدٍ، وردُّ أيضاً بامتناعِ جَلْبِ همزة الوصل للمتحرك، والزَّجَاجُ^(١) يزيد همزة الوصل كما زاد سيبويه، ويقطعها هَرَباً مما ألزم به سيبويه، ولأنَّ همزة الوصل في الأسماء الصُّرْفَةُ قَلِيلٌ، وإنما تكون في الفعل والاسم الجاري مجراه، أعني المصدر، وفي الحرف، فلهذا إذا سَمَّيْتَ بفعلٍ فيه همزةٌ وَصَلٍ^(٢) قطعته كقولك: بوحشٍ إِصْمِتَ^(٣)، وأما إن سَمِيتَ باسمٍ فيه همزة الوصل كابن واسم أبقيتها على حالها لِعَدَمِ نَقْلِ الكلمة من قبيل إلى قبيل .

ومذهبٌ غيرُ هؤلاء المذكورين: التكميلُ ببعض تلك الكلمة، كما ذَكَّرْنَا في الحرف المتحرك، فالعين تكمل بالفاء، وأما اللام فيكمل إِمَّا بالعين عند^(٤) المازني، وإِمَّا بالفاء عند^(٥) الأخفش .

وإن كان ذلك الساكنُ مما قبله همزةٌ وَصَلٍ، فإن كان ذلك في الفعل، كضاد:

وهذا خطأ فاحشٌ؛ وذلك أنَّ ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيب لها في الكلام؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تبتدىء بساكن، فإن كان قبلها كلامٌ سقطت . . . [المقتضب ١٧١/١ الطبعة الأخيرة].

(١) ذكره السِّيرافي . سيبويه ٣٢٤/٣ (حاشية).

(٢) ط : الوصل .

(٣) انظر المُرَادِي على شرح الألفية ١٧٦/١ .

(٤) انظر المقتضب ١٧٢/١ الطبعة الأخيرة .

(٥) «السِّيرافي ما ملخصه: فيه ستة أقاويل:

- قول سيبويه في الابتداء به وصله بهمزة الوصل، وإسقاطها إذا اتصل بكلام، واستدل لذلك بقولهم: من اب لك - بتخفيف الهمزة - فيبقى الاسم على حرف واحد في كليهما. ورد عليه أبو العباس ذلك، ففرق بين تخفيف الهمزة، وإسقاط ألف الوصل، فقال: تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت .
- والقول الثاني: رد الرءاء فيقال رب. وقياس قول الأخفش ضَبَّ وقول المبرد اضرب. وقول الزجاج: إبَّ بقطع الألف.

- والقول السادس أنه لا يجوز أن يسمى بابٌ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء، وتحريكها يمنع من ألف الوصل* [سيبويه ٣٢٣/٣ - ٣٢٤ ط. هارون].

اضرب، جئت بالهمزة مقطوعة، لما ذكرنا، وإن كان في الاسم كنون انطلاق،
كمل بالحرف الذي بعده، فتقول: انط .

[صُورُ أُخْرَى مِنْ التَّسْمِيَةِ]

وإن سميت بفعل مفكوك الإدغام جَزْماً أو وقفاً^(١)، كاردد ويردد، أدغمت فقلت:
أردّ ويرد، غير منصرفين، لأنّ المفكوك قليل في الأسماء، كقرّدد، ومهدّد، وكثير
في الأفعال، ولأن فك الإدغام في الفعل إنما كان لعارضٍ، زال في الاسم، وهو:
الجزم أو الوقف الجاري مجراه، ولهذا يبقى الفُكُّ إذا سُمِّيَ بألبب من قولك: بنات
ألببي^(٢)، ولهذا يردّ اللام أو العين، إذا سُمِّيَ بفعل محذوف اللام أو العين، جزماً
أو وقفاً، كيغزّ، ويرم، ويخش، واغزّ، وارم، واخش، ويخفّ، ويقلّ، ويبعّ،
وقلّ، وبغ، فتقول: جاءني يغزّ، ويرم، والتنوين للعوض، كما في «قاصٍ» اسم
امرأة، ويخشى، كيحيى، واغزّ، وارم، ويخاف ويقول ويبيع، وقول ويبع وخافٍ،
كما مرّ في غير المنصرف .

وأما «سَلّ»، إذا سَمَّيْتَ به، فإنك لا ترد الهمزة لأنها^(٣) لا تحذف لموجب
الجزم، ولا الوقف .

وتردّ اللام مع العين في «يَكْ» لأن اللام حذفت تشبيهاً بحرف العِلّة في: لم
يغز .

(١) المراد به البناء على السكون .

(٢) مثل به سيويه ١٦/٢ بولاق في شطر من الرجز وهو قوله:

قد علمت ذاك بنات ألبب

وأعاده في ٤٠٣/٢ بنات ألببه، وأصله أنّ أعرابية قيل لها: مالك لا تعاقبين ابنك؟ فقالت: تأبى ذلك بنات
ألببي بالإضافة إلى ياء المتكلم .

وبنات ألبب: هي عروق في القلب، تكون منها الرقّة .

(٣) م ، د : لأنه لم تحذف .

وتحذف هاء السكت من كل ماهي فيه إذا سُمِّيَ به، نحو: رَه، وفَه، وبرِضَه، لأنها للوقف^(١)، وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف في: رَه، الهمزة التي هي عينٌ، إذ لو لم تردّها لا حتجّت إلى زيادة ألف أجنبيّ، كما في: لا، فَرُدُّ الأصلِ أُولَى، فتقول: جائني رأى، والأخفش يَرُدُّ همزة الوصل أيضاً مقطوعةً فيقول: أَرَأى، غير منصرف، لأنّ الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها، وكذا ترد مع اللام المحذوفة: الفاء في «قَه»، فنقول: جاءني: وقى، إذ لولا الرُدُّ لوجب تضعيف الياء، كما في: «قَيّ»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحةً في الماضي^(٢).

ولو سَمَّيتَ بنحو: ضربت، أبدلت التاء هاءً في الوقف، وصار مثل مسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء، ولو سَمَّيتَ بنحو ضربا وضربوا، على أنّ الألف والواو، زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء في: ضربت^(٣)، نحو: أكلوني البراغيث، وَجَبَ إلحاق النون^(٤) عوضاً من تنوين كان يستحقه ضرب، لو سُمِّيَ به، فتقول: ضربان، وضربون، ثم، بعد ذلك يجوز أن يُعَرَّبَا بإعراب المشى والمجموع، وأن يُجْعَلَ النون معتقِب الإعراب.

وكذا إذا سميت بـضربان ويضربون، على لغة: يتعاقبون^(٥) عليهم الملائكة. أمّا لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميراً، فيكون من باب التسمية بالجملة، وقد مرّ ذلك في المُركَّبات.

ولو سَمَّيتَ بذوي، وأولي، فلا بُدَّ من رَدِّ النون التي أسقطت للإضافة، ولو

(١) يريد بالوقف هنا انتهاء الكلام.

(٢) انظر المقتضب ١٣/٤ الطبعة الأخيرة.

(٣) يعنى أنهما كالتاء في كَوْنِهما مُجَرَّدَ علامتين، ولا مدخل لهما في الإعراب.

(٤) ط : نون .

(٥) سبق تحريجه في القسم الأول ص ٢٥٦ ، ٢٩٥ .

سَمَّيْتُ يَضْرِبَيْنِ، على لغة: «يعصرن»^(١) السليط أقاربته» جعلت النون مُعْتَقَبَ الإعراب، ولم تُصْرِفْهُ للتعريف والوزن .

ولو سَمَّيْتُ مذكراً بينت أو أخت، صرفت، لأنهما كهند إذا سُمِّيَ به مذكر؛ إذ التاء ليست للتأنيث، بل بدلٌ من اللام، كما مرَّ في غير المنصرف .

وقال بعضهم لا ينصرف؛ لأنَّ في التاء رائحة التأنيث فهي [مثل ثبة]^(٢)، علَّم مذكر، وأمَّا: هنت، إذا سَمَّيْتُ به، فإنك تردّه إلى هنة لأنَّ له مرادفاً جارياً على القياس، بخلاف (١٧٥ ب) بنت وأخت، فتخلص من الخلاف الذي كان فيهما .

وتنزع اللام من الاسم الذي كانت تلزمه إذا سُمِّيَ به، كالآن، والأفضل، والذي، والتي وفروعهما؛ لأنَّ أصل العلم أن يستغني عن اللام .

وإذا سَمَّيْتُ^(٣) السُّورَ، بأسماء حُرُوفِ الْمُعْجَمِ التي في أوائلها، أو سَمَّيْتُ بها غير السور، من إنسان وغيره، فإنَّ أَمَكْنَ إعرابها، وَجَبَ ذلك، إذا كانت مفردةً نحو: قرأت قاف ونونَ، غير منصرفين للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرفُ، كما في هُند، وكذا إذا سميت بها امرأة، وإن سميت بها رجلاً، فالصرفُ .

وكذا : وجب الإعراب مع منع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، ك : «يس»^(٤)، و : «حم»، أو من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد ك : «طسم» لأن طس بوزن قابيل فكانه مُركَّبٌ من اسمين، وإن لم تكن كذلك، ك : ألم وكهيعص، فالحكاية لا غيرُ .

(١) جزء من بيت للفرزدق، تقدم في باب الضمائر، وسبق تخريجه .

(٢) مطموسة في الأصل، وهي من م، د، ط .

(٣) انظر سيبويه ٣٠/٢ بولاق، ففيه تفصيل أحسن مما قاله الرضي .

(٤) ط : كبس .

وحُكي عن يونسَ أنه كان يُجيز في : كهَيْعَص ، فَتَحَ جميعها ، وإِعْرَابَ «صاد»
على أن يكون «كاف» مركباً مع «صاد» والباقي حَشُولاً يُعْتَدُّ به .

[أقوى المعارف]

«وأعرفُها المضمَرُ المتكلَّمُ ثم المخاطَبُ» .
أَيُّ أعرفُ المعارفِ ، وكان المتكلم أعرفَ ، لأنه ربما دخل الالتباسُ في
المخاطَبِ ، بخلاف المتكلم .

[النكرة : تعريفُها ، وإفادتها الاستغراق] :

«والنكرة»^(١) ما وُضِعَ لشيءٍ ، لا بعينه .

حَدُّها ، على ما ذَكَّرنا من حَدِّ المعرفة : ما لم يُشْرَبْه إلى الخارج إشارةً وضعيةً
والاحترازات تفهم من حَدِّ المعرفة .

واعلم أنَّ النكرة إذا وقعت في سياقِ النفي والنهي والاستفهام ، استغرقت
الجنسَ ظاهراً ، مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعةً ، على ما ذكرنا في حَدِّ المعرفة ،
ويحتملُ ألا تكون للاستغراق ، احتمالاً مرجوحاً فلذا أتى بالقرينة نحو : ما جاءني
رجلٌ واحدٌ ، بل رجلان ، أو : بل رجال ، وما جاءني رجلان هما أخواك ، وهل جاءك
رجالٌ هم أخوتك ، ومع الإطلاق أيضاً يحتملُ عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً ،
فلهذا كان : لا رجلٌ ظاهراً في الاستغراق ، محتملاً لسواه ، وإذا^(٢) دخلها «من»

(١) في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٠٥ : «حَدُّ النكرة : وهي أصلٌ للمعرفة لاندراج كل معرفة تحتها من

غير عكس» . وانظر الهمع ١٨٩/١ - ١٩٠ . وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣ ، والفوائد الضيائية ١٥٥/٢ .

(٢) د ، م : «وأما إذا دخل تلك النكرة (من) فهي للاستغراق» .

ظاهراً، نحو ما جاءني من رجلٍ، أو مقدراً، نحو: لا رجل، أي لا من رجل، فهو نصٌ في الاستغراق .

و «من» هذه وإن كانت زائدة ، كما ذكر النحاة، لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأنَّ أصلها «من» الابتدائية، لما أريد استغراق الجنس ابتداءً منه بالجانب المتناهي، وهو الأحد، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهي، لكونه غير محدود، كأنه قيل: ما جاءني من هذا الجنس واحد إلا ما لا يتناهي، فمن ثمة تقول إذا قصدت الاستغراق، ما جاءني أحد ومن أحد .

وإن وقعت النكرة لا في^(١) سياق^(٢) الثلاثة، فظاهرها عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق مجازاً، كثيراً إن كانت مبتدأ، كتمرّة خيرٍ من زُبور، ورجلٌ خيرٌ من إمراة، وقليلًا في غيره كقوله تعالى: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾، والدليل على كونها في الموجب مجازاً في العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفاً لفظياً، كما في: الدينارُ خيرٌ من الدرهم: أن^(٣) الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق بلا لام، والسُّبْق إلى الفهم: من أقوى دلائل الحقيقة .

[العَدَدُ وتحديدُ معناه]

قوله : «أسماءُ العدد : ما وُضِعَ لكميةِ آحادِ الأشياء^(٤)» .

مقصوده : تحديدُ ألفاظِ العدد، وكميةِ الشيء : عدده^(٥) المعين، لأنَّ الكمية :

(١) د : «في غير النفي والنهي والاستفهام، فظاهرها...» .

(٢) ط : في سياق الأشياء الثلاثة ...

(٣) الانقطاع / ٥ ، والآية بتمامها: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾

(٤) ط : لأن .

(٥) انظر شرح الحدود النحوية للفاكيهي ص ٤٣٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣، والفوائد الضيائية

(٦) ط : عدة .

١٥٦/٢

ما يجاب به عن السؤال بكم، وهو العدد المعين، كما أن ماهية الشيء : حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما، الموضوعة للاستفهام عن الحقيقة^(١).

وكيفية الشيء : وصفه المعين الذي يستفهم عنه بكيف : فكأنه قال : اسم العدد : ما وُضِعَ للعدد المعين، احترازاً عن الجمع فإنه وُضِعَ لعددٍ غير مُعَيَّن، ويخرج منه : المئات^(٢) والألوف .

وقوله : آحاد، جمع واحد^(٣)، فينبغي ألا يكون : واحد، واثنان، من ألفاظ العدد^(٤)، لأن «واحداً» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال : كم درهماً عندك فتقول واحد، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت : اثنان، في جواب : كم درهماً . . .

ولو دخل «واحد ، واثنان»، لدخل نحو: رجل ورجلان، لأنهما وُضِعَا لكمية الشيء، أيضاً، وإن كانا وضعاً، مع ذلك، لماهية الشيء أيضاً.

ولو قال : العَدَدُ ما وُضِعَ لكمية الشيء، فَحَسِب، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج : واحد، واثنان؛ لأن لَفْظَ الشيء، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوق ذلك .

(١) ط : عن حقيقة الشيء .

(٢) ط : المآت .

(٣) مقتضى القياس أن آحاداً جمع أحد، لا جمع واحد، ولكنه نظر إلى المعنى، وإلى أن واحداً يستعمل مكان أحد . انظر المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ص ٥١٢ - ٥١٣ .

(٤) الرضي - كما ترى - عدّ الواحد والاثنين خارجين من ألفاظ العدد بخلاف ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ٨٣ حيث قال : « . . . فيندرج فيه واحد واثنان لأنهما من أسماء العدد . . . » . وقد تابع الجامي ابن الحاجب .

[انظر الفوائد الضيائية ١٥٦/٢] .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا وُضِعَ لِلْكَمِيَّةِ فَحَسَبَ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَ النِّحَاةِ أَنَّ لَفْظَ وَاحِدٍ وَاثْنَانِ، مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ، وَعِنْدَ الْخَشَابِ : لَيْسَ ^(١) الْوَاحِدُ مِنَ الْعَدَدِ، لِأَنَّ الْعَدَدَ عَنْدهُمْ: هُوَ الزَّائِدُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ كَوْنِ الْاِثْنَيْنِ مِنَ الْعَدَدِ ^(٢)، قَالُوا: لِأَنَّ الْفَرْدَ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِعَدَدٍ، فَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ، وَالتَّزَاوُعُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُرَادِ بِالْعَدَدِ ^(٣)، فَعَلَى تَفْسِيرِهِمُ الْعَدَدَ بِكَوْنِهِ زَائِداً عَلَى الْوَاحِدِ، وَيَدْخُلُ الْاِثْنَانِ، لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى تَفْسِيرِ النِّحَاةِ، أَيِ الْمَوْضُوعِ لِلْكَمِيَّةِ، يَدْخُلُ الْوَاحِدُ وَالْاِثْنَانِ .

[أَصُولُ الْعَدَدِ]

قَوْلُهُ : «أَصُولُهَا: اِثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً» : وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ .

يَعْنِي أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا جَمِيعُ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ: اِثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَإِنْ ^(٤) كَانَتْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ غَيْرَ مِتْنَاهِيَّةٍ، وَمَاعِدَا تِلْكَ الْأَلْفَاظَ مِتْفَرِّعٌ مِنْهَا، بِشْتِيَّةِ (١٧٦ أ)، كِمِائَتَانِ، وَأَلْفَانِ، أَوْ بِجَمْعٍ، كِعِشْرِينَ وَأَخَوَاتِهِ، الْجَارِيَةِ مَجْرَى الْجَمْعِ، أَوْ بِعُطْفٍ، كَثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ، وَاحِدٍ ^(٥) وَمِائَةٍ، وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ، وَكَذَا أَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ، لِأَنَّ أَصْلَهَا الْعُطْفُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِمَّا بِإِضَافَةٍ نَحْوُ: ثَلَاثُمِائَةٍ، وَثَلَاثَةِ آلَافٍ، وَقَدْ يَدْخُلُ

(١) لَمْ يَرِدْ فِي الْمُرْتَجَلِ . قَالَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ ٢/٢٦٩: «قِيلَ: الْوَاحِدُ لَيْسَ بِعَدَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاشِيَةَ لَهُ سَفْلَى حَتَّى تَتَضَمَّ مَعَ الْعَلِيَاءِ» .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْحُدُودِ النُّحَوِيَّةِ لِلْفَاكِهِ ص ٤٤٠ .

(٣) قَالَ الْفَارَسِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ ص ٦٦: «اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: وَاحِدٌ اسْمٌ يَجْرِي فِي كَلَامِهِمْ عَلَى ضَرِبَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا . فَالاسْمُ الَّذِي لَيْسَ بِصِفَةٍ قَوْلُهُمْ وَاحِدٌ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْعَدَدِ، نَحْوُ: وَاحِدٌ، اِثْنَانِ، ثَلَاثَةٌ . . . وَأَمَّا كَوْنُهُ صِفَةً، فَنَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيتُكَ إِلَٰهَكَ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمُ إِلَٰهُ وَاحِدٌ﴾ . الْأَنْبِيَاءُ ١٠٨/٢١ . . .» .

(٤) مِنْ هُنَا فِي دِمَايِلِي: «وَأَنَّ كَانَتْ غَيْرَ مِتْنَاهِيَّةٍ اِثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَمَا عِدَاهَا مِتْفَرِّعٌ عَنْهَا إِمَّا بِشْتِيَّةٍ . . .» .

(٥) ط: وَكَاحِدٍ وَمِائَةٍ، وَكِمِائَةٍ وَأَلْفٍ .

العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف، نحو: ثلاثمائة وثلاثة آلاف ونحو ذلك .

ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث ، فقال :

[تفصيل استعمال ألفاظ العدد : الواحد والاثنان]

«واحد واثنان ، واحدة واثنان ، وثنتان» .

يعني : أن ، «واحد ، واثنان» ، للمذكر ، واحدة واثنان ، وثنتان للمؤنث ، جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياس : ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر .

والواحد : اسم فاعل من : وَحَدَ يَحْدُ وحداً ، وحِدةً ، أي انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي العدد المنفرد ، ويستعمل في المعدود ، كسائر ألفاظ العدد ، فيقال : رجل واحد ، وقومٌ واحدون ، والتكسير : وحدان وأحدان ، كشاب وشبان ، والهمزة بدلٌ من الواو ، ويقال في الصفة المشبهة منه : وَحَدَ ، بفتح الحاء ، وكسره ، ووَحِيدَ ، وتُبدل الواو في هذا التركيب همزةً ، أمّا في أحدان ، فقياس ، إذ الواو المضمومة ، يجوز إبدالها همزةً ، في الأول كانت^(١) ، كأجوه^(٢) ، أو في الوسط كفؤوس^(٣) ، وأمّا في : أحد^(٤) ، فشاذٌ ، عند الجميع ، وأما إحدى ، فهو قياسٌ عند المازني^(٥) ، أي

(١) ط : كان .

(٢) م ، د : «كجوه ، وأجوه ، ووقنت ، وأقنت ، وفؤوس . . .» .

(٣) ط : كفؤوس .

(٤) انظر المُنْصِف ٢٣١/١ ، والمُلوكي ٢٧٥ ، وجاء في التكملة ص ٦٧ : «وقال أحمد بن يحيى : واحد ، وأحد ،

وَوَحَدَ بمعنى واحد» ، وانظر المُمتنع ٣٣٥/١ ، والتطور النحوي لبرجشتراسر ص ١٢١ ، وفقه اللغات السامية

لبروكلمان ص ١٠٥ .

(٥) المُنْصِف ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .

إبدال الواو المكسورة في الأول همزةً، كإلدة، وإشاح، شاذٌ عند غيره .

وإذا استعمل في الأعداد المنيفة: اختاروا لفظ أحد، وإحدى على: واحد وواحدة، تخفيفاً، وقد يقع في التنييف: واحد وواحدة، أيضاً، لكن قليلاً، فيقال: واحد عشر، وواحدة عشرة، وواحد وعشرون، وواحدة وعشرون، وربما قيل: واحد عشر، ويستعمل أحد، وإحدى، في غير التنييف أيضاً، مضافتين مطرداً، نحو أحدهم، وإحدهن، ولا يستعمل إحدى، إلا في التنييف أو مع الإضافة، وأما أحد، فيستعمل مطرداً لعموم العلماء، بعد نفي أو نهي أو استفهام، أو شرط، نحو: ما جاءني أحد، ويلزمه الأفراد والتذكير، قال الله تعالى: ﴿لَسْتَُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النَّسَاءِ﴾^(١) وتعريفه حينئذٍ نادر، وقد يُستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده إن تَضَمَّنَ ضميره، نحو: إنَّ أحدًا لا يقول كذا، كما مرَّ في باب الاستثناء، ولا يقع أحد، في إيجابٍ يُراد به العموم، فلا يقال: لقيت أحدًا إلا زيدا، خلافاً للمبرد^(٢)، ويستعمل «واحد»، أيضاً، في عموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث، نحو: ما لقيت واحداً منهم، ولا واحدةً منهم.

وقال أبو علي^(٣): همزة «أحد» المستعمل في غير الموجب^(٤) أصلية، لا بدّل من الواو، وأما في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٥)، فهي بدل اتفاقاً، كأنه لما لم يُرد^(٦) في نحو: ما جاءني أحد: معنى الوحدة، ارتكب كون الهمزة

(١) الأحزاب / ٣٢، والآية بتمامها: ﴿يَنكِهَ النَّبِيُّ لِسْتَنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النَّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ

فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾

(٢) المقتضب ٤/٤٠٣ - ٤٠٤

(٣) المنصف ١/٢٣٠.

(٤) د: «في غير الموجب للاستغراق».

(٥) الإخلاص / ١.

(٦) ط: «لم يُر».

أصلاً، والأوّلَى أن نقول: هَمَزَتْهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بَدَلُ مِنَ الْوَاحِدِ، ومعنى ما جاءني أحد: ما جاءني واحد، فكيف ما فوقه؟

وقد يُستعمل، قليلاً، «أحد» في الموجب بلا تنيف ولا إضافة استعمال واحد، قال الله تعالى: «قل هو الله أحد».

وقد يقال في المدح ونفي المثل: هو أحد الأَحْدِينَ، وهو إحدى الإِحدى، جمعوا «إحدى» على «إحد» تشبيهاً بِسِدْرَةِ وَسِدْرٍ، فمعنى هو إحدى الإِحد: داهية هي إحدى الإِحد، قال^(١):

٥٤٠ حتى استثاروا بي إحدى الإِحد

ويستعمل^(٢) استعمال «أحد» في الاستغراق في غير الموجب ألفاظاً، وهي: عَرِيبٌ، وَدَيَّارٌ، وَدَارِيٌّ، وَدُورِيٌّ، وَطُورِيٌّ وَطُؤُويٌّ، وَطَاوِيٌّ، وَأَرَمٌ وَأَرِيمٌ، وَكُتَيْعٌ^(٣)، وَكَرَّابٌ، وَدُعُويٌّ، وَشَقَرٌ^(٤)، وقد تضم شينه، وقد لا يصحب نفيّاً، وَدُئِيٌّ، وَدُبَيْجٌ، وَوَابِرٌ، وَأَبَزٌ، بِالزاي، وَتَامُورٌ، وَتُؤُمُورٌ، وَتُومَرِيٌّ وَنُمِيٌّ.

(١) عَجَزُ، وَصِدْرُهُ: عَدُونِي الثعلب عند العَدَدِ * ...

والبيت من رجز للمُرَّار بن سعيد الفقعسي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية، كان لصاً من لُصوص العرب: شعره ص ١٦٣ [صنعة د. نوري القيسي، مجلة المَؤرِد العراقية مج/٢، العدد ٢ سنة ١٩٧٢م]، الخزانة ٣٤٧/٧ هارون، وانظر معجم شواهد العربية ٤٦٦/٢.

و(استثاروا): هَيَّجُوا. و(إحدى): منصوبٌ بفتحٍ مقدَّرة، مفعولٌ للفعل قبله، أي إحدى الدواهي. الشاهد فيه على أنَّ (إحدى) يستعمل في المدح ونفي المثل. فمعنى هو إحدى الإِحد: داهية هي إحدى الإِحد.

(٢) ط: ويستعمال.

(٣) ط: كتيع.

(٤) ط: وشقر.

وَأَمَّا «اثنان»^(١) فهو لفظٌ موضوعٌ لواحدَين، من الثَّني، واثنان محذوف اللام، والتاء للتأنيث، وثنتان: مثل بنت، تاء التأنيث فيه بدلٌ من الياء، وهو قليل، وإبدال التاء من الواو كثير، كَأُخْتٍ وبنت، وتُراث، وتُكَاة^(٢)

[استعمالُ الثلاثةِ والعشرةِ وما بينهما]

قوله: «ثلاثة إلى عشرة، ثلاث إلى عشر»

يعني أن: ثلاثة إلى عشرة، للمذكر، نحو: ثلاثة رجالٍ وأربعة رجالٍ، و: ثلاث إلى عشر، للمؤنث نحو: ثلاث نسوةٍ وتسع نسوةٍ.

خولف بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فَأُنْثَ للمذكر وذكُرَ للمؤنث، وعُلِّلَ ذلك بوجوه، والأقربُ عندي أنْ يُقال: أنْ ما فوقَ الاثنينِ مِنَ العدد، موضوعٌ على التأنيث في أصل وضعه وأعني بأصل وضعه أن يُعَبَّرَ به عن مطلق العدد، نحو: ستةٌ ضِعْفُ ثلاثة، وأربعةٌ نصف ثمانية، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما في: جاءني ثلاثة رجالٍ، فلا يُقال في مطلق العدد: ست ضِعْفُ ثلاث، وإنما وُضِعَ على التأنيث في الأصل، لأنَّ كُلَّ جَمْعٍ إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه دالاً على عدد فوق الاثنين، فإذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العَرَضِ، فتأنيث العَرَضِ في نفسه (١٧٦ب) أولى. وأما كَوْنُ العدد عَرَضاً، فلأنه من باب الكَمِّ، وهو عَرَضٌ، على ما يذكر في موضعه، ثم إنه غلب على ألفاظ العدد: التعبيرُ بها عن المعدود، فطُرأ عليها، إذن، معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة، إذ صار معنى: رجالٌ ثلاثةٌ، رجالٌ معدودةٌ بهذا العدد، لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها، كان استعمالها غيرَ تابعةٍ لموصوفها أغلب،

(١) انظر فقه اللغات السامية لبروكلمان ص ١٠٥ منشورات جامعة الرياض سنة ١٩٧٧ م.

(٢) د: وتكأة.

فاستعمال^(١) نحو: ثلاثة رجال، أغلب من استعمال رجال ثلاثة، وإن كان الثاني، أيضاً، كثير الاستعمال، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود، ولقصد التخفيف أيضاً، إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين.

فصار، على هذه القاعدة: أصل جميع ألفاظ العدد أن تُضَافَ إلى معدوداتها فإن لم تُضَفْ، كما بين^(٢): أحد عشر، إلى مائة، فلعل^(٣) كما يجيء، بإضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كإضافة: جرد قطيفة وأخلاق ثياب، على الخلاف المذكور بين أهل المصْرَيْنِ، هل^(٤) أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها، وهل المضاف إليه الآن باقٍ على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيَّة، أو موصوفُ المضاف محذوفٌ عام والمضاف إليه مبین له، كما هو مذهب البصرية؟ فيه الخلاف المذكور في باب الإضافة^(٥).

فلا منع أن يقال: تجويزُ الكوفية نحو: الثلاثة^(٦) الأثواب، بتعريف المضاف؛ لأنَّ الإضافة عندهم في مثله لفظية، فلم يُنكر دخول اللام في الأول أيضاً، وإن

(١) م، د: «فتح ثلاثة رجال أغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلاثة».

(٢) ط: من.

(٣) في الأصل: فالعلة، والتصويب من ط.

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر الإنصاف المسألة ٦١.

(٦) انظر الإنصاف المسألة ٤٣، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٢٦٣، وفي دُرَّةُ القَوَاصِ ص ١٢٥-١٢٦: «... والاختيار أن يعرف الأخير من كل عدد مضاف، فيقال: ما فعلت ثلاثة الأثواب؟... وعليه قول ذي الرُّمَّة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى * ثلاث الأثافي والرسوم البلاغ

... ولو عَرَفُوهَا جميعاً فقالوا: الثلاثة الأثواب، لتعرف الاسم الأول بلام التعريف، وبالإضافة الحقيقية. ولا يجوز أن يتعرف الاسم من وجهين، ولو أنهم عَرَفُوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام؛ لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرفه، وإضافته إلى النكرة تنكره، فلم يبق إلا أن يُعَرَفَ الثاني ليتعرف هو بلام التعريف، ويتعرف الأول بإضافته إليه، فيحصل لكل واحد منهما التعريف من طريق غير طريق صاحبه...».

كان تعرّف الثاني هو تعرفه، كما مرّ في باب الإضافة، وليس ذلك بمطرّد، لأنّه لم يُسمع: الجرد القطيفة، لكنّ لمّا ورد السماع به في العدد، فالوجه هذا .

فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد، وجرت تابعة لألفاظ المعدودات كثيراً نحو: رجال ثلاثة، «والناس كإبل مائة»^(١)، وإذا لم تجر على الموصوف أتي بما كان موصوفاً بعدها، إمّا مضافاً إليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل، وإمّا بمن نحو: ثلاثة من الرجال، وإمّا منصوباً نحو: عشرون درهماً، جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث، بالناء مطرداً، فإنّ هذا الفرق مطرّد في الصفات المشتقة، كضارب وضاربة، وأمّا في الجوامد فقليل، نحو: رجل ورجلة، وغلام وغلّامة .

وغير العدد من المقادير يوصف به أيضاً، نحو: ثوب ذراع، وبرّ قفيز، لكنّ لا كالأعداد في الكثرة.

فنقول: بقيت الأعداد إذا كانت صفةً لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه، بأن تجعل الناء^(٢) الدالة على تأنيث ما لحقته: دالةً على تأنيث موصوفه، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفةً للجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ الواحد، والاثنين، فإنهما لا يقعان صفةً للجمع، فقليل رجال ثلاثة، كرجال ضاربة، وإذا جيء بما كان موصوفاً لها، مضافاً إليه نحو: ثلاثة رجال «صارت الأعداد»^(٣) تابعة للمضاف إليه في التأنيث، وذلك لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه، آخر للغرضين المذكورين.

أمّا إذا كان المميز مفرداً، وذلك: ما فوق العشرة، فلم يؤنث العدد، لأنّه لم يبق

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٩٨٠ .

(٢) قوله «الناء الدالة» سقطت من م ، د .

(٣) د : «بقيت الأعداد تابعة له» .

عين الموصوف المؤنث، كما يَجِيءُ، فأصل عشرون درهماً: دراهم عشرون، وكذا أصل مائة رجل وألف درهم، رجال مائة ودرهم ألف، ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا؛ لأنَّ أواخر: عشرون وأخواتها، لزمها الواو والنون، ولزم آخر: مائة التاء، لما يَجِيءُ، فتبعها الألف، في ترك الموافقة، لما استقرَّ بهما^(١) الفطام عن العادة، فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها، لم توافقها أيضاً، إذا أضيفت إليها، فقليل ألف رجل وألف امرأة، ومائة رجل، ومائة امرأة.

وإنما بقي الثلاثة إلى التسعة مع التثنية أيضاً، على حالها قبل التنيف وإن لم يكن لها مميزٌ مجموع ولا موصوفٌ مجموع، لأنَّ مميزها المجموع اكتفى بالمميز الأخير عنه، إذ عادة ألفاظ العدد، إذا ترادفت، أنه يُجْتَرَأُ بمميز العدد الأخير من جملتها، تقول: مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً، كان الأصل: مائة رجل، وثلاثة رجال وثلاثون رجلاً، وكذا: ثلاثة عشر رجلاً، أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً، ومميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف،^(٢) إذ هو مع الأول مجموعٌ مجرورٌ، ومع الثاني مفردٌ منصوبٌ، بخلاف سائر العقود، فإنَّ مميزها في الحالين واحدٌ، نحو: ثلاثون رجلاً، وثلاثة وثلاثون رجلاً، وكذا قولك: ثلاثة ومائة رجل، في الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل، فلما كان مميزها المقدر مجموعاً، عُوِلت معاملتها مع المميز الظاهر.

فلما قصدوا إجرائها مُجرى الصفات المشتقة، بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثةً، وحذفها^(٣) منها مع تذكير الموصوفات، ولا موصوف لها مذكرا، إذ لا تصلح إلا صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمع مذكر كان، أو جمع مؤنث، فلو

(١) ط : بالأولين .

(٢) م : «إذ مميزه بلا تنيف مجموع مجرور مع التنيف مفرد» .

(٣) ط : وحذفت .

أثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من إجرائها مجرى الصفات المشتقة، وأظن^(١) أنَّ التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الأصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف (١٧٧ أ)، لأنَّ الجوامد ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لزمها التاء في الأغلب، كالصفة، والغرفة، والعنصوة، والحجارة، فمن ثمَّ لم يقلبوا لام شقاوة^(٢)، وعباية^(٣): همزة، وإن لم يلزمها التاء، إذ يقال: عباء، وشقاء، وذلك لأنَّ مبنى التاء ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم، فحملوهما على نحو: طفاوة^(٤)، وخزاية^(٥)، ونحوهما مما يلزمه التاء.

وأما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة، فلذا تقول: غزاة، واستقاة، فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين، لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأن تأنيثه خفي، فكأنه مذكر، بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر، وإنما قلت ذلك، لأنَّ تأنيث جمع المؤنث المعتبر، هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر، لا الذي كان قبلها، بدليل أنه لو كان الأصلي معتبراً، لم يَجْزُ في السعة: ﴿وَقَالَ^(٦) نِسْوةٌ﴾ كما لا يجوز فيها، قال امرأة، فكما أزال التأنيث العارض، التذكير الأصلي، في رجال، وأيام، أزال التأنيث الأصلي أيضاً في نسوة، لكن هذا الطارئ، ظاهر مشهور في رجال، خفي في نسوة، لأنَّ الشيء لا يفعل عن مثله، انفعاله عن ضده، فصار نسوة كأنه مذكر،

(١) ط، د، و: ولظن.

(٢) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمصنف ٦٣/٢، ١٢٧، والتكملة ص ١١٨.

(٣) شرح الشافية ١٧٦/٣.

(٤) الطفاوة: دارة الشمس والقمر. [اللسان/ طفا/ ٢/ ٦٠٠ طبعة الخياط].

(٥) شرح الشافية ١٧٦/٣. في اللسان/ خزا/ ١/ ٨٢٩: ... وخزى يخزى خزاية من الاستحياء.

(٦) ط: «قال نِسْوةٌ بدون واو وهذا تحريف».

(٧) يوسف/ ٣٠، ونص الآية: ﴿وَقَالَ نِسْوةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُّ فَتَنُهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرْنَهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

لِخَفَاءِ تَأْنِيثِهِ، فَقِيلَ: رَجَالٌ ثَلَاثَةٌ، وَنِسْوَةٌ ثَلَاثٌ، فَصَارَتِ التَّاءُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْأَصْلِ لَتَأْنِيثٍ مُجَرَّدِ الْعَدَدِ، عَلَى مَا قَرَّرْنَا، لِتَأْنِيثِ الْمَعْدُودِ .

هَذَا كُلُّهُ، فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ السَّالِمُ فَلَا يَقَعُ مُمِيزًا لِلْعَدَدِ عِنْدَ سَبِيحِيهِ^(١)، إِنْ كَانَ وَصْفًا، إِلَّا نَادِرًا، فَلَا يَقَالُ: ثَلَاثَةٌ مُسْلِمِينَ، وَلَا ثَلَاثُ مُسْلِمَاتٍ، إِذِ الْمَطْلُوبُ مِنَ التَّمْيِيزِ تَعْيِينُ الْجِنْسِ، وَالصِّفَاتُ قَاصِرَةٌ فِي هَذِهِ الْفَائِدَةِ، إِذْ أَكْثَرُهَا لِلْعُمُومِ، فَلِذَا لَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ وَصْفًا: ثَلَاثَةٌ ظُرَفَاءَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْوَصْفِ فَإِنْ كَانَ عِلْمًا، قَلَّ وَقُوعُهُ مُمِيزًا، لِأَنَّهُ جَمْعُ الْعِلْمِ لَا يَدُ فِيهِ مِنَ اللَّامِ، وَالْغَرَضُ الْأَهَمُّ مِنْ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ: بَيَانُ الْجِنْسِ، لَا التَّعْيِينَ، فَمُمِيزُهُ مُنْكَرٌ فِي الْأَغْلَبِ وَإِنْ كَانَ مُجَرَّورًا، فَلِذَا، قَلَّ: ثَلَاثَةُ الزُّيْدِينَ، وَثَلَاثُ الزُّيْنَبَاتِ^(٢) .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، فَإِنْ جَاءَ فِيهِ مَكْسَرٌ، لَمْ يَجْزِ^(٣) السَّالِمُ فِي الْأَغْلَبِ، فَلَا يَقَالُ: ثَلَاثُ كِسْرَاتٍ، بَلْ تَقُولُ: ثَلَاثُ كِسَرٍ، لِقَلَّةِ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ بِالسَّالِمِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحْ سُبُّكَ^(٤)﴾ مَعَ وَجُودِ سَنَابِلٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ لَهُ مَكْسَرٌ، مُمِيزٌ^(٥) بِالسَّالِمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ^(٦)﴾، فَثَبِتَ أَنَّ الْأَغْلَبَ

(١) الْكِتَابُ ١٧٥/٢ بُولَاقَ، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٥٨/٢ الطَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ.

(٢) ط: زَيْنَبَاتُ . (٣) د، ط: لَمْ يَمِيزُ بِالسَّالِمِ .

(٤) مِنَ الْآيَتِينَ ٤٣، ٤٦ فِي سُورَةِ يُوسُفَ .

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَأْتِيَنَّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رَأْيِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ٤٣/١٢ .

﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ٤٦/١٢ .

(٥) ط: مُمِيزُ .

(٦) النُّورُ/ ٥٨، وَالآيَةُ بِتَمَامِهَا: ﴿يَأْتِيَنَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَفْزِمُوكَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكَ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْمُزُوا أَلْحَمُّ وَمَنْكَرٌ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَسِبَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدُ مِنْ طُلُوعِ شَمْسٍ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

في تمييز الثلاثة إلى العشرة، الجمع المكسّر، فبني أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة .

فإذا تقرر هذا، قلنا: يُنظرُ في تأنيث الثلاثة وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعاً، لا إلى لفظ المعدود، فإن كان المعدود مؤنثاً حقيقةً، كـثلاث نسوة، وطوالق أو مجازاً، كـثلاث غرف وعيون، حَذَفَتْ^(١) التاء فيهما، كما رأيت، وإن كان الواحد منه مذكراً، أثبتت^(٢) التاء فيها، سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث، كأربعة حمّامات، وثلاثة بنات عُرس وبنات آوى، والواحد: حمّام، وابن عرس، وابن آوى، أو لم تكن فيه علامة التأنيث كـثلاثة رجال .

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه، كسناقٍ ولسان، جاز تذكير العدد وتأنيثه، نحو: خمسة السنة وخمس السن وخمسة سوق وخمس سوق .

وإن كان المعدود صفةً نائيةً عن الموصوف، اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ^(٣) فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا^(٤)﴾، وإن كان المثل مذكراً، إذ المراد بالأمثال: الحسنات، أي عشر حسنات أمثالها^(٥) .

وإن لم يكن المعدود جمعاً، بل هو إما اسم جمع، كخيل، أو جنس، كتمر، وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع، نُظِرَ، فإن كان مختصاً بجمع المذكر، كالرهُط، والنفر والقوم، فإنها بمعنى الرجال: فالتاء في العدد واجب، قال الله

(١) ط : حذف .

(٢) ط : ثبتت .

(٣) قوله : «من جاء بالحسنة» سقطت من ط، د .

(٤) الأنعام / ١٦٠، ونص الآية: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ .

(٥) انظر سيبويه ١٧٥/٢ بولاق، والمقتضب ١٤٩/٢، ١٨٥ .

تعالى : ﴿وَكَانَ فِي^(١) الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ^(٢)﴾، وقالوا : ثلاثة رجلة، وهو اسم جمع قائم مقام رجال .

وإن كان مختصاً بجمع الإناث فَحَذَفُ^(٣) التاء واجبٌ، نحو: ثلاث من المخاض لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن احتملها، كالبط، والخيـل، والغنم والإبل، لأنها تقع على الذكور والإناث، فَإِنْ نَصَصْتَ على أحد المحتملين، فالاعتبار بذلك النصُّ، فإن كان ذكوراً، أثبتَّ التاء، وإن كان إناثاً حذفتها، كيف وقع النصُّ والمعدود، نحو: عندي ذكورٌ ثلاثة من الخيل، أو عندي من الخيل ذكورٌ ثلاثة، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكورٌ أو عندي من الخيل ثلاثة ذكورٍ بالإضافة، أو عندي ثلاثة ذكورٍ من الخيل، إلّا أن يقع النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: عندي ثلاث من الخيل ذكور، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثاً لا غير، كالخيـل والإبل والغنم حذفت التاء، وإن كان مذكراً لا غير، وما يَحْضُرُنِي له مثال، أثبتَّها، إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر منه بجمع المذكر.

وإن جاء تذكيره وتأنيته، كالبطِّ والدجاج، جازَ إلحاقُ التاء نظراً إلى تذكيره، وحذفُها (١٧٧ب) نظراً إلى تأنيته .

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث يُنظر فيه إلى اللفظ، فيؤنث نحو: خمسة من الضرب، ويذكر نحو: خمس من البشارة، ويجوز الأمران في نحو: ثلاثة من

(١) قوله : «وكان في المدينة» سقطت من ط .

(٢) النمل / ٤٨ ، والآية بتمامها : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾

ومنه قوله تعالى : ﴿فَخَذَّارَ بَعَةً مِّنَ الظُّبُرِ﴾ . البقرة / ٢٦٠ .

(٣) ط : فحذف .

النخل، وثلاث من النخل^(١)، لأنه يذكر ويؤنث^(٢)، قال تعالى: ﴿تَخَلَّيْ مُنْقَعِرٍ^(٣)﴾
و: ﴿تَخَلَّيْ خَاوِيَةٍ^(٤)﴾.

وإنما قلت: ثلاثة أشياء، ولم تنظر إلى لفظ أشياء وإن كان اسم جمع
كظرفاء^(٥)، لأنه قائم مقام جمع شيء، فكأنه جمع، لا اسم جمع.

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعني من واحد إلى عشرة
من جملة ألفاظ العدد الاثنى عشر، قلنا: حكم هذه الألفاظ العشرة: ما ذكرنا،
أعني جَرِي الواحد والاثنين على القياس، وجَرِي الثمانية الباقية على غير القياس،
في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقها، فلهذا تقول: ثلاثة عشر رجلاً،
وثلاثة وثلاثون رجلاً، وثلاثة ومائة رجل، إلا لفظ عشرة، عند التركيب فإنه يرجع
إلى القياس، أي تَبْتُ التاء فيه في المؤنث وتَسْقُطُ في المذكر، نحو: ثلاثة عشر
رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمع حتى
يؤنث العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير
والتأنيث في التنيف، لأنه كان بلا نيف، أيضاً، موافقاً لمميزه تذكيراً وتأنيثاً كعشرة
رجال، وعشر نسوة، على ما تقدم من التقرير.

(١) انظر المقتضب ٢/٣٨٦، وسيبويه ١٧٣/٢ بولاق.

(٢) وقال الفراء في كتاب «الجمع واللغات»: «... فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث.
وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير». [المذكر والمؤنث للفراء. تحقيق د. رمضان
عبد التواب، القاهرة سنة ١٩٧٥ م ص ١٠١].

(٣) القمر/ ٢٠، ونص الآية: ﴿تَزِجُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ تَخَلَّيْ مُنْقَعِرٍ﴾.

(٤) الحاقة/ ٧، ونص الآية: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ وَخُسُوفًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ
أَعْجَازُ تَخَلَّيْ خَاوِيَةٍ﴾.

(٥) ط: كظرفاء.

[أحد عشر وأخواته] :

قوله : «أحدَ عَشَرَ، اثنا عشر، إحدى عشرة اثنتا عشرة، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة.

أي : أحد عشر، اثنا عشر للمذكر، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث .

[اللغات في لفظ عشرة] :

قوله : «وتميم تكسير الشين»^(١)

يعني شين عشرة، المركب في المؤنث، لما كرهوا توالي أربعِ فَتَحَاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيّف الذي في آخره فتحة، عَدَلُوا عن فَتَحِ وَسَطِهَا إلى كسره، وأمّا الحجازيون فَيَعْدِلُونَ عن^(٢) حركة الوسط إلى السكون، لِثَلَا يكون إزالة ثقل بثقل آخر، وهي الفصحى، وقد تُفْتَحُ^(٣) الشين على قِلَّةٍ لَأَنَّ قِلَّةَ التركيبِ عارضٌ، ورُبَّمَا سكن عين عشر المركب بمتحرك الآخر لاجتماع أربعِ فَتَحَاتٍ: إحداها فتحة آخر النيّف، نحو: أحد عشر وثلاثة عشر بخلاف: اثنا عشر .

(١) انظر التكملة ص ٦٨، والتسهيل ص ١١٧، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٤ .

(٢) ط : من .

(٣) انظر التسهيل ص ١١٧ .

[عَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ]

قوله : «عشرون وأخواته»^(١) فيهما .

يعني في المذكر والمؤنث،^(٢) وكان قياس هذه العقود أن يقال: عَشْرَانِ رَجُلًا مِثْنِي وَثَلَاثَ عَشْرَاتِ رَجُلًا، إلى تسع عشرات رجلاً، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه، أعني لفظ عشرات، وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة لأنهما معاً عبارة عن عدد واحد، كعشرة، ومائة وألف، فكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة مؤنثة بالتاء، فلمَّا حَذَفُوا^(٣) المضاف إليه صارت ككلمة حذف لامها، نحو: عِزَّةٌ^(٤)، وَثْبَةٌ^(٥)، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ ثَلَاثَةَ بِمَعْنَى ثَلَاثَ عَشْرَاتِ، كما استعمل نحو: عِزَّةٌ وَثْبَةٌ مَحذُوفَةٌ اللَّامُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَعَ وَضْعِ أَلْفَاظِ الْأَعْدَادِ، بَيَانُ الكَمِيَةِ المَعِينَةِ، وَلَوْ اسْتَعْمَلَ ثَلَاثَةَ بِمَعْنَى ثَلَاثَ عَشْرَاتِ لَاسْتَبْهَتِ بِالثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي مَرْتَبَةِ الْأَحَادِ، فَلَمْ يَحْصُلِ التَّعْيِينَ الْمَقْصُودُ، [بِوَضْعِ الْعِدَدِ^(٦)]، وَمِنْ ثَمَّةٍ لَا تَرَى فِي أَلْفَاظِ الْعِدَدِ لَفْظاً مُشْتَرَكاً، أَصْلاً، كَمَا يَجِيءُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَسَيَجِيءُ فِي بَابِ الْجَمْعِ، أَنَّ جَمْعَ الْمُؤْنِثِ بِالتَّاءِ، الْمَحذُوفِ لَامَهُ شَائِعٌ بِالْوَاوِ، وَالنُّونِ، نَحْوُ: قُلُونُ^(٧)، وَثُبُونٌ وَمِثُونٌ، فَقِيلَ عَشْرُونَ، وَثَلَاثُونَ تَشْبِيهاً لَهَا بِهَذِهِ الْمَحذُوفَةِ اللَّامِ .

(١) ط : وأخواتها .

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) ط : حذف .

(٤) العِزَّةُ: الْفِرْقَةُ مِنَ النَّاسِ، وَالْهَاءُ عَوَضٌ مِنَ اللَّامِ. وَالْجَمْعُ: عِزَّى عَلَى فَعْلٍ، وَعِزُّونٌ. يُقَالُ: فِي الدَّارِ عِزُونٌ؛ أَيِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ.

(٥) الثَّبَةُ: الْجَمَاعَةُ وَأَصْلُهَا ثُبَى، وَالْجَمْعُ ثُبَاتٌ وَثُبُونٌ.

(٦) فِي ط: وَقِيلَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وِثْبَةٌ».

(٧) تَكْمِلَةٌ لِأَمْرَةٍ مِنْ ط .

(٨) الْمَقْلَاءُ وَالْقَلَّةُ: عُرْدَانٌ يَلْعَبُ بِهِمَا الصِّبْيَانُ. الْمَقْلَاءُ: الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ، وَالْقَلَّةُ الصَّغِيرَةُ الَّتِي تَنْصَبُ، وَأَصْلُهَا قَلَوُ، وَالْهَاءُ عَوَضٌ، وَالْجَمْعُ قَلَاتٌ، وَقُلُونٌ.

وَأُتْبِئْء بتغير «عَشْرَان» المثنى إلى لفظ: عشرون، المصوغ صيغة المجموع، ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في أخواتها التي بعدها، إِذْ جَمْعُ المثنى غير قياسي، لم يَجِءْ إِلَّا مضافاً لفظاً أو معنىً، إلى مثنى آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١)، على مايجيء في باب المثنى .

وإنما غيّر لفظ الواحد في: عشرون، بكسر العين فيه، بخلاف أخواته، فإنه لم يَجِءْ^(٢) فيها بتغيير، لإمكان الجمع في ثلاثون، مثلاً، فإنه جمع ثلاثة، أيضاً، إذ هو ثلاثة، عشر مرّات، وكذا أربعون وغيره، ولا يمكن دعوى جمعيّة العشرة في عشرون، بوجه، فَقَصَّدُوا بتغييره إلى جَعَلِه كبناء مستأنف، فالواو والنون في عشرون وأخواته، كالجبر مما حُذِفَ، كما قيل في: عزون، وكُرون^(٣)، وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم؛ لأنّ التغليب يكون عند الاجتماع، كالمسلمون في الرجال والنساء، والطويلون في الرجال والجمال، وأنت تقول: عشرون امرأة وعشرون جَمَلاً، بَلَى، يمكن دعوى التغليب في نحو: عشرون رجلاً وامرأة، وعشرون رجلاً وَجَمَلاً .

(١) قوله «فقد» ساقطة من ط .

(٢) التحريم ٤/، والآية بتمامها: ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ .

(٣) ط : لم يجز .

(٤) «كُرون جمع كرة التي تضرب بالصُّولجان، وأصلها كرو والهاء عَوَضُ، وجمع على كُرين وكُرات» .

[حاشية الشریف الجرجاني ١٥١/٢] .

و«سنتين: جمع سنة، وكرين: جمع كرة، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو والنون، أو الياء والنون، لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل، ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع، إذ قد حذفت لاه. وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده... وكل ثلاثي حذفت لاه وعَوَضَ عنها في المفرد تاء التانيث، ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنيّة جموع التكسير المعروفة، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة. «اللهم اجعلها عليهم سنتين كسنتين يوسف...» .

[شرح الشافية ١٢/٢، ١٣ هامش (١)] .

[مِئَةٌ وَأَلْفٌ مِئَتَانِ وَأَلْفَانِ]

قوله : «أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين، مائة، وألف، مائتان، وألفان فيهما، ثم على ما تقدم .

قوله : «بَلَفْظُ مَا تَقَدَّمَ»، أي يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف عليه أي النِّيف، بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث، فالعشرون، (١٧٨ أ) لهما، ولفظ أحد واثنان على القياس، وثلاثة إلى تسعة، على خلاف القياس في الظاهر .

قوله : «فيهما» أي في المذكر والمؤنث، قوله : «على ما تَقَدَّمَ» يعني ترجع من ابتداء كل مائة إلى انتهائها: إلى أول العدد على الترتيب المذكور، وتَعْطِفُ المِائَةُ على ذلك العدد، نحو: أحد ومِائة، واثنان^(١) ومِائة، ثلاثة ومِائة، أو تَعْطِفُهُ على المِائة، نحو: مِائة وأحد، مِائتان وأحد، أَلْفٌ واثنان، في غير المعلوم معدوده، وفي المعلوم : مِائة ورجل ألف ورجلان، مائة وثلاثة رجال .

والأول، أي عطف الأكثر على الأقل : أكثر استعمالاً، ألا ترى أنَّ العشرة المركَّبة مع^(٢) النِّيف معطوفة عليه في التقدير، فتلاثة عشر، في تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا ثلاثة وعشرون، أكثر من : عشرون وثلاثة، فإذا وصلت إلى الألف، استأنفت العمل، فيكون بين كل أَلْفٍ إلى تمام أَلْفٍ آخر، كما من أول العدد إلى الألف، تَعْطِفُ الألف على ذلك العدد المنيف عليه، نحو: أحد وألف، عشرة وألف، عشرون وألف، مِائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمائة وألف .

وإن شئت جعلت الألف معطوفاً عليه، كما ذكرنا في المِائة مع ما أناف عليها .

(١) ط : الواو ساقطة .

(٢) ط ، د ، من .

وكان القياس أن يكون للعاشر من الألوف، اسماً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسماً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسماً المائة، وللعاشر من المئات اسماً الألف، إلا أنهم لما رأوا أن الأعداد لا نهاية لها، وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو محال، اقتصروا على الألف، فقالوا عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً، إلى مائة ألف، مائتي ألف، ثلاثمائة ألف، إلى ألف ألف، ثم مائة ألف وألف ألف، مائتان ألف ألف، ثلثمائة ألف ألف، إلى ألف وألف ألف، وألفان ألف ألف، وثلاثة آلاف ألف، إلى ألف ألف ألف، وهكذا، إلى ما لا نهاية .

ولم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مائة وألف، ولا ثلاث عشرة مائة، بل ثلاثمائة وألف .

وثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المائة، وجب حذف تائها، سواء كان مميز المائة مذكراً أو مؤنثاً، نحو ثلثمائة رجل أو امرأة، وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبات تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجل أو امرأة، لأن مميزها: المائة والألف لا ما أضيف إليه المائة والآلاف .

وأصل مائة: مئبة، كسندرة، حذفت^(١) لامها، فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزة وثبة ولامها ياء، لما حكى الأخفش^(٢) : رأيت مئباً بمعنى مائة، وإنما يكتب «مائة»

(١) ط : حذف .

(٢) الممتع ٦٢٤/٢، وشرح الملوكي ص ٤٠٩، والوجيز في علم التصريف للأبناري ص ٤١ .

بالألف بعد الميم، حتى لا يشتبه^(١) بصورة: مِنْهُ^(٢)، فإذا جُمعَ أو ثُنِيَ، حُدِفَتِ
الألفُ.

[ثمانِي عشرَ ، وما فيها من اللُّغاتِ]

قوله: «وفي ثمانِي عشرة^(٣): فَتَحُ الياءُ، وجاءَ إسكانُها، وشُدَّ حَذْفُها» بفتح
النون

أما الفتحُ، فلأن الياءَ تحتل الفتحَ لِخَفَّتِهِ، كما في: رأيتَ القاضي، وجاء
إسكانُها كثيراً، لتثاقُلِ المركَّبِ بالتركيب، كما أسكنت في: معد يُكرب وقالِي قَلاً

(١) ينطبق هذا الكلامُ قبل التنقيط، وأما اليوم فأرى كتابتها على نبرةٍ دون ألفٍ للأسباب التالية:

أولاً: ظهور جميع المخطوطات والمطبوعات منقوطة.

ثانياً: سُمِحَ لـ (فَتْة) و (فيه) أن تبقيا على حالهما قبل أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر
العدواني ويُعْذَم. فلماذا يمكن أن نُخطيء في قراءة (مئة) قبل التنقيط، ولا يمكن أن نُخطيء في قراءة
(فَتْة)؟.

ثالثاً: ليس في اللغة العربية كُلُّها - فيما أعلم - أَلِفٌ قبلَها حَرْفٌ صَحِيحٌ مكسورٌ، لاستحالة النطقِ بالألفِ بعد
كسرة.

رابعاً: يَسْمَحُ بعضهم بكتابة (خَمْسِيئة) مثلاً، دون أَلِفٍ، فلماذا لا نكتب ال (مئة) دائماً دون أَلِفٍ، سواءً
أكانت مفردةً أم مضافاً إليها؟.

خامساً: يجمعون (١٠٠) على مِئِينَ ومِئات، فلماذا اتفقوا جميعاً على كتابة هاتين الكلمتين دون أَلِفٍ زائدةٍ
بعد الميم المكسورة؟.

سادساً: أجاز المجمع اللُّغوي القاهري كتابةَ كلمةٍ (مئة) ومركباتها، بغير الألفِ التي زادها القدماءُ بعد الميم
في كتاباتهم، وظلَّت مَزِيْدَةً حتى يومنا هذا. وكذلك أجازَ فَضْلُ الأعدادِ (ثلاثة، وتسعة وما بينهما) عن (مئة)،
مراعياً في هذا نوعاً من التيسيرِ الإملائي. [راجع العدد الذي أصدره المجمع بعنوان «البحوث والمحاضرات»،
مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣م إلى سنة ١٩٦٤م].

(٢) في ط «منه خطأ».

(٣) انظر التسهيل ص ١١٨.

وبإيدي بَدَأَ^(١)، وجوباً وجازَ حَذَفُ الياءِ^(٢)، مع قَلَّتِهِ، للاستثقال، أيضاً، وبعد حَذَفِ الياءِ، فَفَتَحَ النونِ أَوَّلِي مَنْ كَسَرَهَا، ليوافقَ أخواته لأنها مفتوحةُ الأواخر مركبةٌ مع العشرة، ويجوز كسرها لتدلَّ على الياء المحذوفة، وقد تحذف^(٣) الياء في ثمانِي^(٤)، في غير التركيب ويُجعل الإعرابُ على النونِ، قال^(٥):

٥٤١ لها ثنایا أربع حِسَانُ * وأربعُ فَتَغْرُهَا ثَمَانُ

وفي الحديث^(٦): صلى ثمانَ رَكَعَاتٍ، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك برَبَاعٍ^(٧) وجوارٍ^(٨) ونحوهما .

والبَضْعُ، بكسر الباء، وبعضهم يَفْتَحُها: ما بين الثلاثة إلى التسعة، تقول: بَضْعَةُ رجالٍ وبَضْعُ نِسْوَةٍ، وبِضْعَةُ عَشَرَ رجلاً وبِضْعُ عَشْرَةَ امرأةً إذا لم يقصد التعيين .

(١) ط : بدأ .

(٢) «والصواب إثباتها فيها... ؛ لأنَّ الياءَ في (ثمانٍ) ياءُ المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاضٍ...» .

[ذُرَّةُ الْغَوَاصِ ص ١٦٤] .

(٣) ط : يحذف .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٥/٧، قول ابن بَرِّي: «الكوفيون يُجيزون حذف هذه الياء في الشعر» .

(٥) رَجَزٌ لم أهدِ إلى قائله . الخزانة ٣٦٥/٧ هارون، الكشَّاف ٤٦/٤؛ وفيه: فكلُّها بدل فَتَغْرُها، التصريح ٢٧٤/٢، الأشموني ٧٢/٤، معجم شواهد العربية ٥٥٠/٢ .

الشاهد فيه أنه قد تحذف الياء من ثمانِي، ويُجعلُ الإعرابُ على النون .

(٦) عَن ابنِ عباسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ «ثَمَانَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ»، صحيح مسلم / باب الكسوف ج ٦ ص ٢١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٣٠٣/٢ . صحيح مسلم بشرح النووي ط . دار الفكر .

(٧) انظر سيبويه ١٦/٢ بولاق .

(٨) انظر المنصف ٧٠/٢، والممتع ٥٥٤/٢ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): إِذَا جَاوَزْتَ لَفْظَ الْعَشْرَةِ، ذَهَبَ الْبِضْعُ، فَلَا تَقُولُ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ، وَالْمَشْهُورُ جَوَازٌ اسْتِعْمَالُهُ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ^(٢).

(١) الصَّحَاح ١١٨٦/٣؛ وفيه: «وَيُضْعُ فِي الْعَدَدِ - يَكْسِرُ الْبَاءَ - وَيَعُضُّ الْعَرَبُ يَفْتَحُهَا، وَهُوَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ. تَقُولُ: بِضْعُ سَنِينَ، وَبِضْعَةُ عَشَرَ رِجَالًا، وَبِضْعُ عَشْرَةِ امْرَأَةٍ؛ فَإِذَا جَاوَزْتَ لَفْظَ الْعَشْرِ ذَهَبَ الْبِضْعُ، لَا تَقُولُ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ».

(٢) انظر تفصيل معنى الْبِضْعِ فِي كِتَابِ الزَّاهِرِ ٣٥٤/٢ وما بعدها.

[تَمْيِيزُ الأَعْدَادِ]

قَوْلُهُ : «وميز الثلاثة إلى العشرة ، مخفوضٌ مجموعٌ لفظاً أو معنى إلا في : ثلاثمائة إلى تسعمائة ، وكان قياسها : مِثَاتٌ أو مِثْنٌ وميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوب مفرد وميز مائة وألف ، وتثنيتهما وجمعه : مخفوضٌ مفرد» .

قَوْلُهُ : «إلى العشرة» ، الحَدُّ ههنا داخلٌ في المحدود ، أعني أَنَّ مِمِيزَ الثلاثة والعشرة أيضاً ، مخفوضٌ مجموعٌ ، أَمَّا خَفْضُهُ بالإضافة ، فلأنَّ الكلمةَ تَصِيرُ بها أَحَفٌّ على ما مَرَّ قَبْلُ ، وقد تترك الإضافة ، فيقال : ثلاثة أكْلُبٌ ، على البدل .

وربما جاء في الشُّعْر نحو : ثلاثة أثواباً^(١) ، وإنَّما شَدَّ النصب لأنَّ المعدودَ في الأصل كان موصوفاً كما تَقَدَّمَ ، وهو المقصودُ ، فلو نَصَبُوهُ لكان المقصودُ في صورة الفضلات .

وأَمَّا النصبُ في أحد عشر رجلاً فَسَيَجِيءُ القولُ فيه .

وأَمَّا الإضافة إلى الجمع ، فلأنَّ ذلك المضافُ إليه ، كان في الأصل ، كما تَقَدَّمَ ، موصوفاً ، ثم أُضيفَ العددُ إليه للتخفيف ، وأَصْلُ (١٧٨ ب) موصوفِ الثلاثة فما فوقها : أَنْ يَكُونَ جَمْعاً .

وأَمَّا إفراد مِمِيز ما فوق العَشْرَةَ ، فَلِما يَجِيءُ^(٢) .

قَوْلُهُ : «لفظاً أو معنى» ، الجمع المعنويُّ : إمَّا اسم الجنس كالتَّمَر والعسل ، أو اسم الجمع كالرَّهْط والقوم ، والأكثرُ أَنَّهُ إِذَا كان المفسَّرُ أحدهما : فَصِلَ بـِمن ، نحو :

(١) في سيبويه ٢٩٣/١ بولاق : «لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً ، كان معناه معنى ثلاثة أثواب» . وفي مجالس ثعلب ٥٨٤/٢ : «يقال : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاثة أثواباً ، وثلاثة أثوابٌ . وتقدم فيقال : عندي أثوابٌ ثلاثة . . .» . وفي المقتضب ١٦٦/٢ الطبعة الأخيرة :

فإن اضطرَّ شاعرٌ فنَوَّنَ ، ونصب ما بعده لم يميز أن يقع إلا نكرة ؛ لأنه تمييز ، كما أَنَّهُ إِذَا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً .

(٢) م ، د : فسيجيءُ العلة فيه .

ثلاثة من الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنها، وإن كانا في معنى الجمع، لكنها بلفظ المفرد فكُره إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهّد من إضافته إلى الجمع .

وقال الأحفش^(١): لا يجوز إضافة العدد إليهما، وهو^(٢) باطل، لقوله تعالى: ﴿سَعَةً رَهْطٍ﴾^(٣)، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال^(٤):

٥٤٢ ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ دَوْدٍ * لقد جار الزمان على عيالي

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلّا جمع قلّة، أضيف العدد إليه، وإن لم يكن له إلّا جمع كثرة، أضيف العدد إليه، كثنائية أقلام^(٥) وأربعة رجال، وإن كان له الجمعان معاً، أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلّة، لمطابقة العدد للمعدود قلّة، نحو ثلاثة أجيال، وقد جاء: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٦)، مع وجود أقراء، وليس بقياس .

وقال المبرد^(٧): يجوز قياساً: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور.

(١) معه: الكسائي، وثعلب، وقطرب. التسهيل ص ١٢١ .

(٢) م: «وهو منقضى بقوله» .

(٣) النمل / ٤٨، والآية بتمامها: ﴿وَكَاثٍ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةً رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾

(٤) الحطّية (ديوانه ١٢٠ بشرح السّكري. التقدم سنة ١٣٢٣هـ).

الخزائن ٣٦٧/٧ هارون، سيبويه ١٧٥/٢ وقد استشهد به على تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة؛ لأنه حملها على معنى الشخص، [انظر بيان الكحل ص ١٠٨]، الخصائص ٤١٢/٢، مجالس ثعلب ٢٥٢/١، المخصّص ١٢٩/٧ غير منسوب، وفي ١١٤/١٧ منسوب للحطّية، المذكر والمؤنث ط. بغداد ص ٣٠٦، وقوله: ثلاثة أنفُس: خبر مبتدأ محذوف، أي: نحن ثلاثة.

والعيال - بكسر العين - : أهل البيت. الواحد عَيْل كجِياذ جمع جَيْد. الشاهد فيه أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع، وهو هنا الدَّوْدُ.

(٥) القلم جاء جمعه على قِلام مثل جَبَل وجبال، لكنه قليل الاستعمال، وجمع القلّة أفصح، وهو لغة القرآن.

(٦) البقرة / ٢٢٨، والآية بتمامها: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُوَ لَنْ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

(٧) في المتقضب ١٥٨/٢ - ١٥٩: «فإن قلت: ثلاثة حير وخمسة كلاب جاز ذلك. على أنك أردت: ثلاثة من

الكلاب، وخمسة من الحمير؛ كما قال الله عز وجل: ﴿يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾

وانظر سيبويه ١٧٦/٢، ١٧٧ و ٢٠٢ بولاق.

قوله : « إلا في : ثلثائة إلى تسعمائة » ، استثناء من قوله : مجموع ؛ لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة : مفردة غير مجموعة ، وكان القياس ثلاث مئآت ، لأن للمائة جمعين : أحدهما في صورة جمع المذكر السالم ، وهو : مئون ، وقد تقدّم أن العدّد لا يُضاف إليه ، فلم يبقَ إلا مئآت يضاف إليها ، لعوز جمع التكسير ، كما في ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالالف والتاء ، بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون ، أعني : عشرين إلى تسعين ، فاقترص على المفرد ، مع كونه أخصر ، وارتفاع اللبس .

وقد جاء في ضرورة الشعر ثلاث مئين ،^(٧) وخمس مئين ، قال :^(٨)

٥٤٣ ثلاث مئين للملوك وفي بها * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم^(٩)

(١) النور / ٥٨ ، ونص الآية : ﴿بَنَاتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ ذَنْبُكَ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكَ وَالَّذِينَ لَمْ يُلْعَنُوا أَنُكَلِّمُ مِنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَافُوتٍ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ .

(٢) في ابن عيش ٢٣/٦ : « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئآت ، لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

(٣) الفرزدق (ديوانه ٨٥٣ ط . الصاوي سنة ١٣٥٤هـ) .

والبيت من قصيدة طويلة يمدح فيها سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، ويهجو قَيْسًا وجريراً ، وروايته هناك .

فدئ لسيف من نعيم وفي بها * ردائي ، وجلت عن وجوه الأهاتم
وعلى هذا فلا شاهد فيه .

وهو في : الخزنة ٣٧٠/٧ هارون ، المقتضب ١٦٨/٢ الطبعة الأخيرة ، الأمالي الشجرية ٢٤/٢ ، المفضل ٢١٣ ، معجم الشواهد ٣٦٣/١ . «والفرزدق يعني بالأهاتم : الأهتم بن سنان بن خالد . وعليه فليس الأهتم لقباً لسنان بن خالد كما زعم الكثيرون» [المفصل ٢١٤ حاشية] .

والشاهد فيه أنه قال مئين بلفظ الجمع ، مع أنها تميز الثلاث ، وتميز الثلاثة وأخواتها بالمتة لا بجمع ، وإن كان الجمع هو القياس ، إلا أنه مرفوض عندهم .

(٤) في ط ما يلي :

ثلثمأين للملوك وفي بها ردائي * وجلت عن وجوه الأهاتم

وبعضهم يقول في مِثون^(١) : مؤون^(٢) بضم الميم ، وبعضهم يُشَمِّ كسر ميم مائة في الواحد أيضاً ، شيئاً من الضم ، ولا يُبين الضم ، وذلك هو الإخفاء .

قال الأخفش : لو ضممت ميم مئاة فقلت : مئاة كما في مؤون جاز ، وبعضهم يجعل نون مئين مُعْتَقَبَ الإعراب كسنتين كما يجيء في الجمع .

وقال الأخفش : هو فعِلين في الأصل كغسلين^(٣) فَحُذِفَتِ^(٤) اللام ، فهو عنده مفردٌ ، وليس بشيء ، إذ لو كان مفرداً ، لَقِيلَ لِمَائَةٍ واحدةٍ مئين ، ولعله عنده اسم جمع ، وقال بعضهم : هو : فعيل : كعِصِي^(٥) فَأُبْدِلَتِ^(٦) الياء الأخيرة نوناً ، وقوله^(٧) :

٥٤٤ وحاتم الطائي وهاب الميثي^(٨)

(١) انظر سيبويه ٣٦/٢ بولاق .

(٢) انظر سيبويه ١٨١/٢ ، ١٨٣ .

(٣) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين في القرآن الكريم : ما يسيل من جلود أهل النار من قَيْحٍ وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار . [انظر سيبويه ٣٢٦/٢ بولاق ، المتع ١/١٢٥] .

(٤) ط : فحذف .

(٥) وزن عِصِي : فُعُولٌ ، الأصل : عُصَوِي : التقت الواو والياء والسابق ساكن ، فقلبت الواو ياءً ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة حتى تصح الياء .

ومن العرب من يكسر حركة الفاء اتباعاً لحركة العين ، فيقول : «عِصِي» . وضمتها أفصح وأكثر . إذن ليس وزن «عِصِي» فعلاً كما قال الرضي ، وإنما صورته هكذا باعتبار اللفظ ، نظراً لكسر أوله اتباعاً .

[انظر المتع ١/٥٥١ ، ٧٦٢] .

(٦) ط : فأبدل .

(٧) من رَجَزَ قالته امرأة من بني عُقَيْلٍ ، تفخر بأخوالها من اليَمَن ، وقيل لامرأة من بني عامر . وقامه : حَيْدَةٌ خالي وَلَقَيْطٌ وَعَلِي * وحاتم الطائي وهاب الميثي الخزانة ٧/٣٧٥ هارون ، نوادر أبي زيد ٣٢١ ، شرح شواهد الشافية ١٦٣ ، ضرائر الشعر ١٣٣ ، ١٣٤ ، الأمالي الشجرية ٣٨٣/١ ، المسائل العسكرية ٧٣ .

الشاهد فيه (الميثي) فإن أصله عند الأخفش (المئين) ، فحذفت النون لضرورة الشعر .

(٨) ط : المأي .

عند الأخفش ، في الأصل : المئين حذف النون ضرورة ، وحكي عن يونس أنه مطروح الهاء كتمرة وتمر ، وليس بمستقيم إذ القياس ، إذن ، مئي ، كمعي ، كما تقول في لثة : لثي ، وفي طبة : طبى .

وقد قيل : أصله مئى ، ككليب ، كسرت الفاء كما قيل في شعير : شعير ، وفي رغيف : رغيف^(١) لكون العين حرف خلق يجيئ في التصريف ، ثم خفف لأجل القافية ، ومئى ، ككليب غير مسموع ، ففي هذا القول نظر .

قوله : « وميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين : منصوب مفرد » ، أمّا نصبه ، فلتعذر الإضافة إليه ، أمّا من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فلكرهتهم أن تجعل ثلاثة أساء كاسم واحد .

فإن قلت : فقد قالوا : ثلاثة عشر زيد ، وخمسة عشر ، فجازت^(٢) الإضافة إلا في اثني عشر ، كما مر في باب المركب .

قيل : ليس هذا مثله^(٣) ؛ لأن المضاف إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول في المعنى ، وإنما جيء به لبيان ، فكان الجميع كالشيء الواحد ، والمضاف إليه في نحو : ثلاثة عشر : شيء آخر .

وأما عشرون وأخواته ، فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف ، بل هي مشبهة بها .

فإن قيل : فقد يقال : أرضوزيد ، وكرو عمرو ، وهذه النون مثلها ، قلت : بل نون «عشرون» وأخواتها أبعد منها من نون الجمع ، لأن «أرضون» ، جمع أرض ،

(١) في ط : كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف خلق .

(٢) ط : فجاز .

(٣) ط : قيل هذا ليس مثله .

حقيقةً، وإن لم يكن قياساً، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جَمْعَ عشر، وثلاث وأربع، لما مرَّ في أول الباب^(١).

ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون أيضاً، لمشابتها لنون الجمع، وربما جاء : عشرو درهم، وأربعون ثوب، وهو قليل.

وأما إفراده، فلأن جمعيته الأصلية التي كانت له حين كان موصوفاً إنها حُوفِظَ عليها حال الإضافة إليه؛ لأن المضاف إليه غيرُ فضلة بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت^(٢) الجمعية له مضافاً، كما كانت له موصوفاً، فلما تعذرت^(٣) الإضافة، ونصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يبق كالموصوف الذي هو عُمْدَةٌ حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم، والمفرد أخصر، فاقتصر عليه.

ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات، يُراعَى أصله حين كان موصوفاً، فلا يُوصَفُ، في الأغلب، إلا هو، دون العدد، لأنه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود، وإن كان مقدماً، كالوصف له.

تقول : عندي عشرون رجلاً شجاعاً، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه، قال تعالى :

﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾^(٤)، ويجوز وصف العدد أيضاً لكن على قلة .
[قوله^(٥)] : « وتثنيتها، وجمعه » (١٧٩ أ) أي تثنية المائة^(٦) والألف، وجمع الألف،

(١) ط : الكتاب .

(٢) ط : بقي .

(٣) ط : تعذرت .

(٤) يوسف / ٤٣، والآية بتمامها : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُوءِ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَةٍ يَتْلَاهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءُوسِي إِنْ كُنْتُ لِلرُّءُوسِ نَبِيرٌ ﴾

(٥) ليست في الأصل، وهي من م .

(٦) ط : المائة .

إِذِ الْمِائَةُ لَا تَجْمَعُ مِثْلَ ثَلَاثٍ وَأَخَوَاتِهِ، كَمَا مَرَّ، وَإِنْ لَمْ يُصَفَّ إِلَيْهَا ثَلَاثٌ وَأَخَوَاتِهِ، جَمَعَتْ وَأُضِيفَ ذَلِكَ الْجَمْعُ إِلَى الْمَفْرَدِ، نَحْوُ: مِثَالُ رَجُلٍ .

قَوْلُهُ : « مَخْفُوضٌ مَفْرَدٌ » ، أَمَّا خَفْضُهُ فَعَلَى الْأَصْلِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَمَّا إِفْرَادُهُ، فَلَمَّا جَرَّاهُمْ عَلَيْهِ إِفْرَادَ الْمُمَيِّزِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي قَبْلَهُ، مَعَ أَنَّهُ أَخْفُ مِنَ الْجَمْعِ، وَلَفْظُ الْعَدَدِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى^(١) الْجَمْعِ، وَمَرْتَبَةُ الْأَحَادِ جَمْعٌ قَلَّةٌ وَحُكْمٌ جَمْعُ الْقِلَّةِ عِنْدَهُمْ حُكْمُ الْإِفْرَادِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، كَتَصْغِيرِهِمْ لَهُ عَلَى لَفْظِهِ، وَجَمْعِهِمْ لَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى جَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَأَمَّا هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ فَمَشْهُورٌ كَثَرَتُهَا، لَا كَمَرْتَبَةِ الْأَحَادِ، فَاعْنَتِ عَنْ جَمْعِ تَمْيِيزِهَا .

وَقَدْ يُجْمَعُ مُمَيِّزُ الْمِائَةِ ، نَحْوِ مِائَةِ رِجَالٍ، وَقَدْ يُفْرَدُ مَنْصُوبًا، قَالَ^(٢) :

٥٤٥ إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

قَالَ الْمُصَنِّفُ^(٣)، وَنَعَمْ مَا قَالَ، فَيَمُنْ قَرَأَ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾^(٤) بِالْتَّنْوِينِ ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ حِمَزَةٍ^(٥) وَالْكِسَائِيُّ^(٦) : أَنَّهُ عَلَى

(١) د : « فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ مَعَ أَنَّ الْأَثَرَةَ وَالْجَمْعِيَّةَ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ مِنْ جَمْعِيَّةِ مَرْتَبَةِ الْأَحَادِ، لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْأَحَادِ جَمْعٌ . . . » .

(٢) هُوَ الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ الْفَرَّازِيُّ ، وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ يَمْلَحُ فِيهِ بَنِيهِ وَكَتَاتِهِ، وَيَذْكُرُ بِهِمْ لَهُ .
الْخَزَائِمَةُ ٣٧٩/٧ هَارُونَ ، الْمُقْتَضَبُ ١٦٦/٢ الطَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ، سَبْيُوهُ ١٠٦/١ ، ٣٣٩ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي نَسَبُهُ إِلَى يُزَيْدَ بْنِ صُبَّةَ، الْجُمْلُ ٢٤٢ الطَّبْعَةُ الْجَدِيدَةُ، الْحُلُّلُ فِي شَرْحِ أَبِيَاتِ الْجُمْلِ ٥٧ ؛ وَفِيهَا: الْمَسْرَةُ بِدَلِّ اللَّذَاذَةِ، الْاِقْتَضَابُ ٣٦٩ ؛ وَفِيهِ : التَّخِيلُ بِدَلِّ اللَّذَاذَةِ، وَقَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : « . . . وَيُرْوَى الْمَسْرَةُ، وَيُرْوَى : الْمَرْوَةُ، وَأَنْشَدَ فِي بَابِ مَا يَمْدُ وَيَقْصُرُ » ، شَرْحُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ دُرَيْدٍ الْأَزْدِيِّ ص ٢٥ ، الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ لِابْنِ وَلَادٍ ص ٨٣ مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ، الْمُخَصَّصُ ٣٨/١ ، وَ ١٣٢/٥ . وَالْفَتَاءُ : الْمَصْدَرُ مِنَ الشَّبَابِ مَعْدُودٌ . يُقَالُ : إِنَّهُ لَفَتَى بَيْنَ الْفَتَاءِ، كَقَوْلِكَ بَيْنَ الشَّبَابِ، وَالْفِعْلُ كَفَرَحَ .
الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ قَدْ يُفْرَدُ مُمَيِّزُ الْمِائَةِ وَيَنْصَبُ، كَمَا فِي الْبَيْتِ .

(٣) الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ ٦١١/١ .

(٤) الْكَهْفُ / ٢٥ وَنُصِّهَا : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ وَأَزْدَادُ وَأَقْسَعَا ﴿

(٥) حِمَزَةُ بِنِ حَبِيبِ الزِّيَاتِ : أَحَدُ الْقُرَاءَةِ السَّبْعَةِ ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ وَطَلْحَةَ بْنِ مَرْصَرَفٍ . . . مَاتَ سَنَةَ ١٥٦ هـ . وَقِيلَ ١٥٤ هـ . (غَايَةُ النِّهَايَةِ ٢٦١/١) .

(٦) « قَرَأَ حِمَزَةَ وَالْكِسَائِيُّ » وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ مِثْلَ مِائَةِ سِنِينَ . . . » [حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ص ٤١٤] .

البدل^(١)، لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع ميم المائة ونصبه، فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى:

﴿أَثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾^(٢)،

وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز.

قال الزجاج^(٣): لو انتصب «سنين»، على التمييز، لوجب أن يكونوا، لبثوا تسعمائة سنة، ووجهه: أنه فهم أن ميم المائة، واحد من مائة، كقولك: مائة رجل، فرجل: واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلاثمائة، وأقل السنين: ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة.

قال المصنف، وهذا يطرد في قوله تعالى:

﴿أَثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾^(٤)، فلو كان تمييزاً، لكانوا ستة وثلاثين، على رأيه، قال: وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي، لأنها قرأ: ثلاثمائة سنين، بالإضافة، فسين عندهما تمييز، لا غير، وإن لم يكن منصوباً.

(١) انظر البحر ١١٧/٦، ومُشْكِِل إعراب القرآن ٣٩/٢، ٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٢، ٢٧٢، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥/٢.

(٢) الأعراف / ١٦٠، ونص الآية: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ يَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى كَلُوا مِنْ طِينَتٍ مَارَرْتُمْ كُفْرًا وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

[انظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٢/١، والتبيان للعكبري ٥٩٩/١].

(٣) «قال الزجاج: (سنين) جائز أن يكون نصباً، وجائز أن يكون جرّاً فأما النصب فعلى معنى: (ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مئة)، ويكون على تقدير العربية (سنين) معطوفاً على (ثلاث) عطف البيان والتوكيد. وجائز أن يكون (سنين) من نعت (المئة) وهو راجع في المعنى إلى (ثلاث)». [حُجَّةُ الْقُرَّاءَات ص ٤١٤].

(٤) الأعراف / من الآية ١٦٠. انظر تخریجها في: البحر ٤٠٧/٤، والكشاف ١٦٨/٢، ١٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٣/٢، ومعاني الفراء ٣٩٧/١، والتكملة ص ٦٨.

ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما عند النحاة، وما ذكره الزجاج غير لازم، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، مع أن الأصل في الجميع : الجمع، وإنما عدل إلى المفرد لعلّة، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعاً، استعمل على الأصل .

وما قاله الزجاج، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعاً : استعمل كما استعمل المفرد أما إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له ، فلا .
هذا آخر كلام المصنف^(١).

وإذا وصفت المميز، جاز لك في الوصف ، اعتبار اللفظ^(٢) والمعنى ، نحو : ثلاثون رجلاً ظريفاً، وظرفاء، ومائة رجل طويل وطوال^(٣)، قال^(٤) :

٥٤٦ فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سوداً كخافية الغراب الأسحم

(١) الإيضاح في شرح المفضل ٦١٢/١ .

(٢) ط : اعتباراً للفظ .

(٣) انظر المجمع ٢٥٤/١، ودراسات القسم الثالث ج ٣ ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٤) عنتره العسي (ديوانه ١٩٣ ط . سعيد المولوي، دمشق) .

الخزانة ٣٩٠/٧ هارون ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٧٢، وابن يعيش ٥٥/٣ .

والحلوبة : المحلوبة . يُستعمل في الواحد والجمع على لفظ واحد . والخوافي : أواخر ريش الجناح مما يلي الظهر . والأسحم : الأسود . وقوله : (سوداً) : حال من قوله : اثنتان وأربعون ، وهو حال من نكرة ، أو نعتٌ للحلوبة ؛ لأنها في موضع الجماعة ، والمعنى : من الحلائب . ويروى : (سود) على أن يكون نعتاً لقوله «اثنتان وأربعون» . فإن قيل : كيف جاز أن ينعتهما، وأحدهما معطوف على صاحبه؟

قيل : لأنها قد اجتمعا، فصارا بمنزلة قولك : جاءني زيد وعمرو الظريفان . والكاف في (كخافية) في موضع نصب . والمعنى : سوداً مثل خافية الغراب الأسحم .

الشاهد فيه أنه يجوز وصف المميز المفرد بالجمع باعتبار المعنى ، كما في البيت ، فإن (حلوبة) تميز مفرد للعدد، وقد وصف بالجمع ، وهو سود : جمع سوداء .

واعلم أنَّ سيبويه^(١)، وجماعةً من النحاة، يستقبحون كون ميمز العدد، في أي درجة كان : صفةً، نحو قولك : سبعة طوال، وأحد عشر طويلاً، ومائة أبيض؛ لأنَّ المقصود من التمييز: التنصيص، وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بلى إن كانت الصفة مختصةً ببعض الأجناس لم يستقبح نحو ثلاثة علماء، ومائة فاضل، كما قلنا في: هذا الأبيض، وهذا العالم .

وإذا أضفت العدد المركب نحو : أحد عشر، وخمسة عشر زيد، فعند سيبويه^(٢) :
الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجهه، أي التركيب ، ...

والإضافة عنده، لا تُحِلُّ بالبناء، كما لا يحل به الألف واللام اتفاقاً، نحو: الأحد عشر، وإن كانت الإضافة، واللام، من خواص الأسماء .

وأما الأخفش والفرّاء، فإنهما فرقا بين اللام والإضافة، وذلك لأن ذا اللام، كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً، كالآن، والذي وأخواته، والأمس، عند بعضهم، وأمّا المضاف فلا يكون إلا معرباً، إلا لدُنْ وأخواته، ألا ترى إلى اعراب « أي » للزوم إضافته، مع ثبوت علة البناء فيه، وإلى اعراب قَبْلُ، وتَعُدُّ، وأخواتها مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها^(٣).

وأما بناء « غلامي »، على مذهب النحاة، وبناء « حيث »، وإذا، ونحو قوله^(٤) :

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلتُ ألماً تصحُّ^(٥) والشيبُ وازعُ

فقد مضى الكلام عليه في مواضعه .

(١) في سيبويه ١٧٣/٢ بولاق : « ونقول : ثلاثة نسايات، جمع نساية، وهو قبيح ... »، وفي ١٧٥/٢ : « ... فهذا وجه الكلام، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلا أن يضطرُّ شاعرٌ .

(٢) الكتاب ٥٣/٢، ١٧١ بولاق، وانظر المقتضب ١٥٩/٢ .

(٣) ط : منها .

(٤) النابغة الذبياني (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط . شكري قبّصل، بيروت سنة ١٩٦٨م)، وقد سبق تخريج البيت .

(٥) ط : ساقط .

فالأخفش^(١) يُعربُ^(٢) ثاني الاسمين قياساً مع الإضافة، نحو : جاءني خمسة عشر زيدا، إجراءً له مجرى « بعلبك »، والفراء^(٣) يجعلُ جزأي المركب عند الإضافة مُعْرَبَيْنِ إعرابَ المضافِ والمضافِ إليه^(٤)، لشبهه لفظاً بالمضاف إليه، فيكون، خمسة عشر زيدا، كابن عرس زيدا .

[اعتبار اللفظ والمعنى في المعدود]

قوله : « وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً، أو بالعكس » « فوجهان » .

يعني مثل قولك : شخص، إذا أطلقته على امرأة، وقولك : نفس، إذا أطلقته على رجل، ففي الأول : المعدود وهو المرأة مؤنث، ولفظ الشخص مذكر، وفي الثاني : المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم، لما ذكرنا في الموصولات، فتقول : ثلاثة أشخاص أي نساء، وثلاث أنفس أي رجال، ويجوز اعتبار المعنى، كثلاثة أنفس، للرجال^(٥)، وثلاث أشخاص، للنساء .

(١) تفصيل لمخالفة الأخفش والفراء في التفريق بين اللام والإضافة .

(٢) التسهيل ١١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣٤، والتسهيل ١١٨ .

(٤) في م، د بعد قوله : « والمضاف إليه » ما يلي : « نحو ابن عرس، تشبيهاً لفظياً لهذا المركب بالمضاف . . . » .

(٥) في سيبويه ١٧٣/٢ بولاق : « وقالوا : ثلاثة أنفس ؛ لأن النفس عندهم إنسان . ألا ترى أنهم يقولون : نفس واحد، فلا يدخلون الهاء . »

وقال في ص ١٧٤ : « كما أنَّ النَّفْسَ في المذكر أكثر . . . » ثم قال : « وزعم يونس عن رؤية أنه قال : ثلاث أنفس على تانيث النفس، كما يقال : ثلاث أعين للعين من الناس، وكما قالوا : ثلاث أشخاص في النساء . . . » وانظر المخصّص ١٧/١٤ .

قال^(١) :

٥٤٧ فكان مَجْنِيٌّ دون مَنْ كُنْتُ أَتَقِيَّ^(٢) * ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ (١٧٩ب) ومُعَصِرٌ
قولُهُ : « ولا يُمَيِّزُ : واحد، ولا اثنان، استغناءً بلفظ التمييز عنهما نحو : رجل
ورجلان ، لإفادة النص المقصود بالعدد^(٣) » .

إنما لم يُمَيِّزْ، واحد، واثنان، لأن ألفاظ العدد قُصِدَ بها الدلالةُ على نُصوصية العدد
لما لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا: رجال، لم يُعلم عددهم، ولو قالوا ثلاثة
واقصروا، لم يُعلم ما هي؟ فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً، استغنى
عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجلٍ ولا واحد رجلين، ولا واحد رجال،
لأن لفظة رجلٍ وحدها، تُفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجل ولا : اثنا
رجال، لأن لفظة رجلين تفيد الاثنيتية، وقولُهُ^(٤) :

٥٤٨ كَأَنَّ خُصِيَّهٖ مِنَ التَّدْلُلِ * ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

(١) عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْبَعَةَ (ديوانه ١٢٦، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ).

الحزانة ٣٩٤/٧ هارون، سيبويه ١٧٥/٢؛ وقد استشهد به مراعاةً لمعناه؛ لأنه أراد به المرأة، المقتضب
١٤٨/٢؛ وفيه: « فاما قوله: فكان مَجْنِيٌّ... فإنما أَثْتُ الشخوص على المعنى؛ لأنه قصد إلى النساء، وأبان
ذلك بقوله: كاعبانٍ ومُعَصِرٌ، الخصائص ٤١٧/٢، ضرائر الشعر ٢٧٢؛ وفيه «فانت الشخص، ولذلك أسقط
الناء من العدد؛ لأنه أراد بالشخوص النساء، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٠٦/١ تحقيق د. عزيمة القاهرة
سنة ١٩٨١م، شرح الألفية للمُرَادِي ٣٠٤/٤.

و(المَجْنَى): الترس . (الكاعب): الجارية حين يبدأ نديهاها للنهود . (المُعَصِر): الجارية أول ما أدركت وحاضت .
يقال: قد أُعَصِرَتْ، كأنها دخلت عصر شبابها . و(دون) بمعنى: قُدَّام . و«كاعبان»: خبر لمبتدأ محذوف على قطع
البدل . وثلاث: خبر كان . المقتضب ١٤٦/٢ الطبعة الأخيرة هامش (١) .

الشاهد فيه أنه يجوز اعتبار المعنى فتجرد علامة التانيث من عدد المؤنث المعنوي، كما هنا، فإنه جرد ثلاثاً من
الناء؛ لكون شخوص بمعنى نساء، بدليل الإبدال عنه بها بعده .

(٢) ط : أتق .

(٣) ط : بالعد .

(٤) خِطَامُ الرِّيحِ الْمُجَاشِعِي (فُرْجَةُ الْأَدِيبِ ١٥٨)، والبيت في هجاء شيخ كبير .

الحزانة ٤٠٠/٧ هارون، سيبويه ١٧٧/٢، ٢٠٢، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ٣٦١/٢، المقتضب =

ضرورة .

قوله : « استغناء بلفظ التمييز عنهما » ، يعني لم يقولوا : واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن التمييز الأول يفيد الوحدة ، والثاني يُفيد الاثنينية .

وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو : واحد رجال ، واثنا رجال ، وثنتا حنظل .

[تعريف العدد]

وإذا قُصِدَ تعريف العدد ، فإن كان مفرداً ، أي غير مضافٍ ولا مركب ، أُدخل اللام عليه ، واحداً كان أو أكثر ، كالعشرين رجلاً ، والثلاثة والأربعون رجلاً ، والعشرة والمائة بعير^(١) ، وإن كان مضافاً ، فعلى المضاف إليه ، وإن كان مضافاً إلى المضاف ، فعلى المضاف إليه الأخير ، فالأول ، كثلاثة الدراهم ، ومائة الدرهم ، وثلاث المائة وأربعة الآلاف ، والثاني ، نحو ثلاثمائة الألف ، وثلاثمائة ألف درهم ، وثلاثمائة ألف ألف درهم .

وقد يَدْخُلُ حرفُ التعريفِ على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً ، نحو : الثلاثة^(٢) الأثواب ، وعند الكوفيين هو قياسٌ ، كما مرَّ في باب الإضافة .

١٥٤/٢ ، التكملة ١١٨ ، كتاب الكتاب ١٣٧ ، شرح جمل الزَّجَاجي ١٤٠/١ ، التخمير ٣٦١/٢ ؛ وفيه : ثُنَيٌّ ، بدل ثُنْتًا ، الْمُخَصَّص ١٠/١٢ ، و ١٩٦/١٣ ، و ٩٨/١٦ ، و ٨٩/١٧ ، و ١٠٠ . وفي إصلاح المنطق ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خُصِيَّتَهُ ، وَخُصِيَّتَهُ ولا تَكْبِيرُ الخاء ... الواحد خُصِيٌّ وَخُصِيَّةٌ .

وفي تهذيبه ٢٥/٢ : التَّدْلُدُ : تحرك الشيء المعلق واضطرأه . وظرف العجز : خَلَقَ متقبض قد تشجَّح لِقَدَمِهِ . الشاهد فيه قوله : (ثُنْتًا حَنْظَلٍ) فَإِنَّ القياس : حنظلتان . لكنه جاء ضرورةً .

(١) ط : بعيراً .

(٢) في التكملة ص ٦٨ : « وروى الكسائي : الخمسة الأثواب . وروى أبو يزيد فيها حكاة عنه أبو عمر أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء » .

وإن كان مركباً، دخل على الأول، نحو : الأحد عشر درهماً، ولا يجوز دخوله^(١) على التمييز لوجوب تنكيهه ولا على ثاني جزأَي المركب، لأنه يكون كأنه داخل في وسط الكلمة، وقد يدخل على الجزأين بضعف نحو : الأحد العشر درهماً، وهو عند الأخفش والكوفيين^(٢) قياسٌ، وقد يدخل على الجزأين والتمييز بفتحٍ، نحو : الأحد العشر الدرهم، وهو قياسٌ عند بعض الكوفيين^(٣).

[التَّغْلِبُ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ]

واعلم أنَّ العددَ المميَّزَ بمذكر ومؤنث معاً، إمَّا أَنْ يَكُونَ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِلَفْظِ « مِنْ » أَوْ « بَيْنَ »، أَوْ « لَا »، فَإِنْ كَانَ، فَالغَلْبَةُ لِلتَّذْكِيرِ، نَحْوُ اشْتَرَيْتَ عَشْرَةَ بَيْنَ عَبْدٍ وَأَمَةٍ، وَرَأَيْتَ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ النَّوْقِ وَالْجِمَالِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُمَيَّزَانِ « يَوْمًا » وَ« لَيْلَةً » فَالغَلْبَةُ، إِذَنْ لِلتَّنْأِيثِ، قَالَ^(٤) :

٥٤٩ فطافَتْ ثلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ * وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَّاراً

(١) ط : دخوله.

(٢) الإنصاف، مسألة ٤٣ جـ ١٩٥/١، والجمع ١٥٠/٢ - ١٥١.

(٣) قال الفارسي : « وليس له من القياس وجه ». التكملة ص ٦٨.

(٤) النابغة الجعدي (ديوانه ٤١ تحقيق عبدالعزيز رباح، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ط ١ سنة ١٩٦٤).

والبيت في وصف بقرة وحشية أكل السُّبُعَ ولدها فطافت، وروايته هكذا:

فجالت على وحشيها مُسْتَيْثَةً *

الخزانة ٤٠٧/٧ هارون، المُغْنِي ٨٦٧ ط. المبارك، إصلاح المنطق ٢٩٨ [تحقيق شاکر وهارون. دار المعارف سنة ١٩٥٦م]، سيبويه ٥٦٤/٣ هارون حاشية (٥)، الأشموني ٧٠/٣ ط. عيسى الحلبي سنة ١٣٦٦هـ، المقرب ٣١١/١ بلا نسبة.

والنكير : الإنكار، وهو من المصادر التي أتت من فَعِيل كالنذير والعذير. وأكثر ما يأتي هذا النوع من المصادر في الأصوات كالهدير والهديل، أي : ما كان عندها حين فقدته إلا الشفقة والصياح.

و(تضييف) مضارع أضاف، أي : أشفق. ويروى : أن تضييف بفتح التاء، أي : تعدل ههنا مرةً، وههنا مرةً.

يقول : كان نكيرها لما رأت السُّلُو أن تشفق وتجار، لا شيء عندها غير ذلك.

إذ^(١) التاريخ مبني على الليالي، كما يجيء، فلهذا، إذا أهتمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي، جرى اللفظ على التأنيث، نحو قولك: أقام فلان خمسا، قال الله تعالى:

﴿... يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

وإنما غلب التأنيث لذلك، وللفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه^(٢): يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة، لكنه ليس بحدّ كلام العرب.

وإن لم يفصل بينهما^(٣)، فإن كان العدد مضافاً إلى المعدود، فالغلبة للأسبق، نحو: خمسة أعبد وآم، وخمس آم^(٤) وأعبد، إذ الإضافة إليه تُفيد فضل اختصاص، وكذا في عدد عطف عليه هذا المضاف نحو: ثلاثة ومائة رجل وامرأة، وثلاث وألف ناقة وجمل.

وإن كان المعدود منصوباً على التمييز، فإن كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنث عاقلاً، أو، لا، فالاعتبار بالمذكر، نحو: خمسة عشر امرأة ورجلاً، وخمسة

والمعنى على الرواية الأولى: أي فطافت ثلاث ليالٍ وأيامها، تطلب ولدها، وليس لديها من تكبر إلا أن تضيف ونجار.

والشاهد: فيه تأنيث الثلاث بقوله: «بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ»، وقد علم أنه أراد ثلاث ليالٍ، والليالي مشتملة على أيامها. والقاعدة المُفصلة التي أقرها المتأخرون أن العدد المركب إذا ميز بشيئين، كانت الغلبة لمذكرهما إن وجد العقل، وإن فقد العقل فللسابق، بشرط الاتصال، نحو: عندي خمسة عشر رجلاً وناقاً، وخمس عشرة ناقةً وجملًا، فإن فقد الاتصال كانت الغلبة للمؤنث؛ نحو: عندي ست عشرة ما بين ناقة وجمل، أو ما بين جمل وناقاة.

(١) ط: إذا.

(٢) البقرة / ٢٣٤، والآية بتامها: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْوَاجًا يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ يَمَاقِلُونَ خَيْرٌ﴾.

(٣) الكتاب ١٧٤/٢ بولاق.

(٤) ط: بهما.

(٥) آم جمع أمة وهي المملوكة، جمع قلة على وزن أفعل، وأصله: أُمُو، تحوّل إلى منقوص، وأبدلت الهمزة الثانية مدّة، وحذفت ياء المنقوص للتثنية...

وعشرون ناقةً ورجلاً، لاحترام التذكير المقارن للعقل، وإن لم يكن المذكر منها عاقلاً، فالاعتبار بأسبقها نحو: ثلاثة عشر جملاً وناقاً وأربعة عشر بيتاً وصفةً وأربعة وعشرون يوماً وليلةً.

هذا، وإذا كان المميزان: يوماً، وليلةً، نحو: سرت أربعة عشر يوماً وليلةً فالمراد: أربع عشرة ليلةً وأربعة عشر يوماً؛ لأنَّ مع الليالي أياماً بعدتها، ولا كذا، نحو: اشتريت عشرة بين عبدٍ وأمةٍ، أو خمسة عشر جملاً وناقاً، بل المعنى أنَّ مجموع عدد الإماء والعبيد عشرة، فبعض العشرة عبيد، وبعضها إماء، ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكرة المضاف إليها « بين » في مثل هذا، أي في موضع القسم، يقصد بها الجنس، ولفظة « بين » مستعارة من الظرف المكاني، فقولك: القوم: بين رجل وامرأة، أي ليسوا بخارجين من هذين القسمين، ومن هذين الجنسيتين، كما أن ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجاً من المكان المتوسط بينهما.

[كيفية التأريخ]

واعلم أنَّ الليلَ في تاريخ العرب، مُقَدَّم على اليوم؛ لأنَّ السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية، وذلك لكون أكثرهم أهل البراري، الذين يتعسَّر عليهم معرفة دخول (١٨٠) الشهر إلا بالاستهلال، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر، فأول الشهر عندهم: الليل، لأنَّ الاستهلال يكون في أول الليل.

فيقال في أول ليلة من الشهر: كُتِبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ، أو لِعُرَّتِهِ أو لمهلِهِ أو لمستهله وفي اليوم الأول لِلَيْلَةِ خَلَتْ، واللام هي المفيدة للاختصاص، الذي هو أصلها، والاختصاص هنا على ثلاثة أضرب، إمَّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبت لغيره كذا، أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: لِلَّيْلَةِ خَلَتْ، أو يختص به

لوقوعه قبله، نحو: لِلَّيْلَةِ^(١) بَقِيَتْ، وذلك بِحَسَبِ القرينة، فمع الإطلاق، يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خَلَتْ، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: بَقِيَتْ، يكون بوقوعه قبله.

وتقول في الليلة الثانية : كتبت لِلَّيْلَةِ الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى آخر الشهر، وإن وقع الفعل في الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جاز أن يكتب فيه ما يكتب في الأيام، وذلك أنك تقول: في ثاني الأيام: لِلَّيْلَتَيْنِ خَلْتَا، وفي ثالثها: لِثَلَاثِ لَيَالٍ خَلَوْنَ^(٢)، وكذا إلى عَشْرِ لَيَالٍ خَلَوْنَ، ويجوز: لِثَلَاثِ لَيَالٍ خَلَتْ، إلى: عشر لَيَالٍ خَلَتْ، والأول أولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع.

وفي الحادي عشر: لإحدى عشرة ليلة خَلَتْ، إلى أن تكتب في الرابع عشر، لأربع عشرة ليلة خَلَتْ، ويجوز: خَلَوْنَ، حملاً على المعنى، والأول أولى، مُراعاةً للفظ.

(١) في التكملة ص ٦٩: « وإذا بقيت من الشهر ليلة، قالوا: كتبنا سَلَخَ شهر كذا، ولم يكتبوا لِلَّيْلَةِ بقيت، كما لم يكتبوا لليلة خلت ولا مضت ... » وفي كتاب الكُتَاب ص ١٣٦: « فإن لم يبق من الشهر إلا يوم واحد أو ليلة كتبت إن شئت: آخر يوم من كذا، وإن شئت كتبت: سَلَخَ كذا، أو سَلُوخٌ، أو انسلاخ كذا، أو منسلخ كذا ... »

(٢) في دُرَّةُ الغَوَاص ١٠٠ - ١٠١: « ... على أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل، والناء للكثير، فيقولون: لأربع خَلَوْنَ، وإحدى عشرة خَلَتْ ... » ولهم اختيار آخر أيضاً، وهو أن يُجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف، وضمير الجمع القليل الهاء والنون المشددة، كما نطق به القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الْيَوْمُ الْقِيَامُ فَلَا تَغْلِبُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ ﴾ التوبة/٣٦.

فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون لِغَلَبَتِ، وضمير شهور السنة الهاء والألف لكثرتها. وكذلك اختاروا أيضاً أن ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء، فقالوا: أعطيتهم دراهم كثيرة، وأقمت أياماً معدودة، وألحقوا بصفة الجمع القليل الألف والهاء، فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكسوته أثواباً رفيعات، وأعطيتهم دراهم يسيرات؛ وعلى هذا جاء في سورة البقرة/٨٠: ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا نَذَارٌ إِلَّا أَنْصَابًا مَقْعَدُ وَدَّةٍ ﴾، وفي سورة آل عمران/٢٤: ﴿ إِلَّا أَنْصَابًا مَقْعَدُ وَدَّةٍ ﴾، كأنهم قالوا أولاً بطول المدة التي تمسهم فيها النار، ثم تراجعوا عنه فقصرُوا تلك المدة. وانظر البحر ٣٩/٥، ومعاني الفراء ٤٣٥/١.

وقريبٌ من ذلك: ما حَكى المازنيُّ: الأجداع^(١) انكسرن، والجدوع انكسرت، جعل ضمير الأجداع، وهو جمع قِلَّة، ضمير الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بِعَدَدِ القِلَّة، أي من ثلاثة إلى عشرة، لكان مميّزه جمعاً نحو: ثلاثة أجداع، وجَعَلَ ضمير الجدوع، وهو جمع الكثرة، ضمير الواحدة، أي المستكن في انكسرت، لأنك لو صرّحت بعدد الكثرة، أي ما فوقَ العشرة لكان مميّزه مفرداً، نحو: ثلاثة عشر جذعاً.

وتكتب في الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أوّل^(٢) من قولك^(٣)، لِحَمْسٍ^(٤) عَشْرَةَ لَيْلَةً خلت، ومن قولك لِحَمْسٍ عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ أَوْ بَقَيْنَ، مع جوازها أيضاً، وذلك لأنَّ الأوّلَ أَخَصَرُ مِنْهَا.

وفي السادس عشر: لأربعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ أَوْ بَقَيْنَ، كما قُلْنَا، وبعضهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إِنْ بَقِيَتْ»^(٥) لتجوز نُقْصَانُ الشَّهْرِ، إلى أن تكتب في العشرين لعشر ليالٍ بَقَيْنَ، وهو أوّلُ من: بَقِيَتْ، كما ذكرنا مع جوازه، أيضاً، إلى أن تكتب في الثامن والعشرين: لِلْيَلَتَيْنِ بَقِيَّتَا، وفي التاسع والعشرين: لِلْيَلَةِ بَقِيَتْ، وفي الليلة الأخيرة: لآخر ليلةٍ مِنْهُ أَوْ سَلَخَهُ، أَوْ انْسَلَاخَهُ، وفي اليوم الأخير: لآخر يومٍ مِنْ كَذَا، أَوْ سَلَخَهُ أَوْ انْسَلَاخَهُ.

(١) «هذا هو الصحيح، وقد يعكس قليلاً، فيقال: الجدوع انكسرن، والأجداع انكسرت» البحر ٣٩/٥.

(٢) ط: الأولى.

(٣) د: «وهو أوّل؛ لأنه أَخَصَرُ مِنْ قولك لِحَمْسٍ عَشْرَةَ لَيْلَةً...».

(٤) ط: الخمس.

(٥) يعني يأتي بجملة (إن بقيت)، بعد ذكر التاريخ؛ لِتَجْوِيزِ نُقْصَانِ الشَّهْرِ كما قال.

[الاشتقاق من ألفاظ العدد]

قوله: «وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره: الثاني والثانية إلى: العاشر والعاشرة، لا غَيْرُ، وباعتبار حاله: الأول والثاني والأولى والثانية، إلى: العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة، إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة، ومن ثم، قيل في الأول: ثالث اثنين، أي: مصيرهما من ثلثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة أي أحدها، وتقول: حادي عشر أحد عشر، على الثاني خاصةً، وإن شئت: حادي، أحد عشر، إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب» .

يعني بالمفرد: الواحد: وبالمتعدد: المعدود، وقد تقدّم أن جميع ألفاظ العدد، كانت في الأصل لمجرد العدد، كما في قولك: ثلاثة نصف ستة، ثم استعملت في المعدودات، كما في: رجال ثلاثة، وستة رجال، فإذا كان هناك معدودٌ مُعَيَّنٌ كعشرة رجالٍ مثلاً، وقصدت ذكرَ واحدٍ منهم، فإن أردت ذكره بلا ترتيبٍ، جئتَ بواحدٍ، أو أحد، الذي هو أول تلك الألفاظ الاثني عشر، فقلت: هذا واحد العشرة، أو: أحدهم، وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين: أحدهما أن تقصدَ إلى ذلك الواحد، المعينَ درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله، أي درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عددٍ آخر، كالثالث أي الواحد من الثلاثة، والثاني، أي الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله» .

والثاني: أن تقصدَ إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية^(١) مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصديره الدرجة التي تحت درجته محوّة ذاهبة الاسم، وجعلِهِ للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما

(١) ط : العدية .

تحتة، نحو: ثالث اثنين، أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه^(١) إلى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدا، ونحوه عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى ثالث اثنين: مصير اثنين ثلاثة بنفسه، إذ صار «اثنان» معه، ثلاثة، وهذا معنى قوله: باعتبار تصييره .

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير، لم يجز أن يُبنى من واحد؛ إذ ليس تحت الأحد عددٌ، يصير أحداً، بانضمامه إلى الأحد، ويجوز أن يُبنى من الاثنين نحو: ثاني واحد، أي مصير واحد: اثنين بنفسه .

فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصير، إما مجروراً أو منصوباً، وجب أن يكون عدداً^(٢) (١٨٠ب) أنقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة، كرابع ثلاثة وخامس أربعة^(٣)، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة، ولا أزيد بشيء، إذ المعنى: أنه صير مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لا يتم إلا في الناقص بدرجة فقط .

وإذا نصبت به فإنها تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي، كما يجيء في اسم الفاعل، والإضافة في هذا، أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين؛ فإنهما متساويان فيهما، أو النصب أكثر .

وإنما قلَّ النصب ههنا؛ لأنَّ الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، وذلك لأنَّ نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً، وإن انضم إليها واحدٌ، بل يكون المنضم والمنضم إليه معاً، ثلاثة .

(١) ط : انضمامه .

(٢) ط ، د : ساقطة .

(٣) انظر المقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ١٧٣/٢ بولاق .

والتأويل : أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد : اسم الاثنين، وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني .

فعلى هذا، جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة؛ إذ لكل منها فعلٌ، ومصدرٌ، نحو : ثنيت الأحد ثنياً، وثلث الاثنين ثلثاً، وكذا ربعت الثلاثة، إلى : عشرت التسعة، والمضارع من جميعها يَكْسِرُ الْعَيْنَ إِلَّا مَا لَامُهُ حَرْفُ حَلْقٍ، كَأَرْبَعٍ وَأَسْبَعٍ وَأَتَسَعُ، وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل^(١) .

وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضمِّ الْعَيْنِ في المضارع إِلَّا مَا لَامُهُ حَرْفُ^(٢) حَلْقٍ، بمعنى آخر، وهو قَوْلُهُمْ : ثلثت الرجل أي أخذت ثلث ماله، وكذا رَبَعْتَهُ وخمسته إلى عشرته، وليس هذا المعنى مِمَّا نحن فيه، ولا يَجِيءُ بهذا المعنى : ثنيت الرجل؛ إذ لا معنى له .

ولا يتجاوز هذين المعنيين : العشرة، وأجاز سيويه^(٣) أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير، خلافاً للأخفش، والمازني، والمبرد^(٤) .

قال أبو عبيدة : تقول : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أي جعلتهم ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، أي جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة، قال السيرافي : إن كثيراً من النَحْوِيِّينَ يَمْنَعُونَ من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة . وهذا هو القياسُ، قال : ومنهم مَنْ يُجِيزُهُ، ويشتقه من لفظ النِّيف، فيقول : هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر، وينونه قال المبرد^(٥) : هذا لا يَجُوزُ؛ لأنَّ هذا البابَ يَجْرِي

(١) انظر سيويه ١٧٢/٢، والمقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة.

(٢) ط : إِلَّا مَا لَامُهُ حَلْقِي ...

(٣) الكتاب ١٧٣/٢ بولاق .

(٤) انظر المقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة .

(٥) في المقتضب ١٨١/٢ الطبعة الأخيرة : «فإن قلت على قياس قول مَنْ قَالَ هذا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ وخامسٌ أَرْبَعَةٌ . فَإِنَّ =

مَجْرَى الْفَاعِلِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الْفِعْلِ ، ونحن لا نقول : رِبْعٌ ثَلَاثَةُ عَشَرَ ، ولا أعلم أحداً حكاه .

واعلم أنه إنما لم يَجْزِ الاشتقاق ، فوق العشرة ، بمعنى المصير ، وجازَ بمعنى أحد ، نحو ثالث ثلاثة عشر ؛ لأنَّ ما هو بمعنى الأحد ، في صورة اسم الفاعل ، وليس به معنى ، كحائط ، وكاهل ، فلا بأس أن يُبْنَى من أول جُزْأَيِ المركب ، إذ لا يحتاج فيه إلى مصدرٍ ولا فِعْلٍ ، وأما المصير^(١) فهو اسم فاعلٍ حقيقةً ، واسمُ الفاعلِ لا بُدَّ له من فِعْلٍ ومَصْدَرٍ ، ولم يثبت فِعْلٌ ولا مصدر مبيَّان من العدد الذي فوق العشرة .

والذي حَكَى أبو عُبَيْدَةَ ، إنما هو في العقود من عشرة إلى مائة كعشرين وثلاثين إلى تسعين ، فقط ، وليس من المركب ، والمعطوف ، والظاهر أن سيويوه^(٢) قاسَ ما هو بمعنى المصير ، على ما هو بمعنى الأحد ، ولم يَقُلْ ذلك عن سَمَاعٍ ، فَعَلَى ما قَالَ ، يَجُوزُ فيه وجهان : نحو : رابعَ عشرَ ثلاثة^(٣) عشر ، على بناء^(٤) اسم^(٥) الفاعل من أول جُزْأَيِ المركب ، والإتيان بثانيتها كما هو ، ورابعَ ثلاثة عشر بحذف ثانيتهما ، وإعراب أولهما ، لزوال التركيب ، ولا يجوز ههنا حذف أول جُزْأَيِ المركب ، المضاف إليه ، لا على أن

النُّحَوِين كانوا يقولون : هذا خامسُ أربعة عشر ، وهذه خامسةُ أربع عشرة ، ويقيرون هذا أجمع ، ويقولون : هذا رابعُ ثلاث عشرة ، إذا كُنْ نساءً ، فَصِرْنَ به أربعة عشر ، كما تقول : هذا رابعُ ثلاث ، وخامسُ أربع . فهذا قولُ النُّحَوِين المتقدمين ، وكانوا أبو الحسن الأَخْفَشُ لا يراه صواباً ؛ وذلك لأنك إذا قلت : رابعَ ثلاثة فإنها تُجْرِيه تُجْرِي ضارب ونحوه ؛ لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة قَرِيبَهُمْ ، وكانوا خمسة فَسَدَ سَمْعُهُمْ ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ؛ لأنَّ الأصل : خامس عشر أربعة عشر . والقياس عندي ما قال ، وهو قولُ المازني^(٦) وانظر التعليق .

- (١) يعبر عن هذا المتأخرون بأنَّ فاعلاً بمعنى بعض فلا يعمل ، والآخر بمعنى مصير فيعمل . المقتضب ١٨٠/٢ . الطبعة الأخيرة هامش (١) .
- (٢) الكتاب ١٧٣/٢ بولاق .
- (٣) ط : ورابع عشر .
- (٤) انظر الإنصاف مسألة ٤٤ ، والمقتضب ١٨١/٢ هامش ٢ الطبعة الأخيرة ، ابن يعيش ٣٦/٦ .
- (٥) قوله « اسم » ساقطة من ط .

تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فتَبْنِيهما، ولا على أن تُضَيَّفَ «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أي تعرب «رابع» للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما يجيء .

وأما إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تُضَيَّفْ، قلت: الأول، والثاني، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول، لأنَّ الواحدَ، كما ذكرنا يُطْلَقُ على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لِتَبَيِّنِ قَصْدَ التَّرتِيبِ .

وهذا المبني على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسم مفعول حقيقة^(١)، كما مرَّ، لكن فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً، فتقول: الحادي عشر، فتقلب الواحد إلى الحادي، بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء، وتقول: الثاني عشر، فتسكن ياء الحادي والثاني مع أنها مركبان، كما مرَّ في: مَعْدِيكَرَب .

وأما العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيهما^(٢): واحدٌ، كما مرَّ في باب المركب، وكان القياس «أن يقال»^(٣): العاشرون والثلاثون .

وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والمائة، والرابع والألف، وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون العشرين، فلَكَ أن تُضَيِّفَهُ إما إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأول، لا يُضَافُ إلا إلى ما فوقه، نحو: أول العشرة، وأول الخمسة، ولا يُضَافُ (أ١٨١) إلى الأحد، فلا يُقال أول الأحد، ولا أول الواحد، لأنَّ معنى الاسم المضاف بهذا المعنى: بعضُ

(١) م: كالكاهل، والحائط .

(٢) ط: فيها .

(٣) قوله: «أن يقال»: سَقَطَ من ط .

المضاف إليه، وذلك البعض هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة، وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه، وأمّا غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثاني اثنين، وقولك: عطارِد ثاني السبعة السَّيَّارة .

ولا يجوز، عند الجمهور، أن ينصب أصله؛ إذ ليس باسم فاعل حقيقةً .
ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له، فإذا أجزت ذلك فقد أجرته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلث ثلاثة، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين .

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة، قلت، على ما أجاز سيبويه^(١)، وحكاه عن العرب: حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون «حادي عشر» بمنزلة «ثالث» و«أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثاني بجزأيه، وكلا جزأي المركب: مبنيان .

وقد أنكر ثعلب هذا الوجه، وحكاه عن الكوفيين، وقال: إنهم لا يجوزون إلا ثالث ثلاثة عشر^(٢)، وحجَّتْهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركب، فتبنيه من الجزء الأول وهو النِّيف .

وقول سيبويه^(٣) أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته، ولا ريب أن حذف ثاني جزأي المركب المضاف، أكثر استعمالاً، لحفّته، ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفته أعربت أول الجزأين بوجوه الإعراب؛ لزوال التركيب الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جزأي المركب الأخير .

(١) الكتاب ١٧٣/٢ بولاق وقال إنه القياس .

(٢) انظر الإنصاف مسألة ٤٤ ، والمقتضب ١٨٠/٢ الطبعة الأخيرة .

(٣) الكتاب ١٧٢/٢ ، ١٧٣ بولاق .

وَيَجُوزُ حَذْفُ أَوَّلِ جُزْأَيِ المضاف إليه، أيضاً، فتقول في ثالث ثلاثة عشر : ثالث عشر، فالذي ذَكَرَهُ سيبويه بعد الحذف: فتحهما جميعاً، أما الثاني، فلتضمن الواو، وأمَّا الأول، فلقيام ثاني جزأي المضاف إليه، مقام ثاني جُزْأَيِ المضاف، وذكر الكوفيون جَوَازَ إعراب الأول، وأما الثاني فلا كلامَ في بنائه، لِتَضْمُنِهِ الحرفَ، ووجهُ إعرابِ الأول: عَدَمُ قيامِ ثاني جُزْأَيِ المضاف إليه مقامَ ثاني جُزْأَيِ المضاف .

قال السِّيرافي : هذا قولٌ قريبٌ، لم يُنكره أصحابنا، وروى الكِسائيُّ الوجهَينِ عَنِ العرب .

قال المُصَنِّفُ^(١) في الوجه الأول، أعني بناء الجزأَيْنِ: الظاهرُ أنَّ هذا اللفظَ : لفظُ الاسمينِ الأوَّلينِ بلا إضافةٍ إلى المركبِ الثاني، لِعَدَمِ الالتباسِ .

واعلم أن لقولك : ثالث ثلاثة عشر ، بإعراب «ثالث» : مَعْنَيْنِ، أحدهما الجزءُ الثالثُ من المعداد الذي هو ثلاثة عشر، وعلى هذا المعنى، يجوزُ أن يقال: ثالث اثني عشر، وثالث أربعة عشر؛ لأنَّ «ثالث» من ثلاثة، لا من ثلاثة عشر، وثانيهما: أنه الجزءُ الواحدُ من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يجوزُ: ثالث اثني عشر، ويجوز: ثالث أربعة عشر، لأنَّ أصله : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وثالث عشر أربعة عشر .

واعلم أنَّ حُكْمَ فاعلٍ ، المذكور سواء كان بمعنى المصيرِّ أو الواحد، أو غيرهما، حُكْمُ سائرِ أسماءِ الفاعِلينِ في التذكير والتأنيث، فتقول في المؤنث : الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو : الثالثة عشرة^(٢)، والثالثة والعشرون، تُؤنَّثُ الاسمينِ في المركب، للمؤنث، كما تُذكَّرُهما للمذكَّر، نحو : الثالث عشر، وإنهما ذكروا الاسمينِ لأنه اسمُ لواحدٍ مذكَّر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٢٠، وشرحه على الكافية ص ٨٦.

(٢) ط : عشر .

قوله : «ومن ثم»^(١)، قيل في الأول : ثالث اثنين وفي الثاني : ثالث ثلاثة . أي :
ومن أجل اختلاف الاعتبارين : اعتبار تصديره ، واعتبار حاله ، اختلفت إضافتهما .
فإضافة المصير إلى ما دونه ؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط ، إلى مثله ، أو إلى
ما فوقه .

[تعريف المذكر والمؤنث ، وعلامة التأنيث]

قوله : «المذكر والمؤنث : المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا» «والمذكر
بخلافه ، وعلامة التأنيث : التاء ، والألف مقصورة وممدودة» .

كل ما فيه علامة التأنيث ، ظاهرة ، أو مقدرة ، سواء كان التأنيث حقيقياً ، أو ، لا
يُسَمَّى مؤنثاً .

فالحقيقي الظاهر العلامة نحو : ضاربة ، ونُفَسَاء^(٢) ، وَحُبْلَى ، وغير الحقيقي :
غرفة^(٣) ، وصحراء ، وبُشْرَى .

والحقيقي المقدر العلامة : زينب ، وسعاد ، وغير الحقيقي نار ، ودار ، ولا يقدر من
جملة العلامات إلا التاء ؛ لأنَّ وَضَعَهَا على العروض والانفكاك ، فيجوز أن تحذف
لفظاً وتقدير ، بخلاف الألف .

ودليل كَوْنِ التاء مُقَدَّرَةً دون الألف : رُجُوعُهَا في التصغير في نحو : هُنَيْدَةٌ ،
وَقُدَيْرَةٌ .

(١) ط : ثمة .

(٢) سيبويه ٣٢١/٢ بولاق .

(٣) ط : غرفة .

وَأَمَّا الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء، قياساً على الثلاثي، إذ هو الأصل، وقد ترجع التاء فيه، أيضاً، شاذاً، نحو: قَدِيدِمِه^(١)، وَوَرِيَّة^(٢)، [وَوَرِيَّة^(٣)].

قوله: «علامة التأنيث: التاء، والألف، مقصورة وممدودة»، تاء التأنيث في الاسم أصل، (١٨١ب) وما في الفعلِ فَرَعُهُ، لأنها تَلْحَقُ الفعل لتأنيث الاسم، أي فاعله.

وأصل العلامة أن تلتحق كلمة هي علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً، بِتَحْمُلِهَا لِلْحَرَكَاتِ، وبانقلابها في الوقف هاءً.

وقال الكوفيون^(٤): الهاء أصل التاء، لَمَّا رَأَوْا مُشَابَهَةَ الْهَاءِ لِلْأَلِفِ، وليس بشيء، لأنَّ التاء في الوصل، والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل، لا الوقف، وقال جَارُ اللَّهِ^(٥): الياء أيضاً، علامة التأنيث في نحو: ذي.

والأولى أَنْ يُقَالَ: هذه الصيغة بكمالها للمؤنث، كـ «نا»، وليس في اسم الإشارة ما هو على حَرْفٍ واحدٍ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فِي: تَفْعَلِينَ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ اسْمٌ لَا حَرْفَ تَأْنِيثٍ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الضَّمَاثِرِ.

(١)، (٢) انظر المقتضب ٢/٢٧١، الخصائص ٣/٢٧٨ - ٢٧٩، المخصص ٩/٩٠ و ١٦/٨٣. شرح الشافية

١/٢٤٤، التبصرة ٢/٦١٨، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام شرح البغدادي ج١ ص ١٧٧.

(٣) ليست في الأصل، وهي من م، ط.

(٤) اللُّمَع ص ١٠٦ تحقيق حسين محمد شرف.

(٥) ابن يعيش ٩١/٥.

وتاء التأنيث ، قد تدخل على الحرف ، كَرَبْتُ ، إذا كان المجرور بها مؤنثاً ،
كقوله^(١) :

٥٥٠ فقلتُ لها أصيبتِ حصاةً قلبي * ورَّيتَ رميةً من غير رامٍ

وقد جاء^(٢)

٥٥١ يا صاحبا : رَّيتَ إنسانٍ حَسَنٌ * يسأل^(٣) عنك اليوم أو يسأل عن

ويجوز أن يُراد بالإنسان : المؤنث .

وتلحق « ثَمَّ » أيضاً إذا عطفت بها قِصَّةٌ على قِصَّةٍ ، لا مفرداً على مفردٍ .

ويقال : لات ، لمشابهته ليس ، كما مرَّ في بابه ، ويقال : لعلت ، في : لعلَّ ، وأما
تاء بنت^(٤) ، وأخت^(٥) ، وهنت^(٦) ، وكلتا^(٧) ، وثنتان^(٨) ، وممتان^(٩) ، فليست لمَحْضٍ

(١) لم أهتمد إلى قائله . وقد أنشده الزمخشريُّ في كتابه (المستقصى في أمثال العرب) جـ ٢ ص ١٠٥ ، وقبله :

رمتني يوم ذات الغمر سلمى * بسهم مطعم للصيد لامٍ

وهو في : الخزانة ٤٢٠/٧ هارون ، تجميع الأمثال ٢٩٩/١ ، الفاخر ١٤٣ ؛ وفيه : «قولهم : رَبُّ رَمِيَةٍ مِنْ غَيْرِ رامٍ ، أول من قال ذلك الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ يَغُوثِ الْمُنْقَرِي . . . » . و (حصاة القلب) : حَبَّتْهُ . والمراد من البيت : رب رمية مصيبة حصلت من رامٍ مُخْطِئٍ .

الشاهد فيه أن تاء التأنيث قد تلحق الحرف كَرُبُّ إذا كان مجروراً مؤنثاً ليدل من أول الأمر أن المجرور مؤنث .
والمشهور أنها تزداد في بعض الحروف للتأنيث اللفظي .

(٢) رَجَزُ أَوْرَدَه أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ يَعِيشَ ، وَهُوَ فِي : الْخَزَانَةِ ٤٢١/٧ ، نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٣٤٣ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣٢/٨ .

الشاهد فيه أنه قد جاء مجرور رُبَّتْ مذكراً على خلاف الأول . ويجوز أن يريد بالإنسان المؤنث فيوافق ما قبله .
والإنسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع .

(٣) من د .

(٤) ، (٥) الْأَحْجَاجِي النَّحْوِيَّةُ ٢٩ ، الْوَجِيزُ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ لِلْأَنْبَارِيِّ ٥٢ ، شَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ٢٩٩ ، الْمُتَمَعُّ ٢/٢٢٣ ،
ابْنُ يَعِيشَ ٣٩/١٠ ، سِرُّ الصَّنَاعَةِ ١٦٥/١ ، الْمَنْصَفُ ٥٩/١ ، الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ لِلْأَنْبَارِيِّ تَحْقِيقُ الشَّيْخِ عَضِيمَةَ
ص ١١٨ ، الْمُغْنِيُّ فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ ص ٧٢ ، التَّبْيَانُ فِي تَصْرِيفِ الْأَسْمَاءِ ص ٣٠٣ ، الْخَصَائِصُ ٢٠١/١ .

(٦) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢/٦٩ . (٧) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٢١/١ ، وَ ٧٠/٢ .

(٨) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٢٠/١ . (٩) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٢١/١ .

التأنيث، بل هي بَدَلٌ من اللام في حالِ التأنيث^(١)، ولذا سكن ما قبلها، وفي: منتان، كأنه بَدَلٌ من اللام، لِكَوْنِ واحدِهِ وهو: مَنَّة، كَشَفَةٌ .

والألفُ الممدودة، عند سيبويه^(٢): في الأصل مقصورة، « زيدت قبلها^(٣) أَلِفٌ » لزيادة المدِّ، وذلك لأنَّ الألفَ، للزومه، وصار كلامِ الفِعْلِ، فجاز زيادة أَلِف^(٤) قبله، كما في كتاب، وحمار، فاجتمع أَلِفان، فلو حذفت إحداهما لصار الاسمُ مقصوراً، كما كان، وضاعَ العملُ، فقلبت ثانيتهما إلى حَرْفٍ يَقْبَلُ الحركة، دون الأولى، لَتَبَقِيَ على مَدِّها، وإنما قلبت همزةً، لا واواً، ولا ياءً، مع أنَّ مناسبة حروفِ العلة، بعضها لبعضٍ، أكثرُ، إذ لو قلبت إلى إحداهما، لاحتجج إلى قلبها همزةً، كما في كِساء^(٥) ورداء، لِكَوْنِ ما قبلها أَلِفاً، كما فيها .

فإن زالتِ الألفُ وانقلبتْ ياءً، قلبت ألف التأنيث ياءً^(٦) أيضاً، كما في قوله^(٧):
 ٥٥٢ لقد أَعْدُوا على أَشَقَّ * رَ يَعْتَالُ الصَّحَارِيَا

- (١) التاء عند برجشتراسر للتأنيث، وهذه الكلمات ثنائية، لا ثلاثية . انظر التطور النحوي ص ٩٦ .
- (٢) الكتاب ٣٢١/٢ بولاق . فاصل حمراء : حمزى، زيدت الألف للمد قبل الآخر، فقلبت الألف الأخرى همزة .
- (٣) في ط : زدت قبلها ألفاً
- (٤) في ط : زيادة ألف المد قبله .
- (٥) في ط : كساو وردأى .
- (٦) وهذا أصلُ كُلِّ جمعٍ لنحو صحراء، ثم يخفف بحذف الياء الأولى فيصير صحاري بكسر الراء وتخفيف الياء مثل مَدَارِي، ويجوز أن تبدل الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في مَدَارِي؛ وهذان الوجهان هما المستعملان، والأول أصل متروك يوجد في الشعر .

شرح الشافية ٩٥/٤ .

- (٧) هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان (ديوانه ص ٥٨ . نشر ف . جبريالي، دمشق سنة ١٩٣٧ . وهو في: الخزائن ٤٢٤/٧ هارون، الممتع ٣٣٠/١، شرح الملوكي ٢٦٩، ابن يعيش ٥٨/٥، معجم شواهد العربية ٤٢٨/١ .

«وأعدو : مضارع غدا غَدُوا، إذا ذهب غَدُوَّةٌ، وهي ما بين صلاة الصبح، وطلوع الشمس . والأشقر من الخيل : الذي حمرة صافية، والشقرة في الإنسان : حمرة يعلوها بياض، ويغتال : يهلك، واستعار يغتال لقطع المسافة بسرعة شديدة، فإن أصل اغتاله بمعنى قَتَلَهُ على غَفْلَةٍ، والصحراء من الأرض : الفضاء الواسع .

[شرح شواهد الشافية ٩٥/٤] .

=

ويُعلم تأنيث ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع إليه ، كقوله تعالى :
﴿ وَالشَّمْسُ وَضَحَّهَا ﴾^(١) ،

وبالإشارة إليه باسمها ، نحو : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ ﴾^(٢) .

ولحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه ، المسند إليه أو إلى ضميره ، نحو : طلعت الشمس ، و : ﴿ وَالنَّفِّ السَّاقِ بِالسَّاقِ ﴾^(٣) ، و ﴿ يَكْأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾^(٤) ﴿ يَبْصَاءَ لَذَّةٍ ﴾ ، و : ﴿ إِنَّمَا لَطَىٰ ﴾^(٥) ﴿ نَزَّاعَةً ﴾^(٦) ، و : «لسليمان الريح عاصفة» .

وبمصغره إن كان المكبر ثلاثياً ، نحو : قُدِيرَة ، وبتجرد عدده من الثلاث إلى العشرة من التاء ، نحو : ثلاث أذرع^(٧) ، وعشر أرجل^(٨) ، ويجمعه على مثال خاص بالمؤنث ، كفواعل في الصفات ، كطوالق وحوائض ، أو على مثال غالب فيه ، وذلك

الشاهد فيه قوله (الصَّحَارِيُّ) فإنه جمع صحراء ، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياءً قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث أيضاً .

(١) الشمس/ ١ .
(٢) القصص/ ٨٣ ، والآية بتمامها : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْأَخْرَىٰ تَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾

(٣) القيامة/ ٢٩ .

(٤) الصافات/ ٤٥ ، ٤٦ ، ونصُّها :

﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ ﴿ يَبْصَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ﴾

(٥) في ط : ساقطة .

(٦) المعارج/ ١٤ ، ١٥ ، وقامُها :

﴿ كَلَّا إِنَّمَا لَطَىٰ ﴾ ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾

(٧) «الدَّرَاعُ أَثْنَى . وقد ذَكَرَ الدَّرَاعُ بَعْضُ بَنِي عُكْلٍ» المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٧ .

«فيقال : الثوب خمسة أذرع ، وستة أذرع ، وخمس أذرع وست أذرع .

أنشدنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء :

أرمني عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع والإصبع

... [المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ عزيمة ص ١/ ٣٩٨] .

(٨) الرِّجْل ... مؤنثة ، قال كثير :

فَكُنْتُ كَيْدِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

... [المذكر والمذكر لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ عزيمة ص ١/ ٢٣٠] . وص ٣٦٩ .

إنما يكون فيما هو على وزن عَنَاق^(١) وذِرَاع^(٢) وكُرَاع^(٣) ويمين^(٤)، فجمعُها على أفعل^(٥)، في المؤنث، وقد جاء^(٦) المذكر قليلاً على أفْعَلْ نحو: مكان وأمكن، وجنين وأجنُنْ وطحال وأطْحُلْ .

[المعاني التي تَجِيءُ لها التاء]

وتَجِيءُ التاء لأربعة عشر معنى :

أحدها : الفرق بين المذكر [والمؤنث]^(٧) : إمّا في الصفات، كضاربة ومنصورة، وحَسَنَة وبصرية؛ وهو القياسُ في هذه الأنواع الأربعة، أي : في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول والصفة المشبّهة - غير أفعل التفضيل، وأفعل الصفة - وفي المنسوب بالياء، وأمّا نحو: رُبْعَة وبَقْعَة في المذكر والمؤنث فليَكُونِهما في الأصل صفة^(٨) النفس : أي نفس رُبْعَة^(٩)، وبَقْعَة، وإمّا في الاسم الجامد وهي أسماء مسموعة قليلة، نحو امرأة، ورجُلَة، وإنسانَة، وغلّامة^(١٠).

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٩ .

(٢) ، (٣) في المَخْصَص ١٧/١٣ : «والكُرَاع والدُّرَاع يُدْكَرَان ويؤنثان...» ، وفي إصلاح المنطق ص ٣٦٢ : «والكُرَاع مؤنثة .

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٨ .

(٥) أي أن جمعها على أذرع، وأكُرْع، وأيمن؛ لأن وزن أفْعَل يجمع عليه كل اسم مؤنث رباعي الحروف، قبل آخره مدة، فأما المذكر فجمعته عليه شاذ؛ من مثل غُرَاب وأغرَب، وربما كان قليلاً كما يذكر الرضي الآن .

(٦) ط : وقد جاء في المذكر على أفْعَل قليلاً . . .

(٧) تكملة من ط

(٨) أي كون رُبْعَة وصفاً لمؤنث مقدّر .

(٩) والنفس مؤنثة كما مرّ .

(١٠) «إلا أن الغالب أن يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما، كعير وجمال وناقَة وحصان وجَحْر [تبيان الكحيل ص ٩٦] .

الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخلٍ، ونخلة،
وتمر وتمرّة، وبَطْ وبِطَّة، ونَمَل ونملة، ففي قَوْلِهِ تعالى :

﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ^(١) ﴾

يجوز أن يكون : «النملة» مذكراً، والتاء للوحدة، فتكون ^(٢) تاء «قالت» لتاء ^(٣) الوحدة في «نملة»، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً، كما يجيء، والمصادر نحو : ضَرْب وضربة ^(٤)، وإخراج وإِخراجة، واستخراج واستخراجة، وهو قياسٌ في كل واحد من الجنسَيْن المذكورين، أعني الآحاد ^(٥) المخلوقة والمصادر، والمراد بالجنس ههنا : ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، وقد جاءت، قليلاً، للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها، وهي أسماءٌ محفوظةٌ، كسفين وسفينة، ولبن ولبنة، وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد، وهو قليلٌ نحو : كمأة ^(٦)، وفقعة، للجنس، وكمٌ أوفقع، للواحد، وقال بعضهم : إنَّ ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس، والأكثر على الأول، والجنس المميز واحده بالتاء : يذكره الحجازيون ^(٧)، ويؤنثه غيرهم، وقد جاء في القرآن

(١) النمل/١٨، والآية بتأنيدها : ﴿ حَتَّى إِذَا أَنْتَرَا عَلَى وَادٍ الرَّحْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّعْلُ أُدْخِلُوا سَنَكُمْ

لَا يَحِطُّ بِكُمْ مِثْلُ مَنْ وَسْوَءُ وَهْزَلَا يَشْعُرُونَ ﴾

(٢) ط : فيكون.

(٣) ط : تاء الوحدة.

(٤) أي لمناسبة تاء الوحدة في نملة.

(٥) «تشارك التاء في ذلك ياء النسب، فقد نجيء للوحدة، نحو عرب وعربي وبدو وبدوي، ولكن الغالب هو التاء،

والتاء عارضة غير لازمة، ولذا قلب اللام همزة في سقاء وارتقى ارتقاء، بخلاف شقاوة وسقاية وعلاوة، فإن التاء

للتأنيث اللفظي، وهي لازمة».

(تبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٣).

(٦) ساقطة من ط.

(٧) ط : كمئة.

(٨) قال الفراء : فإن أهل الحجاز يؤنثونه، وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون ذلك، وربما

أنثوا، والأغلب عليهم التذكير. [المذكر والمؤنث ص ١٠١].

وانظر المقتضب ٣/٣٤٦ هامش ٤، وتبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٢.

كلاهما، قال الله تعالى :

﴿ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ ^(٥) ﴾ ، و ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ^(٦) ﴾ .

وقد تحيىء ياء النسبة للوحدة أيضاً، كالتاء، نحو : أعرابي وأعرا ب، وفارسيّ، وفارس، وعربيّ وعرب، وروميّ وروم، وأكثر ما تحيىء التاء للمعنيين المذكورين، وهي فيهما عارضة غير لازمة، ولذا قلبت اللام همزة في نحو: غزاة، وسقاة، وارتماء، واستقاء، وبياء في نحو: مغازية^(١)، بخلاف نحو: شقاوة وخزاية، وسقاية، وعلاوة وهراوة، (١٨٢أ) وقَمْحْدُوَّة، فإنَّ التاء في هذه الأسماء، للتأنيث اللفظي، وهي باعتبارها لازمة، نحو غرفة، وظلمة، وطلحة، كما يحْيِيءُ، وإن جاءت في بعضها غير لازمة، كشقاوة، وشقاء، إِلَّا أَنَّ وَضْعَهَا في المؤنث اللفظي على اللزوم، وأمّا جوازُ قَلْبِ اللام وتركه في عباية وعباءة^(٢)، وعظاية، وعظاءة^(٣)، وصلاية وصلاءة^(٤)، فَلَمَّا يَحْيِيءُ في التصريف، إن شاء الله تعالى.

الثالث : أَنَّ تحيىء التاء للدلالة على الجمع، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على فاعل أو فعول، أو صفة منسوبة بالياء، أو كائنة على فعّال،

(١) الحاقه/٧، والآية بتامها:

﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَفِئْتَيْنِ أَتْيَا رَحْمُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ ﴾ .

(٢) القمر/٢٠، ونص الآية

﴿ تَرَى النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ .

(٣) في ط «نخل خاوية» بعد «نخل منقعر».

(٤) ط : تغازية.

(٥) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمنصف ٦٣/٢، ١٢٧، والتكملة ص ١١٨.

(٦) شرح الشافية ١٧٦/٣، والمنصف ١٢٨/٢، والتكملة ص ١١٨.

(٧) شرح الشافية ١٧٤/٣، والمنصف ١٢٨/٢، والتكملة ١١٨.

والعظاء، بالطاء المعجمة المفتوحة والمد: دوية أكبر من الوزغة، ويقال في الواحد عظاية أيضاً، قال الأزهري:

هي دُوَيْبَةُ ملساء تشبه سام أبرص، إلا أنها أحسن منه، ولا تؤذي، وتسمى شحمة الأرض.

(٨) شرح الشافية ١٣٠/٢ و ١٧٦/٣، والمنصف ١٢٨/٢. والصلاية: الفهر، وكذا الصلاة.

كقولهم: خرجت خارجة على الأمير، وسابلة، وواردة، وشاردة، وقولهم: ركوب وركوبة، وحلُوب وحلُوبة، وقتوب وقتوبة، وقولهم: البَصْرِيَّة والكُوفِيَّة، والمروانيَّة، والزبيريَّة، والجمَّالة والبَغَّالة والحِجَّارة، والتاء في هذه كُلِّها، في الحقيقة، للتأنيث. كما في ضاربة، وليس كما في: كم^(١) وكماة، وذلك لأنَّ ذا التاء في مثله صفة للجماعة^(٢) تقديرًا، كأنه قيل: جماعة جمَّالة، فحذف الموصوف لزومًا للعِلْم به، وقد جاء حلُوبة، للواحد، وحلُوب للجنس، كتمر، فالتاء، إذن، للوحدة، لا للتأنيث، وقد قيل: إنَّ الركوب والركوبة بمعنى واحدٍ، وكذا الحلوب والحلوبة، فالتاء، إذن، للنقل إلى الاسمية، كما في: الذبيحة، والأكولة، على ما يجيء.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة التي على فعَّال، أو فاعل، أو مفعول، أو فعول، كرواية، ونسابة، ومطربة، وفروقة، فهذه تُفيد مبالغة في الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو: أحمرِّي، ودوَّارِي، وكأن التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف: جماعة، إجرَاء للشيء الواحد مجرى جماعةٍ من جنسه، كما تقول: أنت الرجل كل الرجل، والتاء في مثل هذه المثل، على الانفصال، وقد تدخل كثيرًا على، فعَل مفتوح العين، بمعنى الفاعل، وعلى فعل، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: سبَّبة وسبَّة، ولعنة ولُعنة، وهي في الوزنين لازمة.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة^(٣)، وموازنة، وكياجة، دلالةً على أن واحدها، معرب^(٤)، ويقال^(٥): الهاء: أمانة العُجْمة، وذلك أنَّ الأعجمي نقل إلى العربية، كما أنَّ التأنيث نُقِلَ إلى^(٦) التذكير، وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج.

(١) ط: كما في كمثة وكم.

(٢) ط: الجماعة.

(٣) م، د: بعد قوله «كجواربة»: «ليكون التاء كالبدل من ياء النسبة، كما أبدل من الياء».

(٤) كياجة، جمع كياجة: مقدار من الكيل معروف. (تبيان الكحيل ص ١٠٠ هامش (٢)).

(٥) ط: فيقال. (٦) ط: عن.

السادس : أن تدخل، أيضاً، على الجمع الأقصى دلالةً على أنَّ واحده منسوبٌ، كالإشاعة، والمُشاهدة، في جمع^(١) أشعئي^(٢)، ومشهديّ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكرير، وَجَبَ حَذْفُ ياءَيْ^(٣) النسب؛ لأنَّ ياءَ النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسبة إلى رجال: رجاليّ، بل رجُلِيّ، كما يأتي^(٤) في باب النسبة، إن شاء الله تعالى^(٥)، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء، فصارت التاء كالبديل من الياء، كما أبدلت من الياء في : فرازنة، وجحاجة^(٦)، كما يجيء، وإنما أبدلت منها لِتَشَابُهِ الياء والتاء في كونها للوحدة، كتمرة، وروميّ، وللمبالغة في : علامة ودوّاريّ، ولكونها زائدتين، لا لمعنى، في بعض المواضع، كظلمة وكرسيّ.

وقد تُحذف ياءُ النسب إذا جُمع الاسمُ جمع السلامة بالواو والنون، لكن لا وجوباً كما في جمع التكرير، وإنما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع، الجمع الأقصى، كالأشعرون والأعجمون، في جمع أشعريّ وأعجميّ، وكذا المَقْتَوون والمقاتوة في جمع مَقْتَوِيّ^(٧).

قال^(٨) :

-
- (١) ط : جميع.
(٢) والتاء هنا لازمة.
(٣) ط : يائي، وهذا خطأ في الإملاء.
(٤) د، ط : يجيء.
(٥) ط : ساقطة.
(٦) قوله (وجحاجة): الجَحْجَاح السَّيِّد، والجمع الجحاجح وجمع الجحاجح الجحاجة وإن شئت الجحاجيح «حاشية الشريف ١٦٣/٢ من شرح الرضي المطبوع».
(٧) رأي سيبويه. الكتاب ١٠٣/٢ بولاق، والمنصف ١٣٣/٢. وانظر نواذر أبي زيد ص ٥٠٤، والبغداديات ص ٥٧٥.
(٨) هو عمرو بن كُثُوم (شرح القوائد العشر للتبريزي ص ٣٤٦).
والبيت من معلقته، وهو في:
الحزانة ٤٢٧/٧ هارون، والمنصف ١٣٣/٢، والخصائص ٣٠٣/٢، والبدیع في علوم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٣٣٢/أ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٢/أ.

٥٥٣ تَهْدَدُنَا وَأَوْعِدُنَا^(١) رويداً * متى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتُونَا

والتاء في مثل هذا المكسر: لازمة، لكونها بدلاً من^(٢) الياء، ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب: غير الجمع الأقصى، لم تأت فيه بالتاء، فلا تقول في جمع فارسي: فرسة، بل فرس، ولا جمع لجام: لجمة، بل لجم، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف، وقد^(٣) يجيء له مزيد شرح في المنسوب إن شاء الله تعالى.

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى، أيضاً عوضاً عن ياء المدة قبل الآخر، كججاجحة في ججاجح، وأما في فرازنة، وزنادقة، فيجوز أن تكون عوضاً من الياء، وأن تكون علامة لتعريب الواحد، والتاء والياء في نحو ججاجحة، لا تسقطان معاً، ولا تثبتان معاً، فالتاء لازمة.

الثامن: أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إما^(٤) واجب الدخول، وهو في بناءين: أفعلة كأغريرة، وفِعلة، كفِلحة^(٥)، أو جائزُهُ، وهو في ثلاثة أبنية: فعالة، كجِمالة، وقد تلزم في هذا البناء كما في حجارة، وذاكرة، - وفُعولة كصُقورة، وبُعولة، وخيوطة، وقد تلزم كعمومة وخُوولة، والجمع الأقصى، كصياقلة، وملائكة^(٦) ولا تلزم.

ومقتوي: الخادم، من القنوت، وهو الخدمة.

والمعنى: إنك تهددنا وتوعدنا بالشر والهلاك، هل كُنَّا خَدَمًا عند أمك؟. [مخار الشعر الجاهلي ٣٦٩/٢].
الشاهد فيه على أنَّ (مقتونا) جمع مَقْتَوِي بياء النسبة المشددة، فلما جُمع جمع تصحيحٍ حذفت ياء النسبة. [انظر الخصائص ٣٠٣/٢، ومعلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ص ٨٤].

(١) من د.

(٢) في د: «وقد يجتمع في المفرد أن يكون معرباً منسوباً، فتأتي التاء في الجمع أمانة عليهما، نحو برابرة في جمع بربري،

وسبابجة في جمع سبيجي، وهو غلام الملاح».

(٣) ط: عن.

(٤) ط: وذلك ما واجب.

(٥) ط: كخلمة.

(٦) الرضي في الشافية ١٨٥/٢ جعل التاء لتأكيد الجمع.

التاسع : دُخُولُهَا لتأكيد معنى التأنيث، كما في : ناقة ونعجة، وأروية، وهذه التاء لازمة، قيل وقد جاءت لتأكيد التأنيث في الصفة، كعجوز وعجوزة، فإن «عجوزاً» موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة .

والعاشر : دخولُهَا لا لِمَعْنَى من المعاني، بل هي تأنيث لفظي، كما في غرفة وظلمة، وِعِمَامَةٌ وَمِلْحَفَةٌ، وهي لازمة .

الحادي عشر: دخولُهَا عوضاً من فاء الفعل، كما في: عدة وزنة، أو عن لامة، كما في: كُرة، وطُبة، وهي لازمة .

الثاني عشر: دخولُهَا عوضاً عن ياء الإضافة، وهو (١٨٢ ب) في: يا أبت، ويا أُمّت، فقط .

الثالث عشر: دخولُهَا أمانةً للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامةً لكون الوصف غالباً غير محتاجٍ إلى موصوف، كالنطيحة والذبيحة، وهذه التاء أكثرها غير لازم، والأولى أن التاء في حلوبة وركوبة ورحولة، وكل فعولة بمعنى مفعول، هكذا؛ لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة، كما قد يذكر مع فَعُول بمعنى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور .

وكل ما لحقته التاء في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث .

قال أبو عمرو: قد تكون التاء عوضاً من ألف التأنيث، كما في : حُبيرة^(١)، تصغير حُبَارَى^(٢)، وعند غيره^(٣): لا تبدل منها التاء، بل يقال حُبَيْرٌ، كما يجيء في التصغير .

(١) في شرح الشافعية ٢٤٤/١: «ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاء، نحو حُبيرة في حُبَارَى . . . ولم يَرِدْ ذلك غيره من النحاة؛ إلا ابن الأنباري، فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة». وانظر الأحاجي النحوية ص ٥٤، والتكملة ص ٢٠٥.

(٢) الحُبَارَى - بضم أوله وتخفيف ثانيه -: طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأوزة..

(٣) عند سيبويه: حُبَيْرَى، حُبَيْرٌ. الكتاب ١١٥/٢ بولاق.

قال الزَّحْمَشِيُّ^(١) : يجمع هذه الوجوه : أنها للتأنيث ، وشبه التأنيث .

والأصل في الصفات كما ذكرنا : أنَّ يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن فاعل^(٢) ومُفْعِل ، أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث ، كحائض ، وطالق^(٣) ، ومُرْضِع ، ومُطْفِل ، فإن قصد فيها معنى الحدوث ، فالتاء لازمة ، نحو : حاضت فهي حائضة ، وطلقت فهي طالقة ، وقد تلحقها التاء ، وإن لم يقصد الحدوث كمرْضعة^(٤) ، وحاملة .

وربما جاءت مجرّدة عن التاء : صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث ، إذا لم يقصد الحدوث ، نحو : حمل ضامر وناقصة ضامر ، ورجل أو امرأة عانس ، وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال : أحدها قول الكوفية ، وهو أن التاء إنما يوتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك .

وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس ، وتقتضي مجرّد الصفات المختصة ، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً ، بل تقتضي تجرّد الفعل أيضاً إذا لم يشترك ، كما في نحو : حاضت وطلقت ؛ لأنَّ أصل العلة : الاطراد ، وتقتضي أن لا يقال إلا امرأة مرضع ، وقد ثبت أنه يقال : مرضعة ، أيضاً ، بلا قصد الحدوث .

(١) ابن يعيش ٩٧ / ٥ .

(٢) ط : على وزن اسم فاعل ومفعول . انظر الإنصاف المسألة ١١١ .

(٣) انظر ماتلحن فيه العامة للكسائي ص ١٢٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤ تحقيق

عضيمة ، والمذكر والمؤنث للفراء ص ٥٨ ، والخصائص ٣٨٤ / ١ ، والأشباه والنظائر ١٤٥ / ٢ .

(٤) «قال صاحب الكشف في صدد الفرق بين الصفة الثابتة والحادثة في مرضع ومرضعة : المرضع من شأنها

الإرضاع ، والمرضعة هي التي في حالة إرضاع ملقمة نديها للطفل» .

[تبيان الكحيل ص ٩٦ هامش (١)] .

وقال سيبويه^(١) : هو مؤوّل بنحو: إنسان حائض أو شيء حائض، كما أن رُبعة، مؤوّل بنفس رُبعة .

وأتَّفَقُهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العِلَّة شيء آخر غير هذا التأويل .

وقال الخليل^(٢) : إنها جُرِّدَت عن التاء لتأديتها معنى النسب، قال المصنّف في شرح كلامه^(٣) ما معناه : إنَّ أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرّقاً بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت، في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فرْعُ الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو: قامت فهي قائمة، وضربت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة؛ لأنّ الصفة حينئذٍ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدوا^(٤) الإطلاق لا الحدوث، فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النسب، وإن كانت على صورة اسم الفاعل، كلابن وتامر، فكما أن معنهما: ذولبن وذوتمر، مطلقاً، لا بمعنى الحدوث، أي لبني وتمري، كذلك، معنى طالق وحائض: ذات طلاق وذات حيض، كأنه قيل: طلاقية، وحيضية .

(١) الكتاب ٩١/٢ بولاق؛ وفيه : إن التقدير: شيء حائض، ولم يقل إنسان حائض .

(٢) نقله عنه سيبويه في الموضع السابق . هذا، وقد ارتضى المبرد مذهب الخليل . انظر المقتضب ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٣) أي في شرح كلام الخليل . هذا، وقد تلخّص لنا في حائض ونحوه ثلاثة مذاهب:

(أ) مذهب الكوفيين: لا اشتراك في هذه الأوصاف، فلا حاجة إلى المجيء بعلامة التأنيث؛ إذ يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث .

(ب) مذهب سيبويه: هي صفة لموصوف مذكر أي شيء .

(ج) مذهب الخليل: أريد بها معنى النسب، ولم تجر على الفعل . [سيبويه ٩١/٢ بولاق، الإنصاف مسألة

١١١، المقتضب ١٦٣/٣ - ١٦٤] .

(٤) ط: قصدت .

قلت^(١): غاية مرمى كلامهم : أَنَّ اسم الفاعل لما لم يُقصد به الحدث، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدث في أحد الأزمنة، فلم يؤثوّه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنىً وإن شابهه لفظاً .

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدث، ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرّد، وأيضاً، فإن الاسم المنسوب بالياء الذي مثّل « حائض، وطالق » به، محمولٌ عندهم عليه، يؤنث مع أنه للإطلاق دون الحدث، وليس له فعل إلا من حيث المعنى والتأويل، فإن معنى بصريّ: منسوب إلى البصرة .

ومن أين لهم^(٢) المنسوب الذي على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن^(٣) وتامر، ونبال^(٤) وقوأس: إذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة ونباله،

(١) هذا تعقيب ومناقشة من الرضي لما تقدّم من آراء.

(٢) ط: ومن أين لهم أَنَّ المنسوب . . .

(٣) في التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٧٥: «أما فاعل فتستعمل في صاحب الشيء من غير ملازمة ولا معالجة، مثل تامر لمن عنده تمر، ولابن لمن عنده لبن، قال الخطيب: وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر

أما بائع اللبن أو التمر، فيقال له: لبن وتَمَّر، ويقال لصاحب الدروع دارع، ولصاحب النبل: نابل، أما الرامي بالنبال، فيقال له: نبال . . .»

(٤) ذهب برجستراسر في كتابه التطور النحوي ط. دار الرفاعي (ص ١٠٥) إلى أن اللغة العربية تأثرت في بناء فعال باللغة الآرامية، نحو: نجار، وطباخ، وأن أقدم الألفاظ معرب من الآرامية، وهو [نجار]، ثم قاس العرب عليه.

وليس له من دليل على هذا إلا وجود نجار في اللغة الآرامية، بينما يوجد عشرات الألفاظ في العربية على وزنه، ولا شك أَنَّ هذا تعسف.

أما سيبويه فيرى أَنَّ فعلاً غير مطردة، وليست قياسية، قال في الكتاب ٩٠/٢ بولاق: «وذا أكثر من أن يُحصى»، ثم قال: «وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برار، ولا لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار، ولا لصاحب الدقيق: دقاق.

قال أستاذنا الدكتور أحمد حسن كُحيل في كتابه التبيان ص ٢٧٧: «ولعل الذي منع سيبويه من القياس خوف اللبس، فلا يقال برار لبائع البر؛ لإلتباسه بما اشتق من البر، ولا لبائع الفاكهة فكاه؛ لا لتياسه بما اشتق

وكيف صار حُكْم نابل الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، في الامتناع من تاء التأنيث ؟ .

وقوله تعالى: ﴿عِيشَتِي رَاضِيَةً﴾^(١) ، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في علامة : خلاف الظاهر^(٢) .

وأيضاً، هَبْ أَنْ نحو حائض وطامث، من أبنية النسب، كما أَنَّ نحو نابل وناشب منها، اتفاقاً، لأنَّ معناهما : نَبِيٌّ وَنَشَائِيٌّ، ولا فعل لهما، حتى يقال : إنها اسما فاعل منه، كيف يجوز أن يقال: نحو مُنْفَطِرٍ وَمُرْضِعٍ في قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(٣) ، وقولك : فلانة مرضع : من [باب النسب]^(٤) ولم يثبت كون مُفْعِلٍ وَمُنْفَعِلٍ من أبنية النسب المُتَّفَقِ عليها حتى نَحْمِلَهَا عليهما، كما حَمَلْنَا حائضاً على نحو نابل ؟ والأقربُ في مثله أَنَّ يُقَالَ :

إِنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ بِالتَّاءِ هُوَ الْفِعْلُ بِالِاسْتِقْرَاءِ، ثُمَّ حُمِلَ اسْمَا

من الفكه بمعنى التفكه، ولا لصاحب الشعر شعار؛ لإلتباسه بها اشتق من الشعر». وأما المبردُ فيرى أن صوغَ فَعَالٍ للنسب قياسٌ. [المقتضب ١٦١/٣].

ويرأي المبرد، أخذ المجمع وقرّر: أنه يصاغ فَعَالٌ قياساً للدلالة على الإحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف اللبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة (فَعَالٌ) للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: رَجُلٌ لَصَانِعِ الرَّجُلِ، وَرَجُلٌ لِبَائِعِهِ. [جملة المجمع اللغوي ١٥١/١].

(١) القارعة/٧، ونصّها:

﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

(٢) في التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٢٣٧/٢: «(راضية) على ثلاثة أوجه: أحدها: هي بمعنى مَرْضِيَةٍ، مثل دافق بمعنى مَدْفُوقٍ.

والثاني: على النسب؛ أي ذات رِضا، مثل لابن وتامر.

والثالث: هي على بابها؛ وكان العيشة رَضِيَتْ بِمَحَلِّهَا وَحَصُولِهَا فِي مُسْتَحَقِّهَا، أو أنها لا حال أكمل من حالها، فهو مجاز.

(٣) المزمّل/١٨، والآية بينهما:

﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾.

(٤) من د، وفي الأصل: من أبنيتها.

(١٨٣أ) الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظاً ومعنى، كما يجيء في بآيهما^(١)، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء مما هو على وزن الفاعل: ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل، ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين، فأنشأوا تاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل^(٢) لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقاً بين المعنيين.

وأما الصفة المشبهة، والاسم المنسوب بالياء، فلم يقصدوا في شيء منها، مرة الحدوث، ومرة الإطلاق حتى يفرق بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا، أبداً، للإطلاق.

فإن قلت: فالقياس إذن، تجرّدهما عن التاء كتجرید الفاعل، المراد به الإطلاق.

قلت: كان يجب ذلك، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكن إلحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنها اسمان فيهما معنى الصفة كاسمَي الفاعل والمفعول^(٣).

ومما لا تلحقه^(٤) تاء التأنيث غالباً: مع كونه صفة، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، مفعّال^(٥)، ومفعّل، ومفعّيل، وفَعّال، وفِعّال، كِمِعْطَارٍ وَمُحَرَّبٍ، وَمِنْطِيقٍ، وَحَصَّانٍ، وقد حكى سيبويه^(٦): امرأة جَبَانٍ، وجَبَانَةٌ، وناقَة دِلَاثٍ^(٧).

(١) ط: بابها.

(٢) في ط: الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل...

(٣) جاء في ط بعد قوله «... والمفعول» ما يلي: «ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمَي الفاعل والمفعول».

(٤) ط: ومما لا يلحق تاء التأنيث...

(٥) انظر المذكر والمؤنث للقرآن ٦٧-٦٨، وللأنباري تحقيق عزيمة ١/١٢٠، وما تلحن فيه العامة للكسائي ١٢٤، والمشكل ٤١١/٢، والبحر ٣٣٩/٨.

(٦) الكتاب ٢١٠/٢ بولاق وفي [مفعّل، مفعّال، مفعّيل]: انظر سيبويه ٩٢/٢ بولاق.

(٧) أي سريعة. سيبويه ٢٠٩/٢، ٣٤٨ بولاق، وشرح الشافعية ١٣٥/٢.

وكذا فَعُول بمعنى فاعل، وقد قالوا: عدوة^(١) الله، ومسكينة، وأما فَعُول^(٢) بمعنى مفعول فيستوي فيه، أيضاً، المذكر والمؤنث، كالركوب، والقنوب والجزور، لكن كثيراً ما تلحقها^(٣) التاء، علامة على النقل إلى الاسمية، لا للتأنيث، فتكون بعد لحاق التاء، أيضاً، صالحة^(٤) للمذكر والمؤنث.

وتما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا تلحقه التاء: فَعِيل بمعنى^(٥) مفعول، إلا أن يحذف موصوفة، نحو: هذه قتيلة فلانٍ وجريحته، ولشبهه لفظاً بفعل بمعنى فاعل، قد يُحمَلُ عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً، نحو: امرأة قتيلة، كما يُحمَلُ فعيل بمعنى فاعل عليه فتُحذف منه التاء، نحو: ملحفة جديد، من: جدٌ يجدُ جدّة، عند البصرية، وقال الكوفية هو بمعنى مجدود، من: جدّه بمعنى قَطَعَهُ^(٦).
وقيل إن قوله تعالى:

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ^(٧) قَرِيبٌ﴾

منه^(٨) وبناءً فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس^(٩).

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٦٣.

(٢) انظر صيغة فَعُول في دراسات، القسم الثالث ج٤ ص ٢٧١ وما بعدها.

(٣) ط: يلحقها.

(٤) د، ط: صالحة.

(٥) انظر صيغة فَعِيل في دراسات، القسم الثالث ج٤ ص ٢٦٥ وما بعدها.

(٦) انظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق، والتسهيل ٢٥٤.

(٧) الأعراف/٥٦، والآية بتأنيدها: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

(٨) انظر معاني الفراء/٣٨٠/١، ومُشْكِلُ إعراب القرآن ٣٢٠/١، ومجاز القرآن ٢١٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٠/٢.

(٩) انظر التسهيل ٢٥٤، وابن يعيش ١٠٢/٥. والحق أن الرضي ليس هو الأول في هذه القضية، قضية القياس، فإنه لا يشك أنه في كثرة اسم المفعول من الثلاثي ومع ذلك ترى الرماني يخالف في صياغة اسم المفعول من (نفع). [البحر ٣١٩/١].

وقد يَجِيءُ بمعنى مُفْعَل، قليلاً، كالذكر الحكيم، أيُّ المُحَكَّم، على تأويل، وبمعنى مُفَاعِل، كالجلس والحليف، وربما لم تلحق التاء في فَيَعِل، نحو: ناقة رِيض^(١).

وأما أَلِفُ التَّائِيثِ المقصورة، فإنها تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء. والألفُ المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب: إما للإلحاق كأَرَطِي^(٢)، أو لتكثير حروف الكلمة، كالقَبَعَثَرِي^(٣)، أو للتأنيث.

والتي للتكثير، لا تكون إلا سادسة، ويلحقها التنوين، نحو قَبَعَثَرِي، وكَمَثَرِي، وتتميز ألف الإلحاق خاصة عن أَلِفِ التَّائِيثِ بأن تزن ما فيه الألف وتجعل في الوزن مكان الألف لاماً، فإن لم يَجِيءْ على ذلك الوزن اسمٌ، علمت أن الألف للتأنيث، نحو: أَجَلِي وَرَدَي، فإنه لم يأت اسمٌ على وزن فَعَلَل، حتى يكون الاسمان مُلَحَقَيْنِ به، ويَجِيءُ معنى^(٤) الإلحاق في التصريف، إن شاء الله تعالى.

فَمِنْ الأوزان التي لا تكون أَلِفُهَا إلا للتأنيث: فَعَلَى، في الغالب، وإنما قلنا في الغالب، لما حُكِيَ عن سيبويه في «بُهْمَى^(٥)»: «بُهْمَا^(٦)»، وروى بعضهم في: رؤيا:

(١) رِيض: أول ما يُبْدَأُ في ترويضها. والترويض للحيوان، والتوطين للإنسان. [شرح الشافعية ١٧٧/٢].

(٢) الأَرَطِي: ضَرَبٌ من الشجر، يُدْبَغُ به. انظر التكملة ١٠٠، ٧٥، وسيبويه ٥٩٧/٣ ط. هارون، والمتع ٥٥/١، ٢٣٣، ٣٣٥، والمغني في تصريف الأفعال ٧٠، ٦٥.

(٣) القَبَعَثَرِي: الجَمَلُ الضخمُ العظيم. انظر نزهة الطُرف ص ٣١، والمتع ٢٠٦/١، والمذكر والمؤنث للأنباري بتحقيق عضيمة ١٩٤/١، والمغني في تصريف الأفعال ٦٦، والتكملة ٢٣٤.

(٤) «جَعَلُ مِثَالٍ على مثال أزيد منه؛ ليعامل معاملته في التصريف، يلحق الفعل بالفعل ليجري مجراه في تصاريفه، في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات وذلك نحو سيطر يسيطر وسيطرة ومسيطر، عومل معاملة الملحق به وهو مدرج يدرج درجة فهو مدرج...».

[المغني في تصريف الأفعال ٥٩].

(٥) البُهْمَى: ضَرَبٌ من الشجر. انظر سيبويه ٩/٢، ٣٢١ بلاق، والمنصف ٣٦/١، ٣٧، وشرح الشافعية ٤٨/١، والخصائص ٢٧٤/١، والتكملة ٩٨، والمتع ٨٩/١.

(٦) سيبويه ٣٢٠/٢ بلاق، والخصائص ٢٧٤/١، والتكملة ٩٨، والمتع ٥٤٥/٢.

رؤية، وهما شاذان^(١).

فَفَعْلَى، إِمَّا صِفَةً، أو غيرُ صِفَةٍ، والصفةُ، إِمَّا مؤنثُ أَفْعَلِ التفضيل كالأفضل والفضلى، وهو قياسٌ، أولاً، مثل : أنثى وخُنثى وحُبلى^(٢)، وغير الصفة إِمَّا مصدر كالْبُشْرِى^(٣) والرُّجْعَى، أو اسمٌ كَبُهْمَى، وحَزْوَى^(٤).

وبُهْماء ورؤية : ، إِنْ صَحَّتا^(٥)، (فَالْفُهْماء عند سيبويه للتأنيث^(٦) أيضاً، إذ لم يَجِئْهُ عِنْدَهُ مثل بُرْقَع، ولحاق التاء لألف التأنيث شاذٌ، وعند الأخفش للإلحاق، إذ هو يثبت فُعْلَل، نحو بُرْقَع وجُوذَر)، وذلك لما يَجِئُ في التصريف، في باب ذي الزيادة.

ومنها : فُعْلَى، ولم يأتِ في كلامهم إلا اسماً، قيل ولم يأتِ منه إلا ثلاثة أسماء :

شُعْبَى^(٧)، وأَدَمَى^(٨)، في موضعين، وأَرَبَى^(٩) للداهية، وقال بعضهم : جُنَفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه^(١٠) بالفتح والمَدَّ^(١١).

(١) لحاق التاء في (بُهْماء)، و(رؤية)، شاذٌ عن سيبويه. وأنكر المبردُ بُهْماء ورؤية؛ لأنَّ أَلِفَ فُعْل لا يكون إلا للتأنيث، والأخفش يرى أنها تأتي للإلحاق، فهي زائدة ببرقع. [تبيان الكحيل ص ١٠٢].

(٢) المتع ١/٨٩، ٣٢٥.

(٣) التكملة ص ٩٩، و ص ٢٣٤ هامش (٥)، والأنموذج ٩٣.

(٤) اسم موضع. التكملة ٩٨، والمتع ٢/٥٤٥.

(٥) ط : صحا.

(٦) في ط ما يلي : «... فالفهما عند سيبويه للإلحاق أيضاً كما مرَّ عند الأخفش مع أنه لا يثبت فُعْلَل كبرقع وذلك لما يجيئ في التصريف في باب ذي الزيادة. ومنها فُعْلَى، ولم يأتِ في كلامهم إلا اسماً قيل، ولم يأتِ منه إلا ثلاثة أسماء : شُعْبَى، وأَدَمَى في موضعين وأَرَبَى للداهية، وقال بعضهم جُنَفَى في اسم موضع، ورواه سيبويه بالفتح والمَدَّ».

(٧) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(٨) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(٩) سيبويه ٢/٣٢١ بولاق.

(١٠) الكتاب ٢/٣٢٢ بولاق.

(١١) «وزاد بعضهم : أَرَبَى «نوع من الحبوب»، وجُعَبَى «كبار النخل».

[تبيان الكحيل ١٠٢].

ومنها : فَعَلَى بفتح الفاء والعين ، وهو إمّا مصدر، كالبَشَكى ^(١) والجَمَزى ^(٢) ، وإمّا وصفٌ، كفرس وثبى ، وناقَةٌ زَجَلَى ^(٣) ، أى سريعة .

وإما اسم كذَقَرَى ^(٤) ونَمَلَى وأَجَلَى ، أسماء مواضع .

ومنها أَفَعَلَى كَأَجَفَلَى ^(٥) للكثرة ، ومنها : فُعَالَى ، كحُبَارَى ^(٦) لطائر ^(٧) ، وفُوعَالَى ^(٨) كَحَوْلَا ^(٩) ، يا لموضع وفُعَالَى كَشُقَارَى ^(١٠) ، نبت ^(١١) ، وفُعَلَلَى ، كجَحَجَبَى ^(١٢) قبيلة من الأنصار ، وفُعَيْلٌ كَبُقَيْرَى ^(١٣) ، لعبة ، وفُعَيْلَى ^(١٤) كخِلْفَى ^(١٥) ، وفَعْلَوْتَى كَرَحْمَوْتَى ^(١٦) ، وفَعْوَلَى كَحَبْوَكِرَى ^(١٧) للدهاية ، وفُوعَلَى وفُعَلَى ، كخَوْزَلَى ^(١٨) وخَيْرَلَى ^(١٩) ، لمشية فيها

(١) السريعة . المتع ٨٩/١

(٢) السريع من الحمير . سيبويه ٨/٢ ، ٧٧ ، ٣٢١ بولاق ، والمتع ٨٩/١ .

(٣) التكملة ٩٩ .

(٤) اسم روضة . المتع ٨٩/١ .

(٥) سيبويه ٣١٧/٢ بولاق .

(٦) سيبويه ٨/٢ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ١١٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣٨٥ بولاق .

(٧) وشُقَارَى ٢١٢/٢ سيبويه بولاق ، وتبيان الكحيل ١٠٢ .

(٨) ط : رفوعالا .

(٩) سيبويه ٣٣٩/١ ، ٢/١١٩ بولاق .

(١٠) سيبويه ٣٢١/٢ بولاق ، والمتع ١٢٨/١ .

(١١) وخُبَارَى «نبت» . تبيان الكحيل ص ١٠٢ .

(١٢) سيبويه ١٢/٢ ، ١١٧ ، ٣١٢ ، ٣٣٨ بولاق .

(١٣) سيبويه ٣٢٤/٢ بولاق ، والمتع ١٢٩/١ .

(١٤) «فُعَيْلٌ» : ساعي ، وجعله الزخشرى قياساً . «قال (الخوارزمي) : قال العمراني : سألت صاحب الكشاف ، فقلت : «الفُعَيْلُ» : أهو قياسي» ، أم مقصورٌ على السماع ؟ فقال : هو كثيرُ الاستعمال ، فينبغي أن يكون قياساً . «تبيان الكحيل ص ٤١ هامش (٣) نقلاً عن لامية الأفعال ٦١ ، وشرح الشافية لعبد الله / ٦٦ .

(١٥) «وَحِثْنَى» ، ويحي هذا الوزن مع الممدودة ، ومنه قولهم : هو عالمٌ بدِخْلَانِهِ «أى بباطن أمره» ، ونخصيصاً «للاختصاص» ، وفُخَيْرَاء «للفخرة» . [تبيان الكحيل ص ١٠٢] .

(١٦) المتع ٢٧٦/١ .

(١٧) المتع ١٥٤/١ ، وسيبويه ٣٣٦/٢ بولاق .

(١٨) سيبويه ٣٢٣/٢ بولاق . (١٩) سيبويه ٣٢٣/٢ ، ٣٣٩ بولاق .

تَفَكُّكُ، وَفَعَلٌ، كَيْهَرَى^(١) للباطل، وَفَعَلٌ، كَمَكُورَى^(٢) للثيم، وَفَعَلٌ
 كَمَرَعَزَى^(٣)، وَفَعَلٌ كَهَرَبْدَى^(٤) لمشية في شق، وَفَعَلًا يَا كَبَرْدَرَايَا^(٥) موضع، وَفَعَلًا
 كَذَرِيًّا^(٦) للداهية، وَفَعَلًا كَزَكْرِيَّا، والظاهر أنه أعجمي، وَفَعَلَنِي كَعَرَضَنِي^(٧) لنوع
 من السير، وَفَعَلٌ كَدِفَقَى^(٨)، نوع من السير، وَفَعَلَنِي كَجَلَنْدَى^(٩)، اسم رجل، وجاء
 بضم اللام، وَفَعَلٌ، كُسَمَهَى^(١٠) للباطل، وَفَعَالِي كَصَحَارَى^(١١)، وَفَعَلٌ،
 كَهَنْدَبَى^(١٢)، وَفَعَلٌ، كَسِبَطَرَى^(١٣): مشية (١٨٣ب) فيها تبختر، وَإِفْعِيلٌ
 كَاهْجِيرَى^(١٤) للعادة .

فهذه أحدٌ وثلاثون مثلاً، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة
 بالتأنيث .

وَأَمَّا فَعَلٌ وَفَعُلٌ، فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق، وَفَعَلٌ إذا كان مؤنث فعلاً،
 أو مصدرًا كَالدَّعْوَى، أو جمعاً، كمرضى وجرحى^(١٥)، فَأَلْفُهَا للتأنيث، وإذا كان اسماً

-
- (١) المتع ١٢٩/١ .
 - (٢) المتع ١٢٩/١، سيبويه ٣٢٤/٢ بولاق .
 - (٣) المتع ١٢٩/١، سيبويه ٣٢٤/٢، ٣٤٤ بولاق، التكملة ٢٣٨ والمرعزى: الزغب التي تحت شعر العنز .
 - (٤) سيبويه ٣٣٩/٢، وضبطت بكسر الثالث. وفي المتع ١٥٣/١ حاشية (٤): وكلا الوجهين صواب .
 - (٥) سيبويه ١٢٠/١، ٣٣٩، ٧٦/٢، ١١٩ بولاق .
 - (٦) لم أجد لها مرجعاً .
 - (٧) المتع ١٢٤/١ .
 - (٨) سيبويه ٣٢٣/٢ بولاق، المتع ١٠٤/١ . وجاء دِفَقَى في سيبويه ٣٣٩/٢ بولاق .
 - (٩) المتع ١٠١/١، سيبويه ٢٢٣/٢ بولاق .
 - (١٠) المتع ١١٢/١، سيبويه ٣٢٠/٢، ٣٢٤ بولاق .
 - (١١) سيبويه ١٩٥/٢، ٣٨٤ بولاق، المتع ١٠٣/١، ٣٩٦ .
 - (١٢) المتع ١٥٣/١، وسيبويه ٣٣٩/٢ بولاق . والهَنْدَبَى: بقلة من أحرار البقول .
 - (١٣) سيبويه ٣٣٩/٢، المتع ١٥٣/١ .
 - (١٤) المتع ١٢٧/١ .
 - (١٥) أو صفة كَسَكْرَى. [المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥] .

غير ذلك، فقد تكون الألف للإلحاق، كَعَلَقَتِي^(١)، فيمن نَوْن، وقال علقاة^(٢)، وكذا تَتَرَى^(٣) فيمن نَوْن.

وقد تكون للتأنيث كالشروى^(٤).

وأما فعلى، فإن كان مصدراً كالذكرى^(٥)، أو جمعاً كحِجْلِي^(٦) وظَرْبِي^(٧)، ولا ثالث لهما، فلا تكون أَلْفُهُ إِلَّا للتأنيث، وإذا كان صفة: قال سيبويه: «ولا يكون إلا مع التاء»، فألفه للإلحاق، نحو: رجل عَزْهَاءَ^(٨)، وامرأة سَعْلَاءَ^(٩)، وقال في «صِيزَى»^(١٠) و«حِيكَى»^(١١): أصلهما الضم^(١٢).

(١) شجر تدوم خُضْرَتُهُ. ومنه: أرطى (شجر ينبت في الرمل). المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥. هذا، وفي (عَلَقَى) خلاف، انظر: التبصرة ٦١٦/٢، وسيبويه ٩/٢، والأصول ٨٥/٢، ٤٣٢، والخصائص ٢٧٢/١، ٢٧٤، وشرح الشافية ١٩٥/١.

(٢) التخمير ٤٥٠/٢.

(٣) (من المواترة، وهي المتابعة). التخمير ٤٥٠/٢، هامش (٢)، المغني في تصريف الأفعال ص ٦٦، وفي الممتع ٣٨٥/١: وأصلها وتَرَى. هذا، وقد قُرِئ في السبعة بتنوين تَتَرَى وبغير التنوين. [مغني عضيمة ٦٦].

(٤) سيبويه ٨/٢، ٩، ٨٣، ٣٧١، ٣٨٤ بولاق، والممتع ٥٤٢/٢. وشروى الشيء: مثله.

(٥) الممتع ٨٩/١، سيبويه ٣٢١/٢ بولاق.

(٦)، (٧) حِجْلِي جمع حجل، وهو القُبح، وظَرْبِي جمع ظَرْبان مثال القَطْران: دَوْبُهُ، كاهرة متنته الريح، تزعم الأعراب أنها تقسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلُ الثوب. التخمير ٤٥٠/٢، وشرح الشافية ١٩٨/١، ٩٧/٢.

(٨) العِزْهَاء: العازف عن اللهو والنساء. الممتع ٨٨/١، سيبويه ٣٢٠/٢، سفر السعادة ٣٠٧، التخمير ٤٥٠/٢.

(٩) السعلاة: أنثى الغيلان. وصفت المرأة بها استعارة. الممتع ٨٨/١، سيبويه ٣٢٠/٢، ٣٤٥ بولاق.

(١٠) صَارَ في الحكم: جَارَ فيه، وقَسَمَ صِيزَى: جَائِرَةٌ. سيبويه ٣٧١/٢، ٤٠٣، وشرح الشافية ٨٥/٣، والبحر ١٥٤/٨.

(١١) يقال: امرأة حِيكَى: إذا كان في مشيها تَبَخُّرٌ واختيالٌ. سيبويه ٣٧١/٢، ودراسات القسم الثاني ج ١ ص ٧٩٢.

(١٢) وإنما قال: أصلها الضم؛ لأن فعل بالكسر، لا يكون وصفاً، وفَعْلٌ بالضم كثيرٌ في الصفات.

وحكى ثعلب ^(١) : عزهى ^(٢) منوناً بلا تاء، وهو مُخَالِفٌ لما ذهب إليه ^(٣) سيبويه .
 وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع، فقد يكون للإلحاق نحو
 : معزى ^(٤)، وقد يكون للتأنيث كالدَّفْلَى ^(٥) والشَّعْرَى ^(٦)، وقد يكون ذا وجهين :
 الإلحاق والتأنيث، كتترى ^(٧)، وكذا ذَفْرَى ^(٨)، منوناً وغير منونٍ .
 ومن الأوزان التي لا تكون أَلِفُها الممدودة إلَّا للتأنيث : فعلاء، وهو قياسٌ في
 مؤنث أفعال، الصفة، نحو: أحمر وحمراء، وقد يَحِيءُ صفة وليس مذكراً أفعال، كامراً
 حسناء ^(٩)، وديمة هَظْلَاء ^(١٠)، وحُلَّة شوكاء، وداهية ^(١١) دهياء، والعرب العرباء .
 ويَحِيءُ مصدرأً، كالسَّراء ^(١٢) والضَّراء ^(١٣) واللَّوَاء، واسماً مفرداً غير مصدرٍ،
 كالصحراء ^(١٤) والهيَّجاء، واسم جمع كالطرفاء ^(١٥) والقصباء ^(١٦).

-
- (١) التخميم ٤٥٠/٢ .
 (٢) سفر السعادة ٣٠٧، والبحر ١٥٤/٨ .
 (٣) الكتاب ٢ / ٣٢٠ بولاق .
 (٤) المتع ١/ ٨٨، ٢٤٩، ٢٥٠، وسيبويه ١/ ٣٣٩، ٩/ ٢ بولاق، والمعنى في تصريف الأفعال ص ٦٦، والتخميم ٤٥٠/٢ .
 (٥) الدَّفْلَى: ثَبَّتَ سيبويه ٨/ ٢، ٩، ٦٧، ٧٧، ٩٤ بولاق، وفي معنى عضيمة ص ٦٦: «وتنوين الكلمة، أو إلحاق التاء لها دليل الإلحاق؛ نحو: مِعْزَى (خلاف الضان)، ودَفْلَى (نبت)، وانظر التخميم ٤٥٠/٢ .
 (٦) سيبويه ٤١/ ٢ بولاق. والشَّعْرَى: الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء .
 (٧) سيبويه ٩/ ٢، ٣٢٠، ٣٤٥، ٣٥٤، التخميم ٤٥٠/٢، المتع ١/ ٣٨٥، المعنى في تصريف الأفعال ص ٦٦ .
 وتترى «من الموازنة»، وأصلها وَتَرَى ووزنها الصرفي: فَعَلَى .
 (٨) الذَّفْرَى: عَقَلَمُ نَاتَى خلف الأذن. التخميم ٤٥٠/٢، المتع ١/ ٨٩، والمذكر والمؤنث للأنباري تحقيق عضيمة ١٩٣/١ . وفي تصريف الأفعال ص ٦٦: «وإن نَوْنَتِ الكلمة في لغة، ولم تنوّن في لغة أخرى، فهي للتأنيث عند مَنْ لم ينوّن، وللإلحاق عند مَنْ ينون مثل: تَتَرَى (من الموازنة وهي المتابعة) وذَفْرَى (الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن). قرئ في السبعة بتنوين تترى، وبغير التنوين» .
 (٩، ١٠) التخميم ٤٥٣/٢ .
 (١١) المتع ١/ ١٠١ .
 (١٢، ١٣) التخميم ٤٥٣/٢ .
 (١٤، ١٥، ١٦) التخميم ٤٥٠/٢، شرح الكافية ١٩٩/٢ . والطَّرَفَاء: شجرٌ، واحدته طرفه وطرفاءة .

وقد يقصر بعض هذه الأسماء الممدودة للضرورة. فالمحذوف من الألفين، إذن، الأولى، لا الأخيرة، لأنها المعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التانيث، كما ينصرف حَبَارَى إذا صغرتها بحذف ألف التانيث نحو حُبَيْرَة^(١)، فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف، لأن سَبَبَ قَلْبِهَا همزةً هو اجتماعهما كما ذكرنا قَبْلُ.

ومنها فَعَلَاء بفتح الفاء والعين، ولم يأت عليها سوى أربعة أحرف: فلان ابن ثَدَاء أي ابن الأمة، والسَّحْنَاء بمعنى السحنة، وجَنْفَاء^(٢): وقَرَمَاء: بالقاف عند^(٣) سيويه وبالفاء عند الجوهري^(٤)، مَوْضِعَان.

ومنها فَعَلَاء، ولم يأت عليها إِلَّا السَّيرَاء^(٥)، وقال الفراء: أصله ضم الفاء كسرت للياء.

وفُعَلَاء: إمّا مفرداً كالْعُشْرَاء^(٦) والرُّحَضَاء^(٧)، أو جمعاً، كالْفُقَهَاء والعُلَمَاء، وأمّا

(١) هذا رأي أبي عمرو. الأحاجي النحوية ص ٥٤. وعند غيره: حُبَيْر أو حُبَيْرَى.

انظر سيويه ١١٥/٢ بولاق، والتكملة ٢٠٥. وضبط حُبَيْرَى هكذا خطأ في نوادر أبي زيد ص ٥٣٧.

(٢) في ط: حنفاء. وجَنْفَاء: موضع في ديار بني فزارة. الممتع ١٢٢/١.

(٣) سيويه ٣٢٢/٢ بولاق، الممتع ١٢٢/١.

(٤) في الصّحاح ٢٠٠٢/٥ [فَرَم]: وقَرَمَاء، بالتحريك:

عَلَا قَرَمَاءَ عَالِيَةً شَوَاهُ كَانَ بِيَاضَ غُرَّتِهِ خَمَارًا...

وقال ثعلب: ليس في الكلام فَعَلَاء إِلَّا ثَدَاء وقَرَمَاء. ودَكَرَ القُرَاء: السَّحْنَاء...

قال المحقق: وفي القاموس: وقول الجوهري: وقَرَمَاء موضع سَهْو، وإنما هو بالقاف. وكذا في بيت أنشده.

(٥) السَّيرَاء: بكسر السين، وفتح الياء ممدوداً، ويقصر: ضرب من البرود، وضرب من النبات، والجريدة من جرائد

النخل. شرح الشافية ٣٣٠/٢.

(٦) الممتع ١٢٢/١. والعُشْرَاء: الناقة التي أتت عليها عشرة أشهر من وقت إرسال الفحل فيها، وقيل: ثمانية أشهر،

وقيل: هي كالتفْسَاء من النساء. شافية ١٥٩/٢.

(٧) الممتع ١٢٢/١. والرُّحَضَاء: عَرَق الحمى.

فِعْلَاءَ، وَفُعْلَاءَ، كَحِرْبَاءَ^(١)، وَخُشَاءَ^(٢) فَمُلْحَقَانِ بِقِرطاس وقُرئاس^(٣).

ومنها : فاعِلَاء كقاصِعاء^(٤)، وفِعْلِيَاء ككِبْرِيَاء^(٥)، وفُعْلَاءَ، وهو إما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب، وإما اسم كالثلاثاء، وإما صفة كطباقاء^(٦)، وفُعُولَاء كبروكاء^(٧) بمعنى البراكاء، وفِعْلَلَاء كهندياء^(٨)، بكسر الدال وفتحها، وفِعْلَلَاء كعقرباء^(٩)، وفُعْلَلَاء كخُنُفَسَاء^(١٠)، وفِعْلِيَاء كقريثاء^(١١)، ضرب من التمر، وفِعْلَلَاء كزيمكاء^(١٢)، وقد يقصر، وليس الألف للإلحاق بسنتار، لأنه لا يُنُونُ، وأفعِلَاءَ، إما مفرداً كأربعاء^(١٣)، وإما جمعاً كأنباء، وهو كثير^(١٤)، وفِعْلِيَاء كزكرياء، وفاعُولَاءَ

(١) الحِرْبَاء - بكسر فسكون - ذكر أم حبين، ويقال : دُوَيْبَةٌ نحو العطاء، أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت، ويقال : إنه يفعل ذلك لِيَقِيَ جسده برأسه، ويتلون ألواناً بحر الشمس، والجمعُ : الحِرَابِي، والأنثى : الحِرْبَاءَةُ.

والحِرْبَاءُ أيضاً : مسار الدرع، ويقال : هو المسار في حلقة الدرع. شرح الشافية ٥٥/٢.

(٢) الخُشَاء : العظيم الدقيق العاري من الشعر الناتئ خلف الأذن. شرح الشافية ٣٣٠/٢.

(٣) في ط : وقُرطاس.

(٤) القاصِعاء : أحد جُحَريْن لليربوع، وهو الذي يدخل فيه. والآخر يقال له : النافقاء. وهو الذي يكتمه، ويظهر غيره. المسائل العسكرية ٥٦ هامش (٣).

وانظر شرح الشافية ١٥٥/٢، والتخمير ٤٥٣/٢، والمتع ١٣٤/١.

(٥) التخمير ٤٥٣/٢.

(٦) المتع ١٣٥/١، شرح الشافية ٢٤٨/١.

(٧) المتع ١٣٥/١. والطباقاء : الرجل الثقيل يطبق على المرأة بصدرة، أو الذي لا يَنكِح.

(٨) التكملة ٢٠١، شرح الشافية ٢٤٨/١. والبروكاء : الثبات في الحرب.

(٩) بقلة من أحرار البقول. المتع ١٦١/١.

(١٠) ممدود غير مصروف، والمذكر عُقْرِيَان - بضم العين والراء - شرح الشافية ٢٣٨/١.

(١١) دُوَيْبَةٌ سوداء أصغر من الجُعَل، منتنة الريح. شرح الشافية ٥٩/١، والتخمير ٤٥٣/٢.

(١٢) شرح الشافية ٢٤٨/١، والمتع ١٣٦/١.

(١٣) سيبويه ٩/٢ بولاق. وجاء مقصوراً في المتع ١٠٤/١. والزَمْكَى : منبت ذنب الطائر. وانظر التخمير ٤٥٣/٢.

(١٤) المتع ١٣٣/١، وفيها ثلاث لغات : ضَمُّ الباء، وفتحها، وكسرها. الدُرُزُ المَبْنُتَةُ ص ٦٩.

(١٥) في ط : بعد قوله : «وهو كثير» : وأفعِلَاء بضم العين كأربعاء وقد تفتح الباء، ففيها ثلاث لغات.

كعاشوراء، ومفعولاء كمغيوراء^(١)، وفعاللاء، كجخادباء^(٢) : نوع من الجراد، وفعللاء كبرئاساء^(٣) بمعنى الناس، وفعللاء كقرفصاء^(٤).

[المؤنث الحقيقي والمؤنث اللفظي]

قوله : « وهو حقيقي ولفظي ، فالحقيقي : ما بإزائه^(٥) ذكر في الحيوان كامرأة وناقاة ، واللفظي بخلافه كظلمة وعين » .

إنما قال في الحيوان ، لئلا ينتقص بنحو الأنثى من النخل ، فإن بإزائه ذكراً وتأنيته غير حقيقي ، إذ تقول : اشتريت نخلة أنثى ، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ، ونفساء ، وحبل ، وبلا علامة ، كأتان وعناق .

ولو قال : الحقيقي : ذات الفرج من الحيوان ، كان أولى ، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي .

قوله : « واللفظي بخلافه » : أي الذي ليس بإزائه ذكر في الحيوان ، كظلمة وعين ، وقد يكون اللفظي حيواناً ، كدجاجة ذكر ، وحمامة ذكر ، إذ ليس بإزائه مذكر^(٦) ، فيجوز أن تقول : غرّدت حمامة ذكر ، وعندني ثلاث من البط ذكور ، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ نَمْلَةٌ ﴾^(٧) :

(١) يُعَدُّ وَيُقَصَّرُ : اسم لجمع العير . شرح الشافية ٢٠٣/١ ، والمتع ١٤٤/١ .

(٢) يُعَدُّ وَيُقَصَّرُ . سيبويه ٣٣٧/٢ بولاق . وجاء مقصوراً في المتع ١٥٥/١ .

(٣) المتع ١٦٢/١ ، سيبويه ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ بولاق .

(٤) سيبويه ٣٣٨/٢ بولاق ، المتع ١٣٤/١ . والقرفصاء : جلسة الأعراب .

(٥) قوله : « ما بإزائه » (ما) ساقطة من ط .

(٦) ط : ذكر .

(٧) النمل/١٨ ، والآية بتسامها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ بِئْسَ أَرْحَامُهُمْ ادْخُلُوا مَسْكِنَهُمْ لَئِيحْطَمَنَّ سُلَيْمَانُ وَهُنَّ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

ذَكَرًا، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه، ولا يجوز ذلك في عَلم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث، كطلحة^(١)، لا يقال: قامت طلحة، إلا عند بعض الكوفيين، وعَدَم السَّاع مع الاستقراء، قاضٍ عليهم.

ولعلَّ السَّرَّ في اعتبار التأنيث في منع صرفه، لا في الإسناد إليه، أنَّ التذكير الحقيقي، لما طرأ عليه، منع أن يُعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، وأمَّا مَنع الصَّرْفِ فحالة تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير، وليس بعَلم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن، قال طرفة^(٢):

مؤلَّتان تَعْرِفُ^(٣) العِتَقَ فيهما * كسامعتي شاةٍ بحومَلٍ مُفَرَّدٍ
ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو حسنة، ولا يجوز أن يقال: صاح دجاجة
أنثى على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث، لأنك وإن
ألغيتها (١٨٤ أ)، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون، كقام هند، وهو في غاية الندرة،
كما يجيء.

قوله: «وإذا أسند إليه فعل^(٤) فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، وحكم

(١) انظر المذكر والمؤنث للأنباري، تحقيق عزيمة ١٧٧/١، والأحاجي النحوية ص ٨٩.

(٢) شرح القصائد العشر للتبريزي (١١٨). تحقيق د. قباوة. بيروت، دار الآفاق ط ٤ سنة ١٩٨٠ م) والمؤلَّل: المحدَّد، كتحديد الآلة، وهي الحُرَّة. والعِتَق: الكرم ويريد هنا: الحُسْن والنقاء. ويريد بـ «الشاة» هنا: الثور الوحشي. وقال «مُفَرَّد» بلا هاء؛ لأنه أراد الثور الوحشي. وإذا كان مفرداً كان أسمع له؛ لأنه ليس معه مايشغله. وقيل: «العِتَن»: ألا يكون في داخلها وترٌّ، فهو أجود لسمعها. وكذلك آذان الوحش. [انظر الخزانة ٤٣٦/٧].
الشاهد فيه أنه إذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير جاز في ضميره التذكير والتأنيث. وشاة ههنا مؤنثة لفظاً، ومعناها الثور الوحشي، وقد رجع إليه ضميره في وصفه، وهو مفرد مذكر، رعاية لجهة المعنى.

(٣) من د.

(٤) ط: الفعل.

ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي ، وضمير العاقلين غير السالم : فَعَلْتُ وفعلوا والنساء والأيام : فَعَلْتُ وفَعَلْنَ .

قوله : «إذا أسند الفعل : أي الفعل وشبهه ، إلى المؤنث مطلقاً ، سواء كان مظهراً أو مضمرًا^(١) ، حقيقياً أو ، لا ، ظاهر العلامة أو ، لا ، فذلك الفعل وشبهه مع التاء ، للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل» .

قوله : «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار» ، إنما قال ظاهر ، احترازاً عن المضمر ، وغير الحقيقي ، احترازاً عن الحقيقي ، لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه ، كما يجيء .

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث ، إمّا جَمْعُ السلامة بالآلف والتاء ، أو جَمْعُ التكسير ، أو اسمُ الجمع ، أو غيرها : أعني المفرد والمثنى ، أمّا الجمعان واسمُ الجمع فسَيَجِيءُ حكمهما ، وغيرها ، إمّا ظاهر ، أو مضمر ، والظاهر إمّا حقيقي أو غيره ، والحقيقي إمّا متصل برافعه أو ، لا .

فالأغلبُ في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه : إلحاق علامة التأنيث برافعه ، نحو : ضربت هند ، وضربت الهندان^(٢) .

وحكى سيبويه عن بعض العرب : قال فلانة^(٣) ، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته ، وأنكره المبرد^(٤) ، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثِقَتِهِ وأمانته .

(١) في ط : مضمرًا أو مظهرًا .

(٢) في ط بعد قوله : «وضربت الهندان» : «وضرب الهندات» ولا وجه لهذه الجملة ؛ لأن المراد التمثيل لغير نوعي الجمع واسم الجمع .

(٣) الكتاب ١٤٨/٢ بولاق .

(٤) في المقتضب ١٤٦/٢ : «فأما ضرب جاريتك زيداً ، وجاء أمتك ، وقام هند فغير جائز ؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي . ولو كان من غير الحيوان لصلح . . .» .

وفي ٥٩/٤ : «ولو قلت : ضربت هند ، وشتمت جاريتك لم يصلح حتى تقول : ضربت هند ، وشتمت جاريتك ؛ لأن هندا ، والجارية مؤنثات على الحقيقة ، فلا بد من علامة التأنيث . . .» .

وإن كان الرفع نِعَمَ وَيُسَّ، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيحٌ نحو: نِعَمَ المرأةُ هُنْدُ، وَنِعَمَتِ المرأةُ هُنْدُ^(١)، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرفِ .

ولا تلحق نحو أَكْرَمَ بهندٍ في التعجب، عند من أسند أَكْرَمَ إلى هُنْدٍ، كما لا تلحقه الضمائر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٢)، لِكَوْنِ الْفِعْلَيْنِ غيرَ متصرفَيْنِ وأيضاً للزوم كون الفاعل في صورة المفعول، والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية، أمّا نحو قولك ما جاءني من امرأة وكفت بهند، فليس انجرارُ الفاعلِ بلازمٌ ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية .

وإن كان منفصلاً عن رافعه، فإن كان بإلّا، نحو ما قام إلّا هُنْدُ فالأجود: تَرَكُ التاء في الرفع، لأنَّ المستثنى منه المقدر، هو الذي كان في الأصل مرفوعاً بالفاعلية، على ما مرَّ في باب الاستثناء، فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بإلّا، أو نقول: المسند إليه هو: إلّا مع المستثنى، من حيث المعنى وإن كان في اللفظ هو المستثنى، كما ذكرنا في باب الاستثناء .

وإن كان بغيرِ إلّا، نحو: قامتِ اليومَ امرأةٌ، فالإلحاق أجود؛ لأنَّ المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، وأمّا الحذفُ فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إذن، وعداً بالشيء مع تأخير الموعود.

وإن كان الظاهر غيرَ حقيقيِّ التأنيث، فإن كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس، فالإلحاق العلامة أحسنُ من تركها، والكلُّ فصيحٌ.

(١) ط : ساقطة.

(٢) مريم/٣٨، والآية بتمامها: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ تَأْتُونََنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٩٥، وللقرآء ٢/١٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٢، ٣١٦].

وإن كان منفصلاً، فَتَرَكُ العلامة أحسن، إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، سواء كان بإلّا أو بغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(١).

هذا كُلُّهُ حُكْمُ ظاهرِ المفردِ والمثنى، وأمّا ضميرُهُما فإن كان متصلاً فالعلامة لازمة لرافعه، سواء كان التأنيث حقيقياً، كهند خرجت، أو غيره كالشمس طلعت، إلا لضرورة الشعر^(٢)، نحو قوله^(٣):

فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا - ٢

على تأويل الأرض بالمكان، وإنما لزم^(٤) العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأمّا الجمعان المذكوران، فإن أسند إلى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقياً التذكير أو التأنيث، كرجال ونسوة، أو مجازي التذكير أو التأنيث كأيام، ودور، وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الأقسام الأربعة، نحو: الطلحات والزينات، والجبيلات والغرفات، فَحُكْمُ المسند إلى ظاهرهما حُكْمُ المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلا من شيء واحد، وهو أَنَّ حَذَفَ العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو: قال الرجال، أو النساء، أو الزينات، أَحْسَنُ منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة.

(١) البقرة / ٢٧٥، ونصّها: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٢) في مسيوه ٢٣٩/١ بولاق: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، اكفى بذكر الموعظة عن التاء».

(٣) سبق تحريجه ص ٣٣ من القسم الأول.

(٤) ط: لزم.

ولإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة؛ لأن المجازي الطاريء أزال حُكْمَ الحقيقي، كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم يُبطل^(١) التثنية التذكير الحقيقي في رجالان، ولا التأنيث الحقيقي في «الهندان»، ولم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في «الزيدون» لبقاء المفرد فيه فاحترموه.

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضاً نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه أيضاً، إلا أنه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة إما بحذفها إن كان تاء نحو: الغرفات، أو بقلبها إن كان ألفاً كما في الحبليات والصحراوات، كان ذلك التغيير كنوع من التكسير، وكأنَّ تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حُمِلَ عليه ما التاء فيه مقدرة^(٢) فلا يظهر فيه التغيير (١٨٤ب) عليه^(٣) كالزینبات والهندات، لأنَّ المقدَّر عندهم في حُكْمِ الظاهر.

والدليل على أنَّ تأنيث نحو: الزينبات مجازي، قول الحماسي^(٤):

٥٥٥ - حلفتُ بهدي مُشعرٍ بكَراته * نَحْبُ بصحراء الغبيطِ درادقة

(١) ط : يبطل .

(٢) ط : مقدر .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) قيس بن جريرة، الملقب بعارق الطائي . شاعر جاهلي .

والبيت من قصيدة عدتها أحد عشر بيتاً، آخرها :

لئن لم تغر بعض ما قد صنعتُم * لأتحنن للعظم ذو انا عارفة

وهذا البيت مُعَمِّي عارقاً [الحماسة بشرح المرزوقي ١٧٤٦] .

والهذي : ما يهدي إلى الحرم من النعم . . ومُشعر : اسم مفعول من الإشعار، وهو أن يُطعن في السنام، فيسيل الدم عليه، فيستدل بذلك على كونه هدياً . و(بكراته) مرفوع بِمُشعر على أنه نائب فاعل، وهو جمع بكرة، وهي الشاة من الإبل . والحبيب : ضرب من العدو، وهو خطو فسيح . والباء بمعنى في و(الغبيط) : موضع قريب من فلج في طريق البصرة إلى مكة . و(الدرداق) : جمع ذرق كجعفر، وهو صغار الإبل . والضمير في بكراته ودرادقه للهذي . [الخرزانه ٧/٤٣٨ ، ٤٣٩] . الشاهد فيه على أنَّ تأنيث نحو الزينبات مجازي، لا يجب له تأنيث المسند، بدليل البيت، فإن البكرات كالزینبات ولم يؤنث له المسند وهو مُشعر، وهذا ظاهر .

وَحُكْمُ الْبَيْنِ حُكْمُ الْأَبْنَاءِ، وَإِنْ كَانَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَعْدَمُ بَقَاءِ وَاحِدِهِ، وَهُوَ : ابْنُ ، قَالَ^(١) :

٥٥٦ - لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلِي * بنو اللَّقِيْطَةِ مِنْ دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا
وكذا حُكْمُ المَجْمُوعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ الْمُؤَنَّثِ وَاحِدِهِ، كَالسَّنُونِ وَالْأَرْضُونِ : حُكْمُ
المَجْمُوعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا يَجِيءُ، فَالْوَاوِ وَالنُّونِ فِيهِ
عَوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ^(٢).

ويساوي التاء في اللزوم وعدمه : تاء مضارع الغائبة، ونون التانيث الحرفية
في نحو^(٣) :

ولكن ديافي^(٤) أبوه وأمه * بحوران يعصرن السليط أقاربته - ٣٧٦
فظهر بهذا كله معنى قوله : « وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ مطلقاً غير المذكر السالم حُكْمُ
ظاهر غير الحقيقي .

(١) هو قُرَيْطُ بْنُ أَتَيْفٍ الْعَنْبَرِيُّ . شاعرٌ إسلاميٌّ .

والبيت أول أبيات ثمانية ؛ هي أول الحماسة . الحماسة بشرح المروزقي ٢٣ . الخزانة ٤٤١/٧ هارون ، المغني ٣٠ ط . المبارك ، ٣٣٨ ، مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، المثل السائر ط . محي الدين ، مصر سنة ١٩٣٩م ١٠٦/٢ .
والحفيظة : الحميّة . ومعنى البيت : لو كنت مازنياً لم تُغَرِّبْ بنو اللقيطة على إبلي .
الشاهد فيه أَنَّ (بنون) لتغري مفردة في الجمع أشبه جمع المكسر ، فجاز تانيث الفعل المسند إليه ، كما يجوز في الأبناء
الذي هو جمع مكسر ، كما أسند في البيت (لم تَسْتَبِحْ) بناء التانيث في أوله إلى (بنو) .
(٢) ط : بعد قوله : « عَوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ » : « لِأَنَّ حَقَّهُ الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا يَجِيءُ فَالْوَاوِ وَالنُّونِ فِيهِ عَوَضٌ
مِنَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ »

انظر سيبويه ٢٣٥/١ - ٢٣٦ بولاق ، فإن صريح نَصِّهِ حَوْلَ حَذْفِ تَاءِ التَّانِيثِ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ جَمْعَ
مؤنث سالماً، إنها يكون في الموات ، لا في الحيوان ، والرُّضَى - كما ترى - يُجِيزُ ذَلِكَ مطلقاً، وَعَلَّلَهُ بِتَغْيِيرِ الْمَفْرَدِ
بِحَذْفِ عِلَامَتِهِ أَوَّلَهَا . وانظر المص ١٧١/٢ .

(٣) قائل البيت : الفرزدق (ديوانه ٥٠ ط . إسماعيل الصاوي ، مصر سنة ١٩٣٦م) وقد سبق تخريجه .

(٤) من د .

وأما إن أُسند إلى ضمير الجمع ، وهو قوله : «وضمير العاقلين» إلى آخر الباب فنقول : ضميرُ الجمعِ إمّا أن يكون ضميرَ العاقلين ، أو ، لا ، والعاقلون إمّا بالواو والنون ، أو ، لا ، فضمير العاقلين بالواو والنون ، هو الواو ، لا غيرُ ، نحو : الزيدون قالوا ، ولا يجوز : قالت ، لبقاء لفظ المذكر الحقيقي .

وإنما خَصُّوا العاقلين بالواو ، دُونَ النون ، لأنَّ أَصَلَ ما يَزَادُ : حُرُوفُ اللَّيْنِ ، والألفُ أَخَذَهُ المثنى ، والجمع بالواو أَوَّلَى منه بالياء ، لأنَّ ثَقُلَ الواو مناسِبٌ للكثرة التي في الجمع ، وكان^(١) الواوُ ، لأصالته في الجمع أَوَّلَى بالعاقلين ، «لأصالتهم^(٢) لغيرِ العاقلين ، وصارتِ الياءُ للواحد المؤنث في : تفعلين ، وأفعلي ، فلم يبق لجمع غيرِ العاقلين من -حروف المد شيءٌ ، فَجِئَءَ بالنون لمناسبةٍ «بينها^(٣) وبين الواو في الغنة» .

وضميرُ العاقلين لا بالواو والنون إمّا واو ، نحو : الرجال والطلحات : ضربوا ، نظراً إلى العقل ، وإما ضمير المؤنث الغائب نحو : الرجال والطلحات فعلت ، وتفعل ، وفاعلة ، نظراً إلى طَرَأِ ان^(٤) معنى الجماعة على اللفظ .

وأما غيرِ العاقلين ، وهو ثلاثة أقسام : مذكَّرٌ لا يعقل كالأيام والجَبَّيَّلات^(٥) ، ومؤنثٌ يَعْقِلُ ، كالنِّسوة والزَيْنَبات ، ومؤنثٌ لا يَعْقِلُ كالدُّور والظلمات ، فيجوز أن يكون ضمير جميعها : الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة ، وأن يكون النون^(٦) ، لكونها جمع غيرِ العاقلين ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ النونَ موضوعٌ له ، فتقول^(٧) : الأيام والجَبَّيَّلات ، والنساء والزَيْنَبات والدور والغرفات ، فعلت ، ويفعلن^(٨) .

(١) ط : وكانت .

(٢) ط : لأصالته بغيرِ العاقلين .

(٣) ط : لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة .

(٤) ط : طرئان .

(٥) جمع لتصغير جبل .

(٦) انظر دراسات ، القسم الثالث جـ ١ ص ٤٥٦ ، ٥٤٦ .

(٧) في ط : فنقول . (٨) ط : وفعلن .

وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية^(١) في جميع الضمائر على اختلافها، تقول في المرفوع المنفصل: أنتم وأنتن وهم وهن، وفي المنصوب المتصل: ضربكم وضربكن، وضربهم وضربهن، وفي المنصوب المنفصل: إياكم إياكن، إياهم إياهن، وفي المجرور: لكم لكن، لهم هن، والأصل: انتموا، وضربكموا، وإياكموا، ولكموا.

وأما اسم الجنس^(٢) فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر، والمؤنث، وضميرهما، ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى جمع التكسير، نحو: انقعر النخل، وانقعرت النخل^(٣)، والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن.

وأما اسم^(٤) الجمع فبعضه واجب التانيث كالإبل والغنم والخيل^(٥)، فحالُه: كَحَالِ جمع التكسير في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب، قال^(٦):

(١) ط: جار.

(٢) اسم الجنس «ما دلَّ على الماهية وضعاً، فهو بحسب وضعه صالح للواحد وللأثنين وللأكثر، فانت لو أكلت ثمرة أو اثنتين جاز لك أن تقول: أكلت ثمراً...» [انظر تبيان الكحيل ١٦٦، وشرح الشافية ١٩٤/٢].

(٣) النخل يذكر ويؤنث، فأهل الحجاز يقولون: هي النخل. انظر المذكر والمؤنث للقراء ص ١٠١.

(٤) اسم الجمع ما دلَّ على جماعة، ولا واحد له من لفظه غالباً... وقد يكون له واحد من لفظه، كصحب وركب فإن لهما مفرداً من لفظهما وهو: صاحب، وراكب، ولكنه ليس على وزن من أوزان الجمع المعروفة، ويعامل معاملة المفرد في اللفظ: فيصغر على لفظه، ويجوز عود الضمير المذكر عليه، فتقول: حضر الركيب... [انظر تبيان الكحيل ص ١٦٥]، وانظر دراسات، القسم الثالث ج ١/٥٩٦.

(٥) في ط: والخيل والغنم.

(٦) هو الشنفرى. والبيت من قصيدته المشهورة بلامية العرب.

[شرح لامية العرب للشنفرى د. عبدالحليم حفني ص ٣٤ مكتبة الآداب بالجاميز، مصر بلا تاريخ].

والبيت في: الخزانة ٤٤٧/٧ هارون، شرح شواهد الشافية ١٤٨/٤.

عَبَّتْ: شربت بلا مَصٍّ، غَشَّاشاً: متعجِّلة، أحاطة - بضم الهمة -: قبيلة من الأزد في اليمن، مُحْجَلٌ: مُسَرَّع، رَكِبَ: أصحاب الإبل. وقوله (عَبَّتْ) فاعله ضمير القَطَا، و (من أحاطة) متعلق بمحذوف على أنه صفة لركب. و (مُحْجَلٌ)؛ صفة ثانية لركب.

٥٥٧ - فَعَبْتُ غِشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنهَا * مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةٍ مُجْفَلٍ

فهو كاسم الجنس، نحو: مضى الرُّكْب، ومضت الركب، والركب مضى، ومضت ومَضَوْا، واللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

[المثنى : تعريفه]

قوله : « المثنى : ما لحق آخره أَلِفٌ ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ، ونونٌ مكسورة^(٢) ، لِيَدُلُّ على أَنَّ معه مِثْلَهُ مِنْ جنسه » .

يريد بالجنس ههنا ، على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب : ما وُضِعَ صالحاً لأكثرَ من فردٍ واحدٍ ، بمعنى جامعٍ بينهما في نظر الواضع ، سواء كانت ماهياتهما مختلفةً ، كالأبيضين ، لإنسانٍ وفرسٍ ، فإنَّ الجامع بينهما في نظره : البياض ، وليس نظره إلى الماهيتين ، بل إلى صفتيهما التي اشتركا فيها ؛ أو متفقة كما تقول : الأبيضان لإنسانين ، والببيض ، لأفراس ، وسواء كان الواضعُ واحداً كالرجل ، أو أكثر كالزَيْدَيْن ، والزَيْدَيْن ، فإن نظر كل واحد من الواضعين ، في وضع لفظة زيد ليس إلى ماهية ذلك المسمى ، بل إلى كون ذلك المسمى ، أي ماهية^(٣) كان ، متميزاً بهذا الاسم عن غيره ، حتى لو سُمِّيَ بزید إنسان ، وسمي به فرس ، فالنظر في الوضعين

الشاهد أنَّ اسم الجمع بعضه كالرُّكْب يجوز تذكيره وتأنثه ، وفي الشعر جاء مذكراً ، فإنه عاد الضمير عليه من مُجْفَلٍ بالتذكير . ولو أُنْتُ لقليل : مُجْفَلَةٌ .

(١) من م .

(٢) انظر دراسات ، القسم الثالث جـ ١ ص ٥٣٢ ، ٥٥٠ .

(٣) قال أبو حيان : « مذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء ،

وقال الكسائي : هي لغة لبني زياد بن فقعس ، وقال الفراء : لغة لبني أسد » [ارتشاف الضرب ، مخطوط رقم

٧٦٩ بمكتبة الأهدية بحلب ورقة ١٤٣/ب] ، وانظر المساعد ٣٩/١ .

(٤) ط : مهية .

إلى شيء واحد، كما في الأبيضين ونحوه، وهو كَوْنُ تلك الذات متميزةً عن غيرها بهذا الاسم .

وهذا الذي ذهب إليه المصنّف، خلافُ المشهور من اصطلاح النحاة، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد، فلا يُسمّون زيداً، وإن اشترك فيه كثيرون: جنساً^(١).

وعند المصنّف تردّد في جواز تشية الاسم المشترك، وجمعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القراء: للطّهر والحَيْض، والعُيون، لِعَيْنِ الماء وقُرْصِ الشمس وعَيْنِ الذهب، وغير ذلك، مَنع من ذلك في شرح^(٢) الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوّزه على الشذوذ في شرح^(٣) المفصل .

وذهب الجزولي^(٤)، والأندلسي، وابن مالك^(٥)، إلى جواز مثله، قال الأندلسي: يقال: العَيْنان^(٦) في عين (١٨٥أ) الشمس، وعَيْنِ الميزان، فهم يعتبرون في التشية، والجمع: الاتفاق في اللفظ دون المعنى، وهذا المذهب قريبٌ من مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وهو أنه إذا وقعتِ الأسماءُ المشتركة بلفظ العموم. نحو قولك: الأقراء، حُكْمُها كذا، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو: ما لقيت عيناً، فإنها تعمُّ في جميع مدلولاتها المختلفة كالألفاظ العموم، سواء .

(١) مفعولٌ به ثانٍ لقوله: لا يُسمّون .

(٢) قال ص ٨٨ : « لا تُثنى (أي الأسماء المشتركة) باعتبار ما اشتركت فيه، وإنما تُثنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها... » .

[شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، نسخة مصورة من عيادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام، مكتبة محمد العسافي، الرقم العام ٦٢١] .

(٣) قال ابنُ الحاجب : « وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتشيه باعتبار المدلولين، كقولك: عينان في عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف، والظاهر جوازُهُ شاذّاً... » [الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٩/١] .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩ .

(٥) التسهيل ص ١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨/١ - ٣٩ .

(٦) جنَى الجَنَّتَيْنِ ص ٦ .

ولا يَصِحُّ أن يستدل بثنية العَلَم وجمعه على صِحِّهِ ثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مُسَمِّيَّاتِهِ كنسبة المشترك إلى مُسَمِّيَّاتِهِ، لكون كل واحدٍ منها واقِعاً على معانيه لا بوضعٍ واحدٍ .

أما عند المُصَنِّفِ فلأنه يشترط في الثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواء كان بوضع واحدٍ أو أكثر، ومعاني المشترك ليست واحدةً بخلاف الأعلام، كما مرَّ .

وأما عند غيره فقال المُصَنِّفُ^(١): «لو سُلِّمَ أنَّ نسبة العَلَم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، فبينهما فَرْقٌ، وذلك أنَّ المشترك له أَجْناسٌ، تؤخذ آحادها فَتُثْنَى^(٢) أو تُجْمَعُ^(٣)، كالقُرَّائِنِ للطَّهْرَيْنِ، والقُرُوءِ للأطهار، فلو ثُنِيَ أو جمع باعتبار معانيه المختلفة لَأَدَّى إلى اللَّبْسِ، وليس لِلْعَلَمِ جنسٌ تؤخذ^(٤) آحاده فَتُثْنَى أو تُجْمَعُ حتى إِذَا ثُنِيَ أو^(٥) جمع باعتبار معانيه المختلفة أُوْرث اللَّبْسُ .

وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ، كالعُمَرَيْنِ^(٦)، وذلك بعد أن يُجْعَلَ متفقَي اللفظِ بالتغليب^(٧)، بشرط تصاحبهما وتشابھهما حتى كأنهما شخصٌ واحدٌ: في شيء، كتماثل أبي بكر وعُمَرَ، رضي الله عنهما، فقالوا: العُمَران، وكذا: القَمَران،

(١) الإيضاح في شرح الفصل ٥٢٩/١، وشرحه على الكافية ص ٨٨ .

(٢) ط : مثنى .

(٣) ط . ويجمع .

(٤) ط : يؤخذ .

(٥) ط : وجمع .

(٦) هما أبو بكر وعُمَرُ رضي الله عنهما . «واختاروا الثنية على لفظ عمر؛ لأنه مطرد، وهو أخفُّ في اللفظ من المضاف .

ومنهم من يقول : اختير لفظ عمر لطول أيامه، وكثرة فتوحه، وشهرة آثاره .»

عن السَّيرافي . سيبويه ١٠٤/٢ هامش (٢) ط . هارون .

وفي جَنَى اللَّفْتَيْنِ ص ٨١ : «(العُمَران) قيل هما عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وهو قول قتادة كما زعم الأصمعي بن أبي هلال الراسي عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد؛ لأنه لم يكن فيما بين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما خليفة» .

(٧) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، والمُقَرَّبُ ٤٠/٢ .

والْحَسَنَانِ، وينبغي أن يُغْلَبَ الْأَخْفُ لفظاً، كما في: الْعَمْرَيْنِ وَالْحَسَنَيْنِ؛ لأنَّ المراد بالتغليب: التخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخِفَّةِ.

« وإن^(١) كان أحدهما مذكراً، والآخر مؤنثاً، لم ينظر إلى الخِفَّةِ، بل يغلب المذكر، كالقَمَرَيْنِ في: الشمس والقمر. »

ولزومُ الألفِ في المثني، في الأحوال: لغةُ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ^(٢)، قال^(٣):

٥٥٨ - أَحِبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا * وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا^(٤) ظَبْيَانَا
وقال^(٥):

٥٥٩ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) في م عبارة أخرى: « إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَذْكُراً وَالْآخَرُ مُؤنثاً فَإِنَّهُ يَغْلِبُ الْمَذْكُورَيْنِ كَالْقَمَرَيْنِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ فِي الْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالنُّونِ، وَفِي وَاوِ الْجَمْعِ وَيَابَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ... ».

(٢) « وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّهُ سَمِعَ فَصِيحاً مِنْ بَنِي الْحَارِثِ يَقُولُ: ضَرَبْتُ يَدَاهُ... » [المُسَاعِد ٤٠/١ - ٤١].

(٣) رُؤْيَا (ملحقات ديوانه ١٨٧).

أَوْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي ضَبَّةٍ كَمَا فِي نَوَادِر أَبِي زَيْدٍ ص ١٦٨، وَرَوَايَتُهُ هَكَذَا:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا * وَمَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

الخزانة ٤٥٢/٧ حاشية (١)، ضرائر الشعر ٢١٨، شرح الملوكي ١٧٦؛ وفيه ظبيانا بدل ظبيانا. والطبي: حلمة الضرع. وظبيان: اسم رجل، أراد مَنْخَرَيْنِ ظَبْيَانِ، فحذف.

الشاهد في قوله: (والعينانا)، حيث أتى به بالألف في محل النصب، فإنه معطوف على «الأنف» الواقع مفعولاً به لقوله أَعْرِفْ.

(٤) من م، د.

(٥) رُؤْيَا (ملحقات ديوانه ١٦٨)، ونُسب البيت لأبي النّجْم وهو في ديوانه ص ٢٢٧، أو لأبي الغول، أو لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانية.

الخزانة ٤٥٥/٧ هارون، المغني ٥٨ ط. المبارك، شرح أبيات المغني للبغدادى ١٩٤/١، شرح الملوكي ٢٢٧، ابن يعيش ٥٣/١، المجمع ٣٩/١. الشاهد في: (غايَتاها) و(أبا أباهَا): فيجوز أن يكون جاء على لغة القصر، يقال: هذا أباك ومررت بأباك، فتكون الحركة مقدرة على الألف. أو جاء على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً.

وقيل : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى :

﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْنِ﴾^(١) ،

على هذه اللغة^(٢) .

وَفَتَحُ نُونُ التَّثْنِيَةِ^(٣) لُغَةً ، كما في قوله : الْعَيْنَانَا ، وقوله^(٤) :

٥٦٠ - يَا رَبِّ خَالَكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ * لَا تَنْقُضِي فَسُوتَهُ شَهْرَيْنَةٍ

(١) طه / ٦٣ ، والآية بتساها : ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْنِ يَرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقِ الْغَيْثِ﴾ .

(٢) «قرأ ابن كثير وحفص قالوا (إن) بتخفيف (إن) ، وشدد الباقون ، وقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء ، وقرأ الباقون بالالف . . . وحجة من يقرأ (هذان) بالالف مع تشديد (إن) أنه اتبع خط المصحف ، وأجرى (هذان) في النصب بالالف على لغة لبني الحارث بن كعب . . . » (الكشف ٩٩/٢) .

[وانظر حجة القراءات ٤٥٤ ، وحجة ابن خالويه ٢٤٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/٢ ، ودراسات القسم الأول ج ١ ص ٤٢٢ ، ٤٥٢ ، ٥٢١ ، والتيسير ص ١٥١ ، والسبعة ط ٢ ص ٤١٩] .

(٣) انظر التسهيل ص ١٢ . وفي المساعد ٣٩/١ : «زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن قعس . . . وقال القراء : هي لغة لبعض بني أسد» .

(٤) الأبيات لامرأة من قعس . الخزائن ٥٦/٧ هارون ، المتع ٦٠٩/٢ ، ضرائر الشعر ٢١٧ ، وقيد ابن عصفور فَتَحَ النُّونَ ، فقال :

«ولا يكون ذلك إلّا في النصب والحفض طلباً للتخفيف» .

ابن يعish ١٤٢/٤ ، القرب ٤٥/٢ ، ٤٦ ، الْمُخَصَّص ١١٤/١٥ .

الشاهد فيه أن نُونِ التَّثْنِيَةِ قد تفتح ، كما في (شَهْرَيْنَةٍ) و(جَمَادَيْنَةٍ) .

شَهْرِي ربيعِ وجمادِ يِنَّه^(١)

وَقَرِءَ فِي الْفَعْلِ أَيْضاً فِي الشَّوَّاذِ : ﴿أَتَعِدَانِي﴾^(٢) ، وَقَدْ تَضَمُّ^(٣) أَيْضاً^(٤) ، نُونُ الْمُثَنَّى ، وَقَرِءَ فِي الْفَعْلِ ، فِي الشَّوَّاذِ أَيْضاً : ﴿تُرَزَّقَانِه﴾^(٥) .

(١) في كتاب الأيام والليالي والشهور للفراء ص ٤٢ : «الشهور كُلُّهَا مذكورة... إلّا (جُمَادَيْنِ) فإنها مؤنثان؛ لأنَّ (جُمَادَيْنِ) جاءت على بُنية فُعَالٍ ، و(فُعَالٍ) لا تكون إلّا للمؤنث...» .

وفي المَخْصَص ٢٧/١٧ : «وأما أسماءُ الشهور فإنها مذكورة إلّا جُمَادَيْنِ فإن سمعت في شعر تذكير جمادى فإنها يذهب به إلى معنى الشهر، كما قالوا: هذه ألف درهم، فقالوا: هذه على معنى الدراهم، ثم قالوا: ألف درهم» .
(٢) الأحقاف / ١٧ ، والآية بتامها : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قِبَلِي وَهُمَا يُسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيزًا لَّأُولَيْنِ﴾ .

هذا، وقراءة (أتعداني) بفتح النون الأولى، كأنهم قرؤا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف ففتحوها... وهذه القراءة الشاذة هي قراءة الحسن وشيبة وأبي جعفر وعبد الوارث عن أبي عمرو، وهارون بن موسى عن الجحدري، وسام عن هشام. [مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٣٩، لبرجشتراسر، مصر المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٤م] ، والبحر المحيط ٦٢/٨ ، ولم ترد القراءة في المَحْتَسَب .

(٣) «ذكره ابنُ فُلَاحٍ في مُغْنِيهِ واستدل بها قرىء شاذاً «طعام ترزقانه» بضم النون» . المجمع ٥١/١ .
وفي سِرِّ الصَّنَاعَةِ (حرف النون / مخطوط) : «وقد حكى قُطْرُبٌ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ النون في نحو : الزيدان والعمران، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما» . وفي حاشية المخطوط رَجَزٌ كما يلي :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدْدَانِ

كاليوم لَا أَطْعَمُهُ الْعَيْنَانِ

مِنْ وَخِزِ بُرْغُوثٍ لَهُ سِنَانِ

الْعَيْنَانِ : بضم النون ، توهمها من نفس الكلمة ، والقِدْدَانِ : صغار البراغيث .

وفي المساعد ٤٠/١ : «حكى الشيباني : هما خليلان ومنه قول فاطمة رضي الله عنها : يا حَسَنَانِ يا حَسَنَانُ» .

وانظر التسهيل ص ١٢ ، والمجمع ٤٩/١ ، والتصريح ٧٨/١ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) يوسف / ٣٧ ، والآية بتامها : ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرَزَّقَانِهِ إِلَّا أَنْتَا كُتَايَا وَيْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ .

قِيلَ : أَصْلُ المَثْنَى والمَجْمُوعِ : العَطْفُ بالواو^(١)، فَلَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ المَضْطَرُ^(٢)،
قَالَ^(٣) :

٥٦١- لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ ضَنْكِ * كَلَاهِمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٍ
وقال^(٤) :

٥٦٢- كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ * فَارَةً مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

(١) في كتاب شرح الحدود النحوية للفراهيدي ص ٢٨٣ : «حُدِّ الثَّنِيَّةُ أَصْلُهَا العَطْفُ، وعدل عنه كراهة التطويل، وإرادة الاختصار، والرجوع إليه غير جائز؛ لأنه أصل مرفوض، إلا في ثلاثة مواضع مذكورة في التسهيل» وانظر التسهيل ص ١٢، وإيضاح الزجاجي ص ١٢١.

(٢) في أسرار العربية ص ٢١ : «والذي يدل على أَنَّ الأصل هو العطف أنهم يفكون الثنيتين في حال الاضطراب، ويعدلون عنها إلى التكرار». وفي التبيان في تصريف الأسماء ص ١١٧ هامش (٢) :
«يجوز في الاختيار إن فصل بين الأسمين بفاصل ظاهر، نحو جاء علي الكريم وعلي الشجاع، أو مقدر كقول الحجاج وقد نعي إليه ابنه وأخوه في يوم :
أي الله محمد ومحمد في يوم *

أي محمد ابني ومحمد أخي

وقال بعض العلماء يجوز ذلك في النثر دون فصل على قَلَّةٍ عند قصد التنخيم كقولك لمن تعنفه على قبيح تكرر منه وتكرر عفوك عنه : قد صفحت عن جُرم وجرم وجرم، وكقولك لمن ينكر فضلك عليه : قد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً فهذا أفخم في اللفظ أن تقول : عفوت عن ثلاثة أجرام وأعطيت ثلاثة آلاف».

(٣) رَجَزُ قَالَهُ جَعْدَرُ بْنُ مَالِكٍ أَوْ وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ .

الحزنة ٤٦٢/٧ هارون، الأمالي الشجرية ١١/١ ، ١٩٧/٢ ، المُقَرَّبُ ٤١/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٧ .
واللثي : الأسد ، (الضُنْكَ) : الضَّيْقُ . (الأشْر) : البطر . (المَحْكُ) بفتح الميم وسكون الحاء : اللجاج .
الشاهد على أَنَّ أصل المَثْنَى العطف بالواو، فَلَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الشاعر في الضرورة كما هنا، فإن القياس أن يقول
لَيْثَانِ، لكنه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشعر .

(٤) رَجَزٌ ينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي ، والبيتان في ملحقات ديوان روية رقم ١٢٢ ص ١٩١ (نشر وليّ بن
الورد البروسي، ليسبغ سنة ١٩٠٣ م) .

الحزنة ٤٦٨/٧ هارون، ضرائر الشعر ٢٥٧، المقتصد ١٨٤/١ [تحقيق د. كاظم المرجان، العراق، دار الرشيد
سنة ١٩٨٢ م]، الأمالي الشجرية ١٠/١، أسرار العربية ٤٧، ابن يعيش ١٣٨/٤ . (وَالْفَكُّ) بالفتح :
اللُحْيُ، وهو عظم الحنك . (وَذُبِحَتْ) : شُقَّتْ وَفُتِّقَتْ . وَالسُّكُّ : بضم السين، نوعٌ مِنَ الطَّيْبِ .
« كان الظاهر أن يقول : كَانَ بَيْنَ فَكَّيْهَا، إِلَّا أَنَّهُ عَدَلَ إِلَى التَّكْرِيرِ لِأَجْلِ الشَّعْرِ وَحَسَّنَ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُضَافٌ،
والثَّانِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، لَوْ قَالَ : كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَفَكَّهَا، كَانَ أَقْبَحَ . . . » .

[المقتصد ١٨٤/١] . وانظر الحزنة ٤٦٨/٧ هارون .

وقد يَجِيءُ العطفُ نثراً في الشذوذ .

وأما إذا قُصِدَ التّكثيرُ^(١)، كما في قوله^(٢) :

٥٦٣ - لو عُدَّ قَبْرٌ وقَبْرٌ كُنتَ أَكْرَمَهُم * مَيْتاً^(٣) وأبعدهم عن منزل الدّامِ
أو فُصِّلَ بينهما بفصل ظاهر، نحو : جاءني رجلٌ طويلٌ ورجلٌ قصيرٌ، أو بفُصِّلَ
مُقَدَّرٌ، نحو : جاءني رجلٌ فأكرمت الرجلَ، والرجل الذي ضربته، أي الرجلَ الجائي
والرجل الذي ضربته ؛ فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقد يُكْرَرُ للتّكثيرُ بغير عطف كقوله تعالى :

﴿ صَفَا صَفًا ﴾^(٤)، و ﴿ دَكَا دَكًا ﴾^(٥)، وقد يثنى، أيضاً للتّكثير، كقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَتَّجِعُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾^(٦)، وقولهم : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ .

ومذهَبُ^(٧) الزّجاجِ أَنَّ المثنى والمجموع، مَبْنِيَانِ^(٨) لتضمنهما واو العطف، كخمسة
عشر^(٩)، وليس الاختلاف فيهما إعراباً عنده، بل كل واحد صيغةٌ مستأنفةٌ، كما قيل
في : اللذان، وهذان، عند غيره .

(١) كما يُحكى مِنْ أَنَّ الشاعرَ الحِزْمَازِيَّ لما مَدَحَ الحَكَمَ بْنَ المنذِرِ بقوله :

يا حَكَمَ بْنَ المنذِرِ بْنَ الجارودِ

حَكَمُهُ وَقَالَ : سَلْ مَا شِئْتَ فَقَالَ : مِثَّةٌ دِرْهَمٍ، فقال الحكم : لَكَ مِثَّةٌ ومِثَّةٌ ومِثَّةٌ . [المقتصد ١ / ١٨٤ ، ١٨٥] .

(٢) عصام بن عُبيد الزَّمَانِيّ، وقيل هُمام الرقاشي .

الخزّانة ٧ / ٤٧٣ ، ٤٧٥ هارون، الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٢ . والمراد : لو عُدَّتِ القبورُ قبوراً قبراً . ولم يردْ

قبرين فقط، وإنما أراد الجنس متتابعاً واحداً بعد واحد .

ومعنى البيت : إذا حُصِّلَتْ أنسابُ المؤنَّى وجدّتي أكرمهم نَسَباً وأبعدهم مِنَ الدَّمِ .

الشاهد فيه أَنَّ تعاطفَ المفردَيْنِ فيه ليس من قبيل ما تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ للضرورة، بَلْ لِقَصْدِ التّكثيرِ .

(٣) د : بيتاً .

(٤) الفجر / ٢٢ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ وَجَاءَ رُؤُوكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفًا ﴾ .

(٥) الفجر / ٢١ ونصها : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًا دَكًا ﴾ .

(٦) الملك / ٤ ، والآيةُ بتمامها : ﴿ ثُمَّ أَتَّجِعُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .

(٧) المجمع ١ / ١٩ ، والإنصاف مسألة ٣ ، والإيضاح في علل النُحُوص ٧٢ .

(٨) «وهو خلاف الإجماع» . الإنصاف مسألة ٣ .

(٩) أنظر فساد القول من وجهين في الإنصاف مسألة ٣ ج ١ ص ٢٢ .

وليس بشيء، لأنه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر، بل حذف حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبني، أمّا في المثني والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سلّم أنه كان مكرراً بحرف العطف، فلم يبق المتضمّن لمعنى حرف العطف .

فإن قال : بل المفرد الذي لحقته علامتا التثنية والجمع، تضمّن معنى حرف العطف، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامة التثنية دليل تضمّن ذلك المفرد واواً واحدة، وعلامة الجمع دليل تضمّنه أكثر من واو، فهو مثل تضمّن «مَنْ» لهزمة الاستفهام، أو «إن» الشرطية .

قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلّمنا أن أصله كان ذلك، وجعل المفرد في المثني واقعاً على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف، كلفظ «كِلَا»، سواء؛ إلا أن «كِلَا» لم يقع على المفرد فيحتاج^(١) إلى علامة المثني، بخلاف زيد، فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها، لئلا يلتبس بالواحد، وكذا تقول : جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعاً على أشياء، كلفظ «كُلّ» فاحتاج^(٢) إلى علامة الجمع رفعاً للّبس .

فإذا ثبت هذا، قلنا : ليس كل مفرد يقع على ذي اجزاء متضمناً لواو العطف، وإلا وجب بناء «عشرة» و «خمسة»، وغير ذلك من ألفاظ العدد، ونحو : كلّ، وجميع، ورجال، بل نقول : وقوع اللفظ على الجزأين المتساويين في نسبة الحكم إليهما، أو على الأجزاء المتساوية فيها، وعلى وجهين : إمّا بواو العطف ظاهراً نحو جاءني زيد وعمرو، أو مقدراً^(٣) كجاءني خمسة عشر، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع وإمّا بكلمة صالحة (١٨٥ب) للمجموع وضعاً، وهذا على ضربين : إمّا أن توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد، كلفظ المثني والمجموع، أو توضع للمجموع أولاً^(٤)،

(١) ط : فلم يحتاج .

(٢) ط : فاحتيج .

(٣) ط : أو مقدر .

(٤) م ، د : «أو توضع للمجموع أولاً من غير أن يوضع للمفرد» .

نحو : كِلَا، وجميع، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد، إلى العشرة .
ويُبطل مذهب الزجاج إعراب نحو : مسلمت ورجال اتفاقاً مع أطراد ما ذكره^(١)
فيها، أيضاً.

[المقصورُ والممدودُ : كيفيةُ تشنيتها]

قوله : « والمقصور إن كان ألفه عن واوٍ، وهو ثلاثيٌ، قَلِبَتْ واواً وإِلَّا فبالياء^(٢)،
والممدود إن كانت همزته أصليةً ثبتت وإن كانت للتانيث قَلِبَتْ واواً، وإِلَّا
فالجohan » .

يعني بالمقصور: ما آخره أَلِفٌ لازمةٌ، احترازاً من^(٣) نحو : زيداً، في الوقف،
وسُمِّي مقصوراً، لأنه ضِدُّ الممدود^(٤)، أو لأنه محبوسٌ عن^(٥) الحركات، والقَصْرُ :
الحبسُ، فإن كانت ألفه عن واوٍ^(٦)، أي عوضاً من^(٧) الواو، وهو ثلاثيٌ^(٨)، قَلِبَتْ واواً .
اعلم أن الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية، فتعرض المصنّف لذكر ذلك ،
وهو^(٩) في ثلاثة أنواعٍ : المقصور، والممدود، والمحذوف آخره اعتباراً .

(١) ط : ذكر .

(٢) ط : فالياء .

(٣) ط : عن .

(٤) انظر ابن يعيش ٣٦/٦ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ص ٥ [مطبعة السعادة، القاهرة سنة ١٣٢٦هـ ، سنة
١٩٠٨م] .

(٥) ط : من .

(٦) أي منقلبة عن واو ، وهو المراد بقوله : « عوضاً » أي : « بدلاً » .

(٧) ط : عن واو .

(٨) في ط : « وهو ثلاثي أي المقصور الثلاثي، قلبت واواً » .

(٩) أي الذي تعرض له المصنف ، وهو لحاق التغير للكلمة عند التثنية .

فالمقصورُ إن كان ثلاثياً وألفُهُ بَدَلٌ من الواو، رُدَّ إلى أصله ولم يُحَذَفْ للساكنين، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بالمفرد عند حذف النون للإضافة^(١)، وإذا رُدَّ إلى الأصل سلمت الواو، والياء، ولم يقلب ألفاً، لِئَلَّا يُعَادَ إلى ما فُرِّ منه.

وإنما جاز^(٢) رَدُّ الواوي من الثلاثي إلى أصله دون الواوي مِمَّا فوقه، لِخِفَّةِ الثلاثي، فلم تستثقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثة أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن شيءٍ، كمتى، وعلى وإلى^(٣) وإذا أعلاماً، فإنَّ الألفَ في الأسماء العريضة في البناء أصلٌ، أو كانت مجهولةً الأصل، وذلك بأن تقع^(٤) في متمكنِ الأصل ولم يُعرَفْ أصلُها، فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن هناك سببٌ للإمالة غير انقلاب الألفِ عن الياء، وَجَبَ قلبُها ياءً، وإن لم تسمع فالواو أولى، لأنه أكثرُ، وقال بعضهم بلِ الياءُ في النوعين أولى، سمعت الإمالة، أو، لا، لكونها أخفَّ من الواو.

وقال الكسائيُّ : إن كانتِ الألفُ الثالثة المنقلبةُ عن الواو في كلمة مضمومة الأولى، كالضُّحَى، أو مكسورته، كالرُّبَا^(٥)، وَجَبَ قلبُها ياءً، لِئَلَّا تتناقلَ الكلمة بالواو في العجز، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياء، وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو: أشهر^(٦).

(١) ط : بالإضافة .

(٢) أراد بالجواز عدم المنع ؛ لأن ذلك واجب ، كما هو معروف من القواعد .

(٣) (إلى) أصل ألنها عند سيبويه وأو [الكتاب ٩٣/٢ بولاق] ، وأما عند الرضي فإلَّها أصل .

(٤) ط : يقع .

(٥) يكتب بالألف في مذهب البصريين ؛ لأن أصله من الواو ؛ من ربا يربو ، والكوفيون يميزون كتابته بالياء لمكان الكسرة التي في أوله .

[المقصور والمددود لابن نَفْطَوَيْهِ ص ٤٢ هامش (٧)] .

وانظر شرح جَمَلِ الزجاجي ج ١ ص ١٤١ ، وفي الْمُخَصَّصُ أنهم [الكوفيون] ١١٣/١٥ . يقبلون الألف ياء ، نحو : الضُّحَى ، والرشى وما أشبهها .

وانظر : [المددود والمقصود للوشاء ص ٤٠] .

(٦) في ط : أو أشهر .

قوله : «وإِلَّا فَبِالْيَاءِ» أي وإن لم يجمع الشرطين ، وهما كونه ثالثاً ، وعن واو ، وذلك إمّا بأن يكون ثالثاً عن ياء ، كالفتى والرحى ، أو زائداً على الثلاثة عن واو ، كالأعلى ، والمُصطفى والمستصفي ، أو ياء ، كالمرمى ، والمرتمى ، والمستسقى ، أو زائداً على الثلاثة زائداً للتأنيث كالحُبلى ، والقَصِيرى والخَلِيفى ، أو للإلحاق كالأرطى^(١) ، والحَبْنَطى^(٢) ، أو للتكثير كالقَبْعَثَرى^(٣) ، والكُمَثَرى .

وقد حُذِفُ^(٤) الألفُ الزائدة ، خامسةً فصاعداً ، في الثنية والجمع بالألف والتاء ، كما في : زِعْرَى وَقَبْعَثَرَى ، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين .

وإنما قيل : مِذْرَوَان^(٥) ، لا مِذْرَيَان ، لأنهم إنما يَقبلون الألفَ الثابتةَ في المفرد ياءً عند الثنية ، وههنا لم تثبت أَلِفٌ قَطُّ ، حتى تقلب ياءً إذ هو مُثْنَى لم يُستعمل واحده^(٦) .

قوله : «وإن كان محدوداً . . إلى آخره» ، الممدود على أربعة أضرب ؛ لأنَّ الهمزة ، إمّا مبدلة من ألف التأنيث كحمراء ، أو للإلحاق كعلباء ، أو منقلبة عن واو ، أو ياء أصلية ، ككسَاء وِرْدَاء ، أو أصلية ، كقَرَاء لجيد القراءة ، فالتى للتأنيث تقلب في الأشهر واوًا ، أمّا القلب فلكونها زيادةً محضةً ، فهي بالإبدال الذي هو أَحَقُّ^(٧) ، أولى

(١) الأرطى : ضرب من الشجر يُدبغ به .

(٢) الحَبْنَطى : الممتلئ غضباً ، أو القصير الغليظ .

(٣) القَبْعَثَرى : الجملُ العظيم .

(٤) ط : يحذف .

(٥) في التَّبصرة ٢/٦٣٥ : « وأما قولهم : مِذْرَوَان لطرفي الأَلَتَيْنِ فَشَاذٌ والقياس : مِذْرَيَان ؛ لأن تقدير الواحد منه

مِذْرَى ، مثل : ذِفْرَى ، إلّا أنهم لم يفرّدوا الواحد ، ثم ثنوه ، وإنها تكلموا به مثنى فالزموه الواو لذلك . »

انظر سيبويه ٢/٩٥ ، ١٠٣ ، ٣٨٣ ، ٣٩٦ بولاق ، والتكملة ٣٩ ، ١١٨ ، والممتع ١/٢٤٩ ، والإيضاح الشعري ق ٣٥/أ .

(٦) في النصف ٢/١٣٢ : « قال أبو عثمان : ومثل ذلك (مِذْرَوَان) ؛ لأنه لا يُفرد له واحدٌ ، قال أبو الفتح : لو أفرد

لِمِذْرَوَيْنِ واحدٌ لوجب أن يقال : مِذْرَيَان . . . » وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص ٢٦٦ ، والتسهيل ص

١٧ ، وتبيان الكَحِيل ص ١٢٤ .

(٧) في ط : « الذي هو آخر الحذف . »

من غيرها، مع قصد الفرق، وأما قلبها واواً دون الياء، فلو قوعها بين ألفين، فبالغوا في الهَرَبِ من اجتماع الأمثال، لأنَّ الياء أقربُ إلى الألفِ من الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربين^(١) في الثقل، ورُبَّما صححت فقيلاً: حمراءان^(٢)، وحكى المبرد عن^(٣) المازني قلبها ياءً نحو حمرايان^(٤).

والأعرفُ في الأصلية بقاؤها في الثنية همزة، وحكى أبو علي^(٥)، عن بعض العرب قلبها واواً نحو: قُراوان^(٦).

وأما التي للإلحاق، والمنقلبة عن الواو، والياء الأصليتين، فيجوزُ قلبها^(٧) واواً، وبقاؤها^(٨) همزة، لأنَّ عَيْنَ همزتها ليست بأصلية، فشابهت همزة حمراء، وإحداهما

(١) ط : متقاربين .

(٢) « قال أبو عمرو : كل العرب تقول : حمراوان . وحكى عن محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني : حمراءان » .
التكملة ص ٤٢ .

وفي ابن عيش ١٥١/٤ : « . . . وأجاز [الكسائي] ذلك أجمع في باب حمراء، فقال : حمراوان بالواو، وحمراءان بالهمزة، وحمرايان بالياء . . . » . وفي تبيان الكحيل ص ١٢٥ هامش (٢) : « حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه [حمراءان] » . وانظر البغداديات ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

(٣) في المقتضب ٣/٣٩ : « وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في الثنية إلا بالواو، نحو قولك : حمراوان وخُفَساوان وصحراوان » .

وفي ص ٨٧ : « فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو، نحو حمراوان وحمراوي » .

(٤) في تبيان الكحيل ص ١٢٥ : « شد في حمراء حمراءان بالتصحيح، وحمرايان بالياء، وقيل إنها لغة فزارة » .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٩٣، والهمع ١/٤٤، وفي التكملة ص ٤٢ :

« فلما ما الهمزة فيه أصل فتثنية : قُراءان بثبوت الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك . ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : قُراوي أن يثنى بالواو . وإبدال الواو من الهمزة فيما كان منقلباً عن الأصل أحسن من بدل الواو في قُراء وذلك قولك : كساوان . . . » .

إذن أبو علي لم يحكها عن العرب، وإنما أجازها قياساً .

(٦) « وشد قُراوان، والقياس قُراءان » . تبيان الكحيل ص ١٢٦ وانظر المقتضب ٣/٨٧ .

ورجل قُراء - بفتح القاف - حسن القراءة، ورجل قُراء - بضم القاف - مُتَنَسِّكٌ . انظر اللسان (قرأ) .

(٧) ط : قلبهما .

(٨) ط : وإبقاؤهما .

منقلبة عن أصلية، والأخرى عن واوٍ أو ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة قرآء، إلاَّ أنَّ إبدالَ الملحقة واوًا، أولى من تصحيحها، لأنها ليست أصلاً ولا عوضاً من أصلٍ، بل هي عوضٌ من زائد ملحق بالأصل، فُنُسِبَتْها إلى الأصلية بعيدة، وأمَّا المبدلة من أصلٍ فتصحيحها أولى من إبدالها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنها بدلت من أصل .

وقد تقلب المبدلة من أصلٍ ياءً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي^(١).

وإنما صححوا : ثنائيين، لأنهم إنما يقلبون الواوِ الياءَ المتطرفةَ بعد الألف الزائدة همزةً، كما في كساء ورداء، ثم في الثنية إمَّا أن يصححوا الهمزة، أو يقلبوها واوًا، وههنا لم تتطَّرَفِ^(٢) (١٨٦أ) الياء حتى تقلب همزة، إذ لم يستعمل واحد ثنائيين، فالألف والنون ههنا لازمان، كما في مذرَّوان، فثنائيان، كسفاية وعماية .

وجاء حَذْفُ زائدتَي التانيثِ إذا كانتا فوق الأربعة، نحو: قاصعان وخنفسان، للطول وليس بقياسٍ، خلافاً للكوفيين .

وأما ما حُذِفَ آخرُه اعتباطاً، فإن كان المحذوف رُدُّ في الإضافة، وجب رَدُّه في الثنية، أيضاً، وهو: أب، وأخ وحَم، وهن، لا غير، تقول: أبوان وأخوان وحموان^(٣) وهنوان، ورُبَّما قيل: أبان وأخان .

وأما « فوك » فلم ترد اللام في الثنية، لما لم ترد في الإضافة، وإنما يشي بقلب واوه ميماً، كما في الأفراد، نحو: فمان، وإنما لم يُقَلَّ فُوان، كما قيل ذوا مال، لأن « ذو » لازم الإضافة^(٤) بخلاف « فم » فواوه متحصن من الحذفِ لِأَمْنِهِ من التنوين، فأجري مثني كل منهما، مُجْرَى مفردة لعروض الثنية، وقد جاء في الشعر: فموان قال^(٥):

هما نَفَثَا في فيٍّ من فَمَوَيْها * على النابحِ العاوي أشدَّ رجامِ

(١) التصريح ٢/٢٩٥، والتسهيل ١٧ . (٢) د، ط: يتطرف.

(٣) « ويقال: حميان، في ثنية حمى... » شرح جل الزجاجي ١/١٤١ وانظر التصريح ٢/٢٩٤ .

(٤) في م: (لأن «ذو» لازم الإضافة، مفردة. ومثناه، ومجموعه... » .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٥٢ من القسم الأول.

فَقِيلَ : هُوَ جَمْعُ بَيْنِ الْعَوْضِ وَالْمَعَوْضِ مِنْهُ ، فَيَكُونُ ضَرُورَةً ، وَقِيلَ : هُوَ مِمَّا اعْتَقِبَ عَلَى لَامِهِ : الْوَاوُ وَالْهَاءُ ، كَسَنِهْةٍ وَسَنِةٍ^(١) ، فَلَا يَكُونُ ، إِذَنْ ، ضَرُورَةً ، وَقَدْ جَاءَ : فَمَيَّانَ ، وَهُوَ أَبَدٌ .

وَرُدَّ لَامُ «ذَاتِ» فِي الثَّنِيَّةِ ، لَا ، لَامُ «ذُو» ، فَقَالُوا ذَوَاتَا مَالٍ ، وَقَدْ جَاءَ ، أَيْضًا ، ذَاتَا مَالٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَأَمَّا نَحْوُ : غَدٍ ، وَيدٍ ، وَدمٍ ، مِمَّا لَمْ تَرِدْ لَامُهُ فِي الْإِضَافَةِ ، فَلَا تَرِدُ أَيْضًا فِي الثَّنِيَّةِ .

يَقَالُ : دِمَانٌ وَيدَانٌ ، وَأَمَّا يَدِيَانٌ ، قَالَ^(٢) :

٥٦٤ - يَدِيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ * قَدْ تَمَنَّعَانِكَ^(٣) أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا

فَعَلَى لُغَةٍ مَنِ قَالَ فِي الْمَفْرَدِ : يَدَى ، كَرَحَى ، وَقَدْ جَاءَ دَمِيَانٌ وَدِمَوَانٌ ، قَالَ^(٤) :

٥٦٥ - فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا * جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٥) : لَامُهُ وَأَوُّ ، وَإِنَّمَا قَالُوا : دَمِي يَدْمِي كَرَضِي يَرْضِي مِنَ الرِّضْوَانِ وَلَعَلَّ ذَلِكَ ، لِأَنَّ ذَوَاتِ الْوَاوِ أَكْثَرُ ، فَدَمِيَانٌ ، شَاذٌّ عِنْدَهُ .

(١) انظر المتع ٣٥٠/١ .

(٢) لم أعتد إلى قائله . الخزانة ٤٧٦/٧ هارون ، المُفَصَّلُ ١٨٥ ، المُنْصِفُ ٦٤/١ ، وَ ١٤٨/٢ ، شرح الملوكي

٢٨٢ ، ٤١٢ ، ابن يعيش ١٥١/٤ ، شرح شواهد الشافية ١١٣/٤ ، ١١٤ .

وقوله : (يديان) شاذٌّ ، والقياسُ : يَدَانِ بَدُونِ رَدِّ اللَّامِ الْمَحْذُوفَةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَمْ تَرُدَّ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِذَا قُلْتَ : يَدَهُ .

وَمُحَلِّمٌ - بِكَسْرِ اللَّامِ - : اسْمُ رَجُلٍ ، وَضَامُهُ : ظَلَمُهُ ، وَكَذَا : هَضَمَهُ . الشَّاهِدُ فِي (يَدِيَانِ) عَلَى أَنَّهُ مِثْنَى يَدَى بِالْقَصْرِ ، فَلَمَّا تُنِيَ قَلْبَتِ أَلْفَهُ يَاءٌ ، كَفَتَيَانِ فِي مِثْنَى فَنِي ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا يَلَاءٌ ، فَإِنَّ الثَّنِيَّةَ مِنْ جَمَلَةٍ مَا يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ وَإِنَّمَا قَلْبَتِ فِي الْمَفْرَدِ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(٣) مِنْ م .

(٤) عَلِيٌّ بْنُ يَزِيدَ السُّلَمِيُّ . الخزانة ٤٨٢/٧ ؛ وَفِيهَا : جُحْرٌ بَدَلَ حَجَرٍ ، الْمُفَصَّلُ ١٨٦ ، ابن يعيش ١٥١/٤ ،

١٥٢ وَ ٥/٦ وَ ٢٤/٩ ، شرح الملوكي ٢٨٢ ، البديع في علوم العربية (مخطوط) ورقة ٢٦/ب .

الشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ (دَمِيَانِ) فِي ثَنِيَّةِ دَمٍ .

(٥) الصَّحَاحُ ٢٣٤٠/٦ (دَمَا) : «الدم أصله دَمَوٌ بِالتَّحْرِيكِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا . . .» .

قال سيبويه: هو^(١) ساكنُ العينِ، لجمعه على دِماءٍ، ودُمَيٍّ، كطِبَاءٍ وطِبِيٍّ، ودِلاءٍ ودُلِيٍّ، ولو كان كَقَفَاءً^(٢)، لم يُجمع على ذلك، فدميان، أو دموان، عنده، مثنى «دَمَيٍّ» لأنه لغة في «دم» ومثنى «دم»: دَمَان فقط.

وقال المبرد^(٣): أصله فَعَلَّ محرك العين، ولا مَه ياءً، فدموان شاذٌّ عنده، قال: ودليلُ تحريكِ عينه تشنيته على دَمَيَّان، قال: ألا تَرَى أَنَّ الشاعرَ لما اضطرَّ أخرجَه على أصله في قوله^(٤):

٥٦٦ - فلسنا على الأعقابِ تَدْمِي كُلُّمُنَا * ولكنَّ على أعقابنا يَقْطُرُ الدِّمَا

قال: فإن قيل قد جاء يَدَيَّان كدميان، مع أن «يد» ساكنة العين اتفاقاً، فالجواب: أنه مثنى «يَدَيٍّ» وهي لغة في يد، لا مثنى يد^(٥).

قلت: ولسيويه، أيضاً، أن يقول: دَمَا، لغة في دم، كيدَى لغة في يد، والمشهور أن يَدَا، في الأصل ساكنُ العين^(٦)، لأن الأصل السكون ولا يُحَكَّم بالحركة إلا بَثْبِتٍ،

(١) شرح الملوكي ٤١٤، ٤١٥. هذا، وقد رَجَّعَ ابنُ يعيش رأيَ سيبويه.

(٢) ط: كَقَفَاء.

(٣) المقتضب ١٧٠/٣. ومعه في هذا الرأي الأَخْفَشُ. [شرح الملوكي ٤١٤].

(٤) الحُصَيْنُ بنُ الحُطَّامِ المَرِّي. الخزانة ٤٩٠/٧، ٤٩٢ هارون، المنصف ١٤٨/٢، شرح الملوكي ٤١٥، شرح

شواهد الشافعية ١١٤، ١١٥، الحامسة بشرح التبريزي ١٩١-١٩٣.

والأعقاب جمع عَقَب - بفتح فكسر - وهو مؤخر القدم. والكُلوم: جمع كَلَم - بفتح فسكون - وهو الجرح.

يقول: إذا جرحنا في الحرب كانت الجراحات في مقدمنا، لا في مؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا، لا على أعقابنا.

الشاهد فيه أن المبرد استدل به بأن الدم أصله فَعَل - بتحريك العين - ولا مَه ياء محذوفة، بدليل أن الشاعر لما اضطرَّ أخرجَه على أصله، وجاء به على الوضع الأول. فقله: (الدماء) بفتح الدال فاعل يَقْطُرُ، والضممة مقدرة على الالف؛ لأنه اسمٌ مقصورٌ، وأصله دَمَيٍّ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ أَلِفًا.

(٥) في شرح شواهد الشافعية ١١٤/٤: «والذي أراه أن بعض العرب يقول في اليد يدى في الأحوال كلها، يجعله

مقصوراً كرحى وقَتَّى، وتشنيته على هذه اللغة يَدَيَّان، مثل رَحَيَّان، يقال منقوصاً ومقصوراً...».

(٦) في المقتضب ١٥٣/٣: «فأما «يَدٌ» ففَعَلٌ - ساكنة - لا اختلاف في ذلك؛ لأنَّ جمعها أَيْدٍ، و (أَفْعَل) إنها هو

جمع (فَعَل) نحو أَكَلَب، وأَفْلَس، وأَفْرَح».

ولم يَسْتَبْعِدُ السَّيرَافِيُّ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ يَدٍ، فَعَلَ مَتَحَرِّكَ الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ^(١):

٥٦٧ - يَا رَبِّ سَارِ بَات^(٢) مَا تَوَسَّدَا * إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ^(٣) أَوْ كَفَّ الْيَدَا

فَأَمَّا مَا حَذَفَ لَامُهُ لَعَلَّةً مُوجِبَةً، فَهُوَ إِمَّا مَقْصُورٌ مَنْوًى، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَإِمَّا مَنْقُوصٌ كَذَلِكَ؛ وَلَا تُحَذَفُ^(٤) الْيَاءُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَنْقُوصِ مَعَ أَنَّ بَعْدَهَا سَاكِنًا، كَمَا حَذَفَتْ^(٥) مَعَ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ يَاءَهُ وَاجِبَةٌ^(٦) الْفَتْحِ مَعَ ذَلِكَ السَّاكِنِ فَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، كَمَا لَمْ يَلْتَقِ مَعَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ، نَحْوَ رَأَيْتَ قَاضِيًا، تَقُولُ: قَاضِيَانِ، وَقَاضِيَيْنِ.

قَوْلُهُ: «وَقَدْ^(٧) تُحَذَفُ نُونُهُ لِلْإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي: خَصِيَانِ وَأَلْيَانِ».

إِنَّمَا تُحَذَفُ النُّونُ فِي الْإِضَافَةِ لِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، مِنْ أَنَّهَا^(٨) دَلِيلُ تَمَامِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ تَسْقُطُ لِلضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ^(٩):

(١) رَجَزٌ لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ. الْخَزَانَةُ ٤٩٨/٧ هَارُونُ؛ وَفِيهَا: بَاتٌ بَدَلَ سَارٍ، ابْنُ يَعِيشَ ١٥٢/٤، الْمَجْع ٣٩/١. وَسَارٍ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْفِعْلِ سَرَى فِي اللَّيْلِ. وَتَوَسَّدَ بِمَعْنَى اتَّخَذَ وِسَادَةً. وَالْعَنْسُ - بَفَتْحٍ فَسْكَوْنٍ - : النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ. وَ(يَا) حَرْفُ تَنْبِيْهِ، وَجَوَابُ (رُبُّ) مُحَذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَقَيْتُهُ، أَوْ مَذْكُورٌ فِي بَيْتٍ بَعْدَهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابَهَا مَا تَوَسَّدَ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ السَّيرَافِيَّ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ (يَدَا) أَصْلُهُ فَعَلَ، بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ، وَأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ الْيَدَ مَقْصُورَةً كَرَحَى وَعَصَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مَوْضِعَ الْيَدِ نَصْبٌ بِكَفٍّ، وَكَفَّ: فَعَلَ مَاضٍ مِنْ قَوْلِكَ: قَدْ كَفَّ فُلَانٌ الْأَذَى عَنَّا.

(٢) فِي ط: سَارَ.

(٣) فِي ط: الْعَبْسُ.

(٤) فِي ط: وَلَا يَحْذَفُ.

(٥) فِي ط: حَذَفَ.

(٦) فِي ط: وَاجِبٌ.

(٧) ط: قَوْلُهُ: وَيَحْذَفُ.

(٨) ط: أَنَّهُ.

(٩) تَأَيَّدَ شَرْأً. الْخَزَانَةُ ٤٩٩/٧ هَارُونُ، دِيوَانُ الْحِمَاسَةِ لِأَبِي تَمَّامٍ ٣٦/١. [نَشْرُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ خَفَاجِي، مَطْبَعَةُ

صَبِيحٍ، الْقَاهِرَةُ سَنَةِ ١٩٥٥ م]، عَبَثَ الْوَلِيدُ ١٣٧، مُغْنِي اللَّيْبِ ٨٤٣، الْخَصَائِصُ ٤٠٥/٢، ضَرَائِرُ الشُّعْرِ

١٠٧.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ نُونَ التَّثْنِيَةِ قَدْ تَحَذَفُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا هُنَا، فَإِنَّ الْأَصْلَ: هُمَا خُطَّتَانِ.

٥٦٨ هما خطتا : إمّا إيسار « وَمِنَّةٌ » * وإمّا دَمٌ والقتلُ بالحرِّ أجسَدُ
 برفع إيسار « أَمَّا » إذا جَرُّ فبالإضافة ، و « إمّا » فصل ، وقد تسقط لتقصير الصلة ،
 كالضارباً زيداً بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل .
 قوله : « وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي خَصِيَّانَ ، وَأَلْيَانِ » . اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ خُصِيَّتَانِ
 وَأَلْيَتَانِ اتِّفَاقاً ، قال^(١) :

٥٦٩ - متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ * رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا
 وقال^(٢) :

٥٧٠ - بَلَى، أَيْرُ الْحِمَارِ وَخُصِيَّتَاهُ * أَحَبُّ إِلَى فِزَارَةٍ مِنْ فِزَارِ
 فأما خصيان ، وأليان ، فقال أبو علي^(٣) : الوجهُ في ذلك : أنه لما كان الخصيتان لا
 تنفرد إحداهما عن صاحبتها ، صار اللفظ الدال عليهما معاً ، أي لفظ التثنية موضوعاً

(١) عنتر بن شداد العبيسي (ديوانه ٢٣٤ ط . المؤلوي ، دمشق) ؛ وفيه : نلتقي بدل تلقني .
 والبيت في هجاء عمارة بن زياد العبيسي ، وكان يحسد عنتر . . . والروانف : جوانب الأليتين ، وأعلامها ، وأحدثها
 رائفة ، والألف في (تُستطار) ضمير الروانف ؛ لأنها في معنى رائفتين ، ويجوز أن تكون ضمير الأليتين . الخزانة
 ٥٠٧/٧ هارون ، والأمال الشجرية ١٩/١ ، والمُخصَّص ٤٥/٢ ، وهامش (١) في الخزانة ٥٠٧/٧ .
 الشاهد فيه أنه يجوز اتفاقاً أن يقال أليتان بناء التأنيث ، إلى آخر ما نقله عن أبي علي .
 (٢) الكُمَيْتُ بن ثعلبة ، شاعر إسلامي فقعي أسدي . يقال له : الكُمَيْتُ الأكبر ، وهو جدُّ الكُميت بن معروف بن
 الكُميت الأكبر .
 وقوله : (بلى أير الحمار) . قد وقعت (بلى) هنا جواباً للاستفهام المجرد من النفي وشبهه . وهذا يُشكل على اتفاقهم
 بأنها لا يُجاب بها الإيجاب . وقد وقع مثله في أحاديث من صحيحَي البخاري ومسلم نقلها ابن هشام في المغني .
 وبنو فزارة يرمون بأكل أير الحمار .
 الخزانة ٥٠٧/٧ ، ٥٢٢ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٦/٢ [تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد
 قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة سنة ١٣٨٤هـ] ، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ٨٨ [المطبعة الجمالية
 سنة ١٣٣٠هـ] .

الشاهد فيه الجواز اتفاقاً أن يقال خصيتان بناء التأنيث .
 (٣) التكملة ص ١١٨ ؛ وفيه : « فإذا أفردوا ، قالوا في الواحد : خُصِيَّةٌ ، وإليَّةٌ ، وأنشد أبو زيد :

ترجع ألياً ارتجاج الوطْبِ . . . » .

وَصْعاً أَوَّلَ عَلَى التَّنْيَةِ، كَمَا فِي: مَذْرُوءَيْنِ، وَكَذَا أَلْيَانٍ، وَلَيْسَ خُصِيَّةً، وَأَلْيَةً، بِمَفْرَدَيْنِ
لِخَصِيَّانِ وَأَلْيَانٍ، بَلْ مَفْرَدَاهُمَا: خُصْيٌ^(١) وَإِلْيٌ، فِي التَّقْدِيرِ، وَمِثْلُهَا^(٢) خُصِيَّةٌ وَأَلْيَةٌ^(٣):
خَصِيَّتَانِ وَأَلْيَتَانِ.

وَقِيلَ: بَلْ أَلْيَانٌ وَخَصِيَّانٌ مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَأْتِيَا إِلَّا فِيهِ، قَالَ^(٤):

٥٧١ - يَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ

وَقَالَ^(٥):

كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنْ التَّدَلُّلِ * ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ
وَفِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ لَا تُحَذَفُ^(٦) التَّاءُ مِنْهَا.

(١) هَذَا رَأْيُ الْمَازِنِيِّ . الْمَنْصَفُ ١٣١/٢ .

(٢) ط : وَمِثْلُ .

(٣) انْظُرْ نَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ٤١٩، وَشَرْحَ الْمُقَدِّمَةِ الْجُزْأِيَّةِ ص ٩٠، وَالْمُهَمَّعُ ٤٣/١، وَالتَّخْمِيرُ ٣٦٠/٢، ٣٦٢ .

(٤) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ . وَهُوَ فِي: التَّكْمِلَةِ ١١٨، وَالْمَنْصَفُ ١٣٧/٢، الْمُقْتَضَبُ ٤١/٣، الْاِقْتِصَابُ ٣٩٣، التَّخْمِيرُ

٣٦٠/٢، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٢٠/١، الْخَزَانَةُ ٥٢٥/٧ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ قِيلَ (أَلْيَانٍ) فِي تَنْثِيَةِ أَلْيَةٍ، مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَالْقِيَاسِ: أَلْيَتَانِ.

(٥) د ، ط : تَرْتَجُّ .

(٦) خِطَامُ الرِّيحِ الْمُجَاشَعِي . قَالَ الْفُنْدُجَانِيُّ فِي فُرْجَةِ الْأَدِيبِ ص ١٥٨: «لَمْ يَعْرِفْ ابْنُ السَّرَافِيِّ هَذَا الرَّجْزَ، وَلَمْ

يَعْرِفْ قَائِلَهُ، وَتَهَاوَنَ فِي اسْتِخْرَاجِ آيَاتِهِ عَلَى جِهَةِ الصَّوَابِ... وَقَائِلُهَا خِطَامُ الرِّيحِ الْمُجَاشَعِيِّ...» .

وَنَسَبُهُ أَسَاتِذَنَا الشَّيْخَ عَضِيمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى خِطَامٍ أَيْضاً، وَأَنَّهُ فِي هِجَاءِ شَيْخٍ كَبِيرٍ. الْمُقْتَضَبُ ١٥٤/٢ .

وَنَسَبَهُ كَذَلِكَ الْأَسَاتِذَةُ هَارُونَ فِي مَعْجَمِ الشُّوَاهِدِ ٢٥٤/٢ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ فِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا هَامِشُ (١): «أَوْ

جَنْدَلُ بْنُ الْمُنْثَى، أَوْ سَلَمَى الْهَذَلِيَّةِ، أَوْ شِئَاءُ الْهَذَلِيَّةِ» .

وَالْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سَبِيحِهِ ١٧٧/٢، ٢٠٢، وَفِي شَرْحِ آيَاتِ سَبِيحِهِ لِابْنِ السَّرَافِيِّ ٣٦١/٢ .

وَهُوَ فِي: الْخَزَانَةِ ٤٠٠/٧ هَارُونَ، التَّكْمِلَةِ ١١٨، شَرْحُ جُمْلِ الرَّجَّاجِيِّ ١٤٠/١، التَّخْمِيرُ ٣٦١/٢، وَفِيهِ

: ثِنْتِي بَدَلَ ثِنْتَا .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (ثِنْتَا حَنْظَلٍ) عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ، وَالْقِيَاسُ: حَنْظَلَتَانِ بَدُونَ الْعَدَدِ .

(٧) ط : لَا يَحْذَفُ .

وقيل : خُصِّيَّ « وَأَلِيَّ » ، مستعملان ، وهما لغتان في خصية وألية ، وإن كانتا أَقْلَ منهما استعمالاً^(١) .

واعلم أنه إذا أُضِيفَ ، لفظاً ، أو معنىً : الجزآنِ إلى متضمنيهما ، فإن كان المتضمنان بلفظٍ واحدٍ ، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية ، قال^(٢) :

٥٧٢ - كأنه وجهٌ تُركِئُ قد غَضِبَا * مستهدفٌ لَطْعَانِ^(٣) غَيْرُ مُنْجَحِرٍ
والإضافة معنى ، كقولك : حَيَّا الله وجهاً للزريدين .

(١٨٦ب) ثم لفظ^(٤) الجمع فيه أولى من الإفراد ، كقوله تعالى :

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾^(٥) ،

(١) قال المبرد في المقتضب ٤١/٣ « وَأَمَّا قَوْلُهُم (خُضَيَّانَ) فَإِنَّمَا بَنَوْهُ عَلَى قَوْلِهِم (خُصِّيَّ) فَاعْلَمْ ، وَمَنْ ثَنَى عَلَى قَوْلِهِم (خُضَيَّ) لَمْ يَقُلْ إِلَّا (خُضَيَّانَ) » .

وقال في ٤١/٣ : « وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ (أَلِيَّة) وَ (أَلِيَّ) فِي مَعْنَى ، فَمَنْ قَالَ : (أَلِيَّة) قَالَ : (الْيَتَانِ) ، وَمَنْ قَالَ : (أَلِيَّ) قَالَ : الْيَتَانِ »

وانظر سيبويه ٣٨٣/٢ بولاق ، والنصريح ٢٩٤/٢ .

(٢) الفرزدق (ديوانه ٣٧٠ ، ٣٧١ ط . الصاوي سنة ١٣٥٤هـ) .

الحزنة ٥٣٢/٧ هارون ، وجاء بلا نسبة ، ويقافية تذييب في الأمالي الشجرية ١٢/١ ، وفي معاني الفراء ٣٠٨/١ . وانظر ابن يعيش ١٥٧/٤ ، شرح جمل الزجاجي ٤٢١/١ ، ٤٤٤/٢ .

والبيت في هجاء جرير ، فقد تهكم به ، وجعله امرأة . وقوله : (كأنه وجهٌ تُركِئُ) : أي كان ذلك الجهم ، المراد به الفرج . شبه كل فلقعة منه بوجه تركي . والأتراك غلاظ الوجوه عراضها حمراً . و (مستهدف) : صفة لوجه . و (غير) بالرفع : صفة لمستهدف .

الشاهد فيه أنه إذا أُضِيفَ الجزآن لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما المتحدّين بلفظٍ واحدٍ ، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية ، كما في البيت .

(٣) من د .

(٤) ط : لفظاً .

(٥) التحريم ٤/ ، الآية بتامها : ﴿ إِن نُّؤَيَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلْأِيكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾

انظر الأحاجي النحوية ص ١٠١ .

وذلك لاستكراهم^(١) في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال : اجتماع مثلين^(٢) مع اتصاها لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً فبالإضافة ، وأمّا معنى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه ، مع عدم اللبس بترك التثنية ، ثم حملت المعنوية على اللفظية ، فإن أدى إلى اللبس لم يجز إلا التثنية عند الكوفيين ، وهو الحق ، كما يجيء ، تقول قلعت عينيها إذا قلعت من كل واحد عيني^(٣) .

وأمّا قوله تعالى :

﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٤)

فإنه أراد أيمانها ، بالخبر والإجماع .

وفي قراءة ابن مسعود^(٥) : « فاقطعوا أيمانها »^(٦) ، وإنما اختير الجمع على الأفراد لمناسبته للتثنية^(٧) في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر ، ولذلك قال بعض الأصوليين : إن

(١) ط : لكراهم .

(٢) ط : مثنيين .

(٣) ط : عينا .

(٤) المائدة / ٣٨ ، ونصها : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

[انظر سيبويه ٢٠١/٢ بولاق] .

(٥) عبدالله بن مسعود : الصحابي الجليل ، أحد السابقين والبدرين . عرض القرآن على النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمة والكسائي وخلف والأعمش . توفي سنة ٣٢ هـ (الإصابة ٢/٣٦٠ ، طبقات القراء ٤٥٩/١) .

(٦) في شواذ ابن خالويه ص ٣٣ [عني بنشره ج . برجستراسر . المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٣٤م] : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهم » ابن مسعود وروي عنه (أيمانها) . وانظر البحر ٣/٤٨٣ ، وابن يعيش ٤/١٥٥ -

١٥٧ .

(٧) ط : التثنية .

المنى جمع^(١)، ولم يفرق سيبويه^(٢) بين أن يكون متحداً في كل واحد منهما، نحو: قلوبُكُمَا، أولاً يكون نحو: أيدِيكُمَا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

والحق، كما هو مذهب الكوفيين، أن الجمع في مثله لا يجوز إلا مع قرينة ظاهرة كما في الآية، / وقد جمع بين اللغتين من قال^(٣):

٥٧٣ - ظهراهما مثل ظهور الترسين

(١) «وهذا مذهب عمر بن يزيد بن ثابت، ومالك، وداود، والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق، وجماعة من أصحاب الشافعي رضي الله عنهم كالغزالي وغيره... وقد احتج هؤلاء من الكتاب، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ مُنْتَوِيُونَ﴾ أراد به موسى وهارون، وقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمَا جَمِيعاً﴾ وأراد به يوسف وأخاه... واحتجوا من السنة بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والاثنان فما فوقهما جماعة» وروي عن زيد ابن ثابت أنه قال: الأخوان إخوة، وروي عنه أنه قال: أقل الجمع اثنان...».

[ملخص من دراسات، القسم الثاني ج ٤ ص ٢٧٦ - ٢٧٨].

وانظر المسألة الخمسين من الأحاجي النحوية ص ١٠١.

(٢) في سيبويه ٢٠١/٢: «هذا باب ما لفظ به منى، كما لفظ بالجمع، وهو أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسها، وما أحسن عواليها، وقال عز وجل: ﴿إِنْ تُؤْيَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾... «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا».

فروقا بين المنى الذي هو شيء على حده وبين ذا. وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتم اثنان، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة. وانظر الكتاب ٢٤١/١ و ٢٩٦/٢.

(٣) رَجَزٌ لِحِطَامِ الْمُجَاشَعِيِّ، شاعر إسلامي. وأسطار الرجز:

وَمُهْمِهَيْنِ	قَدَفَيْنِ	مَرْتَيْنِ*	ظَهْرَاهُمَا	مِثْلُ	ظُهُورِ	التَّرْسَيْنِ
جَبَّتُهُمَا	بِالنَّعْتِ	لَا	بِالنَّعْتَيْنِ*	عَلَى	مُطَارِ	الْقَلْبِ سَامِيِ الْعَيْنَيْنِ

وقد استشهد سيبويه بالبيت الأول مرتين، فنسبه في أحدهما ٢٤١/١ إلى حطام المجاشعي، ونسبه في المرة الثانية ٢٠٢/٢ إلى هيمان بن قحافة، وقال البغدادي في الخزانة ٥٤٨/٧: «والصحيح أن هذين البيتين من رَجَزٍ لِحِطَامِ الْمُجَاشَعِيِّ، وهو شاعر إسلامي، لا هيمان بن قحافة». قال الأعلام: وَصَفَ فَلَاتَيْنِ لَا نَبْتَ فِيهِمَا، وَلَا شَخْصَ يُسْتَدَلُّ بِهِ، فشبهها بالترسين.

شرح شواهد الشافعية ٩٤/٤، الأحاجي النحوية ١٠٢، المخصص ٧/٩، ابن يعيش ١٥٦/٤، البدیع في علوم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ٢٣٧/ب، الإيضاح في شرح المفصل ج ١/٥٣٤، معجم شواهد العربية ٥٤٣/٢، شرح ألفية ابن الناطم ١٩٦، الجمل ٣١٣ (ط. جديدة).

الشاهد فيه أنه قد جمع بين اللغتين، فإنه أتى بثنية المضاف في (ظهراهما)، وجمعه في (ظهور الترسين).

فإن فُرّق المتضمنان بالعطف، اختير الإفراد على التثنية والجمع، نحو: نفس زيد وعمر، ليكون ظاهر المضاف موافقاً لظاهر المضاف إليه .

وإن لم يكن المضاف جزأً^(١) المضاف إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يؤمن اللبس نحو: لقيت غلامي الزيد، فتثنية المضاف واجبة، وإن أمن، جاز جمعه قياساً، وفاقاً للفراء^(٢) ويونس، خلافاً لغيرهما، فإنهم يجوزونه سماعاً، نحو: ضع رحالهما، وإنما أمن اللبس لأنه لا يكون للبعيرين إلا رحلان .

والضمير الراجع إلى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه، يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو: نفوسكما أعجبني وأعجبني، وكذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك .

[مَوْقِعُ الْمَفْرَدِ مَوْقِعُ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ]

وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما^(٣) يصطحبان ولا يفترقان، كالرَّجُلَيْنِ والعَيْنَيْنِ تقول: عيني لا تنام، أي عينا، وقريب منه قوله^(٤):

٥٧٤ - حشاي على جمر ذكي^(٥) من الغضى * وعيناي في روض من الحسن ترتع

(١) في ط : جزئي ، وهذا خطأ .

(٢) التسهيل ص ١٩ .

(٣) في د : «فيم يصطحب من الاثنين ولا يفارق أحدهما الآخر كالرجلين» .

(٤) هو أبو الطيب المتنبي، والبيت من قصيدة قالها في صباه يمدح علي بن أحمد الخراساني، مطلعها :
حُشاشة نفسٍ ودُعْتُ يومٍ ودُعُوا * فلم أدر أيّ الظاعنين أشيّع
(وترتّع) فيه ضمير المخبر عنه، وأفرد الخبر؛ لأن العينين، وهما عضوان مشتركان في فعل واحد، مع اتفاقهما في التسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكهما في النظر، كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في المشي . . .

[ديوان المتنبي بشرح العُكْبَرِي ٢/٢٣٥ دار الباز، مكة المكرمة].

الشاهد أنه وقع في البيت المثنى وهو (عيناي) في موضع المفرد؛ لأن خبره (ترتّع) وليس فيه ضمير اثنين . [الخرزاة

٥٥١/٧ هارون].

(٥) ط : من م ، د .

وقد يقع المفرد^(١) موقع الجمع كقوله تعالى:

﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ^(٢) ضِدًّا﴾،

وقوله تعالى:

﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ^(٣)﴾.

وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم:
«المؤمنون كنفسٍ واحدة^(٤)»، ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله^(٥):

٥٧٥- كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا * فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ

(١) في دراسات ، القسم الثاني جـ ٤/ ٦٣٨ : «سيبويه والمبرد يريان أن ذلك [قيام المفرد مقام الجمع] إنما يكون في ضرورة الشعر ... وقد تبيّن لي أن المفرد قام مقام الجمع كثيراً في القراءات السبعية المتواترة وفي غيرها أيضاً من القراءات السبعية ... وهي حريّة بأن تضعف مذهب سيبويه والمبرد وغيرها في قصر ذلك على الشعر، وانظر المقتضب ١٦٩/٢ هامش (٣)، الطبعة الأخيرة.

(٢) مريم / ٨٢ ، والآية بتامها : ﴿كَأَلَسِيكَفَرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾.

(٣) الكهف / ٥٠ ، ونصّها : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

جاء في المذكر والمؤث لابن الأنباري، تحقيق عزيمة ٣١٧/١ : «... ويقال: رجلٌ عدوٌ، وامرأةٌ عدوٌ، ورجالٌ عدوٌ، ونساءٌ عدوٌ...».

وانظر المختصص ٢٣/١٧.

(٤) لم أجد هذا اللفظ في ما رجعت إليه من كتب الحديث. هذا، وقد جاء حديثان متقاربان في اللفظ رواهما النعمان ابن بشير، وأخرجهما البخاري ومسلم، الأول: (المؤمنون كرجل واحد، إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) [مسلم شرح النووي مجلد ٨ ج ١٦ ص ١٤٠]. والآخر: «المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله وإن اشتكى رأسه اشتكى كله» [المصدر السابق، والبخاري ٣٦٦/١٠ في الأدب - باب رحمة الناس والبهائم].

(٥) لم أهتم إلى قائله. الخزانة ٥٥٩/٧ هارون، سيبويه ١٠٨/١ بولاق، المقتضب ١٦٩/٢، ١٧٠، ضرائر الشعر ٢٥٢، الفصل ٢١٣، الأمالي الشجرية ٣١١/١، ٢٥/٢، ٣٨، ابن يعيش ٨/٥، ٢١/٦، ٢٢، الإيضاح في شرح المفصل ٦١١/١، عتب الوليد ٢١٣، معاني القراء ٣٠٧/١، ١٠٢/٢، والمقتصد ٦٩٦/٢.

(والخميص): الجائع، الصفة للزمان، والمعنى للمخاطبين، ومعنى البيت: كلوا قليلاً تعفوا عن كثرة الأكل، وتكتفوا باليسير، فإن الزمان ذو محمصة وجذب.

وقد يقوم « اِفْعَلًا » مقام : « اِفْعَل » كقوله تعالى :
﴿ اَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ^(١) ﴾

إما على تأويل أَلْقَى أَلْقَى ^(٢)، إقامة [لتكرير الفعل ^(٣) مقام تشية الفاعل] للملابسة التي
بينها، ويمثله فُسِّرَ قَوْلُهُ تعالى :

﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ^(٤) ﴾

أي ^(٥) : ارجعني ارجعني ارجعني ، وإما لأن أكثر الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب
صاحبه في الأغلب ، فيخاطب الواحد أيضاً مخاطبة الاثنين ، لِتَمَرَّنِ أَلَسْتَهُمْ عليه ^(٦) .
وقد يُقَدَّرُ تسميةُ جُزْءٍ باسمِ كُلِّ ، فيقع الجمع مقام ^(٧) واحده أو مثناه نحو قولهم :
جَبَّ مَذاكيره ^(٨) ، ويغير أصهب العثانين ، وَقَطَعَ اللَّهُ خُصَاه .

ويجوز تشية ^(٩) اسم الجمع ، والمكسر ، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين ،

الشاهد على أنَّ فيه قيامَ المفرد مقامَ الجمع ، وهو (بطونكم) ؛ لأنه يريد : بطن كل واحد منهم . وظاهره أنه غير
ضرورة ، ونصَّ سيبويه على أنه ضرورة .

(١) ق / ٢٤ ، والآية بتأملها : ﴿ اَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ .

(٢) في فتح القدير للشوكاني ٧٧/٥ : قال المازني : قوله (أَلْقِيَا) يَدُلُّ على أَلْقَى أَلْقَى . قال المبرد : هي تشية على
التوكيد ، فناب أَلْقِيَا منابَ أَلْقَى أَلْقَى .

(٣) يبدو أنها معكوسة ، والصواب : إقامة لتشية الفاعل مقام تكرير الفعل . انظر فتح القدير ٧٦/٥ .

(٤) المؤمنون / ٩٩ ، والآية بتأملها : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ .

(٥) في فتح القدير ٣/ ٤٩٨ وإنا قال (ارجعون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطب . وقيل هو على معنى تكرير
الفعل : أي ارجعني ارجعني ارجعني ، ومثله قوله (أَلْقِيَا في جهنم)

(٦) كقول امرئ القيس :

فما نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(٧) انظر دراسات ، القسم الثاني جـ ٦٤٥/٤ .

(٨) في ط : مذاكير .

(٩) قال أبو حيان : «نصَّ النخويون على أنَّ اسمَ الجمع لا يُشَيَّ» [البحر ٩٠/٣] .

وقال سيبويه : « وقالوا : إبلان ؛ لأنه اسم لم يكسر عليه ، وإنا يريدون قطيعين ، وذلك يعنون ، وقالوا :

لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا ، وإنا نسمع ذا الضرب ، ثم تأتي بالعلة والنظائر . » [الكتاب ٢٠٢/٢]

بولاق] ، وانظر ابن يعيش ١٥٣/٤ .

قال^(١) :

٥٧٦- لنا إِبْلَانٌ، فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ * فَعَنْ أَيَّهِمَا^(٢) مَا شِئْتُمْ فَتَنْكِبُوا

وقال^(٣) :

٥٧٧- لِأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا * عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهِجَا جِمَالَيْنِ
وَلَا يَجُوزُ : لَنَا مَسَاجِدَانِ .

(١) هو شُعْبَةُ بن قَمِير، كما في المُفَصَّل ١٨٦ ، وابن يَعِيش ١٥٤/٤ . وهو في : الخزانة ٥٦٤/٧ هارون، ونوادير أبي زيد ٤١٧ ، وإيضاح الشعر ورقة ٣٥/ب ، والأصمعيات ١٦٧ [تحقيق شاکر وهارون ، المعارف بمصر سنة ١٣٧٥] .

والشاهد فيه : أنه يجوز ثنية اسم الجمع على تأويل فرقتين، والقياس بأباه ؛ لأنَّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والثنية تدل على القلة فهما معنيان متدافعان . ولولا هذا التأويل لم يُسَخَّ ذلك بحال . ومعنى البيت : لنا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ مِنْ قَرَى الْأَصْيَافِ فَاخْتَارُوا مِنْهَا مَا يَرْضِيكُمْ وَتَنْكِبُوا، واعدلوا عما لا يرضيكم منها» [المفصل ١٨٦ حاشية (٢)] .

(٢) من م .

(٣) عمرو بن العَدَاء الكَلْبِي ، وكان معاوية - رضي الله عنه - استعمل ابن أخيه عمرو بن عَتْبَةَ على صدقاتهم، فاعتدى، فقال عمرو ذلك .

الخزانة ٥٧٩/٧ هارون ، مجالس ثعلب ١٤٢/١ ، المفصل ١٨٧ ، ابن يعيش ١٥٤/٤ ، المجمع ٤٢/١ .
و(أوباد) جمع وِيد كَفَخَذ، وهو السَّيء الحال .

واللام في (لأصبح) واقعة في جواب قسم مقدَّر . و (الحي) اسم أصبح أو فاعلها، و(أوباداً) خبرها، أو حال من فاعلها . و(جَمَالَيْنِ) : مفعول (يَجِدُوا) .
والشاهد فيه كالذي في الشاهد المتقدم .

[الجَمْعُ : تعريفه ، والفرقُ بينه وبين ما دلَّ على متعدد كاسم الجمع واسم الجنس]

قوله : « المجموع^(١) » : ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما ، فنحو : تمر ، وركب ، ليس بجمع على الأصحَّ ، ونحو فُلك : جمع .

قوله : « ما دلَّ على آحاد » ، يَشْمَلُ المجموعَ وغيره ، من اسم الجنس ، كتمر ، ونخل ، واسم الجمع ، كرهط ، ونفر ، والعدد ، كثلاثة وعشرة ، ومعنى قوله : « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » أي تُقْصَدُ تلك الآحاد ، ويُدَلُّ عليها بأن يُؤْتَى بحروفٍ مفردةٍ ذلك الدالَّ عليها ، مع تغيير ما ، في تلك الحروف ، إمَّا بتغيير ظاهر ، أو مقدر ، فالظاهر ، إمَّا بالحرف ، كمسلمون ، أو بالحركة ، كأَسَد ، في أَسَد ، أو بهما ، كرجال ، وغُرَف ، والتغيير المقدر ، كهجان وفُلك ، فقوله : بتغيير ما ، أي : مع تغيير ، وهو حالٌ من قوله : « حروف مفردة » ؛ أي كائنةً مع تغيير ما ، ودخل في قوله : تغيير ما ، جمعا السلامة ؛ لأن الواو والنون ، في آخر الاسم ، من تمامه ، وكذا الألف والتاء ، فتغيَّرت الكلمة بهذه الزيادات ، إلى صيغة أخرى ، وخرج بقوله : « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » : اسم الجمع نحو إِبِلٍ وَغَنَمٍ ، لأنها وإن دَلَّت على آحاد ، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بل أُخِذَتْ حروفُ مفردِها وَغُيِّرَتْ بتغيير^(٢) ما ، بل آحادها ألفاظٌ من غير لفظها ، كبعير ، وشاة .

(١) في شرح الحدود النخوية للفاكهي ص ٢٨٨ : « حُدَّ الجمع : هو الاسمُ الموضوع للآحاد المجتمعَةِ حال كونه دالًّا عليها ، مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف أي بحرفه ، سواء أكان له من لفظه واحد مستعمل كـ « الزيدون » والرجال والمسلمات أم لم يكن كعبايد وشباطيط وأبائيل . . . » .
وانظر المقتصد ١٩٢/١ . وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٩ - ٩٠ ، والفوائد الضيائية ١٧٨/٢ .
(٢) في د ، ط : تغييراً ما .

فَإِنْ قِيلَ : فنحو ركب في راكب، وطلَبَ في طالب، وجمال وياقر في جمل وبقر، داخل فيه، إِذْ أَحَادُهَا من لفظها كما رأيتَ، أَخَذَ «راكب» مثلاً، وَغُيِّرَتْ حُرُوفُهُ، فصار: رَكْب .

قلت: ليس «راكب» بمفرد «ركب» وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الأحاد، لم تكن جموعَ قَلَّةٍ؛ لأنَّ أوزانها محصورة، كما يجيء، بل جموع كثرة، وجمعُ الكثرة لا يُصَغَّرُ على لفظه، بل يُرَدُّ إلى واحدٍ كما يجيء في باب التصغير، وهذه لا ترد نحو: رُكَّيب، وجُوَيْمِل، وأيضاً، لو كانت جموعاً لردَّت في النسب إلى آحادها (١٨٧ أ) ولم يُقَلَّ: رُكَّيبٍ وجمالٍ، وأيضاً لو كانت جموعاً، لم يُجَزَّ عَوْدُ الضمير الواحد إليها، قال^(١) :

٥٧٨ - فَإِنْ تَكْ ذَا^(٢) شَاءَ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ * لَهُمْ^(٣) جَامِلٌ مَا يَهْدُ اللَّيْلَ سَامِرُهُ
وقال^(٤) :

فَعَبَّتْ غِشَاشاً^(٥) ثُمَّ مَرَّتْ كَانَهَا * مع الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةِ مُجْفِلٍ - ٥٥٧

(١) الخطيئة (ديوانه ١٢ بشرح السُّكْرِي . التقدم سنة ١٣٢٣هـ).
والبيت من قصيدة له ، هجاءها الزُّبَيْرُ بْنُ بَذْرِ الصَّحَابِيَّ، و(الجمال) اسمُ جمع بمعنى جماعة الإبل مع رُعَاتِهَا .
(والليل) ظرفٌ، وسامره : فاعله . والضمير للجمال .
ومعنى البيت : أي لا يسكن ولا ينام الذي يحفظ الإبل ، وهو السامر . يعني أن الرعاة يسهرون ليلهم لحفظ إبلهم .
هذا، وقد استشهد بالبيت على أنَّ (الجمال) : ليس بجمع ، بل هو اسمٌ للجمع بدليل عَوْدِ الضمير عليه مفرداً .
الخزاعة ٣/٨ ، ٤ ، ابن يعيش ٧٨/٥ .

(٢) من د .

(٣) ط : لها .

(٤) الشنفرى ص ٣٤ شرح د . عبدالحليم حفي ، وقد سبق تخريج البيت .

(٥) من م ، د .

ويخرج، أيضاً، اسم^(١) الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: رومي وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وُضِعَ لما فيه الماهية المعينة، سواء كان واحداً، أو مُثْنًى، أو جمعاً، ولو سلّمنا الدلالة عليها، فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده .

فإن قيل: أليس آحاده أخذت وغيّرت حروفها بحذف التاء أو الياء؟ قلت: ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردّين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم^(٢) الجمع، ونزید عليه، أنّ اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر^(٣)، على التمرة، والتمرتين والتمرات، وكذا: الروم: فإن أكلت تمرة أو تمرتين، وعاملت رومياً أو روميّين، جاز لك أن تقول: أكلت التمر، وعاملت الروم، ولو كانا جمعين، لم يميز ذلك، كما لا يقع رجال، على رجل، أو رجلين، بلّى، قد يكون بعض الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال لا بالموضع، كلفظ الكلّم، وعند الأخفش^(٤): جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من

(١) «اسم الجنس الجمعي :

- ١ - موضوع للماهية ، فيصلح للواحد وللأثنين والجمع .
 - ٢ - ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً .
 - ٣ - الكثير أن يكون له واحد من لفظه .
 - ٤ - يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء .
 - ٥ - اسم الجنس مذكر، أو يجوز فيه الوجدان والجمع مؤنث .
- [دراسات ، القسم الثاني ج ٤ / ٦١٨ ، ٦١٩] .

(٢) اسم الجمع :

- ١ - دال على الجماعة ، لا يستعمل في الواحد ، وفي الاثنين .
 - ٢ - ليس له واحد من لفظه غالباً ، وإن وجد له واحد فرق بينها بغير التاء والياء .
 - ٣ - لا يكون على وزن . من أوزان الجموع .
 - ٤ - يجوز أن يعود الضمير إليه مذكراً .
- [دراسات القسم الثاني ج ٤ / ٥٩٦ ، ٥٩٧] .

(٣) قوله «التمر» سقطت من ط .

(٤) تبيان الكحيل ص ١٦٨ .

تركيبها، كجامل وباقر، وركب: جمع^(١)، خلافاً لسيبويه^(٢)، وعند الفراء^(٣): كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، أو اسم جنس كتمر، وروم فهو جمع، وإلا فلا.

وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل، وتراب، وإنما لم يَجِبْ لِمِثْلِ تراب، وخل مفرد بالتاء، إذ ليس له فرد مميز^(٤) عن غيره، كالتفاح، والتمر، والجوز.

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنها ليسا على أوزان جُموع التكسير، لا الخاصة بجمع القِلَّة، كأفْعلة وأفْعَال، ولا المشهورة فيه كِفْعلة نحو: نسوة، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنتين، بخلاف اسم الجنس، وأنَّ الفَرْقَ بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميِّز، إمَّا بالياء، أو التاء بخلاف اسم الجمع.

فإن قيل: فقد خرج بقولك: مقصودة بحروف مفردة بعضُ الجُموع أيضاً، أعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبايد بمعنى الفَرْق، ونسوة في جمع امرأة، فينبغي أيضاً، أن يكون من أسماء الجُموع، كإِبلٍ وَعَنَمٍ.

قلت: إنَّ أسماء الجُموع، كما مرَّ، هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجُموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونحو عباديد^(٥)، وعبايد، وزن خاص بالجمع،

(١) أي جمع تكسير.

(٢) الكتاب ٢٠٣/٢ بولاق؛ وفيه: «...» ومثل ذلك الجامل والباقر، لم يكسر عليهما جَمَلٌ ولا بَقَرَةٌ. والدليل عليه التذكيرُ والتحقيرُ، وأنَّ فاعلاً لا يكسرُ عليه شيءٌ.

(٣) تبيان الكُحَيْلِ ١٦٨. هذا وقد علّقَ أستاذنا الدكتور أحمد حسن كحيل على رأيي الأخفش والفراء، فقال: «وهما رأيان ضعيفان لما تقدم من أنَّ هذه الألفاظ تصغر على لفظها، ويعود الضمير عليها مذكراً، وليس ذلك شأن الجمع».

(٤) ط: متميز.

(٥) قوله: (عبايد) الفَرْق من الناس، وكذا العبايد. قال سيبويه ٨٩/٢ بولاق: «...» لأنه ليس له واحد، وواحدُه يكون على فَعْلُولٍ أو فَعْلِيلٍ أو فَعْلَالٍ. وانظر ١٤٢/٢ بولاق.

ونحو: نسوة^(١) مشهور فيه، فوزنها أَوْجَبَ أن تكون من الجموع، فيقدر لها واحد، وإن لم يستعمل، كعبّاد، وعبدود، ونساء^(٢) كغلام وغلّمة فكأن له مفرداً غُيِّرَ تغييراً ما.

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو مذاكير^(٣) في جمع ذكر، ومحاسن في جمع حسن، ومثابه في جمع شبه^(٤)، وإن كان لها واحد من لفظها، لما لم يكن قياسياً، فكان واحدها مذكور^(٥)، أو مذكّار، ومحسن ومثبه، وكذا: أحاديث^(٦) النبي صلى الله عليه وسلم، في جمع الحديث، وليس جمع الأحداثئة المستعملة، لأنها: الشيء الطفيف الرذل، حوشي صلى الله عليه وسلم من مثله.

وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضاً مما ليس في الأصل مصدراً وُصِفَ به، يُعَرَفُ كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونه اسم جنس، بأن يُنظر. فإن لم يُثنَ إلا، لاختلاف النوعين، فهو اسم جنس، كالتمر والعسل، وإن ثُنِيَ، لا، لاختلاف

(١) في سيبويه ٢٢/٢ بولاق: «نساء جمع نسوة»، وقال في ص ٨٦: «لأنه (نساء) جمع نسوة، وليس نسوة بجمع كسر له الواحد»، وانظر ص ٢١١. وفي الكشاف ٦٤٢/٢: «النسوة: اسم مفرد لجمع امرأة... وفيه لغتان: كسر النون وصحتها».

وفي البحر ٢٩٩/٥: «النسوة، بكسر النون فَعْلَةٌ، وهو جمع تكسير للقلّة، لا واحد له من لفظه، وقال ابن السراج إنه اسم جمع».

(٢) م، د: «ونساء كما يقال غلام».

(٣) انظر سيبويه ٣٤٨/١ و ٢٩/٢، ٢٠٨، ٢٢١ بولاق.

(٤) انظر شرح الشافية ٢٦٩/١.

(٥) في ط: «فكان واحدها مذكوراً».

(٦) «الأحاديث: جمع حديث جمعاً غير قياسي، وقياس الحديث أن يجمع على حُدُث كسرر أو على حُدُثان كرُغفان، وقياس الأحاديث أن تكون جمع أحداثئة، وقد وردت الأحداثئة بمعنى الحديث، قال الشاعر:

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسَهَا * إِذَا مَا انْقَضَتْ أَحَدُوهُ لَوْ تَعِيدَهَا.

شرح الشافية ٢٠٥/٢ هامش (٣).

وانظر اللسان / حدث ٥٨٢/١ ط. الحياط.

النوعين، فهو جمع مقدر تغييره، كهجان^(١)، بمعنى الأبيض، وكالفلك^(٢)، والدلاص^(٣)، تقول في الثنية: هجانان^(٤) وفلكان، ودلاصان^(٥)، فهجان ودلاص، في الواحد، كحمار وكتاب، وفلك، كقفل، وفي الجمع: كرجال وخضر، الحركات والحرف المزيد، غير حركات المفرد وحرفه تقديراً.

وأما الوصف الذي كان في الأصل مصدراً، نحو صوم وغور، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، قال الله تعالى:

﴿ حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ ^(٦) الْمُكْرَمِينَ ﴾،

وقال:

﴿ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْإِحْرَابَ ^(٧) ﴾،

ويجوز اعتبار حاله المتنقل إليها، فيثنى ويجمع، يقال: رجلان عدلان ورجال عدول،

(٢) هجان: للواحد وللجمع، وقالوا: هُجْنٌ، وهجائن. انظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق، وشرح الشافعية ٢٧٣/٢ هامش (١)، والمختصص ٢٣/١٧.

(٢) الفلك، بالضم: السفينة. تذكر وتؤنث. [المذكر والمؤنث للقراء ص ٩٨]، وانظر شرح الشافعية ٢٧٣/٢ هامش (٢).

(٣) دلاص: للواحد والجمع، وقالوا: دُلُص. انظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق.

(٤) ط: هجنان.

(٥) وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه، تقول: هذا هجان: أي كريم خالص، وهذان هجانان، وهؤلاء هجان، شبهوا هجاناً الواحد بفعيل، فكما يجمع فَعِيل على فَعَال ككريم على كرام جمعوا فَعَالاً على فَعَال؛ ففَعَال في المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال.

وذكر الجرمي: هذا هجان، وهذان هجان، وهؤلاء هجان، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد؛ لجزمه مجرى المصدر، وفي دلاص ما في هجان من المذهبين... [شرح الشافعية ١٣٥/٢، ١٣٦]، وانظر سيبويه ٢٠٩/٢ بولاق، والمقتضب ٢٠٥/٢ - ٢٠٦.

(٦) الذاريات/٢٤، والآية بتأنيدها: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾.

(٧) ص / ٢١، ونصها: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْإِحْرَابَ ﴾.

وأما تاء التانيث فلا تلحقه لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وُضع وصفاً، وأما قوله تعالى :

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾^(١) ،

وقوله :

﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾^(٢) ، فليس باسم الجنس ، إذ يقال : عدوان ، وضدان ، لا ، لاختلاف النوعين^(٣) ، ولا مشتركاً بين الواحد والجمع ، كهجان ، لأنها ليسا على وزن الجمع ، ولا اسمى جمع كإبل^(٤) ، لوقوعهما على الواحد أيضاً ، ولا مما هو في الأصل مصدر ، إذ لم يستعملَا مُصْدَرَيْن ، بل هما مفردان أطلقا على الجمع ، كما ذكرنا قبل .

أنواع الجمع : [جمع المذكر السالم]

قوله : « وهو صحيح ومكسر ، الصحيح لمذكر ومؤنث ، المذكر : ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة^(٥) ليدل على أن معه أكثر منه فإن كان آخره ، ياء قبلها كسرة حذفت ، مثل : قاضون ، وإن كان مقصوراً ، حذفت الألف وبقي (١٨٧ب) ما قبلها مفتوحاً مثل مصطفون » .

(١) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّبِعُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

(٢) مريم / ٨٢ ، وبئسها : ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ .

(٣) ط : النوعين .

(٤) في المفردات للراغب الأصفهاني ص ٨ : « الإبل لا يقع على البُغران الكثيرة ، ولا واحد له من لفظه » .

وفي البحر ٢٣٤/٤ : « الإبل : الجمال ، للواحد والجمع ، ويُجمع على آبال » .

(٥) انظر تعليل التفريق بين المثني والجمع بكسر النون في الأول ، وفتحها في الثاني دون العكس ، في أسرار العربية

قيل : قد تُكسر^(١) نون الجمعِ ضرورة^(٢)، قال^(٣) :

٥٧٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَّاحٍ * وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

ويمكن أن يكون، جَعَلَ النون مُعْتَقَبَ الإعراب، أي زعانف قومٍ آخَرِينَ، ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً، أو لا، وقد مضى حكمُ الصحيح . والمعتلُّ إمَّا أَنْ يكون منقوصاً أو مقصوراً أو غير ذلك، فما هو غير ذلك، في حكم الصحيح، كظبيون، ودلوون في العاقل المسمَّى بظبي ودلو، والمنقوص تُحَذَفُ يَأْوُهُ، وذلك لأنها تَنْضُمُ قبل الواو، وتنكسر قبل الياء، والضمُّ والكسْرُ: مستقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفاً، كما في: جاءني القاضي . وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما، فَحَذَفَا^(٤)، فالتقى ساكنان، فَحَذَفَ أَوَّلُهُمَا كما هو القياسُ في الساكنين اللذين أَوَّلُهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ، فَضُمَّ ما قبل الواو، لمناسبتهما للضمة كما في الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسَّرَ النُّطْقُ بها، ولو قلبت الواو ياءً، لم يَبْقَ فَرْقٌ بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر .

فإن قيل : فكذا في نحو : مسلمي .

(١) ط : يكسر .

(٢) قال الفراء : «وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ : ﴿قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلَعُونَ فَأُطْلِعَ﴾ فكسر النون ، وهو شاذٌ . وقيل إنَّ الشذوذ راجعٌ إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنون الوقاية» .

معاني القرآن ٣٨٥/٢ . وهي قراءة ابن مَحْيِصَن . انظر المحتسب ٢١٩/٢ .

(٣) جَرِير (ديوانه ٥٧٧ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ)؛ وفيه : بَنِي عُبَيْدٍ بدل بني رِيَّاح . قال البغداديُّ في الخزانة ٧/٨ هارون : «نَصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ في كتابِ ضرائرِ الشعرِ أنَّ كسر نون الجمع لا يكون إلَّا في حالِ النصبِ والخفض، كما أنَّ فتح نون التثنية لا يكون إلَّا كذلك . . .» .

وأقولُ : قد نَصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ عليه في حالِ التثنية . [ضرائر الشعر ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩] . وانظر معجم شواهد العربية ٤٠٧/١ ، وشرح المُرَادِي على الألفية ٩٩/١ .

الشاهد فيه أنَّ نون الجمعِ قد تُكسَرُ في ضرورة الشعر كما في (آخَرِينَ) . ويمكن أن يكون جَعَلَ النون معتقَبَ الإعراب؛ أي : زعانف قومٍ آخَرِينَ : قال ذلك الرضي .

(٤) ط : فحذفها .

قلت : ذلك لياء الإضافة التي هي على شرف^(١) الزوال، وأما في حال النصب،
والجر، فحذفت الياء، وبقيت الكسرة على حالها، لكون ياء الجمع بعدها .

ولم تُحذف^(٢) ياء المنقوص في المثني لأنها تنفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثني وياه،
والفتحة لا تستثقل على الياء، كما في رأيت القاضي .

وإن كان الاسم مقصوراً، حذفت الألف في الأحوال^(٣)، للساكنين، نحو:
مصطفون، ومصطفين، والعيسون والعيسين، وإنما حذفت في الجمع وقلبت في المثني
مع التقاء الساكنين فيه أيضاً، وكون أولهما حرف مد، إمّا لأنه لو حذفت في المثني،
أيضاً، لالتبس في الرفع إذا أضيف، بالمفرد نحو: جاءني^(٤): أعلا إخوتك، بخلاف
الجمع، فإنك تقول فيه أعلّو^(٥) إخوتك، وأعلّهم، فلا يلتبس به، وإمّا لأن فتحة
الواو والياء قبل الألف أو الياء في نحو: عصوان وعصوين، ورحيان ورحيان، أخف
من ضمتهما أو كسرتهما قبل الواو والياء، ومن ثمة، لا ترى في الطرف نحو: غزّوت
ورمييت، كما ترى نحو: غزّوان^(٦) وغليان، فإذا لم يأت ذلك في الطرف، مع كون الواو
المضمومة في نحو غزّوت، والياء المكسورة في رمييت في حكم الوسط للزوم الواو
والياء بعدهما، كما في: سبّوت، وعفريت، فما ظنك بنحو: أعلّون، وأعلّين مع
عدم لزوم واو الجمع وياه، بل يجيء مثله في الوسط نحو: قوّول وطويل، وغَيّور،
ويبيع .

والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً، فيقولون: العيسون بضم
السين، والعيسين بكسرها .

(١) ط : أشرف .

(٢) ط : يحذف .

(٣) أي أحوال الإعراب الثلاثة .

(٤) ط : جاء .

(٥) ط : أعلّوا .

(٦) في ط : نَزَّوان .

[شَرْطُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ]

قوله : « وشرطه : إن كان اسماً فمذكر علم يعقل ، وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل فعلاء ، مثل أحمر . . . ، ولا فعلان فعلى ، مثل سكران ، ولا مستوياً فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ، ولا بناء تأنيث مثل علامة » .

قوله : « وشرطه^(١) ، أي شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسماً ، أي غير صفة .

قال في الشرح : كان مستغنياً عن قوله : مذكر ؛ لأن الكلام في جمع المذكر ، وإنما ذكره ليرفع وهم من يظن أن قوله : جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحتته معنى ، كما يسمى الأبيض بالأسود ، فيقال : جمع المذكر لغير جمع المذكر ، أو ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير .

ولا شك في برودة هذين العذرتين ، ثم قال : أو يُظَنُّ أَنَّ طَلْحَةَ داخل ، فيجمعه على « طلحون »^(٢) ، وهذا ، أيضاً ، ليس بشيء ، لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فمذكر ، يخرج ، أيضاً ، بقوله ، جمع المذكر ، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ ، لم يخرج بالثاني ، أيضاً .

وكان عليه أن يقول : شرطه التجرد عن التاء ، ليدخل فيه نحو : وقرأ ، وسلمى اسمي رجلين ، فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً ، ويخرج نحو طلحة وحده .

واعلم أن شروط جمع المذكر بالواو والنون ، على ضريين ، عام للصفات^(٣) والأسماء وخاص بأحدهما ، فالعام لهما شيان : أحدهما التجرد عن تاء التأنيث ، فلا^(٤) يجمع

(١) ط : الواو ساقطة .

(٢) هذا رأي الكوفيين كما في شرح ابن عصفور جمل الزجاجي ج ١ ص ١٤٧ ، (طلحون) بسكون اللام ، ورأي

ابن كيسان (طلحون) بفتح اللام . كما في الإنصاف ، المسألة الرابعة . وانظر الفوائد الضيائية ١٨٢/٢ .

(٣) في ط : للأسماء والصفات . (٤) في ط : ولا .

نحو طلحة في الأسماء، وعلامة في الصفات^(١)، بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كَيْسَانَ في الاسم ذي التاء، فإنهم أجازوا: طَلْحون بسكون عين الكلمة، وابن كَيْسَانَ^(٢) يفتحها، نحو: طَلْحون، قياساً على الجمع^(٣) بالالف والتاء، كالطلّحات والحَمَزات، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا أَرَضون، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء.

والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال، أما الاستعمال فنحو قوله^(٤):

٥٨٠ - نَضَرَ اللهُ أعْظَمًا دَفَنُوهَا * بسجستانَ طلحةَ الطلّحاتِ

وأما القياس فلأن التاء، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيت، وإن حُذِفَتْ، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها، لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون، ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة، نحو: رُبْعون وعلّامون، ولا يجوز اتّفاقاً، وإن قاسوا ذا التاء على ذي الألف، فليس لهم ذلك؛ لأن الألف الممدودة تقلب واواً فتتمحي صورة علامة التأنيت وإنما قلبوها واواً دون الياء، (١٨٨أ) لتشابههما في الثقل، كما قيل في صحراوات، والألف المقصورة تحذف، وتبقى الفتحة قبلها دالةً عليها، وإنما لم تحذف الممدودة، والمقصورة نسيّاً، حذَفَ التاء للزومهما الكلمة، فكأنها لامها .

(١) ط : الصفاب . (٢) الأحاجي النحوية ص ٩٠ .

(٣) عَوَّلَ على المعنى .

(٤) هو عُبيدُ اللهِ بنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ (ديوانه ٢٠ تحقيق محمد يوسف نجم دار صادر، بيروت، سنة ١٩٥٨م).

الخزاعة ١٠/٨، ضرائر الشعر ١٦٥؛ وقد أورده ابنُ عُصْفُورٍ شاهداً على حذف المضاف من غير أن يقام المضاف

إليه مقامه في رواية مَنْ خَفَضَ (طلحة)، يريد : أعظم طلحة الطلحات .

الأحاجي النحوية ص ٨٩، المسائل العسكرية ص ١١٢، الإفصاح ص ١١٤؛ وفيه : رَجِمَ بدل نَضَرَ،

المقدمة المحببة ١٣٧/١، معجم الشواهد ٧٦/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٠٥/١ .

و(طلحة) بالنسب على إضمار أعني، أو منصوبٌ بترَعِ الخافض ؛ كأنه أراد: (نَضَرَ اللهُ أعْظَمًا دَفَنُوهَا لطلحة) .

الشاهد أن السماع والاستعمال في نحو (طلحة) وهو كل علم مذكور مخترم بالهاء، جمعه بالالف والتاء، ولم يُسمع

جمعه بالواو والنون .

وَذَكَرَ أَنَّ الْمَازِيَّ، كَانَ يُجِيزُ فِي: وَرَقَاؤُونَ^(١)، الهمز في الواو لأجل الضمة، قال السَّيرافي: هَذَا سَهْوٌ؛ لِأَنَّ انْضِمَامَهَا لَوَاوِ الْجَمْعِ بَعْدَهَا فَهُوَ^(٢) كَانْضِمَامِ وَاوٍ: ذَلُوكَ وَاَنْضِمَامِ وَاوٍ: أَعْلَوُ^(٣) الْقَوْمِ، وَلَا يَجُوزُ الِهْمَزُ فِيهِمَا اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ هَمْزُ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ضَمَّةً لَازِمَةً، كَمَا يَجِيءُ فِي التَّصْرِيفِ^(٤).

وَإِذَا سُمِّيَ بِسَعَادٍ وَزَيْنَبٍ وَهَنْدٍ، مَذَكَّرُ عَالَمٍ، جُمِعَتْ أَيْضًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، كَمَا يَجْمَعُ نَحْوُ زَيْدٍ، بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مَوْثٌ، وَكَذَا إِذَا سُمِّيَ بِأَحْمَرَ مَذَكَّرُ عَالَمٍ قُلْتُ أَحْمَرُونَ، وَأَحْمَرٍ، وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مَوْثٌ قُلْتُ: أَحْمَرَاتٍ وَأَحْمَرٍ، وَالثَّانِي مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْعَامَّيْنِ أَنْ يَكُونَ مِنَ أُولَى^(٥) الْعِلْمِ، فَلَا يَجْمَعُ نَحْوُ: أَعْوَجَ، وَفَرَسٍ طَوِيلٍ، بِالْوَاوِ وَالنُّونِ.

وَقَدْ يَشْبَهُ غَيْرُ ذَوِي الْعِلْمِ بِهِمْ فِي الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَصْدَرُ تِلْكَ الصِّفَاتِ مِنْ أَفْعَالِ الْعِلْمَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ أَتَيْنَا طَائِعِينَ ^(٦) ﴾،

(١) فِي سَبِيحِهِ ٩٦/٢ بَوَاقٍ: «وَإِذَا جُمِعَتْ (وَرَقَاءُ) اسْمُ رَجُلٍ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَبِالْيَاءِ وَالنُّونِ جِئْتُ بِالْوَاوِ وَلَمْ تَهْمَزْ، كَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالتَّاءِ فَقُلْتُ: وَرَقَاؤُونَ».

(٢) فِي مِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَهُوَ... مَا يَلِي: «فَهُوَ كَضَمَةِ الْوَاوِ لِلْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ ذَلُوكَ، أَوْ لِلْسَّاكِنِينَ نَحْوِ مُصْطَفَوِ الْبَلَدِ وَلَا يَجُوزُ الِهْمَزُ فِيهِمَا اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الِهْمَزُ فِي الْوَاوِ إِذَا كَانَ ضَمَّهُ لَازِمًا».

(٣) فِي ط: أَعْلَوْا.

(٤) فِي الْمُتَصِفِ ٢١٤/١، ٢١٥: «[جَوَازُ هَمْزِ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ضَمًّا لَازِمًا إِذَا كَانَتْ حَشْوًا]... يَجُوزُ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِالْوَاوَيْنِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْوَاوَيْنِ... قِيلَ لِأَنَّ الْوَاوَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَوَّلًا إِلَّا وَاحِدَاهُمَا زَائِدَةٌ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتَا وَاحِدَاهُمَا زَائِدَةٌ أَلْزَمُوهُمَا الِهْمَزَ، وَشَبَّهَتْ الْمَضْمُومَةُ بِهَا فَجَازَ هَمْزُهَا؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ زَائِدَةً، وَجَازَ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْلُغُ الْحَرَكَةُ أَنْ يَكُونَ لَهَا حُكْمُ الْحَرْفِ التَّامِّ».

(٥) الْمُرَادُ بِأُولَى الْعِلْمِ: ذَوُو الْعُقُولِ.

«وَإِنَّمَا عَرَّبَ بِالْعِلْمِ لِيَسُوْغَ إِطْلَاقَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ تَجْمَعُ صِفَاتُ اللَّهِ، نَحْوُ: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾. فَلَا يُقَالُ فِي جَانِبِ اللَّهِ: إِنَّهُ عَاقِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ». [تَبْيَانُ الْكَحِيلِ ص ١٢٧ هَامِشُ (٢)].

(٦) فَصَّلَتْ / ١١، وَالْآيَةُ بِنِهَايَةِهَا: «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ».

وقوله :

﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ^(١) ﴾

و ﴿ رَأَيْتَهُمْ إِلَىٰ سَجْدَةٍ ^(٢) ﴾ ،

ومثله في الفعل :

﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ^(٣) ﴾ .

وقول المصنّف ^(٤) : «لَمْ يعقل ومذكر يعقل ، الأولى فيه أن يقول «يعلم» ، ليشمل

نحو قوله تعالى :

﴿ فَنِعْمَ الْمَسْهُودُونَ ^(٥) ﴾ ،

إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل ، لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه ،
تعالى الله عنها علواً كبيراً .

وإنما خصّ أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون ، لأنهم أشرف من غيرهم
والصحة في الجمع أشرف من التكسير ، وأما اختصاصهم بالواو ، فلما مرّ في تعليل
تخصيص ضمير العقلاء في نحو : الرجال ضربوا ، بالواو .

وخصّ بهذا الجمع من بين العلماء : الوصف والعلم دون غيرهما ، نحو رجل
وإنسان ، أما العلم فتحصيئاً له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في
الاسم باعتباره ، وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن ،
وأيضاً ، فإن العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلميّ كما مضى ،

(١) الشعراء / ٤ ، ونصّها : ﴿ إِن نَّشَاءُ نُزِلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ .

(٢) يوسف / ٤ ، ونصّها : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَيُّوبُ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ .

(٣) ياسين / ٤٠ ، والآية بتمامها : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

(٤) الإيضاح في شرح المفضّل ٥٣٥/١ .

(٥) الذاريات / ٤٨ ، ونصّها : ﴿ وَالْأَرْضُ فَرَشَتْهَا فَنِعْمَ الْمَسْهُودُونَ ﴾ .

فَيُجْبَرُ بالتصحيح ، كما جُبرَ في نحو: قلون وكرون ، [ولهذا تَشَارَكَ بَابُ العلم المجموع هذا الجمع ^(١) وباب كرون في جواز جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب] .

وأما الوصفُ فلأنه لما وضع مشابهاً للفعل ، مُؤَدِّياً معناه ، معللاً بإعلاله ، مصححاً بتصحيحه ، كما نُبِنَ ^(٢) في التصريف ، أريد أن تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصفُ عليه في الجمع ، كعلامة الفعل وهي في الفعل واو ، نحو: الرجال فعلوا ، ويفعلون ، فجعلت في الوصف أيضاً واواً ، وإن كان واو الفعل اسماً ، وواو الاسم حرفاً ، ولتناسب الواوين ، قُبِحَ قام رجل قاعدون غلماناً ، كما قُبِحَ : يقعدون غلماناً ، ولما لم يكن في غير الوصف ، والعلم ما اختصاً به من المقتضيين للتصحيح لم يُجَوِّزوا ^(٣) تصحيحه .

والوصفُ الذي يجمع بالواو والنون : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول وأبنيةُ المبالغة ، إلا ما يُسْتثنى ، والصفة المشبهة ، والمنسوب ، والمصغَّر ، نحو رَجُلُونَ ، إلا أَنَّ المصغَّر مُخَالَفٌ لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جَرِّها .

وإنما لم يُجَرَّ ، لأنَّ جَرِّي الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين ، كالضارب والمضروب والطويل والبصري ، فإنها لا تدل على موصوفٍ معين ، وأما المصغَّر فإنه دالٌّ على الصفة والموصوف المعين معاً ، إذ معنى رَجُلٌ : رَجُلٌ صغيرٌ فوزانهُ وزانٌ : رجل ورجلين ^(٤) ، في دلالتها على العدد والمعدود معاً فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما ، كما تقدَّم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها ، كالصفات الغالبة ، ويفارقها ، أيضاً ، من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ، لأنَّ الصفات ترفع بالفاعلية ، ما هو موصوفها معنىً ، والموصوف في المصغر مفهومٌ من لفظه فلا

(١) الذي بين قوسين ساقطٌ من ط ، وهو في الأصل ، وم .

(٢) في ط : يبين .

(٣) في ط : يجوز .

(٤) في ط : الواو ساقطة .

يذكر بعده، كما لا يذكر قبله، فلما لم يعمل في الفاعل وهو أصلُ معمولاتِ الفعل لم يعمل في غيره من الظرف، والحال، وغير ذلك .

وأما الخامس^(١) من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلمية، وقَبُولُ تاءِ التانيث، فالعِلْمِيَّةُ مختصةٌ بالأسماءِ، لما ذكرنا، وقَبُولُ تاءِ التانيث مختصٌ بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع: أَفْعَلُ فَعْلَاءَ وفَعْلَانُ فَعْلَى، وما يستوي مذكره ومؤنثه، كما ذَكَرْنَا في بابِ التذكير والتانيث .

وإنما اعتبر في الصفات قَبُولُ التاء، لأنَّ الغالب في الصفات أن يُفَرَّقَ بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل، والفعل يُفَرَّقُ بينهما فيه بالتاء نحو: الرجل قامَ، والمرأة قامت، وكذا في المضارع التاء، وإن كان في الأول، نحو تقوم، والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفَرَّقَ بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كَعَبْرَ، وأتان، وجمل وناق، وحِصان وحَجْرَاءَ، أو يستوي مذكرها ومؤنثها، كَبَشَرٍ وفَرَسٍ، هذا هو الغالبُ في الموضعين، وقد جاء بالعكس أيضاً في كليهما نحو: أحمر وحمراء والأفضل والفضلى وسَكْرَان (ب ١٨٨) وسَكْرَى، في الصفات، وكامرى^(٢) وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء؛ فكلُّ صفةٍ لا تلحقها التاء، فكأنها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع، أَفْعَلُ فَعْلَاءَ، وفَعْلَانُ فَعْلَى، وأجازَ ابنُ كَيْسَانَ^(٣): أحمرُون وسكرَانُون واستدلَّ بقوله^(٤):

فما وجدتُ بناتُ بني نزارٍ * حلائلَ أسودينا^(٥) وأحمرينا

(١) عودة إلى الحديث عن شروط جمع المذكر السالم .

(٢) في ط : وكامرى، وهذا خطأ .

(٣) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٣٥٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٢٢ من القسم الأول .

(٥) في د : أحمرين وأسودينا .

وهو عند غيره شاذٌ، وأجازَ، أيضاً، حمراوات، وسَكْرِيَّات، بناءً على تصحيح جمع المذكر، والأصل ممنوعٌ فكذا الفرع .

وقد شذَّ من هذا الأصل: أفعال التفضيل، فإنه يُجمع بالواو والنون مع أنه لا تَلَحُّقُهُ التاء، ولعل ذلك، جَبْراً لما فاتته من عمل الفعل «في الفاعل»^(١) المظهر والمفعول مطلقاً، مع أن معناه في الصفة أبلغُ وأتمُّ من اسمِ الفاعلِ الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة، كما جَبَرُوا^(٢) بالواو والنون: النقص في نحو: قلون وكرون، وأرضون، على ما يَجِيءُ .

وأجاز سيبويه^(٣) قياساً، لا سماعاً: ندمانون، في قولهم ندمان، لِقَبُولِهِ التاء، كندمانه، وكذا سيفانون، لقولهم سيفانة، قال سيبويه: لا يقولون ذلك، وذلك لأنَّ الأغلبَ في فِعْلانِ الصفة، ألا تَلَحُّقُهُ التاء، فندمانه وسيفانة، كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأولى ألا يُجمعا هذا الجمعُ حملاً على الأعمِّ الأغلبِ .

وأما نحو عُريانون، ومُخصَّانون، فيجوز اتفاقاً؛ لأن فِعْلانِ الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء .

ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها: عدوة، حملاً على صديقة^(٤)، ومسكينة، حملاً على فقيرة، قال بعضهم: فيجوز في مسكين^(٥) وعدو^(٦)، مسكينون وعدوون، ثم يجوز في المؤنث حملاً على المذكر: مسكينات وعدوات، وهذا قياسٌ لا سماع، كما قال سيبويه^(٧) في: ندمانون .

(١) م، د: في الفاعل والمفعول . (٢) في ط: جبر .

(٣) الكتاب ٢١٢/٢ بولاق .

(٤) في المَخْصَص ٢٩/١٧ - ٣٠: «... من ذلك (الصديق) يكون مذكراً ومؤنثاً وجمعاً باتفاق من لفظه ومعناه...» وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق غُضِيْمَة ٢٨٦/١ .

(٥) «قال أبو الحسن: يعني أن (مفعيلاً) يقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد...» [اللسان سكن ١٧٦/٢ ط . الخياط]

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٧/١ تحقيق غُضِيْمَة، والمَخْصَص ٣٣/١٧ .

(٧) الكتاب ٢١٢/٢ بولاق .

وشدّت من هذا الأصل صفةً على خمسة أحرفٍ أصلية، كصَهْصَلِق^(١)، فإنه يستوي مذكّره ومؤنّثه، مع أنه يقال: صَهْصَلِقُونَ، وصَهْصَلِقَاتٌ^(٢)، لأنّ تكسير الخُمَاسِي مستكّرة، كما يجيء في بابه، فلم يبقَ إلّا التصحيح .

قوله : « وشرطه إنّ كان اسماً فمذكر عَلم » عبارة ركيكة، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله : إنّ كان اسماً فمذكر، شرطاً وجزاءً، خبراً لقوله : وشرطه، لأنّ المبتدأ المقدّر، إذنٌ ، بعد الفاء ، ضميرٌ راجعٌ إلى «اسماً» أي : فهو علم ، فتخلو^(٣) الجملة من ضمير راجعٍ إلى المبتدأ، الذي هو : «شرطه» ، مع أنه لا معنى، إذنٌ، لهذا الكلام ، ومعنى الكلام : إنّ كان اسماً فشرطه أن يكون علماً فيكون ، على هذا، جواب الشرط، مدلول الجملة التي هي قوله : شرطه . . . فمذكر، وفيه محذورات : الأول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلّوه من معنى الشرط كقوله^(٤) :

وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهنّ

عند^(٥) الأخفش ، والثاني : أنّ الشرط كونه مذكراً، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر، والثالث : أنّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، كقوله^(٦) :

٥٨١ - إنك إن يضرع أخوك تضرع

(١) الصهصلق : العجوز الصخابة، وكذا رجل صهصلق، شديد الصوت، ووزنه فعّللل . سيبويه ١٠٦/٢ ، ٣٤١ بلاق .

(٢) في د بعد قوله : «وصهصلقات» : «وذلك لاضطرارهم إليه ، إذ تكسير الخُمَاسِي . . .» .

(٣) في ط : فيخلو .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٠٨ من القسم الأول .

(٥) في م : « على مذهب الأخفش، وفيه ما فيه » ، والحق أنّ الأخفش لا يُجيز ذلك، قال في معاني القرآن ٨٠/١ : «خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء . لو قلت : عبد الله فينطلق لم يحسن» .

(٦) رَجَزُ لَعَمْرُو بنِ خُثَّارمِ البَجَلِيّ، وهو - كما في الخزّانة ٢٠/٨ هارون :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ * إني أخوك فانظرنِ ما تصنع
إنك إن يصرع أخوك تضرع * إني أنا الدّاعي نزاراً فاسمعوا =

كما يجيء في بابه، فلا يُقال: زيد، إن لقيته، مكرمك^(١).

ويمكن أن يعتذر بأن الشرط والجزاء: خبرُ المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أن الضميرَ المقدّر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تعسف في هذا العذر، وكذا قوله بعد: وإن كان صفة فمذكر... .

قوله: «ولا مستوياً فيه مع المؤنث»، عبارة أسخف من الأولى؛ لأن «مستوياً» عطف على أفعل فعلاء، فيكون المعنى: وألاً يكون الوصفُ المذكرُ مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره، ولو قال: ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، لكان شيئاً.

[حَذَفُ نُونِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ، وَمَا شَذَّ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ]

قوله: «وتحذف^(٢) نونه للإضافة، وقد شذَّ نحو سنين وأرضين».

[أَمَّا حَذَفُ النُّونِ فَقَدْ^(٣) مَضَى فِي الْمَثْنَى]، وقد تحذف^(٤) النون للضرورة كما في المثني، أو لتقصير الصلة، كما في قوله^(٥):

وقد استشهد به سيبويه ٤٣٨/١ بولاق، على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: إنك تصرع إن يصرع أخوك، والجواب محذوف، وعند المبرد على إرادة الفاء [المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة]، والبيت في: النحو الكوفي للكنتفراوي ص ١٢٠ تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق سنة ١٩٥٠م.

والأمالي الشجرية ٨٤/١، والروض الأنف ٩٨/١، وضرائر الألويسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥/٢.

الشاهد على أن إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، فإن جملة (تصرع) خبر إن، والجملة دليلُ جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

(١) قال أستاذنا الشيخ محمد عَصِيْمَةُ: «وَيُرَدُّ عَلَى الرَّضِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾» البقرة/٧٠.

(٢) ط: يحذف.

(٣) ليست هذه العبارة في ط.

(٤) ط: قد يحذف، والواو ساقطة.

(٥) سبق تخريجه ص ٩١٠ من القسم الأول.

الحافظو عورة العشيرة لا * يأتهم من ورائهم نطف^(١) - ٢٩٨

وربما سقطت قبل لام ساكنة، اختياراً، كما جاء في الشواذ

﴿إِنكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْآلِيمِ^(٢)﴾

بنصب «العذاب^(٣)» تشبيهاً لها بالتنوين في نحو قوله^(٤) :

وحاتم الطائي وهاب المني - ٥٤٤

قوله : « وقد شذ نحو سنين » ، الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير ، منها : أُبَيُّون ، قال^(٥) :

٥٨٢ - زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ * يَسُدُّ أُبَيُّنُهَا الْأَصَاغُرُ خَلَّتِي

وهو عند البصريين^(٦) ، جَمْعُ « أُبَيْنٌ » وهو تصغير « أُبْنَى^(٧) » على وزن أفعل كَأَضْحَى « فشذوذهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره .

وقال الكوفيون : هو جمع « أُبَيْنٌ » وهو تصغير « ابن » مقدراً ، وهو جمع « ابن^(٨) » ، كأدل في جمع دلو ، فهو عندهم ، شاذ من وجهين : كونه جمعاً لمصغر لم يثبت مكبره ،

(١) في ط : الحافظوا عورة العشيرة * لا يأتهم من ورائهم نطف .

(٢) الصافات / ٣٨ ، والآية بتامها : ﴿إِنكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْآلِيمِ﴾ .

(٣) هي قراءة أبي السَّهْلِ ، كما في شواذ ابن خالويه ص ١٢٧ ، وقراءة أبي السَّهْلِ وأبان عن ثعلبة عن عاصم ، كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(٤) رجَزَ قالته امرأة من بني عُقَيْل تفخر بأخوالها من اليمن ، وقيل : لامرأة من بني عامر . وقد سبق تخريجُه . وهو في تفسير أرجوزة أبي نواس ١٩١ .

(٥) هو سُلَيْمِي بْنُ رَبِيعَةَ ، والبيت من قصيدة عَدَّتْهَا أَحَدُ عَشَرَ بَيْتاً ، أوردها أبو زيد في نوادره ص ٣٧٥ .
الخرانة ٣٠ / ٨ ، ٣٦ ، الأمالي الشجرية ٤٣ / ١ و ٦٩ / ٢ ، ابن يعيش ٥ / ٩ ، ٤١ ، الحماسة بشرح المرزوقي

٥٤٦ .

الشاهد أَنَّ جمع (أُبَيُّنُهَا) شاذٌ ، كما بينه الرضي .

(٦) ذهب إلى ذلك الفارسي في إيضاح الشعر ورقة ١ / ٣٩ ، وانظر التكملة ص ١٧٨ .

(٧) في ط : مقدراً على وزن أفعل .

(٨) قول أبي الحسن ، كما في نوادر أبي زيد ص ٣٧٦ .

وَجِيءَ أَفْعُلُ فِي فَعَلٍ ، وَهُوَ شَاذٌ ، كَأَجْبُلٍ وَأَزْمُنٍ .

وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع «أَيِّن» تصغير ابن ، بجعل همزة الوصل^(١) قطعاً ، وقال أبو عبيد : هو تصغير « بنين » على غير قياس^(٢) .

ومنها : دُهَيْدَهون وأَبْيَكرون في قوله^(٣) :

٥٨٣ - قد شربت إِلَّا الدُّهَيْدَهِينا * قُلَيْصَات وأَبْيَكِرِنا

فهما جمع : دُهَيْدَه مصغر : دهاده وهو صغار الإبل ، وجمع أَبْيَكِر تصغير أَبَكِر مقدراً ، كأضحى عند البصريين ، فهو شاذٌ من وجهين : أحدهما كونه بالواو والنون ، في^(٤) غير العقلاء ، (١٨٩أ) والثاني كونه جَمْعَ مصغر ، لمكَبَر مُقَدَّر ، وهو عند الكوفيين جَمْعُ تصغير أَبَكِر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط ، كالدُّهَيْدَهِين .

(١) انظر شرح الشافية ٢٧٧/١ .

(٢) والقياس : بُنْيُون ؛ لأن (ابن) أصله : بَنُو ، فعادت الواو في التصغير ، ثم قلبت ياء ، وأدغمت في ياء التصغير ، فصارت : [بُنْيُون] .

(٣) رَجَزٌ لم أعتد إلى قائله ، وقال البغدادي في الخزانة ٥٥/٨ هارون : « وهذا الرجز مع كثرة الاستشهاد به لم يُعرف قائله . والله أعلم » .

الخزانة ٥٠/٨ ، ٥٤ هارون ، سيبويه ١٤٢/٢ بولاق ، المُخَصَّص ٦١/٧ ، ١٣٧ ، اللسان (بكر ، يمن ، دهده) ، إيضاح الشعر ورقة ٣٩/أ . والدُّهْدَاه : حاشية الإبل ، فكانه حَقَّر دهاده ، فردّه إلى الواحد ، وهو دَهْدَاه ، وأدخل الياء والنون ، كما تُدْخَل في أرضين وسنين ، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدْخَلَ ياء التصغير .

وأما أَبْيَكِرنا فإنه جمع الأَبَكِر ، كما يُجمع الجُزُر والطُّرُق فتقول : جُزُرَات وطُرُقَات ، ولكنه أدخل الياء والنون ، كما أدخلها في الدُّهَيْدَهِين . والقُلُوص : الناقة الفَتِيَّة . والبَكْر هو من الإبل بمنزلة الشاب من الناس . ويروى بين الشطرين :

* إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ *

وإعراب الدُّهَيْدَهِين : نَصَبٌ على الاستثناء . وقُلَيْصَات : بدل من (ثلاثين) في قوله (إِلَّا ثلاثين) الواقعة بدلاً من (الدُّهَيْدَهِين) ؛ لأن البدل من البدل جائزٌ مشهورٌ .

الشاهد فيه أن جمع مصغر (دهاده) وجمع مصغر (بكر) على ما في البيت شاذٌ .

(٤) ط : من .

ومنها : أولو، فإنه جمع « ذو » على غير لفظه، ومنها عَلِيُّونَ، وهو اسمٌ لـديوان الخير، على ظاهر ما فسّره الله تعالى في ^(١) قوله :

﴿ كَتَبَ مَرْقُومٌ * يَشْهَدُ الْمَرْقُومُ ^(٢) ﴾ ،

فَعَلَى هذا ، ليس فيه شذوذٌ، لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى : عَلِيَّةٌ وهي الغرفة، والقياس أن يقال في المنسوب إليها : عَلِيٌّ ككرسيٍّ، المنسوب إلى كرسي، وإن قلنا إن « عَلِيُّونَ » غير علم ، بل هو جمع « عَلِيَّةٌ » وليس بمنسوبٍ إليها وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذٌ، لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير في قوله تعالى :

﴿ كَتَبَ مَرْقُومٌ ^(٣) ﴾

مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف .

ومنها : العالمون، لأنه لا وصف ولا علم، وأما العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء، ويجوز أن يُدْعَى فيه الوصف؛ لأنّ العالم هو الذي يُعْلَمُ منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدال .

ومنها : أهلون ، وشذوذه لأنه ليس بصفةٍ، ويجوز أن يُتِمَّحَلَ له ذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس، وأما قوله ^(٤) :

٥٨٤ - ولي دونكم أهلون: سَيِّدٌ عَمَلَسٌ * وَأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وَعَرَفَاءُ جَيْثُلٌ

(١) ط : ساقطة .

(٢) سورة المطففين / ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سورة المطففين / ٢٠ .

(٤) هو الشَّنْفَرِيُّ، وهذا البيت الخامس من لامية العرب (لامية العرب ص ١٢ د. حَفَنِي). الخزائن ٥٥/٨ هارون

، النصف ٦/٣ ، معجم الشواهد ٢٧٩/١ . و (أهلون) جمع أهل، و (السَّيِّدُ) بكسر السين : الذئب .

و (الْعَمَلَسُ) : الذئب القوي السريع، والأرقط : النمر الذي في جلده بياضٌ وسَوَادٌ . والذُّهْلُولُ : الأملس،

والعرفاء : الضبع الطويلة العرف، وجيثل : اسمٌ للضبع تقدمت عليه صفة، وهو غير مصروف؛ لأنه اسم لها،

علم بمنزلة جَعَارٍ وقد قالوا للأثني جيثلة . يقول : اتخذت هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم؛ لأنها تحميني من

الأعداء، ولا تتخذني في حالة الضيق . وهذا تعريضٌ بعشيرته في أنهم لا حماية لهم كهذه الحيوانات، ولا غيرة لهم

على من جاورهم فضلاً عن الحميم القريب، مثل هذه الوحوش . و (دونكم) ظرف كان في الأصل صفة لأهلون

فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذئب والأرقط والعرفاء بدل أهلية^(١).

ومنها : عشرون إلى تسعين ، وقد مضت .

ومنها : أرضون ، وإنما فتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء ، فكأنه قيل : أرضات ، أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إسكان راء أرضون .

ومنها : أبون ، وأخون وهنون ، وشذوذها لكونها غير وُصف ولا عَلم ، وأما ذومال فوصف .

ومنها : بنون في ابن ؛ لأن قياسه ابنون ، وإنما جمع على أصل ابن ، وهو بنو على حذف اللام نسيّاً منسياً في الجمع كما حذف في الواحد .

ومنها : قوهم ، بلغت مني البلغين والدُرّخين ، بضم الفاء فيهما ، ولقيت منك البرّحين بضم الفاء وكسرها ، وكذا : الفتكّرين ، كُلُّها بمعنى الدواهي ، والشدائد ، وقولهم : ليث عفرين ، يجوز أن يكون شاذّاً ، من هذا الباب ، جعل النون مُعتَقَب^(٢) الإعراب .

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون ، مع أنه خلاف القياس ، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عُوْضَ من لاهمه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها ، مُغَيَّراً أوائل

، فلما قدم عليه صار حالاً منه . و (دون) ههنا بمعنى غير .

و جيئل رسمتها هكذا على نبرة ؛ لأن كُلَّ همزة مسبوقه بياء ساكنة تكتب على نبرة ؛ من مثل يَيْش . وضبطها

هكذا محققا المنصف في ج ٣ ص ٨٦

الشاهد فيه أن أهلاً وإن كان غير عَلمٍ للمذكر عاقل ولا صفة له ، لكنه جمعه هذا الجمع لتزيله هذه الوحوش الثلاثة ، منزلة الأهل الحقيقي .

(١) «أي لتزيله هذه الوحوش منزلة الأهل الحقيقي» . الخزانة ٥٥/٨ هارون .

(٢) «أي محل تعاقبه ، أي تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد ، ولا تحذف للإضافة» . الخزانة ٥٨/٨ ط ٩

هارون ، وحاشية (٢) من ضرائر الشعر ص ٢١٩ .

بعض تلك الجموع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقة بجمع سلامة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو: سنة، سنون بكسر الفاء، وجاء سنون بضمها، وهو قليل، ولثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين .

وجاء في بعض ما هو مضمومُ الفاء: الكسرُ مع الضمِّ كالقلون والثبون، وليس بمطَّرد، إذ: الظبون والكرون، لم يُسمع فيهما الكسر، وأما المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغير، كالعضين والمئين والفئين والرئين، ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة، وجاء قليلاً، مثل هذا الجمع، لما ثبت تكسيه، أيضاً، كالثين والأثابي، في الثبة، وربما جاء أيضاً في المحذوف الفاء، كرقعة، ورقين، ولدة، ولدين، وفيما قلبت لامه ألفاً كالأضاة والقناة، لكنْ تُحذفُ لامُه نَسِياً مَنْسِياً حتى يصير كالسنة، فيقال^(١): أضون، وقنون، ولو اعتبرت لاماتها لقليل: القنون والأضون، لكونهما بعد حذفِ التاء مقصورين، كالأعلون، وعلى هذا قال^(٢):

..... * ولكني أريدُ به الذوينا - ١٦

ولو اعتبر اللام، لقال: الذوَيْن كالأعلَيْن، فإن «ذو» مفتوح عند^(٣) سيويه كما مرَّ في باب الإضافة، لكنه لما حذف لامه في المفرد نَسِياً مَنْسِياً لم يعتبرها في الجمع .

وربما جاء هذا الجمع في المضعف أيضاً، كإوزَّين، وحرَّين، وحكي عن يونس^(٤): أحرَّون بفتح الهمزة، وكسرهما، قيل: قد جاء: أحرَّة في الواحد، وقيل: لم يجيء ذلك، ولكن زيدت الهمزة في الجمع تنبيهاً على كونه غير قياسي .

(١) في م، د بعد قوله: «فيقال» ما يلي: «فيقال السنون؛ لأنه مفتوح العين بدليل سنوات، والقنون والأضون...».

(٢) سبق تخريجه ص ٩١ من القسم الأول.

(٣) الكتاب ٤٣/٢ بولاق .

(٤) الكتاب ١٩١/٢ بولاق .

وعَلَّلَ النُّحَاةُ جمع ما حذف^(١) لَامَهُ أَوْ فَاؤَهُ، هَذَا الْجَمْعُ، بَأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ أَفْضَلُ الْجُمُوعِ، كَمَا ذَكَرْنَا، لِكَوْنِهِ خَاصًّا بِالْعُلَمَاءِ، فَجُبِّرَ بِهَذَا الْأَفْضَلُ: مَا لَحِقَ الْأَسْمَ مِنْ النُّقْصَانِ بِالْحَذْفِ نَسِيًّا، قَالُوا: وَأَمَّا حَرَوْنُ وَإِوَزُونُ، فَلِمَا لِحَقَّهْمَا مِنَ الْوَهْنِ بِالْأَدْغَامِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِلنَّقْصِ الْمَتَوَهَّمِ، وَذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَةِ قَدْ يَبْدُلُ^(٢) مِنْ أَحَدِ حُرُوفِ التَّضْعِيفِ كَمَا فِي تَطْنِيتٍ.

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس: متعقب الإعراب، تنبيهاً على مخالفته للقياس، فكأنه مكسر، فجرى فيه إعراب المكسر، فدخله التنوين ولا يسقط بالإضافة، قال^(٣):

٥٨٥- ذَرَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِينُهُ * لِعَبْنِ بِنَا شَيْيَاً وَشَيْيَنَّا مُرْدَا
وقال^(٤):

٥٨٦- وماذا يَدْرِي الشعراءُ مَنِي * وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

(١) في ط: ما حذف.

(٢) ط: تبدل.

(٣) هو الصَّمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُشَيْرِي (ديوانه ٦٠ جمعه وحققه د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ، ١٩٨١م)؛ وفيه: دَعَوِي بَدَلُ ذَرَانِي.

والبيت من قصيدة، يذكر بها نَجْدًا وما لقيه من سوء الحال، وكان خطب من عمه ابنته، فمنعه منها، فخرج إلى الشام، فما زال بها حتى مات سنة ٩٥هـ.

الخرانة ٥٨/٨ هارون، مجالس ثعلب ١/١٤٤ ط ٣، المَفْصَلُ ١٨٩، رسالة الملائكة ٢٥٥ [لأبي العلاء، نشر محمد سليم الجندي، مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٤٤م]، الاقتضاب ١٩٣، ضرائر الشعر ٢٢٠؛ وفيه: «ووجه ذلك اجراء جمع السلامة وما جرى مجراه مجرى المفرد. ولذلك لم تثبت النون في حال الإضافة... ولو حكم لها بحكم النون لم تثبت».

الشاهد فيه أن نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجْعَلُ مُتَعَقَّبَ الإعراب، أي محلُّ تعاقبه؛ أي تحري عليها الحركات واحداً بعد واحد، ولا تحذف للإضافة، كما في قوله (سِنِينُهُ)، فالنون لما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نجد.

(٤) سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّيَاحِي.

الخرانة ٦٥/٨ هارون، الأصمعيات ص ٦ [للأصمعي، تحقيق شاكِر هارون، دار المعارف، مصر سنة =

١٩٥٥م].

وقال^(١):

٥٨٧ - حَسَانُ مَوَاقِعِ النَّقَبِ^(٢) الْأَعَالِي * غِرَاثُ الْوُشَحِ صَامِتَةُ الْبُرَيْنِ

وقال^(٣):

٥٥٨ - وَأَنَّ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا * أَبُ بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

ويلزمها الياء، إذن، كما يلزم إذا سمي بجمع سلامة المذكر [كما^(٤) مضى] في باب العلم، وأكثر ذلك في الشعر.

هذا قبل العلمية، وأما بعدها، فَكَوْنُ النون متعقّب الإعراب شائع في الاختيار في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية.

طبقات ابن سلام [تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة سنة ١٩٧٤م]، مجالس ثعلب ص ١٧٢/١٧٦، المفصل ١٨٩، ضرائر الشعر ٢٢٠، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨/١ [لابن الحاجب. تحقيق د. موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ]، معجم الشواهد ٤٠٨/١. (ويُدْرِي) يختل ويخدع. «يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي، وقد جاوزت أربعين سنة». المقتضب ٢٣٢/٣ هامش (٤).
الشاهد فيه كسر نون الأربعين؛ لأن العدد ليس له واحد، فجاء به على الأصل من أنه معرب بالحركة على النون.

(١) هو الطَّرِمَاحُ بْنُ حَكِيمٍ الطَّائِي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية، ومولده ومنشؤه بالشام. (ديوانه ١٧٧ تحقيق ف. كركنو، ليدن سنة ١٩٢٧م). وهو في: الخزانة ٧٠/٨، ٧١ هارون.
والبرين - جمع بُرّة، وأصلها بُرّوة - بضم الباء، لا بفتحها كما ذهب الفارسي - وهي كل حلقة من سوار وقوط وخلخال، أو هي حلقة من صُفْر تُجعل في لحم أنف البعير. وقال الأصمعي: تجعل في أحد جانبي المنخرين.
الشاهد فيه قوله (البرين) فإنه معرب بالحركة على النون.

(٢) من د.

(٣) سعيد بن قيس الهمداني، من قصيدة قالها في أحد أيام صيفين. الخزانة ٧٥/٨ هارون، ضرائر الألويسي ١٦٧ (المطبعة السلفية، القاهرة. سنة ١٣٤١هـ) ضرائر الشعر ٢١٩، التصريح ٧٧/١. الشاهد في قوله (بنين) فإنه رفع بالضممة على النون مع لزوم الياء، وأورده ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٢١٩ على أنه ضرورة لا يحفظ إلا في الشعر.

(٤) سقطت من ط.

(١٨٩ب) وَحَكِي عن أبي عبيدة^(١) وأبي زيد^(٢): جعل نون «مقتوين» مُعْتَقَب الإعراب، ولعل ذلك لأن القياس: مَقْتَوُونَ بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب صار: مَقْتَوُونَ، كَقَلُونَ، وقوله^(٣):

.... * متى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا

الْأَلِفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ، إِنْ كَانَ النُّونُ مُعْتَقَبَ الإِعْرَابِ، وَإِلَّا، فَالْأَلِفُ لِلْإِطْلَاقِ .

وَحَكِيًا^(٤) جميعاً: رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين، قال أبو زيد^(٥)، وكذا للمرأة والمرأتين والنساء، ولعل سبب تَجَرُّثُهُمْ على جعل مقتوين، للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر: كَثْرَةُ مُخَالَفَتِهِ لِلْمَجْمُوعِ، وذلك من ثلاثة أوجه: كَوْنُ النُّونِ مُعْتَقَبَ الإِعْرَابِ، وَحَذْفُ يَاءِ النِّسْبِ الَّتِي فِي الْوَاحِدِ، وَهُوَ مَقْتَوِي، وَإِلْحَاقُ عَلَامَةِ الْجَمْعِ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ مَفْتُوحٌ^(٦) مع عدم استعماله، ولو استعمل، لقلب واوه ألفاً^(٧) فقليل مَقْتَى، ولجمع على مَقْتَوْنَ كَأَعْلَوْنَ، لا على مَقْتَوُونَ، وإنما قلنا إِنْ وَاحِدَهُ «مَقْتَو» المحذوف الياء كما قال سيويه^(٨) في: المهلبون، والمهالبة: إنه سَمِيَ كل واحد منهم باسم من نُسِبَ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ: مهلبٌ، لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب، ويجوز أن يقال إِنْ يَاءِ النِّسْبِ فِي مِثْلِ: مَقْتَوُونَ،

(١) من م، وفي الأصل: وحكى أبو عبيدة، وأبي زيد.

(٢) نوادر أبي زيد ٥٠٢.

(٣) عجز بيب، وصدْرُهُ: تَهَدَّدْنَا وَأَوْعَدْنَا رُوَيْدًا * ...

وقائله: عَمْرُو بْنُ كُلْثُومٍ (شرح القصائد العشر للبريزي ٣٤٦) وقد سبق تخريج البيت.

(٤) المراد أبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري.

(٥) في نوادر أبي زيد ص ٥٠٢: «... رجلٌ مَقْتَوَيْنِ، ورجلان مَقْتَوَيْنِ ورجالٌ مَقْتَوَيْنِ، وكذلك المرأة والنساء».

(٦) في ط: بما بقي منه وهو مقتمو مع عدم استعماله.

(٧) ط: ألف.

(٨) الكتاب ٢٠١/٢ بولاق.

والأشعرون، والأعجمون، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكأنَّ الأصل: مقتوون^(١)، وأشعريون وأعجميون .

وحكى أبو زيد^(٢) في: مقتوين؛ فتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب، نحو: مَقْتَوِينُ، وذلك، أيضاً، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما خالف ما عليه جمع السلامة.

واعلم أنَّ التذكير غالبٌ للمؤنث، كما تقدَّم، في المثني والمجموع، فيكفي كون البعض مذكراً نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون، وكذا العقل في بعضهم كاف، نحو: زيد والحَمِير مقلون^(٣).

وشدَّ ضُبْعَان^(٤) في الضُّبْع التي للمؤنث والضُّبْعَان^(٥) الذي للمذكر، والقياس ضُبْعَانَان، ولعل ذلك لكون ضُبْعَان أَخَفَّ منه، مع أنَّ بَعْضَ العرب يقول للمذكر، أيضاً، ضُبْع^(٦) .

والعلم المركَّب الذي يبنى جزؤه الأول للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثاني مبنياً، كعَلَبِكَ، ومَعْدِيكَرِب، ثني وجمع، نحو: البَعْلَبَكَان، لأنَّ الجزأَيْنِ^(٧) ككلمة معربة، والثنية والجمع للمعربات، وأما اللذان واللتان واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ، وذان، وتان، وذَيْنِ، وتَيْنِ، فَصِيغٌ مستأنفةٌ.

(١) سيبويه ١٠٣/٢ بولاق، والخصائص ٣٠٣/٢ .

(٢) نوادر أبي زيد ص ٥٠٢ .

(٣) ط : مقلبون .

(٤) انظر اللسان [ضبع] .

(٥) انظر سيبويه ١١/٢، ١٨، ١٠٨، ٣٢٢ بولاق، والمتع ١٢٣/١ .

(٦) في اللسان ضبع : «قال الأزهري : الضُّبْع : الأنثى من الضُّبَاع، ويقال للذَّكَر» .

(٧) ط : الجزئين .

وإن كان الثاني مبنياً إما للتركيب كخمسـة عشر أو لغيره كسيبويه، فالقياس أن يُقال: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا: ذَوَا خمسـة عشر وذَوُو^(١) خمسـة عشر، وهذا كما يقال في الجُمْل المُسمَّى بها: ذَوَا تَأَبَّطَ شَرًّا، وذَوُو تَأَبَّطَ شَرًّا، اتفاقاً، وذواتا شابَ قَرْنَاهَا، وذوات شابَ قَرْنَاهَا، لأنَّ الجُمْل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع، وكذا يلزم أن يقال في المثنى والمجموع على حَذِّه، المسمى بهما، إذا لم تجعل نوناهما مُعتَقَب الإعراب، نحو: جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين، لِئَلَّا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف، وشَدَّ في الاثنين: الاثنان.

وإضافة « ذو » ومتصرفاته ههنا، من إضافة المُسمَّى إلى اسمه، كما في : ذات مرة .

والمبرِّدُ يُجيز^(٢) في سيبويه: السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني، وكذا يلزم تجويزُ ذلك في خمسـة عشر علماً، أما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بَعْلَبِكَ وَمَعْدٍ يَكْرَبُ .

والمَعْلَمُ^(٣) المركب تركيباً إضافياً ، يُثْنَى ويُجمع منه المضاف، نحو : عبداً مَنَاف، وعبداً مَنَاف، وإذا كان كنية، جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معاً كقولك : في «أبوزيد» : أبوا الزيدَين، وآباء الزيدَين، والاختصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضاً أولى .

(١) في ط : ذووا .

(٢) في المقتضب ٣١/٤ : « وتثنى وتجمع ، فتقول فيه اسم رجل : عمروهان، وعمرويهون؛ لأن الهاء ليست للتأنيث، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء» .

(٣) في م ، د : وقد يجمع ويثنى المضاف إليه مع المضاف وذلك في الكثر ، كقولك في (أبوزيد) : أبوا الزيدَين ، وآباء الزيدَين ، والأول أكثر .

وَأَمَّا جَمْعُ : ابن كذا، وذو كذا، عَلَمَيْنِ كانا أَوْ، لا، فإن كانا لعاقِلٍ قلت: بنو كذا، وذوو كذا، أو أبناء^(١) كذا وأذواء كذا، وإن لم يكونا لعاقِلٍ سواءً جاء لمؤنثه: بنت كذا وذات كذا، نحو ابن اللبون، وجمل ذو عثون وناقاة ذات عثون، أو لم يأت لمؤنثه ذلك، نحو: ابن عرس، وذو القعدة، جُمع على: بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس، وعلى ذوات كذا نحو: جمال ذوات عثانين وذوات القعدة، إلحاقاً لغير العقلاء في الجمع، بالمؤنث، على^(٢) ما يَحْيِيءُ .

وروى^(٣) الأخفش^(٤): بنو عرس، وبنو نعش، أيضاً، اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، قال^(٥):

٥٨٩ - شربتُ بها^(٦) والدَيْكُ يدعو صباحَهُ * إذا ما بنو نعشٍ دَنَوْا فتصوَّبُوا
كانه جعله جمعاً لابن نعش وإن لم يُستعمل .

(١) في ط: أو بناء كذا .

(٢) في د: «كما مرَّ في قولهم: الأيام مَضَيْنَ» .

(٣) م، د، وحكى .

(٤) انظر المغني ص ٤٧٨ ط . المبارك .

(٥) هو التابعة الجعدي (ديوانه ص ٤ تحقيق عبدالعزيز رباح، ط ١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق) .
الخرزانه ٨٢/٨ هارون، ٢٤٠/١ سيبويه بولاق، ابن يعيش ١٠٥/٥، مُغني اللبيب ص ٤٧٨ ط . المبارك؛ وفيه :

«والذي جرَّاه على ذلك قوله: (بنو) لا بنات، والذي سَوَّغ ذلك أنَّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله، نحو «إِلَّا الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيل» [يونس/ ٩٠] مع امتناع قامت الزيدون» .

الشاهد في قوله (بنو نعش)، فقد حكى الأخفش: بنو عرس وبنو نعش، اعتباراً للفظ ابن، وإن كان غير عاقل، كما في البيت . كأنه جعلها جمعاً لابن نعش وإن لم يُستعمل .

(٦) من د .

[جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ]

قوله : « المؤنث^(١) » : ما لحق آخره ألف وتاء، وشرطه إن كان صفةً وله مذكر، فأن يكون مذكراً جُمع بالواو والنون، فإن لم يكن له مذكر، فأن لا يكون مجرداً كحائض وإلا جُمع مطلقاً .

قوله : « المؤنث » .

أي الجمع المؤنث السالم، ولا ينتقض حده بنحو: سلقاة، لأن قوله قبل، وهو صحيح ومكسر والصحيح للمذكر ومؤنث، بين أن المؤنث ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما، وعلى هذا، كان مستغنياً، أيضاً في حدِّ المذكر عن قوله (١٩٠أ) : ليدل على أن معه أكثر منه .

والأولى أن يقال : إنه ليس من الحدِّ، وإنما جلب له علامتان ليكونا كزيادة جمع المذكر، وإنما خصت الزيادة بالألف والتاء، لأنه عرض فيه : الجمعية، وتأنيث غير حقيقي، وكل واحد من الحرفيين^(٢) قد يدل على واحدٍ من المعنيين كما في، رجال، وسكري والجمالة والضاربة .

قوله : « شرطه إن كان صفة . . إلى آخره »، ينظر إلى المؤنث، إما أن يكون صفةً أو، لا، فإن لم يكن صفة، قال المصنف : جُمع مطلقاً، أي لا يشترط شرط، وهو قوله : وإلا جُمع مطلقاً، وليس بسديد، لأن الأسماء المؤنثة^(٣) بناءً مقدرة، كقدر ونار،

(١) انظر حده في شرح الحدود النحوية للفاكي ص ٢٩٣ ، وانظر بسط هذا البحث وسهولته في التبيان في تصريف الأسماء ص ١٣٠ وما بعدها .

وانظر شرح الكافية لأبن الحاجب ص ٩١ ، والفوائد الضيائية ١٨٥/٢ .

(٢) في ط : الحرفيين وهو الصواب .

(٣) في م : « لأن الأسماء التي فيها التاء مقدرة . . . » .

وشمس وعقرب وعَيْن^(١)، مِنْ الأسماء التي تأنثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع، كالسماوات، والكائنات، والشمالات في الرياح، وذلك لحفاء هذا التأنث لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة، فلا يجمع، إذن، هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة إِلَّا عِلْمُ المؤنث، ظاهرة كانت فيه العلامة، كعَزَّةَ وَسَلْمَى وَخَنَسَاءَ، أَوْ مُقَدَّرَةٌ، كهند، أو ذوات التأنث الظاهرة، سواء كان مذكراً حقيقياً كحمزة^(٢)، أَوْ، لا، كغرفة، ومنه قولك: الإكرامات، والتخريجات^(٣) والانطلاقات، ونحوها، لأن الواحد: إكرامة، وتخريجة بتاء الوحدة، لا: إكرام وتخريج، وجمع المجرد: أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع، فالإكرامات، كالضربات والقتلات، والأكاريم، كالضروب والقتول، فلذا يقال: ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام، أَوْ ذَوِ الألف التأنث، إذا لم يُسَمَّ به المذكر الحقيقي، كالبُشْرَى والضَّرَاءَ، وإذا سُمِّيَ به المذكر الحقيقي جُمِعَ بالواو والنون، كما مرَّ ذكره، أَوْ مَا يَصِحُّ تذكيره وتأنثه إذا لم يأت له مكسراً، ولم يَجْزُ جمعه بالواو والنون، كالألفات والتاءات، إلى آخرها، وذلك لانسداد أبواب الجُمُوع إِلَّا هذا.

ويجمع هذا الجمع، أيضاً، مطرداً، وإن لم يكن مؤنثاً، عِلْمُ غير العاقل المصدر بإضافة « ابن » أو^(٤) « ذو »، نحو: ابن عرس^(٥) وابن مُقْرِض، وذو القعدة وذو الحجة، كما ذكرنا.

ويجمع هذا الجمع، غالباً، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أَحَدُهُما: اسمُ جنسٍ مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحِمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ، وكذا كل خماسي أصلي الحروف، كسفرجلات، لأن تكسيه مُستَكْرَهٌ كما يجيء.

(١) في م، د : بعد قوله « وعين » : « ويمين ونحوها من غير الحقيقي التأنث لا يطرد فيها ... » .

(٢) ط : كخمزة .

(٣) ط : والتخريجات .

(٤) ط : و .

(٥) ط : ابن عرس .

وعند القراء : هذا القسم ، أيضاً ، مطردٌ ، وأما إذا جاء له تكسير فإنه لا يجمع هذا الجمع ، فلم يقولوا : جَوَالِقَات ، لقولهم : جَوَالِيق ، وأما : بوانات ، مع ثبوت بُون ، فشاذٌ .

وثانيهما : المجموع التي لا تُكسَّر ، نحو : رجالات ، وصواحبات ، وبيوتات ، فلا يُقال : أَكْلِبَات ، لقولهم أَكَالِب .

وإن كان المؤنث صفةً ، فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التانيث ، أو ، لا ، فإن كانت فيه جُمع بالالف والتاء ، سواء كان صفةً لمذكر حقيقيٍّ ، كرجال رُبَعَات وعلَّامَات ، أو ، لا ، كضارِبَات ، وَجَبَلِيَّات وَنُفَسَاوَات ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَعْلَان ، أو فَعْلَاء أَفْعَل^(١) ، فإنهما لا يُجمعان بالالف والتاء ، حملاً على مُذَكَّرَيْهِمَا اللَّذَيْنِ لم يُجمَعَا بالواو والنون ، لما ذكرنا .

وأجاز^(٢) ابنُ كَيْسَانَ ، كما ذكرنا : حمراوات^(٣) وسَكْرِيَّات ، كما أجازَ في المذكر أَحْمَرُونَ وسكرانون ، فإن غلبت الاسمية على أحدهما ، جاز اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم^(٤) : « ليس في الخضرِاوات صدقة » ، وكذا كل فعلاء ، أو فعلى^(٥) ، سَمَّيْتَ^(٦) به غير المذكر الحقيقي .

(١) « فإن كانت فعلاء لا مذكر لها كرتقاء وعجزاء ، أجاز ابنُ مالك جمعها بالالف والتاء ، ومنعه غيره » . [تبيان الكحيل ص ١٣١ هامش (٣)] .

(٢) في م : « إلا عند ابن كيسان فإنه أجاز » .

(٣) ط : حمروات . مُعَوَّلًا على المعنى . [انظر الأحاجي ص ٩٠ ، والإنصاف المسألة (٤)] .

(٤) رواه الترمذي في صحيحه - كتاب الزكاة - الحديث رقم ٦٣٨ ؛ والرواية الصحيحة : « ليس في الخضرِاوات زكاة » . ورواه البيهقي في السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٢٩/٤ ، والدارقطني من عدة طرق ٩٧/٢ - ٩٨ .

قال الترمذي : « إسناده هذا الحديث ليس بصحيح » . وليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شي . وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا .

وقال الشيخُ عُضَيْمَةُ : « وهذا الحديثُ اتفق المُحدِّثُونَ على تضعيفه ؛ لأن من رَوَاهُ الحارثُ بْنُ نُبَهَانَ » . [المقتضب ٩٤/١ ، ٩٥ الطبعة الأخيرة ، نقلًا عن فيض القدير ، شرح الجامع الصغير للمناوي ٣٧٣/٥ .

(٥) ط : فعلا .

(٦) في د : « جعلته علمًا لغير المذكر الحقيقي » .

وإن لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة، ولم تكن خماسية أصلية الحروف، لم يجمع بالألف والتاء، سواء كان له مذكر يشاركه في^(١) اللفظ كجريح وصبور، وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه، حملاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون، أو لم يكن له مذكر أصلاً، كحائض وطالق، ومُرضِع، ومُطْفِل، فَرَقاً بين ما جُرِّدَ من التاء وبين ذي التاء، فإنَّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى^(٢) الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو: يضرِّبن، فألحق ذو التاء، أيضاً، علامة جمع المؤنث، أي الألف والتاء، وأمَّا المُجَرَّدُ، فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يَجرَّ مجراه، في لحاق علامة جمع المؤنث إياه، بل جُمِعَ جَمْعَ التَكْسِيرِ نحو: حوائض وحِيض وطوالق، ومطافل^(٣).

وإن كانت صفة المؤنث المجردة من العلامة، سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختصت بالمؤنث، خماسية أصلية الحروف، كالرَّجُل أو المرأة: الصَّهْصَلِق^(٤)، والمرأة الجَحْمَرِش^(٥)، جمعت بالألف والتاء لاستكراه تكسيرها، فيقال: نسوة صهصلقات، وجحمرشات.

ويجمع أيضاً هذا الجمع مطرداً: صفة المذكر الذي لا يعقل، سواء كان حقيقياً كالصافنات^(٦)، للمذكور من الخيل، وجمال سَبَحَلات، أي ضخامات، وسِبَطرات أي طوال على وجه الأرض، وكذا بنات اللبون، وجمال ذوات عثانين، في ابن اللبون،

(١) « حملاً لها على مذكرها الذي لا يجمع بالواو والنون ». [تبيان الكحيل ١٣١ هامش ٥].

(٢) « أي أشبه الفعل ». [تبيان الكحيل ص ١٣٢ هامش ١].

(٣) المطافل جمع مُطْفِل، وهي الظبية معها طفلها، وهي حديثة عهد بالنتاج، وكذلك الناقة. ويأتي الجمع على مطافيل أيضاً.

(٤) الصهصلق: السجوز الصخابة.

(٥) الجحمرش: السجوز الكبير.

(٦) الصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة على طرف الحافر، وهذا يدلُّ على أصلاتها.

وجمل ذو عشون، أو غير حقيقيّ التذكير، كالأيام (١٩٠ ب) الخاليات، وكذا مصغّر مالا يعقل كجُميلات وحميرات وكتيّبات، لأنّ المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يُجَرَّ على الموصوف، وإنما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لأنهم قَصَدُوا فيهما الفرقَ بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعاً من^(١) العاقل، كما أنّ المؤنث فرعٌ عن المذكر، فأُلْحِقَ غير العاقل بالمؤنث وُجِعَ جَمْعُهُ .

وقولُه^(٢): « شرطه إن كان صفة وله مذكر، فأن يكون . . . » ، أي: فهو أن يكون، والضمير راجعٌ إلى المبتدأ، الذي هو « شرطه » والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ، ومعنى هذا الكلام: أنّ المؤنث إذا كان صفة، على ضربين: إمّا أن يكون له مذكّر، أو، لا، فإن لم يكن له مذكر فشرطه ألا يكون مُجَرَّداً عن التاء، كحائض، وإن كان له مذكّر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جُمِعَ بالواو والنون، فخرَجَ بهذا القيد فعلاء أفعل، وفعلَى فعْلان، وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح، وثيّبات شاذ، ووجهه أن فيُعَلَّ قِيَّاسُهُ لِحَاقِ التاء في المؤنث، كسَيِّدة ومَيِّتة، وخرج عنه، أيضاً، الوصفُ ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث، كرُبْعَة، وبِفَعَّة، وعَلَّامة ومِعْطارة، ونحوها، ولا يجوز، لأنه يجمع بالألف والتاء.

وتقول في جمع بنت، وابنة: بنات، وهي جمع لأصلها^(٣)، لأن الأصل: بَنَوَة، كما أنّ (بنون) جمع أصل ابن، أي بَنَو، على حذف اللام نَسِياً في الجَمْعَيْنِ^(٤).

وكذا أخوات جمع أصل أخت، أي أَخَوَة بغير حذف اللام، وأخون جمع أخ على حَذْفِ اللام نَسِياً .

(١) في ط: على .

(٢) ط: الواو ساقطة .

(٣) ط: أصلهما .

(٤) في م، د: « . . . نَسِياً في المذكر والمؤنث » .

والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء، على ثلاثة أضرب : إمّا مفتوح الفاء، وردّ اللام في جمعه بالالف والتاء أكثر، كهنوات وسنوات وضعوات، في : هنة وسنة وضعة، وذلك لحفّة^(١) الفتحة، وجاء بحذف اللام أيضاً، كذوات وهنات؛ وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون، ولا بالالف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كأمة وشفة^(٢) وشاة .

وإمّا مكسور الفاء، وتركّ الرّد فيه أكثر، كمثات ورنات، لثقل الكسرة وقد جاء عضوات، وإمّا مضموم الفاء، ولم يرد فيه الرّد، كنبات وظبات وكرات، لكون الضم أثقل الحركات .

وجاء في بعض اللغات فيما لم يُردّ فيه المحذوف: فتحُ التاء حالة النصب، قالوا: سمعت لغاتهم^(٣)، وجاء في الشاذ^(٤):

﴿ فَأَنْفَرُوا ثَبَاتًا ^(٥) ﴾ ،

ولعلّ ذلك لأجل توهيمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في : كرون، وثبون، وقال أبو علي^(٦): بل هي^(٧) تاء الواحد، والالف قبلها هي^(٨) اللام المردودة، فمعنى سمعت لغاتهم: سمعت لغتهم، قال: وذلك لأنّ سيويه^(٩) قال:

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : وشاة وشفة .

« فلم تجمع بالالف والتاء؛ استغناءً بتكسيرها، فقالوا : شياء وشفاه وإماه، وزاد بعضهم أمة وملة فقالوا : أمم وملل » .

[تبيان الكحيل ص ١٣١ هامش (١)] .

(٣) إيضاح الشعر ، ورقة ٤٦ / أ .

(٤) قراءة الأعمش : بضم الفاء في (انفروا) ، وانتصاب ثبات على الحال . [البحر ٢٩٠/٣] .

(٥) النساء / ٧١ ، والآية بتمامها : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثَبَاتٍ أَوَانْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ .

(٦) إيضاح الشعر ، ورقة ٤٦ / أ ، والتسهيل ص ١٥ .

(٧) في ط : هو .

(٨) سقطت من د ، ط .

(٩) شرح الملوكي ص ١٩٠ ، وإيضاح الشعر ورقة ٤٦ / أ .

إن تاء الجمع لا يفتح في موضع ، وفيما قال نَظَرُ؛ إذِ المعنى في سمعت لغاتهم، وقوله :
فانفروا ثباتاً: الجمع .

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام : استأصل الله ^(١) عِرْقَاتِهِم بفتح التاء،
وكسرُها أشهرُ، فإِذَا أَنْ يُقَالَ إنه مفرد، والألفُ للإلحاق بدرهم، أو يقال: إنه جمعُ
فُتِحَتْ تاءُهُ شاذًّا، فالعرق، إذن، كالبوان ^(٢)، مُذكر له جمع مكسَّر وهو العروق، جُمع
بالألف والتاء مثله .

[مِنْ أَحْكَامِ الْمَجْمُوعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ]

وَلَنَذْكُرُ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ الْمَجْمُوعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ وَإِنْ كَانَ الْمُصَنِّفُ يَذْكُرُهُ فِي قِسْمِ
الصَّرْفِ ^(٣)، فنقول:

كل ما هو على وزن فَعْل وهو مؤنث بتاء ظاهرة أو ^(٤) مقدرة كدَعْد، وجَفَنَة، فَإِنْ
كان صفةً كصُعْبَة أو مضاعفاً كَمَدَّة أو معتلَّ العين كَبَيْضَة ^(٥) و«جَوْزَة»، وَجَبَ إِسْكَانُ
عينه في الجمع بالألف والتاء، وَإِنْ خَلَا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَجَبَ فَتْحُ عَيْنِهِ، كَتَمَرَاتٍ
وَدَعْدَاتٍ، والتزم في جمع لَجَبَة لَجَبَاتٍ بفتح العين لأن في «لَجَبَة» لُعْتَيْنِ، فَتَحُ الْعَيْنِ

(١) ذُكِرَتْ فِي الْخَصَائِصِ ٣٨٤/١، وَ ١٣/٢ . وَإِضَاحُ الشَّعْرُقِ ٤٦/١؛ وَفِيهِ : « فَإِنْ مَنْ قَالَ عِرْقَاتِهِمْ، تَكُونُ
الْأَلِفُ فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ وَتَكُونُ اسْمًا مُفْرَدًا، وَمَنْ قَالَ عِرْقَاتِهِمْ كَانَ جَمْعُ عِرْقٍ . . . » .

(٢) «البوان» بكسر الباء، عمودٌ من أعمدة الخيباء، والجمع أَبْوَانَةٌ وَبُؤْنٌ بِالضَّمِّ، وَأَبَاها سَبِيوِيهِ . . . » . [اللسان /
بون / ١ / ٢٩١ طبعه الخياط] .

(٣) في ط : التصريف .

(٤) ط : مقدر أو ظاهر .

(٥) قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّاتِ ص ١٠٩ - ١١٠ : « . . . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي «بَيْضَة» وَ«جَوْزَة» :
بَيِّضَاتٍ، وَجَوَزَاتٍ، بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ .

لَمْ يَقْبَلُوا الْعَيْنَ أَلْفًا وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، كَمَا انْقَلَبَتْ فِي «دَارَاتٍ» وَ«سَاحَاتٍ»؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ غَيْرُ لَازِمَةٍ،
فَلَمَّا لَمْ تَلْزَمْ كَانَ الْحَرْفُ فِي حَالِ كَوْنِهَا فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ سَاكِنًا .

وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور، وقيل: لما لزمت التاء في لجة، لكونها صفةً للمؤنث، ولا مذكر لها، يقال شاة لجة، إذا قلّ لبنها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو: جفنة وقصعة، وأجاز المبرد^(١) إسكان عين لجات قياساً لا سماعاً.

وغلب الفتح في جمع « ربعة » لتجويز بعضهم^(٢) فتح عين الواحد، وقيل: إنها كانت في الأصل اسماً ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلبة: نسوة كلبات بفتح العين، ولا يُقاس عليه غيره نحو: ضخام، وصعبات، خلافاً لِقَطْرَب^(٣)، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة، قال ذو الرمة^(٤):
 ٥٩٠ - أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ * خُفُوقاً وَرَقَصَاتِ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ

(١) المقنَّب ١٩٢/٢، والتسهيل ص ١٨؛ وفي مجالس ثعلب ٥٢٧/٢: «قال أبو العباس: قال الفراء: لجة ولجبات، حركتها العرب... وقال الكسائي: سمعت لجة ولجبات ولجبة ولجبات، فجاء بها على القياس. وقال: ولم يَنْكِهَا غَيْرُهُ».

واللجة: النعجة التي قلّ لبنها، وانظر سيبويه ٢٠٤/٢ بولاق.

(٢) في مجالس ثعلب ٥٢٧/٢: «ولم يحك الفراء ولا الكسائي في ربعة إلا التحريك. وقال ابن الأعرابي: رجال ربعات وربعات. وقال الفراء: إنها حُرِّكَ لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، وكأنه اسمٌ نُعت به. وقال أبو العباس: والذي سكن في ربعات جعله مرة على النعت، ومرة على الاسم».

(٣) التسهيل ص ١٨.

(٤) ديوانه ١٩٤ ط. كارليل هنري هيس مكارتي، كمبردج سنة ١٩١٩م) الخزائن ٨٧/٨ هارون، شرح شواهد الشافية ١٢٨/٤، المخصّص ٦٥/٥، ضرائر الشعر ٨٥، الأحاجي النجوية ٨٣.

والذكر - بكسر الذال، وفتح الكاف: جمع ذكر. والذكر - بكسر الذال وضمها: اسمٌ لذكرته بقلبي وبلساني ذكرى بالكسر والقصر، وأنكر الفراء الكسر في القلب، وقال: اجعلني على ذكر منك بالضم لا غير.

و(الأحشاء): جمع حشى، وهو ما في البطن من معى وكرش وغيرها.

ورقصات الهوى: ما تفرق من هواها في قلبه. و(خفوقاً): مفعول به ثانٍ لـ (عَوْدَنْ)، و(رقصات الهوى): معطوف على (ذَكَرَ)، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.

الشاهد أن (رقصات) كان يستحق أن يفتح فائوه، فسُكِّنَ للضرورة؛ لأن رقصات جمع رَقْصَة، وفَعْلَة - بفتح الفاء وتسكين العين - إذا كان اسماً لا صفةً كَصَغْبَة، يجب فتحها إذا جمعت بالالف والتاء. ورقصة ههنا اسمٌ؛ لأنه مصدر محض ليس فيه من معنى الوصفية شيء، ولو كان مؤوَّلاً بالوصف كرجل عدل لكان للتسكين وجهٌ.

وجاء في المعتل اللام نحو : أخوات وجَدَيَات : تسكين عينها ، وقد يقاس عليها قصداً للتخفيف ، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضاً في القياس أن يقال : نسوة كَلَبَات ، اعتباراً للصفة العارضة كما تقول : صَعَبَات بفتح العين إذا سميت بصعبة^(١) .

وأهل ، في الأصل : اسمٌ دخله معنى الوصف فقليل في جمعه أهلون وأدخلوا التاء^(٢) فيه فقالوا أهلة ، قَالَ^(٣) :

٥٩١ - وَأَهْلَةٌ وَدٌّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهُمْ * وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي
أي : وجماعة مستأهلة^(٤) للودِّ ، قَالَ^(٥) :

٥٩٢ - فَهَمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ * (١٩١) إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثِرًا

(١) الاسم إذا كان على وزن فَعْلَةٍ ، وكان صحيح العين ، فإنه إذا جمع بالآلف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه إتباعاً لحركة فائه ، نحو جَفْنَةٌ وَجَفَنَاتٍ وَقَصْعَةٌ وَقَصْعَاتٌ . وإن كان صفة بقيت العين على سكوتها ، نحو ضَخْمَةٌ وضَخْمَاتٌ ... » [ضرائر الشعر ص ٨٥] .

(٢) في الأصل ، و ط : وأدخلوه التاء ، والتصويب من م .

(٣) أبو الطَّمْحَانُ الْقَنِّي ، وهو شاعر إسلامي . وفي اللسان [بَرِّي] يُنسب إلى خوات بن جبير .

الخزانة ٩١/٨ هارون ، المحتسب ٢١٧/١ ، الْمُخَصَّص ١٩/١٢ و ٤ / ١٤ ، و ١٦ / ١٧٨ بلا نسبة ، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ ، مفردات الراغب ٢٩ .

الشاهد فيه : على أن أهلاً للوصف يؤنث بالتاء ، كما في البيت ، وفي البيت ردُّ على الخليل في زعمه أنه لا يقال (أهلة) . قال سيويه ١٩١/٢ بولاق : قُلْتُ [للخليل] «فَهَلَا قَالُوا أَرْضُونَ ، كما قالوا : أَهْلُونَ؟ قال : إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون ، كما جمعوها بالتاء ، وأهْلٌ مذكَّر لا تدخله التاء ، ولا تغيِّره الواو والنون ، كما لا تغيِّر غيره من المذكر ، نحو : صَعِبٌ وَقَسْلٌ » .

(٤) فتكون (وأهلة وُدٌّ) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ .

(٥) الْمُخَبِّلُ السَّعْدِيُّ .

الخزانة ٩٦/٨ هارون ، سيويه ١٩١/٢ بولاق ، ابن يعيش ٣٣/٥ ، الْمُخَصَّص ١٢٨/٣ ، و ١٤ / ١١٩ بلا نسبة ، المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨ .

والشاهد فيه : جمع أهل على (أهلات) ، حملاً لأهل على معنى الجماعة . ووجه تحريك الهاء ، تشبيهه بأرضات ؛ لأنه في الجمع مؤنث مثلها ؛ لأن حكم ما يجمع بالآلف والتاء من باب فَعْلَةٍ ، وكان من الأساء ، أن يُحرَّك ثانيه .

ويقال: أهلات، أيضاً، بسكون الهاء، اعتداداً بالوصف العارض.

وتفتح هُذَيْل^(١) العين المعتلة كجَوَزَات وَيَضَات، وقال^(٢):

٥٩٣ - أَخُو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مَتَاوُبٌ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ^(٣) سَبُوحٌ
وَقُرِيءٌ فِي الشَّوَادِ^(٤) : «ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ»^(٥).

وإنما سُكِنَت^(٦) عين الصفة وفتحت^(٧) عين الاسم فرقاً، وكانت^(٨) الصفة بالسكون أَلْيَقَ، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكن المضاعف^(٩) والمعتل استثقالاً، أي فراراً من الثقل العارض بتحريك

(١) الخصائص ١٨٤/٣، وسيبويه ١٩١/٢ بولاق.

(٢) لم أهدئ إلى قوله، وقال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨ هارون: «والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله...» ونقل عن غيره أنه لرجل من هُذَيْل.

والشاعر يصف ذكراً من النعام (ظلياً). أي: هو أخو بيضات يرجع ويسرع إلى بيضاته.

المنصف ٣٤٣/١؛ وفيه: (أبو بدل (أخو)، شرح شواهد الشافية ١٣٢/٤، الأحاجي النحوية ٨٣، ٨٤، المحتسب ٥٨/١، المسائل العسكرية ١١٠، معجم الشواهد ٨٤/١.

و(رفيقٌ يَمْسَحُ الْمُنْكَبِينَ): عالمٌ بتحريكهما في السير. و(سبوح): حسن الجري.

والقياس في جمع بَيَّضَة أن تبقى العين ساكنة؛ لأنها حرفٌ علّة، وقد جاء هذا على لغة هُذَيْل، فإنهم يفتحون العين في جمع فَعْلَة سواء أكانت صحيحة أم مُعْتَلَّة.

الشاهد فيه أن هُذَيْلاً تفتح عين فَعْلَة الاسم في الجمع بالالف والتاء، كَبَيَّضَات، فَعْلَات، بفتح العين.

(٣) من م، د.

(٤) عَوْرَات (بفتح الواو): قراءة الأعمش. [شواد ابن خالويه ١٠٣]. «وهي لغة هُذَيْل بن مدركة، وبني تميم» [البحر ٤٧٢/٦].

(٥) النور / ٥٨، والآية بتامها: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَفْزِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يُلَاقُوا الْإِسْلَامَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَفَاتٍ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ».

(٦) ط: سُكِنَ.

(٧) ط: وَفُتِحَ.

(٨) ط: وَكَانَ.

(٩) في ط: المضاف.

أول المثليين، وتحريك الواو والياء، فإن قيل^(١) : فلتقلبا ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

قلتُ : إن الحركة عارضة في الجمع، ولذلك لم تقلبها^(٢) هُذيل مع تحريكهما، كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياءً لعروض الضمة .

وأما فُعلة بضم الفاء وسكون العين كغُرْفَة، وكذا فعل المؤنث كجمل فإن كانت مضاعفة، فالإسكان لازم مع الألف والتاء، كغُدَّات، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا بالواو، كسُورَة، فلا يجوزُ الإتيانُ إجماعاً، وقياسُ لغة هُذيل جوازُ فتحها كما في بيضات وروضات، لأنهم عللوه بخِفَّة الفتحَة على حرف العلة ويكوُنُها عارضةً، لكن سيويوه، قال : لا تتحرك الواو في : دُولات^(٣)، والظاهر أنه أراد بالضم^(٤) .

وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفةً، كحلوة فالإسكان لا غَيْرُ، وإن كانت اسماً فإن لم تكن اللام ياءً، جاز في العين الإسكانُ والفتحُ والإتيانُ، سواء كان واواً، كخطوات، أو، لا، كغرفات، والإتيانُ ههنا أكثرُ منه في فِعلة، وإن كان الكسر أخف، وذلك لأن نحو عُتق، أكثر من نحو إيل، وإن كانت اللام ياءً لم يُجْزِ الإتيانُ اتفاقاً للثقل، وأما الفَتْحُ، فلمبرّد^(٥) نصَّ على جوازه، وليس في كلام سيويوه^(٦) ما يدل عليه، وأما «أم» فلفظ أمهات^(٧) في الناس أكثر من «أمات»^(٨)، وفي غيرهم :

(١) ط : قليل .

(٢) ط : لم تقلبها .

(٣) لأنها ثانية، ولو أريد الكثرة لقليل : دُول . سيويوه ١٨٨/٢ بولاق .

(٤) يعني أن سيويوه أراد : لا تتحرك بالضم .

(٥) في المقتضب ١٨٩/٢ : «إن شئت قلت : فُعَلات، وإن شئت جمعته على (فُعَلات)، فأبدلت من الضمة الفتحَة لِحِفَّتِها . وإن شئت أسكنت فقلتُ (فُعَلات) .»

(٦) الكتاب ٩٩/٢ بولاق .

(٧) في م ، د «ففي الناس لفظة أمهات أكثر من أمات» .

(٨) في شرح الملوكي ص ٢٠٢ : «وقد غلبت (الأمهات) في الأناسي، و(الأمات) في البهائم . . .» .

بالعكس^(١)، والهَاءُ زائدةٌ بدليل الأمومة وقيل أصلية بدليل تأمَّهت، لكونه على وزن تفعَّلَت^(٢)، قال^(٣) :

* أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ وَإِلْيَاسُ أَبِي *

ووزنها : تُعَلَّة، فحذفت^(٤) اللام .

وَأَمَّا فِعْلَةُ بِكسر الفاء وفعل مؤنثاً، كهند فإن كانت مضاعفة فلا تجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين نحو: قِدَّات^(٥)، وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إمّا أصلية، كيبيعة، أو منقلبة كديمة، فلا يجوز فيه الإتيان إجماعاً، ولا الفتح إلا على قياس لُغَةٍ هُذَيْل، وعِيرَات في جمع عِير^(٦)، شاذٌ عند غير هُذَيْل، وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفة، فالإسكان، كعلجات، وإن كانت اسماً، فإن كانت اللام واواً، امتنع الإتيان اتفاقاً للاستثقال، وجازَ الفتح والإسكان على ما نصَّ المبرد^(٧)

(١) في الممتع ٢١٨/١ : « وقد تُستعمل [أمهة] فيما لا يعقل، وذلك قليل جداً، نحو قوله : قَوَّالٌ معروفٌ ، وفَعَّالُهُ * عَفَّارٌ مَثْنَى ، أُمَّهَاتِ الرِّبَاغِ و(أُمٌ) يقع ، في الغالب على ما لا يعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلُّ أُمَّ سَوَّءٍ * عَلَى بَابِ اسْتِهْأَ ضَلْبٌ وَشَامٌ (٢) في المغني في تصريف الأفعال ص ٩٥ ، ٩٦ « وزيدت الهاء -ماعاً في (أمهات) جمع (أم) على الصحيح، فوزن أم فَعْلٌ، وأمّهات فُعْلَهَات ، ويشهد لزيادة الهاء قولهم : أُمٌ بَيْنَةُ الْأُمُومَةِ، وأُمُومَةُ فُعُولَةٌ بلا خلاف .

وأجاز أبو بكر أن تكون الهاء في (أمهات) أصلاً فوزنها فُعْلَات لقولهم في الواحد أُمَّة وتأمّهت أمّاً . ويضعفه أن هذا النقل انفرد به كتاب العين ، وفيه كثيرٌ من الاضطراب والخلل الصرفي، مما دفع كثيراً من العلّماء إلى أن ينكر نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد . وانظر شرح الشافعية ٣/٣٨٤، وابن يعيش ٤/١٠ - ٥ .

(٣) قُصَيٌّ بن كلاب، أحد أجداد النبي - صلّى الله عليه وسلّم - . وهذا رَجَزٌ . شرح شواهد الشافعية ٤/٣٠١ - ٣٠٨ ، الممتع ٢١٧/١ ، العيني ٤/٥٦٥ . الشاهد قوله (أمهتي)، فإن الهاء فيه ليست زائدةً بدليل ما جعل وزنها فُعْلَةٌ عند الرضي .

(٤) ط : فحذف .

(٥) القيد ، بالكسر : سَبَرٌ يَقْدُ من جِلْدٍ غير مدبوغ، والقيدة خصّ منه .

(٦) العير : الإبل التي تحمل الميرة .

(٧) المقتضب ٢/١٨٩ .

كِرشَوَات، ومنع الأندلسيُّ الفتحَ، وإن كانت اللام ياء، كلحية، جاز الفتح والإسكان، وأما الإبتاعُ فمنعه^(١) سيبويه^(٢)، لِقَلَّةِ بابِ فِعَلٍ في الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؛ وأجازهُ السَّيرافيُّ^(٣) لعروض الكسر، وقياساً على خطوات؛ وإن صحت اللام، نحو كِسرة، جاز الإبتاعُ، والفتحُ والإسكانُ .

والفَرَاءُ^(٤) يمنع ضمَّ العين مطلقاً في المضمومةِ الفاءِ، وكسرها في المكسورةِ الفاءِ، صَحَّتِ العَيْنُ أَوْ، لا، إلَّا فيما سمع، نحو خطوات وغرفات^(٥) .

[جَمْعُ التَّكْسِيرِ]

قوله : « جَمْعُ التَّكْسِيرِ »^(٦) : ما تَغَيَّرَ بناء واحد، كرجال وأفراس، وجمع القِلةِ أفعال، وأفعال وأفعلة، وفِعْلة، والصحيح ، وما عدا ذلك جَمْعُ كَثْرَةٍ .

لا شكَّ أنَّ جَمْعَ السلامةِ بالواو، والنون، يتغير بناء واحد أيضاً بسبب الزيادتين لأنك بنيتيه بهما بناءً مستأنفاً، فالفرد صار كلمةً أخرى بذلك، كما أنَّ الثمانية مثلاً إذا ضُمَّتْ^(٧) إليها الاثنين تصير عشرة، ويكون المجموعُ الثاني غيرَ المجموع الأول،

(١) ط : فمنع .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ هارون .

(٣) قال : «ومنَّ العَرَبِ مَنْ يفتح فيقول : جَوَزَات وبيَضَات، ولا يقلب؛ لأنَّ الفتحَةَ عارضةٌ . وهي لَعَةٌ هَذِيلٌ» .

[الكتاب ٥٩٣/٣ هامش (١) ط . هارون] . وانظر التَّبَصُّرَةَ ٦٤٩/٢، والخصائص ١٨٤/٣ .

(٤) جَوُز الرِّفْعِ والنَّصَبِ في الحجرات . قال في معاني القرآن ٧٠/٣ : «وَجُهِ الكَلَامُ أن تَضمَّ الحاءُ والجيمُ، وبعض العرب يقول : الحُجَرَات والرُّكَبَات وكل جمع كان يقال في ثلاثة إلى عشرة : عُجْر، وحجر، فإذا جمعت بالهاء، نصبت ثانيته، فالرفع أجودُّ من ذلك» .

(٥) أنظر التكملة ص ١٥٦ .

(٦) انظر حَذُّهُ في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٤ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١، والفوائد

الضائية ١٨٦/٢ .

(٧) ط : ضمت .

وهذا هو التغير، فقد تَغَيَّرَ أيضاً في جمع السلامة بناء الواحد، ولهذا قَالَ في حَدِّ الجمع: بتغيير ما، فدخل فيه جَمْعُ السلامة، وكذا الكلام في الجمع بالألف والتاء، بل التغير فيه، أظهر، لأنَّ علاماتِ التانيثِ الثلاثِ تَتَغَيَّرُ فيه، ولا يبقى على حاله إلاَّ ما التاء فيه مقدرةً .

فالأولى في حَدِّ جَمْعِ السلامة أَنْ يُقَالَ: هو الجمع الذي لم يُغَيَّرْ مفردُه إلاَّ بِالْحَاقِ آخره علامة الجمع، وجمع التكرير: ما تَغَيَّرَ^(١) بغير ذلك .

وأما التغيرُ في نحو تَمَرَاتٍ^(٢) بفتح العين، وفي نحو خطوات^(٣) وسِدَرَاتٍ^(٤) بفتحها وإتباعها، فيقدَّرُ حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها لغرض، وإن لم يثبت نحو تمرات ساكن العين، بخلاف خطوات وسِدَرَاتٍ^(٥) .

كما كان حَذْفُ التاء في المجموع بالألفِ والتاء بعد لحاقها لاجتماع التاءين^(٦) فجميعها من باب جَمْعِ السَّلَامَةِ باعتبار الأصل .

قوله: «وجمع القلة أفعل... إلى آخره»، قالوا: مطلق الجمع على ضربين، قِلة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدَّان داخلان، وبالكثير: ما فوق العشرة، قالوا: وَجَمْعُ الْقِلَّةِ من المكسَّر أربعة: أَفْعُلْ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعِلَةٌ، وَفَعْلَةٌ، وزاد الفراء^(٧): فَعْلَةٌ، كقولهم: هم أَكَلَةُ رَأْسٍ، أي قليلون، يكفيهم ويُشبعهم رَأْسُ

(١) ط : ما غَيَّرَ .

(٢) انظر التبصرة ٦٤٩/٢ ، والأحاجي النحوية ٨٤ .

(٣) يَضُمُّ الطَّاءَ، وَفَتْحَهَا، وَتَسْكِينَهَا؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ إِذَا كَانَ عَلَى فُعْلَةٍ جَازَتْ فِيهِ الْحَرَكَاتُ هَذِهِ. [اللُّمَعُ ص ٢٥٣

تحقيق د. حسين شرف]. انظر التبصرة ٦٥٣/٢ ، والتكملة ١٥٦ .

(٤) اللُّمَعُ ٢٥٤ ، والتكملة ١٥٦ .

(٥) التكملة ١٥٦ .

(٦) ط : التائين، وهذا خطأ .

(٧) شرح عمدة المناقب ص ٩٢٧ .

واحد، وليس بشيء، إذ القِلَّةُ مفهومةٌ من قرينةِ شبعهم بأكلِ رأسٍ واحدٍ، لا من إطلاقِ فَعَلَةٍ .

ونقل التبريزي ^(١) : أن منها أفعلاء ^(٢) ، كأَصْدِقَاء ^(٣) .

وجمعا السلامة عندهم منها، أيضاً، استدلالاً بمشابهتها للثنائية في سلامة الواحد، وليس بشيء، إذ مُشَابَهَةٌ شَيْءٍ لشيءٍ لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى، أيضاً، ولو ثبت ما نُقِلَ أَنَّ النابغة قال لِحَسَّانٍ، لما انشده قوله ^(٤) :

(١) يحيى بن علي، أبو زكريا، قرأ على عبدالقاهر الجرجاني والمعرّي له : تفسير القرآن وإعرابه، وشرح اللّمع، شرح الحامسة، شرح المُفَضَّلِيَّات . توفي سنة ٥٠٢ هـ . (البلغة ٢٨٣، النزهة ٣٧٢، البغية ٣٣٨/٢).

(٢) شرح عمدة الحفاظ ص ٩٣٠، والمتن ١٣٣/١، والفصل في ألوان المجموع ص ٧٥ [لعباس أبي السعود، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ].

(٣) بناء أفعلاء «ينوب قياساً عن فَعَلَاء في جمع فعيل بمعنى اسم الفاعل إذا كان مضعفاً، أو معتل اللام، نحو : وليّ وأولياء، وغني وأغنياء وطبيب وأطباء، وخليل وأخلاء . وهذا لازم إلا ما ندر من جمعها على فَعَلَاء كَشَرِيّ وسُرَوَاء، وتقى وتقواء . وشَدّ : صديق وأصدقاء؛ لأنه ليس معتلاً ولا مضعفاً، ونَصِيب وأنصباء لأنه ليس وصفاً، وظنين وأظناء لأنه بمعنى مفعول، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وناب عنه أفعلاء في المل * لا مأً ومضعف وغير ذاك قل .
[بيان الكحيل ١٥٥ - ١٥٦].

وانظر الأشموني ١٤٠/٤ .

(٤) حَسَّان بن ثابت (ديوانه ٣٧١ ط . عبدالرحمن البرقوقي، مصر سنة ١٩٢٩م) . الخزانة ١٠٦/٨، سيبويه ١٨١/٢ بولاق، وقد استشهد به على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير، فالجفئات مُرَادُّها الجفان، المقتَضِب ١٨٦/٢، نقد الشعر ٣٦ [لقدامة بن جعفر ط . محمد عيسى منون، مصر سنة ١٩٣٤م]؛ وفيه ردُّ على النابغة، وانتصارٌ لِحَسَّانٍ، ومثله في أسرار العربية ٣٥٦ .

و (الغرّ : البيض، ويريد بياض الشحم . والأسياف : جمع قِلَّة وأراد به الكثرة . «قال العلماء : إذا قرن جمعُ القِلَّة بال الاستغراقية، أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع، انصرف إلى الكثرة نحو إن المسلمين والمسلمات . وجمع الأمرين قول حسان :

لنا الجفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعُنَ بالضحي * وأسيفنا يقطرن من نجدة دما
وعلى هذا لا يرد على حسان ما قاله النابغة . [بيان الكحيل ص ١٤٢ هامش ١].

الشاهد أنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسان بقوله :
«قلّت جفائنك وسيوفك» كان فيه دليل على أن المجموع بالالف والتاء جمع قِلَّة . وهذا طعنٌ منه على هذه الحكاية . ثم استظهر أن جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصْلَحانِ لها .

٥٩٤ - لَنَا الْجَنَنَاتُ الْغُرَى لِمَعْنٍ بِالضُّحَى * وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
قَلَّلَتْ جِفَانَكَ (١٩١ب) وَسَيُوفَكَ، لَكَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَجْمُوعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
جَمْعٌ قَلَّةٌ^(١).

وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: جَمَعَا السَّلَامَةَ مُشْتَرَكَانِ بَيْنَ الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ^(٢).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا لَمْ يُطْلَقِ الْجَمْعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ فَيَصْلِحَانِ لَهَا .

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى اخْتِصَاصِ أَمْثَلَةِ التَّكْسِيرِ الْأَرْبَعَةِ بِالْقَلَّةِ، بِغَلْبَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي تَمْيِيزِ
الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَاخْتِيَارِهَا فِيهِ عَلَى سَائِرِ الْمَجْمُوعِ إِنْ وُجِدَتْ . وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ
يَأْتِ لِلْأَسْمِ إِلَّا بِنَاءِ جَمْعِ الْقَلَّةِ كَأَرْجُلٍ فِي الرَّجُلِ، أَوْ إِلَّا جَمْعِ الْكَثْرَةِ، كَرَجَالٍ فِي
رَجُلٍ، وَكَذَا كُلِّ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ لِلرَّبَاعِيِّ الْأَصْلِيِّ حُرُوفِهِ، وَمَا لَا يَجْمَعُ إِلَّا جَمْعَهُ، كَأَجَادِلٍ
وَمَصَانِعٍ، فَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ، وَقَدْ يُسْتَعَارُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ مَعَ وَجُودِ ذَلِكَ
الْآخَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾^(٣) ، مَعَ وَجُودِ أَقْرَاءٍ^(٤) .

(١) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَّاسِي : « ... وَكَذَلِكَ مَا جَمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، نَحْوُ : الْهِنْدَاتِ، وَالطَّلِحَاتِ، وَالْجَفْنَاتِ .
الْمَقْصُودُ بِهِ أَنَّ يَكُونُ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ . وَرَبْمَا وَقَعَ لَكَثْرَةٍ فَيَكُونُ ذَلِكَ جَائِزاً غَيْرَ مَرْدُودٍ . . . [وَ] غَيْرِ مَدْفُوعٍ أَنَّ يَكُونُ
الْجَفْنَاتُ تَقَعُ لِلْكَثْرِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُ بَابِهَا الْقَلِيلَ، لِاشْتِرَاكِ الْمَجْمُوعِ، وَدُخُولِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، أَلَّا تَرَى أَنَّ
قُوعُولاً مِنْ أَبْنِيَةِ أَكْثَرِ الْعَدَدِ، وَقَدْ تَقَعُ لِلْقَلِيلِ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ » الْبَقَرَةُ / ٢٢٨ . الْإِيضَاحُ فِي
عِلَلِ النُّحُوصِ ١٢٢ ، ١٢٣ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : « فَالْجَفْنَاتُ هُنَا مَعْنَاهَا الْكَثْرَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ أَنَّ لَنَا جَفْنَاتٍ قَلِيلَةً ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
مُبَالَغَةً فِي الْمَدْحِ . وَقَرَأَتِ الْقُرْآنُ : « وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَوَاتُكَ سَكَنَ لَهُمُ التَّوْبَةُ / ١٠٣ . فَلَيْسَ مَعْنَى الصَّلَوَاتِ
الْقَلَّةُ ، إِنَّمَا مَعْنَاهَا الْكَثْرَةُ » .

[الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ بِتَحْقِيقِ عِصِيْمَةِ ٢٠٣/١] .

(٢) مَعَهُ الضَّمِيرُ . انْظُرِ التَّبْصِيرَةَ ٦٤٩/٢ .

(٣) الْبَقَرَةُ / ٢٢٨ ، وَالْآيَةُ بِتَأْمِهَا : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ
مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُنَّ أَحَقُّ بِرَوْحِهِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ
الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَدْفُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٤) انْظُرِ الْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النُّحُوصِ ١٢٢ ، ١٢٣ .

[الْمَصْدَرُ : تَعْرِيفُهُ]

قوله : « المصدر » اسم الحدث الجاري على الفعل .

يعني بالحدث معنى قائماً بغيره ، سواء صدر عنه كالضرب والمشي ، أو لم يصدر كالطول والقصر .

والجري في كلامهم يستعمل في أشياء ، يُقال : هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل ، أي أصل له ، وناخذُ اشتق منه ، فيقال في : حدثُ حدثاً : إنَّ المصدرَ جارٍ على فعله ، وفي نحو :

﴿ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(١) ،

إنَّ تَبْتِيلًا ليس بِجَارٍ على ناصبه ، ويقال : اسم الفاعل جارٍ على المضارع ، أي يوازنه في الحركات والسكنات ، ويقال : الصفة جاريةٌ على^(٢) شيء أي ذلك الشيء : صاحبها ، إمّا مبتدأ لها ، أو ذو حال ، أو موصوف أو موصول ، والأوّل : صيانةُ الحدِّ عن الألفاظ المُبْهَمة ، ولو قال : اسم الحدث الذي يُشتقُّ منه الفعل لكان حدّاً تاماً على مذهب^(٣) البصرية ، فإنَّ الفِعْلَ مشتق منه عندهم ، وعكس الكوفيون^(٤) ، قال

(١) في شرح الحدود النحوية للفاكهى ص ٣٤٩ : « حدُّ المصدر هو اسمٌ دالٌّ بالأصالة . . . أي بالوضع على معنى هو الحدث ، قائم بفاعل كَفَّرَ زيدٌ فَرَحاً . . . أو على صادر عنه كَقَعَدَ زيدٌ قُعُوداً . . . ثم ذلك المعنى الصادر إمّا حقيقة كما مثلنا ، أو مجازاً كمرض زيد مرضاً . . . أو على معنى واقع على مفعول . . . » وانظر شرح عمدة الحفاظ ص ٦٩٠ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩١ ، والفوائد الضيائية ١٨٩/٢

(٢) ط : الواو ساقطة .

(٣) المزمّل / ٨ ، ونسبها : ﴿ وَأَذْكُرْ أَنَّمَّ رَبِّكَ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ .

(٤) بعد قوله : « جارية . . . » في م ، د ما يلي : « جارية على مَنْ هي له ، أي هو صاحبها على أن يكون مبتدأ لها أو ذا حال أو موصولاً أو موصوفاً .

(٥) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٨ ، وأسرار العربية ٦٩ ، وإيضاح الزجاجي ٥٦ .

(٦) انظر المسائل العسكرية ص ٨ وما بعدها ، والأنموذج ص ٩٥ .

البصريون: سُمِّيَ مصدرًا لِكَوْنِهِ مَوْضِعَ صُدُورِ الْفِعْلِ^(١)، وقال الكوفيون: هو مَفْعَلٌ بمعنى المصدر نحو قَعَدْتَ مَقْعَدًا حَسَنًا، أَيْ قَعُودًا، والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفعل، كَالْعَدْلُ بمعنى العادل، واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقَعَدْتَ قَعُودًا، والفاعل قبل المفعول، وهو مغالطة؛ لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المفعول، والنزاع في أَنَّ وَضْعَهُ غيرُ مُقَدَّمٍ على وضع الفعل، فأين أحد المتقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيدًا، و: بزيد، و: لم يضرب، فإنه لا دليل فيها على أَنَّ وَضْعَ العاملِ قَبْلَ وَضْعِ المفعولِ .

وقال البصريون: كُلُّ فَرْعٍ يُؤْخَذُ مِنْ أَصْلٍ، وَيُصَاغُ مِنْهُ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ، مع زيادة هي الغَرْضُ من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والختام من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغَرْضُ من وضع الفعل، لأنه كان يحصل في قولك: لِزَيْدٍ ضَرْبٌ: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدالَّ بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان .

وسيبيويه: يُسَمَّى الْمَصْدَرُ فِعْلًا^(٢) وَحَدَثًا وَحَدَثَانًا^(٣)، فَإِذَا انْتَصَبَ بِفَعْلِهِ سُمِّيَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ .

وقوله: « الجاري على الفعل » ، احتراز من : العالمية والقادرية^(٤)

(١) فيكون لفظ «المصدر» اسمَ مكان ، بمعنى موضع الصدور، كما قال الشارح، وأما جعله مصدرًا ميميًا، ثم تأويله باسم الفاعل، فقد أشار إليه الشارح، وهو مذهب الكوفيين، وواضح أنه من هذه الجهة، أضعف من تأويل البصريين . انظر المصطلح النحوي ص ١٣٩ .

(٢) الكتاب ١/١١٨ ، ١٦١ بولاق ، وابن يعيش ١/١١٠ .

(٣) الكتاب ١/١٥٠ ، والمصطلح النحوي ١٣٩ .

(٤) يريد بها : المصادر الصناعية .

[القِيَّاسِيُّ وَالسَّامِعِيُّ مِنَ الْمَصَادِر]

قوله : « وهو من الثلاثي سَمِعَ ، ومن غيره قِياسٌ ، تقول : أَخْرَجَ إِخْرَاجاً ، واستخرج استِخْرَاجاً » .

ترتقي^(١) أبنية مصدر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين ، في الأغلب ، كما يجيء في التصريف ، وأما في غير الثلاثي ، فيأتي قياساً ، كما تقول مثلاً : كل ما ماضيه على أَفْعَلَ ، فمصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فَعَّلَ فمصدره على تَفْعِيل ، وكل ما ماضيه على فَعَّلَلَ فمصدره على فَعَّلَلَة .

ويجوز ، أيضاً ، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد ألفاً قبل الآخر^(٢) ، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان ، كسرت أولهما فقط ، كما تقول في أَفْعَلَ : إفعال ، وفي فَعَّلَلَ : فِعْلَال ، وفي فَعَلَ : فِعْلَاء وفي فَاعَلَ : فِيعَال^(٣) وفي فَعَّلَ : فِيعَال ، وإن كان ثلاث متحركات ، كسرت الأولين ، كانفعال وانفعال واستفعال ، وافعلال وافعيلال ، إذ أَصْلُ ماضيهما^(٤) : « انفعَلَ ، واقتَعَلَ واستفعل^(٥) » ، وافَعَّلَلَ ، وافَعَّلَل^(٦) ، وليس هذا بناءً على أَنَّ المصدر مُشْتَقٌّ من الفِعْل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل .

(١) ط : يرتقي .

(٢) في ط : ونزيد قبل آخره ألفاً .

(٣) ولأن القياس في المصدر يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، فإليه في (فيعال) مكان ألف فاعل « وفعال أصلها فِيعَال ، حذفت الياء تخفيفاً ، وقد نطق العرب بذلك الأصل ، فقالوا : ضارب ضِراباً ، وقتال قتِلاً ، وهو

لغة أهل اليمن » . [تبيان الكحيل ص ٤٨ وهامش (٢)] .

(٤) ط : ماضيهما .

(٥) ط : سقطت انفعَلَ واقتَعَلَ واستفعل .

(٦) في ط : وتفعَلَ بعد قوله : وافعلال .

والأشهرُ في مصدر فَعَّلَ، وفَعَّلَلَ، وفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، خلاف القياس المذكور، وهو: تَفْعِيلٌ، وفَعْلَلَةٌ ومُفَاعَلَةٌ، وتَفَعَّلَ، وأَمَّا فِعالٌ في مصدر فاعَلَ كَقِتالٍ، فهو مَخْفَفٌ القياسي، إِذْ أَصْلُهُ قِيتالٌ، ولم يَأْتِ في تَفْعِيلٍ وتَفَاعُلٍ، وما ألحق بِتَفَعَّلَ، مِنْ تَفَوَّعَلَ وتَفَعَّيَلَ، ونحوهما، إِلَّا خلاف القياس، كالتَفَعُّلِ والتَفَاعُلِ .

وتَجِيءُ^(١) أحكامُ هذه المصادرِ في شرح مُقَدِّمَةِ^(٢) التصريفِ، إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى .

[عَمَلَ المصدرِ ، وما يَتَعَلَّقُ به من أحكامِ]

قوله : « ويعمل عَمَلَ فعله ، ماضياً وغيره ، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدم معموله عليه ، ولا يضمرفيه ، ولا يلزم ذكر الفاعل ، وتجوز^(٣) إضافته إلى الفاعل ، وقد يضاف إلى المفعول ، وإعماله باللام قليلٌ ، فإن كان مطلقاً فالعمل للفعل ، وإن كان بدلاً منه فوجهان » .

[قوله : « ويعمل عمل^(٤) فعله ماضياً وغيره »] ، اعْلَمْ أَنَّ معنى المصدر عَرَضٌ ، لا بد له في الوجود من (١٩٢أ) محل يقوم به ، وزمان ، ومكان ، ولبعض^(٥) المصادر مما يقع عليه ، وهو المتعدي ، ولبعضها من الآلة^(٦) كالضرب^(٧) ، لكنه وَضَعَهُ الواضِعُ لذلك الحدث مطلقاً من غير نظرٍ إلى ما يحتاج إليه في وجوده .

(١) ط : ويجيء .

(٢) رسالة الشافعية في الصرف لابن الحاجب ، عرفت باسم المقدمة . وانظر تفصيل الكلام فيها في شرح الرضي للشافعية ١٥١/١ - ١٦٣ .

(٣) ط : ويجوز .

(٤) هذه العبارة ساقطة من الأصل ، وهي من م ، د .

(٥) يعني : ولا بد لبعض المصادر مما يقع عليه .

(٦) في ط : من الآكالة .

(٧) ط : لضرب .

ولا يلزم أن يكون وَضَعُ الواضع لكل لفظٍ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه، ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ: الألفاظ الدالة على محالها، فنقول:

إذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو أَحَدُ الأزمنة الثلاثة معيّنًا، مع ذِكْرِ بعض ما هو من لوازمه من محلّه الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة، أو مكانه، أو ما وقع عليه: صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إمّا بمجرد تغيير حركاته وسكناته، كضَرَبَ^(١) في: الضَرْب، أو بتغييرهما مع الحذف كاستخرج في الاستخراج، أو بتغييرهما مع الزيادة، كيضْرَبَ^(٢) واضْرَبَ، في الضَرْب، بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا، وتقتضي^(٣) وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتُسَمَّى تلك الصيغة فعلًا مبنياً للفاعل وتُسَمَّى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضي^(٤) وجوب ذكر أحد لوازمه الآخر، من الزمان المعين، كالיום والليلة، والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك، أو المكان، أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه، فتُسَمَّى تلك الصيغة فعلًا مبنياً للمفعول، وذلك اللازم^(٥) المذكور بعدها، مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله.

فالمقصود من وَضَعِ الفعلِ ذِكْرُ شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيّنًا، وبعض لوازمه الآخر، الأهم عند المتكلم.

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفي بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فجِئْءَ بها كان منها ذِكْرُهُ أَهْمٌ، بعدها، وإنما قلتُ في

(١) ط: كيضرب.

(٢) ط: كينضرب.

(٣) ط: ويقتضي.

(٤) ط: يقتضي.

(٥) في د: «وذلك اللازم نائب فاعل لقوله يذكر...».

الأغلب لأنه أمكن في بعضها ذلك، كَأَضْرَبُ ، وَنَضْرَبُ^(١)، ولكنه لما كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمر^(٢) هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضاً، بعدها طَرْدُ الباب فأضمر «أنا بعد أَضْرَبُ، و«نحن» بعد نَضْرَبُ، بدلالة العطفِ عليهما في: أَضْرَب أنا وزيد .

وإنما جُعِلَ لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، وللمبني لباقي^(٣) اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإنَّ الحدث إلى محله أَحْوَجُ منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالاً من المبني للمفعول، فَرَفَعَ كُلُّ ما يرفعه الفعل دليلٌ على كونه ذِكْرُهُ أَهَمُّ من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة أمامك بالسوط، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجهٌ إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عمراً زيدٌ، وسير يوم الجمعة فرسخان .

فظهر أنَّ ما قيل: إِنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعل، وَحْدَهُ، أو على الفعل، يُفيد كونه أَهَمُّ، ليس بشيء، بل المرفوعُ أَهَمُّ على كل حال، ففائدةُ تقديمِ المنصوب على الفاعل وحده: التوسُّعُ في الكلام فقط، وفائدةُ تقديمه على الفعل، إمَّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى:

﴿بَلِ اللَّهِ^(٤) فَاعْبُدْ﴾ ، أي: مِنْ دُونِ الأصنام، أو كون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربتُ وعمراً وبكراً^(٥) .

(١) ط : وتضرب .

(٢) ط : أضمر .

(٣) في د : ولسائر اللوازم .

(٤) الزُّمَرُ / ٦٦ ، والآية بتامها : ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ .

(٥) ط : وبكراً وعمراً .

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهم، صار كجزء الفعل، اتصل به، أو انفصل، فثبت بهذا التطويل أَنَّ وَضَعَ الفِعْلِ على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيءٍ مذكورٍ بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوبٌ إلى شيءٍ في اللفظ.

وإنما وَجَبَ ذكرُ المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه، كما مرَّ، والمقتضي مرتبته التقدُّم على مقتضاه، وكان حَقُّ الفعل: أَلَّا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلَّا فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عَمِلَ في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقامَ الفاعلِ تَبَعاً لاحتضائه للفاعل وضعاً، وعمله فيه لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً في العمل^(١) في المُسند إليه وغيره، وغير الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه^(٢) وإن دَلَّ كل واحد منها، أيضاً، على المصدر، الذي بِسَبَبِهِ كان الفِعْلُ يَطْلُبُ الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأنَّ طَلَبَ الفعل للمرفوع وَضَعِي، وَطَلَبَهُ للمنصوب تابعٌ للوضعي، كما بَيَّنَّا، وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابعٍ للوضعي، بل هو عقليٌّ، وقد طَرَأَ الوَضْعُ على العقلي وأزال حُكْمَهُ؛ لأنَّ الواضعَ نَظَرَ إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب، إذن، في نَظَرِهِ، لا فاعلاً، ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإن لَفْظَهُ في نَظَرِهِ دالٌّ على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخَرَ دالًّا عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وَضِعَ دالًّا على المفعول.

فكان حَقُّ هذه الأشياء أَلَّا تعملَ لا في الفاعل ولا في المفعول، لكنها شابهت الفعل فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، ومشابهة اسم (١٩٢ب) الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنى، كما مرَّ في باب الإضافة، فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل، وشرطُ فيهما لت نصب المفعول دون رفع الفاعل، كما مرَّ في باب الإضافة: الحال

(١) ط: للعمل.

(٢) يعني: وصار غير الفعل... فروعاً عليه.

والاستقبال، لتحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة: المشابهة المعنوية أيضاً، وألزمنا المسند إليه كالفعل، وجُوزَ الإضمار فيهما كالفعل، والأصل في إضمار المسند إليه: الفعل، إذ طلبه له كما ذكرنا: وضعي، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال، وهو إضماره مستتراً، ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظاً بالموازنة، ولا معنى، لأنه لا يقع موقعه بلا ضمنية، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلزم عمل الفعل، ولا يلزم محي المسند إليه بعده، ولا جُوزَ الإضمار فيه وأما اشتراط الحال أو الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر، فلما مرَّ في باب الإضافة.

فإن قلت: فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى، كان حقه ألا يعمل، قلت: إلا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً، فبأدنى مشابهة لطلبهما وضعاً، أعني الفعل، يتحرك ذلك الوجد الكامن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً، كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما المصدر، فطلب المصدر عقلاً، أقوى من طلبهما، وقد مرَّ شرط صالح من هذا، في باب الإضافة، فليرجع إليه.

وأيضاً، لو ألزم المصدر ذكر المسند إليه بعده، وأحد الأزمنة الثلاثة، صار اشتقاق الفعل منه عبثاً، لأننا ذكرنا أن وضع الفعل، لبيان أحد الأزمنة، مع ذكر المسند إليه.

واعلم أن المصدر إنما يشابه^(١) الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنه لا يصح، إذن^(٢)، تقديره بأن والفعل، إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربة أو ضرباً شديداً: ضربت أن ضربت، وأما قولك ضربته ضرب الأمير اللص، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف^(٣) تقديره: ضرباً مثل ضرب الأمير اللص.

(١) انظر المقتضب ١٩٢/٣ الطبعة الأخيرة. (٢) يعني حين يكون مفعولاً مطلقاً.

(٣) في م، د: «بل المفعول المطلق هو المحذوف، والتقدير...».

وتقديرهم للمصدر بأن والفعل لا يَتِمُّ إِلَّا إذا كان بمعنى الحال، لأنَّ «أَنْ» إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فإنه يبقى معها على معنى المضي، لكنهم قدَّروه بأن دون «ما» و«كي»، وإن كان في الحال أيضاً، نحو: ضَرَبْتُكَ الآنَ زِيداً: شديداً^(١)، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً منها.

ولتقديرهم له بأن والفعل، وَهَمَّ بعضهم وظنَّ أنه لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، إذن، بِأَنْ .

قوله: «ولا يتقدم معموله»، قيل: لأنه عند العمل مؤوَّل بحرف مصدريٍّ مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة: معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، كما مرَّ في باب الموصولات، قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ، نحو: أعجبنى ضَرَبْتُكَ اليومَ أمسَ زِيداً، على أَنَّ أمسَ ظرفٌ لأعجبنى، لأنَّ الفصل بين بعض الصلة وبعضها، لا يجوز، فقوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾ أَيَّاماً﴾،

بمعنى: صُومُوا أياماً، وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دليلٌ قويٌّ عليه فيكون كالمذكور، كما سرَّ في المفعول معه، هذا ما قالوا .

وأنا لا أرى منافعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهة^(٢)، نحو قولك:

اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك القرار، قال تعالى:

﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴿٣﴾﴾

(١) في ط: شديداً .

(٢) الرضي يُخالف الجمهور. انظر دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٤٣٣، ٤٣٤ . . .

(٣) النور / ٢، والآية بشامها: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ

تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وقال :

﴿ فَلَمَّا ^(١) بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى ^(٢) ﴾ ،

وفي نهج البلاغة : « وَقَلَّتْ عَنْكُمْ نَبَوْتُهُ ^(٣) ، ومثله في كلامهم كثير ، وتقديرُ الفعل في مثله تكلفٌ ، وليس كل مؤولٍ بشيءٍ : حكمه حكم ما أوَّل به ، فلا مَنَعَ من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لا يلزمه أحكامه ، بَلَى ، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرفُ وأخوه ، يكفيهما رائحةُ الفعلِ ، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل ، كحرف النفي في قوله تعالى :

﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ ^(٤) رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ،

فقوله : « بنعمة ربك » ، متعلق بمعنى النفي ، أي : انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون ، وكذا تقول : لم أقم لك لما سلّمت لأهينك بترك قيامي ، فاللامُ متعلقةٌ بالنفي لا بالقيام .

في كتاب التبيان للعكبري ٩٦٤/٢ : « ... لا يجوز أن تتعلق الباء براءة ؛ لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ وإنما يتعلق بتأخذ ؛ أي : ولا تأخذكم بسببها . ويجوز أن يتعلق بمحذوف على البيان ؛ أي أعني بهما ، أي لا ترأفوا بهما ، ويفسره المصدر ... » .

أما الرضي فيجيز تعلق الباء براءة ؛ لأن المصدر - عنده - يتقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

(١) ط : ساقطة .

(٢) الصافات / ١٠٢ ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى قَالَ يَتَّبِعُنِي أَنْزِلْنِي فِي الْمَنَازِلِ أَوْ أَذِجْنِي فَأَنْظُرَ مَاذَا تَرْزُقُ قَالَ إِنَّا نَبَأْتُ أَفْعَلَ مَا تُمَرِّسُ سَجِدْ فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَنْصَرِينَ ﴾ .

في المغني ص ٦٨٨ ط . المبارك : « ... فإن المتبادر تعلق (مع) ببلغ ، قال الزخشي : أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مع ببلغ ؛ لاقتضائه أنها بلغا معاً حد السعي ، ولا بالسعي ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً ، كأنه قيل : فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي ، فقيل : مع مَنْ ؟ فقيل : مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ، أي إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق » .

أما الرضي فيجيز تعلق الظرف (مع) بـ (السعي) ؛ لأن صلة المصدر - عنده - تتقدم عليه إذا كان ظرفاً أو شبهةً .

(٣) من خطبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفيها يتحدث عن الموت ، فيقول : وقد أعلقتكم حباله ... وعظمت فيكم سطوته ... [نهج البلاغة ص ٢٧٨] .

(٤) القلم / ٢ .

وكذا يعمل فيهما الضمير، كما في قوله^(١) :

٥٩٥ - وما احترَبُ إِلَّا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ * وما هو عنها بالحديثِ المَرْجَمِ

أي ما حديثي عنها، وكذا يجوز أن يكون العامل في الظرف - أعني يومئذ - في قوله تعالى :

﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾^(٢) ،

اسم الإشارة ؛ لأن المراد به : النَّقَرُ^(٣) ، ويجوز، أيضاً، الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يُقدَّرُ الفعل لقوله تعالى :

﴿ آيَاتًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾^(٤) ،

وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه .

قوله : «ولا يُضمَر فيه » ، يعني ، كما يضمَر في الصفة، وقد ذكرناه، وقد علَّلَ المصنَّفُ تَرَكَ الإضمار في المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر المفرد، لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه (١٩٣أ) المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني، وإلا

(١) زهير بن أبي سُلمى ، والبيت من معلقته . (شرح شعر زهير ص ٢٦ صنعة ثعلب، تحقيق د. قباوة ، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٢ ط ١) . وفيه : «أي : ما علمتم من هذه الحرب وما ذُقتُم منها . وما هو عنها، يريد : وما علمكم عنها بالحديث الذي يرمى فيه بالظنون . فكُنَى عن العلم، أي : هو حق . والمَرْجَمُ : المظنون . يقول : ما هو برَجْم بظهر الغيب، قد جرَّبتموها وذُقتُموها» . وانظر مختار الشعر الجاهلي ٢٣١/١ .
والبيت في : الخزائن ١١٩/٨ هارون، المجمع ٩٢/٢، المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٤ وفيه أن الحرب مذكر ومؤنث .

الشاهد فيه أن الظرف والجار والمجرور يعمل فيها ما هو في غاية البُعد من العمل، كحرف النفي والضمير كما في البيت ، فإنَّ قوله (عنها) متعلق بـ (هو) ؛ أي : ما حديثي عنها .

(٢) المذَّتَرُ / ٩ . في المُشْكَل ٤٢٤/٢ : «ذلك : مبتدأ، و «يومئذٍ بدل منه، و «يومٌ عسيرٌ» : خبر الابتداء . وعسيرٌ : نعت لـ «يوم» . . .» .

(٣) النَّقَرُ : المستفاد من الآية التي قبلها : ﴿ فَإِذَا نَقَرُوا فِي النَّاقُورِ ﴾ .

(٤) البقرة / ١٨٤ ؛ والآية بتمامها : ﴿ آيَاتًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

التَّبَسُّتُ^(١) ضَائِرُ الْمُثْنَى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ، ولو ثُنِيَ المصدر وُجِعَ باعتبار الفاعل ، وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله ، لم يخل أن يؤتى فيه بِعَلَامَتِي التثنية وعلامتي الجمع وهو مستقل ، أو تُحَذَفُ إحداهما ، وهو مُؤَدُّ إِلَى اللَّبْسِ ، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما ، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه ، وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة ، فتثنية أحدهما وجمعه : تثنية الآخر وجمعه .

ولِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : يجوز أن يتحمَّلَ ضمير المثني والمجموع ولا يشئ ولا يجمع كاسم الفعل والظرف .

قوله : « ولا يلزم ذكر الفاعل » ، قد تقدم علته ، قَالَ الْمُصَنِّفُ^(٢) : إنها ذلك ، لأنَّ التزامه كان يُؤَدِّي إِلَى الإِضْهَارِ فِيهِ إِذَا كَانَ لَغَائِبٌ مُتَقَدِّمٌ ذَكَرَهُ ، قِيَاساً عَلَى الْفِعْلِ ، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

وَلِقَائِلُ أَنْ يَمْنَعَ الْقِيَاسَ ، « لأداء القياس إِلَى الإِضْهَارِ الْمَمْتَنَعِ^(٣) عَلَى زَعْمِهِ » ، بخلاف الفعل وغيره .

قوله : « ويجوز إضافته إِلَى الْفَاعِلِ » ، وهو الأكثرُ ، لأنه محلُّه الذي يقوم به ، فَجَعَلَهُ معه كلفظ واحد بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ، أَوَّلَى مِنْ رَفْعِهِ لَهُ ، وَمِنْ جَعَلِهِ مَعَ مَفْعُولِهِ كلفظ واحد ، وأيضاً ، طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ، لأنه محلُّه الذي يقوم به ، وَعَمَلُهُ ضَعِيفٌ لضعف مشابهته للفعل^(٤) ، فلم يَبْقَ إِلَّا الإِضَافَةُ .

(١) ط : التبس .

(٢) شرح الكافية ص ٩٢ وفيه : « وإنَّما لم يلزم ذكر الفاعل ، لأنَّ التزامه كان يؤدي إِلَى الإِضْهَارِ فِيهِ عِنْدَمَا يَكُونُ لَغَائِبٌ مُتَقَدِّمٌ ذَكَرَهُ ، أَوْ مُتَكَلِّمٌ ، أَوْ مُخَاطَبٌ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فَاعِلُهُ أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، فلم يَحْتَجْ إِلَيْهِ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجوب ذَكَرِهِ فِي مَوْضِعٍ يَحْتَثِلُ الْكَلَامَ بِتَرْكِهِ وَجوب لزوم ذَكَرِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَحْتَثِلُ بِتَرْكِهِ الْكَلَامَ » .

(٣) في د : « لأداء الإِضْهَارِ فِيهِ إِلَى مَا هُوَ مَمْتَنَعٌ عَلَى زَعْمِهِ » .

(٤) في ط : الفعل .

قالوا : والإضافة إلى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل ، وسيجيء الكلام فيه ، في اسم الفاعل .

وليس أقوى أقسام المصدر في العمل : المذون^(١) ، كما قيل : بل الأقوى : ما أضيف إلى الفاعل ، لكون الفاعل ، إذن ، كالجُزء من المصدر ، كما يكون في الفعل ، فيكون عند ذلك أشدَّ شبهاً بالفعل .

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً ، إما بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل ، نحو : أعجبتني ضرب زيد الكريم ، أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً ، كقوله^(٢) :

٥٩٦ - أَمِنْ رَسَمٍ دَارٍ مَرْتَعٍ وَمَصِيفُ * لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ وَكَيْفُ
أوبقرينة معنوية نحو : أعجبتني أَكُلُ الخبز .

ويمحوز أن يزُول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية ، نحو : أَعَجَبَنِي أَكُلُ خُبْزٍ ، أي أَنَّ أَكُلُ خُبْزٍ ، فتحوز^(٣) الإضافة إليه مع القرينة الدالة على كون المضاف إليه مرفوع المحل ، كما تحي^(٤) للمجرور بتابع مرفوع ، نحو يعجبتني أَكُلُ الخبز النقي ، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده ، رفعاً ونصباً ، نحو : عجبت من ضرب اليوم زيدَ عَمراً .

(١) قَالَ الْجَامِي : « ويمحوز إضافته إلى الفاعل مع أَنَّ إعماله منوناً أولى ، لأنه حينئذ أقوى مشابهة للفعل ؛ لكونه نكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ . ٢٥١/٢ . الفوائد الضيائية ١٩١/٢ .
(٢) الخطيئة (ديوانه ٣٩ بشرح السُّكُري . التقدّم سنة ١٣٢٣هـ) .
والبيت مطلع قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً ، مدح بها سميد بن العاص الأموي ، لما كان والياً بالكوفة لعثمان بن عفان .

الحزاة ١٣١/٨ هارون ، الأمالي الشجرية ٣٥١/١ ، ابن يعيش ٦٢/٦ ، معجم الشواهد ٢٣٧/١ .
الشاهد فيه أَنَّ (رسم دار) مضاف إلى مفعوله ، و (مرتفع) فاعله . ورسم ههنا : مصدر رسم المطر ؛ أي صيرها رسماً ، بأن عفاها .

(٣) ط : فيحوز . (٤) ط : يحي .

قوله : « وإعماله اللام^(١) قليل » ، وإنما قلّ استعماله لتعذر دخول اللام على ما يُقدّر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى ، وليس كذا : اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول ، لأنها موصولة داخلة على الفعل ، وأمّا اللام التي في الصفة المشبهة ، فلم تضعف بها ، لأن عملها لمشابهة اسم الفاعل ، كما يجيء ، لا لمشابهة الفعل ، قيل : ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعروفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح ، بلى قد جاء معدّى بحرف الجر ، نحو قوله تعالى :

﴿ لَا يُجِيبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ^(٢) ﴾ ،

ويجوز أن يقال : إن من ظلم فاعل المصدر ، أي أن يجهر ، على البناء للفاعل ، والاستثناء متصل ، ويجوز أن يقال : إن التقدير أن يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً ، ويجوز أن يقال هو متصل ، والمضاف محذوف أي إلا جهر من ظلم .

وسيبيويه^(٣) والخليل جَوَزَا إعمال المصدر المعروف باللام مطلقاً نحو قوله^(٤) :

٥٩٧ - ضعيفُ النكايَةِ أعداءُهُ * يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

(١) ط : باللام .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) الكتاب ٩٩/١ بولاق .

(٤) لم اتد إلى قائله ، وقال القيسي : « قائلُ هذا البيت مجهولٌ . وذكر أنه مصنوع » .

الخزانة ١٢٩/٨ هارون ، إيضاح شواهد الإيضاح ، الورقة ٣٠/ب مخطوطة المعهد ، رقم ٢٨ نحو ، سيبويه

٩٩/١ بولاق ، المنصف ٧١/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥ ، شرح الألفية للمرادي ٥/٣ ، شرح الألفية

لأبن الناظم ص ١٦١ .

وقوله : (يَخَالُ) : يظن ، و (يُرَاحِي) : يُبَاعِدُ ، وفاعله ضمير الفرار ، وفاعل (يَخَالُ) ضمير المهجو . وجملة يراخي

في موضع المفعول الثاني لـ : (يَخَالُ) . و (ضعيف) خبر مبتدأ محذوف .

الشاهد فيه أن سيبويه والخليل جَوَزَا إعمال المصدر المعروف باللام مطلقاً .

وقوله^(١):

٥٩٨ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي * كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
فينبغي، على هذا، أن يجوز^(٢): عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زِيدًا^(٣) عَلَى أَنَّ الْكَافَ
مَفْعُولٌ .

والمَبْرَدُ مَنَعُهُ^(٤)، قَالَ: لَاسْتَفْحَالَ الْأَسْمِيَةَ فِيهِ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ: أَعْدَاءُهُ، أَيُّ: فِي
أَعْدَائِهِ، قَالَ: أَوْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِمَصْدَرٍ مَنْكُرٍ مَقْدَّرٍ، أَيُّ ضَعِيفِ النَّكَايَةِ نَكَايَةِ
أَعْدَاءِهِ، فَيُضْمَرُ الْمَصْدَرُ لِقُوَّةِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ .

(١) هُوَ الْمُرَّارُ الْأَسَدِيُّ، كَمَا فِي كِتَابِ الْحُلَلِ ص ١٦٨؛ وَفِيهِ: (لَحِقْتُ) بَدَلَ (كَرَرْتُ). أَوْ مَالِكُ بْنُ زُغَيْةَ الْبَاهِلِيُّ،
كَمَا فِي كِتَابِ فُرْحَةِ الْأَدِيبِ ص ٣٢. الْخَزَانَةُ ١٢٩/٨ هَارُونَ، سَبِيوِيه ٩٩/١ بُولَاق، شَرْحُ أَيْيَاتِ سَبِيوِيهِ لِابْنِ
السَّيْرَانِي ٦٠/١، شَرْحُ أَيْيَاتِ سَبِيوِيهِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّهْشَابِيِّ ص ٧٦، الْجُمَلُ ١٣٦، الْحُلَلُ ١٦٨، فُرْحَةُ الْأَدِيبِ
٣٢؛ وَفِيهِ: «يَعْنِي مِسْمَعُ بْنُ شَيْبَانَ» فِي قَوْلِهِ: مِسْمَعًا - آخِرَ الْبَيْتِ -؛ وَفِيهِ: (لَحِقْتُ) بَدَلَ (كَرَرْتُ)،
الْإِيضَاحُ الْمُضَدِّي ١٦١، الْبَعْدَادِيَّاتُ ص ٣٦٧، اللَّامُ ٢٧١، الْمَفْصُلُ ٢٢٤، الْمُقْتَضَبُ ١٥٣/١ الطَّبْعَةُ
الْأَخِيرَةُ.

و(الْمَغِيرَةُ): الْخَيْلُ - تَقَالُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا. وَ(أَنْكُلُ): أَجْبُنُ وَأَتَأَخَّرُ. «وَالْمَعْنَى: يَقُولُ قَدْ عَلِمَ أَوَّلَ مَنْ
لَقِيتُ مِنَ الْمَغِيرِينَ أَنِّي صَرَفْتُهُمْ عَنْ وَجْهِهِمْ هَازِمًا لَهُمْ، وَلَحِقْتُ عَمِيدَهُمْ، فَلَمْ أَرْجِعْ عَنْ ضَرْبِهِ بِسَيْفِي». [شَرْحُ
الْأَلْفِيَةِ لِلْمُرَادِيِّ ٥٩/٢] .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ سَبِيوِيهِ وَالْخَلِيلَ جَوِّزًا إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَذْرُوفِ بِاللَّامِ مُطْلَقًا.

(٢) فِي ط: أَنْ يَجُوزُ نَحْوُ ...

(٣) فِي ط: زَيْدٌ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٤) لَمْ يَمْنَعَهُ! فَإِنَّ كَلَامَ الْمَبْرَدِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَصْدَرَ يَعْمَلُ «عَرَفًا وَمَنْكَرًا»، كَمَا يَرَى سَبِيوِيهِ ذَلِكَ.

وَأَبْنُ الْحَاجِبِ، وَالرُّضْمِيُّ، وَالْبَعْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ٤٣٩/٣ بُولَاق يَنْسَبُونَ إِلَى الْمَبْرَدِ مَنَعٌ عَمَلُ الْمَصْدَرِ الْمَحَلِّ بِالْأَلْفِ
مُخَالَفًا لِسَبِيوِيهِ، وَهَذَا وَهَمٌّ.

قَالَ الْمَبْرَدُ: «وَتَقُولُ: أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمْرًا...» وَقَالَ الشَّاعِرُ فِيمَا كَانَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي * لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
أَرَادَ عَنْ ضَرْبٍ مِسْمَعٍ، فَلَمَّا ادْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ امْتَنَبَ الْإِضَافَةَ، فَعَمَلَ عَمَلَ الْفِعْلِ. الْمُقْتَضَبُ ١٤/١ =
٥٣/١ الطَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ.

قوله : « وإن كان مطلقاً » ، أي مفعولاً مطلقاً ، فالعمل للفعل ، وإنما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بأن مع الفعل ، سواء كان الفعل ظاهراً ، أو مضمراً جائز الإظهار ، وأما إن كان واجب الإضمار ، فيجئ الكلام عليه ، وهو قوله : « وإن كان بدلاً منه فوجهان^(١) » .

اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة ؛ إذ لو كان^(٢) ، لم يُقدَّر الفعل قبله ، كما مرَّ في باب المفعول المطلق فلم ينتصب ، بل ، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسم فعلٍ كما مرَّ ، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازاً ، إذا لم يجر إظهار الفعل مكانه ، فكانه بدلٌ منه لما لم يجر أن يُجمع بينه وبين الفعل لفظاً ، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه ؛ فإذا حذفت الفعل حذفاً لازماً ، فعند سيبويه^(٣) : الناصب هو المصدَّر لكونه كالقائم مقام الفعل ، نحو : ضربك زيداً ، أي اضرب زيداً ضرباً ، فالمصدر عمِل في المفعول لكونه (١٩٣ ب) كالفعل ، لا لتأويله بأن والفعل ، ودليل كونه كالفعل : امتناع استعمال الفعل معه ، وذلك بإضافته إلى الفاعل ، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وقال السيرافي : بل العامل هو ذاك المقدر ، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر ، لأنه إما عامل لا بتقدير « أن » وهو المانع من تقديم المفعول ، وإما غير عامل .

قال المصنّف^(٤) : وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً ، كما في ضرباً زيداً ، إذ يجوز : اضرب ضرباً زيداً ، فالعمل للفعل لا للمصدر ، والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله ، « لازماً كان^(٥) الحذف أو جائزاً » ، فيه خلاف ، هل هو

(١) ط : وجهان .

(٢) أي إذ لو كان بدلاً .

(٣) الكتاب ١ / ٩٩ بولاق .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٩٣ .

(٥) في م ، د : « سواء كان الحذف لازماً أو لا » .

العامل، أو الفعل هو العامل، والأولى أن يقال: العمل للفعل على كُلِّ حال؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه، كما ذكرنا .

والتصغير يمنع المصدر من العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمة يمنع الوصف ثلاثتها من ^(١) العمل .

وبحوز حملٍ توابع ما أُضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح لِقَصْدِ المُشَاكَلَةِ في ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المحل، إذا تَعَذَّرَ الحمل على اللفظ الظاهر، كما مرَّ في باب الاستثناء، وتحمل ^(٢) التوابع على محل المجرور أيضاً، خلافاً للجزمي ^(٣)، في الصفة، قال: لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد .

قال ابن جعفر ^(٤): هذه العلة موجودة في التأكيد، وعطف البيان أيضاً، بخلاف البديل، فإنه جملة أخرى، والعامل فيه غير العامل في الأول عنده، وكذا في عطف النسق .

قال الأندلسي ^(٥): الظاهر من كلام سيويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصيغة المشبهة بالمصدر؛ فإن جاء ما يُوهَّم على المحل ^(٦)، أضمر ^(٧) له ناصباً، أو رافعاً، إمَّا فعلاً، أو منوناً من جنس ذلك المضاف .

(١) في ط : عن .

(٢) ط : ويحمل .

(٣) الدر المنثور ١٤٥٧/٣ رسالة دكتوراه، تحقيق د. أحمد الخراط .

(٤) هو محمد بن جعفر الأنصاري، أستاذ مُقرئ نحوي جليل. أخذ عن ابن أبي الركب كتاب سيويه . . . له:

شرح الإيضاح، شرح الجمل. توفي سنة ٥٨٦ هـ. (بغية الوعاة ص ٢٨ دار المعرفة، بيروت).

(٥) هو القاسم بن أحمد بن موفق الأندلسي، المرمي، اللورقي، علم الدين أبو محمد، مقرئ، فقيه، أصولي،

نحوي، متكلم، ولد في الأندلس سنة ٥٧٥ هـ، ورحل إلى المشرق. له: شرح المفصل، المباحث الكلية على

المقدمة الجزالية، شرح الشاطبية في القراءات. توفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ .

(معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، شذرات الذهب ٣٠٧/٥، نفع الطيب ١٢٥/٦).

(٦) في ط : غير واضحة .

(٧) في ط : أضمر، وفي د : يضم له ناصباً أو رافعاً .

وَيَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْإِضْمَارِ لِقُوَّةِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ سَيَبَوِيه: هُوَ الْحَقُّ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتْرَكُ الظَّاهِرَ إِلَى الْمَقْدَرِ، إِذَا كَانَ الْمَقْدَرُ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ إِعْرَاباً وَالظَّاهِرُ حَرَكَةً بِنَاءً، كَمَا فِي: يَازِيدُ الظَّرِيفَ، أَوْ إِذَا تَعَذَّرَ الْحَمْلُ عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَا مَرَّ، فَقَوْلُهُ^(١):

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرَّوَاحِ^(٢) وَهَاجَهُ * طَلَبُ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
إِنَّمَا ارْتَفَعَ «الْمَظْلُومُ» فِيهِ لِكَوْنِهِ فَاعِلٌ «حَقَّهُ»، أَيِ غَلَبَهُ الْمَظْلُومُ بِالْحَقِّ.

وَيَعْمَلُ اسْمَ الْمَصْدَرِ عَمَلُ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ مَزِيداً فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ، كَالْمَقْتَلِ وَالْمُسْتَخْرَجِ، وَالثَّانِي: اسْمُ الْعَيْنِ مُسْتَعْمِلاً بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ^(٣):

٥٩٩ - أَكْفَرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا
أَيِ إِعْطَائِكَ؛ وَالْعَطَاءُ فِي الْأَصْلِ: اسْمٌ لِمَا يُعْطَى^(٤).

وَيَسْتَعْمَلُ الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: مَاءٌ غُورٌ، أَيِ غَائِرٌ، وَبِمَعْنَى اسْمِ

(١) سبق تخريجه ص ٤٥١ من القسم الأول.

(٢) من د.

(٣) هو القُطَامِي (ديوانه ٣١ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت سنة ١٩٦٠م).

والبيت من قصيدة مشهورة في مِدْحَةِ زُفَرِ بْنِ الْحَارِثِ الْكِلَابِيِّ.

الْخَزَانَةُ ١٣٦/٨ هَارُونَ، الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١٤٢/٢، الْمَقْدَمَةُ الْمُحْسِبَةُ ٣٦٥/٢، الْإِنْصَاحُ ٦٣، نُزْهَةُ الطَّرْفِ ٢٠، شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ النَّازِمِ ١٦١، مَعْجَمُ الشُّوَاهِدِ ٢١٤/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْعَطَاءَ هَهُنَا بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ، وَلِهَذَا عَمِلَ عَمَلُهُ. وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، أَيِ بَعْدَ إِعْطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعَ إِيَّايَ.

و (رَدُّ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَفَاعِلُهُ مَحْذُوفٌ، أَيِ بَعْدَ رَدِّكَ الْمَوْتَ عَنِّي.

(٤) فِي كِتَابٍ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ص ٢٢٧: «وَقَدْ يَجِيءُ الْمَصْدَرُ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ: عَذْبَتُهُ عَذَاباً، وَالْوَجْهَ تَعْذِيْباً؛ وَأَعْطَيْتُهُ عَطَاءً، وَالْوَجْهَ إِعْطَاءً...».

وَانْظُرِ الْأَصُولَ ١٦٥-١٦٦، وَالْمَعْجَمَ ٩٥/٢، وَالصُّبَّانَ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١١٠/٣، وَنُزْهَةَ الطَّرْفِ ص ٢٠.

المفعول، كقوله^(١):

دَارٌ لِّسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ

فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضاً، ويجوز أن يكونا محذوفيّ المضاف، أي ماء ذو غور، ومن ذوات هواك، وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا الحدث تجسّم من الحدث، لكمال اتّصافه به .

[المشتقات] : [اسمُ الفاعلِ : تعريفه، وصيغته، المختلفة]

قوله : « اسمُ الفاعلِ^(٢) : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعِل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميمٍ مضمومة وكسرٍ ما قبل الآخر » .

قوله : « ما اشتق من فعل أي مصدر، وذلك على ما تقدّم، أن سيويه^(٣) سَمَّى الْمَصْدَرَ: فِعْلاً، وَحَدَّثاً، وَحَدَّثَاناً، والدليل على أنه لم يُرَدِّ بالفعل نحو ضَرَبَ ويضرب، وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر: أن الضمير في قوله: لمن قام به^(٤)، راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث .

قوله : « لمن قام [به^(٥)] »، الأولى أن يقول^(٦): لما قام به^(٧)، وذلك لما ذكرناه، أن

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من القسم الأول .

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفراهي ص ٣٥١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٣، والفوائد الضيائية ١٩٥/٢ .

(٣) انظر الكتاب ١١٨/١، ١٦١، ١٥، وابن يعيش ١١٠/١، والمصطلح النحوي ١٣٩ .

(٤) ط : ساقطة .

(٥) ساقطة من الأصل، وط . وهي من م، د .

(٦) ط : بقول .

(٧) ط : ساقطة .

المجهول أمره يذكر بلفظه « ما » ولعله قصد التغليب^(١) .

ويخرج بقوله : لمن قام به : اسم المفعول والآلة ، والموضع ، والزمان ، ويدخل فيه : الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين ، نحو : زيد مُقَابِلَ عمرو ، وأنا مُقْتَرِبٌ من فلان ، ومُبْتَعِدٌ^(٢) عنه ، ومجتمع معه ، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول ، لا تقوم بأحدهما مُعَيَّنًا دون الآخر .

قوله : « بمعنى الحدوث » يخرج الصفة المشبهة ، لأن وضعها على الإطلاق ، لا الحدوث ولا الاستمرار ، وإن قصد بها الحدوث ، رُدَّتْ إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في حَسَن : حاسن الآن أو غداً ، قال تعالى في^(٣) ضَيْقٍ : لما قصد به الحدوث : « وَضَاقَ بِهِ^(٤) صَدْرُكَ » ، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ، ويخرج بهذا القيد ، أيضاً ، ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث ، نحو : فَرَسٌ ضامر ، وشازب ، ومقوّر ، وعذره أن يقال : إن قصد الاستمرار فيها عارض ، ووضعها على الحدوث ، كما في قولك : الله عالمٌ ، وكائنٌ أبداً ، وزيدٌ صائمٌ النهار وقائمٌ الليل .

قوله : « الثلاثي المجرد » ، أي غير المزيد فيه نحو : أَخْرَجَ واستخرج ، قَالَ الْمُصَنِّفُ : وبه سَمِيَ ، أي بلفظ الفاعل الذي (١٩٤ أ) هو وزن اسم الفاعل الثلاثي ، لكثرة الثلاثي فجعلوا أَصَلَ الباب له ، فلم يقولوا : اسم المفعول ولا المستفعل ، « وفيما قال^(٥) نَظَرٌ » ، لأنه ليس القصد بقولهم : اسم الفاعل : اسم الصيغة الآتية^(٦) على وزن اسم الفاعل ، [ولا المستفعل^(٧)] ، بل المراد : اسم ما فعل الشيء .

(١) يعني تغليب المعلوم على المجهول ، فغير عن الجميع بما هو للمعلوم .

(٢) ط : أو متبعد .

(٣) ط : « في ضيق » نصت هكذا وكأنها جزء آية وليست كذلك .

(٤) هُودُ / ١٢ ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْجَاءٌ مَعَهُ مَلَكٌ إِتْمَانًا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ .

(٥) في د : « وهذا الذي قال ، فيه نظر » .

(٦) في م ، د ، التي .

(٧) ط : ساقطة .

ولم يأتِ الْمُفْعِلَ والمنفَعِلَ والمتفَعِّلَ بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال: اسم المفعِل، بَلَى، لو قال إنهم أطلقوا اسمَ الفاعل على مَنْ لم يفعل كالمُنكسرِ والمتدحرجِ، والجاهِلِ، والضامر، لأنَّ الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة، أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد، والمخرج، والمستخرج، لكان شيئاً .

قوله : « ومن غير الثلاثي »، يشمل الثلاثي ذا الزيادة، والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعبه^(١) الرباعي، بكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل، بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً: كمتدحرج ومتضارب، وربما كسر ميم مُفْعِلٍ إِتْبَاعاً للعين، أو تَضَمَّ^(٢) عينه إِتْبَاعاً للميم، قالوا في مُتْنٍ ومُتْنٍ ومُتْنٍ، وربما استغنى عن مُفْعِلٍ بفاعل، نحو: أعشب فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع فهو يافع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ^(٣)﴾، على بعض التأويلات^(٤).

وقد استغنى عن مُفْعِلٍ بكسر العين بِمُفْعَلٍ بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسْهَبٌ وأحصن فهو مُحْصَنٌ، وألفج، أي أفلس، فهو مُلْفَجٌ .

قالوا : وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو: ماء دافق أي ماء مدفوق، وعيشة راضية أي مَرْضِيَّة، والأولى أن يكونا على النَّسَبِ، كَنَابِلٍ ونَاشِبٍ، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له، كَنَابِلٍ، بل يجوز أيضاً كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ^(٥).

(١) ط : ومنشعبة .

(٢) ط : أو يضم .

(٣) الحجر / ٢٢ ، والآية بتمامها : ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾

(٤) في معاني القرآن للأخفش ٣٧٨/٢ : « فجعلها على «لاقح» كأن الرياح لَقَحَتْ ، لأن فيها خيراً، فقد لَقَحَتْ بخير. وقال بعضهم : الرياح تلفح السحاب فقد تدل على ذلك المعنى ؛ لأنها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه . وانظر معاني الفراء ٨٧/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٦٧/٢ ، وفتح القدير ١٢٧/٣ .

(٥) ويفرق بينها بالقرائن اللفظية أو المعنوية .

وكذا قيل : يكون اسم الفاعل بوزن المفعول ، كقوله تعالى :

﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ^(١) ﴾

أي آتياً ، والأولى أنه من آتيت الأمر أي فعلته ، فالمعنى : أنه كان وعده مفعولاً ، كما في الآية الأخرى .

[عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَشَرْطُهُ]

قوله : « ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال ^(٢) . والاعتقاد على صاحبه ، أو الهمزة ، أو ، ما ، فإن كان للماضي ، وَجَبَتِ الإِضَافَةُ معنىً ، خِلافاً للكِسَائِي ^(٣) ، وإن كان معمولٌ آخر فَيَفْعَلُ مقدَّرٌ ، نحوزيد معطي عمرو درهماً أمس ، فإن دخلت اللام مثل مررت بالضارب أبوه زيداً أمس ، استوى الجميع » .

إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول ، لا في الفاعل ، كما ذكرنا في باب الإضافة ، أنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان ، وإنما اشترط أحد الزمانين لِتَمَّ مشابهته للفعل لفظاً ومعنىً ، لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنىً لا لفظاً ، لأنه لا يوازنه مستمراً ، وقد ذكرنا في باب الإضافة أنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان ، وقد ذكرنا هناك كثيراً من أحكامه المحتاج إليها ههنا فليرجع إليه .

قوله : « والاعتقاد على صاحبه » ، اعْلَمْ أَنَّ اسْمِي الْفَاعِلِ والمفعول ، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنىً ، لا يجوز أن يَعْمَلَا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ،

(١) مريم / ٦١ ، ونصّها : ﴿ جَنَّتِ عَدْنُ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالَّتِي إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ .

(٢) «ولو قلت : زيد ضاربٌ غلامه عمراً أمس ، لم يجز إلا إذا أريد به حكاية حال ماضية» . [الأنموذج ص ٩٥] .

(٣) أجاز أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء ، وتمسك بجواز نحو : زيد معطي عمرو أمس درهماً ، وظانّ زيد أمس كريماً .

[شرح الكافية ٢/٢٠٠ من المطبوع ، وشرح مجل الزّجاجي ١/٥٥٣ ، والمغني ١٨٠ ط . م] .

لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما، على خلاف وَضَعِيهما، لأنها وَضِعَا، على ما ذكرنا، للذات المتصفة بالمصدر، إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها، كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلاً، ولا مفعولاً، فاشتراط للعمل: إمّا تقويهما بذكر ما وضعما محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما وذلك لأنها وضعما لذات مبهمة، متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما، كرجل ضارب أو^(١) مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمضرب والمضرب فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها^(٢) قَبْلُ، وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي^(٣).

ويعني بصاحبه: المبتدأ إمّا في الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو في الأصل، نحو: كان زيد ضارباً أخواه، وظننتك ضارباً أخواك، وإنَّ زيدا ذاهب غلاماه، والموصوف نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ زيدا، وذا الحال نحو: جاءني زيد راكباً جملاً .

قال المصنّف^(٤) : إنما اشترط الاعتماد على صاحبه لأنه في أصلِ الوضعِ ، وَصَفٌ ، فإذا أظهرت صاحبه قبله تَقَوَّى واستظهر به لبقائه على أصلِ وَضَعِهِ فيقدر حينئذ على العملِ ، وقال ابنُ مالك^(٥) : وهو حال كونه خبراً للمبتدأ ، أو حالاً أيضاً ، معتمداً على الموصوف ، لكنه مقدَّرٌ ، وفيه تكلُّفٌ ، ولا سبباً في الحال فإنَّ مجيء الحال جامداً موصوفاً بالمشتق كقوله تعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ،

(١) في ط : ومضروب .

(٢) ط : في غير ط يعينها .

(٣) في ط : كحرفي الاستفهام وحرفِ النفي .

(٤) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٦٤١/١ ، وشرح الكافية ٩٣/٢ .

(٥) التسهيل ص ١٣٧ .

(٦) يوسف / ٢ ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

قليل، وهو الذي يسمى بالحال الموطئة^(١).

قوله : « أو الهمزة أو، ما » ، هذا هو الثاني، والأولى، كما قال الجزولي، حرف الاستفهام أو حرف النفي، ليشمل نحو: هل ضاربُ الزيدان، ولا ضاربُ أخواك، ولا مضروبُ أبواك، ولا ضارباً زيداً^(٢)، وإن قائم أبواك .

وقد يكون النفي غير ظاهر، بل هو مؤوَّل به، نحو: إنما قائمُ الزيدان، أي : ما قائم إلاَّ الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضاً، نحو: قائمُ الزيدان أم قاعدان^(٣) .

والأخفش^(٤) يُجَوِّزُ عَمَلَهُ من غير اعتيادٍ على شيءٍ من الأشياء المذكورة، نحو قائم الزيدان، كما مرَّ في باب المبتدأ .

قوله : « وإن كان للماضي، وَجَبَتْ الإضافةُ معنىً »، يعني يجب أن يُضَافَ إلى ما يَجِيءُ بعده مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: ضاربُ زيدِ أُمس، وتكون إضافته معنويةً، هذا إن جاء بعده ذلك، وإلاَّ جاز ألاَّ يُضَافَ، نحو: هذا ضاربُ أُمس، ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره، ولا يَنْصِبُ (١٩٤ب) إلاَّ الظرفَ أو الجارَ والمجرور، نحو: زيد ضاربُ أُمس بالسوط، لأنه يكفيهما راحةُ الفعل فيعمل فيهما اتفاقاً .

وأجازَ الكِسَائِيُّ^(٥) أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما بمعنى الحال والاستقبال سواءً، وتمسَّك بجواز نحو: زيد مُعْطِي عمرو أُمس دِرْهَمًا، وظانُّ زيدٍ أُمسٍ كريماً،

(١) « أي » ممهدة لما بعدها ؛ لأنه هو المقصود . أما هي فغير مقصودة بذاتها، وإنما تُمَهَّدُ الذَّهْنَ وتُهيِّئُهُ لما يجيء بعدها من الصفة، فهي مجرد وسيلة إلى النعت . [ضياء السالك ١٩٥/٢ هامش (٣)] .

(٢) المراد بهذا المثال : الشبيه بالمضاف ، المسبوق بلا النافية للجنس ، والرضي يريد تعداد الأمثلة للنفي .

(٣) في م عبارة بعد قوله : « أم قاعدان » : وهي : « وإنما عمل اسم الفاعل إذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام ؛ لأنها بالفعل أولى، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير » .

(٤) وافقه في ذلك الكوفيون، وابنُ مالك . [التسهيل ص ٤٥ ، ١٣٦ ، الجمع ٩٥/٢ ، والإيضاح في شرح الفصل ٦٤١/١] .

(٥) شرح جُمَل الزُّجَاجِي ٥٥٣/١ ، والمُعْنِي ص ١٨٠ ط . المبارك، والإيضاح في شرح الفصل ٦٤٠/١ .

قال تعالى : «وجاعل الليل سكناً»^(١) ، قال السيرافي : إن الأجود ههنا أن يُقال : إنما نصب اسم الفاعل ، المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه ؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول ، فاكتمى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل ، قال : ولا يجوز^(٢) الإعمال من دون مثل هذه الضرورة ، ولهذا لم يوجد عاملاً في المفعول الأول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام .

وقال أبو علي^(٣) ، وجماعة معه : بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لما قال : معطي زيد ، قيل : وما أعطي ؟ قال : درهماً أي أعطاه درهماً ، كقوله في الفاعل^(٤) :

لبيك يزيد ضارع لخصومة * - ٤٥ ...

فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي^(٥) .
قال الأندلسي ردّاً على الفارسي : لا يستقيم ذلك في مثل : هذا ظانٌ زيدٌ أمس قائماً ، للزوم حذف أحد مفعولي ظان ، وللفارسي أن يرتكب^(٦) جواز ذلك مع القرينة ، وإن كان قليلاً ، كما يجيء في أفعال القلوب .

(١) الأنعام / ٩٦ ، والآية بنهماها : ﴿ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ .

في حجة القراءة ٢٦٢ : «قرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ بغير ألف . وقرأ الباقون : ﴿ وجاعل الليل ﴾ بالألف وكسر الليل . . . » . وانظر سيبويه ٨٩/١ ، ١٧٨ بولاق ، والإتحاف ص ٢١٤ ، والبحر المحيط ١٨٦/٤ ، والسبعة ص ٢٦٣ ط ٢ ، والتيسير ص ١٠٥ .

(٢) في م : « ولا يجوز الإعمال بمعنى الماضي في غير هذا لأنه لا ضرورة » . وقول السيرافي تجده في شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٥ .

(٣) الإيضاح العُصدي ١٤٤/١ . يتخلص الفارسي بهذا التوجيه من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، كما ذهب إلى ذلك السيرافي .

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٧ من القسم الأول .

(٥) وحمل على المعنى ؛ لطول الكلام ، [انظر التبصرة ٢٢٠/١ ، وحجة القراءة ص ٢٦٢] .

(٦) هذا دفاع عن رأي أبي علي الفارسي .

ويُضعف مذهب السيرافي قولهم : هذا ضارب زيد أمس وعمراً ، إذ لا اضطراب ههنا إلى نصب «عمراً» لأنَّ حَمَلَ التابعِ على إعراب المتبوع الظاهر أولى^(١) .

ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى :

﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَيْهِ﴾^(٢) ،

لأنه حكاية الحال الماضية ، قال الأندلسي : معنى حكاية الحال أن تُقدَّر نَفْسَكَ ، كأنك موجودٌ في ذلك الزمان ، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تُلفَّظ^(٣) به كما في قوله : دَعْنَا مِنْ تَمَرْتَانِ ، بل المقصودُ بحكاية الحال : حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ ، لا الألفاظ .

قال جَارُ الله^(٤) ، ونعم ما قال : معنى حكاية الحال : أَنْ يُقدَّرَ أَنَّ ذلك الفعل الماضي واقعٌ في حال المتكلم ، كما في قوله تعالى :

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾^(٥) ،

وإنما يُفَعَّلُ هذا في الفعل الماضي المستغرب ، كأنك تحضره للمخاطب وتصوِّره له ليتعجب منه ، تقول : رأيت الأسد ، فأخذُ السيفَ فأقتله .

فإذا تقرر أنه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت أن يكون إضافته معنويةً ، يتعرَّف إذا أضيف إلى المعرفة ، نحو : مررت بزيد ضاربك أمس ، وأما اسمُ الفاعلِ بمعنى الاستمرار فقد تقدَّم شرحُه في باب الإضافة .

(١) في ط : الأولى .

(٢) الكهف / ١٨ ، والآية بتمامها : ﴿وَتَحَسَّبُكُمْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ وَهُمْ رُفُودٌ وَيَقْلِبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَيْهِ بِأَلْوَيْدٍ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَوَلِيتٌ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمْلَمْتُ مِنْهُمْ رُغْبًا﴾ .

[انظر الإيضاح في شرح المَفْصَل ١/٦٤٠] .

(٣) ط : نلفظ .

(٤) هو الزمخشري . المَفْصَل ٢٢٨ .

(٥) البقرة / ٩١ ، والآية بتمامها : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْتُونَنَا بِمَاءٍ أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .

قوله : « فإن دخل اللام استوى الجميع » ، أي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال .

وقال أبو علي ، في كتاب^(١) الشعر ، والرُّماني^(٢) : إنَّ اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً ، نحو : الضارب زيداً أمس : عمرو ، ولم^(٣) يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المعني^(٤) ، ولعل ذلك لأنَّ المجرد من اللام ، لم يكن يعمل بمعنى الماضي ، فتوسَّل إلى إعماله بمعناه ، باللام ، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة ، بل هو فعل في صورة الاسم كما قد تكرر ذكره ، ونقل ابن الدَّهَّان ذلك أيضاً ، عن سيبويه ، ولم يصرح سيبويه بذلك ، بل قال : الضارب زيداً ، بمعنى ضرب^(٥) ، ويحتمل تفسيره بذلك أي أنه إذا عمل بمعنى الماضي فالأوَّل جوازُ عمله بمعنى الحال والاستقبال ، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما .

وجوز المبرد^(٦) وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال ، واستدلوا بقوله^(٧) :

(١) الورقة ٦٦/ ب .

(٢) التسهيل ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١٥٣/٢ ط سنة ١٩٦٢ م ، والمجم ٩٦/٢ .

(٣) في د : « لأنه لم يجيء في كلامهم عاملاً إلا بمعنى الماضي فتوسلوا بالألف واللام التي هي اسم موصول إلى إعمال صورة اسم الفاعل الماضي وإن كانت في الحقيقة فعلاً . . . » .

(٤) في ط : المضي . وأراه هو الصواب . [انظر التبصرة ٢٢٠/١] .

(٥) في سيبويه ٨٧/١ بلاق : « . . . ولو قلت : هذا ضارب عبدالله وزيداً ، جاز على إضمار فعل ، أي : وضرب زيداً . وإنما جاز هذا الإضمار ؛ لأنَّ معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيداً ، وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى . . . » .

(٦) في المقتضب ١٥٤/٤ : « واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضارب زيد أمس وعمرو ، وهذا مُعطي الدراهم أمس وعمرو - جاز لك أن تتصَّبَ عمراً على المعنى لبعده من الجاز ، فكأنك قلت : وأعطى عمراً » .

وانظر سيبويه ٨٧/١ ، ٨٩ ، ١٧٨ بلاق ، والمجم ٩٥/٢ .

(٧) جريز (ديوانه ١٥٨ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ) ؛ والرواية فيه :

بات همومي تغشاها طوارقها * من خوف روعة يَبِّنُ الظاعنين غدا
الحزانة ١٣٩/٨ .

وقوله : (بِتُّ والهمُّ) : بات هنا تامةً ، وجملة (الهمُّ تغشاني طوارقه) : في موضع نصب حال من التاء في (بِتُّ) . =

٦٠٠ - فَبِتُّ وَاهُمٌ تَغْشَانِي^(١) طَوَارِقُهُ * من خوفِ رحلةِ بينِ الطاعنينِ غداً

ويحتمل انتصاب « غداً » برحلة، وبيِّن^(٢)، وبالطاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أنَّ كلامنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحة الفعل .

وإنما عمل ذو اللام مطلقاً، لكونه في الحقيقة فعلاً، وقال الأخفش^(٣)، إنما نصب ذو اللام بمعنى الماضي^(٤) تشبيهاً للمنصوب بالمفعول، لا، لأنه مفعول به، كما في: زيد الحسن الوجه، وضعف ما قال: ظاهر .

ونُقِلَ عن المازني أنَّ انتصابَ المنصوبِ بعده، بفعلٍ مقدَّرٍ، وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصولٍ، كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً .

واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام . نحو : أنا ضارب لزيد وأعجبنى ضربك لزيد، وذلك لضعفهما لِقَرَعَتَيْهِمَا للفعل، كما يجوز أن يُعمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب، كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَاءِ^(٥) يَافَعْلُونَ﴾ ،

والطوارق هنا: الدَّوَاهِي . و (من خوف) متعلقان بـ (تَغْشَانِي) .

و (الرَّحْلَةُ) بالكسر : اسم مصدر بمعنى الارتحال، واليَنُّ هنا مصدر بان يَبِينُ بَيَّنَّا، أي فارق ونُغْد . و (الطاعنين) من ظعن يظعن بفتح عينها ظعنًا، بفتح العين وسكونها، أي : سار وذهب .
الشاهد أنَّ (غداً) يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة، وهي (رحلة) و (بيِّن) ، و (الطاعنين) ، فلا يتم ما ادعاه المبرِّد من جواز عمل اسم الفاعل عمله بمعنى الماضي . مع أن الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولاً به لا ظرفاً .

(١) ط : يغشاني .

(٢) ط : وبيِّن .

(٣) التسهيل ص ١٣٧ .

(٤) م ، د : ... بمعنى الماضي ، نحو الضارب زيداً أمس .

(٥) قوله : « إِنْ كُنْتُمْ » ساقط من ط .

(٦) يوسف / ٤٣ ، ونصها : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رَأْيِي إِن كُنْتُ لِلرِّئَاءِ مُتَعَبِّرُونَ ﴾ .

وقولك : لزيد ضربت، واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول، وعمد ما كان من نحو : علم وعرف ودرى وجهل، بالباء، لا غير، نحو: أنا عالم به، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضاً كما يجيء .

[صِيغُ مِبَالِغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ : أَوْزَانُهَا وَعَمَلُهَا]

قوله : « وما وُضِعَ منه للمبالغة، كضرباً وضروب ومضرباً وعليم، وحذر، مثله، والمثنى والمجموع مثله » .

أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين : ثلاثة^(١)، وهذه الثلاثة مما حُولَ إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قَصْدِ المبالغة، قال^(٢) :

٦٠١ - فيا لرزام (١٩٥أ) رشحوا بي مقدماً * على الحرب خواصاً إليها الكتابا

(١) فَعَال ، فَعُول . مَفْعَال . جاء في الهمع ٩٧/٢ : « وأنكر أكثر البصريين الآخرين ؛ أي (فَعِيل) ، و (فَعِل) ؛ لِقِلَّتِهَا ، وأنكر الجَرْمِيُّ (فَعِل) دون (فَعِيل) ؛ لأنه أَقْلُ وروداً حتى إنه لم يُسَمَّعْ إعماله في نثر ، وقال أبو عمرو : يعمل (فَعِل) بضعف ، وقال أبو حيان : لا يتعدى فيها السماع ، بل يقتصر عليه » . وانظر كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي ص ١٢٢ وما بعدها .

[تحقيق د. رمضان عبدالنواب، دار الرفاعي بالرياض سنة ١٩٨٢م]، ومجلد الرُّجَّاحي ص ٩٢ ط . جديدة .

(٢) سعد بن ناشب المازني . والبيت أحد أبيات تسعة أوردها أبو تمام في أوائل الحماسة ؛ أولها : سأغسلُ عني العارَ بالسيف جالباً * عليّ قضاء الله ما كان جالباً وفيه : (الكراثبا) بدل (الكتابا) .

الحماسة بشرح التبريزي ٧٣/١ ، والخزانة ١٤٠/٨ ، ١٤٢ ؛ وفيه : « قال ابن جني في (إعراب الحماسة) : في هذا البيت شاهدٌ على جَوَازِ إعمال اسم الفاعل . ألا تراه كيف نصب الكراثب بخواص ؟ » « وقوله : (فيا لرزام رشحوا) : هو فعل أمر من الترشيح ، وهو الترية . ومنه رشت المرأة ولدها ، إذا درجته في اللبن ، ثم قيل : رشح لفلان كذا توسعاً . أي رشحوا به بترشيحكم إياي رجلاً كذا صفته . وأقام الصفة مقام الموصوف . قال التبريزي : قوله : فيا لرزام : النية بالفاء استئناف ما بعدها وإن نسق بها جملة على جملة . واللام من بالرزام : لام الاستغاثة ، ورزام : مجرورها ، وهو قبيلة ، وهم المدعوون ، وأصل حركة اللام مع الظاهر الكسر ، وفتحت مع المستغاث لكونه في موقع الضمير . . . » .

الشاهد فيه أن (خواصاً) صيغة مبالغة ، قال من اسم الفاعل الثلاثي وهو خائص .

وفي كلامهم : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ^(١) بوائِكها، أي سِمانها، وقال^(٢) :

٦٠٢ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سُوْقُ سِمانِها * إِذا عَدِمُوا زاداً فَإِنَّكَ عاقرُ
وَرُبَّما بُنيَ فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وفَعُولٌ، من أَفْعَلٍ، نحو : حَسَّاسٌ ودَرَّاكٌ، من أَحَسَّ
وأدرك، وقال^(٣) :

٦٠٣ - شَمُّ مَهاوِينِ أَبدانِ الجَزُورِ نَحْا * مِصصِ العِشِياتِ ، لا خُورٍ ولا قَرَمٍ
جمع مِهوان ، من أَهان .

(١) في شرح الألفية لابن الناطم ص ١٦٤ : «حكى سيويه أَمَا العسل فانا شرَّابٌ ، وإنه لَمِنْحَارٌ بوائِكها» .
وفي شرح الألفية للمُرَّادي ج٣ ص ٢٠ ، ٢١ : «ومثال مِفْعَال قولُ بعض العرب : «إنه لَمِنْحَارٌ بوائِكها» أي
سِمانها . . . ومثال فَعُول قولُ بعضهم : «أنت غيوط ما علمت أكباد الإبل «حكاه الكسائي . . .» .
(٢) هو أبو طالب، عَمَّ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (ديوانه ص ١١ ، جمع وترتيب عبدالعزيز الكرم، دمشق
، مطبعة كرم سنة ١٩٥٥م) .

والبيت في رثاء أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عُمَرَ بن مخزوم .
الخرزاة ١٤٦/٨ هارون ، سيويه ٥٧/١ بولاق ، الأمالي الشجرية ١٠٦/١ ، المُفَصَّل ٢٢٦ ، الجمل ٩٢ ط
جديدة] ، الحُلل ١٢٧ ، شرح الحدود النحوية للفاكهية ٣٥٣ ، شرح جَمَلِ الزَّجَاجِي ٥٦٠/١ .
و (سُوق) جمع ساق ، وقوله : (فإنك عاقرُ) : التفاتٌ . و (ضَرُوبٌ) : خبر مبتدأ محذوف .
(٣) هو الكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ ، كما في سيويه ٥٩/١ بولاق . وهو في : الخرزاة ١٥٠/٨ هارون ، والمُفَصَّل ٢٢٨
، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٦ ، والعَينِي ٥٦٩/٣ .

«(ومَهاوِين) : كأنه جمع مَهاوَنٍ للمبالغة» [الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٩/١] . وبناء مِفْعَالٍ من أَفْعَلٍ قليلٌ
نادرٌ ، والكثير من فَعَلٍ . والأوصاف جميعها مجرورةٌ في البيت ؛ لأنَّ قبله :

يَأوي إلى مجلسٍ بادٍ مكارمهم * لا مُطِيعِي ظالمٍ فيهم ولا ظَلَمٍ
والبيت إنما ورد في (سيويه والمُفَصَّل وغيرهما) على إعمال (مِفْعَال) عَمَلٌ فَعْلُهُ ، وليس منها ما يدل على أنَّ الأوصاف
مرفوعةٌ . وكانَ العَينِي - رحمه الله - لم يقف على هذا البيت ، فقال : شَمُّ : خبرٌ مبتدأ محذوفٌ ، مع أنها صفةٌ
لمجلس!!

ومعنى (شَمُّ) : جمع أَشَمٍّ من الشَّمَم ، وهذا كنايةٌ عن كرم النسب . والأبدان جمع بَدَن ، وليس بَدَنَةٌ وهي الناقة ،
كما قال ابنُ يعيش .

والشاهد فيه أنَّ ما جمع من اسم الفاعل يعمل عمله .

والمعنى : أنهم يؤخرون العشاءَ لأجل ضيفٍ يطرق ، فبطونهم خيصةٌ في عشايتهم لتأخر الطعام عنهم .

قال سيبويه^(١) : فاعل ، إذا حَوَّلَ إلى فَعِيل ، أو فِعْل ، عَمِلَ أيضاً ، وأنشد^(٢) :

٦٠٤ - حتى شأها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ * باتت طِرَابًا وِبات الليل لم يَنَمْ

فَكَلِيل : مبالغة « كَالٌ »^(٣) ، يعني البرق ، وشأها ، أي ساقها ، والضمير للآتن ، ومنَعَ ذلك غيرُ سيبويه^(٤) ، وقالوا : إِنَّ مَوْهِنًا ظَرْفٌ لشأها ، لأن « كَلِيل » لازمٌ ، ولو كان لِكَلِيل^(٥) أيضاً ، فلا استدلالَ فيه ، لأنه ظَرْفٌ يكفيه رائحةُ الفِعْلِ ، واعتذر له بأن « كَلِيل » بمعنى مُكَلٍّ ، فَمَوْهِنًا مفعوله على المجاز ، كما يقال : أتعبتَ يومَكَ ، ففَعِيلٌ ، إذن ، مبالغة مُفْعِل .

قلتُ : لا استدلالَ بالمحتمل ، ولا سيما إذا كان بعيداً ، واستدل سيبويه^(٦) على عَمَلِ فَعِيلٍ^(٧) ، بقوله^(٨) :

(١) الكتاب ٥٩/١ بولاق .

(٢) البيت من قصيدة طويلة لساعدة بن جُوَيْهٍ ، رثى بها مَنْ أُصِيبَ يومَ مَعِيط . (ديوان الهذليين ١٩٨/١ ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٥ م) . وهو في : الخزانة ١١٥/٨ هارون ، سيبويه ٥٨/١ بولاق ، المقتضب ١١٤/٢ الطبعة الأخيرة ، المغني ٥٦٨ ط . المبارك ، التبصرة ٢٢٦/١ .

(٣) وشأها - شاقها - كما في شرح السُّكْرِي - ، وقال الأعلام : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق . و(المَوْهِن) : وقتٌ من الليل .

(٤) الشاهد فيه أن سيبويه قال : إذا حَوَّلَ فاعل إلى فَعِيل أو فِعْل عَمِلَ أيضاً . وأنشد هذا البيت . فإن كَلِيلًا قد عمل في قوله (مَوْهِنًا) . ورَدُّ بَأْنٍ مَوْهِنًا ظَرْفٌ لـ (شأها) ، ولو كان لـ (كَلِيل) أيضاً ، فلا استدلالَ فيه ؛ لأنه ظَرْفٌ يكفيه رائحةُ الفعل . واعتذر لسيبويه بأن كَلِيلًا بمعنى مُكَلٍّ (فَمَوْهِنًا) مفعوله على المجاز ، كما يقال أتعبتَ يومَكَ ، ففَعِيلٌ مبالغة مُفْعِل لا فاعل . وفيه أنه قليل نادر ولا يَصِحُّ الاستدلالُ بالمحتمل مع أنَّ هذا الاعتذار بعيدٌ .

(٥) في التبصرة ٢٢٧/١ : «وقيل في (كَلِيل) إنه بمعنى (مُكَلٍّ) ، وهو اسمُ الفاعل من أَكَلَّ يَكُلُّ فهو مُكَلٌّ ؛ كقولهم : عذابُ إليم ، وداءٌ وجيم ، بمعنى مؤلم ومُوجع .

(٦) المبرد ، والجزمي ، والمازني ، وابن هشام ، والسُّكْرِي . [الخزانة ١٥٩/٨ هارون ، والمغني ص ٥٦٨ ط . المبارك ، والمقتضب ١١٤/٢ الطبعة الأخيرة ، والتبصرة ٢٢٧/١] .

(٧) أي : ولو كان الظرف معمولاً لِكَلِيل .

(٨) الكتاب ٥٨/١ بولاق .

(٩) وافقه أبو عَمْرٍو الجَرْمِي ، وخالفه في (فَعِيل) مع أكثر النحويين . [التبصرة ٢٢٧/١ ، الجمع ٩٧/٢] .

(١٠) قال البَطْنَوِيُّ في الحُلل ص ١٣١ : «هذا البيتُ مَصْنُوعٌ ، ليس بعَرَبِيٍّ ، واختلف في صانعه : فزعم قوم أنه =

٦٠٥ - حَذِرْ أَمْوَرًا مَا تُخَافُ، وَآمِنْ * مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ وَمَنْعُهُ غَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنَّ الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ يَرُودُ عَنِ الْلاحِقِيِّ^(١) أَنَّ سَيَبُوهُ سَأَلَنِي عَنْ شَاهِدٍ فِي تَعْدِي «فَعِلَ» فَعَمَلْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَعِيلٌ وَفَعِلٌ مِمَّا حُوِّلَ إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، كَطَرِيفٍ وَكَرِيمٍ، وَطَبْنٍ وَفَطْنٍ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمَا^(٢) لَا يَنْصَبَانِ، إِذْ كَلَامُنَا فِي أَبْنِيَةِ الْمُبَالَغَةِ، لَا فِي الصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ .

وقد جاءَ فَعِيلٌ مِبَالَغَةً مُفَعِّلٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣)

على رأي^(٤)، وقوله^(٥):

لابن المقفّع، وحكى المازني، قال: أخبرني أبو يحيى اللّاحِقِيُّ، قَالَ سَأَلَنِي سَيَبُوهُ عَنْ (فَعِلَ) أَيْتَعْدِي؟ فَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ، وَلَاجِلَ هَذَا رَدُّ هَذَا الْبَيْتِ عَلَى سَيَبُوهِ.

وقال البغدادي في الخزانة ١٦٩/٨ هارون: «أقول: إِنَّ طُعْنَ عَلَى سَيَبُوهِ بِهَذَا الْبَيْتِ، فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِبَيْتٍ آخَرَ لَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ لَبِيدِ الصَّحَابِيِّ:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ أَسْمَحَجٌ * بِسَرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ
وقال ابنُ السَّيِّدِ فِي الْحُلُلِ ص ١٣١: «وقد وجدنا في شعر زيد الخليل الطائي بيتاً آخر، لا مَطْعَنَ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي * جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ...
وَالْبَيْتُ فِي: سَيَبُوهِ ٥٨/١، الْمُقْتَضَبُ ١١٥/٢ الطبعة الأخيرة، الْأَمَالِي الشجرية ٥٤٣/٢، التَّبَصُّرَةُ

٢٢٧/١، شرح جَمَلِ الزُّجَاجِيِّ ٥٦٢/١، شرح الْأَلْفِيَةِ لابن النَّاظِمِ ص ١٦٤.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ سَيَبُوهُ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى عَمَلِ فَعِلَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ، وَقَالَ إِنَّ الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ.

(١) هُوَ أَبَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ لَاحِقٍ. شَاعِرٌ مُكْتَبَرٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. كَانَ يَمْدَحُ الْبَرَامِكَةَ. نَظَّمَ كَلِيلَةَ وَدُمْنَةَ شِعْرًا. تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٠٠ هـ. [الأعلام ٢٧/١].

(٢) فِي د: «فَلَا خَوْفَ فِي أَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ فِي الْبَاقِي».

(٣) وَرَدَّتْ كَثِيرًا فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا الْجُزْءُ مِنَ الْآيَةِ ١٠ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَنَصُّهَا: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يُمَآكَفُوا بِكَذِبِهِمْ﴾.

(٤) انْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ ٤٨/١، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ ٤١/١، ٤٢، وَتَفْسِيرَ أَبِي السَّعُودِ ٣٣/١؛ وَفِيهِ: «أَيُّ مُؤْمٍ، يُقَالُ أَلِمَ وَهُوَ أَلِيمٌ كَوَجَعَ وَهُوَ وَجِيعٌ، وَصَفَ بِهِ الْعَذَابَ لِلْمُبَالَغَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ... وَقِيلَ هُوَ بِمَعْنَى الْمُؤْمِ كَالسَّمِيعِ بِمَعْنَى الْمُسْمَعِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ...»، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الْجَمَلِ ١٧/١، ١٨.

(٥) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبِ الزُّبَيْدِيِّ الْمَذْهَبِيِّ الصَّحَابِيِّ.

الأصمعيات [تصحیح وترتیب ولیم بن الورد، رقم ٤٨ ص ٤٣، ط. دار الآفاق، بيروت ط ١ سنة ١٩٨١)،

٦٠٦ - أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ * يُؤَرْقِنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

وَأَمَّا الْفَعِيلُ بمعنى المفاعل، كالجَلِيس والحَلِيف، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقاً .

وعند الكوفيين، لا يعمل شيء من أبنية المبالغة، لِفَوَاتِ الصِّيغَةِ التي بها شابه اسمُ الفاعلِ الْفِعْلُ، وإن جاء بعدها منصوبٌ، فهو، عندهم، بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ .

وقال البصريون : إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي، لجَبْرِ المبالغة في المعنى، ذلك النقصان، وأيضاً، فإنها فروعٌ لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثَمَّة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة .

وقال ابن^(١) بأبشاذ : لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل، والأبيات المنشدة ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار .

والاصمعيات [تحقيق وشرح شاكر وهارون ، بيروت ط ٥ ، رقم ٦١ ص ١٧٢]؛ وفيه : «ريحانة : امرأته المطلقة، وقيل أخته أم دُرَيْد بن الصَّمَّة. السميع : المُسْمَع، وهو شاهدٌ لمجيء صيغة (فَعِيل) لمبالغة مُفْعِل ، مثل (بَدِيع) في معنى (مُبْدِع)». الخزائنة ١٨١/٨ هارون، الأمايلي الشجرية ٦٤/١ و ١٠٦/٢، ابن يعيش : ٧٣/١ .

« والبيت على أَنَّ فَعِيلًا قد جاء لمبالغة مُفْعِل على رأي، وهو رأي الجمهور، منهم ابن الأعرابي في نوادره، أنشد لِتَغْبَةِ الْغَنَوِيِّ :

إِنِّي تَوَدُّكُمْ نَفْسِي وَأَمْنَحُكُمْ * حُبِّي ، وَرُبَّ حَبِيبٍ غَيْرُ مَحْبُوبٍ
حبيب في معنى محب، مثل أليم في معنى مؤلم، وسميع في معنى مسموع . . . ومنهم أبو العباس المبرد في الكامل : قيل خَصِيبٌ وأنت تريد مُخَصَّب . . . ومنهم أبو إسحاق الزجاج ، قال في (تفسيره) من البقرة، عند قوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ معنى أليم مَوْجِع . وتأويل أليم في اللغة مؤلم . قال الشاعر، وأنشد هذا البيت .

ويقابل قول الجمهور قولُ صاحب (الكشاف) عند قوله : «بَدِيعُ السموات والأرض» : هو من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، أي بديع سمواته وأرضه . وقيل البديع بمعنى المُبْدِع، كما أَنَّ السميع في قول عمر : * أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ * بمعنى المُسْمَع . وفيه نظرٌ . [الخزائنة] .

(١) لم يرد هذا الرأي في المُقَدِّمَةِ الْمُحَسَّبَةِ .

ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها ، صحيحاً كان أو مكسراً ، قال^(١) :

[٦٠٧ - ثم زادوا أنهم في قومهم * غُفِرَ ذَنبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائزٌ، كما في اسم الفاعل ، وَمَنَعَهُ الْفَرَاءُ ،
لضعفها ، وهذا دليل على أَنَّ الْعَمَلَ لها عنده .

قوله : « والمثنى والمجموع مثله » ، أي يَعْمَلَانِ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ ، أمَّا المثنى
وجَمْعُ السلامةِ فظاهرة ، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل .

وأما جمع المكسر ، فلكونه^(٢) فَرَعَ الواحد ، قال^(٣) :

[٦٠٨ - مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ * حُبْكُ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ

(١) طَرَفَةُ بن العبد (ديوانه ٦٨ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . قازان ١٩٠٩م).

الحزنة ١٨٨/٨ هارون ، سيبويه ٥٨/١ بولاق ، نوادر أبي زيد ١٥٧ ، المفصل ٢٢٨ ، الجُمْلُ ص ٩٣ ط .
جديدة] ، الحُلُّ ص ١٣٣ ؛ وفيه : « و يروى : (فُجِرَ) بالجيم ، وهو جمع فجور ، وهو الكثير الفسق » ، شرح
الألفية لابن الناطم ١٦٤ . و (ذنبهم) مفعول لِعُفِّرَ ، وهو جمع عُفُور ، مبالغة غافر وفُخِرَ . بضميتين أيضاً : جمع
فُخُور .

ومعنى البيت : لا يفخرون بشرفهم ، ولا يعجبون بنفوسهم ، ولكنهم يتواضعون للناس .
الشاهد فيه أَنَّ مثنى المبالغة ومجموعها يعمل ، فَإِنَّ ذَنبَهُمْ مَفْعُولٌ لِعُفْرِ ، وهو جمع عُفُور ، مبالغة غافر .

(٢) في م : « فيعمل لِكَوْنِهِ فَرَعَ الواحد » .

(٣) أبو كبير الهذلي (ديوان الهذليين ٩٢/٢ ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٥م) .
والبيت من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتاً ، أوردها السُّكْرِيُّ في أشعار الهذليين ، واقتصر منها أبو تمام على أبيات
أوردها في أوائل الحماسة .

الحزنة ١٩٢/٨ هارون ، الحماسة بشرح التبريزي ٨٤/١ ، وشرح المرزوقي ٨٥ ، سيبويه ٥٦/١ بولاق ، المُغْنِي
٨٩٩ ط . المبارك ، شرح الألفية لابن الناطم ١٦٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٣ .
على أَنَّ (حُبْكُ النِّطَاقِ) : مفعول لِعَوَاقِد ، وهو جمع عاقدة . والحُبْكُ : جمع الحياك ، وهو الإزار . والمُهْبِلُ :
المتقل بالحمم .

الشاهد فيه أَنَّ (حُبْكُ النِّطَاقِ) مفعول لِعَوَاقِد ، وهو جمع عاقدة .

[حَذْفُ النُّونِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْمُوع]

«قوله : وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا».

يعني بالتعريف دخول اللام، وبالعَمَلِ : النَّصَبُ.
كقوله :^(١)

الحافظو عورةَ العشيرة لا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائِهِمْ نَطْفُ ٢٩٨
وذلك لأنَّ اللامَ موصولٌ وقد طالَّت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف
النون^(٢)، كما حذفت في الموصول في قوله^(٣) :

أَبْنِي كُلِّيبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَتَكَا الْأَغْلَا ٤٢٣
وقال^(٤) :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ ٤٢٦
وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْجَرِّ كَالضَّارِبِ بوزيد، فلِلإِضَافَةِ.

ويُشْتَرَطُ فِي عَمَلِ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ : أَلَّا يَكُونَ مُصَغَّرَيْنِ وَلَا مَوْصُوفَيْنِ، لِأَنَّ

(١) عمرو بن أمريء القيس، ونُسب إلى قيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٢ (تحقيق د. ناصر الدين الأسد. المدي سنة ١٩٦٢م). الخزاعة ٢٧٢/٤ - ٢٨٣ - ٢٠٩/٨، سيبويه ٩٥/١ بولاق، المقتضب : ١٤٥/٤، النصف ٦٧/١، الإيضاح العُصدي ١٤٩/١، ومعجم الشواهد ٣٢٩/١.

والتطف: التلطف بالعب.

الشاهد فيه أنه وأنشد بنصب (عُورَة) وجَرَّها، فمن جَرَّ حَذْفُ النُّونِ لِلإِضَافَةِ، كما يحذف التنوين، ومن نصب حَذْفُ النُّونِ لغير الإضافة، ولكن تخفيفاً واختصاراً، كما تُحذف من تثنية (الذي) وجمعه. ٤٠. [التبصرة ٢٢٢/١].

(٢) هذا قول البصريين، وأما الكوفيون فَحَذَفُوا النُّونَ عِنْدَهُمْ لَغَةً فِي إِثْبَاتِهَا سِوَا أَطَالَتِ الصَّلَةُ أَمْ لَمْ تُطَلَّ. [الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢].

(٣) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٤٤، بيروت سنة ١٨٩١م) يفتخر بقومه، ويهجو جريراً. وقد سبق تخريج البيت.

(٤) الأشهب بن رُمَيْلَة. [التبصرة ٢٢٣/١، الخزاعة ٢١٠/٨، وقد سبق تخريج البيت]. على أَنَّ أصله: إِنَّ الَّذِينَ حَانَتْ، فَحَذَفَتِ النُّونَ مِنْهُ تَخْفِيفًا.

التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله^(١) بالفعل، ولم تخرجهما^(٢) الثنية والجمع^(٣)، وجوز بعضهم^(٤) عمل المصغر والوصف^(٥) قياساً على المثني والمجموع، وليس بشيء، لما ذكرنا، وأما قولهم: أنا مرتحل^(٦) فسوِّرُ فرسخاً^(٧)، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه راحة^(٨) الفعل.

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف، قال^(٩):

٦٠٩ وكرارِ خلفَ المحجرين جوادهُ إذا لم يُحَامِ دون أنثى حليلها

(١) في م، د: «يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل، ولا يمكن تأويل المصغر والموصوف كما أمكن تأويل المثني والمجموع».

(٢) في ط: «ولم يخرجهم».

(٣) لأنَّ كلاً من المثني والمجموع يبقى على صلاحيته، وتلحقه العلامة في آخره. وأما التصغير فهو تغيير لبنية الكلمة.

(٤) هو الكسائي. قال ابن الناظم: «ولو صغر اسم الفاعل أو نُعت بطل عمله إلا عند الكسائي، فإنه أجاز إعمال المصغر، وإعمال المنعوت... وما يحتاج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزابل...

(ص ١٦٥).

وفي ارتشاف الضرب ورقة ١١٥٧/ب، دار الكتب، القاهرة رقم ٨٢٨ نحو: «الكوفيون ومنهم الكسائي ما عدا الفراء» وانظر الأشموني ٢/٢٩٥.

(٥) في ط: والموصوف.

(٦) في ط: مرتحل.

(٧) في شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٥: «وحكي عن بعض العرب: أظني مرتحلاً وسوِّراً فرسخاً...».

(٨) ط: رابحة.

(٩) الأخطل التغلبي (ديوانه ٢٤٥). تحقيق أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).

والبيت من قصيدة، يمدح بها همام بن مطرف التغلبي.

الخزاعة ٢١٠/٨ هارون، سيبويه ٩٠/١ بولاق، معاني الفراء ٨١/٢. والمُحجر: الملجأ الذي غشيه عدوه.

والحليل: الزوج، والحليلة: الزوجة؛ لأنَّ كلاً منها يحمل للآخر دون غيره. يقول: إذ قرَّ الرجال عن أزواجهم منهزمين وأسلموهن للعدو كَرَّ جواده يدافع عنهم.

والشاهد فيه: إضافة (كرار) إلى (خلف)، ونصب (جواده) به.

أي : كرّار جواده، وقد شذّ، أيضاً، الفصل بالمفعول نحو: مُعْطِي الدرهم عمرو،
كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى :
﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١)

فإن عطف على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب
زيد أمس وعمرو، فالمختار جرُّ المعطوف حملاً على اللفظ.
والنصب جائز، لكن بإضمار فعلٍ يفسره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل، ولذلك
ضعف، ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً، ليوافق المفسر، إلا أن يكون هناك ما يدل
على خلافه، نحو: هذا ضارب زيد أمس وعمراً غداً.
وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جازَّ النصب والجرُّ، والحمل على اللفظ
أولى، ويبقى هنا الخلاف في أنَّ النصب حملاً على المحل، أو بعامِلٍ مقدّر، فإن كان

(١) الأنعام / ١٣٧، والآية بنماها: «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَاءَهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ».
قرأ ابن عامر: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» على تقدير: (قتل شركائهم أولادهم)،
ففرق بين المضاف والمضاف إليه وحجته قول الشاعر:

فرجبتها متمكناً زجّ القلوص - أبي مزادة

أراد (زجّ أبي مزادة القلوص). وأهل الكوفة يجوزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه.. [حجة القراءات
٢٧٣]، وانظر الكشف ٤٥٣/١ وما بعدها.

(٢) انظر التبصرة ٢٢١/١.

بعامل مقدّر (١٩٥ب) كما هو مذهبُ سيبويه، فتقديرُ اسمِ الفاعلِ أوّلَى من تقديرِ الفعلِ ليوافقَ المقدّرُ الظاهرَ، أنشدَ سيبويه^(١):

٦١٠ هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربِّ أخا عونِ بنِ مخراقِ

(١) لم أهتمد إلى قائله. وقال ابنُ السِّدِّ في الحُلل ص ١١٨: «هذا البيت لا أعلم قائله». وقال البغدادي في الخزانة

٢١٩/٨ هارون: «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقال ابنُ خلف: وقيل هو لجابر ابن رالان السُّنْبِي، وسُنْبِس: أبو حي من طيء ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبط شراً، وإلى أنه مصنوع، والله أعلم بالحال».

ودينار: اسم رجل. وقوله: (أو عبدَ ربِّ): يتنصب بالعطف على موضع دينار؛ لأنه مخفوض اللفظ، منصوب في المعنى.

ويجوز نصبه بإضمار فعل، كانه قال: أو تبعثُ عبدَ ربِّ، وهو الذي ذهب إليه الزجاجي في الجمل ص ٨٧ [ط جديدة].

ويجوز أو عبدَ ربِّ أخى بالخفض. وزعم عيسى بنُ عُمر أنه سمع العرب تنشده منصوباً، الخزانة ٢١٥/٨ هارون، سيبويه ٨٧/١ بلاق، الهمع ١٤٥/٢. الشاهد فيه أن سيبويه أنشده بنصب عبد ربِّ، ونصبه بتقدير اسم الفاعل أوّلَى من تقدير الفعل؛ ليوافقَ المقدّرُ الظاهر.

[اسمُ المفعول : تعريفه ، وعمله ، وصيغته]

قوله : « اسم المفعول : ما^(١) اشتق من فعل ، لمن وقع عليه ، وصيغته من الثلاثي على مَفْعُول كَمَضْرُوب ، ومن غيره على صيغة المضارع^(٢) بميمٍ مَضمومةٍ وفتحٍ ما قبل الآخر كَمُخْرَجٍ ومُسْتَخْرَجٍ ، وأمره في العمل والاشتراط ، كأمر الفاعل مثل : زيد معطي غلامه درهماً .

قوله : « وقع عليه » .

يعني جَرَى^(٣) عليه أو جرى مجرى المرفوع عليه ، ليدخل فيه نحو : أوجدت ضرباً ، فهو مُوجَدٌ ، وعلمت^(٤) عدم خروجك فهو مَعْلُومٌ ، وسمي اسمُ المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر ، إذ المراد : المفعول به الضرب ، أي أوقعته عليه ، لكنه حذف حرف الجر ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر ، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ ، كان مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعله .

وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال : ضرب يضرب فهو مُضْرَبٌ ، لكنهم لما آداهم حذف الهمزة في باب أفعل ، إلى مفعَل ، قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي ، لما ثبت التغيير في أخيه ، وهو اسم الفاعل لأنه ، وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه ، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ، ولا الحركات في أكثرها كحركاته ، نحو ينصر فهو ناصِرٌ ، ويحمد فهو حامدٌ ، وأما اسمُ الفاعل من أفْعَلٌ ، فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات .

(١) انظر حده في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٤ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ ، والفوائد الضيائية ٢٠٢/٢ .

(٢) في نسخة شرح ابن الحاجب ص ٩٥ : على صيغة الفاعل .

(٣) ط : وقع .

(٤) ط : الواو ساقطة .

فَغَيَّرُوهُ بزيادة الواو، ففتحوا الميمَ، لِثَلَا يَتَوَالِي ضِمَتَانِ بَعْدَهُمَا وَاوٌ، وَهُوَ مُسْتَقِلٌّ قَلِيلٌ، كَمُغْرُودٍ وَمُلْمُولٍ، وَعُصْفُورٍ، فَبَقِيَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي بَعْدَ التَّغْيِيرِ، كَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ، لِأَنَّ ضِمَّةَ الْمِيمِ مُقَدَّرَةٌ، وَالْوَاوُ فِي حُكْمِ الْحَرْفِ النَّاشِيءِ مِنَ الْإِتْبَاعِ^(١) كَقَوْلِهِ^(٢):

وَأَنِّي حَيْثُ مَا يُدْنِي الْهَوَى^(٣) بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ^(٤) ١١
وَصَيغَتُهُ مِنْ جَمِيعِ الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ، وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ، إِلَّا فِي فَتْحٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي مُضَارَعَةِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَهُ، أَعْنِي الْمُضَارِعَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ، وَقَدْ شَذَّ: أَضْعَفْتُ الشَّيْءَ فَهُوَ مَضْعُوفٌ، أَيْ جَعَلْتَهُ مَضَاعِفًا.

قَوْلُهُ: «وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالْإِشْتِرَاطِ كَاسْمِ^(٥) الْفَاعِلِ»، يَعْنِي أَنَّ حَالَهُ فِي عَمَلِهِ^(٦) عَمَلُ فَعْلِهِ، أَيْ الْمُضَارِعَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ، كَحَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي عَمَلِهِ عَمَلُ فَعْلِهِ الَّذِي هُوَ الْمُضَارِعَ الْمَبْنِيَّ لِلْفَاعِلِ، وَحَالَهُ فِي إِشْتِرَاطِ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ حَرَفِيَّ الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ، كَحَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ فِي عَمَلِ الرَّفْعِ إِلَى شَرْطِ زَمَانٍ كَمَا تَبَيَّنَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ، مَا يَدُلُّ عَلَى إِشْتِرَاطِ الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ، لَكِنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ كَأَبِي عَلِيٍّ وَمَنْ بَعْدَهُ، صَرَّحُوا بِإِشْتِرَاطِ ذَلِكَ^(٧) فِيهِ كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَيَبْنِي اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ مُطْلَقًا، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى وَاحِدٍ، فَاسْمُ الْمَفْعُولِ يُطْلَقُ عَلَى ذَلِكَ الْوَاحِدِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا فَهُوَ مُضْرُوبٌ، وَإِذَا تَعَدَّى إِلَى

(١) ط: الإشباع: .

(٢) سبق تخريجه.

(٣) مِنْ د

(٤) فِي ط: كَمَا مَرَّ اسْمُ الْفَاعِلِ.

(٥) ساقطة مِنْ ط.

(٦) الإيضاح المُضْطَرِيقُ ١٤١/١

اثنين ليسا بمتبداً وخبرٍ، فهو يطلق على كل واحدٍ منهما، نحو: أعطيت زيداً درهماً، فكل واحدٍ من: زيد والدرهم، مُعطى^(١)، وكذا نحو: أقرأت زيداً الكتاب.

وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً^(٢)، فاسمُ المفعولِ في الحقيقة واقعٌ على مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، فالمعلومُ في قولك: علمت زيداً قائماً: قيام زيد، وكذا في قولك: جعلت زيداً غنياً، المَجْعولُ: غنى زيد، ويصحُّ أن يُقالَ للمفعول الأول هنا، مفعول، لكن لا مطلقاً، بل بقيد الخبر^(٣)، فيقال في علمت زيداً قائماً: زيد معلوم على صفة القيام، وفي جعلت زيداً غنياً: زيد مجعول على صفة الغنى.

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول، ومن مضمون الثاني والثالث، أعني مصدر الثالث مضافاً إلى الثاني، ففي قولك أعلمتك زيداً منطلقاً: المخاطب مُعَلِّم، وانطلاق زيد، أيضاً مُعَلِّم.

فثبت بهذا التقرير أنَّ المفعولَ به إما أن يكون واحداً، أو اثنين أولهما غير ثانيهما^(٤) فضربت زيداً، متعدداً إلى واحد، وكذا علمت زيداً قائماً في الحقيقة، وأعطيت زيداً درهماً متعدداً إلى مفعولين أولهما غير الثاني، وكذا: أعلمتك زيداً منطلقاً في الحقيقة، لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معاً، وسَمَّوْا الأول مفعولاً أول^(٥)، والثاني مفعولاً ثانياً وفي نحو أعلمتك زيداً فاضلاً: سَمَّوْهُما ثانياً^(٦) وثالثاً، وإنما نصبوهما معاً لأن ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معاً، لا مضمون أحدهما.

(١) في ط: يقال له المُعطى.

(٢) في ط: وخبر.

(٣) بأن تقيد صيغة اسم المفعول بما يُستفاد من الخبر.

(٤) في ط: بابهما.

(٥) في ط: أولاً.

(٦) ط: الواو سا فطة

وإن كان الفعل لازماً، فإن لم يتعدَّ بحرف جر، لم يَجْزُ بناء اسم المفعول منه كما لم يَجْزُ بناء الفعل المبني للمفعول منه، إذ المسند لأبد له من المسند إليه، فلا يُقال: المَذْهُوبُ، كما لا يقال: ذُهِبَ، وإن تَعَدَّى إلى المجرور، جازَ بناء اسم المفعول مسنداً إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: سرت إلى البلد، فهو مسيرٌ إليه، وعدلت عن الطريق فهو مَعْدُولٌ عنه.

وكذا في مُتَعَدٍّ^(١) حذف منه ما هو المفعول به وعُدِّي بحرف الجر، نحو رَمَيْتَ عن القوس، فهي^(٢) مَرْمِيٌّ عنها، والمرميُّ هو السَّهْمُ.

ومنه قولهم: اسم المفعول، أي اسم المفعول به، والمفعول هو المصدر، كما ذكرنا، وإن أسند اللازم إلى الظرف، فلا يُطلق عليه إلا مع الحرف، نحو سرت اليوم فرسخاً، فالיום مسيرٌ فيه، وكذا الفرسخ، وإن أسند إلى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضَرْبٍ ضربٌ شديد، إنَّ الضربَ الشديدَ مضروبٌ.

ثم إنَّ^(٣) اسمَ المفعول، إنَّ أُضِيفَ إلى ما هو مفعوله، سواء كان مفعولاً مالم يُسَمَّ فاعله، كمؤدَّب الخدام، أو لا نحو: زيد مُعْطَى درهمٍ^(٤) أي مُعْطَى درهماً غلامه، بإضافته غير حقيقة، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لم يُضَفْ إلى معموله بإضافته حقيقة، سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى، نحو: زيد مضروب عمرو، أو، لا، كقولنا: الحسينُ - رضي الله عنه - قَتِيلٌ^(٥) الطِفْ^(٦)، أَخْزَى الله قَاتِلِيهِ.

(١) يعني وكذلك في فعل مُتَعَدٍّ بأن يقيد المفعول أيضاً بها عدى به الفعل كما مثَّل.

(٢) د، ط: فهو، وما أثبت هو الصواب؛ لأن القوس مؤنثة. المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٤ [تحقيق د. رمضان].

(٣) قوله «إنَّ» سقطت من ط.

(٤) في ط: زيد معطى درهم غلامه.

(٥) في ط: قتيلي.

(٦) اسم موضع بناحية الكوفة، جزء من أرض كربلاء التي قُتل بها الحسين بن علي - رضي الله عنها - ويُقال له أيضاً: قَتِيلُ كَرْبَلَاءَ.

[الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ : تعريفها]

قوله: «الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ»^(١): ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ لازمٍ، لَمَن قام به على معنى الثبوت».

قوله: «مِنْ فِعْلٍ»، أي مصدر^(٢)، قوله: «لازم»، يُخرج اسمَي الفاعل والمفعول المتعديَّين، قوله: «لَمَن قام به»، يُخرج اسم المفعول اللازم المعدَّى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة.

قوله: «على معنى الثبوت»، أي الاستمرار واللزوم، يُخرج اسم الفاعل^(٣) اللازم، كقائم وقاعد، فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: ضامر، وشاذب، وطالق، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنه في الأصل للحدوث، وذلك لأنَّ صيغةَ الفاعل موضوعةٌ للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا، أطردَ تحويلُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (١٩٦أ) إلى فاعل، كحاسن وضائق عند قصد النَّصِّ على الحُدُوث.

والذي أَرَى: أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ، كما أنها ليست موضوعةً للحدوث في زمان، ليست، أيضاً، موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنَّ الحدوث والاستمرار قَيَّدَانِ في الصِّفَةِ ولا دليلَ فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» في الوضع إلَّا ذُو حُسْنٍ سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليلَ في اللفظ على أحد القَيَّدَيْنِ، فهو

(١) انظر حَذَّها في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٤. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥، والفوائد الضيائية ٢٠٣/٢.

(٢) يَقْصِدُ: ما اشْتُقَّ من مصدر فعلٍ لازمٍ. [تبيان الكحيل ص ٧٢].

(٣) انظر الفرق بين اسم الفاعل والصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ في الأشياء ١٩٠/٢.

حقيقة في القَدَر المشترك بينهما، وهو الاتِّصافُ بالحسن، لكنَّ لما أطلق ذلك، ولم يكن بعضُ الأزمنة أَولى من بعض، ولم يَجْزُ نَفْيُهُ في جميع الأزمنة، لأنَّكَ حَكَمْتَ بثبوته فلا بُدَّ من وقوعه في زمان، كان الظاهرُ ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه^(١) ببعضها، كما تقول: كان هذا حسناً فقَبِّحْ أَوْ: سيصير حسناً، أَوْ: هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وَضْعِيًّا، [على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً، هو الذي غَرَّهُ، حتى قال: مشتق لمن قام به على معنى الثُّبُوت^(٢)].

(١) في ط: تخصيصه.

(٢) ما بين قوسين ساقط من ط، د.

[صِيغُ الصفة المشبهة، وعملها]

قوله : «وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل، على حسب السماع، كحَسَن وصَعْب، وشديد، وتعمل عمل فعلها».

صِيغُ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول، ويَجِيءُ في مقدمة التصريف إن شاء الله تعالى.

وقد جاءت من الألوانِ والعيوبِ الظاهرة قياسيةً، كأَسود وأبيض، وأدعج وأعور، على وزن أَفْعَل.

وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن^(١) صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى كما مرَّ، لأنها شابهت اسمَ الفاعل، لأنَّ الصفة ما قام به الحدثُ المشتقُّ هو منه، فهو بمعنى ذو، مضافاً إلى مصدره. فَحَسَن بمعنى : ذُو حُسْنٍ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ، ومنه، ما حُوِّلَ عنها^(٢) أعني حاسناً. كذلك : محل للحدث المشتق هو منه، فضارب بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما إلا من حيث الحدثُ في أحدهما وَضْعاً، والإطلاق في الآخر كما ذكرنا، وقيل عملت لمشابتها اسم الفاعل بكونها تُشَنَّى وتُجْمَع وتُوْنَث^(٣)، كما أنَّ اسمَ الفاعل صفة تُشَنَّى وتُجْمَع وتُوْنَث^(٤)، ومن ثَمَّ لم يعمل أَفْعَل التفضيل، لأنَّ أَصْلَ استعماله أنَّ

(١) ط : يوازن.

(٢) قوله : «ما حُوِّلَ عنها» ساقط من ط.

(٣) تقول : حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنون، وحسنات.

[تبيان الكحيل ص ٧٣]

(٤) «تقول : ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات».

[تبيان الكحيل ص ٧٣]

يَكُونُ مَعَهُ «مِنْ» وَمَا دَامَ مَعَهُ «مِنْ» لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَع وَلَا يُؤَنَّثُ، وَلَمْ يَقْصِدُوا أَنَّ تَثْنِيَّهَا وَجْمَعُهَا وَتَأْنِيثُهَا كَثْنِيَّةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَجْمَعِهِ وَتَأْنِيثِهِ، سَوَاءٌ، لِأَنَّهُ لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: أَبْيَضُونَ، وَأَبْيَضَةٌ، كَمَا تَقُولُ ضَارِبُونَ وَضَارِبَةٌ، مَعَ عَمَلِ أَفْعَلَ فَعَلَاءَ عَمَلِ سَائِرِ الصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمِثَابَةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا أَنْتَ، حَاصِلَةٌ فِي أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، لِأَنَّهُ يَشَابُهُ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَبْنِيِّ مِنْ بَابِ الْمَغَالِبَةِ، نَحْوُ: طَاوَلْتَهُ فَطَلَّتُهُ فَأَنَا طَائِلٌ، أَيْ ذُو طَوْلٍ، أَيْ ذُو غَلْبَةٍ عَلَيْهِ، بِالطَّوْلِ، فَاطْوَلُ مِنْكَ، بِمَعْنَى طَائِلُ الْمَبْنِيِّ مِنْ بَابِ الْمَغَالِبَةِ إِلَّا فِي مَعْنَى الْحَدُوثِ، كَمَا ذَكَرْتُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ.

قُلْتُ: أَوَّلُ مَا يَقَالُ: إِنَّ بَابَ الْمَغَالِبَةِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ مَطْرُودٍ مِنْ جَمِيعِ الثَّلَاثِي الَّذِي يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، ثُمَّ إِنَّ الَّذِي وَرَدَ مِنْهُ، لَيْسَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذْ لَوْ كَانَ، لَوَجَبَ جَوَازُ تَعَدِّي الْأَفْعَلِ، إِلَى الْمَفْعُولِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِاللَّامِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ الْمَغَالِبَةِ، لِأَنَّ جَمِيعَهُ مُتَعَدٍّ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ: أَنَا أَطْوَلُ الْقَوْمِ، أَوْ: أَنَا أَطْوَلُ لِلْقَوْمِ، كَمَا تَقُولُ: أَنَا طَائِلُ الْقَوْمِ، وَأَنَا طَائِلٌ لِلْقَوْمِ، نَحْوُ: أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا، وَأَنَا ضَارِبٌ لِرَزِيدٍ، وَلَا يَتَعَدَّى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِلَى مَفْعُولِهِ الْمَغْلُوبِ إِلَّا بِمِنْ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ الْمَغَالِبَةِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ مَعْنَى الْغَلْبَةِ عَلَى مَفْعُولِهِ كَمَا فِي بَابِ الْمَغَالِبَةِ، فَلَيْسَ بِمَعْنَى أَطْوَلُ مِنَ الْقَوْمِ: ذُو طَوْلٍ أَوْ ذُو غَلْبَةٍ، بِالطَّوْلِ، بَلْ مَعْنَاهُ: آخِذٌ فِي الزِّيَادَةِ فِي الطُّوْلِ مِنْ مَبْدَأِ الْقَوْمِ بَعْدَ مِشَارَكَتِهِ إِيَّاهُمْ فِيهِ، وَمُخَالَفَةُ تَعَدِّيهِ لِتَعَدِّي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَغَالِبَةِ: دَلِيلٌ مُبَايِنَةٌ مَعْنَاهُ لِمَعْنَاهُ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ^(١): لَمْ يَعْمَلْ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ وَاسْمَ الْفَاعِلِ وَاسْمَ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةَ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١ - ٦٦٤؛ وفيه: «وإنما لم يعمل في الظاهر؛ لأنه ليس جارياً على الفعل، ولا مشبهاً به إذ لم يجز مجزئ اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث على ما تقدم في قولك: زيدٌ أفضلٌ من عمرو؛ لأنه الأصل». وانظر شرحه على الكافية ٩٥/٢.

المشبهة، إنما كانت تعمل، لما أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل، وليس لأفعل التفضيل فِعْلٌ يفيد فائدته ويقوم مقامه.

فإن قيل: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب: ما مر.

وقوله: «ويعمل عمل فعلها»، يعني من غير شرط زمانٍ من الأزمنة الثلاثة، لأنها موضوعة على معنى الإطلاق^(١)، وأما الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة، فلا بد منه، لما قلنا في اسم الفاعل، بل هو أولى لضعفها.

(١) في م، د: «على معنى الإطلاق، فكيف يشترط فيها الزمان».

[صُورُ اسْتِعْمَالِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ]

قوله: وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام، ومجردة، ومعمولها مضافاً، أو باللام، أو مجرداً عنها، فهذه ستة، والمعمول في كل واحد منها: مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانية عشرَ فالرفعُ على الفاعلية، والنصبُ على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجَرُّ على الإضافة، وتفصيلُها: حسن وجهه، ثلاثة، وكذلك: حسن الوجه، حسن وجهه، الحسن وجهه الحسن الوجه، الحسن وجهه، اثنان منها ممتنعان: الحسن وجهه والحسن وجهه، واختلف في: حسن وجهه، والبواقي (١٩٦ب): ما كان فيه ضمير واحد، أحسن، وما فيه ضميران: حسن، وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها، فلا ضميرَ فيها فهي كالفعل، وإلا ففيها ضميرُ الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع، وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدّين^(١)، مثل الصفة في ذلك».

اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ إما أن تكون باللام أو مجردةً عنها، وهذه قِسْمَةٌ حاصرة، وإنما لم يقسّمها بِحَسَبِ إعرابها في نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم ذلك في باب النعت، والكلام ههنا في عملها، لا في إيرادها في نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدها، إمّا أن يكون مضافاً، أو مع اللام، أو مجرداً عنها، وهذه، أيضاً، قِسْمَةٌ حاصرة، صارت ستة أقسام، الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة، ثم المعمول في كل واحد من هذه الأقسام الستة إمّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، صارت ثمانية عشرَ، لأن الستة صارت

(١) ط : غير المتعدّين.

مضروبةً في الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل : حسنٌ وجهٌ برفع المَعْمُول ونصبه وخفضه، حسنٌ الوجه، كذلك، حسن وجه، كذلك فهذه تسعة مع تجرّد الصفة عن اللام، وكذلك: الحسن وجهٌ، الحسن الوجه، الحسن وجه.

اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرةً ممتنعان^(١) باتفاقٍ: إحداهما: الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه وكذا إذا كان المَعْمُول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام أخيه، وذلك لأنها لم تُقدِّد الإضافة فيها خِفةً، والمطلوب من الإضافة اللفظية^(٢)، وإنما قلنا بعدم حصول الخِفة، لأنَّ الخِفةَ تحضُلُ في إضافة الصفة المشبهة، إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أُضيفَ إليه الفاعل واستتاره في الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبي الغلام، وإمّا بحذف التنوين من الصفة، كحسن وجهه وإمّا بهما معاً، كحسن الوجه، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باقٍ لم يحذف.

وأما في المثني والمجموع، نحو: الحسن وجهيهما والحسنون^(٣) وجوههم فالتخفيف حاصلٌ في الصفة، فيجوز، عند سيبويه، لكنَّ على قُبْحٍ كما في حسن وجهه، على ما يجيء من الخلاف.

والثانية من الممتنعين^(٤): أن تكون الصفة باللام مضافةً إلى معمولها المجرّد عن اللام والضمير نحو^(٥): الحسن وجه، أو وجه غلام.

(١) ط : ممتنعان.

(٢) في ط : ذلك بعد قوله : «اللفظية».

(٣) ط : والحسنوا.

(٤) ط : من الممتنعين.

(٥) ط : كالحسن.

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه»، لأن هذه الإضافة، وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التخفيف، لكنها فرغ الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معاً ههنا بخلاف المحضة، فلا أقل من ألا تكون على ضد ما هي عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

ومسألة منها تختلف فيها، وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهه، فسيبويه^(١) وجميع البصريين يجوزونها على قُبْح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قُبْح في السعة، وليس استقباحها لأجل اجتماع^(٢) الضميرين، فإن ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه، وليست بقباحة كما في: رجل ضارب إياه، بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة.

والذي أجازها بلا قُبْح، نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين، ومنعها ابن^(٣) بابشاذ، مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، فإن أراد به أنه أضيف حسن^(٤) إلى وجهه، وهو هو في المعنى، فذلك إنما منعه من منع في الإضافة المحضة، وكان ينبغي على ما قال ألا تضاف^(٥) الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلوم الاستحالة، مع أننا نذكر بعد هذا، أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، جعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر.

(١) الكتاب ١٠٢/١ بولاق.

(٢) د : امتناع.

(٣) ليس في شرح المقدمة، ولم يرد فيها استدلاله.

(٤) ط : الحسن.

(٥) ط : يضاف.

وإن أراد أنه أضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير^(١) راجع إلى صاحب «حسن» فكأنك أضفت «حسناً» إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيء، لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضاً، وقد قيل فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطيب^(٢) مصره، ونحو ذلك.

وأنشد سيويه للاستدلال علي مجيئها في الشعر قول الشَّخَّاح^(٣):

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ٣٠٠

وقال المبرد: بل الضمير في «مصطلاهما» للأعالي^(٤)، إذ هو جمع في معنى المثني، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلا أَعْلَيَانِ (١٩٧أ) وإنما جمعاً بما حولهما، كقوله^(٥):

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ^(٦) تَرْجُفُ رَوَانُفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

فالألف في «تُستطارا»، راجع إلى روانف، لأنه بمعنى رانفتين^(٧)، فكأنه قال: جونتَا مصطلى الأعالي، فليس فيه إلا ضمير واحد وهو المُسْتَكِنُ في: جَوْنَتَا، فهو كقولك: زيد حسن الغلام قبيح فعله، أي فعل الغلام.

ويعني بِمُصْطَلَى الأعالي ما تحت الأعالي وهو الموضع الذي أصابه الدُّخَانُ أكثر، فأصل الحجر أبيض، وأعلاه كُمَيْت، وما بينهما جَوْن، أي أسود.

وما ذهب إليه المبرد تكلف، والظاهر مع سيويه.

وَمِنْ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ مَسْأَلَتَانِ أُخْرَيَانِ قَبِيحَتَانِ عِنْدَ النُّحَاةِ، اسْتَحْسَنَاهَا

(١) م، د: الضمير.

(٢) ط: وطيب.

(٣) سبق تحريجه ص ١١٠٧ من القسم الأول.

(٤) الخزانة ٢٩٥/٤ هارون.

(٥) عنتره (ديوانه ص ٢٣٤ ط. المؤلفي، دمشق سنة ١٩٧٠م)؛ وفيه: نلتقي بدل تلقني. وقد سبق تحريج البيت.

(٦) م، د.

(٧) ... ويجوز أن تكون ضمير الأليتين. [ديوان عنتره ٢٣٤].

المُصَنَّفُ، [وهما اللتان اجتمع في^(١) كلٍ منهما ضميرانِ]، وهما الحسن وجهه، وحسن وجهه بنصب المعمولِ فيهما، ووجهُ استقباحهما: أنَّ النصب في معمولِ الصفة المشبهة، إذا كان معرفةً إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً، لِيَبْرُزَ في صورة المفعول فلا تستقبح^(٢) الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحةٌ في الظاهر، لأنَّ الصفةَ الرافعةَ للظاهر، هي المرفوعُ بها في المعنى، كما في قولك: زيد ضارب غلامه عَمراً، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصلٌ لغير المحضة، فجعلوا المرفوعَ في صورة المفعول، لأنَّ الصفةَ الناصبةَ غيرُ المنصوبِ بها في المعنى، ألا ترى أنَّ الضارب، غيرُ عَمْرٍو، في المثال المذكور، فإذا أُضيفت إليه بعد نصبه كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنصب معمولِ الصفة، إذَنْ، لأجل تَوَطُّطِ الجر، فلما كان: الحسن وجهه بالجر ممتنعاً، كان القياسُ امتناعَ نصبه أيضاً، وكما لم يَجُزْ حسن وجهه بالجر إلا في الشعر، كان القياسُ امتناعَ: حسن وجهه بالنصب أيضاً، إلا في الشعر^(٣)، إذْ هو تمهيدٌ للجر، وليس مقصوداً بذاته، لكنهم جَوَّزُواهما على قُبْحٍ في السَّعةِ، أيضاً، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً، سواء جازت الإضافة أو، لا، غاية الظهور، فيتبين في المجرور أنه كان قبله منصوباً، قال^(٤):

(١) العبارة ليست في ط.

(٢) ط: فلا يستقبح.

(٣) في ط: الإضافة.

(٤) عَمْرُ بن لُجَا التَّيْمِي. «ووقع اسمه في بعض المواضع في النقائض "عمرو" وهو خطأ»، ووقع اسم أبيه في الأصمعيات طبعة أوربة «نجاه»، وهو خطأ. كذا ضبطه المحقق هارون في الخزائن ٢٢٦/٨ سطر ١، الأصمعيات رقم ٧ ص ٣٤ طبعة شاكر وهارون؛ وفيه:

أَنْعَتَهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا مُنْذَحَةُ السَّرَاتِ وَادِ قَاتِهَا

والأصمعيات طبعة أوربة رقم ١٨ ص ١٩، هكذا:

أَنْعَتَهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا مُنْذَحَةُ السَّرَاةِ رَادِ قَاتِهَا

المقتصد ٥٥١/١، المفصل ٢٣٢، المقرَّب ١٤٠/١، ضرائر الشعر ٢٨٦، ابن الناظم ١٧٥.

الشاهد في «عل أن (واحدة) صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها. (وسرأتها): منصوب بالكسرة على التشبيه =

٦١١ أَنْعَتُهَا، إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَى وادقة سُرَاتِهَا

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلُّهَا مَسْأَلَتَانِ: الْحَسَنُ وَجْهٌ وَحَسَنٌ وَجْهٌ، بَرَفَعِ الْمَعْمُولَ فِيهَا، فَهِيَ حَسْتَانٌ^(١) كَثِيرَتَا الْاسْتِعْمَالِ، وَإِنَّمَا كَانَتَا أَصْلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَجْهَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَلْأَصْلُ ارْتِفَاعُهُ بِالْصِفَةِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ بِهَا فَلَابُدُّ مِنَ الضَّمِيرِ فِي مَتَعَلَقِ الصِّفَةِ، إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ^(٢)، ثُمَّ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَرْعَانِ حَسَنَانِ فِي الْقِيَاسِ كَثِيرَا الْاسْتِعْمَالِ: الْحَسَنُ وَجْهًا وَحَسَنٌ وَجْهًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ وَحَسَنُ الْوَجْهِ بِالْجَرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ.

أَمَّا حُسْنُ انْتِصَابِ الْمَعْمُولَيْنِ فِي الْقِيَاسِ فَلَأَنَّكَ قَصَدْتَ الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِ الْوَجْهِ بِالْحَسَنِ، فَنَصَبْتَ «وَجْهًا» عَلَى التَّمْيِيزِ، لِيَحْصَلَ لَهُ الْحُسْنُ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا وَيَكُونُ أَيْضًا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ لِلِإِبْهَامِ أَوَّلًا ثُمَّ التَّفْسِيرِ ثَانِيًا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ، فِي نَحْوِ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، فَحَصَلَ التَّخْفِيفُ اللَّفْظِيُّ بِحَذْفِ الضَّمِيرِ وَاسْتِتَارِهِ فِي الصِّفَةِ، وَالْمُبَالَغَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ.

وَأَمَّا حُسْنُ انْجِرَارِ الْوَجْهِ مَعَ اللَّامِ فِيهِ، فَلَأَنَّ فِي: حَسَنَ الْوَجْهِ، تَخْفِيفَيْنِ: أَحَدُهُمَا

بِالْمَفْعُولِ لِلصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ.

[الخرزاة ٢٢١/٨]

وَابْنُ عُصْفُورٍ عَدَّ هَذَا مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فَقَالَ: [ضرائر الشعر ٢٨٦] «ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك: مرتت برجل حسن وجهه، بنصب وجهه، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة...، ألا ترى أنه قد نون (وادقة)، ونصب معمولها، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن يرفع السُّرَاتِ. إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمل الصفة ضميرًا مرفوعًا عائداً على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراءً له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافاً إليه...».

(وَنُعَاتِهَا): الْعَارِفُونَ بِصِفَتِهَا. وَكَوْمَ: جَمْعُ كَوْمَاءَ وَهِيَ النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّنَامِ، وَ(وَادِقَةُ): سَمِيَّةٌ. وَ(سُرَاتُ) جَمْعُ سُرَةٍ.

(١) فِي م: فَهِيَ حَسْتَانٌ، لِأَجْلِ أَصَالَتِهَا، كَثِيرَتَا الْاسْتِعْمَالِ.

(٢) أَي: إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ، فَلَابُدُّ أَنْ يَكُونَ فِي مَتَعَلَقِهَا.

في الصفة والآخر في معمولها وفي : الحسن الوجه تخفيفاً واحداً في الم معمول، وفيها معاً تعريف الوجه باللام هي أخف من الضمير، مُرَاعَاةً لأصله في التعريف وهذه فائدة لفظية، وأما من حيث المعنى ففيها الإيهام ثم التفسير، وإن لم يكن الوجه منصوباً على التمييز، كما في الأولين، والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة، قولك : هند حسنة الوجه، والزيدان حسناً الوجهين، والزيدون حسنون^(١) الوجه، ولا تأتي هذه العلامات في الصفة، إلا وفيها ضمائر مستترة، إلا في النُدرة نحو: قام رجل قاعدون غلماناه.

وإنما جازَ إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها^(٢) إلى السبب، لكونها في اللفظ جاريةً على المسبب خبراً أو نعتاً أو حالاً، وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواء كانت هي الصفة المذكورة، كما في زيد حسن الوجه، فإنه حسن بحسن وجهه، أو، لا، نحو: زيد غليظ الشفتين أي قبيح.

فإن لم تجر في اللفظ على المسبب، نحو: زيد وجهه حسن، أو جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته، لم يجز استكنان الضمير فيها، فيقبح : زيد أسود فرس غلام الأخ، وزيد أبيض الثور، وزيد أصغر^(٣) غلاماً، لأنه لا معنى للجميع إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور، فيقبح أن يُجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمّر فيها ضمير نفسه، إذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه.

فإن قيل : أليس تدل الصفة في نحو: زيد أبيض ثوره، على صفة له في ذاته، وهي كونه صاحب ثور كذا؟.

قلت : معنى كونه صاحبه، مفهوم من كون الثور سبباً لزيد، لا من صفة السبب، وإنما حسن : جبان الكلب؛ لأنه كناية عن كرمه، أي هو كريم.

(١) ط : حسنوا.

(٢) ط : إسنادها.

(٣) ط : أصغر.

قال^(١):

٦١٢ الحزنُ باباً والعقورُ (١٩٧ب) كَلْباً

فعليك العبرة بما ذكرت .

ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحسن، وهي حسن وجهه بالجر، إذ كُلُّ ما ذكرنا في: حسن الوجه، حاصلٌ فيها^(٢)، إلا مطابقة المعمول لأصله في التعريف، أعني: وجهه .

وأربع مسائل قبيحةٌ قُبْحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي: الحسنُ وجهٌ وحسنُ وجهٌ والحسنُ الوجهُ وحسن الوجهُ، برفع المعمول في جميعها، والأوليان أقبح من الآخرين^(٣)، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف؛ ووجهُ قُبْحِ الأربع: خُلُوُ الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليلٌ قبيحٌ، أي: وجه منه، والوجه منه، وقال أبو علي^(٤): الوجه، ووجه، بدلان من الضمير المستكن في الصفة، قاله في قوله تعالى:

﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٥) .

وهذا غسل الدم بالدم^(٦)، لأن بدل البعض وبدل الاشتغال لا يخلوان^(٧) من ضمير المبدل منه في الأغلب .

(١) رؤية (ديوانه ص ١٥ ط . ولَيْمَ بن الورد، دار الآفاق، بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٠م).

الخزانة ٢٢٦/٨ هارون، سيبويه ١٠٣/١ بولاق، المقتضب ١٦٢/٤ الطبعة الأخيرة.

والحزنُ: صفة مشبهة، الغليظ. وعَفَرَ من باب ضَرَبَ: جَرَحَ.

وَصَفَّ رجلاً بشدة الحجاب، ومنَعَ الضيف، كأن بابَه وثيقٌ لا يُسْتَطَاع فتحه، وأن كَلْبَهُ عَقُورٌ لمن نزل بساحته، باغياً معروفه.

والشاهد فيه نصب (باباً) و (كلباً) على التمييز، على حَدِّ قولهم:

الحسن وجهاً. وانظر ابن الناطم ص ١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٢٥/١.

(٢) في ط: فيه. (٣) ط: من الآخرين.

(٤) الإيضاح العُصْدِي ١٥٤/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ج ١ ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(٥) ص/ ٥٠، ونصّها: «جَنَّتِ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ» انظر البحر ٤٠٣/٧، والمغني ٦٠٩.

(٦) ردُّ على ما ذهب إليه الفارسي، وهذا شبيه بقولهم: وقع في مأقرٍ منه.

(٧) في د: «لا يخلو أن فيهما ضمير المبدل منه . . .» .

وقال الكوفيون: اللام في «الوجه» بدل من الضمير، كما في قوله^(١):

لحافي لحاف الضيف والبردُ بردُهُ

فالوجه، باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصل.

وقد تقدّم أن إبدال اللام من^(٢) الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيحٌ عند البصريين^(٣).

ومسألتان فيهما وجهٌ حسن، لكن قلّ استعمالهما، لاستنكار^(٤) في الظاهر، وهما:
الحسن الوجهَ وحسن الوجهَ، بنصب الوجهَ، فيهما، أمّا وجهٌ حُسْنُهُما فَلِكُونِ النصب
تَوَظُّثُهُما للجر وهو حَسَنٌ، كما مرَّ، وأمّا استنكار ظاهرهما فَلِنَصْبِ ما هو فاعل حقيقة،
لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب^(٥) المعرّف في مثله على التمييز لتجوزهم^(٦) تعريف المميز،
كما مرَّ في بابه.

وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين، جائزة في السّعة
بلا قُبْحٍ عند الكوفيين، وهي: الحسن وجهه وحسن وجهه، بنصب وجهه فيهما،
وحسن وجهه، بجر وجهه، كما مرَّ.

ومسألتان باطلتان اتفاقاً: الحسن وجهه، الحسن وجهه، بجر المعمول فيهما كما
تقدّم، والمجموع ثمان عشرة مسألة.

(١) سبق تحريجه ص ١٠٥٩ من القسم الأول.

(٢) انظر معاني الفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطّوال ٧٠، ٣٥١ [القاهرة سنة ١٩٦٣م].

(٣) لأن الألف واللام حرفٌ جاء لمعنى، والهاء والألف اسم، ومُحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه [إعراب القرآن للنحاس ٨٠٠/٢، ٨٠١]، وعبر النحاة عمّا سبقَ بالعبارة التالية: «لأن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم».

[المشكل ٢٥٢/٢]. وانظر الأسموني ١٢/٣، والفوائد الضيائية ٢٠٧/٢.

(٤) أي لوجود استنكار.

(٥) م، د «وعند الكوفيين نصب المرفعين على التمييز؛ لأنهم يجوزون تعريف المميز كما مرَّ.

(٦) انظر معاني الفراء ٧٩/١، ٣٠٨/٢. هذا، وفي شرح ابن يعيش ٨٥/٦ جاءت نسبته إلى أبي علي الفارسي.

ولنا أن نُعَلِّلَ استقْبَاحَ المسائلِ الثلاثِ القبيحةِ الممنوعةِ في السَّعةِ، بِعِلَّةٍ واحدةٍ، فنقول: لَمَّا اسْتَكَنَّ ضميرُ المسببِ في صفةِ السببِ، لما ذكرنا من الأمرين، أعني جَرَمَهَا على المسببِ، واستلزامها الصِّفَةَ^(١) له في نفسه فصارت بذلك صفةِ السببِ كصفةِ المسببِ صار السببُ كالفضلةِ، وذلك لمجيئه بعد الفاعلِ، أي الضميرِ المستجنِّ^(٢)، فنصب تشبيهاً بالمفعولِ في نحو: الضاربُ زيداً، أو جَرَّ بالإضافةِ لزوالِ المانعِ من الإضافةِ إلى السببِ»، لأنَّ^(٣) المانعَ منها، إنما كان رفعه، كما ذكرنا، فلَمَّا اسْتَرَّ ضميرُ المسببِ في الصِّفَةِ، استقبح مجيئه في السببِ أيضاً، لأنه إنما كان محتاجاً إليه في السببِ ليتبينَ كونه سبباً، وإضمارِ الضميرِ في الصِّفَةِ دالٌّ على أنه السببُ، لأنك لم تضمِره فيها إلا لدلالةِ صفةِ سببه على صفةِ نفسه كما تَقَدَّمَ، فَأَعْنَى الضميرِ في الصِّفَةِ عن الضميرِ في السببِ، فلو أُتِيَ به فيه كان قبيحاً، وليس اسمُ الفاعلِ في نحو: زيد ضاربٌ غلامه كذا، لأنَّ الضميرَ في ضاربٍ ليس لدلالةِ صفةِ سببٍ^(٤) سببه على صفةِ نفسه، وانضم هذا القبحُ في: الحسنِ وجهه بِجَرِّ المَعْمُولِ، إلى عدمِ حصولِ التخفيفِ في الإضافةِ اللفظيةِ، فتأكد امتناعُهُ.

قوله: «والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة»، هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع.

وقال بعضُ النحاةِ على التشبيه بالمفعول في الجميع^(٥)، والأولى التفصيل.

قوله: «ما كان فيه ضميرٌ واحدٌ أحسن، وما فيه ضميرانِ حسن»، وقد ذكرنا ما عليه.

(١) ط: لصفة.

(٢) أي المستتر، وهو يعبر عنه بالمستجنِّ، وبالمستكن.

(٣) في د: لأن المانع من الإضافة إلى السبب إنما كان رفعه لما ذكرنا من أنه كإضافة الشيء إلى نفسه، فلما استجن ضمير ذي السبب... «.

(٤) ط: ساقطة.

(٥) انظر ابن يعيش ٨٤/٦.

قوله: «ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها»، لما كان فيه معرفة الحسن والأحسن والقبیح، عنده، على ما ذكرنا، مبنية على الضمير مهّد قاعدة يتبيّن بها الضمير، والضميران والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إمّا أن يكون في الصفة أو في معمولها، فإن كان في الم معمول فهو ظاهرٌ لبروزة^(١)، نحو: وجهه أو: الوجه منه، وإن كان في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهراً، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه، فإن رفعت ظاهراً، فهي كالفاعل، تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد، عند أفراد الفاعل، وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا في باب النعت.

ثم أعلم أن حكم الم معمول إذا كان معرّفاً باللام: حكمه إذا كان مضافاً إلى المعرف بها أو إلى المضاف إليه، بالغاً ما بلغ، نحو: مررت برجل حسن الوجه، وحسن وجه الغلام، وحسن وجه أبي الغلام، وكذا لو زدت؛ وكذا حكم الم معمول المضاف إلى المضمّر: حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمّر، وهلمّ جرّاً، نحو: مررت برجل حسن وجهه، وحسن وجه غلامه، وحسن وجه أبي غلامه، وكذا لو زدت.

وكذا إن كان فيه ضمير ولم يكن مضافاً إليه، كقوله^(٢):

رَحِيبُ قَطَابٍ الْجَبِيبِ مِنْهَا [رَفِيقَةٌ] بِجَسِّ النَّدَامَى^(٣) بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ [٣٠١]

وبرجل حسن وجهه يصونه، وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير، حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ، فحكمُ نحو مررت برجل حسن وجهه، حكمُ: برجل حسن وجه غلام، وحسن وجه أبي غلام، وكذا لو زدت.

قوله: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدّيين... إلى آخره»، يعني باسم^(٤) المفعول

(١) م: لأنه يكون بليّرازه. (٣) ما بين قوسين ساقط من د، ط.

(٢) سبق تحريجه ص ١١٠٨ من القسم الأول. (٤) الباء ساقطة من الأصل، وهي في م، ط.

غير المتعدي: اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد (١٩٨) فقط، كمضروب الغلام، واسم المفعول من الفعل المتعدي إلى اثنين: هو المتعدي إلى واحد، نحو: زيد معطى غلامه درهمًا، ومن المتعدي إلى ثلاثة هو المتعدي إلى اثنين، نحو: زيد معلّم أخوه عمراً كريماً.

تقول في اسم الفاعل اللازم، زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللام: مضروب الغلام ومؤدب الخدام، سواء كانا بمعنى الماضي، أو بمعنى المضارع، أو للاستمرار، أو للإطلاق، فإن رفعهما للمسند إليه، لا يحتاج إلى شرط زمان، كما مرّ في باب الإضافة، فإذا جاز في معمولها الرفع، جاز النصب والجر، أيضاً لأنها قرعاه، كما مرّ، فيجيء في كل واحد منهما الثاني عشرة مسألة، وكذا يجوز انتقال الضمير إليهما من المفعول، ثم نصب المفعول، أو جره، إذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما، كما قلنا في الصفة المشبهة سواء^(١)، فلا يجوز: زيد قائم أباً، ولا قائم ابن العم بجرّ المفعول، ولا مضروب مملوك أخ، ولا مشروب ماء الأخ.

هذا، وأمّا إذا كانا متعدّين، نحو: زيد ضارب غلامه عمراً، ومعطى أخوه درهمًا، أو معطى عمرو ثوبه، فإن حذفت المفعول، لم يجوز نصب الفاعل وجره اتفاقاً، لئلا يشبهه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين، فإنه لا مفعول لها حتى يشبهه المنصوب والمجرور به، وإن ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فإن^(٢) أمّن التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول، لم يمتنع، عند أبي^(٣) علي، نصبُ الفاعل أو جره، إجراءً له مجرى: حسن الوجه، ومنعه غيره.

(١) أي هما سواء.

(٢) في ط: فأمن بدل: فإن أمّن.

(٣) التسهيل ص ١٤١.

وقد يجري بعض الأسماء الجامدة تجرى الصفات المشبهة، نحو: فلان شمس الوجه، أي حسن الوجه، فتجيء فيه المسائل المذكورة، وهو قليل.

قيل: لا تعمل^(١) الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسماً الفاعل والمفعول، بل تعمل في السبب فقط، وليس إطلاقهم هذا القول بوجه، بل^(٢) تعمل في غير السبب إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو: برجل طيب في داره نومك، وكذا إذا^(٣) اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو: أحسن الزيدان؟، وما قبيح الزيدون، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه.

وأما نحو: ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه، أو: ولا حسناً وجهها برفع «وجهها»، فإن وجهها، وإن لم يكن سبباً لزيد، إلا أنه سبب للجارية التي هي سببه، فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع، عن الضمير الراجع إلى صاحبها؛ لأن الضمير الذي أضيف^(٤) «وجه» إليه راجع إلى جاريته التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: ما زيد حسناً وجه جاريته، فهو حمل على المعنى، كقولك: مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة، وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين.

ومن هذا الباب عند المبرد^(٥): «جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٦)»، كما مرّ، لأن أصله: جَوْنٌ مُصْطَلَاهُمَا، أي مُصْطَلَى الأعالي، أي: مصطلى أعاليهما، فلما قصد الإضافة حذف الضمير الذي أضيف إليه «أعالي»، واستتر في جَوْن، فصار: جونتَا، وأدخل اللام في «أعالي» ليتعرف باللام، كما كان متعرفاً بالإضافة، ثم أقام موضع الأعالي ضميراً

(١) ط: لا يعمل.

(٢) ط: بلى.

(٣) ط: ساقطة.

(٤) قوله: «الذي أضيف» في م، د: المضاف إليه.

(٥) الخزائن ٢٩٥/٤ هارون. وانظر التبصرة ٢٣٤/١ - ٢٣٥.

(٦) جزء من بيت للشَّيْخ:

أقامت على رتبتها جارتنا صفًا كُمنّا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

راجعاً إليه، لتقدم ذكره، وجعله مثني، لكون الأعالي ههنا في معنى الأعلىين، فليس عنده، إذن، من باب: حسن وجهه بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمير ههنا من «وجهه» كما حذف من: أعاليهما.

[أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَأَحْكَامُهُ] : [تعريفه] :

قوله : « اسم التفضيل ^(١) : ما اشتُقَّ مِنْ فِعْلٍ ، لموصوف بزيادة على غيره ، وهو : أفعَل ^(٢) .

ينتقص بنحو فاضل ، وزائد ، وغالب ، ولو احترز عن مثله بأن قال : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه ، أي في الفعل المشتق منه ، لانتقص بنحو : طائل ، أي زائد في الطول على غيره ، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة .

والأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : هو المبني على أفعَل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل ، أي في الفعل المشتق هو منه ، فيدخل فيه : خَيْرٌ ، وَشَرٌّ ، لكونهما في الأصل : أَخَيْرَ وَأَشَرَّ ، فخفضا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يُستعملان على القياس ^(٣) .

[شُرُوطُ صَوْنِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَحُكْمُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ] :

قوله : « وشرطه أن يُبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء ، وليس بِلَوْنٍ ، ولا عَيْبٍ ، لأنَّ منها أفعَل ، لغيره ، نحو : زيد أفضل الناس فإن قصد غيره تَوَصَّلَ إليه بأشد ونحوه ،

(١) انظر حده في شرح الحدود النحوية للفاكهى ص ٣٥٥ . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٧ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٢١١ .

(٢) انظر التطور النحوي لبرجستراسر ص ١٠٤ ط . دار الرفاعي .

(٣) «ومن ذلك ما ورد :

بلال خير الناس وابن الأخير

وقرىء «من الكذاب الأشر» ، وتذر الحذف في غيرها ، كما في قول القائل :

وحب شيء إلى الإنسان مامعا

تبيان الكحيل ص ٨٠ .

مثل : هو أشدُّ^(١) استخراجاً، وبياضاً، وعمى، وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو
أَعْذَرُ وَالْيَوْمَ وَأَشْغَلَ وَأَشْهَرَ.

شرط^(٢) أفعال التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجرّد، جاء منه فعلٌ تامٌّ، غيرُ لازمٍ
للفني، متصرفٌ، قابلٌ معناه للكثرة، فقولنا: جاء منه فعل، احترازٌ من: أيدي،
وأرجل، من اليد، والرجل فإنه لم يثبت، وقولهم: أحنك الشاتين، أي آكلهما، من
الحنك، وأول: شاذ، وكذا قولهم: آبل من حنيف الخناتم، لم يُستعمل منه فعلٌ،
على ما قال^(٣) سيوييه، وقال الجوهري^(٤): آبلٌ يَأْبُلُ أَبَالَةً: شَكِسَ يَشْكُسُ شَكَاسَةً، إذا
قام بمصلحة الإبل، وهو أفرس من غيره، من الفروسيّة، ولم يُستعمل منها فعلٌ،
أيضاً، وقولنا: تامٌّ، احترازٌ من^(٥) (١٩٨ ب) الأفعال الناقصة، ككان وصار، فإنه لا
يقال أَكُونُ وَأَصِيرُ، كما قيل، ولعلّ ذلك لِكَوْنِ مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث،
كما تَوَهَّم بعضهم، والأفعال، موضوع للتفضيل في الحدث.

والحق أنها دالّة على الحدث أيضاً، كما سَيَجِيءُ في بابها، فلا مَنَع، وإن لم يسمع،
أن يقال: هو أَكُونُ منك منطلقاً، وهو أَصِيرُ منك غنياً، أي أشدَّ انتقالاً إلى الغنى،
وقولنا: غير لازم للفني، احترازٌ عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: هو أنبس
منك، لِثَلَاثِ يصيرُ مستعملاً في الإثبات، فَإِنْ قِيلَ: لا أنبس، قلت: ليس «لا أنبس»
لفني الحدث الذي هو التكلم، ونَبَسَ، موضوعٌ له، بل هو لفني الفضل في التكلم،
وقولنا: متصرفٌ، احترازٌ عن نحو: نَعَمْ، وَيَسَّ، وليس، إذ لا يقال: أَنَعَمْ وَأَبَاسُ،
وَالْيَسَّ.

(١) ط : أشد منه استخراجاً.

(٢) م، د : شرطه أن..

(٣) في ط : ما قام.

(٤) في الصّحاح ١٦١٨/٤ [آبل] : «وآبل الرجل - بالكسر - يَأْبُلُ أَبَالَةً، مثل شَكِسَ شَكَاسَةً، وَتَمَّ غَمَاهُ، فهو
آبلٌ وآبِلٌ، أي حاذِقٌ بمصلحة الإبل».

(٥) ط : عن.

وقولنا: قابلٌ معناه للكثرة، احترازٌ عن نحو: غَرَبَتِ الشمسُ وطلَعَتْ، فإنه لا يقال: الشمسُ اليومُ أغربَ منها أمس، ولا أطلع، ويَصِحُّ أن يحتز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى، وقوله: ثلاثي، احترازٌ عن الرباعي نحو: دحرج، قوله «مجرد»، احتراز عن ثلاثي ذي زائد، نحو: أخرج، وعَلِمَ، وانقطع، واستخرج، ونحوها.

قوله: «ليمكن . . .» أي لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو دحرج، أو لم يكن مجرداً، بل كان ذا زائدٍ كاستخرج وأخرج، لم يمكن بناء أفعَل، منه.

أما إن أردتَ بناءً من غير حذف شيءٍ منه فواضح الاستحالة، لأن أفعَل، ثلاثي مزيدٌ فيه الهمزة للتفضيل، وأما إن أردتَ البناء مع حذف حرفٍ، أو حرفين، فإنه يلتبس المعنى، إذ لو قلت دحرج: أَدحِر، لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت: في أخرج: أَخْرَجُ^(١) بحذف الهمزة، لالتبس بأخرج من الخروج، وكذا في غيره من المتشعبة، وهذا كُلُّه بناءٌ على أنه لا صيغةٌ للتفضيل إلا أفعَل، وإنما اقتصروا عليه، اختصاراً.

قوله: «ليس بلونٍ ولا عيبٍ»، صفةٌ أيضاً لقوله ثلاثي، وقوله: «لأنَّ منها أفعَل لغيره»، يعني: إنما لم يُبَيَّن من باب الألوان والعيوب، لأنه جاء منها «أفعَل» من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بُيِّنَ منها أفعَل التفضيل، لالتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يُعَلَم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد، وهذا التعليل إنما يَتِمُّ إذا بُيِّنَ أَنَّ أفعَل الصفة مقدَّمُ بناؤه على أفعَل التفضيل، وهو كذلك، لأنَّ ما يدل على «مطلق ثبوت»^(٢) الصفة مقدَّمُ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقةُ الوضع لما هو بالطبع.

(١) في ط : خرج.

(٢) في ط : على ثبوت مطلق الصفة.

وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يُبنى منها أفعال التفضيل، نحو: فلان أبلد من فلان وأجهل منه وأحمق وأرعن وأهوج وأخرق، وألد وأشكس، وأعيا^(١) وأعجم وأنوك، مع أن بعضها يحىء منه أفعال لغير التفضيل أيضاً، كأحمق وحمقاء، وأرعن ورعناء وأهوج وهوجاء، وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء، وأنوك ونوكاء، فلا يطرد أيضاً تعليله بأن منها أفعال لغيره، فالأولى أن يقال: لا يبنى أفعال التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دون الباطنة لأن غالب الألوان أن تأتي^(٢) أفعالها على: أفعال وافعال، كابيض، واسود، واحمار^(٣) واصفار، فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما، وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحول واعور، فإنها أكثر استعمالاً من حول وعور، ولذلك لم يقلب وأوهما حملاً على احول واعور، ومالم يحىء منه أفعال ولا أفعال، كالبخر والفقم، والعرج والعمى، لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والتقصان كالعمى، والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع.

وأجاز الكوفيون^(٤) بناء أفعال التفضيل من لفظي السواد والبياض، قالوا لأنها أصلاً الألوان، قال^(٥):
 ٦١٣ أبيض من أخت بني إياض

(١) ط : وأعى.

(٢) ط : يأتي.

(٣) ط : واحمر واصفر، والتمثيل خطأ؛ لأنه يستشهد على وزن أفعال.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٦، والقراء لا يرى هذا جائزاً. انظر معاني القرآن ١٢٧/١ - ١٢٨، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين للدكتور الحلواني ص ٢٧٤ (دار الأصمعي، حلب).

(٥) رؤية (ملحقات ديوانه ١٧٦)، وقبله. جارية في ذرعها الفضفاض (بنو إياض): قوم. وذرع المرأة: قميصها. والفضفاض: الطويل الكامل.

الحزانة ٢٣٠/٨ هارون، الجمل ١١٥ [تحقيق محمد بن شبيب. باريس سنة ١٩٢٧م]، الخلل ص ١٣٨، ابن يعيش ٩٣/٦.

وانظر كلاماً طيباً في الإيضاح القصدي ص ٩٣، ٩٤ حاشية (٢).

الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا بناء أفعال التفضيل من لفظي السواد والبياض كما هنا، وهو شاذ عند البصريين.

وقال^(١):

٦١٤ [ابْعُدْ بَعْدَتْ بَيَاضاً^(٢) لَا بَيَاضَ لَهُ] لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وهما عند البصريين شاذَّانِ^(٣).

قوله: «إِنْ قَصِدَ غَيْرُهُ»، يعني قصد التفضيل من معاني الأشياء التي تَعْدَرُ بناءً أفعال التفضيل^(٤) من ألفاظها، وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بنى أفعال من فعل يَصِحُّ بناءً أفعال، منه، في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حَسَبِ غرضك الذي تَقْصِدُهُ ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناءً أفعال منها، فَتَنْصَبُ على التمييز، لتحقيق^(٥) معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: أبيض عَوْرًا، وأشدَّ بَيَاضًا، وأسرع انطلاقًا، وأكثر دحرجةً، ونحو ذلك.

وهو^(٦) عند سيبويه^(٧): قياس من باب أفعال مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة

(١) المتنبي (ديوانه ٣٥/٤). والبيت ثاني بيت من قصيدة، قالها في صباه.

(وَبَعْدَتْ): هلك، ومنه قوله تعالى: «أَلَا بَعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعْدَتْ ثَمُودُ». والمعنى أنه يخاطب الشَّيْبَ. يقول له: اذهب وأهلك، فلأنت وإن كنت أبيض لَأَسْوَدُ في عيني من الظلم، فأنت بياض لا بياض له، وأسود من كل أسود.

قال ابن هشام في المغني ٧٠٣ ط. المبارك: «قول بعضهم في بيت المتنبي... إن (من) متعلقة بأسود، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان. والصحيح (من الظلم): صفة لـ (أسود)، أي: أسود كائن من جملة الظلم».

الشاهد في قوله (أسود) فإنه أفعال تفضيل من السواد، جاء على الشذوذ. والمعنى عليه؛ لأن الغرض كون بياض الشيب في نظره أشدَّ من سواد الظلم، مبالغة في كراهة الشيب.

(٢) ليس في ط.

(٣) يَقْوَى في نفسي ما رآه الكوفيون، ويعضد قول ماورد في الحديث في صفة الخوض: «ماؤه أبيض من اللبن». [انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢٤٢/١]، وفي صفة جهنم: «هي أسود من القار».

[المعجم المفهرس ٢١/٣]

(٤) د: ساقطة.

(٥) ط: لتحقيق.

(٦) ط: ساقطة.

(٧) الكتاب ٢٥٠/٢ - ٢٥١ بولاق.

السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من فلان، وهو كثير، ومُجَوَّزَةٌ قَلَّةُ التَّغْيِيرِ، لأنك تحذف منه الهمزة، وتردّه إلى الثلاثي ثم تبني منه أفعال التفضيل، فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته.

ونُقِلَ عن المبرد^(١) والأخفش، جَوَّازُ بِنَاءِ أَفْعَلِ التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كانفعل (أ١٩٩) واستفعل ونحوهما، قياساً، وليس بوجه، لِعَدَمِ السَّماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعال.

قوله: «وقياسه للفاعل» يعني قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل، كأضرب، أي ضارب أكثر ضرباً من سائر الضاربين، ولا يقال أضرب، بمعنى مضروب أكثر مضروبيةً من سائر المضروبين.

وإنما كان القياسُ في الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول، لَكَثُرَ الاشتباه لا طَرَادِهِ، وأما سائر الألفاظ المشتركة فَاغْتَفِرَ فيها الاشتباه لِقِلَّتِها، لكونها سماعيةً، فأرادوا جَعْلَهُ في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياساً لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس، وإنما قلنا في الأغلب، احترازاً عن نحو مجنون ومبهوت، فلو جَعَلُوهُ حقيقة في المفعول لَبَقِيَ اسمُ الفاعل، مع أنه أكثر، عَرِيا عما يطلب فيه من معنى التفضيل إلا بالقريظة؛ لِعَدَمِ اللفظ الدالِّ عليه حقيقةً، وقد استعملوه في المفعول، أيضاً على غير قياسٍ، نحو: أعذر، وأشهر، والْوَم، وأشغل، أي: أكثر معذورية ومشهورية، ومُلُومية ومشغولية^(٢).

(١) الذي في سيبويه والمقتضب جوازُ بِنَاءِ فَعَلِ التعجب من أفعال.

انظر سيبويه ٣٧/١ بولاق، قال: «وبناؤه أبداً من فَعَلِ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَل»...

وفي المقتضب ١٧٨/٤: «فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاهم للدرهم، وأولاهم بالمعروف، وإنما هو من أعطى وأولى. فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة».

(٢) في ط بعد قوله... «ومشغولية» ما يلي: ومنه أعني في قول سيبويه وهم بشأنه أعني...

[أَوْجُهُ اسْتِعْمَالِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَمَعْنَى كُلِّ وَجْهِ:]

قوله :

«وُسْتُعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : مُضَافاً ، أَوْ بَيْنَ ، أَوْ مَعْرِفَافً بِاللَّامِ ، فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنِيَانِ : أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ : أَنَّ يَقْصَدُ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَشَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ ، وَلَا يَجُوزُ : يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ ، بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ وَالثَّانِي : أَنْ يَقْصَدُ زِيَادَةَ مُطْلَقَةً ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ ، فَيَجُوزُ : يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ : الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمَعْرِفُفُ بِاللَّامِ فَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الْمُطَابَقَةِ ، وَالَّذِي بَيْنَ مَفْرَدٍ مَذْكُورٍ لَا غَيْرُ ، فَلَا يَجُوزُ : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا زَيْدٌ أَفْضَلُ ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ .»

اعْلَمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَعَ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَلَا يَخْلُو عَنْ الْجَمِيعِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ مِنْهَا^(١) اثْنَانِ إِلَّا نَادِراً ، وَإِنَّمَا لَمْ يَخْلُ عَنْ الْجَمِيعِ لِأَنَّ وَضْعَهُ الْأَهَمُّ لِتَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَمَعَ «مِنْ» وَالْإِضَافَةِ : ذِكْرُ الْمَفْضَّلِ عَلَيْهِ ظَاهِراً ، وَمَعَ اللَّامِ هُوَ فِي حَكْمِ الْمَذْكُورِ ظَاهِراً ؛ لِأَنَّهُ يَشَارُ بِاللَّامِ إِلَى مَعِينٍ مَذْكُورٍ قَبْلُ ، لَفْظاً أَوْ حُكْماً ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّامِ الْعَهْدِيَةِ فِي بَابِهَا ، فَتَكُونُ^(٢) اللَّامُ إِشَارَةً إِلَى أَفْعَلِ ، الْمَذْكُورِ مَعَهُ الْمَفْضَّلُ عَلَيْهِ ، كَمَا إِذَا طُلِبَ شَخْصٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، فَقُلْتُ^(٣) : عَمْرٍو الْأَفْضَلُ ، أَيْ ذَلِكَ الْأَفْضَلُ أَيْ الشَّخْصُ الَّذِي قُلْنَا إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^(٤) فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَّا لِلْعَهْدِ ، لِثَلَاثِ عَرَبِيٍّ عَنْ ذِكْرِ

(١) في ط : ولا يجتمع اثنان منها ..

(٢) ط : فيكون .

(٣) ط : قلت .

(٤) في ط : أن يكون اللام ..

المفضّل عليه رأساً، فلو خلا عن الثلاثة، خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يَتَمُّ فَهَمُّ المقصود الأهم من وضعه، وإذا عَلِمَ المفضولُ جازَ حَذْفُهُ غالباً^(١)، إِنْ كَانَ «أفعل» خبراً، كما يقال لك: أنتَ أَسْنُ أم أنا، فتجيب بقولك: أنا أَسْنُ، ومنه قولنا: الله أكبر، وقوله^(٢):

٦١٥ إِنْ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
وقوله^(٣):

٦١٦ ستعلم أينا للموت أدنى إذا دَانَيْتَ لي الأسَلَ الحِرَارا
وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ: إِنْ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، أَيْ أَكْبَرُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَعَزُّ دَعَامَةٍ، وَلَمْ يُعَوِّضْ مِنْهُ التَّنْوِينُ لَكُونَ «أفعل» غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، فَاسْتَبْشَعَ ذَلِكَ، وَأَمَّا نَحْوُ جَوَارٍ^(٤) فَقَدْ ذَكَرْنَا قَصْدَهُمْ بِتَعْوِيضِ التَّنْوِينِ فِيهِ.

(١) سقطت من د.

(٢) الفرزدق (ديوانه ٧١٤/٢ ط. الصاوي، مصر سنة ١٩٣٦م).

الحزاة ٢٤٢/٨ هارون، ابن يعيش ٩٧/٦، مصارع العشاق ١٢٢/١

(ط. الفاري، بيروت سنة ١٩٥٨م)، سِرُّ الْفَصَاحَةِ ١٣٣ (للخفاجي، ط عبد المتعال الصعيدي، مصر سنة

١٩٥٢م)، تهذيب اللغة ٢١٥/١٠ (سلسلة تراثنا، مصر سنة ١٩٦٤ - سنة ١٩٦٧م)، ابن الناظم ١٨٨،

الآلِفَات لابن خالويه ص ٧٩، الأشباه والنظائر ١٨٥/٣.

الشاهد فيه أنه يجوز أن يكون حُذِفَ مِنْهُ الْمَفْضُولُ؛ أَيْ: أَعَزُّ مِنْ دَعَائِمِ كُلِّ بَيْتٍ أَوْ مِنْ دَعَائِمِ بَيْتِكَ.

(٣) عنتره (ديوانه ٢٣٦)؛ وفيه: (بي) بدل (لي).

والبيت من قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتاً، يهجو فيها عمارة بن زياد، أحد سادة غبس.

(وَالْأَسَلَ): أطراف الرماح، ويقال هي الأسنة، (وَالْحِرَار): العطاش إلى الدم، يقول لعمارة: ستعلم إذا

تقابلنا، ودانينا الرماح بيننا أينا أقرب للموت، وأدنى منه، أي إنك زعمت أنك تقتلني إن لقيتني وأنت أقرب إلى

الموت عند ذلك مني.

الحزاة ٢٤٩/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٢٢/١.

الشاهد فيه أن المفضول محذوف، والتقدير: أدنى من صاحبه. ويجوز أن يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل؛ أي:

قريب. ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً إليه، والتقدير: أقربنا وأداننا، أو أقرب رجلين منا.

(٤) انظر سيبويه ٥٦/٢ - ٥٧ بولاق، والمنصف ٦٧/٢ - ٨٠، والمتع ٥٥٤/٢.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «مِنْ» مع مجروره محذوف، أي أكبر من كل شيء.

وَيَقُلُ الحَذْفُ في غير الخبر، نحو: جاءني رجلٌ أفضل في جواب من قال: ماجاءك رجل أفضل من زيد، كأنه لما كان حَذْفُ الخبر أكثر من حَذْفِ الوصف، والحال كان حذف بعضه، أيضاً، أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُغني عن الآخر في إفادة ذِكْرِ المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة في ذكر واحدٍ منهما إلّا ذاك، فكان ذكر الآخر، لو^(١) ذكر أحدهما، لغواً، وأما قوله^(٢):

٦١٧ ولستَ بالأكثر منهم حصيّ وإنما العِزَّةُ للكثير

فقل: من، فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصيّ، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصاً من قريش أفضل من عيسى عليه السلام فيقال: محمد عليه الصلاة^(٣) والسلام الأفضل، من قريش، أي: أفضل من عيسى من بين قريش، ويجوز أن يحكم بزيادة اللام^(٤)، و«مِنْ» تفضيلية، كما في قوله^(٥):

(١) في ط: إذا.

(٢) الأعشى (ديوانه ١٤٣ تحقيق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بمصر، بلا تاريخ).

والبيت من قصيدة، فضل فيها عامر بن الطفيل عدو الله على علقمة بن علاثة الصحابي قبل إسلامه في المنافرة التي جرت بينهما.

الخزاعة ٢٥٠/٨ هارون، نوادر أبي زيد ١٦٩؛ وفيه «أراد بأكثر منهم حصيّ. والحصيّ: العدد الكثير..»

الخصائص ١٨٥/١، و٢٣٤/٣، المغني ص ٧٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٠، التكملة ٩٧.

الشاهد فيه أنّ (من) فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض؛ أي لست من بينهم بالأكثر حصيّ، إلى آخر ما ذكره.

(٣) د، ط: ساقطة.

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٧٤٤، ٧٤٥ ط. المبارك.

(٥) عمرو بن كلثوم (شرح القصائد العشر للبريزي ص ٣٤٩ و) مهلهل: اسم جد الشاعر من قبل أمه، وهو

أخو كليب بن وائل، وصاحب حرب البسوس أربعين سنة.

وقوله: (والخير منه)، أي: ورثت خيراً من مهلهل. و(زُهَيْراً) عطف بيان للخير. والمخصوص بالمدح في (نعم)

دُخِرُ الذّاخرينا «زُهَيْر» على حذف مضاف، يريد: ورثت مجد مهلهل ومجد زهير، فنعم زخر الذّاخرين زهير،

أي مجده وشرفه، للافتخار به.

٦١٨ ورثتْ مُهْلَهْلًا والخيرَ منه زهيراً، نِعَمَ دُخْرُ الذَّاخِرِينَا
ويجوز في البيتين، على ما قيل، أَنَّ يُقَدَّرَ «أفعل» آخر، عارياً من اللام، يتعلق به
«من» أي لستَ بالأكثر، أكثرَ منهم حصيً، والخيرَ خيراً منه، ولا مَنَعَ من اجتماع
الإضافة و«من» التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل
البصرة من كل فاضلٍ، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم
لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالّة على أَنَّ صاحبَ أفعل، مفضلٌ على غيره مطلقاً،
فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يخلو المجزوءُ بمن، التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى إمّا تحقيقاً،
(١٩٩ب) كما في: زيد أحسن من عمرو، وإمّا تقديرًا، كما في قول علي رضي الله
عنه: لَأَنَّ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، لَأَنَّ
إِفْطَارَ يَوْمِ الشُّكِّ الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فَقَدَرَهُ عليٌّ
رضي الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضل صوم «يوم» من شعبان عليه فكأنه
قال: هَبْ أَنَّهُ مَحْبُوبٌ عِنْدِي أيضاً، أليس صومُ يومٍ من شعبان أَحَبُّ مِنْهُ؟ وقال
رضي الله عنه: «اللهم أبدلني بهم خيراً منهم»، أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر
فإنه ليس فيهم خير، «وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرًّا مِنِّي»، أي في اعتقادهم أيضاً، وإلّا فلم يكن
فيه، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، شَرًّا، ومثله قوله تعالى: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا»^(١)،
كَأَنَّهُمْ لما اختاروا موجب النار، اختاروا النَّارَ^(٢).

== انظر الخزانة ٢٦٢/٨ هارون.

الشاهد فيه أن اللام في (الخير): زائدة، ومن في منه تفضيلية. ويجوز أن يُقَدَّرَ أفعل آخر عارياً من اللام يتعلق
به منه، والتقدير: والخيرَ خيراً منه.

- (١) نهج البلاغة ص ٧٩. ط. دار الشعب. د: عليه السلام. (٢) قوله «يوم من» ساقط من ط.
- (٣) نهج البلاغة ص ٦٥، والعبارة بتمامها: «اللهم إني قد ملّيتهم وملّوني وسئمّتهم وسئمّوني فأبدلني بهم خيراً منهم،
وأبدلهم بي شراً مني...». قالها حين تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية رضي الله عنه على البلاد.
ط. دار المعرفة، بيروت لبنان.

(٤) الفرقان/٢٤، ونصّها: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا».

(٥) انظر فتح القدير للشوكاني ٧١/٤ (توزيع مكتبة المعارف بالرياض).

ويُقَالُ في التَّهْكُمِ : أنت أعلم من الحمار، فكأنك قلت : إن أمكن أن يكون للحمار عِلْمٌ ، فأنت مثله مع زيادة ، وليس المقصود بيان الزيادة ، بل الغرض : التشريك بينهما في شيءٍ معلومٍ انتفاؤه عن الحمار .

وَأَمَّا نحو قولهم : أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد : بُعدهما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل في قولك : بنتٌ من زيد، وانفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك أنت أعزُّ عليَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ، أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك عليَّ، وإنما جازَ ذلك، لأنَّ «مِنْ» التفضيلية تتعلق^(١) بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو، فمعناه : زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو، فمن، فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلّا في معنى التفضيل، ومنه قولُ أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، «ولهي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك، والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرّك»^(٢) أي : هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب .

ويجب أن تلي^(٣) «مِنْ» التفضيلية : أفعل التفضيل لأنها من تمام معناه، أو تلي^(٤) معبولة، قال^(٥) :

(١) في د : «لأن من التفضيلية، أعني التي تدل على أن صاحب أفعل مفضل على ما بعدها متعلقة بأفعل التفضيل . . .» .

(٢) من خطبة له في دَم الدنيا، والتحذير من الاغترار بها . [نهج البلاغة ٢٧٣ ط . دار الشعب] . والضمير في (هي) راجع إلى الدنيا .

(٣) ط : يلي .

(٤) ط : يلي .

(٥) أوس بن حَجَر (ديوانه ١٢١، تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر ط ٣ سنة ١٩٧٩م) ؛ وفيه : يَبَانِ بدل ملاء . الخزانة ٢٦٣/٨ هارون، التكملة ٩٧ ؛ وفي هامش (١٧) : « . . . قال أبو علي في التذكرة : (ساعة) منتصبه بأحوج لا بوجدنا؛ لأنه لو كان منتصباً بوجدنا، لكان قد فصل بين أحوج وبين ماهو =

٦١٩ فإننا رأينا العرضَ أحوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مَلَأٍ^(١) مُسْهِمٍ

وقد يفصل بينهما بَلَوٌ، وفعلها نحو قولك: هي أحسنُ، لو أنصفت، من الشمس، وقد تتقدم^(٢) عليه في الشَّعر، كقوله^(٣):

٦٢٠ واستنزل الزَّناءَ قَسْراً وهي مِنْ عُقَابِ لُوحِ الجَوِّ أَعْلَى مُتَمَتَّى

ويلزم ذلك إذا كان المفضولُ^(٤) اسمَ استفهامٍ، نحو: مِمَّنْ أعلم زيد؟ أو مضافاً إلى اسم استفهامٍ نحو قولك: من غلامٍ أيهم أكرم أنت؟.

قوله: «فإذا أُضِيفَ فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثرُ، أن يقصد به الزيادة على من أُضِيفَ إليه»، وإنما كان هذا أكثرَ، لأنَّ وضعَ أفعالٍ، لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذِكْرُ المفضولِ، وليس قوله: على مَنْ أُضِيفَ إليه بِمَرَضِيٍّ، لأنه مفضل على

من صلتَه يعني: إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ، بها ليس من صلتَه يعني ساعةً، ابن يعيش ٦١/٢، و ١٦٤/٦. (والعرض) بالكسر: هو موضع المدح والذم من الإنسان. وتنوين (ساعة) للتكثير والتقليل، يريد ساعة الغضب، فاستغنى عن الإضافة لدلالة اللفظ عليه. والرَّيْطُ: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٍّ، مفردة رَيْطَةٌ وهو كل ثوب رقيق، أو كل ملاءة ليست قطعيتين. ومُسْهِمٌ: مُحْطَطٌ. والمعنى أن العرضَ يُصَانُ عند ترك السَّفة في أقلِّ من ساعة إذا ملك نفسه، فكيف لا يصان إذا دأومَ عليه. والعرض أكثر احتياجاً إلى الصَّوْنِ من الثياب النسيجة، فإنَّ عَرْضَ الرجل أحوَجُ إلى الصيانة عن الدَّنَسِ من الثوب الموشَّى المزَّين. الشاهد فيه أنه يجب أن يَلَّ أفعال التفضيل إِمَاماً مِنَ التفضيلية، كما في قولهم: زيد أفضل من عمرو، وإمَّا معموله كما في البيت، فإنَّ ساعةَ ظَرْفٍ لـ(أحوَجَ).

(١) ط : بيان.

(٢) ط : يتقدم.

(٣) البيت من مقصورة ابن دُرَيْد، كما في الخزنة ٢٦٨/٨ هارون.

الشاهد فيه على أن تقدم (من) على أفعال التفضيل إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام خاص بالشعر. وهذا مذهب الجمهور، وهو قليل عند ابن مالك لا ضرورة، وأما تقدمها على المبتدأ، نحو: من زيد أنت أفضل، فضرورة اتفاقاً. (ومن عُقاب) متعلق بأعلى، وإنما قدمه ضرورة؛ لأن أفعال لا يقوى قوة الفعل فيعمل عمله فيها قبله فلا يجوز: من زيد أنت أفضل، فتقدم الجارُّ عليه؛ لضعفه، إلا أنه جاز هنا للضرورة.

[الخزنة ٢٦٩/٨]

(٤) ط : المفضول.

- V V V -

قلت: أحسن الإخوة، أو: أحسن بني يعقوب عليه السلام، - وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: فلان أعلم بغداد، أي: أعلم من سواه^(١)، وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه.

وإن قدرْتَ المضاف، أي أعلم أهل بغداد، فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.

قوله: «ويجوز في الأول الإفراد...»، يعني أول معنيي المضاف، اعلم أن الأصل في أفعال التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو «من» التفضيلية، لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة بهذا^(٢) المعنى تعدى إلى المفعول بمن الابتدائية، كما ذكرنا، فأفعل^(٣) (٢٠٠ أ) التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف، كأحمر، والاسم، كأفكل، في بدء النظر، بمن التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينها إلا بمعمول أفعال، وذلك أيضاً قليل.

فما دام معه «من» لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعاً وتأنثاً، بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر نحو: زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات: أفضل من كذا، إذ لو أني وجمع وأنث، لكان كثنية الاسم وجمعه وتأنثه قبل كماله.

فإذا أضفته وأردت تفضيل صاحبه على من سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كأفعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة، وذلك لكونه مثله، في كون المفضول مذكوراً بعده، مجروراً، ولا سيما أن أفعال المصاحب لمن مضارع للمضاف، كما تبين في باب المنادى، ولا فرق بينهما من حيث المعنى إلا من حيث إن المجرور بمن مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلا صاحب أفعال الداخل فيه معها، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بذكر «من» في أحدهما دون الآخر، فجاء إجراء

(١) ط : سواء.

(٢) ط : لهذا.

المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لِمَنْ^(١)، وجاز، أيضاً، تشنيته وجمعه وتأنيته، لفوات لفظة «مِنْ» المانعة من التصرف.

وقال ابن الدّهان، وابن السّراج^(٢)، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لِمَنْ، ولا تجوز مطابقتها لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده، ومذهب الجمهور ما ذكرنا أولاً.

وأما إذا قصدت بالمضاف: المعنى الثاني، فلا يشابه المصاحب لِمَنْ، إذ لم يذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لِمَنْ لعدم ذكر المفضول بعده صريحاً فجاز التصرفُ فيها، تشنيّة وجمعاً وتأنيثاً، فوجب مطابقتها لصاحبها.

وقيل: إنّما لم يُتصرّف في الذي بمن، لمساботه لفظاً ومعنى، لأفعل التعجب، الفعلي غير المتصرف، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلاّنه لا يتعجب من شيء إلا وهو مفضل، فلهذا يبينان من أصل واحد، كما يجيء في أفعل التعجب.

وأما ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثاني، فلما لم يكن فيها علامة التفضيل أي «مِنْ» ولا كان معها المفضول، ضُعِفَ معنى التفضيل فيها فلم يشأها أفعل التعجب الفعلي مشابهة تامّة، ودخلها اللام والإضافة، اللتان من علامات الأسماء فترجّح جانب الإسمية فلم يمتنع من التصرف.

وأما المضاف بالمعنى الأول، فجاز التصرف فيه، نظراً إلى الإضافة التي هي من خواصّ الأسماء، وإلى تجرّده عن علم التفضيل، وجاز الإفراء أيضاً مع التذكير، لأنه وإن تجرد عنه، لكنه لم يتجرد عن المفضول^(٣) الذي كان مصاحباً له، أي لعلم التفضيل^(٤).

(١) قوله «المصاحب لِمَنْ» بعده في م، د: «للمشابهة التي بينهما».

(٢) التسهيل ص ١٣٤.

(٣) في م: «... عن المفضول المصاحب لِمَنْ التفضيلية».

(٤) ط: التفضل.

واعلم^(١) أنه يجوز استعمالُ أفعَل، عارياً عن اللام، والإضافة ومن، مجرداً عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم^(٢) الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند^(٣) المبرد، سماعاً عند غيره، وهو الأصحُّ، قال^(٤):

٦٢١ قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَمَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا

- (١) انظر الأشياء والنظائر ١٨٥/٣، فإنَّ السُّيوطيَّ لا يوافق على هذا الرأي.
- (٢) أجاز مَكِّي كَوَّنَ (أعلم) بمعنى عالم [المشكل ١٣٤/١ - ١٣٥]، وَرَدَّ عليه أبو حَيَّان. البحر [١٤٤/١].
- (٣) في المقتضب ٢٤٥/٣ - ٢٤٦: «فأما قوله في الأذان: الله أكبر، فتأويله: كبير؛ كما قال عَزَّ وَجَلَّ: «وهو أَهْوَنُ عليه» فإنها تأويله: وهو عليه هَيِّنٌ؛ لأنه لا يقال: شيء أَهْوَنُ عليه من شيء. ونظير ذلك قوله: لعمرك ما أدري وإني لأوجلُّ على أُنسا تعدو المنية أَوْلُ أي إني لأوجلُّ.
- فأما إذا أردت من كذا وكذا، فلا بُدَّ من (منه) أو الألف واللام...».
- (٤) لم أهتم إلى قائله، وقال البغدادِي في الخزانة ٢٨٢/٨: «والبيت لم أقف له على خبر والله أعلم».
- وفي المقتضب ٢٤٧/٣: «واعلم أنَّ (أفعل) إذا أردت أن تَضَعَهُ مَوْضِعَ الفاعل فمُطَرَّد. فمن ذلك قوله: قُبِّحْتُمْ... يريد صغيراً وكبيراً. فهذا سبيل هذا الباب».
- وعَلَّقَ أستاذنا الشيخ عُصَيْمَةُ على البيت بقوله: «والتفضيلُ في البيتِ غَيْرُ مُرَادٍ، فإنَّ (أصغر) حال من الضمير في أَلَمَ، والمعنى: نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم، وفي حال كبرهم، والتفضيل لا وجه له إلا بتكلف، وهو أنَّ يكون التقدير: أصغر من غيره، وأكبر منه، وفيه تكلف».
- وجوز أن يكون (أصغر) صفة لألَمَ للتعميم، فيرجع إلى معنى الحالية. (وَأَلَمَ) منصوب على الذم، ويجوز أن يكون صفة لقوله: (نَفَرًا)، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنتم أَلَمَ قوم. والقطع للذم أيضاً.
- (وَاللؤم) ضد الكرم... والجُمْلَةُ دُعائية. نَفَرًا: تمييز محول عن الفاعل. (وَالنفر): جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة وقيل إلى سبعة. ولا يقال نفر فيها زاد على العشرة...».
- وانظر ابن يعيش ١٠٣/٦.
- الشاهد فيه أنَّ أفعَل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره. وهو الأصحُّ، كما في البيت، فإنها بمعنى صغير وكبير.

أَيُّ : صغيراً وكبيراً. وَقَالَ الْآخَرُ^(١) :

٦٢٢ مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مُلُوكِ عَظِيمٍ^(٢)

أي عظام، وتقول: الأحسن والأفضل بمعنى: الحسن والفاضل.

قيل: ومنه قوله تعالى: «وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ^(٣)»؛ إذ ليس شيءٌ عليه تعالى أهون من شيء^(٤)، وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة أفعَل، أكثرُ من المطابقة إجراءً له مجرى الأغلب الذي هو الأصل، أي أفعَل التفضيل مع «من».

أَمَّا «أَوَّلُ»^(٥)، فمذهبُ البصريين أنه «أفعل»^(٦) ثم اختلفوا على ثلاثة أقوالٍ: جمهورهم على أنه من تركيب «وَوَلَّ» كدَدَنَ، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في «أَوَّلُ» ومتصرفاته، وقال بعضهم: أصله، أَوَّلَ، مِنْ: وَالَّ^(٧)، أي نَجَا، لَأَنَّ النِّجَاةَ فِي السَّبْقِ، وقيل: أصله أَوَّلُ مِنْ: آلَ، أَي رَجَعَ؛ لَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى أَوَّلِهِ، فهو أفعَل بمعنى المفعول، كأشهر وأحمد، فَقُلِبَتْ فِي الوجهين: الهمزة واواً قَلْباً شاذّاً.

(١) أعرابي. وهذا عجز بيت، وصدْرُهُ: وَالْأَفَمِنْ آلِ الْمَرَارِ فإِهِمْ... وهو في الخزانة ٢٨٢/٨ هارون. ولم أجد له تحريجاً. الشاهد فيه أن (أعظم) بمعنى: عِظَام، وهو جمع أعظم بمعنى عظيم، غير مُرادٍ به التفضيل. ولو كان مراداً للزم إلا أفراد والتذكير.

(٢) ط: الأعاجم.

(٣) الروم/٢٧، والآيةُ بتساها: «وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ».

(٤) في التبيان للمعكبري ١٠٣٩/٢: «قوله تعالى: (وهو أهْوَتْ عليه)؛ أي البعث أهون عليه في ظنكم، وقيل: أهون بمعنى هَيِّنَ، كما قالوا: الله أكبر؛ أي كبير. وقيل: هو أهون على المخلوق؛ لأنه في ابتداء نُقِلَ من نقطة إلى عُلُقَةٍ إلى غير ذلك، وفي البعث يكمل دَفْعَةً واحدة».

وانظر [معاني الفراء ٣٢٤/٢ والبحر المحيط ١٦٩/٧، والكمال ٩٦/٦-٩٨، وفتح القدير ٢٢٢/٤].

(٥) انظر شرح الشافية ٣٤٠/٢، ٣٤١، والمقتضب ٢٨٩/١، و٣٤٠/٣.

(٦) يَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: هو أول منه. انظر سيبويه ٣/٢ بولاق.

(٧) في ط: أوَّلَ، وهذا خطأ.

وقال الكوفيون^(١): هو فَوْعَلٌ مِنْ: وَالْ، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: فَوْعَلٌ، مِنْ تركيب: وَوَلْ فقلبت الواو الأولى همزةً، وتصريفه كتصريفِ أَفْعَلِ التفضيل.

واستعماله بمن مبطل لكونه فَوْعَلًا.
وأما قولهم: أوَّلُهُ، وأوَّلَتان فمن كلام العوام وليس بصحيح.
وإنما لزم قلب واو «أولى» همزةً على مذهب جمهور البصريين، كما لزم في نحو أوصل^(٢)، على ما يجيء في التصريف.

وعند مَنْ قال هو مِنْ: وَالْ، أصل، أولى: وُؤْلِي^(٣)، قلبت الواو همزةً كما في: أُجْوَهُ، ثم قُلبت الهمزة الثانية الساكنة واوًا، كما في: أُوْمِنُ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة في قراءة قالون: «عادا لُؤْلِي^(٤)» لأنه حذفت الأولى وحركت لام التعريف بحركتها، فزال اجتماع الهمزتين.

فأول كَأَسْبَقَ معنىً وتصريفًا واستعمالًا، تقول في تصريفه: الأول، الأولان الأولون، الأوائل، الأولى الأوليان الأوليات الأول، وتقول في الاستعمال زيد أولٌ من غيره^(٥) وهو الأول.

ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء مستعملٍ على القول الصحيح، لا يَمَّا استعمل منه فعل كأحسن، ولا يَمَّا استعمل منه اسم كأحنك، خَفِيَ فيه معنى الوصفية، إذ هي إنما تظهر (٢٠١ ب) باعتبار المشتق منه واتِّصافِ ذلك المشتق به، كأعلم، أي ذو علم أكثر من غيره، وأحنك، أي ذو حنك أشدَّ من حنك غيره، وإنما

(١) انظر شرح الشافية ٣٤٠/٢، ٣٤١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٧/١ - ٦٥٨.

(٢) انظر المتع ٣٣٢/١.

(٣) انظر شرح الملوكي ص ٤٨٤.

(٤) قراءة سبعية. [الإتحاف ص ٤٠٣]، والآية بتمامها: «وأنه أَهْلَكَ عاداً الأولى» النجم ٥٠.

(٥) ط : وهو أولهم، بعد قوله: «... من غيره...».

تظهر وصفية «أَوَّل» بسبب تأويله بالمشتق وهو «أَسْبَق» فصار مثل: مررت برجل أسد، أي جريء، فلا جَرَمَ لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً، نحو: يوماً أَوَّل، أو ذكر «مِنْ» التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أن «أفعل»، ليس اسماً صريحاً كأفكَل وأيدع، فإن خلا منها معاً ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجر، لخفاء وصفيته كما مرَّ، وذلك بكقول علي رضي الله عنه: «أحمدُه أَوَّلًا»^(١) بادئاً، ويقال: ما تركت له أَوَّلًا ولا آخرًا، ويجوزُ حذفُ المضافِ إليه من «أَوَّل» وبناءؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظروف الزمان نحو قوله^(٢):

٦٢٣ لَعَمْرُكَ ما^(٣) أدري، وإني لأَوَجِّلُ على أَيْنَا تَعْدُو^(٤) المنيَّةُ أَوَّلُ

أي: أَوَّلُ أوقاتِ عَدْوِها، ويقال: ما لقيته مذ عامٌ أَوَّلُ برفع أول، صفة لعام، أي: عامٌ أَوَّلُ من هذا العام، وبعضُ العرب يقول: مذ عام أَوَّلُ بفتح أول، وهو قليل، حكى سيبويه^(٥) عن الخليل أنهم جعلوه ظرفاً كأنه قيل مذ عامٌ قبل عامِك، وفي تأويل «أَوَّل» بقبل، إشكال؛ لأنَّ أول الشيء: أَسْبَقُ أجزائه، فمعنى أَوَّل عامِك: أَسْبَقُ أجزائه إمَّا مِنَ الليالي أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى قبل عامِك:

(١) من خطبة له رضي الله عنه، وهي من الخطب العجبية، وتسمي القراء؛ ونصُّ العبارة: «أحمدُه على عواطفِ كرمه، وسوايغِ نعيمه. وأومن به أولاً بادئاً...».

[نهج البلاغة ص ١٣٢ ج ١ ط دار المعرفة و ص ٨٧ ط. دار الشعب].

(٢) معن بن أوس (ديوانه ٥٧ تحقيق كمال مصطفى، مطبعة النهضة، بلا تاريخ). الخزائن ٢٨٩/٨ هارون، الكامل ٣٥٧/٦، ٤٣٣ وقد استشهد به المبرد على أن (أَوَجِّل) بمعنى (وَجِّل)، كما أكبر في الأذان بمعنى كبير.

الأمالي الشجرية ١/٣٢٨، ٢٦٣، النصف ٣/٤٥، المقتضب ٣/٢٤٦، معجم الشواهد ١/٢٨١.

وعَمْرُك: مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره: قسمني. وجملة (ما أدري) جواب القسم، وجملة (إني لأَوَجِّل) اعتراضية بين أدري وبين السادة عن مفعوليها. و(أَوَجِّل): خائف. و(تَعْدُو): تتجاوز الحد، أي تَظْلِمُ. والمعنى: أقسم بيقائنك ما أعلم أينما يكون المقدم في عدو الموت عليه.

الشاهد فيه أن (أول): بني على الضم؛ لحذف المضاف إليه، ونية معناه، والأصل: أول أوقات عَدْوِها.

(٣) د، ط: لا أدري.

(٤) ط: تغذو.

(٥) نقل ذلك سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢/٤٥ - ٤٦.

الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه، ولو^(١) كان بمعنى : قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضم، ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى أول من عامك، ويكون الظرف صفةً لعام، أي عام كائن في زمانٍ أسبق من عامك، فجعل للزمان زماناً، توسعاً، ولا يبعد أن يقال إنه جرّ صفة المرفوع على توهم الجرّ في الموصوف، لأنّ ما بعد «مذ» قد يُجرّ، فيكون كقوله^(٢):

ولا ناعب إلاّ بين غرابها ٢٧٨

وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) فعلى هذا يكون «أول» مجروراً، لا منصوباً، وتقول إذا لم تر زيدا يوماً قبل أمس: ما رأيته مذ أول من أمس، فإن لم تره^(٤) يومين قبل أمس، قلت: ما رأيته مذ أول من أول من أمس، ولا يتجاوز ذلك.

وأما «آخر»^(٥) فقد انمحي عنه معنى التفضيل بالكليّة، كما ذكرنا في باب مالا ينصرف، فلا يستعمل، لا مع «من» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إمّا مجرداً من اللام أو مع اللام، ولما لم يكن معنى «من» مقدراً مع المجرد طابق ما هوله تذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً.

وقد تجرّد «الدنيا»^(٦) و «الجلّي»^(٧) عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة^(٨)، والجلّي بمعنى الخطّة العظيمة.

(١) د: «وأيضاً لو كان حذف منه المضاف إليه، وجب ضمه...».

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) المنافقون/١٠، والآية بتمامها: «وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ».

في المشكل ٣٨١/٢: «مَنْ حَذَفَ الْوَاوَ [مِنْ وَأَكُنْ] عَطَفَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُهَا جَزَمَ عَلَى جَوَابِ التَّمْنَى. وَمَنْ أَثَبَتَ الْوَاوَ، عَطَفَهُ عَلَى لَفْظِ «فَأَصَّدَّقَ»، وَالنَّصَبُ فِي «فَأَصَّدَّقَ» عَلَى إِضْهَارِ (أَنْ). فِي حُجَّةِ الْقُرْءَاتِ ص. ٧١٠: «قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو «فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: «وَأَكُنْ»...». وَانْظُرِ الْبَحْرَ ٢٧٥/٨، وَدَرَسَاتِ، الْقِسْمَ الْأَوَّلَ ج-٢/٢٦٩، ٢٨٢.

(٤) في ط: فإن لم تره مذ يومين... (٥) انظر ابن يعيش ٩٩/٦، ١٠٠.

(٦) انظر المتع ٥٤٤/٢، وشرح الشافية ١٧٨/٣، ١٧٩. (٧) انظر ابن يعيش ١٠١/٦.

(٨) «يريد أن الاسمية غلبت عليها لكثرة استعمالها، ولهذا لم تجر على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو الأجرع والأبطح».

[الحزانة ٢٩٦/٨]

قال^(١):

٦٢٤ في سَعْيٍ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ

وقال^(٢):

٦٢٥ وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَىٍّ وَمَكْرَمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

وإنما جازَ ذلك، «لانمحاء^(٣) معنى التفضيل منهما».

وأما «حُسْنِي» في قوله تعالى:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٤)،

فيمن قرأ^(٥) بالألف، و «سَوَاءِي» في قوله^(٦):

(١) العَجَّاج (ديوانه ٥)، والبيتُ مِنْ رَجَزٍ، أوله:

الحمد لله الذي استقلتْ

بإذنه السماء واطمأنتْ

في سَعْيٍ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ

حتى انقضى قضاؤها فأدَّتْ

الخرزانه ٢٩٦/٨ هارون، ابن يعيش ١٠٠/٦.

الشاهد فيه أَنَّ (دُنْيَا) قد جُرِّدَتْ مِنَ اللّام والإضافة؛ لكونها بمعنى العاجلة.

يريد أَنَّ الاسمية غلبت عليها لكثرة استعمالها، ولهذا لم تجرِ على موصوف غالباً، كما غلبت الاسمية على نحو الأعرج والأبطح.

(٢) المَرْقَش الأكبر (المفضلية ١٢٨، البيت الثاني ص ٤٣١ تحقيق شاكر، وهارون)؛ وفيه: خيار بدل كرام.

الخرزانه ٣٠١/٨ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ٩٩/١، وبشرح المرزوقي ١٠١.

«والشاهد في البيت قوله: (جُلَىٍّ) من غير ألفٍ ولامٍ إضافة، فالجيدُ أن يكون مصدرًا، كالرُّجْعَى بمعنى

الرجوع، والبُشْرَى بمعنى البشارة، وليس بتأنيث (الأجل) على حد الأكبر والكبرى؛ لأنه إذا كان مصدرًا جاز

تعريفه وتنكيره، فتقول: بشرته بشرى والبشرى...».

[ابن يعيش ١٠١/٦، ١٠٢].

(٣) م، د: «لأنها غلبتا على الشيتين المذكورين، فانمحق عنها معنى التفضيل».

(٤) البقرة/٨٣، ونصّها: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهََ وَيَالْتَوِلِّينَ إِتْكَانًا وَزَيَّ الْقُرْآنِ وَالْيَسْتَنَ

وَالْيَسْتَنَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ».

(٥) يعني بالألف المقصورة، وهي قراءة شاذة، قرأ بها الحسن. [الإتحاف ١٤٠، شواذ ابن خالويه ص ٧]، وهي

منسوبة لطلحة بن مُصَرِّف، كما في النهر الماد ٢٨٤/١.

(٦) أبو الغول (الحماسة بشرح المرزوقي ٤٠). الخرزانه ٣١٤/٨، ابن يعيش ١٠٢/٦.

٦٢٦ ولا يَجْزُونَ من حَسَنِ سُوءِي ولا يَجْزُونَ من غِلْظِ بِلِينِ
فليساً بتأنيث أحسن وأسوأ، بل مصدران، كالرُجْعَى والبُشْرَى^(١).

[عَمَلُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَمَسْأَلَةُ الْكُحْلِ] :

قوله : ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء ، وهو في المعنى لِمُسَبَّبٍ مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفيًا، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ، لأنه بمعنى : حَسُنَ، مع أنهم لو رفعوا، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي، وهو الكُحْلُ، ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زَيْدٍ، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ: «ما رأيت كعين زَيْدٍ أحسن فيها الكحل، مثل قوله^(٢)» :

مررت على وادي السَّباع ولا أرى كواذي السَّباع حين يظلم واديا
٦٢٧ أَقْلٌ به ركب أتوه تَيْئَةً^(٣) وأخوف إلا ما وقى الله ساريا
اعْلَمْ أَنَّ مِثَابَةَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِلْفِعْلِ ضَعِيفَةٌ، وكذا لاسم الفاعل، أيضاً، كما

= ومعنى البيت أنهم يزدون في الجزاء على قَدْرِ الابتداء.

الشاهد فيه أن (سَوَاءً) مصدر كالرُجْعَى والبُشْرَى، وليس مؤنث أسوأ.

(١) بمعنى الرجوع والبشارة. [ابن يعيش ١٠١/٦، ١٠٢].

(٢) سُحَيْم بن وَثِيل، كما في سيبويه ٢٣٣/١، والخزانة ٣٢٩/٨ هارون، و(وادي السَّباع) بين البصرة ومكة على خمسة أميال من البصرة.

والثنية: التلبث والتوقف، ووزنها تَفْعِلَةٌ من أَبِي كَحْحِي، و(أخوف): أفعل تفضيل، مأخوذ من الفعل المبني للمجهول، أي أشد مخوفة، كما أخذ أشهر واحد من المبني للمجهول، أي أشد مشهورة ومحمودة. كذا قال البغدادي، وقال الأستاذ هارون:

«وأراه من المبني للمعلوم، أي أشد خوفاً من السَّاري في ذلك الوادي، والساري: مَنْ يَسِيرُ لَيْلاً». سيبويه ٣٣/٢ هامش ١ هارون. والشاهد فيه: «أقْلٌ به ركب»، والتقدير: «لا أرى وادياً أقْلٌ به ركب أتوه ثنية منه كواذي السَّباع. ولكن حذف لتقدم مادَّل على المفضل». [ابن الناظم ص ١٨٩]، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٢، ٦٦٣.

(٣) ط : تأية.

تَقَدَّمَ في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعراف، الأشهر، إلا بشروط، كما يجيء، وَحَكَّى يونسٌ عن ناسٍ مِنَ العرب، رَفَعَهُ بِلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عَمَلُهُ، وليس ذلك بمشهور^(١).

ويرفع^(٢) المستر الذي هو فاعله؛ لأنَّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل، وأما المفعول به، فكلُّهم مُتَّفَقُونَ على أنه لا ينصبه، بل إنَّ وَجَدَ بَعْدَهُ ما يوهم ذلك، فأَفْعَلَ دالٌّ على الفعل الناصب له، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «هو أعلمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله^(٣)»، أي أعلمُ مِنْ كُلِّ واحدٍ، يعلمُ مَنْ يَضِلُّ^(٤)، وكذا قوله^(٥):

٦٢٨ [أَكْرَ وَأَحَى لِلْحَقِيقَةِ^(٦) مِنْهُمْ] وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا

ولا يَنْصِبُ شِبْهَ المفعول به، كالحسن الوجه، إمَّا لأنه لا ينصب المفعول به فلا

(١) في ابن الناجم ص ١٩١: «أطرد عند بعض العرب إجراؤه مجرى اسم الفاعل، فيقولون مررت برجل أفضل منه أبوه. حكى ذلك سيبويه. وإلى هذه المسألة الإشارة بقوله:

ورفعه الظاهر نزر [ومتى * عاقب فعلاً فكثيراً ثَبَّتَا] أي رفعه الظاهر غير مقيد بصلاحيته لمعاينة الفعل قليل في كلام العرب».

(٢) في ط: ويرفع المضمر المستر.

(٣) الأنعام / ١١٧، والآية بتأنيدها: إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله وهو أعلمُ بالْمُهْتَدِينَ.

(٤) في فتح القدير ١٥٥/٢: «قال بعض أهل العلم: إِنَّ (أعلم) في الموضعين بمعنى يعلم...» وانظر المشكل ٢٨٥/١، ٢٨٦.

(٥) هو العَبَّاس بن مُرْدَاس الصحابي. والبيت من قصيدة، قالها في الجاهلية قبل إسلامه. [الخزانة ٣٢١/٨ هارون].

وهو في: الخزانة ٣١٩/٨، نوادر أبي زيد ٢٦٠؛ وفيه: «لَا يُقَالُ مَارَأَيْتُ أَضْرَبَ مِنْكَ زَيْدًا، إِنَّمَا هُوَ: مَارَأَيْتُ أَضْرَبَ مِنْكَ لَزَيْدٍ، الْمُغْنِي ص ٨٠٤، ٨٠٥ ط. المبارك؛ وفيه: «الناصب فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمٌ تفضيل محذوف؛ لَأَنَّا قَرَرْنَا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدّر؟».

وفي حاشية المغني ص ٨٠٥: «وبما قيل في إعراب القوانس أنها نُصِبَتْ بنزع الخافض، والتقدير: (أَضْرَبَ مِنَّا للقوانس)، وبذلك يشمل التفضيل في البيت ضرب القوانس». وانظر ابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١. والقوانس: بيضة الحديد.

الشاهد فيه أَنَّ (القوانس) منصوبٌ بِفَعْلٍ محذوف، لا بِ(أَضْرَبَ).

(٦) ليس في الأصل، وهو من م.

ينصب شِبْهَهُ، وإِذَا لَأَنَّ نَصَبَ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ فَرَعُ الرُّفْعِ، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ تَوَطُّةٌ لِلْإِضَافَةِ إِلَى مَا كَانَ مُرْتَفِعاً بِهِ، وَهُوَ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ^(١) إِلَّا بِالشَّرْطِ الَّتِي نَحْيِي عَنْهَا، وَإِنْ رَفَعَ ذَلِكَ، لَا يُضَافُ إِلَيْهِ.

هَذَا، وَيَتَعَدَّى أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي كَانَ لِلْفِعْلِ قَبْلَ بِنَاءِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ، بِاللَّامِ، نَحْوُ: أَضْرَبَ مِنْكَ لَزِيدَ، وَذَلِكَ لُضْعَفُ مُشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَإِذَا جَازَ لَكَ (٢٠٢) أَنْ تَدْعِمَ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرَ، بِاللَّامِ إِذَا تَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ نَحْوُ: ضَرَبَ لَزِيدَ شَدِيداً، وَأَنَا ضَارِبٌ لَزِيدَ، مَعَ قُوَّتِهِمَا، وَجَبَ عَلَيْكَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَلِ، لُضْعَفُهُ.

وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ لِفِعْلٍ يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْعِلْمِ أَوِ الْجَهْلِ، تَعَدَّى إِلَيْهِ أَفْعَلَ الْمَصْرُوعُ مِنْهُ بِالْبَاءِ، نَحْوُ: أَنَا أَعْلَمُ بِهِ، وَكَذَا: أَدْرَى، وَأَعْرِفُ، وَأَجْهَلُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَفْعَالَهَا رُبَّمَا زِيدَتْ فِي مَفْعُولِهَا الْبَاءَ، نَحْوُ: عَلِمْتُ بِهِ وَجْهَلْتُ بِهِ، وَكَذَا: اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرِ نَحْوُ: أَنَا عَالِمٌ بِهِ وَجَاهِلٌ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، تَعَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَلُ بِذَلِكَ الْحَرْفِ أَيْضاً، نَحْوُ أَنَا أَمْرٌ مِنْكَ بَزِيدَ وَأَرْمَى مِنْكَ بِالنَّشَابِ.

وَيَتَعَدَّى إِلَى أَوَّلِ مَفْعُولِي بَابِ: كَسَوْتُ، وَعَلِمْتُ، بِاللَّامِ، وَيَبْقَى ثَانِيَهُمَا فِي الْبَابَيْنِ [مَنْصُوباً^(٣)]، نَحْوُ: أَنَا أَكْسَى مِنْكَ لِعَمْرٍو الثِّيَابَ، وَأَعْلَمُ مِنْكَ لَزِيدَ مَنْطَلَقاً، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي، أَيْضاً، بِاللَّامِ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِي جَرٍّ مَتِمَّائِلِينَ لَفْظاً وَمَعْنَى إِلَى شَيْئَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ كَمَفْعُولٍ بِهِمَا، أَوْ زَمَانَيْنِ، أَوْ مَكَانَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ^(٣)، كَقَوْلِكَ دُرْتُ فِي الْبَلَدِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، جَازَ، وَقَوْلُكَ

(١) ط : وهو لا يرفع الفاعل الظاهر.

(٢) ط : ساقطة.

(٣) ط : ساقطة.

أقامت في العراق في بغداد، أو في رمضان في الخامس منه، بدل الجزء من الكل واستغني عن الضمير لشهرة الجزئية، فإن اختلف معني الحرفين، نحو: مررت بزيد بعمر، أي مع عمرو، أو لفظاهما نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة جاز.

وانتصاب ثانيهما المذكور، عند الكوفيين بأفعل، نصبه بنفسه للاضطرار إليه، وعند البصريين بفعل مدلول عليه بأفعل، فيكون ثاني مفعولي أفعل، والفعل مع مفعوله الأول محذوفين، أي: أنا أكسى منك لعمر، أكسوه الثياب، وأنا أعلم منك لزيد، أعلمه منطلقاً، ولا يجوز إظهار المفعول المحذوف لأفعل، بوجه، لا منصوباً، ولا مع اللام، أما مع اللام فلما ذكرنا، وأما منصوباً فلأنه لا ينصب المفعول، كما مر.

وقال صاحب المغني: لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب علمت، فالأولى أن يقال: هو أشد منك علماً زيدا منطلقاً، أو علماً بأن زيدا منطلقاً.

قلت: أخصر من هذا كله وأبعد من التكلف: أعلم منك بانطلاق زيد.

وإن كان الفعل يفهم منه الحب أو البغض تعدى إلى ما هو الفاعل في المعنى أي المحب أو المبغض بلى، نحو: هو أحب إلي وأشهى إلي وأعجب إلي، وهو أبغض إليك وأمقت إليك وأكره إليك، لأن أفعالها تتعدى إلى المحب والمبغض بلى، أيضاً، كقوله تعالى: «... حَبَّ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانُ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ^(١)»، وهذه كلها بمعنى المفعول، كأحمد وأشهر وأجن، وقد مر أنه غير قياسي.

ويتعدى إلى المفعول من أي فعل كان بمن، كما تقدّم، «وهذا^(٢) هو المفعول الحاصل لأفعل بصوغه على هذه الصيغة».

(١) ط: وحَبَّ، وهذا تحريف.

(٢) الحُجَرَات/٧، ونصّها: «واعلموا أن فيكم رسول الله لو يُطِيعكم في كثير من الأمر لَعَبْتُمْ ولكن الله حَبَّ إِلَيْكُمُ

الْإِيمَانُ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ.

(٣) د: «وهذا المفعول هو الذي حصل لأفعل...».

وَيَنْصِبُ أَفْعَلَ التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، والحال لمشابهته له، نحو: زيد أحسن منك اليوم ركباً، والتمييز، نحو أحسن منك وجهاً، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، أيضاً، نحو: راقودٌ خلاً.

قوله: «إلا إذا كان لشيء... إلى آخره»، هذه^(١) شروطُ رَفَعِ أَفْعَلَ التفضيل لفاعله الظاهر، كما رفع أحسن، الكُحْلُ في قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ، فيعمل^(٢)، إِذَنْ، الرفع قياساً مستمراً بلا ضَعْفٍ.

قوله: «لشيء»، هو «رجلاً» في المثال المذكور وذلك لأنه صفته.
قوله: «وهو» أي أفعل، «في المعنى لمُسَبِّب»، أي لمتعلّق لذلك الشيء والأظهر في اصطلاحهم: أن يُقال في المتعلّق: السبب لا المُسَبِّب، وأحسن، في مثالنا، لمتعلّق الرجل وهو الكحل، فإنّ الأحسن في الحقيقة هو الكُحْلُ، لا الرجل، قوله: «مفضل»، صفة مُسَبِّب، أي ذلك المتعلّق الذي هو الكُحْلُ، إذا اعتبرت الأول، أي صاحب أفعل، وهو «رجلاً» في مثالنا: مفضلٌ. قوله: «على نفسه»، الضمير للمُسَبِّب، أي: هو، إذا اعتبرت الأول: مفضل، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو في مثالنا: زيد، يكون مفضلاً عليه، قوله: «منفياً» صفة مصدر محذوف، أي مفضّل تفضيلاً منفيّاً، أي لم يكن ذلك المتعلّق باعتبار الأول فاضلاً وباعتبار الثاني مفضولاً، بل هو باعتبار الثاني فاضلٌ، وباعتبار الأول مفضولٌ، أو حاله باعتبار الأول مساوية لحاله باعتبار الثاني، والمُرَادُ في مثل هذا المثال: أنه باعتبار الثاني فاضلٌ، وباعتبار الأول مفضول، فالكُحْلُ الذي في عَيْنِ زَيْدٍ يَفْضَلُ الكُحْلُ الذي في أعين جميع الرجال، وإنما قلت: جميع الرجال مع أن لفظ «رجلاً» في المثال^(٣) المذكور مفرد، لأنه نكرة في سياق النفي فتكون عامةً.

(١) في ط : وهذه.

(٢) ط : فتعمل.

(٣) ط : المثل.

إِنْ قِيلَ: كيف يتعلّق قوله: باعتبار الأول، وباعتبار غيره بقوله: مفضل، وقد اتفق النحاة على أنه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع واحد، كما مرّ؟.

قلت: باعتبار الأول، وباعتبار الثاني: حالان، الأول من الضمير المرفوع في «مفضل»، والثاني من قوله: «نفسه» أي ملتبساً باعتبار الأول، أو مقترناً به، كما تقول: فضلت زيداً راكباً على عمرو راجلاً.

ومعنى قوله: باعتبار الأول، أي بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشيء، أي نظرت إليه وراعت حاله.

قوله: «لأنه بمعنى حسن»، قال المصنّف^(١): إنما لم يعمل أفعل، لأنه (٢٠٢ب) لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عملاً ذلك الفعل، كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وأحسن ههنا، بمعنى حسن، إذ المعنى: ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيد، فعمل أفعل، لأن له في هذا المكان فعلاً بمعناه.

قلت: هذه العلة التي أوردتها تطرّد في جميع أفعال التفضيل، فيلزمه، إذن، جواز رفعه للظاهر مطرداً، وذلك لأن معنى مررت برجل أحسن منه أبوه، أي: حسن أبوه أكثر من حسنه، كما أن معنى: أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد: حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد.

قوله: «مع أنهم لورفعوا... إلى آخره»، هذا تعليل سيويّه^(٢)، وهو أن «أفعل» إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل، للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل، لزم رفعه بالابتداء، ويكون الكحل مبتدأ، كما في قولك مررت برجل أحسن

(١) الإيضاح شرح المفضل ٦٦٣/١ - ٦٦٤، وشرحه على الكافية ٩٨/٢.

(٢) الكتاب ٢٣٣/١ بولاق.

منه أبوه، برفع أحسن والجملة صفة لرجل^(١)، ولا يجوز ذلك، لأن قولك: منه، بعد الكحل، متعلق بأحسن، فتكون^(٢) قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي، ولا يجوز ذلك، بلى، قد يجوز ذلك، في العامل القوي، نحو: زيدا كان عمرو ضارباً، وأعني ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه، كيف، والكحل مبتدأ، وأحسن خبره فله تعلق به من هذا الوجه.

وعند الكسائي والفراء: ليس الفصل ههنا بأجنبي، لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر، كما ذكرنا في أول الكتاب.

فإن قلت: قدّم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه بأجنبي.

قلت: يبقى الضمير في منه، راجعاً إلى غير مذكور، وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتاً، أيضاً، نحو: مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

ونقل^(٣) الرماني جواز ذلك في المثبت، والسماح لم يثبت إلا في المنفي، ولا منع أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي^(٤)، وإن لم يكن صريحاً فيه، نحو: قلما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل...

قوله: «ولك أن تقول... إلى آخره»، يعني أن لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول، وهو أن تحذف المفضول المجرور بمن، وحرف الجر الداخلة على الاسم الذي ذكرنا أنه غير الأول، فتقول بدل قولك: منه

(١) ط : لرجلا.

(٢) انظر المقتضب ٢٤٩/٣.

(٣) في ط : ونقل عن الرماني جواز ذلك..

(٤) في ط : ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي...

في عين زيد، من عين زيد، وهو على حَذَفِ المضافِ أي من كحل عين زَيْدٍ، لأنه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين، ومن التفضيلية تدخل على المفضول.

قوله: «وإن قَدَّمْتَ ذَكَرَ العين... إلى آخره»، أي: لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية، وهي^(١) أن تُقَدِّمَ الاسم الذي قلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول: ما رأيت كَعَيْنِ زَيْدٍ، أحسن فيها الكُحْلُ، وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فَضْلٌ ظاهراً لو^(٢) رفعت أَفْعَلَ بالابتداء، لأنها فَرْعُ الْأَوَّلَى، ولأنَّ «مِنَ» التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا أيضاً، بعد السبب المرفوع، وقولك: أحسن، في هذه العبارة، بَدَلٌ من قولك كَعَيْنِ زَيْدٍ، أي عيناً أحسن فيها الكحل، وذلك أن معنى، ما رأيت كَعَيْنِ زَيْدٍ: أي عيناً كعين زيد، ولا زائدة عليها، ومعنى ما رأيت أحسن منها، أي أحسن منها ولا مثلها، فحذف المعطوف، في الموضعين، اعتماداً على وضوح المعنى، فقولك: ما رأيت كعين زيد، أي رأيت كُلَّ عَيْنٍ أنقص من عين زيد، وقولك: ما رأيت أحسن من عين زيد: أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان، في أي شيء، ولا يجوز أن يكون: أحسن فيها الكحل، صفة لقولك: كعين زيد، لأنه يكون في المعنى، ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع، لدلالة قولك كعين زيد، عليه، لأن معناه، كما قلنا، إنَّ كُلَّ عَيْنٍ دونها في

(١) في ط وهو.

(٢) ط: سقطت.

حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك: .. أحسن فيها الكحل منه في عين زيد، وقوله^(١):

..... كوادي السَّبَاعِ حين يَظْلُمُ وادياً ٦٢٢

انتصب^(٢) «وادياً» على أنه مفعول لأرى، وقوله: كوادي السَّبَاعِ حال منه، لأنَّ صِفَةَ النكرة إذا تَقَدَّمت عليها، انتصبت على الحالية، وَيَجُوزُ أن يكون عَطْفَ بَيَانٍ لقوله كوادي السَّبَاعِ، والكاف اسمية، وَيَجُوزُ أن يكون تمييزاً كقولك: عندي مثل زيد رجلاً، وَيَجُوزُ أن يكون موصوفاً بأقل، بدلاً من: كوادي السَّبَاعِ (أ٢٠٣) كما كان: أحسن في عينه الكحل، بدلاً من: كعين زيد، والتقدير: أقلُّ به ركبٌ، منهم بوادي السباع، وأخوف به ركبٌ منهم بوادي السباع، قوله: ولا أرى، الواو اعتراضيةٌ قَوْلُهُ: حين يَظْلُمُ، ظرف للمعنى الكاف، أي: وادياً يشبه وادي السَّبَاعِ وقت إظلامه، و«ما» في قوله: ما وَفَى الله، مصدرية على حَذْفِ مضاف^(٣) أي وقت وقاية الله للسارين^(٤)، وهو ظرفٌ لأخوف، وهو بمعنى المفعول مثل^(٥) أشهر وأحمد، وقوله: تَثْبِيَةٌ^(٦)، أي: تثبتاً وتوقُّفاً، وهو تَفْعِلَةٌ من تركيب: أَيْأ^(٧)، كَحَيًّا^(٨)، يُقَالُ: تَأَيَّا^(٩)، أي تثبَّت، وهو منصوب على التمييز من «أقل» كما في قولك: زيد أحسنُ منك ثوباً، فيكون في المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوعِ بأفعل، أي أحسن ثوبه، وأقل تَثْبِيَّةٌ ركب أتوه.

(١) عجز بيت، وصدْرُهُ:

مررت على وادي السَّبَاعِ ولا أرى

وبعده:

أقل به ركبٌ أتوه تَثْبِيَّةٌ وأخوفٌ إلا ما وَفَى الله سارياً والبيتان لِلسُّحُيمِ بنِ وَثِيلٍ. وقد سبقَ تَحْرِيجُهُمَا.

(٢) ط: انتصاب.

(٣) ط: المضاف.

(٤) ط: السارين.

(٥) ط: كأشهر.

(٦) ط: تأية.

(٧) ط: أَيْ.

(٨) ط: كحى.

(٩) ط: تأى.

ولو عَبَّرَتَ بالعبارة الأولى قلت: ولا أرى وادياً أَقَلَّ به ركب منهم بوادي السَّبَاع كقوله عليه الصلاة^(١) والسلام: «ما مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ منه في عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(٢)»، ولو عَبَّرَتَ بالعبارة الثانية قلت: ولا أرى وادياً أَقَلَّ به ركب تَثِيَّةً من وادي السَّبَاع.

تَمَّ قِسْمُ الْأَسْمَاءِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) ط : ساقطة.

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه ٥٨/٢ - ٥٩ برقم ٧٥٨ من تحفة الأخوذي، ومُسْنَدُ أَحْمَدَ، وهو فيه برقم ١٩٦٨، و٣١٣٩، ٣٢٢٨. بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله تعالى - ولكن برواية أخرى: نص الحديث المذكور وزيادة.

وأخرجه ابنُ مَاجَةٍ في سننه، كتاب الصيام، الحديث رقم ١٧٢٨. هذا، وقد ضَعَّفَ الْعَلَمَاءُ هذا الحديث، وتكلموا في بعض روايته، انظر فيض القدير للمناوي ٤٧٤/٥، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة الحديثي ص ٩١ وما بعدها، والمقتضب ٢٥٠/٣، وأصول ابن السراج ١٥٥/١، ٤٤/٢، وكتاب لغات العرب وأثرها في التوجيه النُحوي د. دَجَنِي ص ١٠٦.

قِسْمُ الْأَفْعَالِ [الْفِعْلُ ، مَعْنَاهُ ، خَوَاصُّهُ]

قوله: «الفعل^(١)»: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه: دخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة».

قوله: «في نفسه»، يخرج الحرف، وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي الماضي والحال^(٢) والاستقبال، يخرج الاسم، وكل اعتراض وَرَدَ على طَرْدِ حد الاسم، أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن، أعني الاعتراض بباب الغبوق، واسم الفاعل العامل، فهو وارد على عكس حد الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن^(٣)...».

وما ورد على عكس حد الاسم، أعني على قولنا: كل غير مقترن فهو اسم، من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة، كعسى، وشبهه، فهو وارد على طرد حد الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن، والجواب عن الاعتراضات: كما تقدم في حد الاسم^(٤).

(١) انظر حذّه في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٧٥، وإيضاح الزّجاجي ص ٥٢، والصاحبي ص ٩٣. وانظر

شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٠، والفوائد الضيائية ٢٢٨/٢.

(٢) أثبتته البصريون، وأنكره الكوفيون والأخفش، وقالوا بوجود فعل ماضٍ وآخر مُستقبل وثالث سَمُوهُ الدائم، مثل قائم وذاهب وأشباههما. انظر الكتاب ٢/١، وإيضاح الزجاجي ٨٦، وابن يعيش ٤/٧، وشرح الحدود للفاكهي ص ٢٧٧.

(٣) ط : كل مقترن فهو فعل.

(٤) م : «فهو مقترن فيه كالجواب فيما تقدم في حد الاسم، والمراد بالطرْد والعكس ههنا ما هو عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم».

ولأنها اختصَّ «قد» بالفعل، لأنه موضوعٌ لتحقيق الفعل، مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع.

وأما السين وسوف، فساهما سيبويه^(١): حرفي التنفيس، ومعناه، تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخناق^(٢)، أي وسَّعته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين.

ويُخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: سَوَأفعل، وقد يقال: سَيَ، بقلب الواو ياء، وقد تحذف^(٣) الواو، وتسكن^(٤) الفاء التي كان تحريكها^(٥) للساكنين نحو: سف أفعَل.

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، ولأنها اختصا بالفعل، لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال، واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم في الأسماء، كما ذكرنا: أنهم وقَّوا الأسماء، لأصالتها في الإعراب، الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل، لفرعيته على الأسماء في الإعراب: ما لا يكون من عمله، وهو الجر، فلما نقص الجر، لم يحرك بشيء بدل الجر، فبقي مجزوماً، أي ساكناً.

ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحُسِّنَ ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزوماً: مبنياً على السكون؛ لأنَّ عمل ماسمِّي جازماً، لم يظهر فيه، لا لفظاً ولا تقديرًا، وذلك لأنَّ أصل كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً: أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

(١) الكتاب ٣١١/٢ بولاق.

(٢) الخناق، بالكسر، جبل يخفق به.

(٣) ط: يحذف.

(٤) ط: يسكن.

(٥) يعني عند النطق بالكلمة تامة الحروف.

وإنما سُمِّيَ العامل عاملاً^(١)، لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظاً أو تقديراً.

ثم نقول: إن نحو: لم يَغْزُ ولم يَخْشَ، ولم يرم: ^(٢) مبني، كَاغْزُ، واخْشَ وارم ^(٣) وإنما حذف الآخر ليكون فرقاً بين المعرب المقدر إعرابه، وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل محل الإعراب، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس فيه بظاهر. ليس بمقدر، أيضاً، لزوال^(٤) محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: ياشجي، ولا فتي، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون مقدراً فيه^(٥).

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أي السكون، أو حالة^(٦) إعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنما سمينا الجازم عاملاً: لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم، أو تجرده من العوامل، إلى السكون، وذلك لأن عامل الرفع في المضارع مقدّم على عاملٍ النصب والجزم، إذ عامل الرفع هو التجرّد عنهما، أو الحاصل عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقع الاسم، فيكون الجازم طارئاً على الرفع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثراً للجازم، ومنسوباً (٢٠٣ب) إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أي الوقوع، أو^(٧) التجرد، على ما قيل: إن علة العدم عَدَمُ العلة^(٨).

(١) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٤٠.

(٢) ط، د «إن نحو: لم يَغْزُ ولم يرم ولم يَخْشَ مبني...».

(٣) ط: ارم قبل اخش.

(٤) ط، د: «لزوال الحرف الذي هو محل الإعراب بخلاف نحو ياشجي...».

(٥) ط: «ليكون الإعراب مقدراً فيه».

(٦) د: عدم الوجود.

(٧) م: والتجرد.

(٨) ط: «أو حالة أخرى إعرابية».

فإن قيل : فيكون زوال الرفع أثراً لزوال عامل الرفع ، وزوال عامل الرفع أثر للجازم ، وأثر الأثر أثر ، فزوال الرفع أي الانجزام أثر للجازم .

قلنا : زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للناصب أيضاً ، فيلزم أن يكون الناصب جازماً .

وأقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ، أن يقال : إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب ، والجازم يزيله لا إلى بدل ، فلم يسموا الناصب جازماً ، لأن تعريفه بأثره الوجودي ، أولى من تعريفه بأثره العدمي ، ولما لم يكن للجازم أثر وجودي ، عرفوه بالعدمي ، فسمي جازماً ، إلا أنه لا يلزم ، على هذا أن يكون الناصب في نحو : لن يضربا ، ولن يضربوا ، ولن تضربي : جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل .

ولو اخترنا مذهب الكسائي ، وهو أن ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطاً للرفع الثابت ، لا إلى زوال الرفع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله ، لم يرد الاعتراض المذكور .

قوله : « ولحوق تاء فعلت » ، يعني به^(١) : اتصاله بضمير الرفع البارز وإنما اختص بالفعل ؛ لأن الاسم يستحق مُثَنَاءً ومجموعه جمع السلامة الألف والواو ، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى ألفان ، وفي الجمع واوان ، فإن لم يحذف أحدهما : استثقل ، وإن حُذِف^(٢) : التبس .

قوله : « وتاء التأنيث الساكنة » ، لأنها سكنت^(٣) للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم ، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لِخِفَّةِ الاسم وثقل الفعل .

(١) سقطت من م .

(٢) ط : حذفت .

(٣) ط : « لأنها إنها أسكنت » .

[الفعل الماضي : تعريفه وبنائه]

قوله : «الماضي»^(١) : مادَّلَّ على زمان قبل زمانك ، مبني على الفتح «مع غير الضمير المرفوع المتحرك ، والواو» .

قوله : «ما دَلَّ» ، أي : فَعَلَّ دَلَّ ، حتى لا ينتقض بأمس ، ونحوه ، وإنما لم يحتاج إلى التصريح بلفظ الفعل ؛ لأنه في قسم الأفعال .

قوله : «قبل زمانك» ، أي قبل زمان تلفظك به ، لا على وجه الحكاية ، وقولنا : لا على وجه الحكاية ، ليدخل فيه نحو «خرجت» في قولك اليوم : يقول زيد بعد غد : خرجت أمس ، فخرجت : ماضٍ وإن لم يَدَلَّ هنا^(٢) على زمان قبل زمان تلفظك به ؛ لأنك حاكٍ ، وزيد ، يتلفظ به لا على وجه الحكاية ، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به .

ويخرج عنه أيضاً نحو : أخرجُ ، في قولك اليوم : قال زيد أوَّل من أمس : أخرج غداً ، فإنه دالٌّ على زمان تلفظ الحاكِّي به .

وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل ، هو الماضي ، نحو : بعت ، واشتريت ، والفرق بين «بعت» الإنشائي ، و : «أبيع» المقصود به الحال ، أن قولك ، أبيع ، لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ ، تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج ، فإن حصلت المطابقة المقصودة بالكلام صدق ، وإلا فهو كذب ، فلهذا قيل : إن الخبر محتمل للصدق والكذب ، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالتُه عليه ، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه ، وأما «بعت» الإنشائي فإنه لا

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢ / ٢٣١ .

(٢) ط : ههنا .

خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب: عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها.

واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إمّا دعاءً، نحو: رحمك الله، وإمّا أمراً، كقول علي رضي الله عنه في النهج: أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه^(١)، وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى:

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾^(٢)، : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾^(٣)..... ﴿

والعلة في الموضعين: أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه. وينصرف إليه، أيضاً، إذا كان منفياً بلا، أو أن، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: أن فعلت، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال^(٤):

(١) نهج البلاغة ص ١٤٩. وقوله: آسى؛ أي: ليكف وليواس، وقوله: أجزأ امرؤ قرنه؛ أي اغنى عنه مغناه، فقصى عنه وكفاه. [اللسان: جزاً].

(٢) الاعراف/ ٤٤، والآية بنهاهما: «وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ جَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا أَوْ أَنتُمْ تَارِكُونَ» فآذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين.

(٣) صدر كل من الآيتين ٧١، ٧٣ في سورة الزمر:

«وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ» ٧١/٣٩. «وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ» ٧٣/٣٩.

(٤) هو المؤمل بن أميل المحارب، كوفي من مخضرمي الدولتين: الأموية، والعباسية. [الأغاني ٢٢/٢٥٥].

والبيت من قصيدة، قالها في امرأة كان يهاها من أهل الحيرة، يقال لها (هند)، ومنها:
شفت المؤمل يوم الحيرة النظر ليت المؤمل لم يخلو له بصراً =

٦٢٩ [حَسْبُ الْمُحْيِينَ فِي الدُّنْيَا^(١) عَذَابِهِمْ] وَاللَّهِ لَا عَذَابَ لَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

أي: لا تعذبهم.

وينقلب إليه أيضاً، بدخول «إِنْ»^(٢) الشرطية، وما يتضمن معناها، وبدخول «مَا»
الناتبة عن الظرف المضاف، نحو: مَأْذَرٌ شَارِقٌ، و«مَادَامَتْ السَّمَوَاتُ»^(٣)...،
لتضمنها معنى «إِنْ»، أي: إِنْ دَامَتْ: قليلاً، أو كثيراً، وقد يبقى معها على المضي،
كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾.

ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: سواءٌ عليّ: أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ،
وبعد: «كَلِمًا»^(٤) و«حَيْثُمَا» لأن في الثلاثة رائحة الشرط، وكذا بعد حرف التحضيض
إذا كان للطلب، لا للتقريع^(٥)، كما يجيء في بابه^(٦).

الخرانة ٣٣٢/٨، المغني ص ٣٢٠ ط. المبارك، شرح شواهده للبغدادي ٣٩١/٤.

الشاهد فيه أَنَّ الماضي المنفي بلا في جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال.

(١) ليس في الأصل، وهو في د.

(٢) كقول أبي خراش الهذلي، وهو يطوف بالبيت:

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
متمثلًا به، إذ الرجز لامية بن أبي الصلت.

المغني ص ٣٢١، واللسان [كَمْ].

(٣) هود / ١٠٧، وقامها: «خَلْدَيْنِ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنْ رَبُّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ».

وهود / ١٠٨، ونصها:

«وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا أَفْنَى الْجَنَّةِ خَلْدَيْنِ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْدُوفٍ».

(٤) انظر آراء النحاة في «كَلِمًا» في دراسات، القسم الأول ج ٢ ص ٣٨٠، ٣٨١. إلا أني عثرت على بيت لشاعر

جاهلي، هو مسجح بن سباع، حيث جعل بعد (كَلِمًا) الشرط وجوابه مضارعين:

وَأَفْسَانِي وَلَا يَفْسَنِي نَهَارٌ وَلَيْلٌ كَلِمًا يَمْضِي يَعُودُ

[شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠٩/٢].

ووجدت بيتاً آخر لعمر بن أبي ربيعة:

كَلِمًا تَوَعَّدَنِي تُخْلِفَنِي ثُمَّ تَأْتِي - حِينَ تَأْتِي - بِعُدْرٍ

[ديوان عمر ١٤٠ ط أبي رجاة رحمه الله تعالى سنة ١٩٥٢ م، مصر].

(٥) في ط: «وإذ لا يحتمل الطلب والتقريع». والصواب ما أثبت؛ لأن حرف التحضيض إذا كان للتقريع كان

(٦) م: «كما يجيء في قسم الحرف».

للماضي.

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو:
الذي (٢٠٤أ) أتاني فله درهم، أو: كل رجل أتاني فله درهم؛ لأنَّ فيهما رائحة
الشرط، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

قوله: «مبني على الفتح»، أمَّا بناؤه فعَلَى الأصل، كما^(١) ذكرنا في أول الكتاب،
وأمَّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: برجلٍ ضرب، أي:
ضارب، فالمضارع لما شابهه المشابهة^(٢) التامة^(٣)، استحق الإعراب، وهو^(٤)، لمشابهته
مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة، وأيضاً لوقوعه موقع المضارع في المواقع
المذكورة قَبْلُ^(٥).

وخصَّ بالفتح، لثقل الفعل لفظاً، إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط
بالأصالة^(٦)، ومعنى، بدلالته على المصدر والزمان، ويطلب^(٧) المرفوع دائماً،
والمنصوب كثيراً.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالي أربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأنَّ الضمير
المتصل هو كالجزء ممَّا قبله^(٨)، كما مرَّ في باب المضمرات، ولا سيما إذا كان فاعلاً، وهم

(١) ط : لا .

(٢) ط : بالمشابهة .

(٣) أي شابه الاسم .

(٤) أي الفعل الماضي .

(٥) وهي وقوعه خبراً وصفةً وحالاً .

(٦) في د : بعد قوله بالأصالة : «ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز الأسماء» .

(٧) ط : ويطلبه .

(٨) ط ، د : لأن الضمير المتصل له اتصال بعامله .

لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولا^(١)، ولهذا قالوا: أصل هُدَبِدْ
وعُلَبِطْ: هُدَابِدْ^(٢) وعُلَابِطْ^(٣).

قوله: «الضمير المرفوع»، احتارز به^(٤) به عن المنصوب، نحو: ضَرَبَكَ، وضَرَبْنَا،
فإنه لا يسكن، قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبَا، فإنه لا
يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات، وإذا اتصل به الواو: انضم آخره لمجانسة
الواو.

(١) يعني متواليه.

(٢) الهُدَبِدْ: اللين الخاثر جداً.

(٣) العُلَبِطْ: الضخم، وأيضاً: القطيع من الغنم. واعلم أنَّ حرف المدِّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف
ثالثاً، مثل: هُدَابِدْ، وعُلَابِطْ كان زائداً، ويُعَدُّ المدُّ فَضْلَ صَوْتٍ في الحرف.

[انظر الممتع ١/٢٦٥].

(٤) ط: احتراز عن ...

الفعل المضارع

تعريفه، وجهُ مشابهته للاسم، شرطُ إعرابه

- قولُه: «المضارع»^(١): ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه .
مشتركاً وتخصيصه بالسين، فالهزمة للمتكلم مفرداً، والنون .
له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث، والمؤنثين^(٢) .
غيبية، والياء للغائب غيرهما^(٣)، وحرف المضارعة مضموم في .
الرباعي، مفتوح فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا .
لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث» .

قولُه: «ما أشبه الاسم»، أي الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابهته^(٤) للاسم، لأنه لم يُسمَّ مضارعاً إلا لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد منهما بحلْمه من الضرع وتقابلا^(٥) في الرضاع .

(١) انظر حذّه في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٧٨ . وانظر الأمامي الشجرية ١١٢/٢، وأعجب العجب

للزخشي ص ١٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠١، والفوائد الضيائية ٢٣٣/٢ .

(٢) ط، د: والمؤنثين .

(٣) «وذلك قوله (أفعل أنا) و (تفعل نحن) و (تفعل أنت أو هي) في المؤنث الغائب، و (يفعل هو) [المسائل العسكرية ص ١١٩]، وانظر الأنموذج ص ٩٧ .

(٤) ط: بمشابهة الاسم .

(٥) ط: وقت الرضاع .

قوله: «بأحد حروف نأيت»، ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانها^(١) هو قوله: لوقوعه مشتركاً^(٢) وتخصيصه بالسين، والباء، هنا، للسببية، إذ زيادة هذه الحروف على أول الماضي مع تغيير بعض حركاته سببٌ مُحَصِّلٌ لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة: وقوعه مشتركاً، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما في قولك: يزيد صيرت كقارون في الثروة.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضي، قوله: «لوقوعه مشتركاً»، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصاً فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عَمِلَ عَمَلُهُ كما تقدم.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضهم^(٣): هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحْمَلُ إِلَّا على الحال، ولا يُصْرَفُ إلى الاستقبال إِلَّا لقريئة^(٤)، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال^(٥) صيغة خاصة، كما لأخويه. وقيل^(٦): هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء^(٧) فيه، فقال الحكماء: إِنَّ الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثليثاً.

(١) م، د: «لأن بيانها يجيء بعد وهو قوله...».

(٢) بينهما، أي إنه صالح للحال وللأستقبال حقيقة، وهذا رأي الجمهور وسيبويه [المع ١٧/١ - ١٨]، «إلا إذا

دخله اللام، أو سوف». [الأنموذج ص ٩٧].

(٣) الفارسي، وابن أبي ركب. [المع ١٧/١ - ١٨].

(٤) وعليه الزجاج. المع ١٧/١، ١٨.

(٥) وعليه ابن الطراوة. المع ١٧/١، ١٨.

(٦) القائل ابن طاهر. المع ١٧/١، ١٨.

(٧) ط: العقلاء.

وليس بشي^(١)؛ لأنَّ الحال عند النحاة غير «الآن» المختلف في كونه زماناً، بل هو ما على جَنْبَيَّ الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو: الحدَّ المشترك بين الزمانين، ومن ثَمَّ تقول: إِنَّ «يُصَلِّي» في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعةً في الحال.

وقيل^(٢): إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إِنَّ زيدا ليخرج، كما تقول: إِنَّ زيدا لخارج، ولا يقال: إِنَّ زيدا لخَرَجَ^(٣)، فإنَّ هذه اللام الداخلة في حيز «إِنَّ» أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إِنَّ»، فهي تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأما قولهم: إِنَّ زيدا لفي الدار، فلقيام الظرف مقام «حاصل»، كما يجيء في باب «إِنَّ».

وعند الكوفيين^(٤): لام الابتداء الداخلة على المضارع مُحْصَصَةٌ له بالحال، كما أن السين تخصّصه بالاستقبال، فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يُجَوِّزون: إِنَّ زيدا لسوف يخرج، للتناقض، والبصريون يُجَوِّزون ذلك؛ لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لما دخلت (٢٠٤ب) على المبتدأ.

قوله: «لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين»، يعني أنَّ الاسم يكون مبهماً نحو: رجل، ثم يختص بواحد، بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

(١) قوله: «وليس بشيء» ساقطة من ط.

(٢) استكمال للآراء في وجه مشابهة المضارع للاسم. والقائل هو أبو علي الفارسي، في المسائل العسكرية ص ١٢.

(٣) من المقرر أنَّ لام الابتداء لا تدخل في خبر إنَّ، إذا كان فعلاً ماضياً. وقد يقترن بها إذا كان مسبوقاً بقد.

(٤) سيويه ٣/١٠٤، المسائل العسكرية ص ١٢٤.

والفعل^(١) المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين^(٢)، لا، لأجل توارُد المعاني المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون^(٣): أُعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارَد^(٤) عليه، أيضاً، المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعاً لتعيينه، وذلك نحوقولك: لا تضرب، رفعه مخلص لكون «لا» للنفي، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحوقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، نَصَبُ «تشرب» دليل على كون الواو للصرْف^(٥)، وَجَزْمُهُ دليل على كونها للعطف.

ونحو ذلك^(٦): ما بالله حاجة فيظلمك، نَصَبُ «يظلم» دليل على كون الفاء للسببية، وَرَفْعُهُ على كونها للعطف، ونحو: ليضرب، جَزْمُهُ دليل على كون اللام للأمر، ونصبه لام «كي» أو لام الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طُرِدَ الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرِدَ الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيد، سواء كانت^(٧) المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل

(١) ط، د: وفعل المضارع.

(٢) انظر الإنصاف، المسألة ٧٣.

(٣) في الإنصاف، المسألة ٧٣: «... فذهب الكوفيون إلى أنها إنها أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة».

(٤) ط: يتوارد.

(٥) اصطلاح كوفي في تسمية واو المعية. يعني أنها تصرِف الكلام عن العطف الذي هو الأصل في الواو. وأحرف الصرف يُطلقها الكوفيون على الواو، والفاء، وأو، التي يتنصب الفعل المضارع بعدها مسبوقه بنفي أو بطلب، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين. أما عند الفراء فالناصب لهذا الفعل هو الصرْف.

[انظر مدرسة الكوفة ٣٠٦، ٣٠٧ ومعاني الفراء ٣٤/١، ٢٣٥].

(٦) ط: قولك.

(٧) ط: كان.

أكثر من غير الملتبسة، أو أقل مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكم الذي ثبتت^(١) علته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعد^(٢) وأعد، لحذفهم لها في: يعد، وكذا، حذفوا الهزمة في: يكرم ونكرم^(٣) وتكرم، لحذفهم لها في أكرم.

قوله: «فالهزمة للمتكلم مفرداً»، تبين لمعاني حروف المضارعة، ليُعلم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها، وإلا، ففي أول «أكرمت» أيضاً، همزة، وليست للمتكلم، لشبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فالهزمة للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة^(٤)، ويقول الواحد المعظم، أيضاً: نفعل، وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لِعَدَّهم المعظم كالجماعة، ولم يَجِءْ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، في الكلام القديم المعتد به، وإنما هو استعمال المولدين.

والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مشئى، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين^(٥)، أيضاً، والياء للغائب غيرهما أي غير المؤنث والمؤنثتين^(٦) فيكون للأربعة، أي^(٧) لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

قوله: «وحرف المضارعة مضموم في الرباعي»، سواء كانت حروفه أصلية، كيدحرج، أو فيه زائد، كيكرم، وأصله: يؤكرم^(٨). ويُقَطَّع، ويُقَاتِل.

(١) ط : ثبت.

(٢) ط : وأعد ، ونعد .

(٣) ط : يكرم وتكرم ونكرم .

(٤) م ، ط : الثلاث .

(٥) ط ، د : وللمؤنثين .

(٦) ط : والمؤنثين .

(٧) سقطت من ح ، د ، ط .

(٨) ط : يأكرم ، وهو خطأ إملائي .

وأصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي، لأن الفتح، لخفته، هو الأصل، فكان بالثلاثي: الأصل، أولى، أو لأن الرباعي أقل، فاحتمل الأثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر؛ لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها، وكسرت حروف المضارعة، إلا الياء، لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين، كما يجيء في التصريف، ويكسرون الياء أيضاً، إذا كانت بعدها ياء أخرى.

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفه، حُمِلَ عليه الرباعي المزيد فيه، كيفاعل، ويُفَعِّل^(١) ويُفَعَّل، وبقي غير الرباعي على أصل الفتح لخفته.

(١) سقطت من د، ط.

وأما أهراق^(١) يُهْرِيقُ وأسطاع^(٢) يُسْطِيعُ، فرباعي زيدفيه^(٣) الحرفان، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

(١) أهراق : الهاء زائدة عوضاً عن تحرك العين عند سبويه كما في أسطاع . واللغة المشهورة أراق الماء يريقه، وفيها لغتان :

(أ) هراق الماء : بإبدال همزة أراق هاء والمضارع يُهْرِيقُ وأصل يُهْرِيقُ : يُؤْرِيقُ، كما كان أصل يكرم يؤكرم، فحذفت الهمزة حتى لا تجتمع همزتان في نحو أكرم، فلما أبدلت همزة أراق هاء، بقيت هذه الهاء في المضارع، إذ لا تجتمع همزتان في نحو أهريق، وبقيت التصاريف يُهْرِيقُ هَرَقَ لا تَهَرَّقُ، فهو مُهْرِيقٌ، ومُهْرَاقٌ، والمصدر هراقه، قال امرؤ القيس :

وان شفائي عبة مُهْرَاقه فهل عند رسم دارس من معول
وقال غيره :

فقعدت كالمهريق فضلة مائة في حر هاجرة للمع سراب
ووزن هراق : هَفَعَلَ، ويُهْرِيقُ : يُفْعِلُ وهكذا.

(ب) أهراق : الأصل أراق، وأصل أراق : أروق أو أريق، فإن عينها تحتل أن تكون واواً من راق الشيء يروق، ويحتمل أن تكون ياء؛ لأنَّ الكسائي حكى راق الماء يريق إذا انصبَّ. نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفاً، وزادوا الهاء عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل الحركة إلى الساكن كما في أسطاع ومضارع أهراق يهريق فهو مهريق ومهراق وأهراق لا تهرق يسكون الهاء فيها والمصدر إهراقه : فكنت كمُهْرِيقٍ الذي في سقائه لرقراق آل فوق رابية صلد هذا، ويتعذر وزن أهراق.

[المعنى في تصريف الأفعال ص ٩٦، ٩٧ وإيضاح المفصل ٣٨٨/٢].

(٢) أسطاع - بقطع الهمزة وفتحها - عند سبويه من باب الإفعال، وأصله : أَطْوَعَ، أَعْلَتِ العين بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً، ثم زيدت السين عوضاً من تحرك العين الذي فاتها بسبب نقل فتحها إلى الساكن قبلها. ومضارع أسطاع : يُسْطِيعُ، بضم حرف المضارعة، وقال الفراء : أصلها استطاع بوصل الهمزة، فحذفت التاء، ثم فتحت الهمزة وقطعت شاذاً، فالمضارع عنده يُسْطِيعُ، بفتح حرف المضارعة. ويضعف مذهب الفراء أن اللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع بقيت الهمزة مكسورة. ويتعذر وزن أسطاع على ما هو مذهب سبويه.

[سبويه ٢٤٩/٢، ٣٣٣ بلاق، وإيضاح المفصل ٣٩٠/٢، ومغني عزيمة ٩٥، ٩٤ ومشور الفوائد ص ٤٣].

(٣) أي : الهاء في (أهراق)، والسين في (أسطاع)؛ لأنه بمعنى أطاع، وقالوا : إن السين فيه عوضٌ من حركة العين التي أعلت ألفاً في أطاع، وهمزته للقطع، بخلاف اسطاع، المختصر من استطاع، بحذف التاء. [انظر مشور الفوائد ص ٤٣].

(٤) ط : إنشاء الله.

قوله : «ولا يعرب من الفعل غيره» ، قد تقدم^(١) علته .
 قوله : «إذا لم يتصل به نون التأكيد» ، اعْلَمْ أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد ، فقال جمهورهم : إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة ، ولا إعراب في الوسط ، وأمّا النون فحرفٌ ، ولاحظ له في الإعراب ، فبقي الجزءان مَبْنِيَّين .

فإن قيل : فلما امتزجا فهلاً أعربت الكلمة على النون ، كما يعرب الاسم المؤنث^(٢) على التاء لما رُكِّبَا ، أو : هَلَّا أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله^(٣) ؟

قلت : إمّا لأنّ الاسم أصلٌ في الإعراب والفعل فَرَعٌ عليه ، فروعِي إعراب الاسم بقَدْر ما أمكن ، دون الفعل ، ولا سيما والنون من خواص الأفعال ، فترجَّح جانب الفعلية ، وضعُفت مشابهة الاسم .

وهذا على مذهب البصريين .

وإمّا لأنّ علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورَ علةِ إعراب الاسم ، وأكثر الأفعال مبنية ، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب .

وهذا على مذهب الكوفيين .

هذا ، مع أن للعرب داعياً آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجَّحوا لذلك الداعي موجبَ البناء مع ضعفه ، وهو اشتغال (٢٠٥أ) ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلية للفرق بين المفرد المذكر ، والمجموع المذكر ، والواحد المؤنث ، ففتحوا في الأول ، وضموا في الثاني ، وكسروا في الثالث ، لأجل الفرق .

(١) في م ، د : «قد تقدم علة إعرابه والخلاف فيه» .

(٢) ط : «... الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبَا . . .» .

(٣) م ، ط : ما قبلها .

ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركباً مع التنوين، بناء الفعل مع النون، وأيضاً، لم يكن للتنوين معه امتزاجٌ قويٌّ، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج لم يُعرب على التنوين كما أعربَ على تاء التأنيث.

وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونات^(١) من المضارع، باقٍ على إعرابه، كما أن الاسم مع التنوين معربٌ، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتبلة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً، كما في نحو: غلامي، على مذهب^(٢) المصنف.

وقال بعضهم: المضارع مع النون مبنيٌ للتركيب، إلا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان^(٣)، أو الواو نحو: هل تضربون^(٤)، أو الياء نحو: هل تضربين، لأن الضمائر البارزة تمتع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكين في حكم الثابت، فنحو: يضربن، وتضربن، كيخشون وتحشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق.

فإن قيل: فإذا كانت^(٥) معربة فلمَ لم تعوّض^(٦) النون من الحركة، كما عوّض في نحو: يضربان ويضربون وتضربين، لما اشتغل محل الإعراب. أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر؟

(١) بالتاء، وهي نون النسوة، ونونا التوكيد: الشديدة، والخفيفة. وفي ط: النونان.
(٢) جاء في ارتشاف الضرب لأبي حيان، مخطوط الأحمديّة في حلب رقم ٨٩٩، الورقة ٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب، وأن الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزغشري يذهبون إلى أنه مبني، وأن ابن جني يذهب إلى أنه ليس بمعرب ولا مبني، وأن ابن مالك يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر، مقدرة في الرفع والنصب.

(٣) ط: يضربان.

(٤) ط: يضربون.

(٥) أي صور المضارع المسندة إلى الأحرف المذكورة.

(٦) ط: يعوّض.

قلت : كراهة : لاجتماع النونات ؟

وإنما لم يَدَّر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد ، كما دار على ياء النسب ، وتاء التانيث ، لمشابتها^(١) للتونين ، والإعراب قبل التنوين لا عليه^(٢) ، ولتشابههما تقلب ألفاً في نحو : «لَسَقَعَا...»^(٣) .

قوله : «ولا نون جمع» ، اختلف فيه أيضاً ، فالجمهور على أنَّ الفعل مبنيٌ للحاقها ، قال سيبويه^(٤) : «إِنَّ «يَضْرَبْنَ» شَابَهُ «ضَرَبْنَ» ، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة^(٥) متحركات حملاً على «ضَرَبْنَ» ، جازَ بناؤه ، أيضاً ، حملاً عليه ، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء ، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء ، مع أنَّ هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان ، لمشابتها^(٦) نحو ضربن .

وقال بعضهم : هو معرب لضعف علة البناء ، مقدَّر الإعراب لإلزامهم محله السكون ، ولم يعوِّض النون من الإعراب خوفاً من اجتماع النونين .

[أوجهُ الإعرابِ في الفعل المضارع]

قوله : «وإعرابه رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ»^(٧) ، فالصحيحُ المجرد عن ضمير

(١) في د : لمشابهة النون .

(٢) ط : لا عليها .

(٣) العلق / ١٥ ، ونصّها : «كَلَّا لَئِنْ لَزِمْتَهُ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ» .

(٤) الكتاب ٦ / ١ بولاق = ٢٠ / ١ هارون . وانظر ردَّ ابن الحاجب علي سيبويه في الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١٠ / ٢ .

(٥) د ، ط : أربع .

(٦) ط : لمشابهة .

(٧) انظر إيضاح الزَّجَاجي ص ٨٠ وما بعدها ، ومسائل خلافة للعُكْبَرِي ، المسألة الثامنة ، ص ٨٣ وما بعدها .

«بارز مرفوع للثنائية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمّة» .
«والفتحة والسكون، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو»:
يضر بان، ويضربون، وتضربين، والمعتل بالواو والياء» .
«بالضمة تقديرًا والفتحة لفظًا، والحذف، والمعتل بالألف»:
«بالضمة والفتحة تقديرًا، والحذف» .

قوله . «وإعرابه^(١) رفع ونصب وجزم»، قد مضى علة اختصاصه بالجزم .

قوله: «فالصحيح المجرد... إلى آخره»، تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب؛ لأن الإعراب يختلف في أنواعها، كما يختلف في أنواع الأسماء، فنحنا نحو تبيينه في الأسماء، وبين، ههنا، اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الأسماء، فإنه بين هناك: التقديري، ولم يُبين اللفظي لعدم انحصاره .

قوله: «فالصحيح»، احتراز عن المعتل نحو يغزو، ويرمي، ونحشى، فإنه ليس بالضمّة رفعاً^(٢) والسكون جزماً .

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احتراز عن الملتبس^(٣) بالضمير البارز المرفوع، ثم بين أن ذلك الضمير لا يكون في المضارع إلا في الثنى والمجموع والمخاطب المؤنث، نحو: يضر بان، ويضربون، وتضربين، وإنما احتراز عن هذه الأمثلة الخمسة، لأنها لا تكون بالضمّة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفها، كما يجيء، وإنما قيد الضمير البارز، لأنه لو قال: المجرد عن الضمير، وسكت، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير المستكن^(٤)، نحو: زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب، وأضرب، ونضرب: بالضمّة والفتحة والسكون، وإنما قيد الضمير البارز المرفوع، لأنه لو سكت على

(١) قوله «وإعرابه»: : الواو ساقطة من د ، ط .

(٢) في ط : لفظاً .

(٣) في م ، ط : احتراز عن المشتغل على الضمير .

(٤) د : المستتر .

قوله : المجرد عن ضمير بارز، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو
يَضْرِبُكَ : بالضممة والفتحة والسكون .

قوله : «المتصل به ذلك» أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز^(١) المرفوع ،
وهو الألف ، والواو ، والياء ، في الأمثلة الخمسة : يرتفع بالنون وَيَنْتَصِب وَيَنْجِزُ
بحذفها .

ولما أعرب هذا بالنون ، لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضممة لتناسب
الواو ، وبالفتحة لتناسب الألف ، وبالكسرة لتناسب الياء : لم يكن دوران الإعراب
عليه ، ولم يكن فيه عِلَّةُ البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية ، فجُعِلَ النون بدل الرفع
لمشابهته في الفُتَّة (٢٠٥ب) للواو ، وإنما خصَّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو
والألف^(٢) والياء ، دون نحو : يدعو ويرمي ويخشى ، والقاضي ، وغلامي ، وإن كان
الإعراب في جميعها مقدراً لما منع مع كونها معربة ، ليكون الفعل اللاحق به ذلك
الضمير ، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون ، وذلك لكون ألف «يضربان» ،
مشابهاً لألف «ضاربان» ، وواو «يضرِبون» مشابهاً لواو «ضاربون» ، وإن كان بينهما
فَرْقٌ من حيث إنَّ اللاحق للاسم حرفٌ ، وحِمل الياء في تفعلين على أخويه : الألف
والواو ، في لحاق النون بهما .

ولأنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله ، أعني الواو والياء والألف ؛ لأنَّ
الضمير المرفوع المتصل كالجزء ، وخاصَّةً إذا كان على حرف ، ولا سيما^(٣) إذا كانت تلك
الحروف من حروف المد واللين ، فالكلمة معها : كمنصور ، ومسكين وعمَّار ، وسقوط
النون في الجزم ظاهر ، لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، لأنَّ علامة الرفع لا
تكون في حالة النصب ، إلَّا أن الرفع في الواحد ، زال مع الناصب ، وجاء في موضعه

(١) م : بعد قوله : «المتصل به ذلك» : «يعني بذلك الضمير البارز» .

(٢) ط : والياء والألف .

(٣) م ، د : «وخاصة إذا كان ذلك الحرف» .

الفتح، وفي الأمثلة الخمسة، زال الرفع لا إلى بدل، كما كان البدل في الأسماء الستة؛ لأن حروف العلة يُبدل بعضها ببعض في الإعراب لكونها متولدة من حركات الإعراب القائم بعضها مقام بعض، فصار النصب في الأمثلة الخمسة، إذن، في صورة الجزم، وتحذف هذه النونات الخمس، مع نوني التوكيد. أمّا عند مَنْ قال: الفعل معها مبني، فظاهر، وأمّا عند مَنْ قال بإعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات، فيكون الإعراب مقدراً، كما في: قاضٍ، وتكسر النون بعد الألف غالباً، لأن الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى.

وَقُرِءَ فِي الشَّوَاذِ: «[أ]»^(١) تَعْدَانِي..^(٢)، وتفتح بعد الواو والياء، حملاً على نون الجمع في الاسم، وَنَدَرَ حَذْفُهَا لَا لِلْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ نَظْماً، وَنَثَرًا، قَالَ^(٣):
 ٦٣٠ أبيت أسري وتبيتي تدلّكي جلدك^(٤) بالعنبر والمِسْكِ الدُّكِّي
 قوله: «والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديرًا»، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخِفَتِها، وربما يظهر، في الضرورة: الرفع في الواو والياء، كما يظهر في الاسم جَرُّ الياء ورفعها، قَالَ^(٥):

- (١) الهزمة ساقطة من الأصل، وموجودة في سائر النسخ.
- (٢) الأحقاف / ١٧، بفتح النون الأولى. [شواذ ابن خالويه ص ١٣٩]. وقد سبق تنمة الآية والكلام على قراءتها.
- (٣) لم أعتد إلى قائله.
- الخزانة ٣٣٩/٨ هارون، الخصائص ٣٨٨/١، المحتسب ٢٢/٢، ضرائر الشعر ١١٠، المجمع ٥١/١.
- الشاهد فيه أن النون من الأفعال الخمسة قد يندَرُ حَذْفُهَا لَا لِلْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ نَظْماً وَنَثَرًا. والأصل: تَبَيَّنَ، تدلّكين.
- (٤) م، د: شعرك.
- (٥) لم يُعَرَفْ قَائِلُهُ.
- الخزانة ٣٤٣/٨ هارون، شرح الشافية ١٨٣/٣، شواهد الشافية ٤٠٣/٤، المفصل ٣٨٦، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢، أمالي الزجاجي ٥٤ (ط١)، القاهرة سنة ١٣٢٤هـ)، ضرائر الشعر ص ٤٤؛ وفيه: «فجمع بين ضرورتين. إحداهما إثبات الياء وتحريكها، وكان حقه أن يحذفها، فيقول: كجوار. والثانية أنه صرف مالا ينصرف، وكان الوجه لما أثبت الياء، إجراء لها مجرى الحرف الصحيح، أن يمنع الصرف، فيقول كجوازي».
- وإعراب (ما إن) ما: نافية، إن: زائدة، وقوله: (لا أري) عطف على رأيت، و (في مدتي) متعلقان برأيت.
- وقوله: (كجوازي) في محل نصب مفعول أرى، ومفعول الرؤية البصرية محذوف يدل عليه القابض. أي ما رأيت كجوازي ولا أري كجوار. وجملة (يلعبن) في محل نصب صفة لجوازي. والشاهد فيه: أنه حرك ياء (جوازي) والقياس إسكانها.

٦٣١ [ما إن رأيت ولا أرى^(١) في مدتي] كجوازي يلعبن في الصحراء
ويقدر، لأجل الضرورة كثيراً، نَصَبُ الباء^(٢) والواو، نحو قوله^(٣):

٦٣٢ [فما سَوَّدَتْنِي عامر عن^(٤) وراثته] أبا الله أنْ أَسْمُوْ بِأَمٍ وَلَا أَبٍ
وكذا في الاسم، قال^(٥):

-
- (١) ليس في الأصل، وهو من م.
- (٢) ط : نصب الواو والياء.
- (٣) عامر بن الطفيل (ديوانه ١٠ تحقيق شارل ليل. لندن سنة ١٩١٣م).
- الخزانة ٣٤٣/٨ هارون، ضرائر الشعر ٩٠ وفي ص ٠٩١ «ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر (أسمو) تخفيفاً وإجراء للنصب مجرى الرفع». الخصائص ٣٤٤/٢، شرح شواهد الشافعية ٤٠٤/٤، الفصل ٣٨٤، المغنى ٨٨٧ ط. المبارك، معجم الشواهد ٥٤/١.
- و (سَوَّدَتْنِي) من السيادة، وهي الشرف، وأسمو من السُمُو وهو الارتفاع، وقوله: (عن وراثته) يتعلق الجار والمجرور بسودتي، ومحلها النصب على أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: فما سودتني عامر سيادة حاصلة عن وراثته.
- والشاهد فيه: أنه سَكَنَ واو (أسمو) مع الناصب لأجل الضرورة، والمعنى: إنه وإن كان كريم الأصل، شريف المَختَد، إلا أنه لم يَرِثِ السيادة عن آبائه، وإنما سيادته من نفسه لِحَمَلِها على معالي الأمور.
- (٤) من م، د.
- (٥) رؤية بن العجاج (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).
- الخزانة ٣٤٧/٨ هارون، الأمالي الشجرية ١٠٥/١، الخصائص ٣٠٦/١، و ٢٩١/٢، شواهد الشافعية ٤٠٥/٤ وفيه:
- وضمير (أيدين) للإبل، والقاع: المكان المستوي، والقرق، بفتح القاف، وكسر الراء: الأملس، أو الخشن الذي فيه الحصى، وجوار - بفتح الجيم - جمع جارية، ويتعاطين: يناول بعضهن بعضاً، والورق - بكسر الراء الدراهم.
- شبه حَذَفَ مناسم الإبل للحصى بحذف جوار يلعبن بدراهم، وخص الجوازي؛ لأنهن أخف يداً من النساء.
- الشاهد فيه أن تسكين الباء من (أيدين) ضرورة، والقياس فتحها.

٦٣٣ كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرَقُ
ويقدَّر أيضاً في السَّعة، كثيراً، كقولهم في المثل: «أعط القوس باربها»^(١) وكذا
يُقَدَّر، في الضرورة: رَفَعَ الحرف الصحيح وجَرَّهُ، قال^(٢):

٦٣٤ فاليوم أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحِقِّبٍ إِنْثَمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
وإنما جاز حَذْفُ الواو والياء والألف في الجزم؛ لأنَّ الجازم عندهم، يَحذف الرفع في
الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل، لم يجد في
آخر الكلمة إلاَّ حرف العلة المشابهة^(٣) للحركة فحذفه^(٤)، وقد لا تحذف الأحرف
الثلاثة في الضرورة^(٥)، قال^(٦):

- (١) جمع الأمثال ١٩/٢، رقم المثل ٢٤٤٥؛ وفيه: «أَيِ اسْتَعَيْنَ عَلَى عَمَلِكَ بِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْحَذَقِ فِيهِ، وَيَنْشُدُ:
يَابَارِي الْقُوسَ بَرِيًّا لَسْتَ تُحْسِنُهَا لَا تُفْسِدُهَا وَأَعْطِ الْقُوسَ بَارِبَهَا
(٢) امرؤ القيس (ديوانه ٢٥٨ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف سنة ١٩٥٨م)، والرواية الأخرى:
فاليوم فأشرب، وهي كذلك في ديوانه من رواية المفضل، وفي نوادر أبي زيد ص ١٨٧، ورواية الديوان: (أُسْقَى)
بدل (أشرب). وهو في:

الخزانة ٣٥٠/٨ هارون، والتنبيهات ص ١١٧ (لعلي بن حمزة ضمن كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق
الميمي، دار المعارف سنة ١٩٦٧)؛ وفيه: وإذا رأيت قول الزجاج: ورووا فاليوم أسقى، فإنها يعني أبا
العباس، أي المبرد قال: «وهذا مما اشتهر به من تغييره - يعني المبرد - لروايته».

وهذه الرواية هي رواية الديوان من رواية الأصمعي.
ورسالة الغفران ٣٦٨؛ وفيه: «إذا روي: فاليوم أشرب، فيجوز أن يكون ثم إشارة إلى الضم، لا حكم لها في
الوزن».

«و(الواغل): الداخل في نَسَبٍ ليس له. وهو في كلام أهل البصرة: الطُّفَيْلي، وفي كلام أهل الحجاز: البرقي»
[نوادر أبي زيد ص ١٨٨].

«والمستحقب: المكتسب، وأصله من استحقب: أي وضع في الحقيسة، وهي خُرْجٌ يُرْبَطُ بالسَّرجِ خلف
الراكب». [الخزانة ٣٥٨/٨هـ].

الشاهد فيه أنه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما في (أشرب)، فإن الباء حرفٌ صحيح، وقد حذف
الضمة منه للضرورة.

(٣) د، ط: مشابهة.

(٤) ط: فحذفها.

(٥) في م بعد قوله: «في الضرورة» كما يلي: «فيقدر الجزم كما في قراءة قنبل: «أنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء.

(٦) رؤية، مِنْ رَجَزٍ له. (ملحقات ديوانه ص ١٧٩).

٦٣٥ إذا العجوز^(١) غضبت فَطَلَّقَ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلِّقَ وقال^(٢):

٦٣٦ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي [بِهَا لَا قَتَ لَبُونُ^(٣) بَنِي زِيَادٍ]

= الخزانة ٣٥٩/٨ هارون، الأمالي الشجرية ٨٦/١، المفصل ٣٨٨، إيضاح المفصل ٤٦٠/٢، رسالة الملائكة ٢١٦، النصف ١١٥/٢، المسائل العسكرية ١٣٢، ضرائر الشعر ص ٤٦؛ وفيه:

«فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة على (تَرْضَاهَا) نافية، والواو راو حال، .. فيكون المعنى، إذ ذاك، فطَلَّقَهَا غيرَ مترَضٍّ لها، ويكون قوله: (ولا تَمَلِّقَ) جملة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي (طَلَّقَ). ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرفَ نهي؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من (تَرْضَاهَا). قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٦٠/٢:

المفهوم فيه النهي، فهي في موضع جزم، فقياسه (ولا تَرْضَاهَا) وكان يمكن أن يقول: ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقَ. ويستقيم له الوزن ولكنه فَعَلَ ذلك إمَّا دُهْوَلًا عن وجه الاستقامة، وإمَّا مراعاة للفرار من الرَّحَافِ؛ لأن إثبات هذا الساكن هو بإزاء سَبِينِ مُسْتَفْعِلُنَّ، وحذف سَبِينِ مُسْتَفْعِلُنَّ في مثل ذلك جائز اتفاقًا، وقد حذفت في جميع أجزاء البيت في قوله: (ولا تَرْضَ)، وفي قوله: (تَمَلِّقَ)، فيصير مُسْتَفْعِلُنَّ مفاعِلن وذلك جائز». الشاهد فيه أن حَرَفَ الْعِلَّةِ قد لا يُحذف للجازم في الضرورة.

(١) من الأصل وم.

(٢) قيس بن زهير، قاله فيما شجر بينه، وبين الربيع بن زيادة العبيسي، [الجمَل ٣٧٣، الحُلل ٤١١]. وهو في:

إيضاح الشعر ٥٣/أ، ١٠٢/ب، الخزانة ٣٦١/٨ هارون، سيبويه ١٥/١، ٥٩/٢ بولاق، سر صناعة الإعراب ٨٩/١، الفصول والغايات ١٢٤ (للمعري، ط محمود حسن زناتي، مصر سنة ١٩٣٨م)، الأمالي الشجرية ٨٤/١، ٨٥، ٢١٥، مايجوز للشاعر في الضرورة ٦٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٠٤؛ وفيه: «وهي لغة مشهورة متفق على حكايتها». فَرَدُّ عليه البَطْلِيُّوسِي في الحُلل ص ٤١٢، فقال: «وقول أبي القاسم رحمه الله تعالى: «إنها لغة خطأ». وجاء في كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص ١٧٠ مانصه: «أما الظاهر فيحذف الياء من (يأتيتك) للجزم، فتقول: (ألم يأتك)، قال الله سبحانه: «ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم» [٧١/٩]، والوجه في إثباتها أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح للضرورة، فقدّر الياء قبل الجزم متحركة بالرفع، كأنه (يأتيتك)، كما تقول: (يضرُّك) وهذا هو الأصل، إلّا أن الضمة تستثقل على الياء فتسلب منها، وتسكن في حالة الرفع، كما تقول: (هذا القاضي)، والأصل (القاضي) ففعل به ماذكرنا، ثم أدخل الجزم، فحذف الحركة، وسكنت الياء، كما تقول في الصحيح: (ألم يضرُّك)».

واللَّبُونُ: الإبل ذوات اللبن. والبَاءُ في (بِهَا) زائدة.

الشاهد فيه أن حرف العلة قد لا يحذف للجازم في الضرورة، كما في (ألم يأتيتك)، أو يقال إن حرف العلة قد حذف، والحرف الموجود الآن للإشباع.

(٣) من م.

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما في قوله^(١).

وإنني حيث ما يدني^(٢) الهوى بصري من حيث ماسلكوا أدنو فأنظورُ وقوله^(٣):

ينباع من ذفرى غضوب جصرة [زِيَاْفَة مثل الفنيق^(٤) المَكْدِم] وربما جاء نحو: لم يأتني، في السَّعة.

(١) ابن هرمة (ديوانه ١١٨)، وقد سبق تخريج البيت.

(٢) من م، د.

(٣) عنتره (ديوانه ١٤٨ تحقيق عبد المنعم شلبي، المكتبة التجارية بالقاهرة، بدون تاريخ).

الخزانة ١٢٢/١ هارون، شرح القصائد العشر للبريزي ص ٢٨٨، الخصائص ١٢١/٣، ضرائر الشعر ٣٤، شرح شواهد الشافية ٢٤/٤.

«قال ابن الأعرابي: «ينباع»: يَنْفَعِلُ من: باعَ يَبُوعُ، إذا مرَّ مرَّاً لَيْناً، فيه تَلَوٌ، كقول [السفاح بن بكير اليربوعي]:

يَجْمَعُ حِلْماً، وَأَنَاةً، مَعاً تُمَتَّ يَنْبَاعُ انْبِيعَ الشُّجَاعُ
وأنكر أن يكون الأصل فيه (يَنْبَعُ)...

وقال غيره: هو من نَبَعَ يَنْبَعُ، ثم أشبع الفتحة، فصارت أَلْفَاءً.

[شرح المعلقات العشر ٢٨٨]، وما بين القوسين من الحاشية والدُّفْرَى، بكسر الذال،: الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة الشديدة، والجسرة: الماضية في سيرها، وقيل: الضخمة القوية، والزِيَاْفَة: المتبخرة في مشيها، مبالغة زائفة، من زاف زيفاً - إذا تبختر في مشيه. والفنيق: الفحل المكرم الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته، والمكدم: اسم مفعول قياسه أن يكون من (أكدمه)، لكنهم لم ينقلوا إلا كَدَمَه ثلاثياً من الباب الأول والثاني، قالوا: الكدم: العَضُّ بأدنى القدم، كما يكدم الحمار. الشاهد فيه أن الألف في (يَنْبَاع) تولدت من إشباع الفتحة، والأصل: ينبع.

(٤) من د.

[رَفْعُ المضارع وعامله ، وما يَخْلُصُه للحال أو الاستقبال]

قوله: «ويرتفع إذا تَجَرَّدَ عن الناصب والجازم نحو: يقوم زيد».

هذا ، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مذهبُ القراء^(١)، كالإيلاء إلى ذلك المذهب، ولعل اختيار الفراء لهذا، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقع موقع اسم مرفوع، كما في: زيد يضرب، أي: ضاربٌ، أو مجرور أو منصوب، نحو: مررت برجل يضرب، ورأيت رجلاً يضرب.

ولأننا ارتفع بوقوعه موقع الاسم لأنه يكون، إذن، كالاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع.

وتلك الاعتراضات^(٢) مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، نحو: الذي يضرب^(٣)، وفي نحو: سيقوم وسوف يقوم^(٤)، وفي خبر «كاد» نحو: كاد زيدٌ يقوم، وفي نحو: يقوم الزيدان.

ويمكن الجواب عن نحو: الذي يضرب، ونحو: يقوم الزيدان، بأن يقال: هو واقع موقعه، لأنك تقول: الذي ضاربٌ هو، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدّم عليه، وكذا: قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره

(١) ومذهب جمهور الكوفيين وعامة المتأخرين. ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في أوله. معاني الفراء ٥٣/١، الإنصاف، المسألة ٧٤.

(٢) أي التي وجهت إلى رأى البصريين.

(٣) في م بعد قوله: «الذي يضرب»: «لأن الصلة لا تكون إلا جملة».

(٤) في م، د بعد قوله: «وسوف يقوم»: «لأن حرف التنفيس من خواص الأفعال».

اسماً، غير الإعراب مع تقديره فعلاً، وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم، مع السين، واقعٌ مَوْقِعٌ «قائم»، لا «يقوم» وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: كاد زيد يقوم، بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله^(١):

٦٣٧ فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ [وَمَا كِدْتُ^(٢) آيِباً] وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ
وَلِنِهَا عُدِلَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ^(٣)، لِمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ.

وقال الكسائي^(٤): «عامل الرفع فيه حروف المضارعة، (٢٠٦أ) لأنها دخلت في أول الكلمة فَحَدَّثَ الرفعُ بحدوثها، إِذْ أَصْلُ المضارع إمَّا الماضي وإمَّا المصدر، ولم يكن فيها هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالة عليها، أَوَّلَى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عاملُ النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطاريء المنفصل.

ويتعين المضارع للحالية ب: «الآن» و: «آنفاً»، وما في معناها من الظروف الدالة على الحال، وبلام الابتداء عند الكوفيين، كما^(٥) مرَّ.

(١) تَأَبَّطُ شَرُّاً. الخزانة ٣٧٤/٨ هارون، المُفَصَّل ٢٤٥، ٢٧٠، ابن يعيش ١٣/٧، الإيضاح في شرح المفصل

١٣/٢، الخصائص ٣٩١/١، ضرائر الشعر ٢٦٥.

والمعنى: رجعت إلى هذه القبيلة بعدما كدت ألا أرجع إليها، وكَمْ مِثْلُهَا من القبائل فارقتها، وهي مقفرةٌ من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل.

و(أُبْتُ): رَجَعْتُ. و(فَهْمٌ): اسمُ قبيلةٍ، وهي فَهْمٌ بن عمرو بن قيس بن عيلان.

و(تَصْفُرُ) من صفير الطائر، وهو صوته.

الشاهد فيه أن أصل خبر (كاد) الاسم المفرد: (آيِباً).

(٢) هذا في الأصل، وتتمة البيت من د.

(٣) لأن قياس خبر كاد الفعل.

(٤) معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والإيضاح، المسألة ٧٤، واللُّمَع ص ٢٠٦.

(٥) في م، د: كما ذكرنا، نحو: إنَّ زيدا ليقوم.

وقال بعضهم: يتعين له بنفيه بليس نحو: ليس زيد يقوم وبـ «ما»، نحو: ما يقوم زيد^(١)، أو: ما زيد يقوم، وبـ «إن» نحو: إن يقوم زيد، عند^(٢) المبرد، وقال أبو علي: «إن» لمطلق النفي، و«ما» لنفي^(٣) الحال، وقد مضى الكلام على «ما» في بابها، وسيجيء الكلام على ليس في بابها.

ويتخلّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو أضرب غداً ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتنقوم القيامة، وباقتضائه طلب الفعل، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، والإشفاق؛ لأنَّ طلبَ الحاصل مُحالٌ، وبكونه وعداً، كقولك، واعدأ: أكرمك وأحسن إليك، وبنوياً التأكيد، ولام القسم، إذ الثلاثة توكيدٌ، وهو إنما يليق بما لم يحصل، نحو: والله لأضربُ، على ضعف^(٤)، ولأضربنَّ. وأما الحاصلُ في الحال فإنه، وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصفٌ بالتأكيد، لكن لما كان موجوداً، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع^(٥) على ضعفه وقوته^(٦) لم يؤكّد.

وإذا كان جواب القسم بها، فهو للحال، لظهور «ما» في الحالية، كما مضى في بابها.

(١) في ط: زيداً.

(٢) في المقتضب ١٨٨/٤: «و(ما) في معنى ليس، تنفي ما يكون في الحال وما لم يقع».

وقال في ١/٥٠٠، ٢/٣٦٢: «إن بمعنى ما».

(٣) ذَكَرَ (ما) لنفي الحال في الإيضاح القُصْدِي ١/١١٠، ولم يتعرض لـ «إن»، وكذلك (ما) لنفي الحال في المسائل البغداديات ق ٢٠٤/أ.

[مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية برقم ٤٣؛ وفيه: «اعلم أن (ما) النافية مشبهة بـ(ليس)، وجهه الشبه أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)»...]

وانظر البغداديات وقد طبع الكتاب ص ٥٩٥.

(٤) وَجَهٌ ضَعْفُهُ أَنَّ جواب القسم في مثل ذلك واجب التوكيد عند الجمهور.

(٥) في م، د: الاطلاع.

(٦) في ط: أوقوته.

وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم^(١)، فلذا كانت «إذن» الناصبة علامةً للاستقبال، وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال^(٢)، وينصرف إليه، أيضاً، بلو المصدرية، نحو قوله تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ يُدْعَىٰ لَهُنَّ﴾ . . . ﴿٣﴾ .

وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل، إلا «لو» فإنها موضوعة للشرط في الماضي، ويجب كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولأزم الشيء واقع في زمانه.

ويتخلص، أيضاً بحرف التنفيس، قال سيبويه^(٤) ومن تبعه: وبلا للنفي أيضاً، وقال ابن مالك^(٥)، بل يبقى^(٦) على صلاحيته للحال، وليس ببيد، لقوله تعالى: «وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ»^(٧).

وينصرف المضارع إلى المضي، بلم ولما الجازمة^(٨)، وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع^(٩)، ويبقى المعنى على ما كان، والأول؛ أولى لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم.

وينصرف، أيضاً، إلى المضي بلو، غالباً، وبإذ، وربما، فإنها موضوعان للماضي.

(١) هذا التعميم في «كل جازم» ليس على ظاهره، وسيأتي بعد أسطر أنه يتصرف إلى المضي بعد (لم)، و(لما).

(٢) يأتي تفصيل ذلك في الحديث عن (إذن)، وقد أفاض الرضي هناك.

(٣) القلم/٩، ونماها: «وَدُّوا لَوْ يُدْعَىٰ لَهُنَّ». (٤) ربما يستفاد هذا من قوله في الكتاب ٣٠٦/٢ بولاق: «وتكون (لا) نغياً . . .».

(٥) في د: وقال المالكي.

(٦) التسهيل ص ٤ - ٥.

(٧) هود/٣١، والآية بنماها: «وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذَا لَيْنَ الظَّالِمِينَ» . . .

(٨) . . . و(لو) الشرطية غالباً، و(إذا)، و(ربما)، و(قد) في بعض المواضع. التسهيل ص ٥. وذكر الرضي لما الجازمة احترازاً من لما التي بمعنى حين، فإنها تدخل على الفعل الماضي. وانظر إيضاح الفصل ٢١٧/٢.

(٩) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢١٧/٢، ٢١٨.

نصبُ الفعلِ المضارع

[الأدواتُ الناصبةُ ، استعمالاتُ «أن»]

قوله: «وينصب^(١) بأن، ولن، وإذن، وكى، وبأن مقدرة بعد حتى» «ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو، مثل: أريد أن تحسن إليّ، و: «وَأَنْ تَصُومُوا»^(٢)، والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه، مثل: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن، معناها نفى المستقبل مثل: «فَلَنْ^(٣) أَبْرَحَ»^(٤)، وإذن، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذن تدخل الجنة، وإذا وقعت بعد الواو، والفاء فوجهان، وكى مثل: أسلمت كي أدخل الجنة، ومعناها السبية .

ذكر النواصب^(٥) جملة، ثم ذكر منها ما يعمل مضمرًا، ثم أخذ يُفصل، وهو قوله: «فأن مثل أريد أن تحسن إليّ... إلى آخره».

قوله: «والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة»، اعلم أن «أن» الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو، لا، نحو: عندي أنك قائم، ولولا أنك قائم، سواء كان معمول فعل

(١) ط : ينتصب .

(٢) البقرة/ ١٨٤ ، والآية بتامها: «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» .

(٣) في ط : الفاء من «فلن ساقطة، وهذا تحريف بالآية» .

(٤) يوسف/ ٨٠، ونصها: «فَلَمَّا أَتَيْنَاهَا إِذِهَا خَاصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوَاقِفَ مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» .

(٥) ط : النواصب .

التحقيق نحو: عرفت أنك خارج، وعلمت أنك داخل، أو معمول فعل الشك نحو: شككت في أنك مسلم، وقال سيبويه^(١): إنه يضعف أن يقال: أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل، وقال جارالله^(٢): إنَّ الفعل الذي يدخل على أنَّ المفتوحة، مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في^(٣) التحقيق، وفيه نظر لقوله^(٤):

٦٣٨ وَدِدْتُ وما تغني الودادة أني بما في ضمير الحاجية عالم

وفي نهج البلاغة^(٥): «وَدِدْتُ أَنَّ أَخِي فَلَانًا كَانَ حَاضِرًا»، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان كالمضاد، قال: لأن التمني يدل على توقع^(٦) القيام، و«أن» تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك لأننا لا نسلم أنَّ «أن» دالٌّ على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد، فيصح أن يثبت

(١) الكتاب ٤٨٢/١ بولاق.

(٢) في المَفْصُل ص ٢٩٩: «والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، كقوله تعالى: «ويعلمون أنَّ الله هو الحق المبین»، وقوله تعالى: «أفلا يرون أن لا يرجع». فإن لم يكن كذلك، نحو أطمع وأرجو وأخاف فليدخل على أنَّ الناصبة للفعل، كقوله تعالى: «والذي أطمع أن يغفر لي»...».

(٣) قال ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل» ج ٢ ص ١٩٣: «وكانهم قصدوا إلى المشكلة بين أنَّ والفعل الذي يدخل عليها، وذلك لأنهم لو أدخلوا غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضاد، ألا ترى أنك لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان أنك دالاً على ثبوت مافي خبره وتحقيقه، وأتمنى دالٌّ على توقعه، والشيء الواحد لا يكون متوقعاً حاصلاً، فلذلك لم يدخلوا عليها إلا هذه الأفعال، وما قاربها، فلما ثبت امتناع دخول أفعال الرجاء والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا أن لا يدخلوا أفعال التحقيق إلا على المشددة لتحصل المشكلة بينهما كما حصلت في غيرهما».

(٤) كثير غرة (ديوانه ٣٦/٢ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨ م). هذا البيت شاهدٌ على أن (أنَّ المفتوحة) يجوز أن تقع بعد فعل غير دالٍّ على العلم واليقين - كما في البيت - خلافاً للزمخشري في (مفصله)، فإن وددت بمعنى تمنت. [الخرزانه ٣٨٣/٨]، الحماسة بشرح المرزوقي ١٥٧٠، معجم شواهد العربية ٣٤٢/١.

و (الحاجية) هي غرة محبوبة كثير. و (الودادة) بكسر الواو وفتحها. مثله كثير في نهج البلاغة، ومن ذلك قوله كرم الله وجهه في أهل الكوفة: «لَوَدِدْتُ وَالله أن معاوية صارني بكم صرف الدينار بالدرهم..».

(٥) وَلَوَدِدْتُ أَنَّ الله فرَّق بيني وبينكم وألحقني بمن هو أحقُّ بي منكم، ٢٣٠/١ دار المعرفة، بيروت.

(٦) في ط: توقف.

هذا المؤكد نحو قولك : تحقق أنك قائم ، وأن يُنفَى نحو قولك : لم يثبت أن زيدا قائم ، وأنا شاك في أنه قائم ، ولو كان بين معنى التمني ومعنى «أن» تنافياً ، أو كالتنافي لم يَجْزُ : ليت أنك قائم .

رجعنا إلى المقصود فنقول :

إذا خُفِّفَت «أن» المشددة ، تقاصرت خطاها ، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة ، لا تقول : عجبت من أن (٢٠٦ب) ستخرج^(١) ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق ، كالعلم وما يؤدي معناه ، كالتيين^(٢) ، واليقن والانكشاف ، والظهور ، والنظر الفكري ، والإيجاء ، والنداء ، ونحو ذلك ، أو بعد فعل الظن ، بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم ، فلا تقول : أعجبتني أن ستخرج^(٣) ولا : وددت^(٤) أن ستخرج ، أوجوت أن ستخرج ، كما تقول : ذلك في المثقلة ، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت ، لفظاً ومعنى : «أن» المصدرية ، أمّا لفظاً فظاهر ، وأمّا معنى فلكونها حرفي المصدر ، فأريد الفرق بينهما ، فالزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب ، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة ، لأن التحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق : أنسب وأولى ، فلهذا لم يجيء بعد فعل التحقيق الصرف : أن المصدرية ، وأمّا بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم ، فتجيء المصدرية والمشددة ، والمخففة ، ولم يقنعوا بهذا ، لأن الأولوية لانتفاء الوجوب فنظروا : فإن دخلت المخففة على الاسمية ، كقوله^(٥) :

(١) ط : استخرج .

(٢) ط : كالتيين .

(٣) ط : أن استخرج .

(٤) ط : ودودت .

(٥) الأعشى (ديوانه ٤٥ تحقيق رودلف غاير . ثيناً سنة ١٩٢٧م) ، ورواية البيت في الديوان :

في فنية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الجبل الخزانة ٣٩٠/٨ هارون ، سيبويه ٢٧٢/١ ،

٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، المُفَصَّل ٢٩٨ ، إيضاح المفصل ١٨٩/٢ ، ١٩٢ ، ابن يعيش ٧٤/٨ ، المنصف

١٢٩/٣ ، الخصائص ٤٤١/٢ .

٦٣٩ [في فتيّة كسيوف^(١) الهند قد علموا] أن هالك كُـلْ مَنْ يحفى^(٢) ويتعل

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى :

﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ^(٣) . . .﴾

و: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْنُمُوا^(٤) . . .﴾

لم يحتاجوا إلى فرق آخر، إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية والشرطية وإن دخلت على الفعلية الصرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى :

﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ^(٥)﴾

أي : لم يعلم، إلى قوله :

﴿وَأَنْ لَّيْسَ^(٦) لِلْإِنْسَنِ﴾

وقوله :

﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا^(٧) . . .﴾

أي يتفكروا، إلى قوله :

﴿وَأَنْ عَسَى^(٨) أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ﴾

لم يحتاجوا، أيضاً، إلى فرق آخر؛ لأن «أن» المصدرية لا تدخل على الأفعال غير

= على أن أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شان محذوف، وهالك : خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، والجملة خبرها.

والشاهد فيه : مجيء أن المخففة، وخبرها جملة .

(١) من م ، د .

(٢) ط : يحفى .

(٣) النساء / ١٤٠، والآية بنهاها : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِمْ إِذْ أَنْبَأَهُمْ أَنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُكَفِّرِينَ وَالْمُتَفَكِّهِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

(٤) الجن / ١٦، ونصها : ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْنُمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾

(٥)، (٦) : النجم / من ٣٦ إلى غاية ٣٩ : ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفٍ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ۖ وَالْأَنْزِيلُ وَازِرَّةٌ

وَرَزْرَأَتْ ۖ وَالْإِنْسَانُ لَأَمَّاسَعَى﴾

(٧)، (٨) : الاعراف / ١٨٥، ونصها : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ

يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾

﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾.

قُرئ بالرفع^(١) والنصب، فالرُّفْعُ على أن الحسبان ظن غالب، فلا التباسَ بينهما على هذا، إلّا في مثل هذا الموضع، ويُسمّى النُّحاة الحروف التي بعد «أن» المخففة: حروف التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نُونيَّ أن.

وكما جاز أن يؤوّل الظن، بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير، وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويقوّى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما، أيضاً، المخففة، كقوله^(٢):

٦٤٠ ولا تدفني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت^(٣) أن لا أدوقها
جوز بعضهم^(٤) أن يؤول العلم بالظن مجازاً فيقال: علمت أن يخرج زيد بالنصب، أي ظننت.

(١) المائدة/٧١، ونصها: «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَكُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَعَمُوا وَصَكُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِعْرِهِمْ بِعَمَلِهِمْ غَفُورٌ».

(٢) الرفع قراءة أبي عمرو، وحمة، والكسائي، والنصب قراءة باقي السبعة. حجة القراءات ص ٢٣٣، الحجة لابن خالويه ص ١٣٣.

(٣) أبو معجّن الثَّقَفِي (ديوانه ٨ ط. الأزهار بلا تاريخ).
الخرزانه ٣٩٩/٨ هارون، المغني ٤٦ ط. المبارك، شرح شواهد البغدادي ١٤١/١، محاضرات الأدباء ٣٢٠/١، الأزهريّة ٦١، الأمالي الشجرية ٢٥٣/١.

والبيت شاهد: علي أن (أن) مخففة؛ لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين. واسمها ضمير شأن محذوف، أو ضمير متكلم. وجملة (لا أدوقها): في محل رفع خبرها.

(٤) (الفلاة): الأرض المهلكة التي لا علم بها ولا ماء، والمعنى: أن الفلاة لا يُعرّش فيها كرم، فلا تدفني إلّا بمكان بنيت فيه العنب، حتى أكون قريباً منه، فالتذ بذلك.

(٤) ط: ما ماتت.

(٥) أنظر الخزانة ٣٩٩/٨ هارون.

وجَوَزَ القراء^(١)، وابنُ الأنباري^(٢): وقَوَعَ المصدرية بعد فعلٍ غير مؤول، فيجوز أن يكون قوله^(٣):

٦٤١ فلما رأى أن ثَمَرَ الله ماله وأَثَلَ موجوداً وسدَّ مفاقره من هذا، ويجوز أن تكون مخففة من غير عَوَضٍ، كما حكى المبرد عن البغادزة: علمت أن تخرج بالرفع^(٤)، بلا عَوَضٍ، وذلك شاذ.

فنقول: إن «أن» التي ليست بعد العلم ولا مايؤدّي مؤداه، ولا ما يؤدي معنى القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لاغير، سواء كانت بعد فعل الترقب، كحسبت، وطمعت ورجوت، وأردت، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ...﴾.

و: أعجبتني أن قُمت و: ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا...﴾. أولاً بعد فعل كقوله تعالى:

(١) معاني القرآن ٢٦٥/١، والتسهيل ص ٢٢٩.

(٢) التسهيل ص ٢٢٩. وابن الأنباري «يرد في معظم كتب النحو، وكتب الأخبار على أنه لَقِبُ أَبِي البركات، صاحب الإنصاف، والأرجح أن ذلك غير صحيح، ولعل لقب (أبي بكر بن الأنباري) - تلميذ ثعلب - وصاحب المصنفات - كان سببا في هذا الوهم الذي لحق الرجل في الماضي، وظل يلاحقه حتى هذا العصر، ويرجح أنه الأنباري...».

[الخلاص النحوي د. حلواني ص ٧٦، ٧٧].

(٣) النابتة (ديوانه ١٥٥ ط. أبي الفضل، دار المعارف). قوله: «ثَمَرَ الله ماله»؛ أي كَثْرُهُ وأصلحه. وأَثَلَ موجوداً، أي كَثُرَ إبله. والمفاقر: مكان الفقر وجهته، فيكون جمع مَقْفَر كجعافر جمع جعفر. وجواب (لما) في بيت بعده:

أَكْبَ على فأسٍ يُحْدِ غرابها مَذْكُرةً من المعاول بآسرة وهو في الخزنة ج ٨ ص ٤١٤ هارون.

(٤) انظر المُرَادِي على الألفية ١٨٧/٤.

(٥) الشعراء/ ١٩٧، والآية بتامها: «أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ».

(٦) الأعراف/ ٨٢، ونصها: «وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ تَن قَرِيْبِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْطَلُونَ».

﴿وَلَوْلَا^(١) أَنْ كَتَبَ اللَّهُ^(٢) عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ...﴾.

و: أن تقوم خيرٌ من أن تقعد.

وقد نجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله^(٣):

٦٤٢ أن تقرأن على أسماء وبحكما مِنِّي السلام وأن لا تشعرأ أحدًا
وفي حرف مجاهد^(٤): «لِمَنْ أَرَادَ^(٥) أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ^(٦)»، وذلك إما للحمل^(٧) على
المصدرية أو على المخففة.

والتي بعد الظن إن كان بعدها غير «لا» من حروف العوض فمخففة لا غير، وكذا
إن كانت بعدها «لا» داخلة على غير الفعل. نحو: ظننت أن لا مالَ عندك.

وإن كانت بعدها «لا» داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية.

(١) ط: لو، وهذا تحريفٌ بالآية.

(٢) الحشر/٣، وقامها: «وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ».

(٣) لم أعتد إلى قائله. والبيت في:

الخرابة ٤٢٠/٨ هارون، الخصائص ٣٩٠/١؛ وفيه: «سألت عنه أبا عليٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال: هي مخففة من
الثقيلة، كأنه قال: أنكما تقرأن»، المؤني ١٥٠، الجنى ٢٢٠، رَصَفُ المباني ١١٣، الفصل ٣٨٥، ضرائر الشعر
١٦٣، إيضاح الفصل ٢٣٣/٢، شواهد التوضيح ١٨٠، النصف ٢٧٨/١، ٢٧٩، ابن يعيش ١٥/٧.
(وَأَسَاءَ): من أعلام النساء، ووزنه فَعْلَاء، لا أفعال؛ لأنه من الوُسْم، وهو الحُسن، فهمزته بَدَلٌ من الواو.
(وَوَيْحٌ): كلمة تَرْحُمُ ورافة، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف. وجملة (وبحكما): معترضة.

الشاهد على أن (أن) الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع، إما للحمل على ما المصدرية أو على المخففة.
(٤) مجاهد بن جبير، تابعي، رضي الله عنه، وإمام في التفسير، عرض عليه ابن كثير وابن مَجِيص، توفي ١٠٣هـ،

وقيل غير ذلك. [غاية النهاية ٤١/٢].

(٥) البقرة/٢٣٣، والآية بنهاها: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ
رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ
مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ الْوَالِدُ أَنْ يُضَاعِلَ فَإِنَّهَا بِهَا وَأَنْ يَرْضَى فَإِنَّهَا بِهَا وَلَا تُجَارَّ وَلَا تُجَارَّ عَلَيْهِمْ إِذَا
سَلِمَتْ مَنَاءُ الْيَتِيمِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَلْفَوْا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَاتَعِلُونَ بَصِيرٌ».

هذا، وقد قرأ مجاهد (أَنْ يُتِمَّ) برفع الميم. [شواذ ابن خالويه ص ١٤، البحر ٢١٣/٢]، ونُسبت القراءة لابن
مَجِيص. [الغني ص ٤٦ ط. م، شواهد التوضيح ص ١٨٠]. ولم تَرِدْ القراءة في الْمُخْتَسَب.

(٦) سقطت من م، ط.

(٧) في ط: «وذلك إما للحمل على المخففة، أو للحمل على ما المصدرية...».

قوله : «والتي بعد العلم مخففة لا غير» ، وكذا التي بعد ما يؤدّي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كأمر، ونزل، وأوحى، ونادى، فإن فيها معنى : أَعْلَمَ وقال، معاً، فنقول .

إِنْ وَلِيَهَا فِعْلٌ غَيْر (٢٠٧أ) متصرف، كناديته أن ليس عندنا شيء فهي مفسّرة، أو مخفّفة، وَإِنْ وَلِيَهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ عَوْضٍ : احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسّرة، ولا تحتلّ المخففة لعدم العوض، وذلك كقوله تعالى : ﴿تُودِي أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ﴾ .

بمعنى : أي بُورك، أو بمعنى : بالمباركة، ولو قلنا إن «بُورك» بمعنى الدعاء، فهي مفسّرة لا غير^(١)، وكذا في نحو: أمرته أَنْ قُمْ، وذلك لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً، فكذا صلة المصدرية أيضاً، على الأصح، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل .

وأجاز سيبويه^(٢) كون صلة المصدرية ذلك، على أن يكون معنى : أمرته أَنْ قُمْ، أي أمرته بأن قم أي بالقيام .

- (١) النمل ٨/، والآية بينهما : «فَلَمَّا جَاءَ هَاتُوْدَى أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ» .
(٢) هذا محلّ نظر! فقد جعلها مكى في مشكل إعراب القرآن ١٤٥/٢ مخففة، وأجاز كونها مصدرية، ولم يذكر المفسّرة .

وأما أبو حيان في البحر ٥٥/٧ فقد أجاز أن تكون مفسّرة، وأن تكون المصدرية، إما الثنائية التي تنصب المضارع، و(بورك) صلة لها . والأصل حرف الجر، أي بأن بورك، و(بورك) خبر، وإما المخففة من الثقيلة، فأصلها حرف الجر، و(بورك) فعل دعاء . وانظر [البحر ٤٣٤/٦] . ومنع جار الله المخففة؛ لأنه جعل (بورك) خبراً . [الكشاف ١٣٤/٣] .

قال أستاذنا الأكبر الشيخ محمد عزيمة - رحمه الله تعالى :
«ليس في القرآن آية تتعين (أن) فيها أن تكون تفسيرية لاتتحمل غير ذلك . كذلك : ليس في أمثلة النحويين وشواهدهم مايتعين لأن تكون (أن) فيه تفسيرية لاغير .
وما قاله الرضي في شرح الكافية من أن (أن) التي بعد الدعاء مفسّرة لاغير هو محلّ نظره . [دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول جـ ١ ص ٣٨٣] .

(٣) الكتاب ٤٧٩/١ بولاق .

وقال أبو علي في قوله تعالى :

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ . . ﴾

يجوز أن تكون مصدرية فتكون بدلاً من «ما» أو من الهاء في «به»، أو خبر مبتدأ محذوف أي : هو أن اعبدوا وأن تكون مفسرة^(١).

وفي حكمه : ناديته أن يازيد قم ، لأن الفصل بالنداء كلا فصل ، وكأنَّ الفعل وَلِيَّ «أن» .

وإذا وَلِيَتْ مافيه معنى القول ، وَلِيَّهَا فعل متصرف مُصَدَّر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك : أمرته أن لا يفعل ، وأوحي إليك أن لاتفعل ، فإن كانت مخففة فـ : «لا» للنفي ، ولا يجوز أن تكون للنهي ، لأن المخففة ، كالثقل لا تدخل على الطلبية ، فيرتفع الفعل ، وإن كانت مُفسرة جاز كون «لا» للنفي ، أو للنهي ، فيرتفع الفعل أو ينجزم ، وإن كانت مصدرية ، انتصب الفعل ، أي : أمرته بالأفعل^(٢) ، ولا يجوز أن تكون «لا» نهياً ، فينجزم الفعل إلا عند أبي عليٍّ ، كما تقدَّم^(٣).

فإن وَلِيَتْ مافيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مُصَدَّر بغير «لا» من حروف العوض نحو : أوحي إليك أن ستفعل ، فمخففة أو مفسرة ، وكذا قوله تعالى :

(١) المائدة/١١٧ ، والآية بنماها : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾

(٢) في التبيان ٤٧٦/١ : «ولا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسرة ؛ لأنَّ القول قد صرَّح به ، «و» أي «لاتكون مع التصريح بالقول» .

وأقول : «بخلاف ابن عُصفور الذي أجاز ذلك في كتابه شرح الجمل الصغير ، قال ذلك ابن هشام والزجاج . [المعني ٤٨ ، ٤٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٤٦] . وفي البحر ٤/٦١ : «وما اختاره الزمخشري ، وجوزه غيره من كون (أن) مفسرة ، لا يصح ؛ لأنها جاءت بعد (إلا) ، وكل ما كان بعد (إلا) المستثنى بها ، فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب ، و (أن) التفسيرية لاموضع لها من الإعراب» . [انظر المشكل ١/٢٥٤ ، البيان ١/٣١٠ - ٣١١ ، القرطبي ٦/٣٧٦] .

(٣) في م : «أمرته بالأفعل ، وأوحي إليك بأن لاتفعل» .

(٤) انظر سيبويه ٤٨١/١ بولاق ، وحاشية الصَّبَّان ١١/٣ .

﴿وَنَدَيْتُهُ أَنْ يَتَابَرَهُمَا﴾ ١٠٤: قَدْ صَدَقَتِ الرَّؤْيَا^(١) .
لأنَّ الفصل بالنداء كلا فصل .

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصَّرف، بل وَلِيَهَا اسمية، نحو:
ناديته أَنْ زيدَ في الدار، فهي، أيضاً، مفسَّرة، أو مخففة، ولا يجوز كونها مصدرية،
لوجوب دخولها على الفعل .

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى :
﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ^(٢) فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ . . .

وقوله تعالى :

﴿قُلْ أَرْحَىٰ إِلَى^(٣) . . .

إلى قوله :

﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا^(٤) . . .

وأجاز الأخفش^(٥) أن تنصب «أن» الزائدة .
وجوز الكوفيون^(٦) كون «أن» شرطية بمعنى «إن» المكسورة، كما ذكرنا في قولك :

أما أنت منطلقاً انطلقت، وقالوا في قوله تعالى :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ^(٧) قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ . . .

(١) الصافات ١٠٤، ١٠٥؛ ونصها: ﴿وَنَدَيْتُهُ أَنْ يَتَابَرَهُمَا﴾ قَدْ صَدَقَتِ الرَّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ .

(٢) النساء / ١٤٠، والآية بنهماها: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِذَا كُنَّا أَكْثَرًا إِذَا مَثَلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

(٣، ٤) الجن / من ١ إلى ١٦ .

(٥) مغني اللبيب ص ٥١ . استدلل لذلك بقوله تعالى : «وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله» [٢٤٦/٢]، وقد خَرَجَهَا الجمهورُ على عَدَمِ الزيادة . وانظر ابن عيش ١٣٨/٨، وإيضاح المُفَصَّل ٢٣٠/٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٥٣ .

(٧) المائدة / ٢، والآية بنهماها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا سَعْتَكُمْ إِلَى اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَتْلَ وَلَا آيَاتِ اللَّهِ الْحُرَامَ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

إِنَّ فَتْحَ الْهَمْزَةِ وَكَسْرَهَا بِمَعْنَى ^(١) وَاحِدٍ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيِّونَ ^(٢).
وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ كَوْنِ «أَنْ» الْمَفْتُوحَةِ بِمَعْنَى «إِنْ» الْمَكْسُورَةِ النَّافِيَةِ.
وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى «أَنْ» الْمَوْصُولَةِ مَعْمُولُ مَعْمُولِهَا كَمَا تَقْدَمُ فِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ، وَأَجَازَ
الْفَرَاءَ ^(٣)
ذَلِكَ مُسْتَشْهِدًا بِقَوْلِهِ: ^(٤).

٦٤٣ [رَبِّتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا ^(٥) وَآضَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا]
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا
وقوله ^(٦):

٦٤٤ [هَلَّا سَأَلْتُ وَخُبْرٌ ^(٧) قَوْمٍ عِنْدَهُمْ] وَشَفَاءُ غَيْلٍ جَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي
وَهُمَا نَادِرَانِ، أَوْ نَقُولُ: لَا يَتَعَلَّقُ «بِالْعَصَا» بِ: «أَنْ أُجْلَدَا»، بَلْ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُقَدَّرٌ،

(١) فِي مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢١٩/١: «وَقَتَّحَ «أَنْ» إِنَّمَا هِيَ عَلَّةٌ لِمَا كَانَ وَوَقَعَ؛ وَكَسْرُهَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَمْرِ يُتَنَظَّرُ، قَدْ يَكُونُ، أَوْ لَا يَكُونُ، فَالْوَجْهَانِ حَسَنَانِ عَلَى مَعْنِيهِمَا».

انظر: [إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٤٨٠/١، الْبَيَانُ ٢٨٣/١، مَعَانِي الْفَرَاءِ ٣٠٠/١، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٢٥١/١، الْكَشْفُ ٤٠٥/١، دَرَسَاتُ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ج ١ ص ٤٠٥ وَمَا بَعْدَهَا].

(٢) انظر البحر المحيط ٤٢٢/٣.

(٣) انظر البحر ٣١٨/٢.

(٤) الْعَجَاجُ (مُلْحَقَاتُ دِيَوَانِهِ ٧٦ ط. لَبِيغ).

الْحَزَانَةُ ٤٢٩/٨ هَارُونَ، الْمَنْصَفُ ١٢٩/١، ١٣٠، شَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ١٥٤، ابْنُ يَعِيشَ ١٥١/٩.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْفَرَاءَ قَدْ اسْتَدَلَّ بِالْبَيْتِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَعْمُولِ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ (بِالْعَصَا) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ (أُجْلَدَا)، وَ(أُجْلَدُ) مَعْمُولُ أَنْ.

(٥) لَيْسَ فِي د، ط.

(٦) رُبَيْعَةُ بْنُ مَقْرُومٍ، شَاعِرٌ مُخَضَّرَمٌ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ وَجَلُولَاءَ، وَهُوَ مِنْ شُعْرَاءِ مُضَرَ الْمُعَدُّودِينَ.

الْحَزَانَةُ ٤٣٢/٨، ٤٣٨، ٤٣٩ هَارُونَ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ مَرْجَعًا آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْأَسَازُ هَارُونَ فِي مَعْجَمِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ٣١٩/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ تَقْدَّمَ جَابِرًا عَلَى أَنْ نَادَرُ، أَوْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: تَسْأَلِينَ جَابِرًا.

(٧) لَيْسَ فِي د، ط.

أو متعلق بـ: «أجلد^(١)» مقدراً، وكذا: «جابرأ» منصوب بـ: «تسألين مُقدراً^(٢)».

قوله: «ولن معناها نفي المستقبل»، هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا وليس للدوام والتأييد كما قال بعضهم^(٣).

قال الفراء^(٤) وأصل «لن» و«لم»: «لا» فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر، وقال الخليل^(٥): أصل «لن»: لا أن، قال^(٦):

٦٤٥ يرجي المرء مالا أن يُلاقى وتعرض دون أدناه^(٧) الخطوب
أي: لن يلاقى، وقال سيبويه^(٨): إنه مفرد، إذ لا معنى للمصدرية في «لن» كما كانت
في «أن»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب: عمراً
لن أضرب.

(١) في ط: بالجلد.

(٢) انظر أعراب آخر في الخزانة ٤٢٩/٨ سطر ١٢ وما بعده.

(٣) الزمخشري. انظر الكشف ٤٠/٣، البحر ٣٩٠/٦. لكن الزمخشري. رجع عن التأيد. انظر الكشف ٩٧/٤، والبحر ٢٦٧/٤.

(٤) الجنى الداني ٢٧٢؛ وفيه: «وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع». وانظر إيضاح المفصل ٢١٨/٢، وابن يعيش ١١٢/٨، والفوائد الضيائية ٢٣٩/٢.

(٥) سيبويه ٤٠٧/١ بولاق. والكسائي مع الخليل: مدرسة الكوفة ٢١٥، الخصائص ١٥١/٣، إيضاح الشعر، الورقة ١٦/ب، الجني ٢٧٠، الأشموني ٢١٠/٣، إيضاح المفصل ٢١٨/٢.

(٦) جابر بن رآلن الطائي، شاعر جاهلي.

الخزانة ٤٤٠/٨، المغني ٣٨؛ وروايته «... ما إن لا يراه»، واستشهد بهذا البيت على زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة الاسمية. نوادر أبي زيد ٢٦٤؛ وروايته:

يرجي العبد ما إن لا يلاقى وتعرض دون أبعد خطوب ...

قال أبو الحسن: قوله: (يرجي العبد ما إن لا يلاقى) غلط، والصواب: «ما أن لا يلاقى» وأن زائدة، وهي تزداد في الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة. [انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١٠٧/١، والهمع ١٢٥/١].

الشاهد فيه أن الخليل قال: أصل (لن): لا أن، كما جاءت في البيت، على أصلها، بدليل أن المعنى فيها واحد، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فلما حذفت الهمزة التقى ساكنان: ألف لا، ونون أن فحذفت الألف لدفع التقاء الساكنين، فصار: لن.

(٧) ط: أقرب.

(٨) الكتاب ٤٠٧/١ بولاق، والمثال الذي أورده سيبويه: أما زيداً فلن أضرب.

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً،
إذ هو وضع مستأنف، ولا دليل على قول الفراء.

ونقل المصنف^(١) في «لا» منع تقديم معمولٍ ما بعدها عليها، فلا يجوز: عَمراً لا
أضرب، والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا «ما» كما ذكرنا في
المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «وإذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.
الذي يلوح لي في «إذن» ويغلب في ظني: أن أصله «إذ»، حذفت الجملة المضاف
إليها^(٢)، وعُوِّضَ منها التنوين، لما قُصِدَ جعله صالحاً لجميع الأزمنة^(٣) الثلاثة بعد ما
كان مختصاً بالماضي.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمانٍ فعلٍ مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذي هو
بمعنى مطلق الوقت^(٤)، لحقة لفظه، وجردوه عن^(٥) الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة
الثلاثة، وحذفوا منه^(٦) الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى
زمان الفعل المذكور، دلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك
شخص مثلاً، (٢٠٧ب)، أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إذ تزورني
أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوِّضَ التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في
الأصل لازم الإضافة فهو ككل وبعض، إلّا أنها معربان و«إذ» مبني.

(١) قال: «... تقديم المعمول على (لا) غير سائغ، لا تقول: عَمراً لا يضربُ زيد...» [الإيضاح في شرح المفصل
٢/٢١٨].

(٢) فهي بمعنى حينئذ. [البحر ١٠/٧].

(٣) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ٥٧ وما بعدها دار الآفاق، بيروت ط ٣.

(٤) د: «الذي هو من ظروف الزمان».

(٥) ط: «وجردوه عن معنى الماضي».

(٦) م، د: منها.

فإذن، على ما تقرر، صالح للماضي كقوله^(١):

٦٤٦ إذن لَقَام بنصري [معشر خشنٌ عند^(٢) الحفيظة إن ذو لُوثةٍ لانا]
وللمستقبل نحو: إن جئتني، إذن أكرمك، وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.
وإذن، ههنا هي «إذ» في نحو قولك: حينئذ ويومئذ^(٣)، إلا أنه كُسِرَ ذاله في نحو:
حينئذ، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم، وإذا لم يكن قبله ظرفٌ في
صورة المضاف فكسره نادر، كقوله^(٤):

نهيئك عن طلابك أم عمرو بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحٌ
والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.
والغالب في المبني على الفتح تضمّن معنى الشرط، وهو المعنى بقول سيبويه^(٥): إذن
جزاء، وإنما ضمّن معنى الجزاء لكونه كإذ ما، وحيثما في حذف الجملة المضاف إليها،
فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمّنه معنى الشرط،

(١) قُرَيْط بن أَيْف.

الخزانة ٤٤٥/٨، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٣/١، ٢٥، مجالس ثعلب ٤٠٥/٢؛ وفيه: «الحقيقة» بدل
«الحفيظة»، المغني ٣٠، المثل السائر ١٠٦/٢ [لابن الأثير ط. محمد محي الدين، مصر سنة ١٩٣٩م].
والحفيظة: الغضب. اللوثة: الضعف. ويقصدُ بذِي اللوثة قومه الذين خذلوه، فنصرته مازن.
الشاهد فيه أَنَّ (إذن) تدخل في الماضي.

(٢) من د.

(٣) وليلتئذ، وغدا تئذٍ وعشيئذ، وساعتئذ، وعامئذ،

ولم يقولوا: الآنئذ؛ لأن [الآن] أقرب ما يكون في الحال؛ ولما لم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيها لم يتمكن،
ولذلك نُصِب في كل وجه.

(٤) أبو ذؤيب الهذلي (ديوانه، ضمن شرح أشعار الهذليين ١٧١/١ للسكري ط. عبد الستار فراج، مصر ج ١ -
٢ بلا تاريخ، وج ٣ سنة ١٩٦٥م).

الخزانة ٥٣٩/٦ - ٥٥٠ هارون، ٤٤٩/٨، الجنى الداني ١٨٧، رصف المباني ٣٤٧، ابن يعيش ٣١/٩،
المختص ٥٦/١٤، المُرْتَجَل ١٠؛ وفيه: (بعافية) بدل (بعاقبة). قال ابنُ الحشّاب: «والأصل: وأنت - إذ
نهيئك - صحيحٌ، ثم حُدِفَتِ الجملة، وعُوِّضَ منها التنوين»، [المغني ١١٩، المقتصد ٧٤/١].

الشاهد فيه أن التنوين اللاحق لإذ عوض من الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢ بولاق.

وذلك لأن كلمات الشرط مُبَهَمَةٌ، والإضافة توجد^(١) في المضاف تخصيصاً، لكن لما كانت الجملة المضاف إليها «إِذَا» ثابتة من حيث المعنى ومبدل^(٢) منها التثوين في اللفظ، بخلاف: «إِذَا مَا» و«حَيْثَمَا»: لم يَجْزَم «إِذَا» ما هو جوابه نحو: إِذَا أَكْرَمَكَ، كما جُزِمَتْ إِذَا مَا وَحَيْثَمَا.

وإنما قلنا بكون الغالب في «إِذَا» تضمن معنى الشرط، ولم نقل بجوابه^(٣) فيه، كما أطلق النحاة^(٤)، لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى:

﴿فَعَلْنَهَا إِذَا^(٥) وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾.

وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: لو جئتني، إِذَا، لأكرمك، وفي المستقبل، نحو: إِذَا أَكْرَمَكَ بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي، جاز إجراؤه مجرى «لو» في إدخال اللام في جوابه، كقوله تعالى:

﴿إِذَا لَأَذَقَنَّكَ^(٦) ضِعْفَ الْحَيَاةِ...﴾.

أي: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقنك، وكذا قوله^(٧):

إِذَا لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرٌ خَشَنٌ

وليس اللام حوَابَ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ، كما قال^(٨) بعضهم.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل، جاز دُخُولُ الْفَاءِ فِي جَزَائِهِ^(٩)، كما في جزاء «إِنْ»، قال^(١٠):

(١) د: «والإضافة تمنع عن الإيهام». (٢) ط: ومبدلة.

(٣) م، د: «ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه».

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول، ج ١ ص ٦٤ - ٦٥.

(٥) الشعراء / ٢٠، «قَالَ فَعَلْنَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ». انظر دراسات، القسم الأول، ج ١ ص ٦٤ - ٦٥.

(٦) الإسراء / ٧٥، والآية بتمامها: «إِذَا لَأَذَقَنَّكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا».

(٧) صدر بيت لقرنط، وقد سبق. (٨) الفراء. معاني القرآن ٢٧٤/١.

(٩) ط: في جزائها.

(١٠) النابتة الذبياني (ديوانه ٢١، ٢٢ شرح ابن السكيت ط. د. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨ م).

٦٤٧ ما إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذْنٌ فَلَا رَفْعَ سَوَاطِي إِلَى يَدَيَّ
إِذْنٌ فَعَاقِبَنِي رَبِّي مَعَاقِبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ^(١)
أَيِ إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ فَلَا رَفْعَ^(٢) .

ثم، قد يستعمل بعد «لو» و«إن» تأكيداً لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذي هو عوض
من الفعل، بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط، نحو: لو زرتني إذن
أكرمك^(٣)، وإن جئتني إذن أزرُك، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين
للتوكيد.

ثم، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى، نحو أكرمك إن
أكرمتني، وأكرمك لو أكرمتني: جاز تأخر «إذن» الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط
عن جزائه، نحو: أكرمك إذن، وكذا يتوسط «إذن» بين جزأَيَّ ما هو جزاؤه معنى،
تقول: أنا إذن خارج، وإن كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط إلّا ضرورة قال^(٤):

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرء عند الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ ٨٢
كما يَجِيءُ ذلك، لضعف معنى الشرط في «إذن»، وكذا تقول: والله إذن لأخرجنَّ،
كما تقول: والله إِنْ كَانَ كَذَا لأخرجنَّ.

الحزانة ٤٤٩/٨ هارون، الأزهية ص ٤١ ط ١/ص ٢٥٢ سنة ١٩٨٢، شرح القصائد العشر للتبريزي
٤٦٢، المغني ٣٨، شرح أبيات للبغدادي ٩٥/١.

ومعنى: فلا رَفَعْتُ سَوَاطِي إِلَى يَدَيَّ أَيِ شَلَّتْ.
و(إِنْ) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ توكيد، إلّا أَنَّهُ تَكْفٌ «مَا» عَنِ الْعَمَلِ، كَمَا أَنَّ «مَا» تَكْفٌ «إِنْ» عَنِ الْعَمَلِ، فِي قَوْلِكَ:
إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

الشاهد فِيهِ أَنَّ (إِذْنًا) إِذَا كَانَتْ لِلشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي جَزَائِهَا، كَمَا فِي جَزَاءِ إِنْ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ
أَتَيْتُ بِشَيْءٍ فَلَا رَفْعَ.

فجمله فلا رَفَعْتُ إلخ، جملة دُعائية وقعت جزاءً واقرنت بها يقرن به جزاء الشرط، لما فِي (إِذْنًا) مِنْ مَعْنَى
الشرط، وكذا الحال فِي الْبَيْتِ الثَّانِي.

(١) ط: بالحسدي.

(٢) د: «فادخل الفاء؛ لأنَّ المعنى: إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ تَكْرَهُهُ فَلَا رَفْعَ».

(٣) ط: لأكرمك. (٤) سبق تخريجه.

ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديم ذلك، إمّا في كلام المتكلم بإذن، نحو قولك: إن جئتني إذن أكرمك، قال تعالى: ﴿وَأِنْ كَادُوا^(١) لَيَسْفِرُوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ^(٢) إِلَّا قَلِيلًا﴾ وإما في كلام متكلم آخر، كقولك: إذن أكرمك، وأنا إذن أكرمك، في جواب مَنْ قال: أنا أزورك.

ثم اعلم أنّ «إذن» إذا وليه المضارع، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كإذن، وأن يكون للحال، فلا يتضمن معنى الجزاء، كما تقول لمن يُحَدِّثُكَ بحديث^(٣): إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذ الشرط والجزاء، إمّا في المستقبل أو في الماضي، كما مرّ في باب الظروف المبنية، ولا مدخل للجزاء في الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قلنا في قوله تعالى^(٤): ﴿فَعَلَّهَا إِذْ أَنْزَلْنَاهَا مِنَ الصَّالَاتِ^(٥)﴾.

فلما احتملت «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت^(٦) معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في «إذن»، نُصِبَ المضارع بأنّ المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعني كونها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي علّم الاستقبال.

وقريب من هذا: المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما

(١) الإسراء/٧٦.

(٢) قوله تعالى: ﴿خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ليس في ط.

(٣) ط: تحديث.

(٤) الشعراء/٢٠، وتقدمت قبل قليل.

(٥) د، ط: واحتمل.

يجيء، فإنه لما قُصِدَ النص على كون الفاء للسببية دون العطف: أضمزت^(١) «أن» بعدها، ليتفتي (٢٠٨أ) عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية.

ومثله، أيضاً، أنهم لما قصدوا بالواو معنى «مع»، وبأو معنى «إلا» أو «إلى»: نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأَمِّ النواصب أي «أن» المصدرية: أولى، فيكون معنى المصدرية مُشْعِراً بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلا على الأسماء، وبكُونِ «أو» بمعنى «إلا» أو «إلى» اللتين حقهما الدُخُولُ على الأسماء.

وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلاً جاز إضمارها بعد الاسم^(٢).

وإنما لم يجوز إظهار «أن» بعد «إذن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها، ولم يجوز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدها؛ لأنَّ المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصب كأنه عاملُ النصب، كما أن فاء السببية، وواو الجمعية^(٣) صارتا كالعامليْن في الفعل، فلم يُجْزِ الفصل بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، وإذن، كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل، إلا أن «إذن» لما كان اسماً بخلاف أخواته، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء، دون الفاء والواو.

القَسَم، نحو: إذن والله أكرمك، والدُّعاء نحو: إذن رحمك الله، أكرمك، والنداء نحو: إذن يازيد أكرمك، وذلك لكثرة دَوَرِ هذه الأشياء في الكلام.

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف^(٤) وشبهه، فلا يُقال: إذن عندك يُفصل

(١) ط : أضمزت.

(٢) الذي هو «إذن»، كما ذهب إليه الرضي، وأفاض في تعزيته وإثباته.

(٣) هي التي يسميها النحويون واو المعية. ويُطلق الرضي عليها - أحياناً - واو الصرف، كما هو اصطلاح الكوفيين؛ لأنها تُصَرِّف ما بعدها عن ظاهر العطف الذي هو أصل الواو.

(٤) أجازَه ابنُ عُصْفُور، نحو: إذن غداً أكرمك. [الجنى الداني ص ٣٦٢، المغني ٣١]. ومن محفوظي قولِ حسان

ابن ثابت:

الأمر، ولا بالحال نحو: إذن قائماً أضربك؛ لأنَّ الظرف والحال، إذن، يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة «أن»، ولا يقدم على الموصول، ما في حيز الصلة، بخلاف القسم والدعاء والنداء.

ولإنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط «إذن» بل يتصدر، لأنَّ نصب الفعل، على ما قلنا، لغرض التنقيص على معنى الشرط في «إذن» والشرط مرتبته الصدر^(١)، فإذا توسطت^(٢) كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمة تقول: والله إن أتيتني لأضربنك، فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعف معنى الشرط، لم يُرَاعَ ذلك بنصب الفعل بعده.

فحصل مما تقدم: أنَّ شرط وجوب انتصاب الفعل في الأفصح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تَصَدُّرُهُ^(٣)، وذلك إذا كان جواباً، وأنَّ يَلِيَهُ الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء، وألاً يكون الفعل حالاً، وأما إذا تصدر من وجهٍ دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى:

﴿وَإِذَا^(٤) لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ﴾.

إِلَّا قَلِيلًا^(٥)، وكقولك، تأتيني إذن أكرمك، جاز^(٦) لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك أنك عطفت جملةً مستقلة على جملةٍ مستقلة، فَمِنْ حيث كَوْنُ «إذن» في أول جملة

= إذن - والله - ترميهم بحرب تُشِيبُ الطفلَ من قبل المشيب

فانت ترى أنَّ الشاعر فصل بين (إذن) وفعلها بالقسم (والله) وأبقي على عملها وهو النصب.

(١) د، ط: المصدر.

(٢) ط: توسط.

(٣) ط: تصديره.

(٤) الإسراء/٧٦، ونصها: «وَرَأَى كَادُوا لَيْسْتَ بِرَبِّكَ مِنْ الْأَرْضِ يُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا».

(٥) قوله تعالى: «إِلَّا قَلِيلًا» ليس في ط.

(٦) هذا جواب (أما)، وحقه أن يرتبط بالفاء، ويقع مثل هذا كثيراً لدى الرضي، ويشفع له ما جاء في حذف الفاء في جواب أما من أحاديث شريفة.

انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٣٦ ط. عالم الكتب، بيروت.

مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كَوْنُ ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يُقرأ: «وإذن لا يلبثوا»^(١).. «إلا في الشاذ»^(٢) لأنه غير متصدر في الظاهر.

ثم اعلم أنَّ الفعل المنصوب المقدر بالمصدر^(٣)، مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، فمعنى، إذن أكرمك: إذن إكرامك حاصل، أو واجب، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل، لما التزم فيه حذف «أن» التي بسببها تهيأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أبرز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل، وكذا القول في المنصوب بعد الفاء، على ما يجيء.

وأما قولهم تسمع بالمُعَيَّدي خيرٌ من أن تراه، فشاذٌ.

وإنما ارتكب ادعاء أن «إذن» زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها، لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في «إذ» فإن معنى: إن جئتني إذن أكرمك: في وقت المجيء إكرامك، وكذا: لو زرتني إذن أكرمك، ولا سيما في قوله تعالى:

﴿فَعَلْنَاهَا إِذَا وَانْأَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤).

(١) الإسراء/ من ٧٦.

(٢) تُنسَبُ القراءة إلى أبيّ، وكذا هي في مُصْحَف عبد الله بن مسعود.

[شواذ ابن خالويه ص ٧٧، البحر ٦/ ٦٦]، ولم ترد في المحتسب.

وأقول: لا يقتصر الأمر على المقرئين، بل يتعداهم إلى الأعراب الفصحاء. انظر سيبويه ١/ ٤١١ بولاق.

(٣) أي الواقع بعد «إذن»، كما ارتضى أنه منصوب بـ«أن» مقدرة.

(٤) الفأخر/ رقم ١٢٤ ص ٦٥؛ وفيه: «قولهم: تسمع بالمُعَيَّدي لا أن تراه» أوّل مَنْ قال ذلك: المنذر بن ماء السماء... .

وفي مجمع الأمثال ١/ ١٢٩ رقم ٦٥٥: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خيرٌ من أن تراه»، ويروى «لأن تسمع بالمعدي خير»، و«أن تسمع»، ويروى «تسمع بالمعدي لا أن تراه» والمختار «أن تسمع».

(٥) الشعراء/ ٢٠، وتقدمت قريباً.

وقولهم : إذن أظنك كاذباً، بالرفع، فإنها مُتَمَحِّضَةٌ للزمان ولا شرطية فيها، وَقَلْبُ نونها أَلِفاً في الوقف يُرَجِّح جانبَ الاسمِية فيها.

ونُقِلَ عن المازني^(١) أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفاً كإن، وأجاز المبرد^(٢) الوجهين، وقال الفراء إذ أعملتها فاكْتُبْها بالألف وإذا أَلْغَيْتْها فاكْتُبْها بالنون، لِثَلَاثٍ تلتبس بإذا الزمانية، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها.

وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء، يُقَوِّي كونها غير ناصبة بنفسها، كأن، ولن، إذ لا يُفَصِّل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله.

وأما قولهم في الشرط: إن زيدا تضرب، فهو عند البصريين بفعلٍ مقدر، كما يجيء بَعْدُ، وأما قوله^(٣):

٦٤٨ فلا تَلَحْني فيها [فإن بحبها]^(٤) أخاك مصابُ القلب [جَم بِلابِلُهُ فلقوة شبه «إن» بالفعل.

هذا، ومذهب سيبويه، ورواه عن الخليل^(٥): أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه: ويروى^(٦) عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة^(٧)، وَضَعْفُهُ

(١) الجنى الداني ص ٣٦٥ - ٣٦٦ ط. العراق.

(٢) قال المبرد: أشتبه أن أكوي يَد مَنْ يكتب «إذن» بالألف!! الجنى ٣٦٦.

(٣) لم أعتد إلى قائله، وهو في:

الخرائفة ٤٥٢/٨ هارون، سيبويه ٢٨٠/١ بولاق، المغني ٩٠٩ ط. م «ولحاء، يلحاء، ويلحوه لحياً ولحواً: لأنه وَعَدْلُهُ. والجَم: الكثير. والبلابل: جمع بليلة، بالفتح - شدة الهم والوساوس.

ينهى صاحبه أن يلومه في حبها، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه، فلا جدوى من اللوم.

والشاهد فيه رفع (مصاب) على خبر إن، مع إلغاء الجار والمجرور؛ لأنه من صلة الخبر وقامه. وبعض النحاة يمنع تقديم معمول خبر إن على اسمها. والوجه خلافه؛ لأنه يجوز تقديمه في (ما) الحجازية، وهذه - أي إن - أقوى؛ بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها، وامتناعه في (ما)». .

[سيبويه ١٣٣/٢ هارون هامش ١]

(٥) الكتاب ٤١٢/١ بولاق.

(٤) هذا في الأصل، وم، وط، والتكملة من د.

(٧) ط : «مقدراً».

(٦) الجنى الداني ٣٦٣.

(٢٠٨ب) سيبويه بأنه، لو كان «أن» مقدراً، لجاز تقديره في : زيد «إذن» أكرمه، كما جاز في : إذن أكرم زيدا إذ المعنى لا يتغير، ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا.

وقال بعض الكوفيين : أنه اسم منون، ويروى، أيضاً عن الخليل^(١)، أن أصله إذ أن فركبا، كما قال في «لن» أصله : لا أن، ووجهه أن يقال : تغير المعنى بتغير اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال.

وإنما قلنا قَبْلُ : إنَّ النصبَ مع حصول الشرائط أفصحُ ؛ لأنَّ سيبويه^(٢) قال : «وزعم عيسى بنُ^(٣) عُمَرَ أنَّ ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذلك في الجواب بالرفع، فأخبرت يونس^(٤) بذلك فقال : لا يتعذر ذا، ولم يكن يروي غير ما سمع»، هذا كلام سيبويه.

قوله : «إذا لم يعتمد مابعدُها على ما قبلُها»، يعني بالاعتماد : أن يكونَ مابعدُها من تمام ما قبلُها، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يكون مابعدُها خبراً لما قبلُها، نحو : أنا إذن أكرمُك، وإني إذن أكرمُك، وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلُها، قال^(٥) :

(١) الجنى ٣٦٣.

(٢) الكتاب ٤١٢/١ بولاق.

(٣) أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق؛ وروى عنه الأصمعي والخليل، وكان صاحبَ غريب. له : الجامع، والإكمال. توفي سنة ١٤٩هـ.

[البُلغة ١٨٠، الإنباه ٢٧٤/٢، البُغية ٢٣٧/٢].

(٤) يونس بن حبيب الضُّبي، أبو عبد الرحمن، بارعٌ في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه. له : معاني القرآن، النوادر، الأمثال، اللغات، القياس في النحو. توفي سنة ١٨٢هـ.

[البُغية ٣٦٥/٢، وفيات الأعيان ٧/٢٤٤ - ٢٤٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٠/٢].

(٥) لم أعتد إلى قائله.

الحزنة ٤٥٦/٨، ٤٦٢ هارون، المغني ٣١؛ وفيه : «فأما قوله : لا تتركني... البيت، فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي إني لا أقدرُ على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت : «إذن يا عبد الله» قلت : أكرمُك - بالرفع - للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابنُ عُصفور الفصل بالظرف، وابنُ بابشاذ الفصلُ بالنداء وبالنداء، والكسائي =

٦٤٩ لا تتركني^(١) فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا^(٢)
بتأويل أن الخبر هو: إذن أهلك، لا: «أهلك» وحده فتكون «إذن» مصدرة، كما
تقول: زيد لن يقوم.

قال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر «إن» محذوفاً، أي: إني أذل، أو: لا أحتمل
ثم ابتداء وقال: إذن أهلك، قال: والوجه رفع أهلك، وجعل «أو» بمعنى «إلا».

الموضع الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبل «إذن»، نحو: إن تأتني إذن
أكرمك، وقول الشاعر: ^(٣)

٦٥٠ ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب
يجوز، على مذهب الكسائي: أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكون «لا» فيه للنهي،
لا أنه جواب الأمر، و«يرد» مجزوماً، لا منصوباً، بكونه جواباً للنهي، كما هو مذهبه

== وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع، ولو قيل لك
(أحبك) فقلت: (إذن أظنك صادقاً) رفعت؛ لأنه حال،

[معاني الفراء ٢٧٤/١، و٣٣٨/٢، الإنصاف، المسألة ٢٢، ابن يعيش ٧/٧، العيني ٣٨٣/٤، الإيضاح
في شرح المفصل ٢٠٨/١].

الشاهد في قوله: (أهلك) فإن الفعل جاء منصوباً بـ(إذن) مع كونه خبراً عما قبلها، بتأويل أن الخبر هو مجموع
[إذن أهلك]، لا (أهلك) وحده، فتكون (إذن) مصدرة..

[الخرائفة ٤٥٦/٨ هارون].

(١) د، ط: لا تجعلني.

(٢) ط: أطير.

(٣) عبد الله بن عَنَمَة.

المفضلية ١١٥ ص ٣٨٢ - ٣٨٣؛ وفيه: (فازجر بدل (أزجر) والأصمعية ٨٦ ص ٢٢٨؛ وفيه: فازجر
والخرائفة ٤٦٢/٨ هارون، وسيبويه ١١/١ بولاق؛ وقد استشهد به على نصب ما بعده (إذن) لأنها مبتدأة،
والمقتضب ١٠/٢ الطبعة الأخيرة؛ وفيه: (لا تترع سويته) بدل (لا يرتع بروضتنا).

و(مكروب): شديد القتل. و(قيد العير مكروب): أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو. يقول: انته عنا، وازجر
نفسك عن التعرض لنا، وإلا رددناك مضيقاً عليك.

وقوله: (لا يرتع): جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي، أو بَدَل.

الشاهد فيه أنه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون (لا يرتع) مجزوماً بكون (لا) فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر.

في نحو قولك: لا تكفر تدخل النار، أي: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى: لا يرتع إن يرتع يُردّ.

وعند غيره، يُردّ، منصوب، وإذن، منقطع عما قبله، مُصدّر، كأن المخاطب قال: لا أزجره^(١)، فأجاب بقوله: إذن يُردّ.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، والله إذن لأخرجنّ، وقوله^(٢):
٦٥١ لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها
ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمداً على ما قبلها، بالاستقراء،
بَلَى، تقع متوسطة في غير هذه المواضع، نحو: يقتل إذن زيدٌ عمراً، وَلَبِئْسَ الرجلُ
إذن زيدٌ، ونحوه.

ويجوز في نحو قولك: إن تأتي آتاك وإذن أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم وهو
الأقوى، يعطف الفعل على المجزوم، والنصب على الاستثنا، وعطف إذن مع
الفعل، وهما كالجملتين الشرطية، كما ذكرنا، على الجملة الشرطية، والرفع على إضمار
المبتدأ بعد «إذن»، أي: إذن أنا أكرمك.

(١) د، ط: لا تزجره.

(٢) كُثِرَ عَرَّةٌ (ديوانه ٧٨ بعناية هنري بيرس. الجزائر سنة ١٩٢٨م)، من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان.
الخزاعة ٤٧٣/٨، سيبويه ٤١٢/١ بولاق، المغني ص ٣٠، وقد جعل ابن هشام (إذن) جواباً للشرط مع أن
المتقدم هو القسم.

الجمل ١٩٥ [ط. جديدة]، الحلل ٢٦٦، الإيضاح في شرح الفصل ٢/٢٦٣، ٢٦٤، المجمع ٧/٢.

الشاهد فيه أن (إذن) لا تعمل في المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها.

ف(إذن) مهملة لعدم التصدر، ولا أقيلها (مرفوع، وهو جواب القسم المذكور في بيت قبله، وهو:

حلفتُ بِرَبِّ الرّاقصاتِ إلى مِنى
يَقُولُ الفَيافي نَصُّها وزمِيلُها. واللام في (لئن) هي اللام
الموطئة؛ لأنها وطأت أن الجواب للقسم المذكور، جَرَّياً على المألوف المشهور في اجتماع الشرط والقسم، أن يكون
الجواب للسابق منها، وجواب المؤخر محذوف لسدّ المذكور مسدّ.

[استعمالات (كي)]

قوله : «وكي، مثل : أسلمت كي أدخل اللجنة ومعناها السببية»، اعلم أن مذهب الأخفش^(١) : أن «كي» في جميع استعمالاتها حرف جر. وانتصاب الفعل بعدها بتقدير «أن»، وقد تظهر، كما حكى الكوفيون^(٢) عن العرب : لكي أن أكرمك، قال^(٣) :

٦٥٢ فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعاً

(١) الجنى ٢٦٤، والمغني ٢٤٢.

(٢) الإنصاف، المسألة ٧٨.

(٣) جميل بن مَعمر العُدري (ديوانه ١٢٥) جمع وتحقيق د. حسين نصار، القاهرة)، ورواية الديوان :
فقال : أكل الناس أصبحت مانحاً * لسانك هذا كي تغر وتخدعاً. وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهد فيه حينئذ.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «... فالرواية التي احتجوا بها محرقة في موضع الاستشهاد نفسه، وإذا لا صحة للقاعدة المزعومة، فالواجب تحرير الشاهد، والتوثق من ضبطه في مظانه السليمة قبل البناء عليه». [الموجز ص ٦-٧].

ونسب ابن عصفور البيت لحسان، وليس في ديوانه؛ قال في ضرائر الشعر ص ٦٠ : «فإن فيه ناصبة، لا زائدة أظهرت للضرورة؛ لأن (كيما) إذا لم تدخل عليها اللام، كان الفعل بعدها منتصباً بإضمار (أن) ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلام».

والبيت في : الخزانة ٤٨١/٨ هارون، المغني ٢٤٢، والمفصل ٣٢٥، ابن يعيش ١٤/٩ - ١٦،

والمنايح المعطي، وتغر وتخدع : من قبيل واحد.

و(أكل) : الهمزة للاستفهام. (كل) : مفعول به أول لـ (مانحاً)،

و(لسانك) مفعول ثانٍ لـ (مانحاً).

وقوله : (كيما) : كي : حرف مصدري، و(ما) زائدة، لا مصدرية ولا كافة - كما زعم العيني - و(أن) : حرف مصدري ونصب. و(تغر) : فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير المخاطب. وتخدعاً : عطف على (تغر) والألف للإطلاق.

والشاهد فيه : ظهور أن بعد كي وذلك شاذ؛ لأن فيه جمعاً بين النائب والمنوب عنه، وذلك لأن (كي) إذا لم تقترن باللام تنصب المضارع بإضمار أن، فلا يجوز إظهار أن بعدها؛ لأنه في قوة تكريرها، وأصح الأقوال فيها في مثل هذه الحال أن تلغى، ويكون العمل لـ «أن» بعدها. [عن الفضل في شرح الفصل ص ٣٢٥]

وقال^(١) :

٦٥٣ أردت لكيما أن تطير بقبرتي * فتركها سناً ببيداء بلقع
ويتعذر^(٢) لتقدم اللام عليها في نحو: ﴿لِكَيْلَا^(٣) تَأْسُوا﴾، وتأخره عنها في
نحو قوله^(٤) :

٦٥٤ كي لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ ما * وَعَدْتَنِي [غير^(٥) مُخْتَلَس]

بأن كي ، المتأخرة في الأول ، بدل من اللام المتقدمة ، واللام المتأخرة في الثاني بدل
من كي ، المتقدمة ، وقد يبدل الحرف من مثله ، الموافق له في المعنى ، قال^(٦) :

(١) لم يعرف قائله . قال البغدادى : «وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي ، ولم يعرف قائله» . الخزانة ٨/ ٤٨٤
هارون .

رصف المباني ٢١٦ ، الإنصاف ، المسألة ٨٠ ، معاني الفراء ٢٦٢/١ ، ضرائر الشعر ٦٠ ؛ وفيه : «ولا يجوز إدخال
ناصب على ناصب» ، المغنى ص ٢٤٢ ؛ وفيه : فكي إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن . و
(الشن) : القرية البالية ، و (بَلَقَعَ) : مُفْقِرَة .

قال الأستاذ سعيد الأفغاني : «[لا يحتج بكلام مجهول القائل] . . . عرفت أن الشاهد على اجتماع (كي) ، و(أن)
مجهول القائل ، وبذلك حبطت القاعدة . . . » [الموجز ص ٦] .

(٢) ط : ويعتذر .

(٣) الحديد/ ٢٣ ، والآية بتماها :

﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾

(٤) ابن قيس الرقيات . (ديوانه ١٦٠ تحقيق محمد نجم ، بيروت سنة ١٣٧٨هـ) .

الخزانة ٨/ ٤٨٨ هارون ، العيني ٤/ ٣٧٩ ، الهمع ١/ ٥٣ . والبيت من بحر المديد ؛ وفيه الحذف والخبث . [انظر
الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٥١ - ٥٢ تحقيق المرحوم أستاذنا عمر يحيى ، وأستاذنا د .
قباوة ط ٣ دار الفكر بدمشق سنة ١٩٧٩م] .

الشاهد فيه أن الأخفش يعتذر لتقدم اللام على كي في (لكيما) وتأخرها عنها في (كي لتقضي) أن التأخر بدل
من المتقدم .

(٥) من د .

(٦) زهير بن أبي سلمى .

شعر زهير ص ١٦٨ . صنعة الأعلم ؛ وفيه : (وَأَنِّي) بدل (فَتَمُّ) ، وشعر زهير ص ٢٠٧ صنعة ثعلب ؛ وروايته

كروايتنا ، والخزانة ٨/ ٤٩١ هارون ، والمغني ١٥٩ ؛ وفيه : (أَمْسِيْتُ أَمْسِيْتُ) بدل (أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ) ،

٦٥٥ [أراني إذا ما بُتُّ^(١) بُتٌ على هوى] فثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا
أبدل «ثم» من الفاء، عند بعضهم.^(٢)

وعند الخليل^(٣) أن الناصب مضمَر بعدها^(٤)، بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب
سوى «أن».

ومذهب الكوفيين^(٥)، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن» ويعتذرون
في نحو؛ كيما^(٦) أن تَغُرَّ، بأنَّ «أن» زائدة، أو بدل من كي، وفي : كي لَتَقْضِي^(٧)،
بزيادة اللام، كما في : ﴿رَدِفَ لَكُمْ^(٨)﴾ . . . وفي : كيما^(٩) بأن الفعل المنصوب بكي،

== وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/ ٢٤٢ - ٢٤٤، والأماشي الشجرية ٢/ ٣٢٦، ورصف المباني ٢٧٥.
وقوله : «بُتُّ على هوى» أي : لي حاجة لا تنقضي أبداً؛ لأنَّ الإنسان مادام حياً، فلا بد من أن يهوى شيئاً،
ويحتاج إليه.

والغادي : الذاهب غدوة. ومحموله في بيت بعده :
[إلى حفرة، أهدى إليها، مُقِيمَةً * يَحْتُ إليها سائق، من ورائها]؛ أي أصبح غادياً إلى حفرة؛ أي :
الموت سبيل كُلِّ نفسٍ.

(١) ليس في ط .
(٢) قال أبو سعيد السيرافي : «والوجه في البيت : فثُمَّ؛ أي في ذلك المكان؛ لأنَّ العربية لا تحتمل الجمع بين حرفي
عطف».

[شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٧ هامش (٥)].

وانظر المغنى ص ١٥٨.

الشاهد فيه أن الحرف قد يُبدل من مثله الموافق له في المعنى، فإنَّ ثُمَّ يبدل من الفاء. وذهب ابنُ جني واتباعه ابنُ
هشام وابنُ عُصفور إلى أنَّ الفاء زائدة. [الخرابة ٨/ ٤٩١ هـ].

(٣) الجمع ٢/ ٥.

(٤) أي بعد (كي).

(٥) الجمع ٢/ ٥.

(٦) انظر الإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٢٢٠.

(٧) في بيت ابن قيس الرُّقَبَات، المتقدم قبل قليل.

(٨) النمل / ٧٢، ونصُّها :

﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .

(٩) يعني في السؤال عن علة الشيء، وإلهاء للسكت.

مقدّر، و «ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل^(١) : جئتُك، فتقول : كيّمه، أي كي أفعل ماذا.

وفي اعتذارهم هذا مخالفةٌ لعدة أصول : أحدها : حَذْفُ الصلة وإبقاء معمولها^(٢)، والثاني : نَصْبُ «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدّر، ولا تنصب^(٣) إلّا مقدّمة عليه، ولهم أن يقولوا : المقدّر كالمعدوم، إلّا أنّ «كي» يكون، إذن، متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في : له، وبمه، فإنّ الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط «ما بهذا» الوجه عن التصدير اللفظي .

والثالث : حَذْفُ أَلِف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له في كلامهم^(٤) .

وعند البصريين : كي قد تكون ناصبة بنفسها كأنّ، وجارة مضمراً بعدها «أن»، فإذا تقدمها اللام نحو : لكيلا^(٥) تأسّوا، فهي ناصبة لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو (٢٠٩ أ) مستفاد من اللام وإذا جاء بعدها «أنّ»، فهي، إذن، جارة لا غير^(٦) بمعنى لام التعليل، وهكذا في «كيّمه» ولا تجر الاسم الصريح إلّا في «كيّمه»^(٧)، وفي غير هذه المواضع، نحو : جئتُك كي تكرمني، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل^(٨)، وأن تكون جارة كاللام مضمراً بعدها «أن» .

(١) في د، ط : كأنه قيل لك .

(٢) الصلة هي الفعل المقدّر، ومعمولها هو اسم الاستفهام المتصل به «كي» .

(٣) ط : ولا تنصب .

(٤) م : في الكلام .

(٥) من الآية ٢٣ / الحديد :

وتقدّمت قريباً .

(٦) انظر الجني الداني ص ١١٥ .

(٧) الجني ٢٦١، والإنصاف، المسألة ٨١، وظاهرة الشذوذ ٢٢٠ .

(٨) المعروف في مثل ذلك أن تكون ناصبة بنفسها، فتكون لام التعليل مقدرة قبلها قياساً .

واللام في : كي لِتَقْضِيَنِ، زائدة عندهم أيضاً، أو بَدَلُ من «كي» الجارة، و «أَنْ» عندهم في : لكِمْ أَنْ .. بدل من «كي»، لأن «كي» بعد اللام بمعنى «أَنْ» كما مرَّ.

ولا يتقدم على «كي» معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال : جئتُك كي^(١) زیداً تضرب، لأنها إمَّا جارة أو ناصبة، ولا يتقدم عليها^(٢) معمول ما بعدهما، وأجاز الكِسَائِيُّ تقديمَ معمول^(٣) منصوب «كي» عليها.

وأما قول الشاعر^(٤) :

٦٥٦ إذا أنت لم تنفع فضرُّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفع

برفع يضر ... ، ف قيل : «ما» كافة، وقيل، مصدرية وكي جارة، أي لمضرته ومنفعته .

وجوز المبرد^(٥) والكوفيون^(٦) نصب المضارع بعد «كما» على أنها بمعنى «كيما» والياء محذوفة وأنشدوا^(٨) :

٦٥٧ لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

(١) في ط : جئتُك زیداً لي تضرب.

(٢) أي على النوعين.

(٣) الهمع ٥/٢ .

(٤) سقطت من م ، ط .

(٥) هو قيس بن الخطيم (زيادات ديوانه ٨٠)، ويُعزى إلى النابتة الجعدي (ذيل ديوانه ٢٤٦)، وعزاه البحري في

الحماسة ٢١٣ إلى عبدالله بن معاوية [نقله وضبطه لويس شيخو، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت سنة

١٩٦٧م].

وقيل للنابتة الذبياني، ولم أعر عليه في ديوانه.

الخرانة ٤٩٨/٨، المغني ٢٤١، معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤، الهمع ٥/٢ .

الشاهد فيه أن (يضرُّ) بالرفع، و (ما) كافة، وقيل مصدرية، و (كي) جارة؛ أي : لمضرته ومنفعته .

(٦) الهمع ٦/٢ .

(٧) منهم ابن سعدان (الخرانة ٥٠١/٨)، وانظر الهمع ٦/٢ .

(٨) رؤية بن العجاج (ملحقات ديوانه ١٨٣) .

والشهور في الاستعمال ما أورده سيويه ٤٥٩/١ بولاق؛ وهو : لا تشتم الناس كما لا تشتم

وقيل : بل الناصب^(١) : «ما» تشبيهاً لها بأن ، والكاف للتشبيه ، والبصريون يمنعون^(٢) ذلك وينشدون :

لا تظلم الناس كما لا تظلم
بالتوحيد^(٣) ، وقد يجيء شرح «كما» في حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل^(٤) ، لا ينصب المضارع إلا بأن ، ظاهرة ، أو مقدرة ، فيمكن أن يقال على مذهبه : إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب : أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه ، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره ، وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم ، وهو المصدر.

وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه ، وذلك مع ما يسمّى جوازم ، فلم يعرب ، إذن ، لضعف المشابهة ، كما اخترنا قبلاً.

[المضارع بعد «حتى»] :

قوله : «وحتى» ، إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كي أو إلى أن ، مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وكنت سرت حتى أدخل البلد ، وأسير حتى تغيب الشمس ، فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكايةً ، كانت

== وفي الإنصاف ، المسألة ٨١ ، كرواية الرضي . ورواه البغدادي هكذا : لا تظلم الناس كما لا تظلم [الخزانة ٥٠٠/٨].

الشاهد فيه أن المبرّد والكوفيين جَوَزُوا نَصْبَ المضارع بعد (كما) على أن أصلها (كَيْما) ، حُذِفَت الياء تخفيفاً .

(١) ط : الناصبة.

(٢) في الجمع ٦/٢ : «... وأنكر ذلك البصريون ، وتأولوا ماورد على أن الأصل كَيْما حُذِفَت ياءه ضرورة ، أو الكاف الجارة كُفِت بها ، وحذفت النون من الفعل ضرورة» .

(٣) يعني بإسناده إلى ضمير الواحد ، «فالفعل مرفوع - على هذا - بعد لا النافية والكاف للتشبيه ، وما كافي» . [الخزانة ٥٠٠/٨].

(٤) الجمع ٥/٢ .

حرف ابتداء، فيرفع، وتجب السببية، مثل : مريض حتى لا يرجونه^(١)،
ومن ثم امتنع الرفع.

في : كان سيرى حتى أدخلها في الناقصة، و : أسرت حتى تدخلها،
وجاز في التامة : كان سيرى حتى أدخلها، وأيهم سار حتى يدخلها.
ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعلم أن هذه الحروف تختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند
البصريين : حتى، ولام كي، ولام الجحود : حروف جر، والواو، والفاء، وأو،
حروف عطف، ولا ينصب شيء منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى^(٢) من عوامل الأسياء،
[ولا يعمل شيء منها في الأفعال]^(٣) : والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل
الاختصاص بأحد القبيلين^(٤)، وجاءت^(٥) «أن» ظاهرة بعد لام كي، خاصة، في
بعض المواضع، فتبين بذلك أنها غير عاملة بنفسها.

وعند الكوفيين^(٦) أن حتى، واللامين، تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب،
فاللام قامت مقام كي، فعملت عملها، وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت
بمعنى إلى، فتعمل عمل «أن».

وفيما قالوا بُعد؛ لأن الأصل عَدَمُ خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقاءه على
أصله : أولى؛ مالم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة، حتى تبقى على أصلها،

(١) انظر المغنى ص ١٧٦ ط . م

(٢) ط : الأول.

(٣) العبارة ساقطة من د ، ط.

(٤) أي قبيل الأسياء، وقبيل الأفعال.

(٥) ط : وجاء.

(٦) الجنى الداني ٥٤٢، والمجمع ٨/٢.

مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها^(١) :

لَلْبُسِ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي [أَحِبُّ إِلَيَّ مِنْ^(٢) لُبْسِ الشُّفُوفِ] ٦٥٢
وفي قوله :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ^(٣) هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي] ١٠

على أن لَامَ الجُحُودِ ليست بمعنى «كي»، ولا بمعنى «أن»، و«حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان في النصب على مالم يستأبعناه.

وقال الكسائي^(٤) من بين الكوفيين : إن «حتى» ليست في كلام العرب حرف جرٍّ، وإنَّ الجرَّ الذي بعدها في نحو : حتى مَطْلَعِ^(٥) الفجرِ بتقدير حرف الجرِّ^(٦)، أي «إلى» بعدها، أي : حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض في حتى، بأن

(١) مَيْسُون بنت بُحْدَل الكلبية - بالحاء - كما في الخزائن ٥٠٣/٨، وسيبويه ٤٢٦/١ بولاق ويَجْدَل - بالجيم - كما في الحُلَّل ٣٣، ٢٦١.

والبيت في : الإيضاح العضدي ٣١٢/١، المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٨/٢، الجمل ١٨٧ [ط . جديدة]، المغني ٣٥١، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، ٧١٥، الأسالي الشجرية ٢٨٠/١، اللسان / شَفَفَ /، الجنى ١٥٧، رصف المباني ٤٢٢.

والعباءة : جُبَّةُ الصُّوف، تَقَرَّعِي : تبرد؛ كناية عن الرضى والسرور. والشفوف : جمع شَفَفَ - بالكسر، والفتح :- الثوب الرقيق يصف البدن. أي : لُبْسُ العباءة مع قُرَّةِ العين، وصفاء العَيْشِ أَحِبُّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ مع سُخْنة العين، ونكد العيش.

والشاهد فيه : نصب (تَقَرَّ) بإضمار (أَنْ) بعد الواو، ليعطف على لُبْسٍ ؛ لأنه اسمٌ، و(تَقَرَّ) : فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أن ؛ لِأَنَّ أَنْ وما بعدها اسمٌ، فعطف اسماً على اسم، وجعل الخبر عنها واحداً، وهو (أَحِبُّ).

(٢) ليس في ط .

(٣) د : الحاجرِي.

(٤) من د :

(٥) الممع ٨/٢.

(٦) وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجارة. الجنى ٥٥١.

عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما وَرَدَ على سائر الكوفية، بل يَرِدُ عليه أنها غير مختصة بقبيل، لكن في مذهبه بُعِدَ؛ لأنَّ حذف الجار وبقاء عمله، في غاية القِلَّة، فكيف أُطْرِدَ بعد «حتى»، وأيضاً كيف اطرَد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم.

وعند الجرّمي^(١) : أنَّ الفاء، والواو، وأو، ناصبةٌ بنفسها.

وقال القراء^(٢) : الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبَةٌ على الخلاف، أي أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى^(٣) فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء^(٤).

وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنه نُصِبَ على الصِّرف بمعنى قولهم : نُصِبَ (٢٠٩ ب) على الخلاف، سواءً.

وكذا زعموا أنَّ انتصاب الظرف في نحو: زيد عندك : على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً، كما أن الابتداء عند أكثر النحويين : رافع، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف في نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لا عمرو.

(١) الدرُّ المصنوع ٢٣٣/١ رسالة دكتوراه لأحمد الخراط، والإنصاف، المسألة ٧٥ و٧٦، والمجموع ١٠/٢.

(٢) المجموع ١٠/٢.

(٣) ولأن ما قبله أمر، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، أو تمنٍّ، أو عرض، ألا ترى أنك إذا قلت : (إيتنا فنكرمك)،

لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت : (لا تنقطع عنا فنجفوك)، لم يكن الجواب نهيًا

[الإنصاف، المسألة ٧٦].

(٤) يعني يصلح في موضعها (حتى) الدالُّ على الانتهاء، أو (إلا) الاستثنائية.

ولا يرد على الجرمي الاعتراضُ بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول: إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع، وأما قوله تعالى: ﴿... فَانْتَرَفِهِ﴾^(١) سَوَاءٌ،

فقليل، وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية، كما في قوله^(٢):
٦٥٩ لو بغير الماء حَلَقِي شَرِقُ كُنْتُ كَالْغَصَانِ^(٣) بالماء اعتصاري

وقوله:

[وَنَبِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ^(٤) بِشَفَاعَةِ * إِلَى]، فهَلَا نفسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا ١٦٥

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين:

قالوا: حتى حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يصح تقدير الفعل اسماً إلا بأن، أو كي، أو ما، أو لو، ولا يصح تقدير «ما» و«لو»، لأنها لا تنصبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدرتين، مع أن «لو» لا تجيء مصدرية إلا بعد فعل التمني، كما يجيء، ولا يصح تقدير «كي» لأن «كي» لا تستعمل إلا في مقام

(١) الروم / ٢٨، الآية بتامها:

﴿حَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّن تَقِيَّتِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّن مَّالِكُمْ يَأْتِيَنَّكُمْ مِّن شُرَكَّاءَ فِي مَارَزَقْتِكُمْ فَانْتَرَفِهِ سَوَاءٌ نَّخَافُوهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٢) عَدِيّ بن زيد العبّادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعبيد، بغداد سنة ١٩٦٥م).

والبيت من قصيدة، يخاطب بها النعمان بن المنذر، وكان حبسه، يقول في أول القصيدة:

أَبْلَغُ النُّعْمَانِ عَنْ مَأْلِكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي

الخزاعة ٥٠٨/٨، سيبويه ٤٦٢/١ بولاق، إيضاح الشعر، ق ١٢٣/أ، المغني ٣٥٤، اللسان /عصر/.

والاعتصار: شَرِبَ الْمَاءَ قَلِيلًا قَلِيلًا لِيَتَزَوَّلَ الْغُصَّةُ.

والمعنى: لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به، ولكن إن شرقت بالماء نفسه فماذا أزيل شرقي؟ يُضْرَبُ مَثَلًا لِلتَّأْذِي مِمَّنْ يُرْجَى إِحْسَانُهُ.

الشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد (لو) وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً، وهذا مذهب ابن جني.

(٣) ليس في ط.

(٤) من م.

السببية، سواء كانت بمعنى «أن»، نحو: لكي أقوم، أو بمعنى اللام، بلى، قد جاءت «كي» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبي ذؤيب^(١) :
 ٦٦٠ تريدن كيما تضمدين وخالداً وهل يُجمعُ السِّفانِ، ويحك في غمدي؟
 كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة، أيضاً، كقوله تعالى :

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ^(٢) اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ...﴾ ،

وبعد فعل الأمر، كقوله تعالى :

﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ^(٣)﴾ ،

فتكون اللام زائدة^(٤)، كما في : «رَدِفَ^(٥) لكم»، وإذا كان في «كي» معنى السببية، لم

(١) (ديوانه ١٥٩/١ ط . دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ).

الخزانة ٥١٤/٨، ٥١٥، ٥١٦ هارون؛ وفيه :

«و (هل) للاستفهام الإنكاري . و (الغمد) : قراب السيف . وفي أمثال العرب : «لا يُجمع سِفانٍ في غمدٍ، ولا فحْلانٍ في ذؤد» . وقد استعمل هذا المصراع مثلاً، قال الزخشي في المستقصى ٣٩٠/٢ : «هو من قول أبي ذؤيب، يَضْرِبُ في قِلَّةِ الاتفاق». وهو في : الهَمْع ٥/٢؛ وفيه : (تجمعيني) بدل (تضمديني)، ومعجم الشواهد ١٠٩/١.

الشاهد فيه أن (كي) جاءت من غير سببية بعد فعل الإرادة . و (ما) زائدة، والفعل منصوب بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية .

(٢) الأحزاب / ٣٣، والآية بتمامها :

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

(٣) الشورى / ١٥، ونصها :

﴿فَلْيَدْعُ قَادِرُكُمْ وَأَسْتَفْتِمُ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تُلَاحِظْهُ قَوْمٌ وَلَا تُلَاحِظْهُ قَوْمٌ وَقُلْ آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُكُمْ وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَنَّاتٍ بِمِمَّا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾

(٤) لقد وقع خلاف بين النحاة حول اللام الواقعة بعد فعلٍ الإرادة والأمر.

انظر سيوريه ٤٧٩/١ بولاق، معاني القرآن للفراء ٢٦١/١، البحر ١٥٩/٤.

(٥) النمل / ٧٢، ونصها :

﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .

يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا فِي نَحْوِ : أَسِيرُ حَتَّى تَغْرُبَ^(١) الشَّمْسُ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا «أَنْ» الَّتِي هِيَ أُمُّ الْبَابِ ، وَلَأنَّهُ ثَبَتَ تَقْدِيرُهَا أَيْضاً فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ نَحْوِ : «وَتَقْرَأُنِي»^(٢) . . . وَ : «أَحْضَرُ»^(٣) الْوَعْيُ ، وَحَمَلَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ عَلَى مَائِثَةِ أَوَّلَى .

قوله : «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» ، نحو : سرت حتى أدخلها ، يعنى ، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى ، مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها ، كالدخول بالنظر إلى السير ، فإنَّ الدخول ، كان عند السير مترقباً بلا ريب ، فيجوز النصب ، سواء كان الدخول وقت الإخبار ، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة ، وذلك بأن يكون منك السير ، إمَّا للدخول ، على أن «حتى» بمعنى «كي» أو إلى الدخول ، على أن «حتى» بمعنى «إلى» ، ثم عَرَضَ مانعٌ مَنَعَ مِنْ حُصُولِ الدَّخُولِ ، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة ، وقوله : «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» ، لا يَصْلُحُ أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه ، لأن «حتى» التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً لا تخلو : إمَّا أن تكون بمعنى «كي» ، أو «إلى» ، فما بعدها إما مسبب عما قبلها ، أو انتهاء له ، والمسبب بعد السبب ، والنهاية بعد البداية ، فالأولى أن يُجْعَلَ كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها ، جواباً عن اعتراض يُورَدُ ، تقريره أن يقال : إنك إذا جَوَزْتَ في نحو : سرت حتى أدخلها بالنصب : أن يكون الدخول ماضياً أو ، حالاً عند الإخبار كما تُجَوِّزُ كونه مستقبلاً ، فكيف انتصب الفعل بأن ، التي هي عَلَمُ الاستقبالِ ، فيُجَابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير ، لا بالنظر إلى حال التكلم فَمِنْ ثَمَ جاز انتصابه بأن^(٤)

(١) د ، ط : تغيب . وفي م تكلمة كما يلي : « ولا يصح تقدير ما ، ولو ؛ لأنها ينصبان ظاهرين ، فكيف ينصبان مقدرين » .

(٢) (٣) إشارة إلى الشاهدين المتقدمين قريباً .

(٤) كان يمكن أن يقول : إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ولو بالنظر إلى ما قبلها ، ويسمى في هذه الحالة مستقبلاً بالتأويل .

ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع «بعد»^(١) «حتى» ومتى ينصب ، قلنا : ذاك إلى قَصْدِ المتكلم ، فإن قَصَدَ الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد «حتى» : إما في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وَجَبَ رفع المضارع ، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو : إنَّ زيدا سار حتى يدخلها ، واعلم أنه سار حتى يدخلها ، أو على الظن والتخمين ، نحو : أظن عبد الله سار حتى يدخلها ، وأرى أنه سار حتى يدخلها ، أو تعقَّب الكلام شك ، نحو : سار زيد حتى يدخلها فيما أظن ، وسار حتى يدخلها ، بَلَّغْنِي ولا أدري ، وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن ، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين ، فعلى هذا ، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجَّهاً ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد «حتى» سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني ، نحو : سرت حتى أدخلها ، أو لم يتصل به نحو : رأى مني العام الأول شيئاً ، حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء ، فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل «حتى» سبباً لحصول ما بعده ، فلا يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع ، و : أسرت (٢١٠ أ) حتى تدخلها ، . لأن السبب متنفذ في الأول وغير محكوم بثبوت ، لا بالعلم ولا بالشك في الثاني ، فكيف يمكن الحكم بحصول مسيبه .

وقال الأخفش^(٢) : يجوز : ما سرت حتى أدخلها بالرفع ، إلا أن العرب لم تتكلم به ، وقد غُلِّط فيه^(٣) .

وجاز أيهم سار حتى يدخلها ، لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه ، وإنما الاستفهام عن السائر ، لا عن السير .

(١) ط : بعدها .

(٢) الجنى ٥٥٧ .

(٣) عبارة : «إلا أن العرب لم تتكلم به» منقولة عن الاخفش نفسه .

وإذا قلت : فلما سرت حتى أدخلها، وقلَّ رجل^(١) سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف، وذلك لإجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به، وإن أردت بهذه الكلمات : النفي الصرْف، وهو الأغلب في كلامهم، كما ذكرنا في باب الاستثناء، وَجَبَ النَّصْبُ.

وأما نحو : إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ، «إنما» يستعمل لمعنيين^(٢) : إما لخصر الشيء كقولك : إنما سرت، وإنما قعدت، إذا حصرت سيره، فيجوز الرفع على قُبْحٍ ؛ لأنَّ الحصر كالنفي، وإما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادَّعى الشجاعة والكرم والعلم : إنما أنت شجاع، أي فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع، إذن، بلا قُبْحٍ، ولا يجوز : سرت حتى تغرب الشمس، بالرفع ؛ لأنَّ السير لا يكون سبباً لغروب الشمس، ويجوز : ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها بالرفع، وما سرت إلا قليلاً، لأن النفي انتقض بالإلّا.

هذا كُلُّهُ في رفع ما بعد حتى، وإن قَصَدَ المتكلم أنْ مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار، وَجَبَ النَّصْبُ، وكذا يجب النصب إن لم يَقْصِدْ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله.

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كي» وبمعنى «إلى»، فنحو : سرت حتى تغيب الشمس، متعينٌ لمعنى الانتهاء، ونحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، متعين لمعنى السبيّة، ونحو : سرت حتى أدخلها، محتمل لهما.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلّا مع إعادة «حتى» نحو : سرت حتى أدخلها وحتى تغرب الشمس.

(٢) د : بمعنيين.

(١) الجنى ٥٥٧.

قال الجزولي، ونعم ما قال، إذا كانت «حتى» بمعنى «كي»، لم تدخل^(١) على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كانت للانتهاء نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾،

بل وَجِبَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَضَارِعِ، كما أن «كي» التي بمعناها، لا تدخل، من الأسماء، إلا على لفظة واحدة، وهي «ما» الاستفهامية نحو: كَيْمَهُ، على خلافٍ فيها أيضاً.

وقال الأندلسي^(٢): لم يثبت «حتى» بمعنى «كي» بل لا تأتي إلا للانتهاء وأوّل نحو قولهم: كلمته حتى يأمر لي بشيء: بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لي بشيء، أي إلى أن يأمر، فجوز^(٣) صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى، نحو: كلمته حتى أمره لي بشيء لأنه بمعنى «إلى».

وما ذكره تكلف، لا يتمشى له في نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أي حرف استئناف، أي ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأن حتى، المنصوب ما بعدها من الفعل، حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعني بذلك: أن ما بعدها مبتدأ مقدر، أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى:

﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ^(٤) يَقُولَ الرَّسُولُ...﴾،

بالرفع^(٥)، فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى:

(١) ط: يدخل.

(٢) قال في شرح المفصل: «ويقع بعد (حتى) الجملة الاسمية والفعلية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي

هو الغاية في التحقير، أو في التعظيم». [الحزانة ١٤١/٤ بولاق].

(٣) في ط: فجوز وقوع صريح...

(٤) البقرة / ٢١٤، والآية بنهاها:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْكَيْفَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾

(٥) أي في الفعل (يقول): قراءة نافع، والباقون بالنصب. [الكشف ٢٨٩/١، حجة القراءات ١٣١، حجة ابن

خالدويه ٩٥، ٩٦].

وانظر المشكيل ٩٢/١، ٩٣، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ١٥٤، والمقتضب ٤٢/٢.

﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ ،

جاء بعده جملة شرطية مستأنفة .

وقال المصنف^(١) : إنها^(٢) وجب مع الرفع السببية ، لأنَّ الاتِّصال اللفظي لما زال بسبب الاستئناف ، شرط السببية التي هي موجبة للاتِّصال المعنوي ، فإن السبب متصل بالمسبَّب معنى ، حتى يكون جبراناً لما فات من الاتِّصال اللفظي ، قال^(٣) :

٦٦١ ولا صلح حتى تضبعون ونضبعا .

فعدم الصلح سبب^(٤) الضُّبع ، أي مد الأيدي بالسيوف ، وقوله : ونضبعا عطف على : تضبعون على توهم النصب ، على نحو قوله تعالى :

﴿ فَأَصْدَقَ^(٥) وَأَكُن ﴾ ،

(١) شرح الكافية ص ١٠٣ .

(٢) في ط : وإنا .

(٣) عجز بيت لعمر بن شاس ، وصلده :

ننؤد الملوك عنكم وتلدونا

ويروي أيضاً كما في الخزائن ٥٢١/٨ هارون ، واللسان :

ننؤد الملوك عنكم وتلدونا إلى الموت حتى يضبعوا ثم نضبعا

ورواية رفع «تضبعون» مبني على جعل (حتى) ابتدائية ، مع نصب «نضبعا» بالعطف على توهم نصب ما قبله .
وروى «حتى تضبعوننا» منصوب بأن على حذف النون ، و (نا) ضمير المتكلم مع الغير مفعوله ، والفعل مستقبل ، ولا حاجة لتأويله بالحال ، ويكون نصب نضبع بالعطف عليه ظاهراً من غير ادعاء توهم .
مجالس ثعلب ٤١/١ ، إصلاح المنطق ١٩٦ ط ٣ . وفي صحيح الجامع الصغير ٥٢/٢ حديث يرويه جابر : «إن أقواماً يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم حتى يدخلون الجنة» .

(٤) د ، ط : سبب للضُّبع .

(٥) المنافقون / ١٠ ، ونضها :

﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ ثَمَرِ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْكُلَ آصَدُكُمْ أَلْتَرْتَوْ قِيلَ أَنْ لَا تَنْتَبِهَ إِلَّا أَجَلٌ قَرِيبٌ فَاسْدُقُوا كُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾

قرأ أبو عمرو : فأصْدَقَ وأكون : بالواو ونصب النون ، وإعراب (أكون) العطف على لفظ «فأصْدَقَ» ، والنصب في «فأصْدَقَ» على إضمار (أن) .

وقرأ الباقون بغير واو وحزم النون ، عطفاً على موضع الفاء ؛ لأنَّ موضعها جزم على جواب التمني . [النشر ٣٧١/٢ ، الكشف ٣٢٢/٢ ، ٣٢٣ ، حجة القراءات ٧١٠ ، حجة ابن خالويه ص ٣٤٦ ، الإنحاف ٤١٧] .

وانظر قراءة الرفع في البحر ٢٧٥/٨ .

ورفع قوله : وتضبعون وإن كان مستقبلاً؛ لأنه مع العزم الجزم عليه، كأنه حاصل، أو قد حصل ومضى.

قوله : «وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرفع»، أي مِنْ جهة كون «حتى»، المرفوع ما بعدها حرف استثناء، امتنعت المسألة المذكورة، لأنه تبقى كان الناقصة بلا خَبَرٍ، ولو كانت تامة، جاز الرفع، وامتنع : أسرت حتى تدخلها لما ذَكَّرْنَا، وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول.

وأما في : أَيُّهُمْ سار حتى يدخلها، فأنت حاكمٌ بحصول السير، سائلٌ عن تعيين السائر. وأَعْلَمُ أَنَّ الْأَخْفَشَ^(١) أجاز الفصلَ بين «حتى» و : «أو»، وبين الفعل المنصوب بعدها، بالشرط، نحو : انتظر حتى إن قُسِمَ شيءٌ، تأخذ، ولو جئت بالشرط مجزوماً فليس لك في «تأخذ» (٢١٠ ب) إلَّا الجزم، وكذا بعد «أو»، نحو : لا أسير والله أو إذا قلت لك اركب : تركب بنصب تركب.

واستقبح ابنُ السَّراجِ^(٢) الفصلَ بينهما، وقال : الفصل بالظرف أسهل، نحو : سَكَتَ حتى إذا أردنا أن نقوم : يقول^(٣)، و : أقيم حتى متى أكلنا تأكل، فالظرف مفصلاً به على قُبْحِهِ، أسهل من حرف الشرط أعني «إن»، وأما الفصل بالاسم غير الظرف، نحو : انتظر حتى مَنْ أخذ، تأخذ، فلا يجوز، بل يجب جزم «تأخذ» ولا يجوز الفصل اتفاقاً، بين «أن»، و «لن»، و «كي» وبين منصوباتها، لأنها الناصبةُ بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله^(٤)، وكذا بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

(١) الجمع ١٠/٢.

(٢) الجمع ١٠/٢.

(٣) برفع يقول.

(٤) قد تكرر النص على استثناء الفصل بـ (لا).

[المضارع بعد اللام : لام كي، ولام الجحود]

قوله : «ولام كي، مثل : أسلمت لأدخل الجنة، ولام الجحود :
لام تأكيد بعد النفي لكان، مثل : وما كان الله ^(١) ليعذبهم» .

الظاهر أن «أن» تقدر، أيضاً بعد اللام الزائدة التي تحيء بعد فعل الأمر أو
الإرادة، نحو :

﴿ وَأَمَرْتُ ^(٢) لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ^(٣) ﴾ ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ ^(٤) لِيَذْهَبَ ﴾

والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال، بخبر «كان» المنفية، إذا كانت
ماضية، لفظاً نحو : «وما كان الله ليعذبهم» ^(٥)، أو معنى نحو :

﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ ^(٦) لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ،

وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطية، أي مناسب لها
وهي تليق بك، فمعنى ماكنت لأفعل كذا ^(٧) : ماكنت مناسباً لفعله ولا يليق بي
ذلك، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد.

(١) الأنفال / ٣٣ ، والآية بتمامها :

﴿ وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانِ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ .

(٢) الواو ساقطة من ط ، وهذا تحريف بالآية .

(٣) الشورى / ١٥ ، ونصها ؛

﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ قَوْمٍ وَقُلْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ
اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَاللَّهُ الْبَصِيرُ ﴾ .

(٤) الأحزاب / ٣٣ والآية بتمامها :

﴿ وَقَدْ فِي يَسْؤِكُمْ وَلَا تَرْجِعْ بَرَجَ الْجَنَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا
يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ .

(٥) من الآية ٣٣ / الأنفال .

(٦) النساء / ١٦٨ ، ونصها :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾ .

(٧) سقطت من د ، ط .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾^(١) أَنْ يُفْتَرَى ... ﴿

فَكَانَ أَصْلُهُ : لِيُفْتَرَى ، فَلَمَّا حَذَفَتِ اللَّامُ^(٢) ، بِنَاءً عَلَى جَوَازِ حَذْفِ^(٣) اللَّامِ مَعَ أَنَّ وَأَنَّ ، جَازَ إِظْهَارُ «أَنَّ» الْوَاجِبَةَ الْإِضْمَارَ بَعْدَهَا^(٤) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ كَالنَّائِبَةِ عَنْهَا .

[المضارع بعد حروف العطف ، تفصيل أحكامه] :

قَوْلُهُ : «وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا السَّبَبِيَّةُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا

أَمْرٌ ، أَوْ نَهْيٌ ، أَوْ نَفْيٌ ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ ، أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ عَرْضٌ

وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ : الْجُمُعِيَّةُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ ، وَأَوْ

بِشَرْطٍ مَعْنَى : إِلَى أَنْ»

تَرَكَ التَّحْضِيضَ^(٥) ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، نَحْوُ :

﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ﴾^(٦) مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴿ وَ : ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا
فَنَنْتَفِعَ بِآيَاتِكَ﴾^(٧) . ﴿

(١) يُونُسَ / ٣٧ ، وَنَصُّهَا :

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ نَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

(٢) جَوَزَ الرُّضِّي - كَمَا تَرَى - حَذْفَ لَامِ الْجُحُودِ ، وَهُوَ يُتَابِعُ الْقُرْآنَ ، بَيْنَمَا يُعَارِضُ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ . [مَعَانِي الْقُرْآنِ

٤٦٤/١ ، الْبَحْرُ ٥ / ١٥٧] .

(٣) الْمُرَادُ : لَامِ الْجُحُودِ هُنَا .

(٤) أَيَّ حِينٍ تَوْجَدُ اللَّامَ فِي اللَّفْظِ .

(٥) فِي م : «ذَكَرَ الْأَشْيَاءَ السَّتَةَ ، وَتَرَكَ التَّحْضِيضَ» .

(٦) الْفَرْقَانُ / ٧ ، وَالْآيَةُ بِتَمَاهَا :

﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَنْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْنَا مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ .

(٧) الْفَقْصُ / ٤٧ ، وَنَصُّهَا :

﴿لَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَنْتَفِعَ بِآيَاتِكَ وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

وَتَرَكَ التَّرَجِّيَ أَيْضاً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿لَعَلَّكَ يَرْزُقُكَ اللَّهُ أَوْ يَذْكُرُكَ فَتُنْفَعَهُ﴾^(١) الذِّكْرَى

على قراءة^(٢) النصب ، وقال الله تعالى :

﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾^(٣) الْأَسْبَبَ ﴿... فَأَطْلِعَ فَأُطْلِعَ﴾ ،

بالنصب على قراءة^(٤) حفص . وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي ، عند النحاة ،
لا عند الأصوليين ، كما يجيء في باب الأمر ، نحو : اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك ،
و : اللهم ارزقني مالاً فأصَّدِّق به ، والكسائي^(٥) والفراء ، جَوْزاً نصب^(٦) الدعاء
المدلول عليه بالخبر أيضاً ، نحو : غفر الله لك فيدخلك الجنة .

قوله : «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحاً نحو : اثني فاشكر ، فلا كلام
في صيغته ، وأما إذا لم يكن صريحاً ، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر ، نحو : اتقى
الله أمرؤ . وفعل خيراً فيثاب عليه ، و : حَسْبُكَ الكلام فينام الناس ، أو اسم فعل ،
نحو : نزال فاقاتلك وعليك زيدا فأكرمك ، أو يكون الأمر مقدراً نحو^(٧) : الأسد

(١) عيس / ٣ ، ٤ ؛ ونصهما :

﴿وَمَا يَذْكُرُكَ إِلَّا اللَّهُ يَرْزُقُكَ أَوْ يَذْكُرُكَ فَتُنْفَعَهُ﴾^(١) الذِّكْرَى .

(٢) قراءة عاصم على الجواب بالفاء لـ «لَعَلَّ» ، والنصب على إضمار «أَنْ» فهو تعليل . . . وقرأ الباقون بالرفع على
العطف على «يَرْزُقُ» ، ويذكره ، والتقدير : فلعله تنفعه الذكرى . [الكشف ٢ / ٣٦٢] .

(٣) غافر / ٣٦ ، ٣٧ ، ونصهما :

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَيْنَ لِي صَرِيحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَبَ﴾^(٣) أَسْبَبَ . أَسْمَوَاتٍ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ

كَذِباً وَكَذَلِكَ يُرِيدُ فِرْعَوْنُ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٤﴾

(٤) «قرأ حفص بالنصب على الجواب لـ «لعل» . . . وقرأ الباقون بالرفع ، عطفوه على «أَبْلُغُ» ، فالتقدير : لعلي أبلغ ،
ولعلي أطلع ، كأنه توقع أمرين على ظنه» . [الكشف ٢ / ٢٤٤] . وأما حفص فهو ابن سليمان بن المغيرة الأسيدي
الكوفي ، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم ، توفي سنة ١٨٠ هـ . (غاية النهاية ١ / ٢٥٤) .

(٥) المجمع ١١ / ٢ ، الأشموني ٣ / ٣١٢ .

(٦) أي النصب في جوابه .

(٧) ط : كالأسد الأسد .

الأسد فتنبؤ، فالكسائي^(١) يُجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابن جني^(٢) في نحو: نزال، بناءً على أنه مُطَرَّدُ كالأمر، على ما هو مذهب سيبويه^(٣).

وأما النصب في قراءة أبي^(٤) عمرو:

﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ،

فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك: قلت لزيد اضرب فيضرب أي: اضرب يازيد فإنك إن تضرب يضرب، أي يضرب زيد.

وأما النهي فنحو: لا تشمتني فتندم، والنهي: ما تأتينا فتكرمنا، وهو: إما صريح، كما ذكرنا، أو مؤول نحو: قلما تلقاني فتكرمني، وكذا: قل رجل. أو: أقل رجل، لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النهي الصرّف^(٥)، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضاً.

وأما ما يفيد معنى النهي، لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه، كقولك: أنت غير أمير فتضربني، وكذا التقليل بقدر، في المضارع لا يقال: قد تحيطني فتكرمني.

(١) الجمع ١١/٢، الأشمونى ٣/٣١٢.

(٢) الجمع ١١/٢.

(٣) يرى سيبويه أن صوغ اسم الفعل على وزن فَعَالٍ، مثل نَزَالٍ وَتَرَكَ قِيَاسِي، من كل فعل ثلاثي تام متصرف. انظر الكتاب ٤١/٢ بولاق.

(٤) هي قراءة ابن عامر، لا قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون بالرفع، إما على العطف على (يقول)، وإما على الاستئناف، أي: فهو يكون.

[حجة القراءات ١١١، والكشف ١/٢٦٠]

والسبعة ١٦٩ ط ٢.]

(٥) البقرة ١١٧، والآية بنهاها:

﴿يَدْعِي السَّمَاءَ بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ .

(٦) أي النهي الخالص، وإن كان وضعها من حيث اللفظ يدل على التقليل.

وقد جَوَّزَ قَوْمٌ نَصَبَ جَوَابِ كُلِّ مَا تَضْمَنَ النَّفْيُ أَوْ الْقِلَّةُ، قِيَاساً لَا سَمَاعاً، وَقَدْ يَجِيءُ التَّشْبِيهُ الْمَفِيدُ لِمَعْنَى النَّفْيِ مُلْحَقاً بِالنَّفْيِ، أَيُّ مَنْصُوبِ الْجَوَابِ نَحْوُ: كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتَمُنَا، أَيْ: لَسْتُ بِوَالٍ، أَمَّا إِنْ قَصِدَتْ بِالتَّشْبِيهِ الْحَقِيقَةُ لَا النَّفْيَ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وذكر سيبويه^(١) : حسبته شتمني فائب عليه، أي : لو شتمني لوئبت عليه .

وقد تضمنر^(١) «أن» الناصبةُ بعد الواو «والفاء» الواقعتين إمّا بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتني فتكرمني أو وتكرمني، آتِك، أو بعد الشرط والجزاء نحو: إن تأتني آتِك فأكرمك أو أكرمك، وذلك لمشابهة الشرط في الأول، والجزاء في الثاني، للنفي^(٢)، إذ الجزاء مشروطٌ وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة، وعليه حُل قولَه تعالى :

﴿إِنْ يَشَاءُ يُسْكِنِ﴾^(٤) الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ... ﴿﴾ ،

إلى قوله : ﴿وَيَعْلَمُ﴾ ، على قراءة النصب^(٥) .

وقد جاء بعد الحصر بإنما نحو: إنما يجئني ^(٢) فيكرمني زيد، لما قلنا في «حتى» إن فيه معنى ^(٣) التحقير القريب من النفي (٢١١ أ)، وأما بعد الحصر بالأ نحو: ما قام

(١) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق. يعني أنه ألحق أفعال الظن بالنفي ، فيستصحب جوابها لأن مفعولها غير متحقق الوقوع بشرط ألا يكون مقارناً للعلم.

(٢) ط : يضم.

(٤) الشورى ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ . وتَمَامُ الآيات :

﴿ إِن يَأْتِيَنَّكَ الرَّيحُ فَيُظِلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِيَّ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ۝ أَوْ يُنْفِثْهُنَّ لِيَمَّا كَبُورًا وَيُعَفِّ عَن كَثِيرٍ ۝ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُحْدِثُونَ فِيهِ آيَاتِنَا مَا هُمْ مِنْ حَيْصٍ ﴾ .

(٥) قرأ نافع وابن عامر «ويعلم» بالرفع على الاستثناف، وبأقي السبعة بالنصب على إضمار (أن)، وهذا مذهب البصريين.

[حُجَّةُ القَرَاءَاتِ ٦٤٣، حُجَّةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٣١٩.]

السبعة ٥٨١ ط ٢].

(٦) ط : يَحْتَفِي . (٧) ط : مَنِي .

إلا زيد فتحسن إليه، فلا يجوز اتفاقاً، لأنه بعد إثبات صريح، بلى، إن لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة أو غير واسطة، إلى المستثنى المثبت، بل إلى شيء في حيز النفي، نحو: ما قام أحد إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه، والضمير لأحد، جاز، لأن المعنى: ما قام أحد فأحسن إليه إلا هند، على أن ذلك قبيح، لأن قولك فأحسن إليه متعلق بما قبل «إلا» وقد تقدم في باب الفاعل، أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المحدودة هناك^(١).

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله^(٢):

٦٦٢ سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاسترحا
والتمني^(٣)، نحو: ليتك عندنا فنكرمك^(٤)، والعرض، نحو: إلا تزورنا فنعطيك، والاستفهام نحو: هل تزورنا فنحسن إليك.

وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام، كإذا المفاجأة، ومعنيهما، أيضاً، متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إلا أن «إذا» المفاجأة مختصة بالاسمية^(٥)، وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى:

- (١) عرض الرضي لهذا في بحث مستفيض، في آخر باب الفاعل في الجزء الأول.
- (٢) المغيرة بن حنبل الحنظلي، شاعر إسلامي، وحنبل لقب على أمه واسمها ليل. الخزائن ٥٢٢/٨ هارون، سيبويه ٤٤٨، ٤٢٣/١، ولم يقر في الموضعين، الأمالي الشجرية ٢٧٩/١، المقتضب ٢٢/٢ الطبعة الأخيرة، الإفصاح ١٨٤، ضرائر الشعر ٢٨٤، المقتصد ١٠٦٨/٢.
- (٣) الشاهد فيه أن (استريح) جاء منصوباً بعد الفاء في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً.
- (٤) رجوع إلى تكملة ضروب الطلب التي ينصب بعدها المضارع.
- (٥) ط: فتكرمك.
- (٥) يأتي تفصيل الكلام على (إذا الفجائية) في قسم الحروف.

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾^(١) ،

وقوله^(٢) :

٦٦٣ ألم تسأل الربيع القنواء فينطق [وهل يُخبرنك اليوم^(٣) ببدء سَمْلَق]

وقوله^(٤) :

٦٦٤ [ولقد تركت صبيّة^(٥) مَرْحُومَةً] لم تَدْرِ ما جزعُ عليك فتجزعُ

[جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى^(٦) الرفع فيه كمعنى النصب، لو نُصِبَ].

وكذا لا مَنَعَ من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع^(٧) ، إذا لم يُلبس ويكون معنى الرفع

(١) المُرْسَلَات / ٣٦. انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٥٩.

(٢) جميل بن مَعْمَر العُدْرِي (ديوانه ١٤٤).

الخزانة ٥٢٤/٨، سيبويه ٤٢٢/١ بولاق، الجَمَل ١٩٤ [ط. جديدة]، الحَلَل ٢٦٣، الجنى ٧٦، رَضَفَ المباني ٣٧٨، ٣٨٥، المُحْكَم ١٩٦/٣ (ط. مصطفى السقا وغيره سنة ١٩٥٨م)، إيضاح المفصل ٣١/٢. «و (الرَّيْع) : المنزل حيث كان، و (القنواء) : الخالي، و (البَّداء) : الفلاة التي تُبِيد مَنْ يَسْكُنُهَا. و (السَّمْلَق) : التي لا شيء فيها. ومعنى نُطْقِي الرَّيْع : ما يبين من آثاره، والعرب تُسمي كل دليل نُطْقاً وقولاً. [عن الحَلَل ٢٦٤].

الشاهد فيه أن ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف «كانه قال : «فهو ينطق»، ولم يجعله جواباً». [الجَمَل ١٩٤].

(٣) ليس في ط .

(٤) مُؤْتَلِك المَرْمُوم، يخاطب امرأته أُمّ العلاء.

الخزانة ٥٣١/٨، الحماسة بشرح المرزوقي ٩٠٣، المغنى ٦٢٥؛ وفيه : «وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتهاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله : (البيت)، أي : لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه، فلم تجزع . . .»

الشاهد فيه لما تقدّم قبله من أن ما بعد فاء السببية قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف.

(٥) من م .

(٦) ما بين قوسين ليس في الأصل، وهو من م ، ط .

(٧) أي الواو الدالة على المعية.

والنصب فيه سواء، نحو: اضربني وأضربك بالرفع، وكذا في «أو»، قال الله تعالى :
﴿... نَقْنِلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا^(١)﴾ ،

معنى الرفع فيه : معنى النصب، أي إلى أن يُسْلِمُوا : جاز لك ألا تصرف في
المواضع المذكورة إلى النصب، اعتماداً على ظهور المعنى، والأكثر الصرف إليه بعد
الأحرف الثلاثة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا
التنصيص على كونها سببيةً، والمضارع المرتفع، بلا قرينة مُحلِّصة للحال أو
الاستقبال : ظاهر في معنى الحال كما تَقَدَّمَ في باب المضارع، فلو أَبْقَوْهُ مرفوعاً، لسبق
إلى الذهن أنَّ الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فَصَرَفُهُ إلى
النصب مُنبِّه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً، إذ المضارع بأن : مفرد وقبل الفاء
المذكورة جملة وتقدير (أن^(٢)) مُخَلَّص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا في
المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيان : دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه
للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما ذكرنا في «إذن»
سواء .

وإنما اخترنا هذا^(٣) على قولهم : إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر
الفعل المتقدم تقديرًا، فتقدير زُرْنِي فَأَكْرَمَكَ : لِيَكُنْ منك زيارة فإكرام مني ؛ لأن
فاء^(٤) السببية إن عطفت، وهو قليل فهي إنما تَعْطِفُ الجُمْلَةَ على الجملة ، نحو :
الذي يطير فيغيب زيد : الذباب .

(١) الفتح ١٦/، والآية بتمامها :

﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّونَ إِلَى قَوْمِ آبَائِهِمْ نَدِيرٌ يَأْتِيهِمْ نَقْتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُتَوَكَّلْكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَانُوا وَلِيًّا مِنْ قَبْلُ يَعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ .

(٢) في د ط : قوله : «وتقدير أن» : ساقطة .

(٣) أي أنَّ ما بعد الفاء من المصدر الموزول مبتدأ محذوف الخبر .

(٤) تعليل لقوله : وإنما اخترنا هذا .

وكذا نقول^(١) في الفعل المنصوب بعد واو الصرف، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصَّرف عن سنن الكلام المتقدم مُرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقوم، أي : قُمْ وقيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، وإمّا بمعنى «مع» وهي لا تدخل إلا على الاسم فلما^(٢) قصدوا ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقوم : أُنِّي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مُتَصِدٍّ من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي : ليكون منك قيامٌ وقيامٌ مِنِّي، لم يكن فيه نُصُوصِيَّةٌ^(٣) على معنى الجمع، كما لم يكن، في تقديرهم، في الفاء معنى السببية، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو : كل رجل وضيعته، والأولى في قصد النصوصية في شيء على معنى : أن يُجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غيرُ حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة، على ما قبل فاء السببية، التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضع، أعني في انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداها والجمعية في الأخرى، و [أيضاً^(٤)] لقرب معنى الجمعية من التعقيب (٢١١ ب) الذي هو لازم السببية.

(١) د، ط : تقول .

(٢) قوله : «فلما» سقطت من ط .

(٣) كلمة مستحدثة من قبيل المصادر الصناعية، معناها : كَوْنُ اللَّفْظِ دالاً على معنى مُعَيَّنٍ لا يمتثل غيره، والرضي يستعملها كثيراً .

[انظر بيان الكُحَيْل ص ٥٦ - ٥٨]

(٤) ليست في الأصل .

ثُمَّ اعْلَمْ، أنه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، صارت الفاء مع ما بعدها أشدَّ اتصلاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز في هذا الجواب مالا يجوز في الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعطي فيأتيك، زيداً، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام التي هي «هل» أو الظرف، أو كيف، أو، لِمَ وبين الفعل المستفهم عنه، نحو: هل، فأتيتك تخرج، ومتى، فأكرمك تزورني، وكيف فاستقبلك تحييني، ولم فأسير تسير.

ويجوز، أيضاً حَذْفُ الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مقامه؛ لأنه في اللفظ، كالجزء مما هو كالشرط، تقول: متى، فأسير معك أي: متى تسير فأسير معك، ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما، في اللفظ، جملة ظاهرة.

قالوا: ولا جواب بالفاء، ولا يُجاب، أيضاً، الشيء الواحد بجوابين، فقله تعالى:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ ،

جوابه قوله:

﴿فَتَكُونَنَّ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ،

وقوله:

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ ^(١) مِّن شَيْءٍ ،

وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ^(٢)، ويجوز أن يكون «فتكون» معطوفاً على «فتطردهم».

(١) الأنعام / ٥٢، والآية بتامها:

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَفَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَنَّ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ . [انظر البحر ١٣٨/٤، البيان ٣٢١/١ - ٣٢٢].

(٢) أي بين النهي وجوابه.

(٣) الآية المقدمة من سورة الأنعام.

ولأننا لم يُجِبْ بجوابين؛ لأنه كالشرط والجزاء، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين.
ومعنى النفي في نحو: ما تأتينا فتحدثنا : إن تأتينا تحدثنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان. كقوله تعالى :

﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ^(١) فِيمَوْثُوا﴾ .

هذا هو القياس، وذلك لأن فاء الجزاء، قياسه أن يُجْعَلَ الفعل المتقدم^(٢) عليه الذي هو غير موجب : موجباً، ويدخل عليه كلمة «إن» ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً، كما تقول في قوله تعالى :

﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ^(٣) غَضَبِي﴾ ،

أي : إن تطغوا فحلل الغضب حاصل.

ويجوز، أيضاً، أن يكون النفي راجعاً إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان، أي، ما يكون منك إتيان بعده حديث وإن حصل الإتيان، وبهذا المعنى ، ليس في الفاء معنى السببية، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية، لكنه إنما انتصب، على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء.

ولأننا قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية؛ لأن قولك : إن أتيتني حدثتني، مخالف في المعنى لقولك : تأتيني ولا تحدثني، بل إنما يعطي هذه الفائدة، معنى فاء العطف الصرّف : إِمَّا عاطفة للاسم على الاسم نحو : ماكان منك إتيان فحديث،

(١) فاطر / ٣٦، ونصها :

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوْثُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَاذِبٍ﴾ .

[انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٥٦].

(٢) د : الذي قبله مثبتاً إن لم يدخل، ويدخل

(٣) طه / ٨١، والآية بتمامها :

﴿كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ .

[انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١].

على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب، وإما عاطفة للفعل على الفعل نحو^(١) : ما تأتيني فتحدثني بالرفع، فيكون النفي في الموضعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون المجموع^(٢) المقيد تعقب الحديث إياه منفياً، والمركب من جزأين، ينتفي بانتفاء جزأيه معاً، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضاً، فعلى الأول، يكون المعنى : ليس منك إتيان ولا حديث معه^(٣).

ويجوز أن يكون قوله تعالى :

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ^(٤) فَيَعْبُدُونَ﴾ ،

بهذا المعنى .

وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى : منك إتيان، لكن لا حديث بعده ، ومنه قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة : «لا يخرج لكم من أمري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه^(٥)» .

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط ؛ لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان، بلى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستثناف، لا معطوفاً على الفعل الأول، جاز هذا المعنى، فيكون المراد : ما تأتينا، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قال^(٦) :

٦٦٥ غير أننا لم تأتينا بيقين * فترجى ونكثر التأميلا

(١) في م : «وذلك أن تقول» بدل قوله : نحو.

(٢) د : فيكون مجموع الآيتان ...

(٣) م : بعده.

(٤) المرسلات / ٣٦. انظر ابن عيش ٣٦/٧.

(٥) من خطبة له في تقرير أصحابه. نهج البلاغة ص ٢٠٨ (طبع دار الشعب بالقاهرة).

(٦) كعب بن العنبري . [إيضاح المفصل ٣١/٢]، وهو في :

سبويه ٤١٩/١ . وابن عيش ٣٦/٧ منسوبة لبعض الحارثيين.

وفي الخزانة ٥٣٨/٨ وفي ٥٣٩ : «البيت من أبيات سبويه الخمسين التي ما عرف قائلها ...»، والمغني ٦٢٥ .

أي : فنحن نُرْجِي .

ويجوز مع الرفع أيضاً، أن تكون^(١) الفاء للسببية، والمبتدأ محذوف، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس، كما ذكرنا قبل، فيكون قوله تعالى :

﴿وَذُوا لَوْنُهُنَّ^(٢) فَيَذْهَبُونَ﴾ ،

منه، أي : فهم يذهبون، وكذا قوله تعالى :

﴿وَ^(٣) لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ^(٤)﴾ ،

أي : فهم يعتذرون، فكأنه قال : فيذهبوا، و : فيعتذروا، كما أن قوله تعالى :

﴿فَأَنْتَرَفِيهِ^(٥) سَوَاءٌ﴾ ،

بمعنى : فتستوا^(٦)، وكذا قوله^(٧) :

الم تسأل الربع القواء فينطق
٦٦٣

و (بيقين) : متعلقان بصفة موصوف محذوف، أي : بخبر يقين وجملة (نُرْجِي) : خبر المبتدأ المحذوف، أي : فنحن نرجي، وجملة (نُكْش) بالرفع عطف على جملة (نرجي) و (التأويل) : مصدر أُمْلَتْه : إذا رجوته. والمعنى : لم تأتينا عن إختوتنا بخبر يقين، فنحن نُكْثِر من الرجاء؛ ليكون الأمر على خلاف ما أخبرت. الشاهد فيه أن ما بعد الفاء هنا عن القطع والاستثنا، أي : فنحن نرجي.

(١) ط : يكون.

(٢) القلم / ٩.

(٣) ط : الواو ساقطة، وهذا تحريف.

(٤) المرسلات / ٣٦.

(٥) الروم / ٢٨، والآية بتامها :

﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَارَزَقْتَكُمْ فَأَنْتَرَفِيهِ سَوَاءٌ مَّا خَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ .

(٦) ط : فتستوا.

(٧) صدر بيت لجميل بن مَعْمَر، وعجزه :

... وهل يجزئك اليوم بيداء سملق

وقد سبق الكلام عليه.

لم تَدِرِ ما جَزَعُ عليك فتَجَزَعُ

ولا أرى بأساً من أن لا يقدر في مثله المبتدأ؛ لأنَّ فاءَ الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا، من غير تقدير مبتدأ، كما يجيء في المجزوم، لكنَّ الاستثناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر.

وقال سيبويه^(١) : المعنى : فهي مما ينطق، بناءً على توهمات الشعراء وتخيلاتهم، ثم رجع وقال : وهل يُخَبِّرُنكَ اليومَ ببداءِ سِمْلَقُ.

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعية، أيضاً، إلى النصب، أمناً من اللبس، كما ذكرنا في نحو : إيتني وأكرمك بالرفع؛ لأنَّ واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت، كما ذكرنا في باب الحال، نحو قولك : قمت وأضرب زيداً، أي : وأنا (٢١٢) أ) أضرب زيداً.

وكذا، ربما لا يصرف، كما ذكرنا، بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى :

﴿ نَقِيلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ ﴾^(٣) ،

مع أنه^(٤) بمعنى «إلا» أمناً من اللبس، فإنَّ «أو» في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى : لأبَدَّ من أحد الأمرين : القتال أو الإسلام، وفيه إيحاء إلى معنى «إلى»، أو «إلا».

(١) عجز بيت لمؤنك المزموم، وصدره :

ولقد تركت صبيةً مرحومةً

وقد سبق الحديث عنه .

(٢) الكتاب ٤٢٢/١ بولاق.

(٣) الفتح / ١٦، والآية بنهاها :

﴿ قُلِ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّ عَرَنَ إِلَى قَوْمِ آدُلٍ بَأْسٌ شَدِيدٌ نَقِيلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ فَإِنْ ظَلَمُوا بِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

تَنَزَّلُوا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلِ يَوْمِ بَكْرَةَ عَذَاباً أَلِيماً .

(٤) أي لفظ (أو).

فللرفع بعد الفاء، إذن، أربعة معانٍ، كما تقدم : وللنصب معنيان، عند سيبويه^(١)، وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثاني، مع أن الفاء ليست للسببية، تشبيهاً للفاء وما بعدها، بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها^(٢) مضارع كائناً^(٣) بعد نفي، كما شبه في : «كن^(٤) فيكون»، والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال، كقولهم : لا يسعني شيء فيعجز عنك. أي إن وسعني شيء لم يعجز عنك، قال^(٥) :

٦٦٦ وما قام منا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلاّ بالتي هي أعرُفُ
[أي يقوم ولا^(٦) ينطق إلاّ بالتي هي أعرُف]

وقال^(٧) :

وما حلّ سَعْدِي غريباً ببلدٍ فينسب، إلاّ الزبرقان له أب (١٩٤)
أي يحل ولا ينسب . . . ، ولولا أن ما بعد الفاء في البيتين منفي، لما جاز الاستثناء، إذ المفرغ^(٨) لا يكون في الموجب .

(١) الكتاب ٤١٨/١ وما بعدها.

(٢) ط : «ها» ساقطة.

(٣) هكذا بالنصب؛ لأن الرضي يرى جواز مجيء الحال من النكرة.

(٤) البقرة / ١١٧، ونصّها :

﴿ يَذِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ،

وانظر آل عمران / ٤٧، مريم / ٣٥، غافر / ٦٨.

(٥) الفرزدق. (ديوانه ٥٦١).

الخزانة ٥٤٠/٨، سيبويه ٤٢٠/١، العيني ٣٩٠/٤.

و (النَدِيّ) : النادي، وهو مجلس القوم ومتحدثهم، أي : إذا نطق ناطقٌ منا في مجلس الجماعة عرف صواب قوله، فلم تُردّ مقالته.

والشاهد فيه : نصب ما بعد الفاء على الجواب، ولا عبرة بدخول (إلاّ) بعده ناقضة للنفي.

(٦) العبارة ساقطة من ط .

(٧) سبق ترجمه ص ٧٨٩ من القسم الأول .

(٨) في ط : إذ الاستثناء المفرغ

وقد يستأنف بعد الواو، من غير معنى الجمعية، كقولك : دعني ولا أعود^(١)،
أي : وأنا لا أعود على كل حال، وبعد «أو» من غير معنى «إلى» أو «إلا»، كما
تقول : «أنا أسافر، أو أقيم. حكمت أولاً بالسفر، ثم بدأ لك، فقلت : أو أقيم،
أي : أو أنا أقيم، أي بل أنا أقيم .

وجوز سيبويه^(٢) الرفع في قوله^(٣) :

٦٦٧ [فقلتُ له لا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنِّهَا] نُحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْذِرَا
إِمَّا عَلَى الْعُطْفِ عَلَى «نُحَاوُلُ»، أو على القطع، أي ؛ نحن نموت . وقوله تعالى :
﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٤)،

بالرفع، مقطوع، أي ؛ هو يرسل، وقوله^(٥) :

٦٦٨ إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُنْزِلُ
عند الخليل^(٦) محمول على المعنى، أي تركبون أو تنزلون، كقوله^(٧) :
[مشائيم ليسوا^(٨) مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً] وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا ٢٧٨

(١) انظر سيبويه ٤٣٠/١، المقتضب ٣٥/٢، دراسات ق ١ ج ٣ ص ٥٢٦.

(٢) الكتاب ٤٢٧/١ بولاق.

(٣) هو امرؤ القيس (ديوانه ٩١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، المعارف سنة ١٩٥٨ م.

والبيت من قصيدة، قالها لعمرو بن قُصَيْيَّةَ حين توجه إلى قيصر، مستنجداً به على بني أسد، وأولها :

سَيَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْقَرِ عَرَا

الخزانة ٥٤٤/٨، سيبويه ٤٢٧/١، الحُلل ٢٦٠؛ وفيه : ... و يروى : ونعذرا - بكسر الذال - أي : نبلغ

العذرة، المقتضب ٢٥/٢ الطبعة الأخيرة، مختار الشعر الجاهلي ٥٨/١.

الشاهد فيه أن سيبويه جوز الرفع في قوله (نموت) إمَّا بالعطف على (نُحَاوُلُ أو على القطع، أي : نحن نموت.

(٤) ليس في ط، د.

(٥) الشورى / ٥١ ، والآية بتمامها :

﴿وَمَا كَانَ لِإِنْسِي أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن زَلَّيٍ جَهَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَكِيمٌ﴾

(٦) سيبويه ٤٢٩/١ بولاق.

(٧) قد سبق تخريج البيت.

(٨) نسبه سيبويه في موضعين ٨٣/١، ١٥٤ للأخوص الرياحي، ونسبه سهواً في ١ / ٤١٨ للفرزدق. وقد سبق

تخريج البيت.

(٩) ليس في ط.

وقال يونس^(١)، هو على القطع، أي بل أنتم نازلون، و «أو» بمعنى «بل» كما يجيء في حروف العطف، كما في قوله تعالى :
﴿...إِلَى مِائَةِ آلْفٍ أُوزِيدُونَ﴾^(٢)،
أي : بل^(٣) هم يزيدون.

وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، وثم في غير هذا الباب، أي في غير الجمعية، قال^(٤).

٦٦٩ على الحَكَمِ الْمَأْتِي يوماً إذا قضى حكومته^(٥) أن لا يجورَ ويقصدُ
لم ينصب «يقصد» لأنه احتمال مع النصب، أن يكون معطوفاً على «يجور» المنفي،
فيكون المعنى : على الحكم أن لا يجور ولا يقصد، وهو تناقض، ويحتمل أن يكون
عطفاً على : لا يجور، الكائن بمعنى : يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور وأن
يقصد، كما تقول : زيد يجيء إذا اشتهيت مجيئه، فالمعنى : ينبغي له أن يقصد،
أي : أن لا يجور.

(١) الكتاب ١ / ٤٢٩ بولاق، وانظر يونس البصري ص ١٩١ [د. أحمد مكي الأنصاري، المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م].

(٢) الصفات ١٤٧ / ١، ونصها : «وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أُوزيدون».

(٣) قال بهذا الفراء. [معاني القرآن ٢ / ٣٩٣]، وهو قول ابن عباس. [البحر ٧ / ٣٧٦]. لكن أبا العباس المبرد، وأبا الفتح رداً على الفراء. [انظر المقتضب ٣ / ٣٠٤-٣٠٥، والخصائص ٢ / ٤٦١].

(٤) أبو اللُّحَامِ التَّغْلِبِيُّ، واسمه حُرَيْثٌ، شاعرٌ جاهلي .

الخزانة ٥٥٥/٨، سيبويه ١ / ٤٣١ بولاق، وفي الحاشية نسب الأعلام لعبد الرحمن بن أم الحكم، ولعل الأول هو الصواب، اللسان / قَصَدَ /، المحتسب ١ / ١٤٩، المغني ٤٧٠، ابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، إيضاح المَقْصَل ٣٤/٢.

و (الحَكَم) : الحاكم الذي يقضي بين القوم. والقصد : العدل. والشاهد فيه رفع (يقصد) على القطع؛ لأن معناه : وينبغي له أن يقصد، كأنه قال : وليقصد في حكمه . ونظيره مما جاء بلفظ الخبر، ومعناه الأمر، قول الله تعالى :

﴿وَأُولَئِكَ يُرْضَعْنَ آلُودَهُنَّ﴾ ،

أي : لِيُرْضَعْنَ .

(٥) ط : قضيته .

وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية، كما ذكرنا في قوله^(١) :

فَنرجي ونُكثِر التأميلا ٦٦٥

ومثله قوله^(٢) :

٦٧٠ فما هو إلّا أن أراها فُجاءة^(٣) فَأُبهتُ حتى ما أكاد أجيب

يروى بنصب «أبهت»، ورفع على القطع، أي: فأنا أبهت.

قوله: «والواو بشرطين: الجمعية^(٤)، وأن يكون قبلها مثل ذلك»، أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد، ويكون قبلها أمر، نحو: زرني وأزورك، أو نهبي، نحو^(٥):

(١) كعب بن العنبري. وقد سبق تخريج البيت:

غير أنا لم تأتتا بيقين فَنرجي ونُكثِر التأميلا

(٢) عروة بن حزام المُذَرِّي (ديوانه. مخطوطة الشنقيطي ٧٠ أدب ش)

[لم أقف على المخطوط، ولكن أشار إليها هكذا الأستاذ هارون] الخزانة: ٥٦٠/٨، سيبويه ٤٣٠/١، الإيضاح في شرح المفصل ٣٤/٢، ابن يعيش ٣٨/٧.

ونسبه ابن الشجري في حماسه ١٥٣ إلى كُثْر عَزَّة [ط. حيدر آباد سنة ١٣٤٥هـ]. و(فُجاءة) بضم الفاء: بَغْتَةٌ. وهو مصدر منصوب على الحال من الفاعل أو المفعول. و(أبهت) من باب قرب ونفع وعلم ويقال: بُهت - أيضاً -، أي: دهش وتحير.

قال البغدادي و(حتى) هنا ابتدائية، ومعناها الغاية، و(ما) نافية، و(أكاد) بمعنى أقرب. وجملة (أجيب) في محل نصب خبرها، ومفعول (أجيب) محذوف؛ أي: أجيبها إن كَلَمْتَنِي.

[الخزانة ٥٦٢/٨ هارون].

وقال الأستاذ هارون: «أو معناه: لا تكون مني إجابة ما. والشاهد فيه جواز الرفع على القطع في (أبهت)، والنصب عطفاً على أن وما بعدها.

[سيبويه ٥٤/٣ هامش ٣ هارون].

(٣) ط: فجاءة.

(٤) * المألوف في اصطلاح النحاة هو واو المعية.

وتعبير الرضي أدق، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعول معه، والواو التي تضمير بعدها أن.

[الخزانة ٥٦٤/٨ هامش ٤].

(٥) قائله: أبو الأسود الدؤلي (مستدركات ديوانه ص ١٦٥ تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، سنة ١٩٧٤م).

٦٧١ لَاتَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
 أَوْ اسْتَفْهَامٌ ، نحو : هل تزورني وتعطيني ، أَوْ تَمَنَّ ، نحو : ليتك عندنا وتكرمنا ،
 أَوْ تَحْضِيضٌ ، نحو : هَلَّا تزورنا وتكرمنا ، أَوْ عَرَضٌ نحو : أَلَّا تزورنا وتكرمنا .
 والنُّحَاةُ يُوَوِّلُونَ هذا بواو العطف نحو : ليكن منك زيارة^(١) وزيارة مني ، وقد
 ذكرت ماهو عليه في الفاء^(٢) .

قوله : «أو» بشرط معنى إلى «أن» ، معنى «أو في الأصل : أحد الشيئين أو
 الأشياء ، نحو : زيد يقوم أو يَقْعُد أي يعمل أحد الشيئين^(٣) ، ولا بد له من أحدهما ،
 فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى ، الذي هو لزوم أحد الأمرين : التنصيص على
 حصول أحدهما عقيب الآخر ، وَأَنَّ الفعل الأول يمتدُّ إلى حصول الثاني ، نصبت ما
 بعد «أو» ، فسيبويه^(٤) يقدِّره بِإِلَّا ، وغيره بِإِلَى ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد ، فإن
 فَسَّرْتَهُ بِإِلَّا ، فالمضاف بعده محذوفٌ وهو الظرف ، أي : لألزمك إلَّا وقت أن تعطيني ،
 فهو في محل النصب على أنه ظرفٌ لما قبل «أو» ، وعند من فسَّره بِإِلَى : ما بعده بتأويل
 مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى .

هذا^(٥) ، وقال سيبويه في قول الشاعر^(٦) :

ونسبه سيبويه في كتابه ٤٢٤/١ بولاق ، والصيمري في البصرة ٣٩٩/١ للأخطل الخزائنة ٥٦٤/٨ هـ ، معاني
 الفراء ٣٤/١ ، ١١٥ ، الأزهية ص ٢٣٤ ، بدائع الفوائد ١٦١/٢ ، رصف المباني ص ٤٢٤ ، الجتنى الداني
 ص ١٥٦ ، الإيضاح العضدي ٣١٤/١ ، المقتصد ١٠٧٠ / ٢ ، الجُمَل ١٨٧ [ط . جديدة] الشاهد فيه أن
 (تأتي منصوب بـ (أن) مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي .

- (١) ط : ليكن زيارة منك وزيارة مني .
- (٢) اختار الرضي في مثل هذه التراكيب أن ما بعد الفاء ، أو الواو من المصدر المؤول ، مبتدأ محذوف الخبر ، وقد تقدَّم
 ذلك وأفاض في شرحه وتأنيده .
- (٣) م ، د : «أي يعمل أحد الشيئين أو الأشياء» .
- (٤) الكتاب ٤٢٧/١ بولاق .
- (٥) سقطت من د ، ط .
- (٦) هو كعب الغنوي :

الخزائنة ٥٦٩/٨ ، سيبويه ٤٢٦/١ بولاق ، المقتضب ١٧/٢ ، ١٨ ، إيضاح المفصل ٢٨/٢ ، ابن يعيش

٦٧٢ وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبُ منه صاحبي بقول

يجوز رفع (يغضب) ونصبه، أمّا الرفع فلعطفه على الصلة، أعني قوله : ليس نافعي ، وقال أبو علي^(١)، في كتاب الشعر : بل هو عطف على «نافعي» ، وليس بشيء ؛ لأنه يكون المعنى ، إذن ، ما أنا بقولٍ للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي ، أي : لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي ، وهذا ضدُّ المقصود.

وإذا نصبته^(٢) فهو على الصِّرف^(٣)، قال المبرد^(٤) : لا يجوز ذلك^(٥) ، لأن مراد الشاعر : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله .

قلت : الذي قاله ، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي ؛ لأنه يكون المعنى ، إذن ، لا أقول قولاً ، لا يجمع النفع وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لأنه ينبغي ألا يقول (٢١٢ ب) قولاً يجمع نفعه وغضب صاحبه ، وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو : ما أنا ، فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى ، إذن ، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وذلك

== ٣٦/٧ ، إيضاح الشعر ٧ / أ .

الشاهد فيه أن سيويه جَوَزَ في (يغضب) النصب والرفع .

(١) إيضاح الشعر، الورقة ٧/أ؛ وفيه : «وموضع المضارع الذي هو (يغضب) في البيت نصبٌ للعطف على خبر ليس ، والضمير الذي هو منه يعود على اسم ليس ، والمقول حيثُ هو الشيء ، والقول يقع عليه لعمومه واحتماله أن يكون القول وغيره وليس كالغضب .

فإذا أخرج (يغضب) من الصلة أضمر أن لعطفه إياها على الشيء ، كأنه قال : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ولغضب صاحبي بقول ، فالغضب لا يقال ، ولكن التقدير : ولقول غضب صاحبي ، فتُضيف القول الحادث عنه الغضب إلى الغضب

(٢) أي الفعل (يغضب) في البيت السابق .

(٣) أي على أن الواو للمعية .

(٤) المقتضب ١٩/٢ .

(٥) في ط مايلى : «لا يجوز ذلك ؛ لأن فيه إذن نفى النفع والغضب معاً ، وهو عكس المقصود» ؛ لأن مراد الشاعر

إِذَا بَانْتِفَائُهُمَا مَعًا أَوْ بَانْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا لِأَنَّ الْمَرْكَبَ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ أَحَدِ جُزْأَيْهِ كَمَا يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ مَجْمُوعِهِمَا، فَتَقْدُمُ الْوَائِ عَلَى مَا هُوَ مِنْفِي حَقِيقَةٍ، أَعْنِي الْقَوْلَ، الَّذِي تَضُمُّنُهُ : بِقَوْلٍ ، كَتَقْدَمُ الْفَاءُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ فِي قَوْلِكَ : مَتَى فَأَكْرَمَكَ تَكْرَمَنِي، كَمَا تَقْدَمُ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ .

وَقَالَ سَيُوبَةُ^(١)، وَتَبِعَهُ أَبُو عَلِيٍّ^(٢) : إِنْ «يَغْضِبُ» الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفٌ عَلَى «الشَّيْءِ»، أَيِ الَّذِي غَضِبَ صَاحِبِي مِنْهُ أَيِ : لِسَبَبِ غَضَبِ صَاحِبِي .

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي مِنْهُ يَرْجِعُ إِلَى الشَّيْءِ غَيْرِ النَّافِعِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : وَمَا أَنَا بِقَوْلٍ لَشَيْءٍ مِنْهُ يَحْدُثُ غَضَبُ صَاحِبِي مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَنْفَعُنِي، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْكَلَامِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُضَافِ الْمَقْدَرِ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْغَضَبِ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْغَضَبَ مِنْهُ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى لَفْظِ «مِنْهُ» كَمَا بَيَّنَّا فِي الظُّرُوفِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ : أَنْ نَحْوَ قَوْلِكَ : يَوْمَ تَسْوَدُ فِيهِ الْوُجُوهُ^(٣) : قَبِيحٌ .

(١) الْكِتَابُ ٤٢٦/١ بُولَاقَ .

(٢) لِإِضْاحِ الشُّعْرِ، الْوَرَقَةُ ١/٧ .

(٣) ط : لَوْجُوهُ .

[إضمار «أَنْ» جوازاً، ووجوباً]

قوله : « و [بعد^(١)] العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً » .

عطف على «حتى» في قوله : وحتى إذا كان مستقبلاً، أي : العاطفة يقدر بعدها أن ، نحو قولها^(٢) :

لَلْبُسِّ عِباءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحْبُ إِلَيَّ مِنْ^(٣) لُبْسِ الشُّفُوفِ] ٦٥٢

ليكون الاسم معطوفاً على اسم، وكذا العطف بالفاء وغيره، نحو : أعجبتني ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم .

والواو، والفاء، وأو، في مثل هذه المواضع ، لا يشوبها معنى السببية، والجمعية والانتها .

[إظهار «أَنْ» جوازاً، ووجوباً]

قوله : «يجوز إظهار أن، مع لام كي، والعاطفة، ويجب مع لا» «في اللام» .

أَخَذَ يُبَيِّنُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا إِظْهَارُ «أَنْ» الْمَقْدَرَةِ، وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يَعْضُ فِيهِ مَا يَوْجِبُ إِظْهَارَ «أَنْ»، فَالَّذِي يَبْقَى بَعْدَ الْقَسْمَيْنِ، هُوَ الْمَوْضِعَ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ إِظْهَارُهَا، فَنَقُولُ :

إنما جاز إظهارها مع لام «كي» والعاطفة واللام الزائدة، لا للجحود، نحو : ﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ^(١) أَكُونَ﴾ ، لأن هذه الثلاثة تدخل على اسمٍ صريح نحو : جئتكَ

(١) سقطت من الأصل، وهي من م، د .

(٢) ميسون بنت بحدل، وقد سبق تخريج البيت .

(٣) الزمر / ١٢، ونصها : ﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ النَّاسِ﴾ .

للإكرام، وأعجبني ضرب زيد وغضبه، وأردت لضربك كقوله تعالى :
﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾^(١) ،

فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسمٍ صريحٍ، وهو «أن» المصدرية.
وأما لام الجحود، فلما لم تدخل على الاسم الصريح، لم يظهر معها ذلك، وكذا
«حتى» لم يظهر بعدها؛ لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي» وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسمٍ صريحٍ، كما مرَّ^(٢)، وحل عليها : التي بمعنى «إلى»؛ لأن المعنى
الأول أغلب من^(٣) التي يليها^(٤) المضارع.

وأما الفاء، والواو^(٥)، وأو، فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها، للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر
الناصب بعدها، وقد ظهرت «أن بعد أو» في الشعر، قال^(٦) :

٦٧٣ [أقضي اللبانة لا^(٧) أفرط ريبة] أو أن يلوم بحاجة لؤامها

(١) النمل / ٧٢؛ ونصها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدَفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .

[انظر المقتضب ٣٧/٢، والبحر ٩٥/٧].

(٢) في الكلام على (حتى).

(٣) ط : في .

(٤) م : بعدها .

(٥) ط : وأما الواو والفاء وأو .

(٦) لبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - (ديوانه ١٧٤ بيروت، دار صادر، بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي
ص ٢٣٩، واللسان / جوب / . و (اللبانة) : الحاجة . لا أفرط ريبة : لا أدع ريبة تنفذني حتى أحكمها .
الريبة : الشك .

يقول : لا أتقدم على أمر أشك فيه .

قال الأستاذ هارون في تعليقه على هذا البيت : «ولم أجد مستشهداً به لهذا غير الرضي» . [الخرزانة ٥٧٦/٨ هامش
(٥)].

الشاهد فيه أن (أن) قد ظهرت بعد (أو) في الشعر .

(٧) ليس في ط .

وأما وجوب الإظهار مع لام «كي» إذا وليها «لا» فلاستكره اللّامين المتوالين.

وأما قول المصنف^(١) : لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر، لأن «لا» من بينها يدخلها العوامل، نحو : كنت بلا مال، و : «وحسبوا أن لا تكون»^(٢) فتنة.

والكوفيون^(٣) جَوَّزُوا إظهار «أن» مع لام الجُحود^(٤)، بدلاً من اللام وتأكيده له، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها^(٥) ويُجَوِّزون تقديم معمول الفعل بعدها، عليها خلافاً للبصريين^(٦)، واستدلوا بقول الشاعر^(٧) :

٦٧٤ لقد عدلتي أم عمرو، ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعا

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٧/٢.

(٢) المائدة / ٧١ ؛ والآية بتأهما :

﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ أَتَّكُونَ فَتْنَةً فَمَمَّوْا وَصَمَّوْا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمَّوْا كَيْدَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَاللَّهُ بِعَمَلِهِمْ بَصِيرٌ ﴾

(٣) المغنى ٢٧٩، والإنصاف مسألة ٨٢.

(٤) سميت كذلك؛ لملازمتها للجحد؛ أي النفي، قال النحَّاس : والصواب تسميتها لام النفي ؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. [المغنى ٢٧٨ - ٢٧٩].

(٥) والجملة الفعلية خبر (كان)، فلا فرق عندهم بين : ما كان زيد يقوم، وما كان زيد ليقوم إلا مجرد التوكيد الذي تفيد زيادة اللام. [دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٥٦].

(٦) «مذهب البصريين أن (أن) مضمرة بعد لام الجحود، والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوف».

[دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٥٦].

«ولا يجوز إظهار (أن)، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها».

[الإنصاف، المسألة ٨٢ ج ٢ ص ٣٤٦].

(٧) لم يعرف قائله.

الإنصاف، المسألة ٨٢ ج ٢ ص ٣٤٨، ابن يعيش ٢٩/٧، الخزانة ٥٧٨/٨؛ قال البغدادي : «ولم أقف على تنتمه. ولا على قائله والله أعلم بذلك».

وقوله : «لم أقف على تنتمه» يريد أنه لم يعرف شيئاً يتصل به، قبله، أو بعده.

وقوله : «ما كنت حياً» ما : مصدرية ظرفية، أي : مدة كوني حياً. الشاهد فيه قوله (مقالتها) ، فإنه مفعول مقدم لـ (أسمع) عند الكوفيين كما نقله الرضي وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير : ما كنت أسمع مقالتها. ثم بين ما أضمر بقوله لأسمعا.

لأن اللام عندهم هي الناصبة، وليست مصدرية، وهو عند البصريين : على تقدير فعل ناصب، أي : ماكنت أسمع مقالاتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسراً للمضمر.

واعلم أنَّ «أَنَّ» الناصبة تضم في غير المواضع المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس، كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم : تسمع بالمُعَيْدِيَّ^(١) خير من أن تراه، ومنه : عساك تفعل كذا، على رأي، كما مر في المضمرات. ويقل ذلك إذا كان مقدراً باسم مرفوع، كما في : تسمع بالمُعَيْدِيَّ . . . ولا سيما إذا كان فاعلاً، وقد جاء قوله^(٢) :

٦٧٥ جَزَعْتَ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا وَحُقَّ لِمَثَلِي يَابِثِيَّةٌ يَجْزَعُ
وقد تنصب مضمرة شذوذاً، كقوله^(٣) :
أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى

يُروى رفعاً ونصباً، والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياساً.

(١) استطراد من الرضي لاستكمال بحث (أَنَّ).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) جميل بن مَعْمَرِ الْمُتَدْرِ (ديوانه ١١٨)، ورواية الديوان :

جَزَعْتَ غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحْمَلُوا وما كان مثلي يابِثِيَّةٌ يَجْزَعُ
وعليه، فلا شاهد فيه حينئذ.

الخزاة ٥٧٩/٨، سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ - ٢٨٩، الخصائص ٤٣٥/٢، ضرائر الشعر ٢٦٤.
«وَجَزَعُ الرَّجُلِ جَزَعاً، من باب تعب، إذا ضَعُفَتْ مُتَتَه عَنْ حَمَلٍ مَا نَزَلَ بِهِ وَلَمْ يَجِدْ صَبْرًا . . . والغداة : الضحوة، والْبَيْنُ : الفراق، مصدر بَانَ بَيْنٌ، إذا فارق وانفصل . . . وجملة (حُقَّ لِمَثَلِي) إما حال من التاء في (جَزَعْتُ) بإضمار (قد)، وإما معطوفة على (جَزَعْتُ).
[الخزاة ٥٨١/٨ - ٥٨٢].

الشاهد قوله (يجزع) فإن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ (أَنَّ) وإن كان مرفوعاً. فقوله يجزع أي أنَّ يجزع.

(٤) سبق تخريجه.

[الجوازم ، ذِكْرُ أدواتِ الْجَزْمِ]

قوله : «وينجزم بلم، ولما، ولام الأمر، ولا، في النهي. وكَلِم»
المجازاة، وهي : إن، ومهما، وإذما، وحيثما، وأين،
ومتى، ومن، وما، وأنى، وأما مع كيفما وإذا، فشاذاً،
وبين مقدرة».

هذا ذكر الجوازم مطلقاً.

[جَزْمُ الفِعْلِ الواحد]

قوله : «فَلَمْ، لقلب المضارع ماضياً، ونفيه، ولما، مثلها، وتختص
بالاستغراق، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها
الفعل، ولام النهي المطلوب بها الترك».

أخذ في^(١) التفصيل^(٢) ، قوله «فلم لقلب المضارع ماضياً»، قد ذكرنا في باب
المضارع أن بعضهم يقول^(٣) : إن «لم» دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع،
وقد جاءت «لم» في الشعر غير جازمة، كقوله^(٤) :

٦٧٦ لولا فوارس من نعيم وأسرتهم يوم الصليقَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

(١) سقطت أل من الأصل.

(٢) م : أخذ يفصل كل واحد منها.

(٣) انظر إيضاح المَفْصُل ٢/٢١٧ ، ٢١٨.

(٤) لم يُعْرِفْ قائله. الخزاعة ٣/٩، المغني ص ٣٦٥، ابن يعيش ٨/٧، الخصائص ٣٨٨/١، ضرائر الشعر ص ٣١٠ وفيه :

لكن فوارس نعيم وأسرتها

وفوارس : جمع فارس، قال النحاة : إن صيغة (فاعل) المكسورة العين إذا كانت وصفاً للمذكر عاقل لا تجمع على (فواعل) إلا شذوذاً.

وجاءت، أيضاً في الضرورة، مفصلاً بينها (٢١٣ أ) وبين مجزومها، قال^(١) :

٦٧٧ فاضحت مغانيها قفاراً رسوئها كأن لم، سوى أهلٍ من الوحش تُؤهل
 قوله : «ولما مثلها»، يعني لقلب المضارع ماضياً، أي نفي الماضي .
 قوله : «وتختص بالاستغراق»، اعْلَمْ أَنَّ «لَمَّا»، كما قالوا، كان في الأصل «لَمْ» زيدت
 عليه «ما»، كما زيدت في «إِذَا» الشرطية، وأينما، فاختصت بسبب هذه الزيادة
 بأشياء :

أحدها : أَنَّ فيها معنى التوقع، كقَدْ، في إيجاب^(٢) الماضي^(٣)، فهي تُستعمل في
 الأغلب، في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بقَدْ، في الأغلب، عن حصول الأمر
 المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر : قد ركب الأمير، أو : لَمَّا يركب، وقد استعمل
 في غير المتوقع، أيضاً، نحو : نَدِمَ ولَمَّا ينفعه الندم .

وأقول : لا يحكم بالتخطئة على مَنْ يجمعها على هذا الوزن، «فقد تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اعتدائهم
 في الكلام الفصيح الذي يحتاج بصحته إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، وكلٌ منها وصفٌ للمذكر العاقل، ومن
 هذه الجموع : فارس، وفوارس، كما في قول المنخل الشكري :

وعلى الجياد المضمرات فوارس مثل الصقور . . .

[انظر الفَيْصَل في ألوان الجموع، لعباس أبي السعود، مصر، دار المعارف، بلا تاريخ ص ٧٦-٧٧ .
 وانظر مجلة الدعوة، العدد ٨٩٢، ١٩ رجب سنة ١٤٠٣ هـ ص ٢٢، ٢٣ : القياس والسباع لأستاذنا الشيخ
 محمد عزيمة رحمه الله] .

و(نعم) : اسم قبيلة، و(يوم الصَّلِيَّاء) : أحد أيام العرب .
 الشاهد فيه أَنَّ (لم) قد جاءت في الشعر غير جازمة، فإن المضارع بعدها (يوفون) لم يتأثر بها .
 (١) ذو الرُّمَّة (ديوانه ٥٠٦، نشر كارليل هنري هيس مكارتني، كمبردج سنة ١٩١٩م) .
 الحزاة ٥/٩ هارون، تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٧؛ وفيه : (مباديها) بدل (مغانيها)، الخصائص ٤١٠/٢،
 ضرائر الشعر ٢٠٣، المرتجل ٢١٢، المغنى ص ٣٦٧، البغداديات ص ٤٦٠ . و (المغاني) : جمع مَغْنَى، وهو
 المنزل، والقفار : جمع قفر، وهي الأرض الخالية، وتؤهل : من أهل الدار : نزلها، من باب ضَرَبَ يضرب .
 الشاهد فيه أَنَّ (لم) قد فُصِّلَت في الضرورة من مجزومها، فإن الأصل : كأن لم تُؤهل سوى أهلٍ من الوحش .

(٢) د : «في الإيجاب في الماضي، أعني أنه يستعمل في الأغلب في الأمر المتوقع» .

(٣) أي الماضي المثبت .

واختصَّت^(١) «لَمَّا» أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو :
نَدِمَ ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله :
وتختص بالاستغراق، ومنع الأندلسي^٢ من معنى الاستغراق فيها، وقال : هي مثل «لم»
في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النُّحاة، وأما
«لم» فيجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو : لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم .

واختصَّت «لَمَّا» أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول : إنَّ لَمَّا
تضرب، ومَنْ لَمَّا تضرب، كما تقول : إن لم تضرب^(٣) ومَنْ لم تضرب، وكأن ذلك
لكونها فاصلة قوية^(٤) بين العامل الحرفي وشبهه، وبين معموله .

واختصَّت، أيضاً، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دَلَّ عليه
دليل، نحو : شارفت المدينة ولَمَّا، أي : ولما أدخلها، كما جاء ذلك في «قد» التي هي
نظيرتها، قال^(٥) :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ ٥٢٥

وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة، كقوله^(٦) :

٦٧٨ احتفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت^(٧) وإن لم

(١) ط : واختص .

(٢) ط : يضرب .

(٣) أي لكثرة حروفها عن لم .

(٤) النابغة الذبياني . وقد سبق تخريج البيت .

(٥) إبراهيم بن هرمة (ديوانه ٢٠١) .

الحزاة ٨/٩ هارون، المغني ص ٣٦٩، ضرائر الألوبي ص ١٠٢، الجنى الداني ٢٦٨ .

و (يوم الأعازب) : أخذ أيام العرب، قال العيني : هو يوم معهود بينهم، وعقب على ذلك البغدادي بقوله : ولم
أقف عليه في كُتُب أيام العرب .

[الحزاة ١٠/٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٥٢/٥] .

الشاهد فيه أنَّ حذف مجزوم (لم) ضرورة، والأصل : وإن لم تصل .

(٦) د، ط : وجدت .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» و «لما» فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير : إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فُتِنَا وَلِيدًا﴾^(١) ، و : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَتَنَّاكَ فَصَدَدَكَ﴾^(٢) وقوله^(٣) :

٦٧٩ [إليكم يابني^(٤) بكر إليكم] أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا

قوله : «ولام الأمر»، اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو : ليغفر لنا الله، وهي مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، وثم، نحو :

﴿وَلَأَن تَابَ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾^(٥) و : ﴿ثُمَّ لَيَقْسُضُنَّ فَتَنُهُمْ﴾^(٦) ،

(١) الشعراء / ١٨ ، والآية بتمامها : ﴿قَالَ أَلَمْ نَرْبِكُ نِفَاتًا وَلِيدًا وَلَيْسَتْ فِتْنَانِ عَشْرَةَ سِنِينَ﴾ .

(٢) سقطت من ط . (٣) الشرح / ١ (٤) ط : ساقطة .

(٥) عمرو بن كلثوم (شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٥٤) ؛ وفيه :

«قوله (إليكم) : إليك : اسم للفعل ... ولا يجوز أن يتعدى (إليكم) عند البصريين ؛ لا يقال : إليك زيداً ؛ لأن معناه : تبعاً .

وقوله (أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا) ، أي : أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْجِدَّ فِي الْحَرْبِ عَرَفَانَا يَقِينًا ؟ .

والفرق بين (لما) ، و (لم) ، أَنَّ (لما) نفْيٌ : قد فَعَلَ ، و (لم) نفْيٌ : فَعَلَ . ومن الفرق بينهما أَنَّ (لم) لا بد أن يأتي معها الفعل ، و (لما) يجوز حذف الفعل معه .

الشاهد فيه أَنَّ الهمزة الداخلة على (لما) للاستفهام التقريري ؛ أي : ألم تعرفوا منا إلى الآن الجِدَّ في الحرب عَرَفَانَا يَقِينًا . أي . قد علمتم ذلك فلم تتعرضوا لنا [الخزاة ١٠/٩] .

(٦) من حاشية ط ، م .

(٧) النساء / ١٠٢ ، والآية بتمامها :

﴿وَإِذْ أَكُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنَقُمْ طَآئِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا بَأْسَلِحَتِهِمْ فِيمَا هُمْ أَكْفَرُوا أَوْ يَسْتَفْهِمُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمِينَتِكُمْ فَيَقِيلُونَهُ عَلَيْكُمْ مَبْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ .

(٨) سقطت من ط .

(٩) الحج / ٢٩ ؛ ونصها : ﴿ثُمَّ لَيَقْسُضُنَّ فَتَنَهُمْ وَلْيُؤْفُوا نُدُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ .

(١٠) ط : ساقطة .

وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصاليهما^(١) أشدَّ، لكونهما على حرفٍ واحدٍ، فصار الواو^(٢)، والفاء مع اللام بعدهما، وحرف المضارعة، ككلمة على وزن فَعَلَ وَكَتَفَ، فتخفف بحذف الكسر، وأما «ثم» فمحمولةٌ عليهما، لكونها حرف عطفٍ مثلها.

وتلزم^(٣) اللام، في الشر، فعلٌ غير المخاطب^(٤)، وهو إمَّا فعل المفعول نحو: لأَضْرِبَ أنا، ولتَضْرِبَ أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب، المحذوف، وإمَّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضربَ زيد، ولتضربَ هند، وهما كثيران، وإمَّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: قُومُوا فَلأَصِلْ لَكُمْ^(٥)، وقال الله تعالى: ﴿... وَلَنَحْمِلَ^(٦) خَطَايَكُمْ﴾،

وهذا، أي أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن استعمل، فلا بد من اللام كما رأيت، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب

(١) في ط: لكون اتصاليهما بها بعدهما أشد.

(٢) في ط: فصار الفاء والواو.

(٣) ط: ويلزم.

(٤) في ط: فعل غير الفاعل المخاطب.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٨)، و (٢٠) باب الصلاة على الحصر، والأذان ١٦١؛ ومسلم في المساجد ٢٦٨، وأبو داود في الصلاة ٧٠، والنسائي في الإمامة ١٩، ٢٠، ومالك في الموطأ، باب السفر ٣١، والدارمي في الصلاة ٦١.

هذا، وقد وُجِّه الحديث في شواهد التوضيح ١٨٦ على خمسة أوجه:

- ١ - بحذف الياء، واللام للأمر.
 - ٢ - بإثبات الياء مع لام الأمر إجراء للمعتل مجرى الصحيح.
 - ٣ - اللام للتعليل، والفعل منصوب.
 - ٤ - اللام للتعليل، والياء ساكنة تخفيفاً.
 - ٥ - اللام مفتوحة، والفعل مبني على الفتح، ونون التوكيد محذوفة.
- [انظر إعراب الحديث النبوي للعتكري ص ٦٦، أمالي السهيلي ٩٤، الجني الداني ١١٠، شواهد التوضيح ١٦٠، ١٨٦، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠٣].

(٦) العنكبوت / ١٢، والآية بتمامها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ

الحاضر، نحو: افعلوا، فاعلوا، لمن بعضهم حاضر، ويجوز على قلة؛ إدخال اللام في المضارع المخاطب لتنفيذ التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً، وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: «لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ، وَتُقْرَأُ^(١) فِي الشَّوَاذِ^(٢)»: فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا^(٣).

وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال^(٤):

٦٨٠ محمد، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

وأجاز الفراء^(٥) حذفها في النثر في نحو: قل له يفعل، قال الله تعالى:

﴿قُلْ^(٦) لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ^(٧)﴾،

(١) أخرجه مسلم في المساجد ١٥٩، وأحمد ٢٤٣/٥. انظر ابن يعيش ٤١/٧، ٦١.

(٢) «قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد...». [المحتسب ٣١٣/١، وانظر البحر ١٧٢/٥، وابن يعيش ٤١/٧، ٦١].

(٣) يونس / ٥٨، ونصها: ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرَحْمَتُهُ فَيَذَلُكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٤) في نسبة البيت خلاف، قيل للأعشى، وليس في ديوانه، وقال ابن هشام في (شرح شذور الذهب): قائله أبو طالب، عم النبي صلى الله عليه وسلم، وآخرون لحسان بن ثابت... الخزانة ١١/٩ هارون، مسائل خلافة للعكبري ص ١١٦، سيبويه ٤٠٨/١ بولاق، أسرار العربية ٣١٩، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١، ضرائر الشعر ١٤٩، الصاحبي ١٥٠، رصف المباني ٢٥٦، الإنصاف ٢٠٦/٢، المسألة ٧٢. وانظر المغني ص ٨٤٠. و(التبالي): سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال. و(محمد) منادى.

الشاهد فيه أنه قد جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كل نفس.

(٥) معاني القرآن ٧٧/٢.

(٦) إبراهيم / ٣١، والآية بتأنيها:

﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا زَكَاةً وَسِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَنْجِي فِيهِ وَلَا خَلِيلٌ﴾.

[انظر سيبويه ٤٥١/١ - ٤٥٢ بولاق، الأمالي الشجرية ١٩٢/٢، البحر ٤٢٦/٥، مشكل إعراب القرآن ٤٥١/١ وهامش (١)].

(٧) سقطت من د، ط.

وإنما ارتكب ذلك ، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة ؛ والأولى أن يُقال في مثله : إنه جواب الأمر^(١) ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم : صَلُّوا ، جُعِلَ قوله - عليه السلام - كالعلّة في إقامتها .

وقال بعضهم^(٢) : جزمه لكونه شبه الجواب ، كما قلنا في قوله :

﴿ كُنْ^(٣) فَيَكُونُ ﴾ ،

بالنصب^(٤) ولو كان كما قاله^(٥) الفراء ، لم يختص هذا بجواب الأمر .

ثم اعلّم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام ، أيضاً كالغائب ، لكن لما كثر استعماله ، حُذِفَت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً ، وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ، وذلك لأنه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله ، وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام ، نحو : «لِتَزِرْهُ^(٦) ولو بِشَوْكَةٍ» ، وفي آخر : «لِتَقُومُوا إِلَى مَصَافِكُمْ^(٧)» ، وهو في الشعر أكثر ، قال^(٨) :

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للمكبري ٧٦٩/٢ - ٧٧٠ .

(٢) انظر المقتضب ٨١/٢ ، ٨٢ الطبعة الأخيرة .

(٣) البقرة / ١١٧ ، ونصها : ﴿ يَدْعُ السَّكُونِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٤) في م بعد قوله «بالنصب» : «على قراءة أبي عمرو ، واستبعد هذا القائل ما استبعده الفراء ، ولو . . . وقراءة

النصب لابن عامر . [الكشف ٢٦٠/١ ، حجة القراءات ١١١ ، حجة ابن خالويه ٨٨] .

(٥) معاني القرآن ٧٧/٢ .

(٦) أخرجه البخاري - باب الصلاة - والنسائي - القبلة ١٥ - وأبو داود - باب الصلاة ٨٠ - وأحمد بن حنبل في

مُسْنَدِهِ ٤ ، ٤٩ ، ٥٤ .

[انظر الإنصاف ، المسألة ٧٢ ج ٢ ص ٣٠٣] .

(٧) سبق تخريجه ، وانظر الإنصاف ، مسألة ٧٢ .

(٨) لم أعتد إلى قائله .

الخزانة ١٤٠/٩ هارون ، الإنصاف ٣٠٣/٢ ، المسألة ٧٢ ، المغني ٣٠٠ ، شرح أبياته للبغدادى ٣٤٤/٤ .

الشاهد فيه أن أمر المخاطب جاء فيه باللام (لِتَقُمْ) ، وهو في الشعر أكثر منه في النثر ، أراد : (قم) . وكذا اللام

في (فلتقضي) لأمر المخاطب ، والياء هذه إشباع الكسرة .

٦٨١ لِنَقُمَ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

والذي عَرَّ الكوفيين^(١) حتى قالوا : إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس المذكور وأيضاً مجيئه باللام في الشعر، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم، كما يجيء، وأيضاً، الحمل على «لاء» [النهى^(٢)]، فإنها تعمل (٢١٣ ب) في المخاطب كما تعمل في الغائب .

قوله : « ولاء » النهي المطلوب بها الترك ، وهي تجزم بخلاف « لا » في النفي ، وقد سَمِعَ عن العرب بلا النفي ، أيضاً ، إذا صَحَّ قبلها « كي » نحو : جئتُ كي لا يكن له عليَّ حُجَّةٌ ، ولا مَنَعٌ أن تجعل « لا » في مثله للنهي

ولاء النهي تحييء للمخاطب والغائب على السواء ، ولا تخص بالغائب كاللام ، وقد جاء في المتكلم قليلاً^(٣) ، كلام الأمر ، وذلك قولهم : لا أَرِيَنَّكَ هُنا ، لأن النهي في الحقيقة هُنا هو المخاطب ، أي : لا تكن هُنا ، حتى لا أراك .

(١) انظر الإنصاف ، المسألة الثانية والسبعون :

(٢) في الأصل : للنهي .

(٣) جاءت (لا) لنهي المتكلم في قراءة شاذة في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ ٥ : ١٠٦ :

قرأ الحسن والشعبي : « ولا نكتمُ بجزم الميم ، نهيًا أنفسَهُما عن كتمان الشهادة . ودخولُ (لا) الناهية على المتكلم قليلٌ ، نحو قوله :

إذا ما أخرجنا من دمشق فلا نَعُدْ لها أبداً مادام فيها الجراضمُ . . . »

[دراسات ق ١ ج ٢ ص ٥١٧] .

[أدوات الشرط ، صور الجملتين بعدها ، وحكمهما]

قوله : «وَكَلِمٌ» المجازاة تدخل على الفعلين ، لسببية الأول ومسببية الثاني ، ويسميان شرطاً وجزاء ، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوِ الْأَوَّلُ ، فالجزم ، وإن كان الثاني فالوجهان .

اعْلَمْ أَنَّ أُمَّ الْكَلِمَاتِ الشرطية إِنَّ^(١) ، ومن ثَمَّة ، يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة ، مع القرينة ، قال^(٢) :

٦٨٢ قالت بنات العمِّ يا سلمى وإن كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإن

ويحذف في السَّعة شرطها وَحْدَهُ إذا كان منفياً بلا ، مع إبقاء «لا» نحو قولك إيتني وإلا أضربك ، أي : وإلا تأتني أضربك ، وكذا يحذف بعد «إمّا» الشرطية مع بقاء «لا» إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى ، كقولك : أفعل هذا إمّا لا ، أي : إمّا لا تفعل ذاك فافعل هذا .

وعند الكوفيين ، نجيء^(٤) «إِنْ» بمعنى «إِذْ»^(٥) ، قالوا في قوله تعالى :

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٦ ، والفوائد الضيائية ٢٥٥/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٤٥٧/١ بولاق ، المقتضب ٧٤-٧٥ ، ابن يعيش ٩/٩ .

(٣) رؤبة (ملحقات ديوانه ص ١٨٦ ط . وليم بن الورد البروسي) ؛ وفيه : يا سلمى بدل يا سلمى .

الجزاة ١٤/٩ هارون ، بحر العوام فيها أصاب فيه العوام ٣٣ [لابن الجنبلي ط : عز الدين التنوخي ، دمشق ٧

سنة ١٩٣٧م] ، الضرائر للألوسي ٨٥ ، المغني ٨٥٢ ط . م

الشاهد فيه حذف الشرط والجزاء معاً ، وهو لضرورة الشعر ، والتقدير : وإن كان كذلك فقد رضيته أيضاً .

(٤) ط : يحيى .

(٥) انظر الإنصاف ٣٦٧/٢ ، المسألة ٨٨ ، والصاحبي ص ١٧٧ ، والمفهم ٥٨/٢ . وإليك ما قاله يحيى بن سلام

في تفسيره : إِنْ يعني إِذْ ، وذلك قوله في البقرة

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾

[الآية ٢٧٨] يعني إِذْ كنتم مؤمنين .

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي^(١) رَيْبٍ...﴾ ،

إِنهَا بِمَعْنَى إِذْ، لِأَنَّ «إِنْ» مُفِيدَةٌ لِلشُّكِّ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ.

والجواب : أَنَّ «إِنْ» ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلمنا ذلك أيضاً، قلنا : إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين^(١)، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ، لِضَرْبِ^(٢) مَنْ التَّأْوِيل، كقوله تعالى :

(لِيَبْلُوكُمْ) ^(٤) فِي مَاءٍ آتَاكُمْ ،

لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء، وقال تعالى :

(لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ^(۵۰) ،

لما كانوا في صورة من يُرْتَجَى منهم ذلك، وقال :

(يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ) ^(٦) يَشَاءُ ،

وقوله في آل عمران :

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

[الآية ١٣٩] يعني إذ كنتم مؤمنين. وقال في سورة براءة :

﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ،

[الآية ١٣] يعني إذا كنت مؤمناً،

[التصاريف. يحيى بن سلام ١٢٤ - ٢٠٠، تحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٥].

(١) البقرة / ٢٣ ، والآية بتسامها :

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا زَعَمَ آلُ عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝﴾

(٢) لأنه يخاطبهم بما يجري على ألسنتهم.

(٣) أي لنوع من التأويل.

(٤) الأنعام / ١٦٥ ، والآية بتمامها :

﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

(٥) البقرة / ٢١، ونصّها :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ .

(٦) فاطر / ٨، والآيةُ بتمامها :

﴿أَفَنُؤْمِنُ لَهُمْ فَوَاسِقَهُمْ فَإِنِ اتَّخَذُوا لَكَ عِزًّا فَأَن تَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

أي^(١) يترك الإلطاف لمن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى :
﴿إِنْ كُنْتُمْ^(٢) مُؤْمِنِينَ﴾ ، و : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي^(٣) رَيْبٍ﴾
لما كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضده، لا بالنسبة إلى علم
الباري تعالى :

قوله : «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضهم : هي كلمة غير مركبة على وزن
فَعْلٍ^(٤)، فحقها، على هذا، أَنْ تُكْتَبَ بالياء^(٥)، ولو سُمِّيَ بها لم تنصرف لِكَوْنِ الألفِ
زائدة ولو قيل إنها للتانيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضاً.

وقال الخليل^(٦) : هي «ما» ألحقت بها «ما» كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو :
متى^(٧) ما، وإما، ثم استكره تتابع المثليْن، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسها
في الهمس^(٨)، وقول الخليل قريب قياساً على أخواتها .

وقال الزجاج^(٩) : هي مركبة من «مَ» بمعنى «كُفٌّ» و «ما» الشرطية، وفيه بُعد،
وهو أن يقال في : مهما تفعل أفعَل : إنه ردّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل :
أنت لا تقدر على ما أفعَل، فقلت : مهما تفعل أفعَل، ولو ثبت ما حكى الكوفيون

(١) انظر تفسير أبي السعود ٢٣٩/٤ .

(٢) البقرة / ٩١، والآية بتامها :

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْمِنُوا بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُ بِهِ وَمَا هُوَ بِبَصِيرَةٍ لِّمَا مَعَهُمْ
قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ .

(٣) من الآية ٢٣ / البقرة .

(٤) انظر الجنى الداني ٦١٢ .

(٥) لأنها ألف مقصورة رابعة .

(٦) الكتاب ٤٣٣/١ بولاق، وفيه : «... وقد يجوز أن يكون (مه) ضم إليها (ما)» .

(٧) ط : متيماً .

(٨) وردت كلمة (مَ) بمعنى (ما) الاستفهامية في مُسْنَدِ أحمد ١٧٢/٢ من حديث عبدالله بن عمرو، رضي الله
عنه، و ٣١٥/٢ من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه .

(٩) والأخفش، والبغداديون . الجنى ٦١٢، الزاهر ٢٧٧/٢ . وانظر مدرسة الكوفة للدكتور المخزومي ص ٢٢٩ .

عن العرب : مَهْمَنْ بمعنى «مَنْ» كما في قوله^(١) :
 ٦٨٣ أماويّ، مَهْمَنْ يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويّ يندم
 لكان مُقَوِّياً لمذهب الرّجّاج .

وقد جاء «مهما» في الاستفهام بمعنى «ما» الاستفهامية^(٢)، أنشد أبو زيد في
 نوادره^(٣) :

٦٨٤ مهما لي الليلة مهما ليّ أودي بنعلي^(٤) وسرباليّه
 ومهما : اسم، بدليل، بدليل رجوع الضمير إليه^(٥)، قال تعالى :
 ﴿مَهْمَا تَأْتَانِيَهُ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَةِ رَبِّي﴾ ، وقال الشاعر^(٦)

(١) لم أعتد إلى قائله : الخزّانة ١٦/٩ هارون، ابن يعيش ٨/٤، لسان العرب (طبعة الخياط ٣/٥٤٥).
 والهمزة في قوله : (أماويّ) للدّاء. و (ماويّ) مُرَحَّم ماويّة، وهي من أسماء النساء، منها ماوية امرأة حاتم
 الطائي.

و (مَهْمَنْ) : اسم شرط جازم، يحزَمُ فَعْلَيْنِ، الأول : يستمع، والثاني : يندم ، وكُيِّرَ للقافية. و (ماويّ)
 الثاني : منادى ، وحرف النداء محذوف، وكُرِّرَ المنادى للتلذُّذ به.
 الشاهد قوله (مَهْمَنْ) فَإِنَّ الكوفيين حَكَّوْا عن العرب مجيئه بمعنى (مَنْ).
 (٢) هذا رأي جماعة من النحاة، منهم ابن مالك ، وزعموا أنها مبتدأ، و (ليّ) خبرها. [شرح أبيات المغني للبغدادي
 ٣/٦].

(٣) ص ٢٦٧، والبيت من قصيدة للشاعر الجاهلي : عمرو بن مَلَقَط الطائي.
 البغداديات ص ٣١٤، الخزّانة ١٨/٩، ضرائر الشعر ٦٣، المغني ١٤٦، شرح أبياته للبغدادي ٣/٦، ابن
 يعيش ٤٤/٧، المتعم ٥٨/٢.
 الشاهد فيه أَنَّ (مَهْمَا) هنا بمعنى الاستفهام.

(٤) ط : ينعلي .
 (٥) انظر المغني ص ٤٣٥.
 (٦) الأعراف / ١٣٢، ونصّها : «وقالوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَهَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ». [انظر دراسات ق
 ١ جـ ٣ ص ١٩٦].

(٧) المتنخل الهذلي . والبيت من قصيدة يرثي بها أباه.
 (ديوان الهذليين ٣٠/٢).
 الخزّانة ٢٦/٩ هارون، ابن يعيش ٤٣/٧.
 الشاهد فيه أَنَّ (مهما) اسم، بدليل رجوع الضمير إليه، وهو الهاء من (كفاه)، والضمير لا يرجع إلّا إلى الاسم،
 وأما الضمير في (إليه) فراجع إلى المملوح.

وقد جاء «ما» و «مهما» ظرفي^(٢) زمان، تقول : ما تجلس أجلس ومهما تجلس أجلس، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وأما «إذ ما» فهو عند سيبويه^(٣) حَرْفٌ، كان، ولعله نظر إلى أن لفظة «ما» تدخل على «إذا» مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي، كأن، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ، الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي^(٤) فأذ ما، عنده غير مركبة .

قال السِّيرافي^(٥) : ما علمت أحداً من النحاة ذكر «إذ ما» غير سيبويه وأصحابه، واستشهد سيبويه ببيتين، أحدهما قوله^(٦) .

٦٨٦ إذ ما دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

(١) من م .

(٢) في التسهيل ص ٢٣٦ : «... وقد ترد (ما)، و (مهما) ظرفي زمان ...» . لكن الزمخشري قال في الكشف ١٠٧/٢ : «وهذه الكلمة [أي مهما] في إحداد الكلمات التي يحرفها مَنْ لا يَدَّ له في عِلْم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى (متى ما)، ويقول : مهما جئتني أعطيتك، وهذا من موضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب، فيفسر : مهما تأتينا به من آية بمعنى الوقت، فيُلجِد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوب بين يدي الناظر في كتاب سيبويه ...» . [انظر البحر ٣٧٢/٤، معاني القرآن للأخفش ٣٠٨/٢، التبيان ٥٩٠/١] .

(٣) الكتاب ٤٣٢/١ بولاق .

(٤) بعد قوله : «للماضي» : في د : «ولا شيء من معنى الشرط فيها» .

(٥) سيبويه ٤٣٢/١ بولاق .

(٦) العباس بن مرداس السلمي، قاله في غزوة حنين .

(ديوانه ٧٢ تحقيق د. يحيى الجبوري، بغداد سنة ١٩٦٨ م) .

الجزاة ٢٩/٩ هارون، الكتاب ٤٣٢/١ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ١٥٦، الجمل ٢٢٢، الحلل ص ٢٨٩، الخصائص ١٣١/١ .

و(حقاً) : منصوب على المصدر المؤكد به، أو نعت لمصدر محذوف .

اطمأن المجلس : سكن، والمجلس : الناس، أو المراد أهل المجلس . والشاهد فيه المجازة بإذما، فإن موضع (دخلت) جزم بإذما، بدليل وقوع الفاء في الجواب : (فقل له) .

والآخرُ قوله^(١) :

٦٨٧ إذ ما تَرِنِي اليوم أَرْجِي ظِلْعِي سِيراً في البلاد وأُفْرِعْ

وقال بعض النحاة : أصله إمّا، وهو لا يَجِيءُ إلا بنون التوكيد بعده كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا^(٢) تَرِينَ...﴾ ،

فلما كان ينكسر البيت بالنون، غير صورة إمّا، بقلب الميم الأولى ذالاً، ولا يَتِمُّ له هذا في قوله : إذ ما دخلت .

وقال المبرد : إذ ما باقيةً على اسميّتها^(٣)، و«ما» كافّة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزم، كما في «حيث» فإنها صارت بها، بمعنى المستقبل، وجازمة .

(١) هو عبدالله بن همام السُلُوي .

الخزاعة ٣٣/٩ هارون، سيبويه ٤٣٢/١ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٥، الأزهية ص ٩٨، ابن يعيش ٣٧/٧ و ٦/٩ .

و(أَرْجِي) : أسوق . و(الظعية) : المرأة مادامت في الهَوْدَج، و(أُفْرِعْ) : أصدع وأرتفع .

و(تَرِنِي) : مجزومٌ بإذما، بحذف النون، والأصل : تَرِنَنِي، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم .

وجواب إذما، هو البيت التالي :

فإني من قوم سواكم وإنما رجائي فهم بالحجاز وأشجع
وقد أنشدهما سيبويه معاً . فكان ينبغي للرضي إنشادهما .

الشاهد قوله (تَرِنِي) فإنه مجزومٌ بإذما بحذف النون، والأصل : تَرِنَنِي، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم وجزاء الشرط هو الثاني .

(٢) مريم / ٢٦، والآية بتمامها :

﴿فَكُلِّي وَآسْوَِي وَفَرِي عَيْسًا فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ .

(٣) قال في المقتضب ٤٥/٢ الطبعة الأخيرة : «ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن، و(إذما) .

إن ظاهر كلام أبي العباس أن (إذما) حُرِّفَ كما ذهب إلى ذلك سيبويه، لكن ابن مالك في الكافية الشافية جـ ٣/١٦٢٠ قال : وعند سيبويه (إذما) حُرِّفَ * وهي عند ابن يزيد ظرف . ثم تبعه الرضي - كما ترى -، ثم المرادي في الجنى الداني ٢١٤ ط . العراق، ثم ابن هشام في المغني ص ٩٢، ثم الزركشي في البرهان ٢/٣٥٩، ثم السيوطي في المنع ٥٨/٢ .

وأقول : قد يكون للمبرد قول آخر في «(إذما) على أنها باقية على اسميّتها، ...!!» .

وأما الاعتراض بإذا ما، فلا يلزم، إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختياراً منهم بلا مُرجح، ألا ترى أنَّ «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل : «إذا» أقعد فيه، وتحزم «حيث» «مع» «ما» دون «إذا» .

وأما «حيثما» فنقول : «ما» فيها، كافةٌ لحيث عن الإضافة، لا زائدة، كما في : متى^(١) ما، وإما، وذلك أنَّ «حيث» كانت لازمةً للإضافة، فكانت مخصصةً بسبب المضاف إليه، فكفتها (٢١٤ أ) «ما» عن طلب الإضافة لتصير مُبهمَةً كسائر كلمات الشرط.

وإنما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها، كُلُّها، تحزم لتضمنها معنى «إن»، التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به، لا يقال، مثلاً، إن غربت الشمس، أو طلعت، فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن»؛ لأنه نوع عموم أيضاً، والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً، كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في مَنْ ضربت ضربتُ : إن ضربت زيداً، وإن ضربت بكراً، ضربتُ، إلى ما لا يتناهى، وكذا، ما، ومتى، وسائر أخواتها.

ويجوزُ اتِّصالُ «ما» الزائدة، بإن، وأي، وأيان، ومتى، وأما في : حيثما، وإذما، فكافة، كما ذكرنا.

(١) د، ط : متيّا.

[العاملُ في الشرطِ والجزاء]

وقد اختلفَ في العاملِ في الشرط والجزاء، قال السيرافي^(١) : إنَّ العاملَ فيها كلمة الشرط ، لاقتضائها الفعلينِ اقتضاءً واحداً، وربطها الجملتين : إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي كالاتداء العامل في الجزأين^(٢)، وكظننت، وإنَّ وأخواتها، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما .

وذهب الخليل^(٣)، والمبرد^(٤) إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معاً تعملان في الجزاء، لارتباطهما^(٥)، وحرفُ الشرط ضعيف لا يقدِّرُ على عملينِ مختلفين، وهذا كما قيل إنَّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر.

وأجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأنَّ ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كأنَّ وأخواتها، و«ما» و«لا».

وقال الأخفش^(٦) : إنَّ الشرط مجزومٌ بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحدهُ لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه .
وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم .

(١) سيبويه ٦٣/٣ هارون هامش (٢) . = ٤٣٥ / ١ بولاق .

(٢) د ، ط : الجزئين، وهذا خطأ إملائي .

(٣) في الكتاب ٤٣٥ / ١ بولاق : وزعم الخليل أنك إذا قلت ، إنَّ تأتي آتِكَ ، فأتِكَ انجزمت بأنَّ تأتي، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر، حين قلت : اتني آتِكَ .

(٤) في المقتضب ٤٩ / ٢ : «... فإذا قلت : إنَّ تأتي آتِكَ . فـ (تأتي) مجزومة بأنَّ ، و (أتِكَ) مجزومة بأنَّ وتأتي...» .

وانظر الإنصاف، المسألة ٨٤، وليضاح الزُّجاجي ص ١٤٠ .

(٥) في م بعد قوله : «لارتباطهما» : «معاً وصيرورتها كشيء واحد» .

(٦) المنع ٦١/٢ .

وقال الكوفيون^(١) : الشرط مجزومٌ بالأداة، والجواب مجزومٌ بالجوار، كما أنه جُزَّ بالجوار في قوله^(٢) :

[كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي^(٣) عَرَانِينَ وَيَلِّهِ] كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ ٣٥٠

والجزم أخو الجر، وليس بشيء؛ لأنَّ العمل بالجوار، للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

وقال المازني^(٤) الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقعَ الاسمِ ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مُختصين^(٥)، وهو قريبٌ، على ما اخترنا قَبْلُ.

وكلمة «إِنْ» لأصالتها في الشرط وكونها أمَّ الباب، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم، بشرط أن يكون بعده فعلٌ، نحو : إِنْ زَيْدٌ ضَرَبَ، وإِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَ، وكذا «لو» نحو : لو أَنْتُمْ^(٦) تَمْلِكُونَ، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا في الضرورة، قال^(٧) :

فَمَتَى وَاغْلُ يَزُرُّهُمْ يُحْيَوُ وَتُعْطَفُ^(٨) عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي ١٦١
وقال^(٩) :

[صَعْدَةُ نَابِتَةٌ^(١٠) فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ ١٦٢]

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٤) الممع ٦١/٢.

(٥) بعد قوله : «مختصين» في د : «ولعدم دخول لام الابتداء».

(٦) الإسراء / ١٠٠، والآية بنهماها :

﴿ قُلْ لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ مَتَرًا فَذُكَّرتُ بِهِ وَتُلْقَوْنَ فِيهَا حَبًّا وَلَا تُلْقَوْنَ فِيهَا شَيْئًا وَتَقُولُ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ ظَنْمًا لَكُم مِّنْ فَتْنَةٍ يُلْقَوْنَ فِيهَا صَاغِيرَ ذُرِّيَّتِكُمْ وَمَا فِيهَا لَكُمْ بِأَذَى وَلَا تُؤْثِرُ عَلَيْكُمْ فَيْسُ الْغُلَامِ وَلَا كِتَابٌ مِنْ آلِهَةٍ تَخْشَوْنَ ﴾

(٨) ط : ويعطف.

(١٠) من م ، د.

(٧) سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٩) سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

وقال^(١) :

٦٨٨ وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُنْسِرُ مِنَّا مُفَرَّعًا
وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية، لما كانت أصلاً في
الاستفهام، وسواء ههنا، وَلِيَ الاسمَ فَعَلَ، كَأَزِيدُ ذَهَبَ، أَوْ، لَا كَأَزِيدُ ذَاهِبٌ، ولم
يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلا تقول : متى
زيداً تلقى أو تلقاه . . . ، وَمَنْ زِيدُ ضَرَبَهُ، ومتى زيد خرج، وهل زيد خرج، وهل
زيداً ضربت أو ضربته، إلّا اضطراراً، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فَعَلَ، نحو :
متى زيد خارج وهل زيد ذاهب، جاز.

وَحَقُّ الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي «إن» وما تضمن معناها من الأسماء
أَنْ يَكُونَ ماضياً، سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً، نحو : إن زيد ذهب،
وإن زيدا لقيت أو لقيته، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله^(٢) :

٦٨٩ يُبْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ
وقوله^(٣) :

[صعدة نابتة في^(٤) حائر] أينما الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ ١٦٢

(١) هشام المرِّي، كما في سيبويه ٤٥٨/١ بولاق، ونُسِبَ إلى مُرَّة بن كعب بن لؤي القرشي، وهو شاعر جاهلي.
الخرائفة ٤٠/٩ هارون، المقتضب ٧٣/٢ الطبعة الأخيرة، البغداديات ص ٤٥٧، المغني ٥٢٦؛ وفيه : «وفي
البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة . . .».

الشاهد فيه لما تقدم قبله . قد (نحن) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، فلما حذِفَ الفعل برز الضمير
وانفصل، والتقدير : فمن نُؤْمِنُهُ نُؤْمِنُهُ.

(٢) عبدالله بن عَنَمَةَ الضُّبِّي، شاعر إسلامي مُحَضَّرٌ.

الخرائفة ٤١/٩ هارون، ضرائر الشعر ص ٢٠٨، الأشمونى ٣٠/٤، الممتع ٩/٢، الحماسة بشرح المَرْزُوقِي
١٠٤١.

الشاهد فيه أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط مضارعاً شاذ، وحقه أن يكون ماضياً سواء أكان لفظاً
أم معنى.

(٣) سبق تحريج البيت.

(٤) من م، د.

وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله، فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوعٌ بفعلٍ مضمَر يُفسَّرُ ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع : إن زيد لقيته، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ^(١)

لا تجزعي [إن منفس^(٢) أهلكته] فإذا هلكت فعند ذلك فأجزعي ٤٦

وهو أيضاً عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوعٌ بمقدَّر يُفسَّرُ الفعل^(٣) الناصب أي : إن هلك أو أهلك، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لطلب كلمة الشرط للفعل، سواء وليها، أو، لا، ونُقِلَ عن الأخفش^(٤) أيضاً، في مثله، أنه مبتدأ، لكن العامل في المبتدأ عند الأخفش^(٥) هو الابتداء، وعند الكوفيين : الخبر، أو الضمير في الخبر، كما مرَّ^(٦) في باب المبتدأ.

وإن كان ذلك الاسم منصوباً، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره، أو متعلِّقه، فهو عند البصريين منصوبٌ بالمقدَّر، وعند الكوفيين بالظاهر، كما مرَّ^(٧) في المنصوب على شريطة التفسير.

وإن لم يشتغل^(٨) ذلك الفعل بضميره ولا متعلِّقه، نحو : إن زيدا ضربت ، (٢١٤ ب) فهو أيضاً عند الكوفيين منصوبٌ بالظاهر، وعند البصريين بالمقدَّر، وذلك

(٢) هذا في الأصل والتكملة من د.

(١) سبق تحريج البيت.

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٥ ، سيبويه ٤٥٧/١ بولاق.

(٤) الإنصاف ، المسألة ٨٥ (٢ / ٣٥٩).

(٥) في ط : «عنده في المبتدأ هو الابتداء».

(٦) ساقطة من الأصل ، وهو من ط .

(٧) م : تقدم.

(٨) في الأصل : يستعمل.

لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يَجْزِ الفصلُ بينهما لفظاً،
إلا في لفظة «إن» لكونها أمّ الباب، ولم يجوز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فِعْلَ
بَعْدَهُ، كما جاز في كلمة الاستفهام.

وعند البصريين، حُكِمَ المنصوب^(١) والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط :
حُكِمَهما متقدمين على الشرط، فيجوز، عندهم، إن قمت : زيد يقيم، وإن لم
تأتني ، زيدا أضرب، فهما معمولان لمقْدَرين يفسرهما جواب الشرط.

أما الكوفيون^(٢) فلا يُجَوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع؛ لأن الجزم
عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط، أما لو
كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعَدُّ فاصلاً فصلاً مانعاً من الجوار، نحو : إن يضربني
زيد، أضرب، فإن تقدمه المنصوب، فالقراء يمنع، أيضاً، جَزَمَ الجواب مطلقاً، كما
في المرفوع للعلّة المذكورة، والكسائي يُفَصِّلُ في الفاصل، فإن كان ظرفاً للجزاء، لغواً
جزم الجزاء، لأنه كلا فصل، نحو : إن تأتني اليوم، غداً آتيك، وإن تأتني، إليك
أقصد، وإن لم يكن ظرفاً، لم يجوز، للعلّة المذكورة.

واستشهد البصريون^(٣) بقول طُفَيْلِ الغنوي^(٤) :

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين، وقد عقد الأنباري في الإنصاف المسألة الخامسة
والثلاثين، رجّح مذهب البصريين.

(٢) لم يُجَوِّزَه القراء، وجَوِّزَه الكسائي : الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٢)، المُنْع ٥٩/٢، الأشموني ٣٠/٤.

(٣) منهم البردّ . المقتضب ٦٢/٢ الطبعة الأخيرة.

(٤) شاعر جاهلي. (ديوانه ٣٥ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط ١، الكويت).

الخزاعة ٤٤/٩ هارون، الإنصاف، المسألة ٨٦ (٢ / ٣٦٣ ط ٢ سنة ١٩٥٣م)، كتاب الصناعتين ٢١٨،
كتاب الاختيارين ص ٤٤ ط ٢.

و(الخبر) : مفعول به «تُعَقِّب»، وقال الأصمعي : صفة للأيام؛ وفيه نظر.

الشاهد فيه أن (الخبر) مفعول مقدّم لـ (تُعَقِّب)، و(تُعَقِّب) مجزوم على أنه جواب الشرط، وإنها كُسِرَتِ الباء؛
لأن القصيدة مجرورة.

وإنما جاز الكسر في المجزوم دون المرفوع والمنصوب لوجهين :

٦٩٠ وللخيل أيامَ فَمَنْ يَضْطَرُّ لها وَيَعْرِفُ لها أيامها، الخَيْرُ^(١) تُعْقِبُ والقصيدَةُ القافية، والأكثرُ جَعَلَ المرفوعَ مبتدأً، فيجب، إذن، رَفَعَ المضارعَ اتِّفَاقاً، وتصديرُ المبتدأِ بالفاءِ، نحو: إن قمت فزيد يقوم.

وكذا: الأكثرُ تصديرُ المنصوبِ بالفاءِ، فيرتفع المضارعُ اتِّفَاقاً، نحو: إن ضربتني فزيداً أضرب.

ويجوزُ اعتراضُ القَسَمِ والدُّعاءِ والنداءِ والاسميةِ الاعتراضيةِ، بين الشرطِ والجزاءِ، نحو: إن تأتني والله آتكَ، وإن تأتني غفر الله لك، آتكَ، وإن تأتني يازيدُ آتكَ، وإن تأتني، ولا فخر، أكرمكَ.

ولا يجوزُ، عند البصريين تقديمَ معمولِ الشرطِ على أداة الشرط^(٢)، نحو: زيداً إن تضرب يضربك، وكذا معمولُ الجزاءِ، فلا يجوزُ: زيداً إن جئتني أضربُ، بالجزمِ، بل، إنما تقول: أضربُ، مرفوعاً لِيَكُونَ الشرطُ متوسطاً، و«زيداً أضربُ» دالاً على جزائه، أي: إن جئتني فزيداً أضربُ، وعِلَّةُ ذلك كُلُّهُ، أنَّ لكلمة الشرطِ صَدَرَ الكلامِ، كالاستفهامِ.

ولا يجوزُ، أيضاً: زيداً إن جاءك فأكرمهُ، لما ذكرنا في المنصوبِ على شريطةِ التفسيرِ: أنَّ مالا ينصبُ بنفسه لا يفسرُ^(٣)، وأمَّا إذا قلت: زيداً إذا جاءك، تضربُ، أو تضربه، وزيداً حين جاءك تضرب أو تضربه، فإن لم تُجَرِّ «إذا» و«حين» مجرى

أحدهما: أنَّ الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ، فلما وجب تحويله للقافية، حركوه بحركة النظمِ. والآخرُ: أنَّ الرفعَ والنصبَ يدخلان هذا الفعلَ ولا يدخله الجرُّ، فلو حركوه بالضمِّ أو بالفتح لا لَبَسَ حركةُ الإعرابِ بحركة البناءِ، بخلاف الكسرِ، فإنه ليس فيه لَبَسٌ.

(١) ط: الخبر بقب.

(٢) وقالوا: ... لأنَّ الشرطَ بمنزلةِ الاستفهامِ، والاستفهامَ له صَدَرُ الكلامِ، فكما لا يجوزُ أن يعمل ما بعد الاستفهامِ فيما قبله، فكذلك الشرطُ. ألا تَرَى أنه لا يجوزُ أن يقال: «زيداً أضربت»، ؟، فكذلك لا يجوزُ أن يقال: «زيداً إن تضربت أضربُ»، ... الإنصافُ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٤).

(٣) بعد قوله: «لا يفسرُ»، في م: «وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها».

كلمات الشرط، بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك : زيداً يوم الجمعة تضربُ، أو تضربه فنَضِبُ «زيداً» أولى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لِقُبْحِ : زيدٌ ضربتُ على تأويل ضربته .

فإن قيل : أليس يكفي الضمير في : إذا جاءك، وحين جاءك ؟

قلت : لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد، نحو : زيد حين جاءك تضربَ عمراً، لكفى ، لكن لما كان واقعاً عليه معنىً، وهو الخبر في الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أولى ، وأما إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد، أولى لما تبيّن في المنصوب على شريطة التفسير : أن «زيدُ زرتُه» بالرفع ، أولى^(١) من النصب .

وإن أجريت «إذا» و «حين» مجرى كلمات الشرط وَجَبَ رَفْعُ «زيد» عند البصريين، كما ذَكَّرْنَا في «إن» وَشَغَلَ «تضرب» ، إذن ، بالضمير، أولى إن كان واقعاً على «زيد» ؛ لأنَّ جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة، والشرط قَيْدٌ فيه، فلا يعتبر الضمير الذي فيه، فقولك : زيد إن جاءك فأكرمه، أولى من : فأكرم، وإن كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو : زيدٌ إن جاءك فأكرمني، كفي الضمير في الشرط .

وأما الكوفيون^(٢)، فَجَوَّزُوا تقديمَ معمولِ الجزاءِ المجزوم على أداة الشرط^(٣)، قالوا : لأنَّ حَقَّ الجوابِ التقديمُ، فنحو، إن تضربَ أضرب، كان عندهم في الأصل : أضربُ إن تضربُ، فلَمَّا تأخر الجواب انجزم على الجوار، قالوا والدليلُ على أنَّ مرتبته التقديم قوله^(٤) :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرع إنك إن يُصرع أخوك تصرع ٥٨١

(١) في م : «أن الرفع في نحو : زيد زرتُه أولى» .

(٢) ط : وأما الكوفيين .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣) .

(٤) رَجَزُ لَعْمَرُ بن خُثَّامِ البَجَلِيِّ ، أو لجرير بن عبدالله البَجَلِيِّ .

الحزاة ٩ / ٤٧ - ٤٨ هارون ، سيويه ٤٣٦ / ١ بولاق، المقتضب ٧٠ / ٢ الطبعة الأخيرة، الأمالي الشجرية =

برفع الجواب، مراعاة^(١) لأصله من التقديم^(٢).

وَرَدَّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى، لازمٌ كما مرَّ في الظروف المبنية، ومرتبة اللازم بعد الملزوم، وقوله: تصرُّع ضرورة، إمَّا على حذف^(٣) الفاء كقوله^(٤):

٦٩١ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وقوله^(٥):

هذا سُرَاقَةٌ للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إنَّ يَلْقَها ذِيبٌ ٨٢

وقوله^(٦):

٨٤/١، المُوَفِّي في النحو الكوفي ١٢٠، ضرائر الألوسي ١٧١، الرُّوض الأنف ٩٨/١، شرح الجَمَل لابن عُصفور ٢٩٣/٢، إيضاح المُفَصَّل ٢٤٥/٢، الإنصاف، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٥)، البغداديات ص ٤٥٤. الشاهد فيه أنَّ الكوفيين استدلُّوا به على أنَّ رُتَبَةَ الجزاء التقديم، فرفع (تصرع) مراعاةً لأصله، ولو كان رتبته التأخير لجزم، وأجاب الرضي عنه بأنه ضرورة.

(١) ط : مراعات.

(٢) والتقدير فيه: إنَّكَ تصرعُ إنَّ يَصْرُعَ أخوك، والجواب محذوف، ولهذا الرأي جَنَحَ سيبويه. (الكتاب ١ / ٤٣٦ بولاق).

(٣) وهذا رأي المبرد. [المقتضب ٧٠ / ٢ الطبعة الأخيرة]، ورأي سيبويه. انظر: [الكتاب ١ / ٤٣٥، ٤٣٧ بولاق].

(٤) صَدْرُ بيت، وعجزه: . والشرُّ بالشر عند الله مثلاً.

قائله: كَعَبُ بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي مكِّي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م)، ولكنه نُسِبَ في كتب النحوي إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو حسان. والبيت في:

الخزانة ٤٩/٩، سيبويه ٤٣٥/١ بولاق، المقتضب ٧٢/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٩، الأمالي الشجرية ٣٧١/١، شواهد التوضيح ١٣٥، الجنى ٦٩.

الشاهد فيه أنَّ الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشرط ضرورة، أي: فالله يشكرها.

(٥) سَبَقَ تَحْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٦) ذو الرُّمَّة (ديوانه ٢٤١ تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج سنة ١٩١٩م). الخزانة ٥١/٩، المقتضب ٦٩/٢.

الطبعة الأخيرة، سيبويه ٤٣٧/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧.

والشاهد فيه أنَّ (ناظر) خبر أنَّ، والجملة دليلٌ جواب الشرط المحذوف. وهو عند المبرد على إضمار الفاء، أي فانا ناظر، وسيبويه يقول في الكتاب ٤٣٨/١: «ولو أريد به حذف الفاء جاز».

٦٩٢ وأني^(١) متى أشرف من الجانب الذي فيه^(٢) أنت، من بين الجوانب ناظر

فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلّا ضرورة^(٣)، فلا يقال : زيد إن لقيته كريم، بل يقال : فكريم، أي : فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ، وأمّا تعليقه بين القسم وجوابه، نحو : والله إن جئتني لأكرمك، فسيجيء.

وإنما جاز تعليق «إذا» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ ۖ فَيَكُونُ ۚ ﴾ ، فلعمد عراقه «إذا» في الشرطية .

وأمّا على التقديم والتأخير^(٤)، (٢١٥ أ) للضرورة، أي إنك تصرع إن يصرع أخوك، ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا .

وأمّا تقديم معمول الشرط على أدواته، فأجازه الكسائي^(٥)، دون الفراء^(٦) . وأعلم أنه إذا تقدّم على أداة الشرط ماهو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأنّ للشرط صدر الكلام، بل هو دالّ عليه، وكالعوض منه .

وقال الكوفيون : بل هو جواب في اللفظ أيضاً، لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم، جواب واقع في موقعه، كما ذكرنا، وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن

(١) وأني، بفتح الهمزة عطفاً على البيت الذي قبله، وهو :

فيأمني هل يجزي بكائي بمثله مراراً وأنفاسي إليك الزوافر

أي : هل يجزي نظري إليك في كل جانب تكوين فيه، يقول : لِكَلْفِي بِكَ لَا أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكَ .

(٢) د ، ط : به .

(٣) يردّ على الرضي بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَكَهْدُونَ ﴾ [٧٠ / ٢] .

[دراسات ق ١ ج ١ ص ٧٣ وانظر ج ٣ ص ٢٤٧] .

(٤) د ، ط : أمرنا، وهذا تحريف بالآية .

(٥) النحل / ٤٠ .

(٦) توجيه آخر لقوله : ... * إنك إن يصرع أخوك، مقابل قوله قُلْ : إمّا على حذف الفاء .

(٧) الإنصاف ، المسألة ٨٧ (٢ / ٣٦٣) ، المجمع ٢ / ٦١ .

الشرط، وذلك نحو: أضرب إن ضربتني، فـ «أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقاً، لِتَوْقُفِ مضمونه على حصول الشرط، ولهذا لم يُحَكِّمْ بالإقرار في قولك: له علي ألف، إن دخلت الدار، وعند البصرية، أيضاً، لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جواباً للشرط، لأنه، عندهم، يُغْنِي عنه، فهو مثل «استجارك»^(١) المذكور الذي هو كالعوض من المقدّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر، ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط، تقدّم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب، لَلَزِمَ الفاء في نحو: أنت مُكرم إن أكرمتني، ولجاز: ضربت غلامه إن ضربت زيداً، على أن الضمير في «غلامه» لزيد، فمرتبه الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفية قبل الأداة، كما مرّ،

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعوض من الجزاء: من ذلك الشرط، كقولك: أكرمه وإن شمتني، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام، وكذلك قوله: «اطلبوا العلم»^(٢) ولو بالصّين، والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله: اعتراضية^(٣)، ونعني بالجملة الاعتراضية: ما

(١) يعني في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَأْمَدَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

[التوبة / ٦].

(٢) حديث شريف، وتكملته: «... فَإِنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ».

رواه البيهقي في شعب الإيمان، وابن عدي في الكامل، والعقيلي في كتاب الضعفاء عن أنس بن مالك. قال البيهقي: متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، وقال غيره: يرتقي بمجموع طرقه إلى الحسن.

[التيسير بشرح الجامع الصغير ١/ ١٦٤، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بلا تاريخ].

وانظر: المقاصد الحسنة للشخاوي ص ٦٣، ٢٧٥.

(٣) «والصواب أن الجملة استثنائية، ولا يجوز مثل هذا الخلط في الإعراب».

[إعراب الجمل وأشباه الجمل. أستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت، دار الأفاق ط ٣ سنة ١٩٨١ م ص

٦٨ - ٦٩].

يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله^(١) :

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ، وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ ثَلَاثًا، [وَمَنْ يَخْرُقُ^(٢) أَعْقُ وَأَظْلَمُ] وقوله^(٣) :

٦٩٣ [وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا^(٤) احْتِقَارَ مُجْرَبٍ] يرى كُلُّ مَنْ فِيهَا، وَحَاشَاكَ، فَإِنِّي

وقد نَجَّيْتُ بعد تمام الكلام، كقوله [عليه الصلاة^(٥) والسلام] «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ^(٦)»، ولا فخر، فتقول في الأول: زَيْدٌ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا: بَخِيلٌ، وفي الثاني: زَيْدٌ بَخِيلٌ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، وجواب الشرط في مثله: مَدْلُولُ الكلام، أَي: إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَهُوَ بَخِيلٌ، فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تَقَرَّرَ، ولو أظهرته، لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية؛ لأنَّ جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

(١) سبق تخريج البيت.

(٢) من م، د.

(٣) المتنبي (ديوانه بشرح العُكْبَرِي) ٤ / ٢٩٠، توزيع دار الباز، بمكة المكرمة سنة ١٩٧٨م.

والبيت من قصيدة عدتها سبعة وأربعون بيتاً، يمدح بها كافوراً سنة ست وأربعين وثلاث مئة؛ أولها:

كُفِيَ بِكَ دَاءُ أَنْ تَرَى الْمَوْتَ شَافِيَا وَحَسْبُ الْمَنَآيَا أَنْ يَكُنْ أَمَانِيَا

والتحقير: التصغير. والمجرب: الذي جرب الأمور، وحسنه التجارب،

الشاهد فيه أن جملة (حاشاك) اعتراضية، وقعت بين مفعولي (يَرَى)، أولها (كُلُّ)، وثانيها (فَانِيَا). [الخزانة

٥٥/٨ هارون].

(٤) من د.

(٥) في الأصل: رَمَزَ لَهُ ب: د. م. ع.

(٦) صحيح مسلم ١ / ١٩٤، مُسْنَدُ أَحْمَد ١ / ٢٨١، ٢٩٥ - ٢٩٦؛

والحديث بتمامه: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فُخْرَ، وَيَبْدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فُخْرَ، وَمَا مِنْ بَنِي يَوْمِئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي»، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فُخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ وَلَا فُخْرَ. [مخطوطة البغدادية، الورقة ٣٤٧ / أرقم ٩].

وقال الجَنْزِي^(١)، هي^(٢) وأو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا إنه هو الأولى بالجزء المذكور، فالتقدير، عنده : زيد إن لم يكن غنياً، وإن كان غنياً، فهو بخيل، وقد تقدّم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة، لكنه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار فنقول : زيد وإن كان غنياً فبخيل، لما تقدّم من أن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً.

وأما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية، فيجوز؛ لأن الاعتراضية تفصل بين أي جزأين من الكلام كانا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وهن الزمخشري أن الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض من الجزء عاملاً في الشرط نصباً على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» التصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولا يصح اعتراض الجَنْزِي عليه بأن معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو؛ لأن حالة الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو : اضربه غداً مجرداً، وضربته أمس مجرداً، واستقبالية «إن» باعتبار زمان التكلم، فلا تناقض بينهما^(٣).

(١) عمر بن عثمان بن الحسين، إمام في النحو والأدب لا يُشَقُّ غُبلُهُ، قرأ الأدب على الأبيوزدي . له (القوافي) ؛ منه نسخة في مكتبة أبياصوفيا في إستانبول ضمن مجموع ، رقمه ٤٧٩٥ . ، توفي سنة ٥٥٠هـ . [انظر البغية ٢ / ٢٢١].

(٢) التخميم ٣٠٥/٢.

(٣) لأن إن الشرطية إن كان شرطها مستقبلاً، فعامل الحال مستقبل ؛ نحو : زيد وإن صلّى وصام فاسق، ففاسق، العامل في الحال مستقبل ؛ إذ المعنى إنه على هذه الحالة وقت الصلاة أو الصيام، وإن كان ماضياً، فالعامل ماضٍ على حسب ما تقدّم.

[أحكام متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية]

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى، فالشرط لا يكون، إذن، إلا ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أضربك إن ضربتني وأضربك إن لم تعطيني، ولأنما جاز ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً، كما لا تعمل فيها هو كالجزاء عند البصرية، أو ما هو جزاء عند الكوفية.

وقد يجيء في الشعر مضارعاً، نحو: آتيك إن آتيتني، أنشد سيويه^(١):

٦٩٤ فقلت: تحمّل فوق طوقك. إنها مطبّعة، من يأتها لا يضرها

كانه قال: لا يضرها من يأتها، كقوله^(٢):

والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب ٨٢

أي: المرء ذيب، على أحد التقديرين.

فإن تقدم ما هو جواب معنى، على الظروف الزمانية، أو المكانية من كلمات الشرط، كمتى، وإذ ما، وأيان، وأين، وحيثما، وأنى، فلا شبهة في تضمينها للشرط، إذ لا تصلح للاستفهام، ولا واسطة بين الشرط والاستفهام^(٣)، في هذه الكلمات الصالحة (٢١٥ ب) لهما.

(١) قائل البيت: أبوذؤيب الهذلي. (ديوان الهذليين ١/١٥٤).

الخزانة ٥٧/٩ هارون، سيويه ٤٣٨/١ بلاق، ابن يعيش ١٥٨/٨، الأشموني ١٨/٤، المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة.

و(الطوق): الطاقة، و(المطبّعة): المملوءة، وضارّه، يضرّه، من باب باع: ألحق به الضرر. والشاعر يصف قرية كثيرة الطعام.

والشاهد فيه رفع (لا يضرها)، وذلك على نية التقديم، وهو عند المبرد على إرادة الفاء، أي: فهو لا يضرها.

(٢) هذا عجز وصدره:

هذا سرّاقة للقرآن يدرسه وقد سبق تخريج البيت.

(٣) م: «ولا واسطة بينهما».

وأما ما يَصْلُحُ من كلمات الشرط لكونها موصولةً، أيضاً، نحو : مَنْ، وما، وأي :
فإن جاء بعدها ماضٍ، احتتمل عند سيبويه^(١) كونها موصولةً، وشرطيةً، نحو : آتي
مَنْ أتاني، فإن كانت موصولةً، فمنصوبة بالفعل المتقدم، وإن كانت شرطية فمبتدأ،
والخبر مختلف فيه، كما ذكرنا في باب المبتدأ، والتقدير : مَنْ أتاني آتِه، ولا محل للفعل
بعد هذه الكلمات، إن قدرناها موصولة، وهو في محل الجزم إن كانت شرطية.

وابن السَّراج^(٢) قطع بكونها موصولةً، عملاً بالظاهر؛ لأنَّ جعلها شرطيةً يحتاج إلى
حذف الجزاء عند البصرية، وجعل المتقدم كالعوض منه .

وإن جاء بعدها مضارع نحو : آتي من يأتيني^(٣)، فالوجه كونها موصولة، ويجوز
جعلها شرطيةً على قُبْحِ فينجزم المضارع، وذلك لما تقدَّم من أنَّ الشرط يكون ماضياً
في الاختيار، إذا تقدَّم ما هو جوابه معنىً .

وإن جئت بالظروف^(٤) قبل مَنْ، وما، وأي، على تقدير إضافة الظروف إلى
الجملة، فالواجب، كما ذكر سيبويه : جعلها موصولةً، سواءً وليَّ الكلام المذكورة
ماضٍ نحو : أتذكر إذ مَنْ أتانا أكرمناه، أو مضارعٌ نحو : أتذكر حين ما تفعله
أفعله .

وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطيةً^(٥)، قال لبيد^(٦) :

٦٩٥ على حين مَنْ تَلَبُّتُ عليه ذُنُوبُهُ يَجِدُ فَقَدْهَا إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُّ

(١) الكتاب ٤٣٨/١ بولاق.

(٢) ذكر هذا الرأي في المصنع ٦٢/٢، ولم ينسبه السيوطي إلى ابن السَّراج .

(٣) ط : يأتيني .

(٤) م، د : وإن أضفت الظروف إلى مَنْ وما . . .

(٥) انظر المصنع ٦٢/٢ .

(٦) ديوانه ٦٤؛ وفيه : و في الذَّنَابِ تَدَابُرُّ بَدَل : إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُّ .

الخرائفة ٦١/٩، سيبويه ٤٤١/١ بولاق؛ وفيه : يرث شِرْبُهُ بَدَل يَجِدُ فَقَدْهَا، المصنع ٦٢/٢ .

واللبث : البطء، والذَّنُوبُ : الدلو المملوءة، والتدَابُرُّ : التقاطع . والشاهد فيه إضافة (حين) إلى جملة الشرط =

فإن قيل : لم جاز في السَّعة في نحو : غلام مَن تضرب أضرب ، ولم يجوز في نحو : أتذكر إذ من يأتنا نكرمه ، و «إذ» مضاف إلى ما بعده ، كما أن «غلام» مضاف كذلك .

قلت : لأن «غلام» اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه ، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط ، إذ سَرَى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف ، فلذا يلزم تصدر المضاف ، وأما «إذ» ، فإنه مضاف إلى الجملة ، لا إلى «مَن» ، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية ، وذلك المضمون ، ههنا ، مصدر «نكرمه» واقعاً على معنى «مَن» ، أي : أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا ، فلم يصير مع «مَن» كالكلمة الواحدة ، ولم يكتس منه معنى الشرط ، إذ ليس مضافاً إلى «مَن» كما كان «غلام» مضافاً إليه ، فلذا لم يلزم تصدُّر «إذ» كما لزم تصدُّر «غلام» ، بل هو معمول لتذكر ، المقدم عليه ، فلا يجوز جعل «مَن» شرطية ، حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم «إذ» عليه .

فإن قلت : ف «مَن» مع دخول «إذ» عليه : في صدر الكلام ، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما ، كما في نحو : زيد من يضربه أضربه ، ونحو : جاءني التي مَن يضربها تضربه .

قلت : قد مر في باب المبتدأ ، أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها ، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً ، وأزيد ههنا شرحاً فأقول^(١) :

لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين : أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هو^(٢) من تمامها

ضرورة ، وحققها هي و (إذا) ألا تضافا إلا إلى الجمل المخبر بها ، وسهل هذا هنا تشبيه هذه الجملة الشرطية بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

(١) انظر المقتضب ٥٩/٢ الطبعة الأخيرة .

(٢) ط : هي .

معنى من المعاني، وذلك مثل^(١) «إِنْ، وَكَأَنَّ وَظَنَّ، وَأَخَوَاتِهَا، وَمَا، النَّافِيَةُ، لَا تَقُولُ : مَا مَنْ يَضْرِبُ أَضْرَبَ، وَمَا إِنْ تَقْعُدُ أَقْعُدَ، وَأَمَّا «لَا» فَلَيْسَتْ كَمَا، لِأَنَّهَا تُلْغَى فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ كُنْتُ بِلَا مَالٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ، فَلِذَا تَقُولُ : لَا مَنْ يَعْطُكَ تَعْطُهُ، وَلَا مَنْ يَكْرِمُكَ تَكْرِمُهُ، وَكَذَا تَقُولُ : لَا إِنْ أَتَيْتَكَ أُعْطَيْتَنَا، وَلَا إِنْ قَعَدْنَا سَأَلْتَ عَنَا، وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، لَا شَكَّ فِي إِحْدَائِهَا فِي الْجُمْلَةِ مَعْنَى وَهُوَ تَصْيِيرُهَا بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَلَا تَبْقَى كَلِمَةُ الشَّرْطِ فِي الْحَقِيقَةِ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْرُودًا، وَلَيْسَ الصَّلَةُ وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، أَيْضًا إِذَا كَانَ جُمْلَةً يَصِيرُ بِسَبَبِ الْمَبْتَدَأِ، بِتَقْدِيرِ الْمَفْرُودِ، قُلْتُ : لَا نَسْلَمُ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ هَذَا دَعَا مِنْ بَعْضِ النَّحَاةِ أَطْلَقُوهَا بِلَا بُرْهَانٍ عَلَيْهَا قَطْعِيًّا، سَوَى أَنَّهُمْ قَالُوا : الْأَصْلُ هُوَ الْإِفْرَادُ، فَيَجِبُ تَقْدِيرُهَا بِالْمَفْرُودِ، وَهُمْ مُطَالِبُونَ^(٢) بِأَنَّ أَصْلَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْإِفْرَادُ، بَلْ لَوْ ادَّعَيْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْجُمْلَةُ، لَمْ يَبْعُدْ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ فِي الْجُمْلَةِ أَكْثَرُ، وَكَوْنَهَا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِهَا بِالْمَفْرُودِ، بَلْ يَكْفِي فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ فِي الْجُمْلَةِ : وَقَوْعُهَا مَوْقِعًا يَصِحُّ وَقَوْعُ الْمَفْرُودِ فِيهِ.

وَتَقُولُ^(٣) : مَا أَنَا بِبَخِيلٍ، وَلَكِنْ إِنْ تَأْتَيْتَنِي أُعْطِكَ، لِأَنَّ «لَكِنْ» لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، بَلْ هِيَ لَا اسْتِدْرَاكِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا يُجِيءُ فِي الْحُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ، قَالَ^(٤) :

(١) سَقَطَتْ مِنْ د، ط، وَفِي ط : «وَذَلِكَ كَانَ . . .» .

(٢) أَيِ مُطَالِبُونَ بِإثبات ذلك .

(٣) فِي سَيَبُوه ٤٤٢/١ بُولَاق : «وَتَقُولُ : مَا أَنَا بِبَخِيلٍ وَلَكِنْ إِنْ تَأْتَيْتَنِي أُعْطِكَ، جَازَ هَذَا، وَحَسُنَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تُضَمُّرُهَا هُنَا كَمَا تُضَمَّرُ فِي إِذَا. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُكَ عَاقِلًا وَلَكِنْ أَحَقُّ . وَإِنْ لَمْ تُضَمَّرْ تَرَكْتَ الْجُزْءَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي إِذَا . . .» .

(٤) طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ (شَرَحَ الْقِصَائِدَ الْعَشْرَ لِلتَّبْرِيزِيِّ ص ١٢٥) .

الْخَزَائِنَةُ ٦٦/٩، سَيَبُوه ٤٤٢/١ بُولَاق، الْمَغْنِي ص ٧٩٠، شَرَحَ أَبِيَّاتِ سَيَبُوهٍ لِلنَّحَّاسِ ٢٩١ . وَ(التَّلَاح) :

نَجَّارِي الْمَاءِ، مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ، إِلَى الْأَوْدِيَةِ، وَ(الرُّفْدُ) : الْعَطِيَّةُ، وَالْمَعُونَةُ .

٦٩٦ ولست^(١) بِحَلَالِ التَّلَاعِ خَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أُرْفِدُ
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢) :

٦٩٧ وما ذاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِي وَلَا أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ
بِرَفْعِ أَنْفَعٍ ؛ لِأَنَّ الْقَوَافِي مَرْفُوعَةٌ ، فَعَلِيَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ^(٣) ، لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ ، كَمَا مَرَّ
فِي قَوْلِهِ^(٤) :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرِعَ أَخُوكَ تُصْرِعَ

و «متى» شرطية بلا شبهة ، فتجزم «أملك»^(٥) إذ لا تحييء موصولة كما ، وَمَنْ ،
وَأَيُّ ، وَأَمَّا إِذَا الْمَفْاجَأَةُ ، فَيَصِحُّ مَجِيءُ مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، شرطية بعدها ، نحو : مررت

والمعنى : أنا لست بمن يستتر في التلاع خافة ، فتواريني من الناس ، حتى لا يراني ابنُ السبيل والضيف ، ولكن
أنزل الفضاء ، وأرغد من يسترفدني ، وأعين من استعانني . و (خافة) يتصب على أنه مفعول لأجله ، أو على
المصدر .

والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد «لكن» ضرورة ، والمجازاة بـ «متى» بعدها ، وتقديره : ولكن أنا متى استرفد أرغد .
«وردة» الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكن المشددة لا المخففة ، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء ،
وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ؛ لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف [المعنى
٧٩٠] .

(١) د ، ط : فلست .

(٢) العُجَيْرُ السُّلُولِي .

الخرزانة ٧٠/٩ ، سيبويه ٤٤٢/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ١٥٤/٢ ، فُرَحَةُ الأديب ص ١١٨ ،
وفيه :

ولست بمولاه ولا بابن عمه ولكن متى ما أملك الضر أنفع .

شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩١ .

الشاهد فيه أن (أنفع) مرفوع : وهو مؤخر من تقديم ضرورة الشعر ، والأصل فيه : ولكن أنفع متى أملك
الضر .

(٣) وهو دليل جواب الشرط بمعنى ، ويكون هذا على مذهب سيبويه ، وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من
جملة الجواب .

(٤) عمرو بن خثارم البجلي ، أو جرير بن عبدالله البجلي .

وهذا رَجَزٌ قد سبق .

(٥) وتكون (ما) زائدة . انظر سيبويه ٧٩/٣ هارون هاشم (١) .

به فإذا مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، كما يجوز: فإذا مَنْ يَأْتِيهِ يعطيه ، على أَنَّ «مَنْ» موصولة ، وذلك لأن «إذا» المفاجأة ، لا تُغَيِّرُ ما بعدها عن معناه ، على الصحيح ، إذ ليست بمضافة إليه .

وأما (٢١٦ أ) عَدَمُ وقوع نحو: أين ، ومتى ، من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية .

وَمَنْ كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة ، مضافة إلى الجملة بعدها ، يجب ألا يميز وقوع كلمة الشرط بعدها ، إلا على إضمار المبتدأ بعدها ، أي : فإذا هو مَنْ يَأْتِيهِ يعطيه ، لما ذكرنا في امتناع : أتذكر إذ مَنْ يَأْتِيهِ نكرمه ، والإضمار يحسن بعد «إذا» المفاجأة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل : خرجت فإذا السَّبُعُ .

وأما «أما»^(١) ، فإن كان بعدها : مَنْ ، أو ، ما ، أو ، أي ، وبعدها فعل مضارع ، فإنه يَصِحُّ جَعْلُهَا شرطية ؛ لأن الجواب لأما دون كلمة الشرط التي بعدها ، كما يجيء في حروف الشرط ، وَيَقْبَحُ جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً ، كما قلنا في : آتيك إن تأتيني ، فالأولى جَعْلُهَا موصولة ، نحو : أما مَنْ يَأْتِيَنِي فإني أكرمه ، وإن كان بعدها ماضٍ ، جازَ جَعْلُهَا شرطية^(٢) ، وموصولة ، نحو : أما مَنْ أَتَانِي فإني أكرمه ، قال تعالى :

﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ^(٣) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ ،

(١) في البحر ٢١٦/٨ : «وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منها ، وجواب الثاني محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضياً اللفظ ، أو مصحوباً بلم ، واغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفاء جواب (إن) ، وجواب أما محذوف ، وله قول موافق للمذهب سيبويه ، وذهب الاخفش إلى أن الفاء جواب لاما والشرط معاً .

وانظر الامالي الشجرية ٣٥٦/١ .

(٢) لانه لا يتبين الجزم في الماضي ، وهي مبتدأة سواء كانت شرطية أو موصولة ولا يَصِحُّ وقوع أين وأنى ومتى وآيان ومهما بعد إما ؛ لَعَدَمِ وقوعها مبتدأ بخلاف المضارع .

(٣) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ ، ونصها :

﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ^(٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ بُعِيرٌ ﴾ ،

ولا تكون^(١) بعد إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، وهل إلا موصولة، لتأثيرها في معاني ما بعدها.

وكان قياس همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال سعة، ألا ترى إلى دخولها على الواو، والفاء، وثم، فجاز: أمن يضربك تضربه، و: أمن لقيته شتمته.

فإن قلّرت في «كان» ضمير الشأن، جاز دخولها على كلمات الشرط، وكذا لو حذفت ضمير الشأن بعد «إن»، على قبح فيه، كما يأتي في باب الحروف المشبهة بالفعل، كقوله^(٢):

إن من لام في بني ينت حسا ن ألمه وأعصيه في الخطوب ٤٠٧

وذلك لأن كليم الشرط لم تل، إذن: تلك النواسخ في الحقيقة. وكذا، جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مُصدّرة بكلم الشرط، نحو: كان زيد من يضربه أضربه، ولو قدّمت ههنا الجزء الثاني على الأول فقلت: كان من يضربه أضربه زيد، لم يجر؛ لأنه ولي أداة الشرط: المؤثر في الجملة، وأما قولك: علمت أيهم زيد، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو، فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ.

واعلم أن الجزء يحذف عند قيام القرينة، يُقال: إن أتيتني أكرمك، فتقول: وأنا إن أتيتني، وكذا في «لو» قال الله تعالى:

(١) أي كلمات الشرط. وفي ط (ولا يكون).

(٢) الأعشى (ديوانه ص ٢٧)؛ وفيه: من يلقي على بني ابنة بدل: إن من لام في بني بنت... وعليها لا شاهد فيه.

الخزاعة ٧٥/٩ هارون، ضرائر الشعر ١٧٨، الأمالي الشجرية ٢٩٥/١، المغني ص ٧٨٩. و (حسان): أخذ تابعة اليمن القدماء، ويثبت يتصل نسب مملوح الأعشى في هذا البيت، وهو قيس بن مقديكرب.

الشاهد فيه أن ضمير الشأن، وهو اسم إن، محذوف، والجملة الشرطية خبرها.

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَا^(١) سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ...﴾ ، الآية .

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة ، فالواجب في الاختيار ألا ينجزم الشرط ، بل يكون ماضياً لفظاً أو معنى ، نحو : إن لم أفعل ، لئلاً^(٢) تعمل الأداة في الشرط ، كما لم تعمل في الجزاء .

قوله : «فإن كانا مضارعين ، أو الأول» ، يعني أو كان الأول مضارعاً والثاني غير مضارع ، نحو : إن تزني زرتك ، أو : فانت مُكْرَم ، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير ، وأما قوله^(٣) ؛

إِنَّكَ إِنْ يُصْرِعْ أَخُوكَ تُصْرِعْ

فقد تقدم الجواب^(٤) عنه ، وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم ، نحو : إن ضربت ضربت ، وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم ، ومثله^(٥) قليل ، لم يأت^(٦) في الكتاب العزيز^(٧) ، وقال بعضهم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ، قال^(٨) :

(١) الرعد / ٣١ ، والآية بتامها :

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَتْ بِهِ الْمُؤْمِنُ بِهِ اللَّهُ أَلَمْ يَأْمُرْ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِيسَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾

(٢) في م : «حتى لا تعمل أداة الشرط لفظاً في الشرط كما لا تعمل في الجزاء» .

(٣) سبق ذكره .

(٤) أى توجيه الرفع فيه ، عند ذكره .

(٥) د : وهو .

(٦) د : لم يجيء .

(٧) والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ» ، وقول عائشة رضي الله عنها : «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًى» . انظر دراسات ق ١ ج ٣ ص ٢١٨ . وشواهد التوضيح ص ١٤ - ١٥ - ١٦ . وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢٦٩ .

(٨) أبو زيد الطائي النصراني (ديوانه ٥٢ ط . نوري حمودي القيسي ، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م) .

الحزانة ٧٦/٩ ، نواذر أبي زيد ٢٨٠ ، رصف المباني ص ١٠٥ ، المقتضب ٥٨/٢ الطبعة الأخيرة ،

وقوله : (مَنْ يَكْذِبُنِي) : يقال كاده كَيْدًا إذا خدعه ومكَّر به . (والسيء) : فَعِيلٌ ، وصفٌ من السوء . (وَكُنْتُ) =

٦٩٨ مَنْ يَكْذِبُ بِسْمِي كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا^(١) بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

والأجود كونها مضارعين، تطبيقاً للفظ بالمعنى، ثم كونها ماضيين، لفظاً نحو :
إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتَكَ، أَوْ مَاضِيَيْنَ مَعْنَى، نحو : إِنْ لَمْ تَضْرِبْنِي لَمْ أَضْرِبْكَ، أَوْ أَحَدَهُمَا
مَاضِياً لَفْظاً وَالْآخَرَ مَعْنَى، نحو : إِنْ ضَرَبْتَنِي لَمْ أَضْرِبْكَ، وَإِنْ لَمْ تَضْرِبْنِي ضَرَبْتَكَ .
وإِنْ تَخَالَفَا مَاضِياً وَمَضَارِعاً، فَالْأَوَّلَى كَوْنُ الشَّرْطِ مَاضِياً وَالْجِزَاءُ مَضَارِعاً، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى :

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ^(٢) الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ^(٣) . . .﴾ .

وعكسه أضعف الوجوه نحو : إِنْ تَزْرِي زَرْتَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَدَاةَ، إِذَنْ، تَوْثِّرُ فِي الْفِعْلِ
الْأَبْعَدَ، بِنَقْلِهِ إِلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَوْثِّرَ فِي الْأَقْرَبِ شَيْئاً يُغَيِّرُ الْمَعْنَى .

وَيَجُوزُ تَخَالَفُ الشَّرْطِ وَمَعْطُوفِهِ مُضِياً وَاسْتِقْبَالاً، نَحْوُ : إِنْ زُرْتَنِي، وَتَكْرَمْنِي، وَإِنْ
تَزْرِنِي وَأَكْرَمْتَنِي، وَالْأَوَّلَى تَوَافَقَهُمَا، كَالشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ . وَكَذَا فِي الْجِزَاءِ نَحْوُ : إِنْ زَرْتَنِي
أَكْرَمْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ وَإِنْ زَرْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ .

وَإِذَا ذَكَرَ بَعْدَ الشَّرْطِ فِعْلٌ لَيْسَ مِنْ ذِيُولِهِ، أَيْ لَا يَكُونُ مَفْعُولاً ثَانِياً لِلشَّرْطِ نَحْوُ :
إِنْ تَحْسِبْنِي أَعْصِيكَ^(٤) . . . أَوْ صِلَةٌ نَحْوُ : إِنْ تَضْرِبَ الَّذِي أَضْرَبُهُ، أَضْرِبْكَ، أَوْ
صِفَةٌ نَحْوُ : إِنْ تَضْرِبَ رَجُلًا أَضْرَبُهُ يَضْرِبْكَ، فَإِمَّا أَنْ يَتَّفَقَا لَفْظاً وَمَعْنَى، نَحْوُ : إِنْ

بالخطاب . و(الشَّجَا) ما يعترض في الخلق كالعظم والشوك، و(الوريد) : عِزْقٌ قِيلَ هُوَ الْوَدَجُ وَقِيلَ بَجْنَبِهِ . . .
وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ جَمْعَ الشَّرْطِ مَضَارِعاً مَجْزُوماً وَالْجِزَاءُ مَاضِياً خَاصّاً بِالشَّعْرِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ .
إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ أَنَّ الصَّحِيحَ إِطْلَاقَ جَوَازِهِ لِثَبُوتِهِ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَفِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ الَّذِي
يُسْتَشْهَدُ بِهِ .

[انظر شواهد التوضيح ص ١٤ - ١٥]

(١) فِي الْأَصْلِ، وَد : كَالشَّجَا، [بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ] .

(٢) ط : سَاقِطَةٌ .

(٣) هُودُ ١٥/، وَالآيَةُ بِتَامَاهَا : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَرُونَ﴾ .

(٤) مِثَالُ مَا هُوَ مِنْ ذِيُولِ فِعْلِ الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِتَحْسَبَ .

تزرني تزرني أحسن إليك، فيجب جزمه لكونه توكيداً لفظياً، وإما أن يختلفا لفظاً ومعنى، نحو: إن تأتيني تسأل، أحسن إليك، فيجب رفعه حالاً، وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن» نحو: إن تأمرني أذهب أطعك، أي إن تأمرني أن^(١) أذهب، فهو منصوب المحل على أنه مفعول.

وإما أن يتفقا معنى لا لفظاً، نحو: (٢١٦ ب)
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ^(٢) يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ﴾
فهو بدل من الأول.

وإما أن يتفقا لفظاً لا معنى، نحو: إن تضرب تضرب، أي تسير^(٣)... وحكمه وحكم المخالف للأول لفظاً ومعنى.

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب، فالمتفقان لفظاً ومعنى نحو: إن تأتيني أحسن إليك، أحسن إليك، والمختلفان لفظاً ومعنى نحو: إن تزرني أكرمك أسرع، والمختلفان لفظاً لا معنى نحو: إن تبعث إلي أتك أجيء، والمختلفان معنى لا لفظاً نحو: إن تأتيني أضرب، أضرب، أي أسير.

وإن جاء مع المتوسط واو، أو فاء، أو ثم، فالوجه الجزم، ولك النصب مع الواو والفاء على الصِّرف^(٤)، كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمع، وكذا في الفعل

(١) ط: بأن.

(٢) الفرقان / ٦٨، ٦٩، ونصها:

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾.

(يُضَاعَفُ): «من جزم، جعله بدلاً من (يَلْقَى)؛ لانه جواب الشرط؛ ولأن لقاء الأثام هو تضعيف العذاب والخلود، فإبدال منه؛ إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض، وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض، فإن تباينت معانيها لم يجرز بدلاً بعضها من بعض.

ومن رفع فعل القطع، أو على الحال. [مشكل إعراب القرآن ١٣٧/٢ - ١٣٨] وانظر التبيان ٩٩١/٢، دراسات ق ١ ج ٣ ص ٢٢٩.

(٤) أي على أن الواو للجمعية.

(٣) تفسير لأحد الفعلين.

المتأخر، وينضاف إلى ذلك في المتأخر جواز استثنائه أيضاً نحو : إن تقم آتاك فأحسن إليك، أو : وأحسن إليك، فيكون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستئناف، أي : فأنا

قال ابن السراج : إذا قلت : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول، رفعته، لا غير، نحو : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف وتؤجّر عليه، وإن كان من شكل - الثاني - نحو : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر، فلكّ فيه، أي في المعطوف، ثلاثة أوجه : الجزم على العطف، والنصب على الصّرف والرفع على الاستئناف .

وإن عطفت ما يصلح للأول والثاني، نحو : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف، وتشكر فقيه أربعة أوجه : الرفع على وجهين : على العطف على الأول وعلى الاستئناف، والنصب على الصّرف، والجزم عطفاً على الثاني .

قوله : «وإن كان الثاني فالوجهان»، أي إن كان الثاني أي الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ففي ذلك وجهان : الرفع والجزم، والثاني أكثر، وعند الكوفيين^(١) يجب الرفع؛ لأنّ الجزم في الجواب للجوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب .

فعند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين : إمّا لكونه في نيّة التقديم، وإمّا لنيّة الفاء قبل الفعل، وفيه نظر؛ لأنّ هذين الوجهين مختصّان بالضرورة، وكلامنا في حال السّعة، والأولى أن يُقال : تغير عمل «إن» وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه^(٢)، فلمّا لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء فتكون الأداة جازمةً لشيء واحد، وهو الشرط، تقديراً، كما تجزم سائر

(١) انظر الإنصاف، المسألة ٨٦.

(٢) يعنى لم تؤثر فيه الأداة؛ لأنه ماضٍ.

الجوازم فعلاً واحداً، كَلَمْ وَلَمْ، ولام الأمر، ولأء النهي، وهكذا يقول المبرّد^(١) فيما تقدم عليه ما هو الجزء في المعنى، يقول : هو جزء غير معمول فيه، وذلك لضعف عمل «إن» عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تنعزل عن جزم الجزء بشيئين : بكون الشرط ماضياً والجزء مضارعاً، ويَكُونُ الجواب مقدماً، وهذا عند المبرّد^(٢).

[الفاء في جواب الشرط]

قوله : « وإذا كان الجزء ماضياً بغير قد لفظاً أو تقديرًا، لم تَجْزِ الفاء وإذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا فالوجهان، وإلّا، فالفاء ».

اعلم أنّ أداة الشرط، سواء كانت «إن» أو ما تضمّن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطها إلّا فعلاً غير مُصَدَّرٍ بشيءٍ من الحروف، لشدة طلبها للأفعال، بلّى، يجيء مضارعاً مُصَدَّرًا من جملتها^(٣) بلا ولم، أما «لا» فلأنها لكثرة استعمالها، يتخطاها العامل، نحو : جئت بلا مال، وأمّا «لم» فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي، صارت كجزئته، مع قلة حروفها، أمّا «لما» أختها فكثيرة الحروف، ولا يصدر الماضي

(١) في المختضب ٦٦/٢ الطبعة الأخيرة : « فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزء ، جاز أن يتقدم الجواب ؛ لأنّ «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً وإنّما هو في موضع الجزء ، فكذاك جوابه يُسَدُّ مسدّد جواب الجزء » وقال في ٦٨/٢ : « فمن ذلك قول زهير :

وإنّ أناة خليلٍ يومَ مسألةٍ يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ
فقوله : « يقول على إرادة الفاء ... ».

وسبويه - كما نعلم - يرى أنه من التقديم والتأخير.

(٢) في ط تكملة بعد قوله : « وهذا عند المبرّد كما يلي :

« وأما الكوفيون فيقولون : إنّما لم يجزم الجواب المتقدم ؛ لأنه إنّما يجزم عندهم للجوارى . [وانظر الإنصاف ، المسألة ٨٤] .

(٣) ط : لم يجز .

(٤) أي من جملة الحروف التي أشار إليها .

شرطاً ، بلا ، فلا يجوز ، إن لا ضرب ولا شتم ، لِقَلَّةِ دخولها في الماضي .

فَعَلَى هذا ، لا تقول : إن ستفعل ، وإن لن تفعل ، وإن ما تفعل ، وإن قد فعلت وإن قد تفعل ، وإن ما فعلت^(١) .

ولا يكون الشرط جملةً طلبيةً ولا إنشائيةً ؛ لأنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق ، إمَّا في الماضي ، نحو : لو جئتني أكرمتك ، أو في المستقبل نحو : إن زرتني أكرمتك ، وأمَّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مرتب على أمر مفروض فجاز وقوعه طلبية وإنشائية ، نحو : إن لقيت زيداً فأكرمه ، وإن دخلت الدار فانت حُرٌّ ، ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسميةً وفعليةً ، مُصَدِّراً بأيِّ حرفٍ كان ، فنقول :

إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً ، فلا حاجة إلى رابطةٍ بينه وبين الشرط لأنَّ بينهما مناسبةً لفظيةً من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح له فلا بُدَّ من رابطٍ بينهما ، وأولى الأشياء به^(٢) : الفاء ، لمناسبتها للجزاء معنىً ؛ لأنَّ معناها : التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقب للشرط كذلك ؛ هذا إلى خفتها لفظاً ، وأمَّا «إذا»^(٣) فاستعمالها قبل الاسمية أقلُّ من الفاء لثقل لفظها ، وكون معناها من الجزاء أبعد^(٤) من معنى الفاء ، وذلك لتأويله بأنَّ وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ومتهجمٌ عليه .

فثبت بهذا ، أنَّ الجزاء ، إن كان جملةً طلبيةً كالأمر (٢١٧ أ) والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدُّعاء والنداء ، يجب مقارنتها لعلامة الجزاء ، وكذا إن كانت إنشائية ، كَنَعْمَ وبُشْسَ ، وكل ما تضمن «معنى إنشاء المدح والذم ، وكذا :

(١) على أن (ما) نافية ، وكذلك في إن ما فعلت .

(٢) أي بأن يكون رابطاً .

(٣) المراد (إذا) الفجائية التي تدخل في جواب الشرط في بعض الحالات بدلاً من الفاء .

انظر : [دراسات ق ١ ج ١ ص ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ومُشْكِلُ الإعراب ١/١٩٨ ، ٣٧٦ ، ٢/٨٨ ، ١٧٩] .

(٤) في الأصل : بعد ، والهمزة ساقطة .

عَسَى ، وفعل التعجب ، والقَسَم ، وكذا إن كانت جملة اسمية ، سواء تَصَدَّرَتْ بالحرف^(١) نحو قوله تعالى :

﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ^(٢) فَكَلا هَادِيَ لَهُ ﴾ و ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ^(٣) فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ .
أو ، لا نحو : إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ .

وإِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ^(٤) إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ،

فلتقدير القَسَم ، كما يَجِيءُ في بابه ، ويجوز أن يكون قوله تعالى :
﴿ وَإِذَا نَتَلَى عَلَيْهِمْ^(٥) ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ... ﴾ .

مثله ، أي بتقدير القَسَم ، ويجوز أن تكون ، «إذا» لمجرد الوقت ، من دون ملاحظة الشرط ، كما لم يلاحظ في قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ^(٦) الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ ، وقوله : و ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ^(٧) ﴾ ،

(١) أي بحرف ما تصدر به الجملة الاسمية غير الفاء .

(٢) الأعراف / ١٨٦ ، والآية بتامها :

﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِيَ لَهُ ، وَيُذِلُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْرِهُونَ ﴾

(٣) المائدة / ١١٨ ، ونصها :

﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ الرَّحِيمُ ﴾ .

(٤) الأنعام / ١٢١ ، والآية بتامها :

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجِدُوا لَكُمْ وَلَئِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾

(٥) الجاثية / ٢٥ ، ونصها :

﴿ وَإِذَا نَتَلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إَلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوا بِآيَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾

(٦) الشورى / ٣٩ .

(٧) الشورى / ٣٧ ، ونصها

وَالَّذِينَ يَجْنِبُونَ كَبِيرَ الْأَعْمَالِ لَفَرَحْشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ ،

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورةً في موضع اللزوم كقوله^(١) :

٦٩١ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

ويُروى^(٢) : مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ، فَالرَّحْمَنُ^(٣) يَشْكُرُهُ، فلا ضرورة، إذن .

وأجاز الكوفية حَذَفَ العلامة اختياراً، استدلالاً بقوله تعالى :

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ^(٤) الْمَوْتُ ﴾ ،

على قراءة^(٥) الرفع، وهي شاذة.

وتجب^(٦) الفاء، أيضاً، في كل فعلية مصدرة بحرف، سوى : لا، ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضياً أو مضارعاً، فتجب في الماضي مصدراً بقَد، ظاهرة أو مقدرة، نحو قوله تعالى :

﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ^(٧) فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ، و ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ^(٨) مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ ﴾ ،

أو مصدراً بها، أو، لا، نحو : إِنْ زَرْتَنِي فَمَا أَهْتَكِ، وَإِنْ زَرْتَنِي فَلَا ضَرْبَتَكَ وَلَا

(١) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨). هذا صدر وعجزه : وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ . وقد سبق تخريج البيت .

(٢) زعم ذلك المبرد . المغني ص ٢١٨ ط . م ، نوادر أبي زيد ص ٢٠٨ .

(٣) أورده هكذا ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٧ .

(٤) النساء / ٧٨ ، والآية بتمامها :

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي رُوحٍ مُسْتَدِيرَةٍ وَإِنْ قُضِيَ مِنْكُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ قُضِيَ مِنْكُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ فَالْهُدَىٰ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ .

(٥) هي قراءة طلحة بن سليمان . المحتسب ١/ ١٩٣ ، وفي البحر ٣/ ٢٩٩ : «وخرجه أبو الفتح على حذف فاء

الجواب ؛ أي : فيدرككم الموت، قال أبو حيان : وهي قراءة ضعيفة» .

(٦) ط : ويجب .

(٧) المائدة / ١١٦ ، والآية بتمامها :

﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ۖ آتَيْتَ النَّاسَ لِلنَّاسِ آمِثُودِي وَأَتَىٰ إِلَٰهِي مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عِلْمُ الْغُيُوبِ ﴾ .

(٨) يوسف / ٢٦ ، ونصها :

﴿ قَالَ هِيَ زَوَدَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ .

شتمتك، وفي المضارع مصدراً بلن، وسوف والسين، و«ما»، ... هذا كله؛ لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع، أيضاً جزاءً إلا مع علامة الجزاء.

بقي الماضي غير المصدر بحرف، والمضارع غير المصدر، أو المصدر بلا، أو، لم. أما الماضي غير المصدر، والمضارع المصدر بلم، فلا تدخلهما الفاء أصلاً، نحو: إن ضربتني ضربتك، أو: لم أضربك، لأن لهما مع مناسبتها لفظاً للشرط كما بينا، تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً بانقلابها إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا، إذن، إلى العلامة.

بقي المضارع المجرد، والمصدر بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاء وتركه، أما الفاء فلا لأنها كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً كما أثرت في: فعلت، ولم أفعل، وأما تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما؛ لأنها كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدّم في المضارع^(١): أن «لا» صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قال الله تعالى:

﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا^(٢) دُعَاكُمْ^(٣)﴾ . وقال: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ^(٤) بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٥)﴾ .

وقال ابن جعفر: يجوز دخول الفاء وتركه في «لم»، ولم يثبت، وقال الله تعالى في المثبت:

(١) في أول بحث الفعل المضارع في هذا الجزء.

(٢) فاطر / ١٤، ونصها:

﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكُمْ وَلَا يَنْتَفِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾

(٣) الجن / ١٣، ونصها:

﴿وَأَنَّا لَمَسَمِعْنَا الْمَدَائِكَ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ .

(٤) قوله تعالى: ﴿وَلَا رَهَقًا﴾

سقطت من ط .

﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ^(١) أَلْفٌ يَعْلَمُوا الْقَيْنَ^(٢)﴾ ،

وقال :

(٣)

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ .

ومذهب^(٤) سيبويه^(٥) : تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد : لا حاجة إليه، قال ابن جعفر : مذهب سيبويه أقس، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ، ولم تدخل^(٦) عليه الفاء.

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت^(٧) المضارع، يسقط هذا التوجيه للأقيسيّة، وإن ثبت نحو قولك : إن غبت فيموت زيد، لم يكن لمذهب سيبويه وجه، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ، إلا ضمير الشأن، ولا يجوز^(٨) إلا بعد «أن» المخففة قياساً، وبعد «أن» وأخواتها للضرورة.

وإذا كان جواب الشرط مصدراً بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم تدخل^(٩) الفاء^(١٠)؛ لأنّ الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام، يجوز

(١) الأنفال / ٦٦، والآية بتمامها :

﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَائِتٌ صَائِرٌ يَعْلَمُ بِإِثْنَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَمُوا

الْقَيْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ .

(٢) ط : ساقطة.

(٣) المائدة / ٩٥، ونصها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصِّدِّيقَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو

الْإِنْفَارِ﴾ .

(٤) ط : الواو ساقطة.

(٥) الكتاب ١/ ٤٣٨ بولاق.

(٦) ط : يدخل.

(٧) أي المضارع المثبت.

(٨) أي تقدير ضمير الشأن.

(٩) ط : يدخل.

(١٠) ذهب إلى هذا الزخشمري [الكشاف ٤/ ٢٢٤]، ورّده أبو حيان [البحر ٨/ ٤٩٤، ٤٩٥].

دخولها، كما تقدم ، على أداة الشرط ، فيقدّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك : إن أكرمتك أكرمني ، كأنك قلت : أئن أكرمتك تكرمني ، قال علي رضي الله عنه في نهج البلاغة^(١) وإن فعل الله ذلك لكم أتؤمنون ، وقال الله تعالى :

﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ^(٢) كَذَّبَ وَتَوَلَّى ۖ ذُرِّيَّتَهُ لَتَتَّبَعَنَّهُ ۖ وَلَيَحْلُبْنَ أَعْيُنُهُمْ أَصَابِعُهَا حَتَّىٰ تَسْمُرَتْ بِهَا ۖ لَأَخَذُ مِنْهُم مِّنَ الْعَهْدِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ۖ ﴾

ويجوز حمل «هل»^(٣) وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة ؛ لأنها أصلها ، قال الله تعالى :

﴿ قُلْ^(٤) أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُم مَّاءً مِّثْقَالَ هَاجِرَةٍ ۖ فَلَآتِيَ الْكَلْبَ الْأَعْيُنَ ۚ أَرَأَيْتُمْ لَوِ اتَّخَذَ اللَّهُ مَثَلًا ۚ إِنَّمَا اتَّخَذَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلْخَاسِرِينَ ۚ ﴾

وقال تعالى :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ^(٥) إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَّمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مِّنَ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ ۖ ﴾

ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام ، قال الله تعالى :

﴿ قَالَ^(٦) يَنْقُورُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَنْتَوَيْنَ رَبِّي وَآتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي ۖ ۝

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ؟

(١) هذا حكاية لكلام النبي صلى الله عليه وسلم مع الكفار . [نهج البلاغة ص ٢٤٠ ط . دار الشعب].

(٢) العلق / ١٣ ، ١٤ .

(٣) قوله تعالى :

﴿ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ۖ ﴾

ليس في ط .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٨ .

(٥) الأنعام / ٤٧ .

(٦) الأنعام / ٤٦ ، والآية بتامها :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَّمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مِّنَ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ۖ أَنْظِرْ كَيْفَ تُصَرِّفُونَ ۚ أَلَيْسَ تُفْقَهُمْ ۚ ﴾

(٧) هود / ٦٣ ، والآية بتامها :

﴿ قَالَ يَنْقُورُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَنْتَوَيْنَ رَبِّي وَآتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي ۖ ۝

والمصنّف قال ، وقد أحسنَ ، مع أنَّ على بعض ما ذكره كلاماً : إنها تدخل^(١) الفاء ، إذا لم تؤثر الأداة^(٢) من حيث المعنى في الجزاء معنىً ، ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه إن كان ماضياً ، فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن ، لتمحُّضه للاستقبال بدون أداة الشرط ، وكذا في الإنشائية لتجرُّدها عن الزمان ، وفي الطلبية لتمحُّضها للاستقبال ، وتدخل^(٣) على الماضي الباقي على معناه ، وذلك إذا كان مصدرأ (٢١٧ ب) بقَد ، ظاهرة أو مقدَّرة ، لأنه ، إذن ، يتمحُّض للماضي ، وذلك لأنَّ «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ، ماضياً كان أو مضارعاً ، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع ، على أنه قد جاء قوله تعالى :

﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عَصِيٍّ^(٤) فَقَدْ هَوَى﴾ ،

وهو بمعنى الاستقبال ، قال : وإنما دخلت^(٥) على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه .

وأما المصدر بلا النافية ، فقال^(٦) : إنَّ «لا» وإن كانت للاستقبال ، قد تجردت للنفي نحو : جئت بلا مال ، فتكون الأداة قد أثرت في الفعل المصدر بها تخصيصاً بالاستقبال ، وإن لم تجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء .

وكان على قياس ما قال ، جواز دخولها في الاسمية نحو : إن جئتني أنت مكرم ؛ لأنَّ الأداة خصَّصت مضمون الاسمية بالاستقبال .

(١) ط : يدخل ،

(٢) ط : الأداة .

(٣) ط : ويدخل .

(٤) طه / ٨١ ، والآية بنهاها :

﴿كُلُّوا مِنْ طَلَبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَصِيٍّ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ عَصِيٍّ فَقَدْ هَوَى﴾ .

(٥) ط : دخل .

(٦) أي المصنّف . انظر شرحه على الكافية ص ١٠٦ .

ثم أعلم أن «إن» يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى ، فإن أردت معنى الماضي ، جعلت الشرط لفظ «كان» ، كقوله تعالى :

﴿إِنْ كُنْتُ^(١) قُلْتُهٖ...﴾ ، و : ﴿إِنْ كَانَتْ^(٢) قَمِيصُهُ...﴾

وإنما اختص ذلك بكان ؛ لأن الفائدة التي تستفاد منها^(٣) في الكلام الذي هي فيه : الزمن الماضي فقط ، وذلك لأنها تدلُّ على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يُعلم من الخبر ، نحو : كان زيد منطلقاً ، فمطلق الحدوث يُستفاد من الخبر ؛ لأنه يدلُّ على تعيين الحادث ، ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث ، فمعنى كان زيد قائماً : في الزمن الماضي زيد قائم ، فـ «كان» مدلوله هو الزمن الماضي فقط ، ومع النص على الماضي ، لا يمكن استفادة ، الاستقبال ، وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال الناقصة ، لأن «صار» يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره ، وكذا باقيها ، ثم إن «كان» إذا كان شرطاً ، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي ، نحو : إِنْ كُنْتُ^(٤) قُلْتُهٖ ، و : إِنْ كَانَ^(٥) قَمِيصُهُ... وقد يكون متحقق الوقوع فيه ، نحو : زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل ، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ «كان» ، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان» ، كقوله^(٦) :

(١) المائدة / ١١٦ ، ونصها :

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يُحْيِي أَبْنَاءَ مَرْيَمَ ۖ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِي الْيَهُودِي مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

(٢) يوسف / ٢٦ ، والآية بتمامها :

﴿قَالَ هِيَ رَوَدَّتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ فَرَدَمَ قَبْلَ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾

(٣) ط : منه .

(٤) المائدة / من ١١٦ .

(٥) يوسف / من ٢٦ .

(٦) الفرزدق (ديوانه ٢ / ٨٥٥) ؛ وفيه : (ليوم) بدل (لقتل) .

الخرزانه ٧٨ / ٩ ، سيبويه ٤٧٩ / ١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٨ ، المغني ص ٣٩ ، شرح أبيات

٦٩٩ أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةً حَزَّتَا [جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ^(١) لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ]

ونحو قولك : أنت ، وإِنْ أُعْطِيتَ مَالاً : بخيلٌ ، وأنت ، وإِنْ صِرْتَ أَمِيرًا ، لا أهابك .

وقال^(٢) المصنّف : التقدير : إِنْ ثَبِتَ حَزُّ أَذْنِي قَتِيْبَةٍ^(٣) ، ليكون الشرط مستقبلاً ، وليس بشيءٍ ، لأنَّ الغرض أنَّ ذلك ثابتٌ ، فَلَمْ يُفْرَضْ ثبوتُ الثابت ؟ وقد تستعمل^(٤) «كان» في الاستقبال ، أيضاً ، نحو : إِنْ كُنْتُ غَدًا جَالِسًا فَاتْنِي ، نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق ، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جَوْهَرِ الكلمة ، وكونُ «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرِّد ، وهو الحقُّ ، بدليل قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ...﴾^(٥) ،

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : أَنَا لَا أَقُولُ هَذَا ، وَلَكِنْ أَقُولُ : إِنْ الْمَعْنَى : إِنْ أَكُنْ قُلْتُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحِكَايَةَ إِنَّمَا تَجْرِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَكَوْنُ عَيْسَى قَائِلًا ذَلِكَ أَوْ غَيْرِ قَائِلٍ ، إِنَّمَا هُوَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَيْضًا ، يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِقَوْلِكَ : إِنْ كُنْتُ أُعْطِيتَنِي أَمْسَ ، فَسَوْفَ أَكَاثُفُكَ الْيَوْمَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ...﴾^(٦) ، ظَاهِرٌ فِي الْمُضِيِّ .

المغني للبغدادي ١١٧/١ ، الجني الداني ٢٢٤ ، الأزهية ٦٩ ، الكامل ٤٢١/٢ ، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢١٨/١ .

الشاهد فيه أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع ، وإن كان بغير لفظ كان ، لكنه قليلٌ . وهو هنا محذوفٌ مفسرٌ بالفعل المذكور ، والتقدير : إِنْ حَزَّتْ أَذْنَا قَتِيْبَةً . فَحَزُّ أَذْنِيْهِ قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَتَحَقَّقَ مَعْنَاهُ .

(١) من د .

(٢) سقطت الواو من م ، د .

(٣) ط : أذينة .

(٤) ط : يستعمل .

(٥) المائدة / من ١١٦ .

(٦) يوسف / من ٢٦ .

[ربط الجواب بـ «إذا» الفجائية] :

قوله . «وتجيء»^(١) إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء^(٢) .

الشرط ألا تكون الاسمية طلبية^(٣)، وقد ذكّرنا قبل، لم قامت مقام الفاء، وأي مناسبة بين معنيهما^(٤).

[جَزْمُ المضارع في جواب الطلب ، وشرط ذلك] :

قوله : «وإن مقدّرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض»^(٥)، إذا قصد السببية، مثل : أسلم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع : لا تكفر تدخل النار، خلافاً للكسائي^(٦)، لأن التقدير : إن لا تكفر.

اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصح أن يجاب بمضارع مجزوم، إلا النفي، لأن النفي منها^(٧) : طلب، والنفي خبر محض ، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط ، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام

(١) ط : ويحيى .

(٢) جاءت (إذا) الفجائية رابطة لجواب الشرط بعد (إذا) الشرطية في إحدى عشرة آية، وجاءت رابطة لجواب (إن) الشرطية في آيتين.

[انظر دراسات، القسم الأول جـ ١ ص ١٢١، ١٢٢].

(٣) ط : طلبية.

(٤) قال الزمخشري : «... و (إذا) المفاجأة تقع في المجازاة ساءة مسدّ الفاء ... فإذا جاءت الفاء معها تعاوّنّا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل : إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديداً ...» .
[الكشاف ٥٨٤/٢ (الأنبياء ٩٦-٩٧)]

الطبعة المصورة في طهران]

(٥) ط : والعاض.

(٦) «فإنه أجاز مثل ذلك اعتماداً منه على اتّضح المعنى في مثله»

[شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧]، وانظر المرآدي على الألفية ٤ / ٢١٣ - ٢١٤.

(٧) أي من الأشياء التي تجاب بالفاء، ويتنصب المضارع بعدها.

لأبْدُ فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري : إفادة المخاطب بمضمونه، تقول : ضرب زيد، أو : ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه، وأمَّا الحاملُ على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمَّا لذاته، أو لغيره، ومعني كونه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط أعني توقُّفَ غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصحُّ توقُّفه على المطلوب، جَوَّزَ المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون، إذن، معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأمَّا الخبر، فإنه إذا وَرَدَ، حملة المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب بمضمونه، لا على أَنَّ مضمونه مقصودٌ لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر (٢١٨ أ) بشيء مع أَنَّ ذلك الشيء غير مقصودٍ للمخبر، كقولك : يُضْرَبُ زيدٌ، مع كراهيتك لضربه، فلو جئت، أيضاً، بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إمَّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

فلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتحزم به^(١) الجزاء كما تحزم بإن، وانجزاً الجزاء بهذه الأشياء، لا بإن مقدرة ظاهر مذهب الخليل^(٢)، لأنه قال : إِنَّ هذه الأوائل كُلُّها فيها معنى «إن»

(١) أي بالطلب، وهو أخذ الأقوال في جزم الفعل الواقع في جواب الطلب.

(٢) قد ذكر سيويه رأيين في جازم جواب الطلب :

١ - الجازم (إن) الشرطية المقدرة. [وهو مذهب سيويه].

٢ - الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط [وهذا مذهب الخليل]. انظر الكتاب ٤٤٩/١ بولاق.

هذا، وقد أخطأ ابن هشام، وأبو حيان في أنها جعلتا رأي الخليل وسيويه رأياً واحداً، وهو الجزم بنفس الطلب.

[المغني ص ٢٩٨ طبعة المبارك، والبحر ١/١٧٥].

فلذلك انجزم الجواب .

ومذهب غيره، أنَّ «إِنْ» مع الشرط مقدرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدّر، ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنه إذا جاز أن يجرم الاسم المتضمن معنى «أَنْ» فَعَلَيْنِ، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً^(١) ؟ .

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو : حسبك ، أو كفيك ، أو شرعك : يَنَم الناس ، و : اتقى الله امرؤ وفعل خيراً، يُثَب عليه^(٢) ، وكذا أسماء الأفعال نحو : صَه، ونزال^(٣) وتراك والأمر المقدّر، نحو : الأسد الأسد تنج .

ولأنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل وَجَبَ ، للنصب، صريح الأمر أو النهي، عند غير الكسائي، بخلاف الجواب المجزوم، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً؛ لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى :

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ^(٤) فَيَعْتَذِرُونَ﴾ .

و : ... لم تذر ما جَزَعُ عليك فتجزع^(٥) ٦٦٤

(١) «هذا القول ضعيف مردود؛ لأن تضمين معنى الحرف بعيد جداً؛ ولأن عامل الجزم لا يكون فعلاً أو جملة؛ ولأن هذا التضمين يقتضي جمع ثلاثة معانٍ في فعل واحد : معناه الأصلي، ومعنى الأداة الجازمة، ومعنى فعلها المحذوف، ويقتضي أن يكون الفعل الواحد طلبياً، وغير طلبياً في آن واحد» .

[أعراب الجمل وأشباه الجمل لأستاذنا الدكتور فخر الدين قباوة، ص ٩٩ ط ٣ دار الأفاق الجديدة، بيروت سنة ١٩٨١م] .

(٢) ط : يثبت .

(٣) سقط من د ، ط .

(٤) المرسلات / ٣٦ .

(٥) عجزيت، وصدرة : ولقد تركت صبية مرحومة

والبيت للشاعر مؤيِّلِكَ المزموم، وقد سبق تحريجه .

يقيموا، وليس بشيء^(١)، لأنه مثل : «كن فيكون»^(٢) على قراءة أبي عمرو، وفيه من التكلف ما فيه .

قوله : «إذا قُصِدَ السببية»، أمّا إذا قصد الاستئناف نحو : قُمْ، يدعوك الأمير ، وقال^(٤) :

٧٠٠ وقال رائدُهم أرسوا نزاوِها وكُلُّ حَتَفٍ امرئٍ يَجْري بمقدارِ
والوصف^(٣) ، نحو : «ولياً^(٥) يرثني» على قراءة^(٦) الرفع ، أو الحال ، نحو : «ذرهم

(١) ١ - لأن جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيها، فأمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولهم : قُمْ تَقْم، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : إن يُقيموا يُقيموا .

٢ - إن الأمر المقدر (أقيموا) للخطاب، والجواب (يقيموا) للغائب والفاعل فيها واحدٌ . [التبيان ٧٧٠/٢، المعنى ص ٢٩٩ - ٣٠٠، البحر ٤٢٦/٥ وابن الأنباري في البيان ٥٩/٢ اختار ما قاله المبرد].

(٢) البقرة ١١٧، والآية بنهماها :

﴿يَدْعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ .

(٣) بالرفع، وعليه سائر القراء عدا ابن عامر، فإنه قرأ بالنصب . ووجه قراءة الرفع أنه جعل (فيكون) منقطعاً عما قبله مستأنفاً، لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى، رفعه على الابتداء، فتقديره : فهو يكون . وهو وجه الكلام، والاختيار، وعليه جماعة القراء ، وبه يَتِمُّ المعنى - [الكشف ٢٦٠/١ ، ٢٦١].

(٤) الأخطل، كما في سيبويه ٤٥٠/١ بولاق، وفيه : يمضي بدل يجري .

والبيت في هامش ديوان الأخطل ص ٢٢٦ (طبعة أنطوان صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م).

الخزاعة ٨٧/٩، المَقْصَلُ ص ٢٥٣ (طبعة دار الجليل بيروت)، إيضاح المَقْصَلُ ٤٠/٢، ابن يعيش ٥٠/٧، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٤، الفوائد الضيائية ٢٦٥/٢ . و (الرائد) : المقدم، و (أرسوا) : أقيموا مرساة للسفينة، و (نزاوها) : من المزاولة، وهي المحاولة، والحتَفُ : الموت والشاهد فيه رفع (نزاوها) على الاستئناف ولهذا وَجِبَ رفعه .

(٥) ط : فكل .

(٦) م ، ط : أو الوصف .

(٧) مريم / ٥ ، ٦ ونصّها :

﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْتِ مِنْ رَأْيِ وَكَانَتْ أَمْرًا نِيَّ عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿١﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ أَمَالِ يَتَقُوبُ ﴿٢﴾ وَأَجْعَلَ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٣﴾﴾ . [انظر القطع والاستئناف ص ٤٥٢].

(٨) الرفع قراءة مَنْ عدا الكسائي وأبا عمرو .

[الكشف ٨٤/٢، حجة القراءات ص ٣٤٨، حجة ابن خالوية ٢٣٤، ٢٣٥].

(١) في خوضهم يلعبون»، و: «ولا تَمَنَّيَنَّ» تستكثر» وجب الرفع .

وفي نحو: مرَّةً يحفرها^(٢)، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع: إمَّا على الاستغناء أي إنه يَمَنِّ يحفرها، أو بحذف^(٣) «أَنَّ» أي بأنَّ يحفرها ويجوز في، ذَرَّةً يقول ذلك: الرفع على الاستغناء أو الحال، أو الجزم، وقوله تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا^(٤) فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ^(٥)...﴾، إمَّا حالً، أو قُطْعً، وكذا قوله: أرسوا نَزَاوِلَهَا^(٦)

(١) الأنعام / ٩١، والآية بتمامها:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا يَتْلُونَهُ حِينَ قَامُوا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعِلمَ مَا لَمْ لَمْ لَوْ أَن تَرَوْا آبَاءَكُمْ قُلْ اللَّهُ ذَرَّهُمْ فِي خُوضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

(٢) المذثر / ٥.

(٣) في سيبويه ٤٥١/١ - ٤٥٢ بولاق: «وتقول له: مره يحفرها، وقل له يقل... ولو قلت: مره يحفرها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أنَّ يحفرها، فإذا لم يذكرها (أَنَّ) جعلوا المعنى بمنزلة في عسنا نفع، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به». [وانظر المقتضب ٨٢/٢ الطبعة الأخيرة، والمفصل ص ٢٥٣ طبعة دار الجيل وإيضاح المفصل ٤٠/٢].

(٤) ط: بحذف.

(٥) طه / ٧٧، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْيَمِينَ فَاصْرَبْ لَهُمْ مَرَجًا خَاسِرًا فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾.

[انظر القطع والإتشاف ص ٤٦٧ - ٤٦٨].

(٦) قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل ٣٩/٢، ٤٠: «قوله: قم يدعوك. قال الشيخ: أيضا الوجه الرفع على القطع؛ لأن المراد يذكر (يدعوك) تعليل الأمر بالقيام، فلا يحسن جعله مجزوماً؛ لئلا ينعكس المعنى إذ يصير القيام سبباً للدعاء، وهو عكس المعنى، ولا يستقيم أن يكون حالاً لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد، ومنه بيت الكتاب: أرسوا نَزَاوِلَهَا. والكلام فيه كالقوله في «قم يدعوك» إذ الغرض تعليل الأمر بالإرساء والمزاولة للخمير، فلا يحسن جزمه ولا جعله حالاً كما تقدم».

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قول الحُطَيْثَةِ: ^(١)

٧٠١ متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره [تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً^(٢) وناراً تَأْجُجاً]

ومجوز في مثله البدل^(٣)، لأنَّ الثاني من جنس الأول، بخلاف قولك: إِنْ تَأْتِنِي تَقْرَأْ، أعطيك، ^(٤) فإنه لا يجوز فيه إِلَّا الرُّفْعُ.

ونجىء بعد الجزاء، ظاهراً كان الشرط، أو مقدراً: الفعل المصدر بالفاء، أو الواو، أو ثم، نحو: إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فأحدثك، واثني آتِكَ فأحدثك، فتجزم ما بعد الفاء على العطف، وترفعه على القطع، وتنصبه على أَنَّ الفاء للسببية، مع ضعف هذا الأخير^(٥) كما تقدّم في المنصوبات.

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء، نحو قوله تعالى:

﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ^(٦).

(١) صواب البيت مايلي:

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقدٍ
وهو بهذا الوجه من شعر الحُطَيْثَةِ (ديوانه ١٦١ تحقيق نعمان أمين طه، مصر سنة ١٩٥٨م)، وأورده سيبويه بهذا الوجه ج ١ ص ٤٤٥، وابن السَّيرافي في شرح أبيات سيبويه ج ٢ ص ٦٥، وأبو جعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ص ٢٩٢. والبيت الذي أورده الرضي، صواب روايته هكذا:

متى تأتتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطْباً جَزْلاً وناراً تَأْجُجاً
وهو بهذا الوجه للشاعر عبيد الله بن الحر الجعفي، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ٦٦/٢، وهو في سيبويه ٤٤٦/١ بولاق غير منسوب، وكذلك في رصف المباني ص ٣٢.
الشاهد فيه أن جملة (تعشوا) جاءت حالاً بعد صريح الشرط وهو (تأتته)، وصاحب الحال الضمير المخاطب في الشرط. والمعنى: متى تأتته عاشياً، أي: في الظلام.

(٢) في م: تجد خير نارٍ عندها خير موقد.

(٣) أراد ما أنشده سيبويه في ٤٤٥-٤٤٦ بولاق.

(٤) ط: أعطك.

(٥) لأنه مبني على اعتبار الشرط والجزاء في حكم النفي.

(٦) الأعراف/ ١٨٦، والآية بتمامها: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

قُرِيءٌ^(١) رفعاً وجزماً، ولا مَنَعٌ في العربية من النصب، فإذا جثت بِشْمٌ، جاز الجزمُ والرفعُ، دون النصب، قال الله تعالى:

﴿..... وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾.^(٢)

وقال: ﴿..... وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمْ إِلَّا ذَبَارُكُمْ لَا يُنْصَرُونَ﴾،^(٣)

فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعاً موقع المجزوم، جاز جزمُ المعطوف عليه، قال تعالى:

﴿... فَأَصْدَقَ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.^(٤)

وقال: ^(٥):

٧٠٣ دعني فاذهب جانباً يوماً وأكفك جانباً

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهم، كما في قوله: ^(٦)

٧٠٤ بدأ لي أني لست مُدْرِكُ (٢١٨ب) ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً

(١) الجزم قراءة حمزة والكسائي، والرفع قراءة الباقيين.

[حُجَّةُ القراءات ٣٠٣، ٣٠٤، الكشف ٤٨٥/١، حُجَّةُ ابن خالَوَيْه ١٦٧].

(٢) القتال / ٣٨، والاية بتامها:

﴿هَآأَنَتُمْ هَآؤَآءُ تُدْعَوْنَ لِتُفَقُّوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَخِلْ عَنْ نَفْسِهِ ۚ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾.

(٣) آل عمران / ١١١؛ ونصها: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمْ إِلَّا ذَبَارُكُمْ لَا يُنْصَرُونَ﴾.

(٤) المنافقون / ١٠، والاية بتامها: ﴿وَأَنفِقُوا مِنْ تَارَافَتَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٥) عمرو بن مَعْدِيكَرِب، كما في الخزانة ١٠٠/٩، وابن يعيش ٥٦/٧ والبيت لم يرد في ديوان الشاعر.

والاستشهاد في هذا البيت على أنه عطف (أَكْفَكُ) مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأن بعد فاء السببية، وهو (فَاذْهَبْ) على توهم سقوط الفاء وجزم (أَذْهَبْ) في جواب الأمر.

وهذا معنى تشبيهه بقول الشاعر: بدالي أني لست مُدْرِكُ ما مضى ... الآي.

(٦) زهير بن أبي سُلمى (شرح شعر زهير، صنعة ثعلب ص ٢٠٨؛ وفيه: ولا سابقى شيء بدل (ولا سابقى شيئاً)).

(وشعر زهير، صنعة الأعلام ص ١٦٩)؛ وفيه: ولا سابقاً بدل (ولا سابقى). الخزانة ١٠٢/٩، سيبويه ٨٣/١ =

جرُّوا الثاني؛ لأنَّ الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني؛ لأنَّ الأول قد يكون مجزوماً.

قوله: «وامتنع: لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي»، يعني أن الكسائي يُجوزُ عند قيام القرينة أن يضمّر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوز: لا تكفر تدخل النار، أي إن تكفر تدخل النار، كما يُجوز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز، أيضاً، أسلم تدخل النار، بمعنى: إن لا تُسلم تدخل النار.

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفياً وإثباتاً، وأمّا قولهم في العَرَض: ألا تنزل تُصَبَّ خيراً، أي إن تنزل، فلأن كلمة العَرَض: همزة الإنكار دَخَلَتْ على حرف النفي فتفيد الإثبات. وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نَقْلٌ.

(بالنصب: ولا سابقاً) وفي ٢٩٠/١ (بالجر: ولا سابق)، وفي ١٥٤/١ نسبة إلى صرمة الأنصاري. شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٧٢/١، وللنحاس ص ١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل ص ٤٤/٢، والمغني ص ١٣١، ٣٨٠، ٦٠٠، ٦١٩، ٦٢٢، ٧١٥، ٨٨٩، ابن يعيش ٥٦/٧، الحُلل في شرح أبيات الجمل ص ١١٠؛ وفي ص ١١١ منه: «ويجوز في (سابق) النصب بالمعطف على «مُنْذِرْكَ»، والرفع على إضمار مبتدأ، والخفض على توهم الباء في «مُنْذِرْكَ»، ...

الشاهد: فيه أنَّ قوله (سابق) بالجر معطوف على «مُنْذِرْكَ» على توهم الباء فيه، فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر/٣٦].

[فِعْلُ الأَمْرِ، وَكَيْفِيَّةُ صَوْغِهِ، وَحُكْمُ آخِرِهِ]

- قوله: «مثال الأمر: ^(١) صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب».
- «بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكمُ المجزوم».
- «فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل».
- «مضمومة، إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه».
- «مثل: اقتل، اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة».
- «مقطوعة».

لو قال: صيغة يَصِحُّ أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك أنهم يُسمون به كل ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين، نحو قولك: اضرب، على وجه الاستعلاء، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع، من ^(٢) الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعة، ^(٣) أو لم يُطلب به الفعل، بل كان إمّا على وجه الإباحة، نحو: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾، ^(٤) أو للتهديد نحو: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، ^(٥) أو غير ذلك من

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٦٦.

(٢) متعلق بقوله: أو طلب به الخ.

(٣) والنحاة يسمونه: التماساً.

(٤) الأعراف / ٣١، والآية بتمامها: ﴿يَبْنَیْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ

لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

(٥) فُصِّلَتْ / ٤٠، ونصها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَلْعَنُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يُخَفُونَ عَلَيْنَا أَفَنُيْلِقِي فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي بِنُفْسِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

محامل هذه الصيغة. (١)

ولإنما سَمِيَ النحاة جميع ذلك أمراً: لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر، وذلك كما سَمَوْا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل: أكثر، وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: لا تؤاخذني في نحو: اللهم لا تؤاخذني بما فعلت: نهى في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاء في الحقيقة.

قوله: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: ليفعل زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له أمر الغائب، وكذا يخرج نحو: لأفعل أنا، و﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ (٢)

فإن قيل: [قولنا] (٣) «الأمر» أعم من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم.

قلت: لا نسلم أن (٤) لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعم من أمر الغائب، إذ مرادهم بالأمر: الأمر المطلق، وقولنا: المطلق قيد خصصه من الأمر المضاف إلى

(١) «هذه الصيغة على تسعة أقسام، وقد جمعها الشاعر في قوله:

ألا إن لفظ الأمر لا شك تسعة سؤال وندب والإباحة تلحق
والزام حتى والتهديد بعده ويتبعه التعجيز ثم التخليق
وأخره التوقف أو الهمز فاعلمن وتنزيل ربي بالذي قلت ينطق
وأمثلها قوله تعالى: «اهدنا الصراط المستقيم»، و«فارزقهم منه»، و«فانتشروا في الأرض»، و«أقيموا الصلاة»، و«اعملوا ما شئتم»، و«فأتوا بسورة»، و«اثبتوا طوعاً أو كرهاً»، و«أثبتوني بأسساء هؤلاء»، و«أخرجوا أنفسكم».

[حاشية الشریف الجرجاني، ضمن المطبوع ٢/٢٦٧].

(٢) العنكبوت ١٢/، ونصها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ وَمَاهُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطِيئَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

(٣) ساقطة من الأصل، وهي من م، ط.

(٤) في د: «قلت: بلى ولكن إن قولنا الأمر في . . .».

شيء آخر، [وذلك كما يقول الفقهاء: إِنَّ الماءَ المطلقَ يَصِحُّ سلبه عن المضاف، إذ يَصِحُّ أن يقالَ في ماء الباقلاء: إنه ليس بماء، أي: ليس^(١) بماء مطلق،].

قوله: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله: ^(٢)

لَتَقُمَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ *

[وإن كان ذلك ^(٣) قليلاً، ومنه القراءة^(٤) الشاذة: «فبذلك»^(٥) فلتفرحوا] بالتاء.

قوله: «وحكم آخره حُكْمُ المجزوم»، قال الكوفيون: ^(٦) هو مجزومٌ بلام مقدرة كما في قول حسانٍ في أمر الغائب: ^(٧)

محمد، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

قالوا: حُذِفَ حرفُ المضارعة مع عدم اللام مطرداً^(٨)، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة.

(١) ما بين القوسين ليس في د

(٢) صدر بيت، وعجزه: فَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ.

لم يُعْرَفَ قَائِلُهُ، وقد سبق تخريجه.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل، وفي د.

(٤) «قرأ يعقوب في رواية رُوِّس: «فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون» بالتاء فيها» [حُجَّةُ القراءات ص ٣٣٣،

وذكر ابن الأنباري أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بن كعب رضي الله عنه.

[إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢٤ مطبوعات المجمع بدمشق سنة ١٩٧١م].

(٥) يونس/ ٥٨، والآية بتمامها: ﴿قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٦) الإنصاف، المسألة ٧٢، إعراب ثلاثين سورة ٥٤، ١٢٧، ١٣٢، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٣٨.

(٧) وقيل الأعشى، وليس في ديوانه، ونسبه ابن هشام في شرح الشذور إلى أبي طالب، وليس في ديوانه: الخزنة

١١/٩، سيبويه ٤٠٨/١ بولاق، المقتضب ١٣٠/٢ الطبعة الأخيرة، ضرائر الشعر ١٤٩، الأمل في الشجرية

٣٧٥/١، المغني ص ٢٩٧، ٨٤٠، الإنصاف ٣١٤/٢، شذور الذهب ٢١١، مسائل خلافة ص ١١٦، وقد

سبق تخريجه وموضع الشاهد فيه.

(٨) أي حذفاً مطرداً.

وقال البصريون^(١): هو مبني على السكون، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون، لأن قياسه، كما مر في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب، أي الموازنة^(٢)، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف^(٣)، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم^(٤).

قوله: «فإن كان بعده ساكن»، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو: إما أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك، أو ساكن، فإن كان هناك متحرك، فإن كانت حركته أصلية، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصل، بل يبدأ في الأمر بذلك المتحرك، نحو: تكلم من: تتكلم، وتقاتل من تتقاتل، ودخرج من تدخرج، وقاتل من: تقاتل.

وإن كانت منقولة إليه من متحرك بعده، نُظِرَ، فإن كان حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك، رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة^(٥) حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد: أقم وأعد، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة، أمّا في: أقيم، فلا اجتماع الهمزتين، وأمّا في نُقيم ويُقيم وتُقيم، فطُرِدَا للباب، وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

وإن لم يكن حُذِفَ بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: قُلْ، وعِدْ، وخَفْ، وهَبْ.

(١) الخصائص ٨٣/٣، مسائل خلافية ١١٤، النمام في تفسير أشعار هذيل ١٥.

(٢) أي موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية.

(٣) أي البناء المقابل للإعراب.

(٤) هذا مبني على ما قاله الرضي من قَبْلُ بأنه ليس للأمر صيغة مستقلة.

(٥) د: ساقطة.

فإن قيل: كما [حذفت] ^(١) الهمزة المتحركة في: تقيم (٢١٩) لأجل حرف المضارعة، حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب، له أيضاً وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء، كما يجيء في التصريف، فلم لم ترد الساكن بعد حرف المضارعة في الأمر، كما ردت المتحرك؟

قلت: لأنه لو رُدَّ، لا جُتِلِبَ له همزة الوصل فكنت تقول: اوعِد، و: اوهب، ثم كنت تُعِلُّه إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذ هو أقرب إليه من المصدر نحو: عدة، ومقة، فكان يكون السُّعْيُ في رَدِّ الساكن ضائعاً.

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كأكرم من: تكرم ^(٢)).

وإن لم يحذف هناك شيء، اجْتُلِبَ همزة الوصل، نحو: اضرب، اقتل انطلق، استخرج.

وإنما قلنا إن أصل يُفَعِّلُ، مضارع أَفْعَلَ: يُؤَفِّعِلُ؛ لأنَّ قياس بناء المضارع، في جميع الأفعال: أن يُزَادَ حرف المضارعة على الماضي نحو: كَرَّمَ يَكْرُمُ، وضرب يضرب، واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق.

وإنما تحذف ^(٣) همزة الوصل الثابتة في الماضي، من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياسُ يُكْرِمُ: يُؤَكْرِمُ ^(٤)، لأنَّ الهمزة، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع، فحذفت همزة الماضي في: «أُكْرِمُ» لاجتماع الهمزتين، كما

(١) سقطت من د، وفي الأصل: حذف.

(٢) هذا يشبه أن يكون تكراراً مع ما تقدم قريباً.

(٣) د: يحذف.

(٤) ط: يأكرم، وهذا خطأ إملائي.

(٥) ط: أأكرم، وهذا خطأ.

يأتي في التصريف^(١)، وحُمِلَ سائرُ حروف المضارعة عليها.

قوله: «وليس برباعي»، يعني به باب أفعل وحده، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعة ساكن فقط، ويعني بالرباعي: ما ماضيه على أربعة أحرف.

قوله: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه^(٢)»، اعلم أن أصل حركة^(٣) همزة الوصل، الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعدَّل إلى حركة أخرى إلا لعلَّة، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإنما ضُمَّت فيما انضمَّ ثالثه، في الأمر كان، كاقْتُل، أو في غيره كاتُطْلَق واقتُدِر، إِتِّباعاً، واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأنَّ الحاجزَ غيرَ حصينٍ لسكونه.

وإذا بقي الأمرُ على حرفٍ واحدٍ، كَقَفَ، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقفت عليه، فلا بُدَّ من هاء السكت، كما يجيء في آخر الكتاب.

(١) في المعنى في تصريف الأفعال ص ١٤٢: «التزمت العربُ في مضارع (أَفْعَل) حذفَ همزته، فقالوا في مضارع: أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ: يُكْرَمُ وَيُحْسَنُ وَيُجْمَلُ، بحذفِ الهمزة، ودعاهم إلى التزام حذفِ الهمزة ما يترتب على بقائها من اجتماعِ همزتين في حالة المتكلم المفرد غير المعظم نحو أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ، ثم حل الخطاب والغيبة على التكلم، فحذفت الهمزة من نحو يَكْرَمُ وتكرَّم وتكْرَم للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره، وقد جاءت الهمزة في ضرورة الشعر، كقوله: فإنه أهلٌ لأنَّ يُؤَكْرَمَا».

وانظر: [شرح الملوكي في التصريف ص ٣٣٨].

(٢) ط: سواء.

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٠٧ ط ٦.

[الفعلُ المبنيُّ للمجهول، والتغييرُ الذي يَلْحَقُهُ]

قوله: «فعل ما لم يُسَمَّ فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضياً ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قبلَ آخرِه، ويضمُّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين، الأفصح: قيل وبيع، وجاء الإشمام، والواو ومثله: باب اختيار وانقيد، دون استخير وأقيم. وإن كان^(١) مضارعاً ضُمَّ أولُه وفُتِحَ ما قبل آخرِه، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً».

قولهم: فَعُل ما لم يُسَمَّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له.

ويجوز أن يُريد بما، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر.

قوله: «هو ما حذف فاعله» هذا حَدُّ مُطَرَّدٌ عند سيبويه^(٢)، وأما على مذهب الكسائي^(٣) في نحو: ضربني وضربت زيدا، وهو أَنَّ الفاعل يحذف في الأول، على ما مرَّ في باب التنازع، وعلى مذهب الأخفش، وهو ما حَكَى عنه أبو علي في كتاب الشعر^(٤)، قال: جوز أبو الحسن^(٥) حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...﴾^(٦).

(١) النون من «وإن» ساقطة من ط.

(٢) الكتاب ١٤/١ بولاق. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٨، والفوائد الضيائية ٢٧٠/٢.

(٣) الموفي ص ٢٣، الجمل ١٢٥، ابن يعيش ٧٧/١، إيضاح المُفَصَّل ١٦٣/١.

(٤) الورقة ١٠٢/أ.

(٥) أي الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة. هذا، ولم يُنصَّ في معاني القرآن على جواز الحذف، وفُسِّرَ الآية بقوله:

أي ما أبصره وأسمعه... [٣٩٥/٢].

(٦) مريم ٣٨، والآية بتمامها: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ تَأْتُونَنَا لَكِنِ الْفَالِقُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

فليس ما ذكره الْمُصَنَّفُ بِحَدِّ تَامٍ ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ ^(١) : هُوَ مَا غُيِّرَ عَنْ صِيغَتِهِ لِأَجْلِ حَذْفِ فاعله .

قوله : « فَإِنْ كَانَ مَاضِيًّا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ » ، هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ مَاضٍ ، سِوَاءٍ كَانَ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا كضرب ، أَوْ مُزِيدًا فِيهِ ، كأكرم واستخرج ، أَوْ رِبَاعِيًّا مَجْرَدًا ، كدحرج ، أَوْ مُزِيدًا فِيهِ ، كتدحرج .

وإنما غُيِّرَت صِيغَةُ الْفِعْلِ بَعْدَ حَذْفِ ^(٢) الْفَاعِلِ ، إِذْ لَوْلَمْ تَغْيَرْ ، لَاتَّبَسَّ الْمَفْعُولُ الْمَرْفُوعُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، بِالْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ لِلْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ هَذَا الْوِزْنُ الثَّقِيلُ ، دُونَ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، لَكُونِهِ أَقْلٌ اسْتِعْمَالًا مِنْهُ .

وإنما غُيِّرَ الثَّلَاثِيُّ إِلَى وَزْنِ فُعِلَ ، دُونَ سَائِرِ الْأَوْزَانِ ، لَكُونِ مَعْنَاهُ ^(٣) غَرِيبًا فِي الْأَفْعَالِ ، إِذِ الْفِعْلُ مِنْ ضَرُورَةٍ مَعْنَاهُ : مَا يَقُومُ بِهِ ^(٤) ، فَلَمَّا حُذِفَ مِنْ ذَلِكَ ، خِيفَ أَنْ يَلْحَقَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةِ النَّظَرِ بِقِسْمِ الْأَسْمَاءِ ، فَجُعِلَ عَلَى وَزْنٍ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَوْ كُسِرَ الْأَوَّلُ وَضُمَّ الثَّانِي ، لَحَصَلَ هَذَا الْغَرَضُ ، إِلَّا أَنَّ الْخُرُوجَ ^(٥) مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلَ مِنَ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ طَلَبَ ثِقَلٍ بَعْدَ خِفَةٍ بِخِلَافِ الثَّانِي ، ثُمَّ حُمِلَ غَيْرُ الثَّلَاثِيِّ عَلَيْهِ فِي ضَمِّ الْأَوَّلِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ .

قوله : « وَيُضْمُّ الثَّالِثُ مَعَ الْهَمْزَةِ وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ اللَّبْسِ » ، يَعْنِي كُلُّ مَا فِيهِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ ، لَوْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى ضَمِّهَا وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، لَاتَّبَسَّ الْمَاضِي الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ بِالْأَمْرِ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ ، إِذَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ ، وَاتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهُ ^(٦) ، نَحْوُ : إِلَّا

(١) أَيِ فِي تَعْرِيفِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ .

(٢) ط : حَذَفَ .

(٣) فِي م : « يُبْعِدُهُ عَنْ أَوْزَانِ الْأَسْمَاءِ ... » .

(٤) وَهُوَ الْفَاعِلُ .

(٥) فِي د : « إِلَّا أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الضَّمَّةِ إِلَى الْكُسْرَةِ أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ طَلَبَ خِفَةٍ بَعْدَ الثَّقَلِ بِخِلَافِ الْخُرُوجِ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ » .

(٦) لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ إِذْنٌ لَا تَظْهَرُ .

استخرج، ولولم (٢١٩ب) يُضَمَّ ما بعد التاء، أيضاً فيما أوله تاء زائدة، وهو نحو: تكلم، وتجاهل وتُدحرج، لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو تُكَلِّم وتُجَاهِل وتُدَحْرِج.

قوله: «ومعتل العين» يعني ما اعتلَّ عينُه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع، فيما بُنِيَ للمفعول منه ثلاث لغات، قيل ويبيع بإشباع كسرة الفاء، وهي أفصحها، وأصلهما: قول، ويُبَّع، استثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لأنَّ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: قول، ويُبَّع يباء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضممة ما قبلها فيقول: قول وبُوع، وهي أقلُّ اللغات، والأولى قَلْبُ الضمة كسرةً في اليائي، فيبقى: بيع لأنَّ تغييرَ الحركةِ أقلَّ من تغيير الحرف، وأيضاً لأنه أخفُّ من: بُوع، ثم حُمِلَ قولٌ عليه، لأنه معتلَّ العَيْنِ مثله، فَكُسِرَتْ فَاوُهُ، فانقلبت الواو الساكنة ياءً.

وعند الجزولي^(١): استثقلت الكسرة على الواو، والياء، فنقلت إلى ما قبلهما؛ لأنَّ الكسرة أخفُّ من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فَيَجُوزُ، على هذا، نُقِلَ الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخفُّ من حركة المنقول إليه، فبقي: قول ويُبَّع، فقلبت الواو الساكنة ياءً كما^(٢) في: ميزان.

قال^(٣): وبعضهم يسكن العين، ولا ينقل إلى ما قبلها، فتبقى^(٤) الواو على حالها، وتقلب^(٥) الياء واواً لضممة ما قبلها، وهذه أقلُّها، لثقل الضمة والواو، والأول أولى، لِخِفَةِ الكسرة والياء.

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٣٧.

(٢) في م: ياء الكسرة ما قبلها كما في ميزان.

(٣) أي الجزولي.

(٤) ط: فيبقى.

(٥) ط: ويقلب.

وقول الجزولي أقرب ؛ لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة^(١) على غيرها، والمُصنّف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك، ولا بُعْد فيه، على ما بيّنّا.

وأما الإشمام فهو فصيحٌ، وإن كان قليلاً، وحقيقة هذا الإشمام^(٢): أن تتحوّ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مرادُ القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع، وقال بعضهم: الإشمامُ ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضمّ الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلافُ المشهور عند الفريقين^(٣)، وقال بعضهم: هو أن تأتي بضمّة خالصةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ^(٤)، وهذا أيضاً، غيرُ مشهورٍ عندهم؛ لأنّ الإشمامَ عندهم حركةٌ بين حركتيّ الضم والكسر، بعدها حرفٌ بين الواو والياء.

قال المصنّف: ^(٥) والغرضُ من ^(٦) الإشمام: الإيذان بأنّ الأصل الضمُّ في أوائل هذه الحروف، وإنما نبّهوا على الضم الأصلي ههنا، بخلاف نحو: بيض، في جمع أبيض، لأنهم قصدوا بهذا الإشمام: التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل^(٧).

فإذا سقطت^(٨) العينُ في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جازَ لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو:

(١) أي في الإعلال.

(٢) انظر النشر ١/١٢٩، وشرح الشاطبية ١٤٦، وغيث النفع ٢٧.

(٣) أي القراء، والنحاة.

(٤) بغض النظر عن كون عين الفعل ياءً أو واواً.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩.

(٦) في ط: والغرض بالإيهام.

(٧) وهو الفرق بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول، ولا سيما إذا أسند الفعل إلى الضمير المرفوع، كما سيبيّن الرضي.

(٨) ط: سقط.

عُدَّتْ يامريض، وَبِعَتْ ياعبد، وإن لم تقم، نحو: بعْتُ، وعدتُ^(١)، فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بالمبني للفاعل.

وظاهرُ كلامِ السِّيرافي، أنه لا يجب فيه الفرق، بل يُغْفَرُ الالتباسُ لِقَلَّةِ وقوعِ مثله.

قوله: «ومثله باب اختير وانقيد» يعني أَنَّ بَابِي افْتَعَلَ وانْفَعَلَ مَعْتَلِي العَيْن، كَبَابِ الثَّلَاثِي المَعْتَلِ العَيْن، فِي مَجِيءِ الْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمَا، لِمَشَارَكَتِهِمَا لَهُ فِي عِلْتَهُمَا، وَهِيَ اسْتِثْقَالُ الْكُسْرَةِ عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ مَعَ انْضِمَامِ مَا قَبْلَهُ، إِلَّا أَنَّ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي افْتَعَلَ: تَاءٌ، وَهَذَا الْفَرْقُ لَا يُوْثِّرُ فِي الْعِلَّةِ، وَأَمَّا فِي انْفَعَلَ، فَمَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فَاءٌ، كَمَا كَانَ فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ.

قوله: «دون استخير وأقيم»، يعني أَنَّ بَابِي اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ، مَعْتَلِي الْعَيْنِ، لَا يَجِيءُ فِيهِمَا إِلَّا إِخْلَاصُ الْكُسْرِ، دُونَ الضَّمِّ وَالْإِشْمَامِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُمَا فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ، وَالْبَابِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ: ^(٢) ضَمُّ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَمَا قَبْلَهُ فِي بَابِي اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ سَاكِنٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ، كَمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٣)، نَحْوِ قَوْلِ، وَيَبِيعُ وَيَخَافُ، عَلَى مَا يَجِيءُ فِي التَّصْرِيفِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ شَرْطَ نَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ ^(٤)، أَلَّا يَكُونَ اللَّامُ حَرْفَ عِلَّةٍ، فَلَا تُنْقَلُ فِي: طَوِيٍّ، وَلَا: أَقْوِيٍّ، وَلَا: اسْتَقْوِيٍّ، وَلَا: انْطَوِيٍّ عَلَى ^(٥) هَذَا، وَلَا: اجْتَوِيٍّ.

(١) يعني حين ينطبق بذلك من وقع عليه البيع أو العيادة.

(٢) وهما باب افْتَعَلَ، وباب انْفَعَلَ.

(٣) يعني كما هو مقرر في المواضع التي يجري فيها الإعلال بالنقل غير هذا.

(٤) في الأبواب السابقة التي تكون معتلة العين.

(٥) «على هذا» هو نائب الفاعل؛ لأنه فعل لازم.

وإنما لم يُفعل ذلك^(١)، إذ لو أُعِلَّتِ الْعَيْنُ في الماضي من هذه الأبواب، لَوَجَبَ الإعلال بقلب الْعَيْنِ أَلِفًا في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في: قيل يُقال، وقال يقول، فكنت تقول: يُطاي، ويُقاي، ويُستقاي، ويُنطاي، ويُجتاي، ولا يحتمل في الفعل، لثقله، ياء مضمومة، وإن كان قبلها سكون، كما يحتمل في الاسم، نحو: راي^(٢) وزاي^(٣)، لِخِفَّتِهِ.

وَكَسْرُ فاءِ فِعْلٍ للإدغام نحو: ردّ: لغة، والضم أكثر؛ لأنَّ نَقْلَ الكسرة في الممثل العين: اليائي والواوي، إنما كان لأنك إن حذفتها، اجتمع الثقيلان: الضم والواو، كبُوع وقول، وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخف، ولا يجتمع من حذف الكسرة في: ردّ: الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قلة، لكون الكسرة أخف من الضمة.

وربما أُسِمَ فاء نحو: ردّ، ضمة، أيضاً، وربما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح^(٤)، للتخفيف، تقول في: عهد: عهد، كما تقول في المبني للفاعل في شهد: شهد (٢٢٠ أ) وفي الاسم نحو فخذ: فخذ، وجميع ذلك في الحلقي العين، لما يجيء في التصريف.

وقد حَكِيَ قُطْرُب، ضَرَبَ زيد في: ضَرَبَ زيد، على نقل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذ.

قوله: «وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره»، إنما ضُمَّ المضارع حملاً على أول الماضي، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل^(٥) الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

(١) في م بعد قوله: «وإنما لم يُفعل ذلك»: ولما يجيء في التصريف في باب الإعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهو ألفا...

(٢) الراي: اسم جنس جمعي لراية، والزاي: اسم الحرف المعروف. (٣) ط: وداي.

(٤) الذي يتفق مع الاصطلاح أن يقول: (في السلام)؛ لأن الصحيح قد يكون مضعفاً، كما تقدّم في (ردّ).

(٥) ط: فليعتدل.

قوله: «ومعتل العين يُقلب فيه ألفاً»، أي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفاً، نحو: يُقال ويُبَاع، وذلك للحمل على الماضي، في إسكان العين، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى؛ لأنه ماضٍ زيد عليه حَرَفُ المضارعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعين، ألا ترى أن «قال» أُعِلَّ بقلب عينه، ويقول، ينقل حركة عينه، وكذا: أُعِلَّ «قيل» بقلب عينه ياءً، ويقال: بقلبها ألفاً، فهو يتبع الماضي في مجرد الإعلال، ويُعِلُّ في كل واحدٍ منهما بما يليق به.

فَكُلُّ ماله أَصْلٌ مُعَلٌّ، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين ألفاً، نحو: يهاب وأقام واستقام، وليس النقل لأجل الثقل؛ لأنَّ الفتح لا يستقل، بل لأجل قَصْدِ قَلْبِ ذلك المفتوح ألفاً للتخفيف، لو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنان.

وقد يجيء الكلام عليه في التصريف.

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال، على ما لم يُسمَّ فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل.

والأغلب في ذلك: الأدوية، ولم يستعمل فاعلها؛ لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى^(١):

﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ^(٢) وَيَسْمَأُ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ^(٣)﴾.

(١) لأنه في الآية محذوف للعلم به، وأنه هو الله تعالى، وإن كانت الأفعال التي في الآية تُبنى للفاعل، ويُذكر الفاعل معها.

(٢) يا: ساقطة من ط.

(٣) هود/ ٤٤، والآية بتمامها: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْرَتَ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدَ اللَّقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

وتلك الأفعال نحو: جُنَّ، وسُلَّ، ورُكِمَ، ووُرِدَ، وحُمَّ، وفُئِدَ، ووُعِكَ^(١) قال سيبويه^(٢): لو أردت نسبتها إليه تعالى، لكان على أَفْعَلَ، نحو: أَجَنَّهُ اللهُ، وأَسَلَّهُ، وأَرْكَمَهُ، وأَوْرَدَهُ، ولعل ذلك لأنه لما لم يأت من فِعْلٍ المذكور، كَجُنَّ وسُلَّ: فعلته^(٣)، صار كَالِمٍ ووجع وعَمِي، ونحو ذلك من الألام التي بابها فِعْلٍ المكسور العين، فصار يُعَدَّى إلى المنصوب كما يُعَدَّى باب فِعْلٍ بالنقل إلى أفعل المتعدي.

[الْمُتَعَدِّي، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي، وَأَنْوَاعُ الْمُتَعَدِّي]:

قوله: «المتعدي وغير المتعدي»^(٤)، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب، وغير المتعدي بخلافه، كقعد، والمتعدي يكون إلى واحد كضَرَبَ، وإلى اثنين كأعطى، وعَلِمَ، وإلى ثلاثة كأَعْلَمَ وأرى وأخبر، وخَبَّرَ، وأنبأ ونبأ، و حَدَّثَ، فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث، كمفعولي علمت».

قوله: «متعلق بفتح اللام، وقد ذكرنا شَرَحَ ذلك في المفعول»^(٥) به. وعلى ما حدَّ، ينبغي أن يكون نحو: قَرَّبَ وَبَعُدَ، وَخَرَجَ، وَدَخَلَ: متعدياً، إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلق، بَلَى، يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعديّة بالحرف الفلاني، لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق، بل يقال: هي لازمة، وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب^(٦).

(١) ساقطة من د، ط، م.

(٢) الكتاب ٢٣٨/٢ بولاق، وقد ذكر سيبويه أربعة أفعال، هي: جُنَّ، سُلَّ، رُكِمَ، وَوُرِدَ. أما الرضي فإنه زاد - كما ترى - حُمَّ، وفُئِدَ، ووُعِكَ.

(٣) أي لم يأت منها فِعْلٌ ثلاثي مُتَعَدٍّ.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩، والفوائد الضيائية ٢٧٤/٢.

(٥) في الجزء الأول من هذا الشرح الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

(٦) من حيث إنه إذا أطلق لفظ الأمر، انصرف إلى نوع معين، وإذا أريد أمر الغائب فلا بُدَّ من تقييده.

ولا خلاف عندهم أن باب فَعَلَ، كله لازم، مع أن قَرَبَ وَبَعَدَ، منه ^(١) وهو يتعدَّى إلى المفعول بحرف الجر، ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه: الذي يَصِحُّ أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد ^(٢) المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يَصِحُّ أن يُشتق منه ^(٣) ذلك.

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه مُتَعَدٍّ بنفسه مرةً، ومرةً: إنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعملان، وكان كل واحد منهما غالباً ^(٤)، نحو: نصحتك ونصحتُ لك، وشكرتك وشكرتُ لك.

والذي أرى: الحكم بتعدِّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتَّعَدَّى واللُّزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: مُتَعَدٍّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدة، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ ^(٥)، إلا أنها مُطَرِّدَةُ الزيادة في نحو: نصحتُ وشكرتُ، دون «رَدِفَ».

فإن كان تَعَدَّيهِ بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت الله، أو مختصاً بنوعٍ من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة، وأما إلى غيرها فبفي، نحو: دخلت في الأمر، فهو لازمٌ حُذِفَ منه حَرْفُ الجَرِّ ^(٦).

(١) أي من باب (فَعَلَ) بضم العين.

(٢) ط: جَدَّ.

(٣) يشتق منه، أو من مصدره. ويَصِحُّ أن يكون المعنى: يشتق من مادته.

(٤) أي كثيراً في ذاته، وليس المراد أنه غالبٌ للآخر ومتفوقٌ عليه؛ لأن المفروض تساوي الاستعمالين.

(٥) النمل/٧٢، والآية بتامها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

في معجم غريب القرآن ص ٦٩: «رَدِفَ: اقترَبَ».

قال أبو حيان: «أصل (رَدِفَ) التعدي بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بـ «أَرَفَ»، و«قَرَبَ» لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمته معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». [البحر ٩٥/٧].

وفي المقتضب ٣٧/٢: «وقال بعض المفسرين في قوله: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) معناه: (رَدِفَكُمْ)».

قد صرح مكِّي بزيادة اللام في الشكل ١٥٤/٢.

(٦) يعني في النوعين المذكورين.

وإن كان تعدّيه بحرف الجر قليلاً، فهو مُتَعَدٍّ، والحرفُ زائدٌ، كما في :
٧٠٥ - يَقْرَأُ^(١) بِالسُّورِ ،

و : ﴿ وَلَا تُلْقُوا^(٢) بِأَيْدِيكُمْ ﴾ و ﴿ رَدِفَ^(٣) لَكُمْ ﴾ .

وإذا تعدّى بحرف الجر، فالجارُّ والمجرورُ في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى :

﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ^(٤) وَأَرْجُلَكُمْ^(٥) ﴾ بالنصب^(٦)، وقال لبيد^(٧) :
(١) جزء من بيت، وقامه :

مَنْ الْحَارِثُ، لَا رِبَاتِ أَحْمَرُ سود المحاجر لا يقرأ بالسُّورِ
نُسِبَ إلى الراعي النُمَيْرِي (ديوانه ٨٧ جمع ناصر الحاني، المجمع بدمشق سنة ١٣٨٣هـ) وفيه : تلك بدل من .
وإلى القتال الكلابي (ديوانه ٥٣ تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦١م).
الخرانة ١٠٧/٩، معجم الشواهد ١٧٩/١، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٨٩.
والأخير، بالخاء المهملة : جمع حمار، وصحفت الكلمة في بعض الكتب فقرئت «أخمة». والمحاجر : ما يقع عليه
النقاب من الوجه ووصفهن بأنهن إماء... ونخص المحاجر دون الوجه والبدن كله؛ لأنه أول ما يَرى. [ديوان
القتال ص ٥٣ هامش ٥] وانظر : [ديوان الراعي تحقيق راينهرت فايرت ص ١٢٢. الشاهد فيه أن الباء زائدة في
المفعول به [بالسُّور]، أي : لا يقرآن سُوراً].
(٢) البقرة / ١٩٥، ونصّها : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

« (الغى) يتعدى بنفسه وبالباء. وقيل : الباء زائدة. وقيل : المفعول محذوف، أي أنفسكم، والباء سببية. »
[دراسات ق ١، ٩/٢].

(٣) النمل / من ٧٢.

(٤) المائدة / ٦، والآية بتمامها : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى
أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا
بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَأْثُرُهُ اللَّهُ يُجْعَلُ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ
نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

« الباء للإلصاق، أو للتبعيض، أو زائدة مؤكدة، وعلى هذا اختلاف الفقهاء في المسح. »

[دراسات ق ١، ٤/٢، والبرهان ٢٥٣/٤].

(٥) النصب قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، وعن الحسن أنه قرأ بالرفع على الابتداء، والخبر
محذوف. وقرأ الباقون بالخفض.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٥٢ من القسم الأول. [الكشف ٤٠٦/١، الإتحاف ص ١٩٨، النشر ٢٤٥/٢].

فإن لم تجد من دون عدنان والدًا * ودون مَعَدٍ فَلتَزَعَكُ^(١) العواذِلُ ١٢٣
والتحقيق أنَّ المجرورَ وَحْدَهُ منصوبُ المَحَلِّ، لا مع الجار، لأن الجارَّ هو
الموصَّل للفعل إليه، كالهزمة والتضعيف في: أذهبت زيدا، وكرمت عمرا، لكن
لما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارُّ منفصلاً عنه^(٢)، وكالجزء
من المفعول، توسَّعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محلِّ النصب.

ولا يجوزُ حَذْفُ الجارِّ في اختيار الكلام إلا مع «أَنَّ» و«أَنَّ» وذلك فيهما^(٣)، أيضاً،
بشرط تعيين الجارِّ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند^(٤) سيبويه، وبالجرَّ عند
الخليل^(٥) والكسائي، والأولُّ أَوْلَى، لضعف حَرْفِ^(٦) الجرِّ عن أن يَعمَلَ مضمراً،
ولهذا شدَّ: الله لأفعلن^(٧)، ونحو قول رُؤية: ^(٨)خير، لِمَنْ قال له كيف أصبحت،
وقوله: ^(٩):

٧٠٦ - [إذا قيل أيُّ الناس ^(١٠) شرُّ قبيلة] * أشارت كُليبُ بالأكفِّ الأصابعُ

(١) د، ط: فلتزعك.

(٢) ط: منه، وفي م بعد قوله «عنه» ما يلي: «وهو اللفظ كجزء المجرور، ولا يجوز الفصل بينهما توسعوا...».

(٣) وإنما اطَّردَ حَذْفُ حرف الجرِّ مع أَنَّ وَأَنَّ لطولها بالصلة، ومحلُّها بعد الحذف جرُّ عند الخليل والكسائي، متمسكين

بقول الشاعر:

بجر (دين)، وذهب سيبويه والقراء إلى أنها في موضع نصب، وهو الأقيس.

[المُرادي على الألفية ٥٤/٢ هامش (١)].

(٥) الأشموني ٩٢/٢.

(٤) والقراء. الأشموني ٩٢/٢.

(٦) في م: «لضعف الجار عن عمله مضمراً، ولهذا شدَّ...».

(٨) نفسه.

(٧) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٣٠٥/٢)، والمغني ٨٣٩.

(٩) الفرزدق (ديوانه ٥٢٠)، الخزانة ١١٣/٩، المغني ص ١٥، ٨٤٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/١، أوضح

المسالك ١٧٨/٢.

و (كُليب) هو كليب بن يربوع، أبوقبيلة جرير.

و (كُليب): مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أشارت إلى كليب، والجار والمجرور متعلقان بأشارت.

و (بالأكف) متعلقان بحال محذوف من الأصابع؛ لأنَّ الباء معناها هنا المصاحبة، بمعنى (مع).

الشاهد فيه قوله: (كُليب) بالجر، حيث حُذِف حرف الجر، وهو (إلى) المقدَّر، وأبقي عمله، وأصل الكلام:

أشارت الأصابع مع الأكف إلى كُليب. وهذا الحذف شاذٌّ عند الرضي، ضرورة عند ابن عُصفور.

(١٠) ليس في ط، وهو في الأصل، ود.

ولإنما جاز حذف الجارِّ مع أنَّ وأنَّ، كثيراً قياساً، لاستطالتهما بصلتهما.
والأخفش الأصغر^(١)، يُجيز^(٢) حذف الجارِّ مع غيرهما، أيضاً، قياساً، (٢٢٠ب)
إذا تعيَّن الجار، كما في: خرجتُ الدارَ، ولم يثبت، بلى، قد جاء في غيرهما، إمَّا
شدوذاً كقوله^(٣):

٧٠٧ - تَمْرُونُ الدِيَارَ^(٤) ولم تَعُوجُوا* [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ^(٥)، حَرَامُ]

وقوله تعالى:

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ^(٦) صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، و: ﴿وَلَا تَعْرِزُوا^(٧) عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾.
و: ... ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ^(٨)﴾.

(١) هو عليُّ بنُ سليمانَ بنِ الفضلِ، أبو الحسن. أخذ عن المبرد وثعلب. له: شرح سيبويه، الأنواء. توفي سنة ٣١٥هـ.

[الزحمة ٢٤٨، البلغة ١٥٨، البلغة ١٦٧/٢].

(٢) معه ابنُ الطَّراوة. الأشموني ٩١/٢، شرح ابن عقيل ١٥١/٢، ابن الطراوة النحوي ص ١٧٩.

(٣) جَرِير (ديوانه ٥١٢)، والبيتُ من قصيدة، يهجو بها الأخطلُ النُصراني؛ ورواية الديوان: أقمضون الرسوم ولا تخمي، الخزانة ١١٨/٩، رصف المباني ٢٤٦، ابن يعيش ٨/٨، المغني ص ١٣٨، الكامل ٣٤/١؛ قال المبرد: هذا إنشاء أهل الكوفة. قال والرواية مغيرة، وذكر أن الرواية: مررتم بالديار ولم تعوجوا (ولا شاهد فيه يومئذ)، الاقتضاب ٢٦٤، ضرائر الشعر ١٤٦.

الشاهد في قوله (الديار)، فإن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إمَّا الباء، وإمَّا على، فإنَّ
المرور يتعلَّى بهما.

(٤) في الأصل: الدار.

(٥) ليس في ط.

(٦) الأعراف ١٦، والآية بنهاهما: ﴿قَالَ فِيمَا آغَايَتِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. [انظر المشكل ٣٠٧/١].

(٧) البقرة ٢٣٥، ونصها: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَشْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْتُمْ سَتَذَكَّرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِزُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ ذَلِيلٌ﴾. انظر: [المشكل ١٠٠/١، البحر المحيط ٢٣٠/٢].

(٨) البقرة ٢٣٣، والآية بنهاهما: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ وِثْرًا وَلَا وَسْعَةً لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِمَوْلُودَتِهِ﴾.

والأولى في مثله أن يقال: ضَمَّنَ اللازمُ معنى المتعدي، أي: تجوزون الديارَ،
و: لألْزَمَنْ صِرَاطَكَ، و: لا تَنْوُوا عُقْدَةَ النَّاحِ، و: تُرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ، حتى لا
يحمل على الشذوذ، كما يضمنُ الفعلُ معنى غيره فيتعدى تعدياً ما ضَمَّنَ معناه،
قال تعالى:

﴿يُخَالِفُونَ^(١) عَنْ أَمْرِهِ﴾، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإِذَا لِكَثْرَةِ الاستعمال، كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصة،
وكقوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمْ^(٢) الْفِتْنَةَ﴾، أي: يَبْغُونَ لَكُمْ، وكسبتك الخير، أي
كسبت لك، ووزنتك المال، أي وَزَنْتُ لَكَ، وِكَلْتِكَ الطعام، أي كِلْتُ لَكَ،
و: ﴿لَا يَأْتُونَكَمْ^(٣) خَبَالًا﴾ أي لا يألون لكم، وزِدْتُك ديناراً، أي زِدْتُ لَكَ،
وَنَقَصْتُكَ دِرْهَمًا أي نَقَصْتُ لَكَ.

ويجوز أن يُضْمَنَ «زدت» معنى «أعطيت»، و «نقصت» معنى: «حرمت».

يُولِيهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ
تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءَ الْيَتِيمِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوَالِ اللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْتَقِلُونَ بَصِيرَةً

(١) النور / ٦٣، ونصها: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ
الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٢) التوبة / ٤٧، والآية بتمامها: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَارَادُكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وُضِعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمْ
الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٣) آل عمران / ١١٨، والآية بتمامها: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَاطِلَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ
خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْأَيَّاتِ
إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

وكذا يحذف^(١) من المفعول الثاني، نحو:

أمرتُكَ^(٢) الخيرَ ٥٢

، واستغفرتُ اللهَ^(٣) ذنباً، و:^(٤)

٧٠٨ - منا الذي اختير الرجال سماحةً * [وجوداً إذا هبَّ^(٥) الرياحُ الزعازعُ]
كل ذلك مع تعين الجار.

ولا يغيّر شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل، إلا الباء، وذلك، أيضاً، في مواضع، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به، والذي تُغيّرُ الباء معناه^(٦)، يجب فيه، عند المبرد^(٧): مصاحبةُ الفاعل للمفعول به؛ لأنَّ الباء المعدية، عنده بمعنى «مع».

وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهزمة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبت،

(١) أي حرف الجر.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٥ من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٤٥ من القسم الأول.

(٤) قاتل البيت الفرزدق (ديوانه ٥١٦)؛ وفيه: (وخيراً) بدل (وجوداً). الخزانة ١٢٤/٩، سيبويه ١٨/١ بولاق، بإسقاط وواو، ومنا، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٤٢٤/١، الإفصاح ص ٢٨٧، الأماشي الشجرية ٣٦٤/١، والمفصل ١٥٨.

الشاهد فيه أنه حذف حرف الجر في قوله: منا الذي اختير الرجال سماحةً، يريد اختير من الرجال. و(سماحةً)، و(جوداً) مصدران يمتلآن التمييز، والحال، ووجه التمييز أغنى للمعنى، لأن فيه تلازمه صفات السماحة والجود، حتى لكأنها في تكوينه. وكان الوجه أن يقول: (هبت الرياح) فذكر الفعل ولم يؤنثه لثلاثة أشياء: الضرورة، والحمل على معنى جميع الرياح، ولأن التانيث غير حقيقي، والزعازع جمع زَعَزَعَ، وهي الريح التي تهب بشدة، وعَنَى بذلك الشتاء، الذي يُقَالُ فيه الخيرُ، فيقول: هو جوادٌ في مثل هذا الوقت الذي يُقَالُ الجودُ فيه، وهو يعني والله غالب بن صَعَصَعَةٍ، وكان جواداً.

(٥) ليس في ط، د.

(٦) أي الفعل الذي يتغير معناه بدخول حرف الجر.

(٧) الرُّوضُ الأنف ٢٤٣/١.

يجوز فيه المصاحبة وضدّها، فقلّبه تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(١) الباء فيه عند المبرد^(٢) للتأكيد، كأنّ الله، سبحانه، ذهب معه، وأمّا الهمزة والتضعيف المعدّيان، فلا بُدّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروفٍ حذفُ الباءِ المغيرة لمعنى الفعل إلّا في قوله تعالى: ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾^(٣)، أي بزبر^(٤) على قراءة: «أتوني»^(٥) بهمة الوصل.

وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى واحدٍ تعدّى إلى اثنين، نحو: أحفرت النهر، ولا يُنقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلّا علّم ورأى، نحو: علّم وأرأى.

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنّ معناهما تصييرُ الفاعل مباشراً للفعل، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدّماً على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: أحفرت نهره^(٦) زيداً.

- (١) البقرة / ٢٠، والآية بتمامها: ﴿يَكَاذِبُونَ يَخُفُّ أَنْ يَبْصُرَهُمْ كَلَمًا أَبَاهُ لَهُمْ فَعَسُو فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١) ولَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾
- (٢) البرهان ٢٥٤-٢٥٥؛ وفيه: «وتجيء للتعدية [الباء]»، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال اللزوم إلى المفعول به، نحو: (ولو شاء الله لذهب بسمعهم)، أي أذهب... ولهذا لا يجمع بينهما، فهما متعاقبتان... ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة، لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول.
- ومذهب المبرد والسّهيلي أنها تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة. وردّ بقوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾، «ولو شاء الله لذهب بسمعهم»، ألا ترى أنّ الله لا يذهب مع سمعهم... ٤٠.
- (٣) الكهف / ٩٦، ونصّها: ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَيْنَا بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٣)
- (٤) على إسقاط حرف الجر، أي جيثوني بزبر الحديد. [البحر ١٦٤/٦].
- (٥) قرأ بها أبو بكر عن عاصم، أي جيثوني. وهذه قراءة سبّغية. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥].
- (٦) لأنّ الضمير فيه عائد من المفعول الثاني إلى الأول.

وتضعيفُ العين: يُعَدِّي إلى واحدٍ، كفرَّحته، وإلى اثنين، كعلَّمته النحو، ولا يُعَدِّي إلى ثلاثةٍ كالهزمة، وقُلْ تعديته^(١) للحلْقِي العين إلّا في الهزمة نحو: نَأَيْتُهُ^(٢).

ويجوزُ أن يجتمع على فعل واحد، عدَّةٌ من حروف الجر، إذا كانت مختلفةً، نحو: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامِك، وأمّا إذا اتفقت، فقد ذكرنا حكمها في آخر أفعال التفضيل.

قوله: «وإلى اثنين كأعطى، وعلم»، يعني أنَّ المتعدِّي إلى اثنين، على ضربين: إمّا أن لا يكون مفعولاً، في الأصل مبتدأ وخبراً: كأعطيت زيدا درهماً، ولا حَصَرَ لهذا النوع من الأفعال^(٣).

وإمّا أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً، كعلِّمتُ زيدا قائماً، وعند الكوفيين: ثاني مفعوليّ باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان.

وليس بشيء، إذ الحال يجوز حذفه، وأيضاً، لا يكون الحال علماً، ولا ضميراً، ولا^(٤) اسم إشارة ولا غير ذلك من سائر المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصويّين.

قوله: «وإلى ثلاثةٍ كأعلم وأرى»، تدخل الهزمة على فعلين من جُملة الأفعال المتعدية إلى اثنين^(٥)، فيزيد، بسبب الهزمة، مفعول آخر، موضعه الطبيعيّ قبل المفعولين؛ لأنَّ معنى هزمة التعدية^(٦): حَمَلُ الشيء على أصل الفعل، فمعنى

(١) أي التضعيف.

(٢) بمعنى: جعلته ينأى؛ أي: يبتعد.

(٣) يُطلق النُّحاة على هذا النوع أنه من باب أعطى.

(٤) سقطت «لا» من د، ط.

(٥) بعد قوله: «إلى اثنين»، في م، ط: «وهما من أفعال القلوب».

(٦) م، د، ط: الهزمة المعدية.

أعلمتك زيداً منطلقاً: حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً، فلا بُدَّ أن تذكر أولاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأنَّ المحمول عليه معنى قائمٌ بذلك المحمول، والعادة جارية بأن تُذكر الذات أولاً، ثم اللفظ الدالُّ على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذو الحال، والموصوف والوصف، وكذلك في نحو: أحفرت زيداً النهر، أي حملته على حفرِ النهر^(١).

ولم يتفق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقل: علِّمتك زيداً قائماً، بل لم يستعمل لثاني^(٢) مفعولي علِّمت، إلا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لعلِّمت، تقول في، علمت زيداً منطلقاً: علِّمتُ عَمراً انطلاَقَ زيد، أو: علِّمتُ عَمراً الانطلاَقَ، قال تعالى:

﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ﴾^(٣).

وعند الأخفش،^(٤) ينقل بالهمزة إلى ثلاثة^(٥): باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لا سماعاً، فيقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظنتك وأخلتُك وأعلمتك، وأوجدتك.

(١) هو ما عبر عنه منذ قليل بأنه: جعل الفاعل مباشراً للفعل.

(٢) ط: الثاني.

(٣) المائدة/ ١١٠، والآية بنهاها: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَيْكَ إِذْ آتَيْنَاكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتَبْرِئُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَنْكَ إِذْ جَعَلْتَهُم بَابِلَئِيلَ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنَّا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(٤) حكى أبو عثمان المازني إجازته عن الأخفش، كما في المسائل العسكرية ص ٤٩، وانظر البصرة ١/ ١٢٠، وابن يعيش ٦٥/٧ - ٦٦.

(٥) «الأول منها هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، ثم صارا مفعولي علم».

[شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٠ - ٢٥١].

ولو جاز القياس في هذا، لجاز، أيضاً، في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك^(١) زيداً جُبَّةً، وأجعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يَجْزْ، اتفاقاً، ولجاز نَقَلَ جميع الأفعال الثلاثية، متعديها ولازمها بالتضعيف^(٢) والهمزة، نحو: أنصرت زيداً عَمَراً، وَذَهَبْتُ خالداً، فثبت أَنَّ هذا موكولٌ إلى السَّماع، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعبة^(٣).

وأما أخبر، وخبرٌ، وأنبأ، ونَبَأَ، وَحَدَّثَ، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة، بعد التعدي إلى اثنتين، بل، لم يُستعمل من ثلاثياتها فعلٌ مناسبٌ لهذا المعنى، إِلَّا خَبَرَ بكسر (أ٢٢١) الباء، أي: عَلِمَ.

وأما حَدَّثَ، ونَبَأَ، ثَلَاثِينَ، فلم يُستعملَا مشتقَّين من النبا والحديث، لكن هذه الأفعال الخمسة^(٤)، ألحقت في بعض استعمالاتها^(٥)، بأعْلَمَ المتعدي إلى ثلاثة؛ لأنَّ الإنباء^(٦)، والتنبئة، والإخبار والتخبر والتحديث، بمعنى الإعلام.

ولم يلحق سيبويه^(٧) من هذه الخمسة إلَّا «نَبَأَ» وألحق البواقي غيرُهُ. وألحق بعضهم^(٨): أَرَى الحِسِّيَّة^(٩) بأعْلَمَ، سَمَاعاً، نحو: أراني الله في النوم عَمَراً سالماً.

(١) ط: عَمَراً.

(٢) في م، د: «متعديها ولازمها إلى باب أفعلت وفعلت، نحو أنصرت زيداً عَمَراً...».

(٣) أي بعض أبواب المزيد المتشعبة منه؛ أي من الثلاثي.

(٤) هي أخبر، وما عطف عليه.

(٥) د، ط: استعمالها.

(٦) الإنباء مصدر لفعل رباعيّ على وزن أَفْعَلَ (أَنبَأَ)، والتنبئة: مصدر لفعل رباعيّ على وزن تَفَعَّلَ وَفَعَّلَهُ نَبَأً، بتشديد الباء.

(٧) الكتاب ١٩/١ - ٢٠ بولاق؛ وفيه: «... وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونَبَأْتُ زيداً عَمَراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيداً عَمَراً خيراً منك». وانظر المجمع ١٥٨/٢، ١٥٩. وابن الناطم ص ٨٢ سطر ١.

(٨) انظر شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥١.

(٩) م، ط: الحلمية.

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: حدثتك بخروج زيد، وبالخروج، وهذا كما ينصب «علمت» المفعولين، وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة، أو مضمون الثاني، نحو: علمت زيدا قائماً، وعلمت قيام زيد، وعلمت القيام، لكن «علمت» يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسه، كما رأيت، وأنبات وحدثت، لا يتعديان إليه إلا بحرف الجر، فلا تقول: أخبرتك خروج عمرو، بل: بخروج عمرو، وأما: أنباته نبأً، وخبرته خبراً، وحدثته حديثاً، فهذه المنصوبات: أسماء صريحة مُقامة مقام المصدر، أي: إنباء، وإخباراً، وتحديثاً، ولو كانت مفعولاتها، لجاز استعمال المفعول به مخصصاً مقامها^(١)، نحو: حدثته خروج زيد، ونباته دخول خالد، «ولا يجوز^(٢) في السعة اتفاقاً»^(٣).

فإذا تقرر هذا، علمت أن قولك: حدثتك أو أنباتك أو أخبرتك زيدا قائماً: ليس بمعنى: حدثتك التحديث المخصوص، ونباتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص، فانتصاب «زيداً قائماً»، لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا، لا لكونه مصدراً مبيناً نوعه، كما في ضربت ضرب الأمير؛ لأن: زيدا قائماً، بيان المخبر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك، أي اللفظ والتكلم المخصوص وأنه كان سريعاً أو بطيئاً أو غير ذلك من صفات اللفظ، فقولك: أخبرتك زيدا قائماً، أي أخبرتك بهذا المخبر به، مفعول بلا شك، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال في ضربت ضرباً، إن الضرب مضروبٌ كما مضى في باب المفعول به^(٤).

(١) بمعنى استعماله استعمالها، أو بمعنى قيامه مقامها.

(٢) لا يجوز، أي: قيام ما ذكر مقامها.

(٣) في م: «ومعلوم أن مثل هذا لم يجز في السعة».

(٤) في د: «لكونها متضمنين للمفعول به، أي حدثتك بقيام زيد، لا لكونه...».

(٥) في الجزء الأول.

فظهر بهذا أن ما قال المصنّف، وهو أنّ «زيداً قائماً» في: أخبرتك زيداً قائماً، خبرٌ خاصٌّ، وأنّ «خبراً» في قولك: أخبرتك خبراً: خبرٌ مطلقٌ، وكلاهما منصوبان، على أنه^(١) مفعول مطلقٌ: ليس^(٢) بشيءٍ، بل الأول خبرٌ خاصٌّ بلا ريبٍ، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مُخْبَر به والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبر به، فجعل أحدهما كالآخر^(٣)، إمّا غلط أو مغالطة.

والدليل على كونه مفعولاً به، وكمفعولٍ «علمت»، أنك تقول: أخبرتك أنّ زيداً قائمٌ، كما تقول: علمت أو أعلمتك أنّ زيداً قائمٌ، فتصدّر الجملة بأنّ، وأيضاً تقول: أخبرتك أنّ زيداً قائماً فأنا مخبر^(٤) أنّ زيداً قائمٌ، فتضيف اسمَ الفاعل إلى ما كان في «أخبرتكَ» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال: أنت ضاربٌ ضربَ الأمير.

وكذا ما اعترض به المصنّف على نفسه من قوله: قلت زيد منطلق، ليس بشيءٍ، إذ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر الخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي المقول الخاص، بخلاف: قلت قولاً سريعاً، على أنه مفعول مطلق.

ومَنشأُ الغلطِ أنّ الخبر يستعمل بمعنيين: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبر به، كما أنّ القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفه.

قوله: «فهذه، مفعولها الأول كمفعول أعطيت»، اعلم أنّ مفعولها الأول كأول مفعولي أعطيت، والثاني والثالث معاً، كثاني مفعولي أعطيت، لأننا^(٥) بينّا في باب

(١) أي على أن كلّاً منهما، كأنه قال: وكلاهما منصوب على أنه... إلخ.

(٢) خبر عن قوله: «... أن ما قال المصنّف». وقول المصنّف في إيضاح المُفَصِّل ٥٣/٢.

(٣) في أنّ كلّاً منهما مفعول مطلق.

(٤) بعدم التنوين؛ لأنه مضاف إلى ما بعده، كما سيوضحه الرّضي.

(٥) م، ط: لأننا.

المفعول به، أنَّ هذه الأفعال، في الحقيقة، متعدية إلى مفعولين، أولهما غير الثاني، فمفعولها الثاني في الحقيقة: مضمون الثاني والثالث معاً، فمعنى، أعلمتك زيداً قائماً: أعلمتك قيام زيد، فهو كأعطيت زيداً درهماً، سواء^(١)، فيجوز لك ألا تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب أعطيت، وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث دون الأول، وأما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب^(٢).

وظاهر مذهب سيويه^(٣): أنه لا يجوز ذكر أولها، وترك الثاني والثالث، لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة، فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يجوز الاختصار على الأول.

وأجازه ابن السراج^(٤) مطلقاً، وقال السيرافي^(٥): أراد سيويه أنه لا يحسن الاختصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقاً.

ومذهب ابن السراج أولى، إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأول، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولي علمت مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مضى.

(١) تقديره: الأمران سواء.

(٢) يأتي تفصيل ذلك بعد قليل.

(٣) الكتاب ١٩/١ بولاق.

(٤) ط: ابن سراج، الأصول ٢٢٤/١.

(٥) سيويه ١٩/١ بولاق.